



- ١٠ فصل ان قال قائل ان جعل جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين رفع الخلاف الخ
- ١١ فصل اياك يا أخى أن يسادر أول سماعتك لمرتبة الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا
- ١٢ فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين الخ
- ١٢ فصل فان قال قائل ان أحد الاحتجاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى الخ
- ١٣ فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان الخ
- ١٤ فصل وياك أن تجمع بهذه الميزان قبادر الى الانكار على صاحبها الخ
- ١٤ فصل أعلم يا أخى انى ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم لا بعد تكرار سؤالهم الى الخ
- ١٥ فصل أعلم يا أخى ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف
- ١٥ فصل ثم لا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك
- ١٦ فصل ان قال قائل فعلى ما قررتم الخ
- ١٨ فصل ومما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
- ١٩ فصل فان قلت فن يقول ان القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتى فيه كذلك مرتبة الميزان
- ٢٠ فصل من لازم كل من لا يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث وورد الخ
- ٢١ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
- ٢٤ فصل فان قلت فاذا انقل قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة الخ
- ٢٤ فصل فان قلت هذا في حق العلماء بأحكام الشريعة والحقيقة
- ٢٥ فصل فان قلت ان الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
- ٢٦ فصل فان قلت فبماذا أجيب من نازعنى في صحة هذه الميزان الخ
- ٣١ فصل فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
- ٣٢ فصل ان أردت يا أخى الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ
- ٣٣ فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ
- ٣٥ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ
- ٣٧ فصل وياك يا أخى أن تطالب أحدا من طلبة العلم الا أن يصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب الخ

- ٣٩ فصل ومما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
- ٤١ فصل ومما يؤيد هذه الميزان عدم انكار كبار العلماء في كل عصر الخ
- ٤٩ فصل ان قال قائل أى فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
- ٤٩ فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
- ٥٠ صورة الامثلة المحسوسة الموعود بذكرها
- ٥١ مثال الشجرة المطهرة الممثلة بعين الشريعة المطهرة
- ٥٢ مثال آخر لا اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
- ٥٥ مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين الى أبواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خالصا أو صله الى باب الجنة
- ٥٦ مثال قباب الأئمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٥٧ فصل شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالرى لا سيما الامام أبو حنيفة
- ٥٨ فصول في بيان ما ورد في ذم الرأى عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٦١ فصل فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرأى وما جاء عنه في الوقوف على ما حسنه الشريعة المطهرة
- ٦٢ فصل فيما نقل عن الامام الشافعى رضى الله عنه من ذم الرأى والتبرى منه
- ٦٤ فصل فيما نقل عن الامام أحمد من ذم الرأى وتقييده بالكتاب والسنة
- ٦٥ فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبى حنيفة رضى الله عنه
- ٦٥ الفصل الاول في شهادة الأئمة له بوزارة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٦٧ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أبى حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٧٠ فصل في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبى حنيفة ضعيفة غالبا
- ٧٤ فصل في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام أبى حنيفة أقل المذاهب الخ
- ٧٤ فصل في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الامام أبى حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك
- ٧٨ فصل قال المحققون ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد الخ

فصل في بيان بعض ما اطاعت عليه من كتب الشريعة	٧٨
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والاثار من كتاب الصلاة الى الزكاة	٨٨
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم	٩٦
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج	٩٨
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع	١٠٠
فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح	١٠١
فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب الفقه	١٠٦
كتاب الطهارة	١١١
باب النجاسة	١١٨
باب أسباب الحدث	١٢٣
باب الوضوء	١٢٩
باب الغسل	١٣٥
باب التيمم	١٣٧
باب مسح الخفين	١٤٢
باب الخيض	١٤٤
كتاب الصلاة	١٤٧
باب صفة الصلاة	١٥٢
باب شروط الصلاة	١٧٦
باب سجود السهو	١٨٢
باب سجود التلاوة	١٨٥
باب سجود الشكر	١٨٩
باب صلاة النفل	١٨٩
باب صلاة الجماعة	١٩٤
باب صلاة المسافرين	٢٠٤
باب صلاة الخوف	٢٠٨
باب صلاة الجمعة	٢١٠
باب صلاة العيدين	٢١٩
باب صلاة الكسوفين	٢٢٥
باب صلاة الاستسقاء	٢٢٧
كتاب الجنائز	٢٢٧



الجزء الاول

من كتاب الميزان للعارف الصمداني
والقطب الرباني سيدي عبد الوهاب
الشهرستاني نفعنا الله بعلمه
والمسلمين آمين بحماه
النبي الامين

م

وبهامشه كتاب راحة الامة
في اختلاف الائمة تأليف العلامة الشيخ
محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني
الشافعي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أجزل احسانه
وانزل قرآنه وبين فيه قواعد
دينه وأركانها ثم جعل الى
رسوله بيانه فأوضح ذلك
لاصحابه في حياته ثم تفرقوا بعد
وفاته ينتفون من الله فضله
ورضوانه فلما فتحت الامصار
وعلت كلمة التوحيد في الاقطار
وضرب الايمان جزائره وأقبل
كل منهم على تحصيل الزاد
وقطن بمحل من أطراف البلاد
ولزم أمره وشأنه بقيد ما علمه
لاتباعه وبوضوح ما فهمه
لاشباعه من أهل الضبط
والصيانة فقام من أتباعهم
جم غفير فتمروا في العلوم أي
تشير حتى بلغوا منها أعلى
مكانه واجتهدوا غاية الاجتهاد
في تحري الصواب والمراد طلبا
لاداء الامانة فاختلِفوا بشدة
اجتهادهم في طلب الحق
وكان اختلافهم رحمة للعالمين
فسبحان الحكيم سبحانه أجده
حمدا يفيد الأمانة وزيد في
القطانة وأشهد أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له ما أعظم
سلطانه وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله وحبيبته وخليفه
الذي عصمته وحماه وصانه
وأيدته بالنصر والتأييد والاعانة



الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والخيمان *
وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى روي منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلمائها
والدان * ومن على من شاء من عباده المختصين بالاشراف على ينبوع الشريعة المطهرة
وجميع أحاديثها وآثارها المنتشرة في البلدان * وأطلع الله من طريق كشفه على عين
الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل قول في سائر الادوار والازمان * فافترج جميع أقوال
المجتهدين ومقاديهم بحق حين رأى انصافها بين الشريعة من طريق الكشف والعيان *
وشارك جميع المجتهدين في اغترافهم من عين الشريعة الكبرى وان تقاصر عنهم في النظر
وتأخر عنهم في الازمان * فان الشريعة صكا الشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها
كالفروع والاعصان * فلا يوجد لنا فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أبنية
من غير جدران * وقد أجمع أهل الكشف على ان كل من أخرج قولا من أقوال علماء
الشريعة عنها فاعاد ذلك لقصوره عن درجة العرفان * فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
أمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء أمناه الرسل ما لم يخالفوا السلطان * ومحال من
المعصوم ان يؤمن على شريعته حقان * واجمعوا أيضا على انه لا يسمى أحدا عالما الا ان يبحث
عن منازع أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق
الجهل والعسوان * وان كل من ردها قولا من أقوال علمائها وأخرجها عنها فكانه ينادي على
نفسه بالجهل ويقول ألا تشهدوا اني جاهل بدليل هذا القول من السنة والقرآن * عكس
من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان * وصاحب هذا المنهج الثاني لا يرد
قولا من أقوال علماء الشريعة الا ما خالف نصا واجماعا ولعله لا يجده في كلام أحد منهم في
سائر الازمان * وغاية انه لم يطاع على دليل لانه يجده محال في عصره والقرآن *

ومن

ومن نازعنا في ذلك فليات لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونحن نرد على صاحبه كما نرد على من
خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان * ثم ان وقع ذلك بمن يدعي صحة التقليد للائمة
فليس هو بقلدهم في ذلك وانما هو مقلد لهواه والشيطان * فان اعتقادنا في جميع الائمة
أن أحدهم لا يقول قولا لا بعد نظره في الدليل والبرهان * وحيث اطلقنا المقلد في كلامنا
فانما امر ادنا به من كان كلامه مندرجا تحت أصل من أصول امامه والادعاء والتقليد له
زور وبهتان * وما تم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة فيما علمناه
وانما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر لمقام كل انسان * وشعاع نور
الشريعة يشعلهم كلهم ويعمهم وان تفاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والايمان والاحسان *
أجده جدم من كرع من عين الشريعة المطهرة حتى شبع وروى منها الجسم والجنان * وعلم
أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لمقام الاسلام والايمان
والاحسان * وأنها لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فيها فشموده
تطوع وبهتان * فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين
فقد خالف صريح القرآن * وأشكره شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف
عند ما حدث له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئا الا ان شهد له شعاع
الدليل والبرهان * فان الشارع ما سكنت عن أشياء الارجحة بالامة لا الذهول ولا النسيان *
واسلم اليه تسليم من رزقه الله تعالى حسن الظن بالائمة ومقلديهم وأقام لجميع أقوالهم الدليل
والبرهان * اتمام طريق النظر والاستدلال واطمان طريق التسليم والايمان *
واتمام طريق الكشف والعيان * ولا بد لكل مسلم من أحده هذه الطرق لطابق اعتقاده
بالجنان قوله باللسان * ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان * وكل
من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان * وجب عليه اعتقاد ذلك من
طريق التسليم والايمان * وكلا لا يجوز لنا الطعن فيما جاءت به الاثبات مع اختلاف شرائعهم
فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان
* وبوضع لك ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبة
تتحقق وتشد يد على مرتبة واحدة كما سياتي ابصاره في الميزان * فان جميع المكلفين
لا يخرجون عن قسمين قوي وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه في كل عصر وزمان * فمن
قوى منهم خوطب بالانشداد والاختزال بالزائم ومن ضعف منهم خوطب بالتحفيف والاختزال
بالرخص وكل منهما جفت على شريعة من ربه وتبين * فلا يؤمر القوي بالنزول الى الرخصة
ولا يكلف الضعيف بالصعود للعزيمة وقد رفع الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علمائها
عند كل من عمل بهذه الميزان * وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلا لا يرتفع
بالجمل محمول على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة
الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان * فامتنع يا أخي ما قلته لك في كل حديث ومقابله
أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهم مالا يد أن يكون مخفيا ولا مشددا أو لكل منهما
رجال في حال مباشرتهم الاعمال ومن المحال أن لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مخففان

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه
صلاة ترجح لقائلها ميزانه
وتبلغه يوم الفرع الا كبرأمانه
فانما بعد ذلك فان معرفة الاجماع
واختلاف العلماء من أهم
الاشياء وذلك أمر لازم في
حق المجتهد والمحاكم لاسيما
أئمة المذاهب الاربع الذين
حصلوا الاختلاف بقولهم في المشارف
والمغارب فالاجماع قاعدة من
قواعد الاسلام يكفر من خالفه
على قول العلماء اذا قامت الحجة
بانه اجماع تام ويسوغ الانكار
على من فعل ما يخالفه والملام
والخلاف بين الائمة الاعلام درجة
لهذه الامة التي ما جعل الله عليها
في الدين من حرج بل اللطف
والاكرام وهذا مختصر ان شاء
الله نافع لكثير من مسائل
الخلاف والوفاء جامع أذكرها
ان شاء الله مجردة عن الدليل
والتعليل ليسهل حفظه على أهل
التحصيل ممن يقصد حفظ
المذاهب فقط وربته على أقرب
طريق وأحسن غط (وسميته)
رحمة الامة في اختلاف الائمة
جعل الله عز وجل عملا صالحا
وسعيار يتحاوون به آمين والحمد
لله رب العالمين (في تبيينه) اذا
كان في المسئلة خلاف لاحد
من الائمة الاربعة اكتبته
بذلك ولا أذكر من خالف فيها

أو مشددان * وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر أو قول مفصل فالخاف
يرد كل قول إلى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان * وقد قال الامام
الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين أو القولين أولى من الغاء أحدهما وان ذلك من كمال مقام
الايان * وقد أمرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا له عن تهديم الاركان *
فالحمد لله الذي من علينا بإقامة الدين وعدم اضطباعه حيث ألهمنا العمل بما تضمنته هذه الميزان
* وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنبئ قائلها عن الجنان * وأشهد ان
سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعة السمحاء جعل
اجماع أمته ملحقا في وجوب العمل بالسنة والقرآن * اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر
الانبياء والمرسلين * وعلى آله وصحبه أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين *
صلاة وسلاما داعين بدوام سكان النيران والجنان * آمين اللهم آمين * وبعد * فهذه ميزان
نفسية عالية المقدار حاولت فيها ما ينفعه يمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال
جميع المجتهدين ومقلديهم من الأولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا
سبقني الى ذلك في سائر الادوار * وصنفها بإشارة كبار أهل العصر من مشايخ الاسلام وائمة
العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل اثباتها واذكرت لهم اني لا أحب ان اثبتا الا بعد ان ينظروا
فيها فان قبلوها أبقينا وان لم يرتضوها مسحوتها فاني بحمد الله أحب الوفاق واكره الخلاف
لا سيما في قواعد الدين * وان كان الاختلاف رجة بقوم آخرين * فرحم الله من رأى فيها
خللا واصلمه نصرة للدين * وكان من أعظم البواعث لي على تأليفه الاخوان فخر باب
العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا
به ابراهيم وموسى وعيسى ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تقليد ربه بين قولهم
باللسان * ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه وبين اعتقادهم ذلك بالجنان * ليقوموا
بواجب حقوق أنفسهم في الادب معهم ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة
ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه ولم يعتقد ذلك بقلبه عما
هو متبلس به من صفة النفاق الا صغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد ذم الله
سبحانه وتعالى منافقي الكفار بتفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى
يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم
ومعلوم ان كساعابه الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالتمسك عنه وبما يقرب من شبه صورته
ويستدلون بباب المبادرة الى الانكار على من خالف قواعد مذهبهم من هو من أهل
الاجتهاد في الشريعة فانه على هدى من ربه وربما اظهر مستنده في مذهبه لمن انكر عليه فاذعن
له وخجل من مبادرته الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي تأليف هذا الكتاب والاعمال
بالتيات وانما لكل امرئ ما نوى فاعلموا أيها الاخوان على الوصول الى ذوق هذه الميزان واياكم
والمبادرة الى انكارها قبل ان تطالعوا جميع هذه الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام
عليها أي قبل كتاب الطهارة بل ولو انكرها أحدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معذورا
لغرايتها وقلة وجود ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك وارتدت

من غيرهم فان لم يكن أحد منهم
خالف في تلك المسئلة وكان فيها
خلاف لغيرهم احتجبت الى
ذكر الخالف ليظهر ان في المسئلة
خلافًا وما توفيق الابانة عليه
توكلت وهو حسي ونعم الوكيل

كتاب الطهارة

لا تصح الصلاة الا بطهارة
لتمكنه بالاجاع وأجمع العلماء
على وجوب الطهارة بالماء عند
وجوده مع امكان استعماله
وعدم الاحتياج اليه والتميم عند
فقده بالتراب وأجمع فقهاء
الامصار على أن مياه البحار
عذبا وأجاجها معتزلة واحدة
في الطهارة والتطهير كغيرها من
المياه الا ما يحكي نادرا ان قوما
منعوا الوضوء بماء البحر وقوما
أجازوه للضرورة وأجاز قوم
التميم مع وجوده وانفق العلماء
على انه لا تصح الطهارة الا
بالماء وحكي عن ابن أبي ليلى
والاصم جواز الطهارة بسائر
المائعات وكذلك لاتزال النجاسة
الا بالماء عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة زال بكل
مائع طاهر

فصل في الماء المشمس
مكروه على الاصح من
مذهب الشافعي والحنابلة عند
متأخرى أصحابه عدم كراهته وهو
مذهب الاثني الثلاثة والماء
المسخن غير مكروه بالاتفاق

ان تعلم ما أومأنا اليه من دخول جميع أقوال الاثني المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين في شعاع
نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترى قولًا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة فتأمل وتدبر فيما
أرشدك يا أخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق يقينا جازما ان الشريعة المطهرة جاءت من حيث
شهود الامر والنهي في كل مسئلة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة
واحدة كما يظن بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا
تناقض في نفس الامر كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى فان مجموع
الشرعية يرجع الى أمر ونهي وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد
واما الحكم الخامس الذي هو المباح فهو مستوي الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة الى قسم
المندوب وبالنية الفاسدة الى قسم المكروه وهذا مجموع أحكام الشريعة وايضاح ذلك ان من
الاثني من جعل مطلق الامر على الوجوب الجازم ومنهم من جعله على الندب ومنهم من جعل
مطلق النهي على التحريم ومنهم من جعله على الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجالا في حال
مباشرتهم للتكاليف فنوى منهم من حيث إيمانه وجمعه خوطب بالعزيمة والتشديد
الوارد في الشريعة صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكاف أو غيره ومن ضعف منهم
من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف جمعه خوطب بالرخصة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة
صريحا والمستنبط منها في مذهب ذلك المكاف أو مذهب غيره كما أشار اليه قوله تعالى فاتقوا
الله ما استطعتم خطا باعاما وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم اي
كذلك فلا يؤمر القوي المذكور بالنزول الى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو يقدر على
العمل بالعزيمة والتشديد لان ذلك كالتلاعب بالدين كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية
ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكاف الضعيف المذكور بالصعود الى مرتبة العزيمة والتشديد
والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكاف وفعل ذلك لا نغنه الا بوجه شرعي فالمرتبتان
المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخيير كما قد يتوهمه بعضهم فايك والغلط فليس لمن
قدر على استعمال الماء حسا أو شرعا ان يتيمم بالتراب وليس لمن قدر على القيام في الفريضة ان
يصلي جالسا وليس لمن قدر على الصلاة جالسا ان يصل على الجنب وهكذا في سائر الواجبات
وكذلك القول في الافضل من السنين مع المفضول فليس من الادب ان يفعل المفضول مع
قدرته على فعل الافضل فلم أن المسنونات ترجع الى مرتبتين كذلك فيفضل على
المفضول ندب ما مع القدرة ويقدم الاولى شرعا على خلاف الاولى وان جاز ترك الافضل
والمفضول أصالة فن أراد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضول الا ان عجز عن الافضل فامتنع
يا أخي بهذه الميزان جميع الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انبى وتفرع على
ذلك من جميع أقوال الاثني المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين نجدها كلها لا يخرج عن مرتبتين
تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال كما سبق ومن تحقق عبادا كذا ذوقا وكشفا كذا ذوقا
وكشف لنا وجد جميع أقوال الاثني المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة المطهرة
ومقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة ومطابقة قوله باللسان
ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه لا اعتقاده ذلك بالجنان وعلم حزمنا وبقينا ان كل مجتهد

ويحكي عن مجاهد كراهته وكره
أحمد المسخن بالنار

فصل في الماء المستعمل في
فرض الطهارة طاهر غير مطهر

على المشهور من مذهب أبي حنيفة
والاصح من مذهب الشافعي

وأحمد ومطهر عند مالك
ونجس في رواية عن أبي حنيفة

وهو قول أبي يوسف وماء الورد
والخسل لا ينطهر به بالاتفاق

فصل في الماء المتغير بالعفران
ونحوه من الطاهرات تغيرا

كثيرا لا ينطهر به عند مالك
والشافعي وأحمد وأجاز ذلك أبو

حنيفة وأصحابه وقالوا تغير الماء
بالطاهر لا يمنع الطهارة به ما لم

يطبخ به أو يغلب على أجزائه
والماء المتغير بطول المكث

طهور بالاتفاق وحكي عن ابن
سيرين انه لا ينطهر به والاعتساف

والوضوء من ما زمر من يكره عند
أحمد صيانة له

فصل في ليس للنار والشمس
في إزالة النجاسة تأثير الا

عند أبي حنيفة حتى أن
جلد الميتة اذا جف في الشمس

طهر عنده بلا دغ وكذلك اذا
كان على الارض نجاسة فخفت

في الشمس طهر موضعها وجازت
الصلاة عليه لا التيمم به وكذلك

النار تزيل النجاسة عنده
فصل في اذا كان الماء الزاكد

دون قنتين نجس بمجرد ملاقة
النجاسة وان لم تغير عند أبي

خليفة الشافعي وأحمد في
أحمدى روايته وقال مالك
وأحمد في روايته الأخرى أنه
ظاهر ما لم يتغير فان بلغ قلتي
وهاجسما رطل بالبدادي
تقريباً وبالدمشق نحو مائة
ونسابة أرطال وبالمساحة نحو
ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقا
لم نجس إلا بالخير عند الشافعي
وأحمد وقال مالك ليس للشافعي
الذي تحله نجاسة قدر معلوم
ولكنه متى تغير لونه أو طعمه
أو ريحه نجس قبل أن كان أو
كثيراً وقال أبو حنيفة الاعتبار
بالاختلاط فحتى اختلطت
النجاسة بالماء نجس إلا أن يكون
كثيراً وهو الذي إذا حرك أحد
جانبه لم يتحرك الآخر فالجانب
الذي لم يتحرك لم نجس والجاري
كأن كان عند أبي حنيفة وأحمد
وعلى القول الجديد أجمع من
مذهب الشافعي وقال مالك
الجاري لا نجس إلا بالتغير قليلاً
كان أو كثيراً وهو القديم من قول
الشافعي واختاره جماعة من
أصحابه كالنقوي وإمام الحرمين
والغزالي قال النووي في شرح
المهذب وهو قوي

مصيب ورجع عن قوله المصيب واحداً لبعينه كما سباني أيضاً في الفصول إن شاء الله تعالى
وارتفع التناقض والخلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علماء المال كلام الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم يجعل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة عند من عرف مقدارهم
وأطلع على منازع أقوالهم ومواضع استنباطهم فافهم حكم استنبطه المجتهد الأول وهو متفرع
من الكتاب أو السنة أو منه أفعالاً لا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل
بعض المقلدين بمواضع استنباطه وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علماء تناقضاً
لا يمكن رده فهو ضعيف النظر ولو أنه كان عالماً بالدلالة التي استند إليها المجتهد ومنازع أقواله
الحل كل حديث أو قول ومقابلته على حال من إحدى مرتبتي الشريعة فإن من المعلوم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة
الاسلام أو الأيمان أو الاحسان وتأمل يا أخي في قوله تعالى قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا
ولاكن كنتم قولوا أسلمنا الآية تحط علماء قلناه والأفان خطابه لا كبر الصحابة من خطابه
لأجل خلاف العرب وابن مقام من يابسه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط
والمكره والمعسر والميسر عن طاب أن يبابه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط
دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة والحج والصيام والجهاد وغيرها وقد تبع الأئمة
المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم شديداً فيه عادة شديدة أو فيه أمراً كان أو نهياً وما وجدوه خفيفاً فيه خففوا فيه
فأعتمد يا أخي على اعتقاد ما قررته وبينته لك في هذه الميزان ولا يضرك غرابتها فانها من علوم
أهل الله تعالى وهي أقرب إلى طريق الأدب مع الأئمة مما تعتقده أنت من ترجيح مذهب على
مذهب بغير طريق شرعي وابن قول من يقول أن سائر أئمة المسلمين أو الأئمة الأربعة إلا أن على
هدي من ربهم ظاهر أو باطناً بمن يقول ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير الحق في نفس الأمر •
وان أردت يا أخي أن تعلم نقاسة هذه الميزان وكال علم ذاتها بالشريعة من آيات وأخبار وآثار
وأقوال فاجعل لك أربعة من علماء المذهب الأربعة وأقرأ عليهم أدلة مذاهبهم وأقوال
علمائهم ونعاليهم التي سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم أدلة بعض
وأقوال بعض وتعلوا أصواتهم على بعضهم بعضاً حتى كأن المخالف لقول كل واحد قد خرج عن
الشريعة ولا يكاد أحد منهم يعتقد ذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدي من ربهم أبداً
بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه جالس على منصة في سرور وطمأنينة كالمسلطان حاكم
بمرتبة ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن مرتبة
الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسعها فاعمل يا أخي بهذه
الميزان وعلمها لاخوانك من طلبة المذهب الأربعة ليحيطوا بها لما لم يصلوا إلى مقام
الذوق لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصيبها وابل فطس وليغزوا
أيضاً صحة اعتقادهم في كلام أئمتهم ومقلديهم وبطابقوا بقولهم قولهم باللسان أن سائر أئمة
المسلمين على هدي من ربهم أن لم يكن ذلك كشفاً وبقينا فليكن إيماناً وتسليماً فليعلم أيها
الاخوان باحتمال الذي عن مجادلتيكم في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تحضروا

معكم

معكم حال قراءتها على علماء المذهب الأربعة فإنه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها لغرابتها وبعادها وفق
مذاهب الحاضرين هيبة لهم ورد المذهب الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضر القدم من ينتصر
لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته وجوه المخلقين نسأل الله العافية وبما قرره ذلك
يا أخي انتهت الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة
المجسدية نفع الله بها المسلمين وقد حجب لي أن أذكر لك يا أخي قاعدة هي كالمقدمة لفهم هذه
الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن بني أساس نظرك أولاً على الإيمان
بأن الله تعالى هو العالم بكل شيء والحكيم في كل شيء أولاً وأبداً المبدء هذا العالم واحكم أحواله
وميزانه واتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا ينضب
أمره متغايراً في الأمراض والتراكيب مختلفاً في الأحوال والأساليب على حكم ما سبق به
علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به إرادة العلم الحكيم فجاء على هذه الأوضاع والتأليف
واستقر أمره على ما لا تنتهي إليه غاياته من الشئون والتصاريف وكان من جملة ما يدعي حكمته
وعظيم آلائه وعظيم رحمته أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد واستعمل كلاماً منهم ما فيما خلق
له من متعلق الوعد أو الوعيد وأوجد لكل منهما في هذه الدار بحكم عدله وسعة فضله ما
يصلح لشأنه في حاله وما له من محسوسات صورها ومعنويات قدرها ومصنوعات أبدعها
وأحكام شرعها وحدود وضعها وشئون أبدعها فتمت بذلك أمور المحدثات وانعقد بذلك
نظام الكائنات وكل بذلك شأن الزمان والمكان حتى قيل أنه ليس في الامكان أبدع مما
كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم على أنه سبحانه وتعالى
لم يجعل كل نافع نافعا مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل ربما نفع هذا ما ضر هذا أو ضر هذا
ما نفع هذا وربما ضر هذا في وقت ما نفعه في وقت آخر ونفع هذا في وقت ما ضره في وقت آخر
كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدركات المعنوية لعنان جات عن الإدراك بالأفكار
واسرار خفيت الأعلى من إرادته عالم الأسرار ومن هنا يتحقق أن كلامي لم يخلق له وإن
ذلك انما هو لا تمام شئون الأولين والآخرين وإن الله هو الغني عن العالمين وحيث تقررت
لك يا أخي هذه القاعدة العظيمة علمت أن الله تعالى لم يترك سعيه من حيثما كلفه أبداً وإن
اختلاف أئمة هذه الأمة في فروع الدين أجده عاقبة واقوم رشدوا وإن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً ولم
ينوع لنا التكليف سدى بل لم يلهم أحد من المكافين العمل بأمر من أمور الدين تبعده به
على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين الأولى في العمل به على
وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة له حيزاً واللائقة بحاله
ولا يصرفه عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم الأول فيما صرفه
عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الاكمل في درجته اللائقة به رجة منه سبحانه وتعالى بأهل
قبضة السعادة ورعاية للحظ الأوفر لهم في دينهم ودنياهم كما يلاطف الطبيب الحبيب ولله
المثل الأعلى وهو القريب المحيى لاسيما وهو الفاعل المختار في الأموات والأحياء والمدير
المريد لكل شيء من سائر الأشياء * فانظر يا أخي إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها وكم
أزالت من أشكالات محممة وأفادت من أحكام محكمة فانك إذا نظرت فيها عين الانصاف

الشافعي وقال داود أغابحرم
الشرب خاصة واتخاذها حرم
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد
وهو الأصح من مذهب
الشافعي والمصنوب بالذهب
حرام بالاتفاق وبالفضة حرام
عند مالك والشافعي وأحمد إذا
كانت الضبة كبيرة لينة وقال
أبو حنيفة لا يحرم التضييب
بالفضة مطلقاً
فصل في السواك سنة
بالاتفاق وقال داود هو واجب
وزاد اسحق فقال إن تركه
عامدا بطلت صلاته وهل يكره
للصائم بعد الزوال قال أبو حنيفة
ومالك لا يكره وقال الشافعي يكره
وعن أحمد روايتان كالتدخين
والخمران واجب عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
هو مستحب
باب نجاسة الخمر
أجمع الأئمة على نجاسة الخمر
الماحكي عنه وأدناه قال
بطهارتها مع شربها وانفقوا
على أنها إذا اختللت بنفسها طهرت
فإن خللت بطرح شيء فيها لم
تطهر عند الشافعي وأحمد وقال
مالك يكره تخليلها فإن خللت
طهرت وخلت وقال أبو حنيفة
يباح تخليلها وتطهر إذا اختللت
وتحل
فصل في الكلب نجس عند
الشافعي وأحمد وبغسل الأناة
من ولوغه فيه سبباً للنجاسة

وقال أبو حنيفة نجاسته ولكن جعل غسل ما تنجس به كفيل سائر النجاسات فإذا غلب على ظنه زواله ولو بغسله كفى والا فلا بد من غسله حتى يغلب على ظنه زواله ولو غلب من مرة وقال مالك هو طاهر لا نجس ما لم يلمس فيه لكن بغسل الأناة تعبد أولو أدخل الكلب يده أو رجله في الأناة وجب غسله سماعا كالولوغ خلافا لمالك لأنه يخص ذلك بالولوغ

فصل في الخنزير وحكمه كالكلب بغسل ما تنجس به سبع مرات على الأصح من مذهب الشافعي قال النووي الراجح من حيث الدليل أنه يكفي في الخنزير غسله واحدة بلا تراب وبهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ومالك يقول بطهارته جبا وليس لنا دليل واضح على نجاسته في حال حياته وقال أبو حنيفة بغسل سائر النجاسات

فصل في ما يغسل الأناة والثوب والبدن من سائر النجاسات غير الكلب والخنزير فليس فيه عدد عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وعن أحمد روايات أشهرها وجوب العدد في غسل سائر النجاسات غير الأرض فبغسل الأناة سبع مرات وفي رواية ثلاثا وعنه

تحقق صحة الاعتقاد أن سائر الأئمة الأربعة ومقلديهم رضى الله عنهم أجمعين على هدى من ربهم في ظاهر الأمر وباطنه ولم تعترض قط على من تمسك بذهب من مذاهبيهم ولا على من انتقل من مذهب منها إلى مذهب ولا على من قلده غير إمامه منهم في أوقات الضرورات لا اعتقادك يقيناً أن مذاهبيهم كلها إذا دخلت في سياق الشريعة المطهرة كما سيأتي إيضاحه وإن الشريعة المطهرة جاءت شريعة صالحة واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الأمة المحمدية وإن كلامهم فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم وإن اختلافهم إنما هو رجة بالآمة نشأ عن تدبير العليم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة البدن والدين والديانة عند تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا أو جده له لطفاً منه بعباده المؤمنين إذ هو العالم بالأحوال قبل تكونها فالمؤمن الكامل يؤمن بظاهره وباطنه أن الله تعالى لم يعلم أن لا أن الأصح عنده تعالى لعباده المؤمنين أنقسامهم على نحو هذه المذاهب لما أوجد هالهم وأقرهم عليها بل كان يحملهم على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كإحرم الاختلاف في أصل الدين بخلافه تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى إن أقبوا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فإنه نفيس واحذر أن يشبه عليك الحال فتجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فتزل بك القدم في مهوأة من التلف فإن السنة التي هي قاضية عندنا على ما نهى عنه من الكتاب مصرحة بأن اختلاف هذه الآمة رجة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصائصه في آفته ما من معناه وجعل اختلاف أمتي رجة وكان فيمن قبلنا عذاباً يا أيها وربنا يقال إن الله تعالى لما علم أن لا أن الاخط والأصح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في إتمام دينه التطهر بالماء الجاري مثلاً لا استحفاظ حال مثله التطهر بما هو أشد في أحياء الأعضاء لا امر يقتضي ذلك أو جده إماماً ففهمه عنه إطلاق القول بعدم صحة الطهارة بسوى ذلك الماء في حق كل أحد فكان انعكاس لعمته والهمه تقليده ليلتزم ما هو الاخط في حقه رجة به ولما علم الله سبحانه وتعالى أن الاخط والأصح عنده تعالى أيضاً لهذا العبد المؤمن بتجديده وضوئه إذا كان متوضئاً وصمهم العزم على فعل ينتقض به الوضوء لا تنقاص وضوئه الأول بنفس ذلك العزم لا امر يقتضي ذلك أو جده له إمام هدى ففهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهمه التقليده ليلتزم ما هو الأول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى أن الاخط والأصح عنده تعالى أيضاً لهذا العبد المؤمن بالآمة الشاملة للآمة القليل والغسل من ذلك سبعة أحوالاً بتراب لا امر يقتضي ذلك أو جده إمام هدى ففهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهمه التقليده ليلتزم ما هو الأول في حقه أيضاً ولما علم سبحانه وتعالى أن الاخط والأصح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن أن يتمضمض ويستنشق مثلاً في كل وضوء لا امر يقتضي ذلك أو جده إمام هدى ففهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهمه التقليده ليلتزم ما هو الأول في حقه وهكذا القول في سائر الأحكام فإما من سبيل من سبيل الهدى الأولها أهل في علمه سبحانه وتعالى أرشدتهم إليها بطريق من طرق الإرشاد الصريحة أو الإلهامية كما أنه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه

الميزان لما علم أن لا أن الاخط والأصح عنده تعالى لمؤلفها ومن وافقه في مقامه وأخلاقه وأحواله أن يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منازع مذاهبيهم المحمدين ومواد أقوالهم ليرى ويطلع على جميع محال ما خذهم لها من طريق الكتاب والسنة أطاعه الله سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلتزم ما هو الأول في حقه من كونه يقرر سائر مذاهبي الأئمة بحق وصدق وليكون فاتحاً لاتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما سيأتي إيضاحه فضلاً من الله ونعمة والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على حالة واحدة أو لم لأفهم كل مقلد عن إمامه عدم إطلاق ذلك الحكم في حق كل أحد مثلاً لأن ذلك كالاختراض على ما سبق به العلم الإلهي ثم اعلم أن اختصاص كل طائفة من هذه الآمة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى ربها يكون طريقاً لترقيهم إلى أعلى ما هم عليه ورعا بكون حفظ المقام عنهم عن النقص ويصح أن يقال إن التكليف كلها إنما هي للترقي داعياً في حق من أقي بها على وجهها إذا اعتقاد أن القاعين بما كانوا به آخذون في الترقى مع الانقاس لأن الله تعالى لا ينتهي مواهبه أبد الآبدين ودهر الداهرين والله واسع عليم فقد بان لك يا أخي بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما نسمع قريحة بمثلها أن هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهبي المجتهدين من أئمة الهدى ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين واعلم يا أخي أنني لما شرعت في تعليم هذه الميزان للأخوان لم يتفقوا على إحاطة جميعهم على قرائنها جملتها من علماء المذاهب الأربعة فهناك اعترفوا بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة حين رأوها فوجه جميع أقوال مذاهبيهم وقد وصلوا في قرائنها وتحريرها إلى باب ما يحرم من النكاح وزجور من فضل الله إتمام قرائنها عليهم إلى آخر أبواب الفقه وذلك بعد أن سألوني في إيضاحها بمبارة أوسع من هذه العبارة المتقدمة وإرسال معرفتها إلى قلوبهم ذوقاً من غير سبيل في طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق فكأنهم جالوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي فصرت كلما أوضع لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي حديث أو قول في باب آخر يناقض عندهم مقابله فحصل لي منهم تعب شديد وكانهم جملوني سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الأدوار من المتقدمين والمتأخرين إلى يوم الدين وقالوا لي جادل هؤلاء كلهم واجعلهم مبرون جميع المذاهب المندرسية والمستعملة كلها الصحيحة لا ترجع فيها المذهب على مذهب لا غترافها كلها من عين الشريعة المطهرة وذلك من أصعب ما يتحمله العارفون بأسرار أحكام الله تعالى ثم أتى استخبرت الله تعالى وأجبتهم إلى سؤلهم في إيضاح الميزان بهذا الموافق الذي لا اعتقاد أن أحد أسبقني إليه من آمة الإسلام وسألت فيه نهاية ما أعلم مسيس الحاجة إليه من البسط والإيضاح ما أنها وزلت أحاديث الشريعة التي قيل بتناقضها وما أتيتني على ذلك من جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه على من تبتى الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض تأنيسها لهم فأنهم ميزان لا يكاد الإنسان يرى لها إذا أقام أهل عصره وقدمت على ذلك عدة فصول

رواية في إسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير ويكتفى الرش على بول صبي لم يطعم غير اللبن ويغسل من بول الصبي عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك يغسل من بولهم أو هاه في الحكم سواء وقال أحمد بول الصبي مالم يأكل الطعام طاهر **فصل في جلود الميتة كلها** تطهر بالدباغ الاجلد الخنزير عند أبي حنيفة وأظهر الروايتين عن مالك أنها لا تطهر ولكنها تستعمل في الأشياء اليابسة وفي الماء من بين سائر المائعات وعند الشافعي تطهر الجلود كلها بالدباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منها أو من أحدهما وعن أحمد روايتان أشهرهما لا تطهر ولا يساح الانتفاع بها في شئ كالحكم الميتة وحكي عن الزهري أنه قال يفتق بجلود المائعات كلها من غير دباغ **فصل في الذكاة** لا يعمل شيئا فيما لا يؤكل عند الشافعي وأحمد وإذا ذكبت صارت ميتة وعند مالك تغل الا في الخنزير وإذا ذكيت عند سبع أو كلب فجلده طاهر يجوز بيعه والوضوء فيه وإن لم يذبح وكذا عند أبي حنيفة وأن جميع أخزائه من لحم وجلد طاهر الآن اللحم عنده محرم وعند مالك مكروه **فصل في شعير الميتة** غير الأذى نجس عند الشافعي وكذا الصوف والوبر وقال مالك

هو ظاهر مطلقا لانه مما لا يحله الموت سواء كان يؤكل لحمه كالنمل والخيل أولا كالحيار والكلب فعندهم الكلب والطير يطهران في حال الحياة والموت والصحيح من مذهب أحمد طهارة السمور والوبر والصوف وهذا مذهب أبي حنيفة وزاد على ذلك فقال بطهارة القرن والسن والربش والعظم اذا لوى فيها وحكى عن الحسن والاوزاعى أن السمور كلها نجسة لكنها تطهر بالغسل واختلف الاثمة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير في الخرز فرخص فيه ابو حنيفة ومالك ومنع منه الشافعي وكرهه أحمد وقال الخرز بالليف احب الى **(فصل)** ما لا نفس له سائلة كالنحل والنمل والخنفساء والعقرب اذا مات في شئ من المائعات لا ينجسه ولا يفسده عند أبي حنيفة ومالك وانه طاهر في نفسه والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المائعات ولكنه ينجس في نفسه بالموت وهذا مذهب أحمد ومذهب الشافعي ان الدود المتولد في الماء كولد اذا مات فيه لا ينجسه ويجوز اكله معه وما يعيش في الماء كالضفدع اذا مات في الماء ليس ينجسه عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة **(فصل)** والجراد والسمك طاهران

نافعة هي كاشرة لما أشكل من ألفاظها عليهم أو كالدليل الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة تحسب تقربا على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال أقوال آخر أدوار المقلدين أول أدوارهم الذي هو مأخوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الى كرمي الى قم الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين الى تابع التابعين الى الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة ويعبر به على الناظر فيها اذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شئ منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشفقون في اتباعهم ولا يحظونهم في جميع شئ اندهم في الدين والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجهه الاخلاص أوصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب من ازل الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان ذم الرأي وبيان تبري جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لا سيما الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه خلافا لما ينظنه بعضهم به وخفت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشروعية جميع التكاليف وهو أن أحكام الدين الخمسة ترات من الاملاك السعادية فأكرم بها من ميزان لا أعلم أحدا سبقني الى وضع مثاها وكل من تحقق بذوقه ادخل في نعم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك مقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب أو القول المعارف بدليله وموضع استنباطه وصار لا يجد شبهة من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس صحيح على أصل صحيح كما سيأتي ايضا في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يحصى هذا الكتاب من كل عدو وحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته كما وقع في ذلك مع بعض الأعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في الموائيق والعهود وأمر واختلف ظاهر الشريعة وداروا بها في الجامع الأزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خدعت الفتنة حتى أرسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففتشتها العلماء فلم يجدوا فيها شائبا يخالف ظاهر الشريعة عمادته الأعداء فأنه تعالى يغفر لهم ويسامحهم والحمد لله رب العالمين ولننزع في ذكر الفصول الموضحة للميزان فاقول وبالله التوفيق **(فصل)** ان قال قائل ان ذلك جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حاله من يرفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالجلل فالجواب والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان أمان من تحقيقها وجل الحديثين أو القولين على حالين فان الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضا في الفصول الآتية فاجل بأخي قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالجلل على حالين على حال من لم يتحقق هذه الميزان واجل قول من قال ان الخلاف لا يرتفع بالجلل المذكور على من تعقله لانه لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى خلافا محققا أبدا والحمد لله رب العالمين

(فصل) اياك يا أخي أن تبادر أول سماعك لميزان الى فهم كون المرتبة على التخيير مطلقا حتى ان المكاف يكون محتملا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قدمنا لك ان المرتبة على الترتيب الوجوب لا على التخيير بشرطه الا في أوائل الفصول السابغ عند الاستثناء وانه ليس الا في من قدر على فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة الجائزة وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقرر في أدلة المذاهب وأقوال علماءها فتوهم اني أقرر ذلك للطلبة على وجه التخيير بين فعل الرخصة والرخصة من حيث ان جميع الأئمة على هدى من ربهم فصار يحيط على ويقول ان فلانا لا يتقيد بمذهب أي على طريق الذم والنقص لي لا على طريق وسع اطلاعي على أدلة الأئمة فأنه تعالى يغفر له اعذره بعدم تعقل هذه الميزان الغربية ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قررت مذهبا من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شك في قولي هذا فليتنظر في كتابي المسمى بالمهتج المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقيننا وانما لم اكتب بنفسية القول الى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك من كتاب أو سنة مثلا فانه لا يصح من رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على توجيهي لكلام الأئمة الا في باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمنسوبة وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودأبوا الله بها وافقوا بها الناس الى أن ماتوا كانوا على هدى من ربهم فيها عكس من يقولون انهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير المكاف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المنعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للمعجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حقيقة تصير الرخصة المذكورة في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يعمل برخصة قال بها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وانه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لا سيما ان كان دليل الغير أقوى خلافا ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري ومسلم لم يأخذ به امامي لأعمل به وذلك جهل منه بالشريعة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من الواجب عليه حمل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يسمع عنده كما سيأتي ايضا في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم أظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضعفه أحد من يعتد بضعفه أبدا وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فاحوط في الدين فكان الوضوء منه أولى انتهى **(وصاحب الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة لشخص واحد ككنايات مرتبة كل من عمل بعزيمة من مباشرتها أصاب كما سيأتي ايضا في الفصول ان شاء الله تعالى وقد اطلعني الله تعالى من طريق الالهام**

بالاجماع وفي نجاسة الآدمي بالموت للشافعي قولان أحدهما لا ينجس وهو مذهب مالك وأحمد وقال ابو حنيفة ينجس لكنه يطهر بالغسل والجنب والحائض والمشرى اذا غمس واحد منهم يده في اناه فيه ماء قليل فالماء باق على طهارته **(بالاجماع)** **(فصل)** وسور الكلب والخنزير نجس عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وسور ما سواهما طاهر لكن الاصح من مذهب أحمد أن سور سباع البهائم نجس وقال مالك بطهارة السور مطلقا واتفق الأئمة الثلاثة على أن سور النمل والجراد طاهر غير مطهر وحكى عن أبي حنيفة الشك في كونه مطهرا وقادته أن من لم يجد ماء توضأ به مع التيمم والاصح من مذهب أحمد نجاسته وانفقوا على طهارة الهرة وما دونها في الخلقة وحكى عن أبي حنيفة أنه كره سور الهرة وحكى عن الاوزاعى والنوري أن سور ما لا يؤكل لحمه نجس غير الآدمي **(فصل)** الاصح من مذهب الشافعي أن سائر النجاسات يستوى قليلها وكثيرها في حكم الإزالة فلا يعنى عن شئ منها الا ما يتعدى الاحتراز منه غالبا كدم البثرات وكدم الدماويل والقروح ودم البراغيش ونيم الذباب وموضع الفصد والحجامة

على دليل لقول الامام داود الطاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلمس الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعه لوم ان فرعون انا كان يستحي الانثى عقب ولادتها فكيف اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى اولامستم النساء بالقياس على حدسه وهو اسبغ طهره لم يجد له غيري فله يجعل علة النقص الاثنية من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى اولامستم هي نفس عليه يا اخي كلام نطلع له من كلام الائمة على دليل صريح في الكتاب والسنة وايضا ان ترد كلام أحد من الائمة او نضفه بفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الائمة المجتهدين كان كالفهم والله اعلم

فصل في بيان ما لا يصلح ان يكون من طرق في معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتفرع من عين الشريعة الاولى بتدريج منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لا اتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطاع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائهم متصلة بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع والغال بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتعب عند مذهب معين لشهوده تساوي المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تفرع عيون شبكة الصيد في سائر الادوار من العين الاولى منها ولو ان أحد اكرهه على التقييد لا يتقيد كما سيأتي ايضا حقه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد على بعضهم لا غتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد فحكمه حكم الجاهل بطريق البصر اذا ورد مع عالم به الملاسة فقام منه فلا فرق بين الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذ أراد الانسان استخراجه من آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى بفهم الكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت والمجد لله رب العالمين

فصل في بيان ما لا يصلح ان يكون من طرق في معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتفرع من عين الشريعة الاولى بتدريج منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لا اتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطاع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائهم متصلة بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع والغال بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتعب عند مذهب معين لشهوده تساوي المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تفرع عيون شبكة الصيد في سائر الادوار من العين الاولى منها ولو ان أحد اكرهه على التقييد لا يتقيد كما سيأتي ايضا حقه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد على بعضهم لا غتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد فحكمه حكم الجاهل بطريق البصر اذا ورد مع عالم به الملاسة فقام منه فلا فرق بين الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذ أراد الانسان استخراجه من آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى بفهم الكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت والمجد لله رب العالمين

والاستدلال وامام من طريق الكشف والعيان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث أخذته الائمة ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك عمى في البصيرة انتهى وسيماني بسط ذلك في فصل ذم الائمة للقول بالرأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم يوجب العلماء بالله تعالى العمل بما أخذته العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة عند بعضهم فالجواب ليس بعدم ايجاب العلماء العمل به لوم الكشف من حيث ضمنتها ونقصها عما أخذته العالم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصراخ أدلة الكتاب والسنة عند القطع بصحة أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاق لها أمعا عند عدم القطع بصحة من حيث عدم عصمة الاخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه النابيس من ابياس فان الله تعالى قد اقدر ابياس كما قال الغزالي وغيره على أن يقيم للكشف صورة المحل الذي يأخذه علمه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فرعاطن المكاشف ان ذلك العلم عن الله فأخذه بفضل وأصل فمن هنا أوجبوا على المكاشف ان يعرف ما أخذته من العلم من طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والا حرم عليه العمل به فعلم ان من أخذ علمه من عين الشريعة من غير تلبيس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه أبدا ما عاش لموافقة الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة ان الكشف الصحيح لا يأتي دائما الاموافاق للشريعة كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

فصل في بيان ما لا يصلح ان يكون من طرق في معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتفرع من عين الشريعة الاولى بتدريج منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لا اتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطاع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علمائهم متصلة بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع والغال بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر بالتعب عند مذهب معين لشهوده تساوي المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تفرع عيون شبكة الصيد في سائر الادوار من العين الاولى منها ولو ان أحد اكرهه على التقييد لا يتقيد كما سيأتي ايضا حقه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين وربما زاد على بعضهم لا غتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق المجتهد فحكمه حكم الجاهل بطريق البصر اذا ورد مع عالم به الملاسة فقام منه فلا فرق بين الماء الذي يأخذه العالم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذ أراد الانسان استخراجه من آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو أصول ومعان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى بفهم الكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت والمجد لله رب العالمين

فصل في ما لا ينبغي أن يفتقر إليه الميزان فيبادر إلى الإنكار على صاحبها وتقول كيف يصح
 لئلا نلجس في جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير أن تنظر فيها أو تجمع
 بصاحبها فان ذلك جهل منك وتور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالحجة
 وجب عليك الرجوع إلى قوله ولولم يسبقه أحد إلى مثله وإياك أن تقول ان واضح هذه الميزان
 جاهل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام
 جميع أقوال المذاهب فابق على وجه الأرض الآن عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا
 كانت العلوم من المذاهب واختصاصات لدية فلا بدع أن يدخر الله تعالى لبعض المتأخرين
 ما لم يطاع عليه أحد من المتقدمين انتهى فبالله عليك يا أخي ارجع إلى الحق وطابق في
 الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصح ذلك عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون
 مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فياضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن
 علوم الطبيعة الفهمية إلى العلوم الحقيقية الكشفية ولولم يالفها طبعك فان من علامة
 العلوم اللدنية أن تمجها العقول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لغرابة طرقها
 فان طريق الكشف مباينة لطريق الفكر وسيأتي في الأصول الاثنية ان شاء الله تعالى ان من
 علامة عدم حكمة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في
 باطنه ضيق وحرج اذا قلد غير امامه في واقعة ويقال له أين قواك ان غير امامك على هدى من
 ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وحرج من الهدى فهناك تندحض دعواه وتظهر له عدم حكمة
 عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين

فصل في اعلم يا أخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرار
 سؤالهم في ذلك مرارا كما مر أول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول إلى مقام مطابقة
 القلب للسان في حكمة اعتقاد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فذلك
 أمعنت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علماء افرأيتها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف
 وتشديد فالتشديد للقوي والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي استثناء ما ورد من الاحكام
 بحكم الخبير فان للقوي أن ينزل إلى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الشد ولا
 تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتخيير المتوضي اذا
 كان لا يس الخف بين ترعه وغسل الرجلين وبين مسحه بالترع مع ان إحدى المرتبتين أفضل
 من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين أفضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بحكمة
 الاحاديث فيه فان المسح له أفضل على انه لقائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص
 أيضا على الترتيب الوجوبي يعني انه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في
 الاتيان بالأفضل ارتكاب العزيمة وهو ما الفسل بالنظر إلى حال غالب الناس واما المسح
 بالنظر إلى ذلك الفرد النادر الذي نفرت نفسه من فعل السنة لاسيما قولنا أفضل غير مناف
 للوجوب كما تقول لمن تنحجه عليك يا أخي رضي الله تعالى فانه أولى لك من خطئه وكذلك ينبغي
 أن يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما اذا ثبت عن الشارع قبل أمرين معاني
 وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كما نسخ جميع الراس في وقت ومسح بعضه في وقت

مالك واستثنى أبو حنيفة الرخ
 من القبل فقال لا ينقض والمي
 ناض عند الثلاثة والاصح من
 مذهب الشافعي انه لا ينقض
 وان أوجب الفسل وقال أبو
 حنيفة ينقض بكل ذلك وبالمي
فصل في واتفقوا على ان من
 من فرجه بعض من أعضائه
 غير يده لا ينقض وضوءه
 واختلفوا في من ذكره يده
 فقال أبو حنيفة لا ينقض وضوءه
 مطلقا على أي وجه كان وقال
 الشافعي ينقض بالمس باطن
 كنهه دون ظاهره من غير حائل
 سواء كان بشهوة أو بغيرها
 والمشهور عند أحمد انه ينقض
 بباطن كنهه وبظاهره والراجح
 من مذهب مالك ان مسه
 بشهوة انتقض والا فلا
فصل في وأما من فرج غيره
 فقال الشافعي وأحمد ينقض
 وضوءه الماس صغيرا كان
 المحسوس أو كبيرا حيا أو ميتا
 وقال مالك لا ينقض بمس الصغير
 وقال أبو حنيفة لا ينقض بحال
 وهل ينقض وضوءه المحسوس
 أم لا قال مالك ينقض وقال
 أبو حنيفة والشافعي وأحمد
 لا ينقض وأجمعوا على انه لا وضوء
 على من مس أنثيه ولو من غير
 حائل واتفق الثلاثة على انه
 لا يجب الوضوء من مس الأمر
 ولو بشهوة وقال مالك بإيجابه
 وفيه وجه في مذهب الشافعي
 واختلفوا في من مس حلقه

آخر وكوالاة الوضوء تارة وعدم الموالاة فيه تارة أخرى ونحو ذلك فقل هذا لا يجب فيه تقديم
 مسح جمع الرأس والموالاة على مسح بعضه وعدم الموالاة الا اذا أراد المكاف التقرّب إلى الله
 تعالى بالاولى فقط وقس على ذلك نظائره وأما قول سيدنا ومولانا عبد الله بن عباس رضي الله
 عنهم ان آخر الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو كثر
 لا كلى اذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المنقذ من الامر من يقين في نفس الامر من مسح
 كل الرأس أو بعضه مثلا لانه لا بد أن يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم إلى مسح
 السك أو البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من
 يقول بوجوب نعيم مسح الرأس أو عدم نعيمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا
 ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهو على التخيير ما لم يثبت التسخ
 فيعمل المكاف به هذا الامر تارة وبهذا الامر تارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبة
 الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسح بعضه على مسحه
 في زمن البرد مثلا لاسيما في حق من كان أقرع أو كان قريب العهد بحلق رأسه أو يخاف من
 نزول الجوار من رأسه فاعلم ذلك يا أخي وقس عليه نظائره والحمد لله رب العالمين

فصل في اعلم يا أخي ان مرادنا بالزينة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق
 التشديد والتخفيف وليس مرادنا العزيمة والرخصة اللتين حذها الاصوليون في كتبهم
 فاسميها مرتبة التخفيف رخصة الا بالنظر لما قبلها من التشديد أو الافضل لا غير والا فالعجز
 لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا واذا لم يكف عا فوق طاقته فابقى الا أن يكون فعل
 الرخصة في حقه واجبا كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز له العجز عن الرخصة إلى مرتبة
 ترك الفعل بالكلية كما اذا قدر فاقد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر
 العاجز عن القيام في الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على
 العين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بنحو الائمة
 بالعينين أو قدر على الايماء بالعينين لا يجوز له الاكتفاء بإجراء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر
 في كتب الفقه بكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له
 النزول إليها الا بعد عجزه عما قبلها والله أعلم والحمد لله رب العالمين

فصل في ثم لا يخفى عليك يا أخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه
 فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الاثنية من التفصيل
 كما ان من فعل العزيمة أو الافضل بكلفة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يكلفه
 الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم الا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر
 للضرر الحاصل به ومن المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها إلى حضرة الله تعالى أن
 تكون النفس منسحجة بها محبة لها غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كراهيا لمساى من حيث
 مشقتها فقد خرج عن موضوع القرب الشرعية المنقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لاسيما
 في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم في البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم

الذير فقال أبو حنيفة ومالك
 لا ينقض وقال الشافعي وأحمد
 ينقض وعن الشافعي قول وعن
 أحمد رواية انه لا ينقض
فصل في واختلفوا في لمس
 الرجل المرأة فذهب الشافعي
 الاتقاض بكل حال اذ لم يكن
 حائل والعصم من مذهبه
 استثناء المحارم ومذهب مالك
 وأحمد انه ان كان بشهوة انتقض
 والا فلا ومذهب أبي حنيفة انه
 لا ينقض الا أن ينتشر ذكره
 فينتقض باللمس والاتشار جميعا
 وقال محمد بن الحسن لا ينقض
 وان انتشر ذكره وقال عطاء
 ان لمس أجنبية لا يحل له انتقض
 وان حلت زوجته وأمه لم ينتقض
 والراجح من مذهب الشافعي
 ان الملموس كالللمس وهو
 مذهب مالك وعن أحمد
 روايتان
فصل في واتفقوا على أن نوم
 المضطجع والمتكى ينقض
 الوضوء واختلفوا في نام على
 حالة من أحوال المصلين فقال
 أبو حنيفة لا ينقض وضوءه وان
 طال نومه فان وقع على جنبه أو
 اضطجع انتقض وقال مالك
 ينقض في حال الركوع
 والسجود اذا طال دون القيام
 والقعود وقال الشافعي في الجديد
 ان نام ممكنا مقعده لم ينتقض
 والا انتقض وقال في القديم
 لا ينقض على هيئة من هيئات

الصلوة عن أحمد روايات المختار أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء قال الخطابي هذه أصح الروايات ولا فرق عند الشافعي بين طول النوم وقصره وإن رأى المنامات مادام ممكنا مقعده من الأرض إذا النوم ليس يحدث في نفسه وانما هو مظنة للحديث

فصل في الخارج النجس من البدن من غير السبيلين كالزنا والقيء والغصص والحاجة لا وضوء منه عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من الدم إذا سال والقيء إذا ملأ القم وقال أحمد إن كان كثيرا فاحشاً نقص رواية واحدة وإن كان يسيراً فمعه روايتان

فصل في الوضوء في الصلاة تبطلها بالاجتماع وهل تنقض الوضوء قال مالك والشافعي وأحمد لا تنقض وقال أبو حنيفة وأصحابه تنقض وما مسته النار كالطعام المطبوخ والخبز لا وضوء منه بالاجتماع ويحكم عن بعض الصحابة كبن عمرو وأبي هريرة وزيد بن ثابت إيجاب الوضوء منه في كل لحم الجوز ولا ينقض الوضوء على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة ومالك وقال أحمد ينقض وهو

الذي يضر بالأسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه وانشرحت نفسه به من سائر المندوبات وما لم يأذن فيه فهو إلى الابتداء أقرب وما كل بدعة يشهد لها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها تأمل بأخيه في الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لأن النعاس إذا غلب على العبد وتكاف الصلاة صارت نفسه كالسكره عليها ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخى واعلم بالرخص بشرطها فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما مر به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين

فصل في أن قال قائل فلي ما قرعتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من جعل كلام الأئمة على حالين وردة إلى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محيي الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن العبد إذا سالك مقامات القوم متقيدا بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي به ذلك المذهب إلى العين التي أخذ امامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تغترف من بحر واحد فينفك عنه التقيد بذهب ضرورة ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة بخلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محيي الدين ونظير ما قلناه القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض بالاجتماع ثم إذا وصل إلى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام شرائعهم انقل عنه التفضيل بالاجتماع وصرح لا يفرق بين أحد من رسله إلا من حيثما كشف الله تعالى له عند محكم اليقين لا الظن فهذا نظير المقلد إذا اطاع على العين التي أخذ الأئمة المجتهدون مذاهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم وقت الله لطاعته أن الأخذ بالرخص والعزائم في محل كل منه ما مطلوب فإذا قصد المكاف بتعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما أشار إليه حديث أن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فإذا ثبت هذا الأصل عندك يا أخى فاعلم أن مطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف إليه ما أمكن كما عليه عمل الأئمة من أهل الورع والتقوى كابي محمد الجويني وأضرابه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما أن العمل بالمخالف فيه عندهم من باب الرخص فإذا وقع العبد في أمر ضروري وأمكنه الأخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديدي عليه من باب القوة والأخذ بالعزائم إن كان راجحا وإن لم يكن الأخذ فيه بالعزيمة أخذ بالرخصة كما أن له الأخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد إذ علمت هذا خيفة تعرف أن أحد من الأئمة الأربعة أو غيرهم لم يقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة إلا على حجة ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للأئمة أن يعرف مقاصدهم انتهى في كلام الزركشي رحمه الله في آخر قواعد عده وهو من أعظم شواهد صحة هذه الميزان فلم ينقل لنا عن أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم فيما بلغنا أنه كان يطرد الأمر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع الأمة أبداً وأما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمذاهب الأربعة الشيخ الإمام الفقيه

المحدث إمام الأصولي الشيخ عبد العزيز الدبريني وشيخ الإسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين السبرامسي الشهير بابن الأقطاع رحمه الله والشيخ علي التتبي الضريرون نقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء أنهم كانوا يفتنون الناس بالمذهب الأربعة لا سيما الهوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به اه فان قال قائل كيف صح من هؤلاء العلماء أن يفتنوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب بحمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطابق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج هؤلاء كلهم وإن أفتوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى أن الاجتهاد المطابق على قسرين مطاق غير منتسب كما عليه الأئمة الأربعة ومطابق منتسب كما عليه أكبر أصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يدع الاجتهاد المطابق غير المنتسب بعد الأئمة الأربعة إلا الامام محمد بن جرير الطبري ولم يسل له ذلك اه ويحتمل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتنون الناس على المذاهب الأربعة أطعمهم الله تعالى على عين الشريعة الأولى وشهدوا اتصال جميع أقوال الأئمة المجتهدين بها وكانوا يفتنون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم العموم فلا بأس بوجوب رخصه ولا ضيقا بعزيمة وكانهم نالوا من باب أهل المذاهب الأربعة في تقرير مذاهم واطلعوا على جميع أدلتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك أن أبا محمد صنف كتابه المعنى المحيط ولم يتقيد فيه بمذهب كما مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما أن يكون نافلا أو قالا ما ذكر لا طاعته اعلى عين الشريعة الكبرى وتفرع أقوال جميع العلماء منها كما اطالعنا بمحمد الله تعالى وأما أن يكون نافلا ذلك من حيث أن الشارع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة أنه كان إذا أفتى عامياً يحكم على مذهب امام بأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي أفتاه بقوله ويقول له ان تركت شرطاً من شروطه لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره إذا العبادة المنقذة من عدة مذاهب لا تصح الا إذا جمعت شروط تلك المذاهب كلها اه وذلك منه احتياطاً للدين وخوفاً أن يتسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الأربعة مذاهب أن لا يفتي المقلدين إلا بالارح من حيث النقل أو يقتسمهم عبادتهم من الأقوال فالجواب الذي ينبغي له أن لا يفتي الناس إلا بالارح لان المقادير ما سألها إلا ليعتبه بالارح من مذهب امامه لا بما عنده هو اللهم إلا أن يكون المرجوح أحوط في دين السائل فله أن يشتمه بالمرجوح ولا خرج ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالارح من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تفتيهم بالارح عندك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني عما عليه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الأربعة مذاهب أن يعرف الراجح عند أهل كل مذهب ليفتي به المقلدين

القديم المختار عند أصحاب الشافعي وغسل الميت لا ينقض الوضوء عند الثلاثة وقال أحمد ينقض

فصل في الوضوء في الصلاة على أن من ينقض الطهارة وشك في الحدث فانه باق على طهارته إلا ما لكا فان ظاهر مذهب أنه يفتي على الحدث ويتوضأ وقال الحسن إن شك في الحدث وهو في الصلاة يفتي على يقينه ومضي في صلاته وإن كان في غير الصلاة أخذ بالشك (فصل) ولا يجوز مس المحض ولا جله لمحدث بالاجماع وحكم عن داود وغيره الجواز ويجوز جله بخلاف وعلاقة الا عند الشافعي ويجوز عنده جله في امنة وتفسيره وناير وقلب ورقه يعود

فصل في الاستقبال القبلة واستدبارها فتضاء الحاجة حرام بالصبراء عند الشافعي ومالك وفي أشهر الروايات عن أحمد وقال أبو حنيفة وأحمد بركه مطلقاً في الصلوات والقبائل جميعاً وقال داود يجوز الاستدبار والاستقبال في الموضعين جميعاً (فصل) والاستنجاء واجب عند مالك والشافعي وأحمد لكن عند مالك رواية انه ان عصى ولم يستنج صحت صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وليس بواجب وهي رواية عن مالك قال أبو حنيفة فان صلى ولم

يستخرج صلاته وجعل محل الاستنجاء مقدرا يعتبر به سائر الخبائثات على جميع المواضع وحده بالدرهم البهلي وقال بوجوب إزالة النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا اردت على مقدار الدرهم ولا يجوز الاقتصار في الاستنجاء بالحجارة على اقل من ثلاثة اجزاء عند الشافعي واحدا وان حصل الاثناء باقلها والمراد ثلاث مصحات فاذا كان حجره ثلاثة اطراف آخر اذا انقضى وان لم تنقئ الثلاثة زاد رابعا وخامسا حتى يحصل النقاء وقال ابو حنيفة ومالك الاعتبار بالنقاء فان حصل بجزء واحد لم تستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنجاء بما يقوم مقام الحجاره من الخبز والاعرج والحشب بالاجماع وحكى عن داود انه قال يجوز ما سوى الاجزاء ومذهب الشافعي والحنابلة لا يجزئ في الاستنجاء عظم ولا روث وقال ابو حنيفة ومالك يجزئ ولكن يستحب عندنا انه لا يستنجى بها

(باب الوضوء)

النية واجبة في الطهارة من الفسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء فلا تصح طهارة الانية وقال ابو حنيفة لا يفتقر شيء من ذلك الى النية الا التيمم فانه لا بد فيه من النية ومحمل النية القلب واليكل ان ينطق بالنية بما نواه بقلبه وقال مالك بركه النطق باللسان ولو اقتصر على

الآن يعرف من السائل انه يعتقد بركه ودينه وينشرح صدره لما يقبض به ولو كان مرجوحا عنده في هذا الاحتجاج الى الاطلاع على ما هو الارجح عند اهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

(فصل في) وما وضع الكعبة من تبتى الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد او قول استنبطت الى مقابله فاذا نظرت فلا بد ان تجد احدهما مخالفا والاخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث او القول المخفف قد يكون هو الصحيح والراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو حالك يا اخي عند العمل به من ان تكون من اهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة اى التخفيف فتقضى كل احد بما يناسب حاله ولو لم تفعل انتبه كذلك لانه هو الذي خطوبت به فاعلم ذلك واعمل عليه وافيت غيرك بما هو اهله فليس لمن قدر على سموله الطهارة ان يمس فرجه اذا كان شافعيya وحلى بالاحتياط طهارة نقيذ الاى حنيفة كما انه ليس له ان يصلى فرضا ونفلا بغير الفاتحة مع قدرته علم او ان يصلى بالذكرك مع قدرته على القرآن كما سيأتى ايضا في توجيه اقوال العلماء ان شاء الله تعالى على ان لك ايضا ان تصعد الى فعل العزيمة مع المشقة ان اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما ان لك ايضا ان تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو العجز عن غيرها حسا وشرا عاقلا وتكون الى هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من قولين فالخافى برده مقارب التشديد الى التشديد ومقارب التخفيف الى التخفيف كالقول المفصل على حد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان ومحال ان يوجد دليلان او قولان مشددان او مخففان لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فاضح ذلك في اقوال مذهبك مع بعضه ايضا وان شئت فاضح ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المخالفة له تجد دائما لا يخرجان عن تحقيق وتشديد لكل منهما حال في حال مباشرة التكليف كما هو في الميزان وكذلك ما اوجبه المجتهد او حرمه باجتهاده فكله يرجع الى المرتبة فن مقابل التحريم عدم التحريم الشامل للذوق وقال بعضهم ما اوجبه المجتهد او حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابله في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم او يوجب شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب وانعقد اجماع العلماء على ذلك بل ولو لم نقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين ايضا اذا الاولى في مرتبة التشديد غالبا التحجير المطلوبية في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلا او تركا وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا فان قال في ابن جعتم كلام المجتهد من جملة الشريعة مع ان الشارع لم يصرح بما استنبطوه فالجواب انه يجب جاهلهم على انهم علموا ذلك الوجوب او التحريم من قرآن الادلة او علموا انه مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من احدهما من الطرفين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فان ذل قائل فساتقولون فيما ورد فردا من الاحاديث والاقوال فالجواب مثلا ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا ياتي فيه مرتبة الميزان وذلك كالحديث الذي نسخ مقابله او كالقول الذي رجع عنه المجتهد واجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الامر بمرتب واحد لجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على احد في فعله ترجع على مشقة تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يجزى فيه التخفيف والتشديد كلاهما

النسبة بقامه اجزاء بالاتفاق بخلاف عكسه

(فصل في) والتيمم في الوضوء مستحب في كل واجبة باتفاق الثلاثة واضح الروايتين عن احمد انها واجبة وحكى عن داود انه قال لا يجزئ وضوء الابهام سواء تركها عامدا او ناسيا وقال اسحق ان نسيها جزأه طهارته والا فلا وغسل اليدين قبل الطهارة مستحب غير واجب بالاتفاق وحكى عن احمد انه اوجب ذلك من نوم الليل دون النهار وقال بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا بعد الاستنجاء فان ادخل يده في الاناء قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري والفضة والاستنشق سنان في الوضوء والغسل عند مالك والشافعي وقال احمد بوجوب ما تخليل اللحية الكثيرة في الوضوء سنة بالاتفاق

(فصل في) وحده الوجه ما بين منابت الرأس غالبه منتهى اللحية طولا ومن الاذن الى الاذن عرضا عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين شعر اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب غسله مع في الوضوء والمرفقان يدخلان في غسل اليدين في الوضوء بالاتفاق وقال زفر لا يدخلان

(فصل في) ويجزئ في مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي ما يقع عليه الامم

بالمعروف والنهي عن المذكور فلا فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم لا يستقط عن المكاف تخوفه على نفسه او ماله والتخفيف سقوط عنه بخوفه المذكور عند آخرين فلا قول في حق الاقوياء في الدين كالماء والصالحين والثاني في حق الضعفاء من العوام في الايمان واليقين فان قال قائل فويل تاتي المرتبتان في حق من يغير المنكر بتوجهه بقلبه الى الله تعالى من الاولياء في كبرائه الخرج ويمنع الزاني من الزنا بحيلولة تعال بينه وبين فرج الزانية مثلا فالجواب نعم تاتي فيه المرتبتان في الاولياء من يرى وجوب النجاسة الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بها معهم وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحول بينه وبينه فان قال قائل فساتقولون فيمن له حال يحمله من اهل المنكر اذا انكر عليهم وكبرائه اخرهم هل يجب عليه تغييره باليد او اللسان اعتمادا على ان الله تعالى لا يخذله ولا يجب من حيث الحق تعالى لا تقيد عليه فالجواب مثل هذا تاتي فيه المرتبتان في الاولياء من ازم بذلك اذا علم ان له حال لا يحمله ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا فيمن قدر على ان يصل الى مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين

(فصل في) فان قلت في يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تاتي فيه كذلك مرتبة الميزان فالجواب نعم تاتي فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجازة من غير كراهة ومنهم من منعه فانه طردعه وما يدرى العبدان الشارع قد لا يكون اراد طرد تلك اعملة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الارز على البرقي باب الرابح اجماع الاقيبات فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاولى بالادب عند بعض اهل الله تعالى ابقائه على عدم دخول الربا فيه كما أشار اليه حديث وسكت عن اشياء رجة بكم فن يقول بقياس الارز على البرمشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من المحبة والتأبين بقدره على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سليمان الثوري من الادب اجراء الاحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفسير الى ظاهرهما من غير تأويل فانها اذا اوتيت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غسنا فليس منا وحديث من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية فان لمسلم اذا اولها بان المراد ليس منافي تلك الخصلة فقط أي وهو منافي غيرهما فان على الفاسق الوقوع فيها او قال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ايضا لذلك التأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام أبي حنيفة وقالاه قد بلغنا انك تكثر من لقياس في دين الله تعالى وأول من قاس ابلت فلا تفلس فقال الامام ما أقوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعطه الله تعالى الفهم في القرآن اه ومن هنا يعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف

ولا تنعين البدن المسح وقال
مالك وأحمد في أظهر الروايات
عنه يجب مسح جميع الرأس
وعن أبي حنيفة رواه ابن
أشهرهما أنه لا بد من مسح رءوس
الرأس ثلاثة من أصابعه حتى
لومح بأصبعين ولو جمع
الرأس لم يجز والمسح على
العمامة دون الرأس لغير عذر
لا يجوز عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي وقال أحمد بجواز
بشرط أن يكون تحت الخد منها
شيء رواية واحدة وهل يشترط
أن يكون قد لبسها على ظهره
روايتان وإن كانت مبدورة
لأدوية لها يعني اللثام لم يجز المسح
عليها وعنه في مسح المرأة على
فنائها المستديرة تحت حائتها
روايتان والسنة في الرأس عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد مسح
واحدة وعند الشافعي ثلاث
مسحات

فصل في الأذنان عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد من الرأس
يسمى مسحهما مسح الرأس
مسح الأذنين سنة على حيالهما
مسحان بعباءة جديدة مسح
الرأس وقال الزهري هما من الوجه
يفصل ظاهرهما وباطنهما مع
الوجه وفل السمي وجماعه ما
أقبل منهما من الوجه بفصل معه
وما أدبر منه من الرأس مسح معه
ولا يجوز الاقتصار بالمسح على
الأذنين عوضا عن مسح الرأس
بالاجماع وهل يسن تكرار مسح

فان أورد عليهم شخص نحو تحريم ضرب الوالدین فانه ليس في القرآن التصريح بغيره
ضربهما وإنما أخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فكان النهي عن ضربهما
من باب أولى فالجواب ان هذا لا يرد على أهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احسانا
ومعلوم ان ضربهما ليس احسان فلا حاجة الى القياس وممعت سيدي عليا الخواص رحمه
الله يقول يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يحتج اليه في مرتبة الميزان
فمن كاف الانسان بالقياس عن الأدلة وانما خرج الظاهر من القرآن شدة ومن لم يكافه
بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط ومن يجز عن ذلك في كل عصر
وكان ابن حزم يقول جميع ما استنبطه المجتهدون مع مدونة الشريعة وان خفي دليله على
العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الالفة الى الخفاء وانهم بشرعون ما لم يأذن به الله وذلك ضلال
من فائده عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد أنهم لم يولأوا في ذلك دليلا لما شرعوه فرجع
الامر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالقياس في أمر الناس بتباعد كل
ما شرعه المجتهدون فقد شدّدوا من لم يأمرهم إلا بما شرحت به الشريعة أو أجمع عليه العلماء
فقد خفف في الجملة لانه من باب فن تطوع خبرا فهو وخبره والحمد لله رب العالمين

فصل في لزوم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الأقوال
المرجوحة نقصان الثواب غالباً وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والوجود من
العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي ترك هذا العبد العمل به لا يتأخو
أما أن يكون أحوط للدين فهذا لا يفي في ترك العمل به وأما أن يكون غير أحوط فندى يكون
رخصة والله يجب أن تؤتي رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الإخوان أن
لكل سنة منها المجتهدون أو بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة أو درجة في النار وان تفاوت
مقامهم ويزل عما سته الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سته
لك المجتهدون واترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوس في دائرتهم مادمت
لم تصل الى مقامهم لا يمكنك أن تنمذاهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث
أخذوا أبدا وممعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اعلموا بكل أقوال الأئمة
التي طأرها الخلفاء ليهضم بعضها عند اجتماع شروط العمل بها فيكم التحوز والثواب
الكامل فأن مقام من يعمل بالشريعة كلها من ردها إليها ولا يعمل به إلا المذهب الواحد
لا يتخوى أبدا على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة إذا صحت الحديث فهو مذهبي بل رعا
ترك اتباعه العمل بأحاديث كبره حكت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم اه

فان توقع انسان في حصول الثواب بمسئله المجتهدون وطالبنا بالدليل على ذلك فلما له اما ان
تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسئله ان كان صحيح الاعتقاد الا أن يقول
نعم فنقول له فينما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وان مذهبهم صحيحة لزمك الايمان
بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل في الجنة وان
تفاوت المقام فان مسئله الشارع على مسئله المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن
سنة حسنة وله أجرها وأجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

فصل في ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد بكل قول استنبط أي
بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبدا وممعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول كل ما ترويه في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة فخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول
على حالين لان كلام الشارع يجز عن التناقض وكذلك كلام الأئمة لمن نظره بعين العلم
والانصاف لا بعين الجهول والتعصب كما صرح قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سألته عن أحد
الصحابه كيف رأيته ربك فقال نورانيا أراه وقال لا كابر الصحابة رأيت ربي قولا واحدا قال
قال لغيري الا كابر ما قال الاخوة فاعلمهم أن يتخيلوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به ونظير
ذلك تقر به صلى الله عليه وسلم أبدا بكرتلى نروجه عن ماله كله وقوله له كتب بن مالك حين
أراد أن يتخلى من ماله لما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك
أيضا حديث أبدا بنفسك ثم عن أموال مع مدح الله تعالى المؤمنين على أنفسهم فقوله أبدا
بنفسك خطاب الكمال عملا بحديث الأقربون أولى بالمعروف ولا أقرب اليك من نفسك
وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فهو خطاب لغيرك كابر الصحابة وانما مدحهم على
ذلك ليجرحوا من ورطة الشخ الذي فتوا عيونهم عليه في الدنيا فاذا جرحوا عن ذلك
أمروا بالبداة بأنفسهم لانها وديعة الله تعالى عندهم بخلاف غيرها ليس هو وديعة
عندهم وانما هو جار لهم وممعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا ظلم السكامل
ذاته بتقديم غيرهما عليها أخذته الله بذلك بخروجه عن العدل المأمور به بخلاف المريد كانه
مساخ يظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحمله فوق طاقته من العبادات بل يشاب على ذلك
فاذا وصل الى نهاية السلوك النفسية التي بمثابة بلوغ مرام من وصل دار الملك وعرفه بمن له
عنده حاجة أمر حينئذ بالاحسان الى نفسه لانها كانت مطيته في الوصول الى حضرة ربه وأما
ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المجاهدات فانما ذلك
نزلا وتثبرا للاحاد الامه فلان الله صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعامل به
ربه ولم ينتزل ليعسر على غالب أمة الصدق والاخلاص في اتباعه اه

فصل في ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد
الانسان اعتراف جميع المجتهدين مذهبهم منها ويشهد تساويا كلها في العصة كنفوا بقينا
لا ايماننا ونسائما فقط ولا ظنا ونحوه منا فالجواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد
شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون بشرط أن يسلم نفسه ينصرف فيها في أموالها وعبادتها
كيف شاء مع انشراح قلب المرء بذلك كل الانشراح وأما من يقول له شيخه طلق امرأتك
أو اسقط حقك من مالك أو طيق نفسك من لا فيثقف فلا يشم من طريق الوصول الى عين
الشريعة المذكورة راحة ولو عبد الله تعالى الف عام بحسب السادة غالباً فان قلت فهل ثم
شرط آخر في حال السلوك فالجواب نعم من الشروط ان لا يكت لخطئة على حديث في ايل
أو نأرو ولا يظفر مدة سلوكه الا ضرورة ولا يأت كل شيا فيه روح من أصله ولا يأت كل الا عند
حصول مقدمات الاضطرار ولا يأت كل من طعام احد لا يتورع في مكسبه يظلمه الناس
لاجل صلاحه وزهده وكن يبيع على من لا يتورع من الملاحين وأعوان الولاة وأن لا

الأذنين قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته السنة
فهم صرة واحدة وقال الشافعي
التكرار فهم ثلاثا سنة وهي
رواية عن أحمد ومسح العنق من
نقل الوضوء عند أبي حنيفة وقال
مالك والشافعي ليس ذلك
بسنة وقال بعض الشافعية
وأحمد في رواية أنه سنة

فصل في غسل القدمين في
الوضوء مع القدرة فرض
بالانفاق وحكي عن أحمد
والاوزاعي والثوري وإن
جبر جواز مسح القدمين
والانسان مخير عندهم بين الغسل
وبين مسح جميع الرجلين
ويروى عن ابن عباس أنه قال
فرض مسحهما

فصل في الترتيب في الوضوء
غير واجب عند أبي حنيفة
ومالك وهو واجب عند الشافعي
وأحمد والموالاة في الوضوء سنة
عند أبي حنيفة وقال مالك الموالاة
واجبة وللشافعي فيما قولان
أصحهما النهاسنة والمنهور عن
أحمد أنها واجبة وانفقوا على أنه
لا يستحب تنشيف الاعضاء
من الوضوء ولا يكره الا في رواية
عن أحمد غير منمورة ومن نوا
فله ان يصلي ماشيا لم ينتقض
وضوءه بالاتفاق وحكي عن
التخني انه قال لا يصلي وضوء
واحد أكثر من خمس صلوات

أجمع الأئمة على أن الرجل إذا جامع المرأة والنبي الخنثان فقد وجب الغسل عليهما وإن لم يحصل انزال وحكي عن داود وهو قول جماعة من الصحابة أن الغسل لا يجب إلا بالانزال ولا فرق بين فرج الأدي والبهيمة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل من فرج البهيمة إلا بالانزال وخروج المني موجب للغسل عند الشافعي وإن لم يمارن اللذة وقال أبو حنيفة ومالك لا يغسل إلا بخروجه مع مقارنة اللذة ولو اغتسل الجنب ثم خرج منه مني بعد الغسل قال أبو حنيفة وأحمد إن كان بعد البول فلا يغسل وإن كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي وجوب الغسل مطلقا وقال مالك لا يغسل عليه مطلقا وخروج المني يتدفق وغير تدفق وجب الغسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا خرج بغير تدفق فلا يغسل ولا يجب الغسل إلا بخروج المني من الذكر عند الثلاثة وقال أحمد إذا فكر أو نظر فاحس بانتقال المني من الظهري إلى الحليل وجب الغسل وإن لم يخرج وإذا سلم الكافر وجب عليه الغسل بعد إسلامه عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة

يسامح نفسه بالغسل عن الله لحظته بل يدينه من أقبته لئلا يظن أنها فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الإحسان فيرى ربه ينظر إليه على الدوام إيمانا بذلك لا شهوا وذلك لأن هذا أكل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهوة العبد كأنه يرى ربه لانه لا يشهد إلا ما قام في مخيلته ونعالي الله عن كل شيء يحظر بالمال فافهم فإن قال قائل فما كان كبقية سلوك صاحب هذه الميزان فالجواب أني أخذتها أولا عن الخضر عليه السلام علما وإيمانا وتسليما ثم أني أخذت في السلوك على يد سيدي علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة وذا فوكشفا وبقينا لا أشك فيه فجاهدت في نفسي كذا كذا سنة وجمعت لي حبالا في نصف خلقي أضعه في عنقي حتى لا أضع جنبي على الأرض وبالف في النور حتى كنت أسف التراب إذا لم أجد طعاما يلبق بعمامي الذي أنا عليه في الورع وكنت أجد للتراب دسما كدسم اللحم أو السم أو اللبن وسبقني إلى نحو ذلك إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه فذكرت عشرين يوما يسف التراب حين فقد الحلال المشاك لمقامه انتهى وكذلك كنت لا أمرفي ظلي عما رآه أحد من الولاة ولم أعمل الساطن الغوري السابط الذي بين مدرسته وقته الزرقاء كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أمر تحت ظله وكذلك الحكيم في جميع عمارات الظلمة والمباشرين والأمرأه وأعوانهم وكنت لا أكل من شيء إلا بعد تنقيشي فيه غاية التنقيش ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ولكن مع اختلاف المشهد فاني كنت فيما مضى أنظر إلى اليد المسالكة له والآن أنظر إلى لونه أو رائحته أو طعمه فأدرك للحلال رائحة طيبة وللحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فأترك ذلك عنده هذه العلامات فأغتنى ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولم أعول عليه فبقله الحمد على ذلك فلما انتهى سبيري إلى هذه الحدود وقفت بعين قاي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم ورأيت لكل عالم جدولا منها ورأيتها كلها بنشرها محضاً وعلت وتحققت أن كل مجتهد مصيب كشافا يقيننا لا ظنا وتحمينا وانه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف مجادل يجادلني على ترجيح مذهب علي مذهب بغير دليل واضع لا أرجح اليه في قلبي وأغما أرجح اليه أن رجعت مداراة له لحجابه وأقول له نعم مذهبك أرجح أعني عنده هو لا عندي أنا ومن جملة ما رأيت في العين جد أول جميع المجتهدين الذين اندرست مذاهيمهم أكلها بيست وصارت حجارة ولم أر منها جدولا يجري سوى جد أول الأئمة الأربعة فأولت ذلك ببقاه مذاهيمهم إلى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الأئمة الأربعة خارجة من داخل الجدول كما سيأتي صورته في فصل الأمثلة لا تصال مذاهب العلماء بالشريعة وأصلها العامل بها إلى باب الجنة إن شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عندي متساوية بجبر الشريعة اتصال الأصابع بالكف والظل بالشخص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت أعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهبي على غيره وأن المصيب من الأئمة واحد لا بعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما سمعت سنة سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في الخمر تحت ميزاب الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائلا يقول لي من الجواب أما بكفك أن أعطيك ميرا تقرر بها أثر أقوال المجتهدين واتباعهم إلى يوم

في فصل في أمر الابد على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب الا عند مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنب والحائض باتفاق الثلاثة وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة إذا لم يشاهدها ووافق أحمد على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة وإذا حاضت امرأته وهي جنب ثم طهرت أخرها غسل واحد عن الحيض والجنابة بالاجماع وحكي عن أهل الظاهر أنهم يوجبون عليهما غسلين

التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز بالاجماع واختلف الأئمة في نفس الصعيد فقال الشافعي وأحمد الصعيد التراب فلا يجوز التيمم بالتراب طاهراً أو رمل فيه غبار وقال أبو حنيفة ومالك الصعيد الأرض فيجوز التيمم بالأرض وأجازها ولو لم يجز

القيامة لا ترى لها ذاتا فقام أهل عصرك فقلت حسبي وأسألتك في انتهى فان قلت فاذن سبب بحجاب بعض ضغفاء المقلدين عن شهود بين الشريعة الأولى انما هو غلط حجاب بكل الحرام والشبهات وارتكاب المخالفات فالجواب نعم وهو كذلك فان قلت فما حكم من أكل الحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شئ فهل يصل إلى هذا المقام من الوقوف على العين الأولى للشريعة فالجواب لا يصح لعبد الوصول إلى المقامات العالية إلا بأحد أمرين إما بالمذهب الإلهي وإما بالسالك على يد الأستاذين أو الصادقين إما في أعمال العباد من العمل بل لو قدر زال العمل من عبادته فلا يصح له الوصول إلى الوقوف على عين الشريعة لحبسه في دائرة النقص لا يملكه إلا بهداهة فلا يزال أمامه حاجب له عن شهود عين الشريعة الأولى التي يشهد بها إمامه لا يمكنه أن يهتد به ما هو يشهد بها إلا بالسالك على يد شخص آخر فوقع في المقام من أكبر أئمة العارفين كما هو محال عليه إن يعقد أن كل مجتهد مصيب إلا بالسالك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرف على عين الشريعة الأولى يشترك المجتهدين في الاعتراف من عين الشريعة وينفك عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فإنه ما ثم أحد حق له قدم الولاية المحمدية الأولى بصير بأخذ أحكام شرعية من حيث أخذها المجتهدون وينفك عنه التقليد لجميع العلماء إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أن نقل عن أحد من الأولياء أنه كان شافعيًا أو حنفيًا مثلاً فذلك قبل أن يصل إلى مقام الكمال وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال إلا أن صار يعرف جميع منازع جميع الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما بينة الشريعة من الأحكام هو ظاهر لما أخذت من الكمال من القرآن كما كان عليه الأئمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا على استنباط الأحكام التي تصرح بها السنة قال وهي منقبة عظيمة لا كمال حيث صار يشترك الشارع في معرفة منازع أقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الأرض له صلى الله عليه وسلم انتهى فان قلت فهل يجب على المحبوب عن الاطلاع على عين الأولى للشريعة التقليد بغير معين فالجواب نعم يجب عليه ذلك لثلاث بطل في نفسه وبطل في غيره فاعذر يا أخي المقلدين المجبورين إذا انكشف حجاب في قولهم المصيب واحد ولم له إمامي والباقي مخفي يحتمل الصواب في نفس الأمر في كل مسألة فيها خلاف وزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سبيله وخرج عن التقليد وشهدا غتراف العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة وزل قول كل من قال المصيب واحد لا بعينه والباقي مخفي يحتمل الصواب على من لم يفته سبيله ولا ترجح قولاً من مذهب علي أو غيره واشكر ربك على ذلك والحمد لله رب العالمين نعم من جميع ما قررته وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طاب الوصول إلى شهود عين الشريعة الكبرى ولو أجمع جميع أقرانه على علمه وعمله وزهده وورعه وبقوه بالطبيعة الكبرى فان لطريق القوم شر وطا لا يعرفها إلا المحققون منهم دون الدخيل فيهم بالدعوى والأوهام وورعاً كان من أقبوه بالطبيعة لا يصح أن يكون مرید الاقطب بل قال بعض المحققين إن القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلاً عن غيره وذلك لأن صفات القطبية في العبودية تقابل صفات الربوبية

وزاد مالك فقال ويجوز بما
اقبل بالارض كالنبت
فصل في طلب الماء شرط
لحصة التيمم عند الشافعي ومالك
وقال أبو حنيفة ليس بشرط وعمر
أحمد وابنان كالمذهبين أحكما
وجوب الطلب وأجمعوا على أنه
يجوز التيمم للجنب كاللمحذ
وعلى أن المسافر إذا كان معه
ماء وخشى العطش أنه يجنبه
لشربه وتيمم
فصل في المسح لليدين في
التيمم يكون إلى المرفقين عند أبي
حنيفة وعلى الجديد من قولي
الشافعي وعند مالك وأحمد المسح
إلى المرافق مستحب وإلى
الكوعين واجب وحكم عن
الزهري أنه قال المسح إلى الأباط
فصل في واجبه وعلى أن
المحذ إذا تيمم ثم وجد الماء قبل
الدخول في الصلاة بطل تيممه
ويلزمه استعمال الماء واختلوا
فيما إذا وجد الماء بعد دخوله
في الصلاة فقال الشافعي إن
كانت صلواته مما يسقط فرضها
بالتيمم بأن يكون مسافرا لم تبطل
صلواته ويمضي فيها وقطعه بالتوضأ
أفضل وقال مالك يمضي فيها ولا
يقطعها وهي صحيحة وقال أبو
حنيفة يبطل تيممه ويلزمه
الخروج من الصلاة واستعمال
الماء إلا في الجنابة والعبدان
وقال أحمد تبطل مطلقا وأجمعوا
على أنه إذا رأى الماء بعد فراغه

من الصلاة لا إعادته عليه وإن
كان الوقت باقيا
فصل في التيمم لا يرفع الحدث
بالافتاق وقال داود أنه يرفع
الحدث وهو ضعيف لأنه لو رفع
الحدث ما بطل عند وجود الماء
ولا يجوز الجمع بين فرضين بتيمم
واحد عند الشافعي ومالك وأحمد
سواء في ذلك الحاضر والغائب
وبه قال جماعة من أكابر الصحابة
والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم
كالوضوء يصلي به من الحدث إلى
الحدث أو وجود الماء وبه قال
الثوري والحسن
فصل في واجبه وعلى أن النية
شرط في صحة التيمم وانفقوا
على أن التيمم لا يرفع الحدث على
الاستمرار بل يبيح الصلاة وحكي
عن أبي حنيفة أنه قال يرفع الحدث
ويجوز للتيمم أن يؤم الموضئين
والمتيممين بالاجماع وحكي المنع
عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا
يجوز التيمم قبل دخول الوقت
عند مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجوز
فصل في وانفق الثلاثة على أنه
لا يجوز التيمم لصلاة العبدان
والجنابة في الحضر وإن خيف
فواتهما وأجاز ذلك أبو حنيفة
واختلفوا في الحاضر إذا اعتذر
عليه الماء وخاف فوت الوقت
بأن كان الماء بعيدا عنه أو بئرا
إذا استنق منه تطلع الشمس
فعند الشافعي بتيمم ويصلي فإذا

وجد الماء أعاد وعند مالك بن نعيم
ويصلي ولا يبيد وعند أبي حنيفة
يترك الصلاة ويبقى الفرض
بذمة أنه إلى أن يقدر على الماء
فصل في من خاف النفاق من
استعمال الماء جازله تركه وأن
ينيم بلا خلاف فان خاف
الزيادة في المرض أو أواخر البرء
وحدوث مرض ولم يخف منه
النفاق جازله عند أبي حنيفة
ومالك أن ينيم بلا إعادة وهو
الراجح من مذهب الشافعي وقال
عطاء والحسن لا يستباح له
النيم بالمرض أصلا ولا يجوز
النيم للربض إلا عند عدم الماء
ومن وجد ماء لا يكتفيه فالراجح
من قول الشافعي أنه يجب
استعماله قبل النيم وقال أحمد
يفصل ما يقدر عليه وينيم
للنفاق وقال باقي الأئمة لا يجب
استعماله بل يتركه وينيم
فصل في من كان بعضه من
أعضائه فروح أو كسر أو جرح
والصق عليه جبهة وناف من
زعمه النفاق فعند الشافعي يمسح
على الجبهة ويضم إلى المصح
النيم وقال أبو حنيفة ومالك إذا
كان بعض جسده مضمحا أو بعضه
جرحا أو قرحا فإن كان الأكثر
الصحيح غسله وسقط حكم الجرح
إلا أنه يستحب مسح بالماء
وان كان الصحيح الأقل نيم وسقط
غسل العضو الجريح وقال أحمد
يفصل الصحيح وينيم للجرح وإذا

وموسى وعيسى أن أقبحوا الدين ولا تنفروا فيه أي بالآراء التي لا يشهدوا بآفتها كتاب ولا
سنة وأما ما تم له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقه ومن الدليل على
ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا تكف الله نفسا إلا وسعها
وقوله تعالى إن الله بالناس لرؤوف رحيم وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله
عليه وسلم الدين يسر وإن يشأ هذا الدين أحد الألقاب ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إن يابسه
على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم
بأمر فأوامنه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا
ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أي توسعة عليهم وعلى أتباعهم في وقائع
الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الأصول كالنحو وغيره ونوابه وقال
بعضهم المراد به اختلافهم في أمور معاشهم وسبأني أن السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف
ويقولون اغضوا ذلك تومة خوفا أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد
كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا لاختلاف العلماء في كذا قولوا قد وسع العلماء
على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبة الميزان أيضا من قول الأئمة قول أئمتنا الشافعي
وغيره رضي الله عنهم إن أعمال الحديثين أو القولين بحملها على حالي أولي من الغناء أحدهما
فلم أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يتناولها ما ان يطعن فيما شذدت فيه أو خففت فيه لكون
إمامه قال بضده فقل له إن كلام من هذين الأمرين جاء به الشريعة وإمامك لا يجهل مثل
ذلك فإذا أخذ إمامك بخفيف أو تشديد فهو مسلم إن أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة فيجب
على كل مقلد اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة التي قال هو بها
لأفتاه بالرخصة التي قال بها غيره اجتهدا ما أمناه لهذا العاجز لا تقاسم ذلك الإمام الذي قال بها
أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بها وكل من أمعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله
عنهم وجد كل مجتهد يخفف نارة ويشدد أخرى بحسب ما غلبه من أدلة الشريعة فان كل
مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبدا وغاية كلام المجتهد
أنه أوضح كلام الشارع للأمة بلسان يفهمونه لما عندهم من الحجاب الذي هو كناية هنا عن
عدم التوفيق لما يحتاج إليه من طرق الفهم الذي يقتضيه ما توفيق كلام أحد من الخلق
سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو أن حجاجهم رفع أفعولهم وكلام الشارع
كافهمه المجتهدون ولم يحتاجوا إلى من يشرحه لهم وقد قدمنا أنما أن أحدنا من المجتهدين
لم يشدد في أمر أو يخفف فيه إلا تبع للشارع فما رأى الشارع شدة فيه شدد وما رأى خفة
فيه خفف قياما بواجب شعار الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب النهي
وجميع المجتهدين على ذلك كما يعرف من سبهم مذهبهم وإيضاح ذلك أن كل من رأى الأئمة
يخجل بشعار الدين فعلا أو تركا بقوه على التشديد وكبارا أو أن به كالشعار الذي لا غير
ولا يظهر به نقص فيه أبوه على التخفيف أذهب أمناه الشارع على شريعته من بعده
وهم الحكماء العلماء فافهم فان قلت إن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قال بعزيمة لا يقول

عند احمد وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا ينتمون للنجاسة وقال ابو حنيفة لا يصلي حتى يجذبا رايها وقال الشافعي يصلي ويصلي **فصل في اختلاف الائمة في قدر الاجزاء في التيمم** فقال ابو حنيفة في الرواية المشهورة عنه ضربتان احدهما للوجه والثانية لليدين والمرفقين والاصبع المنصوص من مذهب الشافعي كذهب ابو حنيفة بل قال الشيخ ابو حامد الاسفراييني انه المنصوص قديما وحديثا مع الوجه واليدين الى المرفقين بضربتين أو بصريبات وقال مالك في شهر الروايتين واحد يجزئ ضربة واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون أصابعه لوجهه ويطون راحتيه لكفيه **باب مسح الخف** المسح على الخفين في السفر جائز باجماع المسلمين ولم يمنع من جوازه الا الخواارج وانفق الائمة على جوازه في الحضر الا في رواية عن مالك والمسح على الخف موقت عند ابو حنيفة والشافعي واحمد للسفر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوم وليلة وقال مالك لا توقيت لمسح الخف بل مسح لابسهما سفر كان أو مقبلا مابدا له مالم يتزعه أو نصيبه جنباه وهو القديم من قول الشافعي **فصل في السنة ان مسح على**

يتخفف

يتخفف عنه فان قامت فالحجواب ان نازعنا أحد فيما قلنا من المقلدين الذين يعتقدون أن الشرعية جاءت على مرتبة واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ بمقتضى الصواب قلنا له الجواب اننا نقيم عليه الحجة من فعل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب امامك فاسدا حال عملك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا أم مذهبك باق على محنته حال عملك بقول غيره ولم يسله لا يجده جوابا سديدا يجيبك به أبدا على وجه الحق وهو نعمت سيدي عليا الخواص رحمه الله الذي يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشرعية كلها وهو من قبل مذهب واحد أبدا ولو قال صاحبه اذا صح الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلد الاخذ بأحاديث كثيرة صحت عند غير امامه وهذا من ذلك المقارعة في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهم ذلك امامه رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول من نفسه الشرعية أنه أدري بشأن نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحد لما كان يقول رضي الله عنه اذا صح الحديث أي بعدى فهو ومذهبي والله أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشرعية انما تكمل أحكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كأنها مذهب واحد ومرفقين وكل من اتسع نظره وتبحر في الشرعية واطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجسد الشرعية منسوجة من الآيات والاخبار والآثار سداها ولحنها من كل من أخرج حديثا أو اثر أو قولاً من أقوال علمائها عندها فاعرجاهل ونقص علمه بذلك وكان علماء الكلوب الذي نقص من قيامه أو لحنه ذلك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشرعية الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة بأقوالها لمن عقل واستبصر فضم يا أخي جميع احاديث الشرعية وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها بعضا وحيدة تذيبها لك كمال عظيمة الشرعية وعظيمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجدوها كلها الانخرج عن مرتبة يتخفف وتشددا أبدا وقد تحققنا هذا المشهود والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما صنع بالاحاديث التي صحت بعد موت امي ولم يأخذها فالجواب الذي ينبغي لك انك تعمل بها فان امامك لو ظفرت بها وصحت عنده لربما كان أمر لها فان الائمة كلهم أسرى في يد الشرعية كما سيأتي بيانه في فصل تبيينهم من الرأي ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخبير بكتبا يديه ومن قال لا تعمل بحديث الا ان أخذ به امي فانه خبر كثير كما عليه كثير من المقلدين لائمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح امامهم تنقيذ الوصية الائمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بذلك الاحاديث التي صحت بعدهم لاخذوا بها وعملا بها وزكوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندك حديث فأعلمونا به لنا أخذه ونترك كل قول قلناه قبل ذلك اوقاله غيرنا فانكم احفظ للحدث ونحن أعلم به انتهى فان قلت فاذا قلتم ان جميع مذهب المجتهدين لا يخرج شيئا منها عن الشرعية فان الخطأ الوارد في حديث اذا اجتمعوا لكم واخطأ فله أجر وان أصاب فله اجران مع ان استقراء العلماء كلهم من بحر الشرعية فالجواب أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشرعية لانه اذا خرج عن الشرعية فلا

خرف يسير في ادون الكهين

يظهر منه شيء من الرجاين
لم يجز المسح عليه على الحديدي
الراج من مذهب الشافعي
وهو مذهب أحمد وقال مالك
يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش
وهو قول قديم الشافعي وقال
داود بجواز المسح على الخف
المخزوق بكل حال وقال الثوري
وعنه يجوز المسح عليه مادام
يمكن المشي عليه وقال الأوزاعي
يجوز المسح على ساطع من الخف
وعلى باقي الرجل وقال أبو حنيفة
إن كان الخرق مقدار ثلاث
أصابع لم يجز المسح وإن كان
دونها جاز
فصل في الجواز المسح على
الجرموق على الأصح من
مذهب الشافعي والراج من
مذهب مالك وقال أبو حنيفة
وأحمد بالجواز وهي رواية عن
مالك وقول للشافعي ولا يجوز
المسح على الجوربين إلا أن
يكونا مجامدين عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي وقال أحمد
يجوز المسح عليه إذا كانا
صفيين بل لا تشف الرجلان
منهما
فصل في ومن نزع الخف وهو
يظهر المسح غسل قدميه عند
أبي حنيفة وعلى الراج من مذهب
الشافعي سواء طال مدة النزع
أو قصرت وقال أحمد ومالك
يفعل رجلاه مكانه فإن طال
الفصل استأنف وقال الحسن

وداود لا يجز غسل رجله ولا
استأنف الظهارة ويصلي كما
هو حتى يحدث حدثا مستأنفا
باب الحيض
اتفق الأئمة على أن فرض
الصلاة ساقط عن الحائض مدة
حيضها وأنه لا يجز عليها قضاءه
وعلى أنه يحرم عليها الطواف
باليدين واللبث في المسجد وعلى
أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع
حيضها
فصل في أقل سن نجس فيه
المرأة عند مالك والشافعي وأحمد
تسعين سنة وهو المختار من مذهب
أبي حنيفة واختلاف أهل لا يقطع
الحيض أمه دأما لا فقال أبو
حنيفة فيمارواه الحسن بن زياد
عنه إلى السنين وقال محمد بن
الحسن في الروميات خمس
وخمسون سنة وقال مالك
والشافعي ليس له حد وإنما
الرجوع فيه إلى العادات في
البلدان فإنه يختلف باختلافها
في الحرارة والبرودة وعن أحمد
ثلاث روايات أحدها عن حسن
مطلقا في العربيات وغيرهن
والثانية ستون مطافا والثالثة
أن كن عربيات فستون أو ثمانين
فستون أو خمسين فخمسون
فصل في وأقل الحيض عند
الشافعي في المشهور عنه وأحمد
يوم وليلة وأكثره خمسة عشر
ليلا أو عند أبي حنيفة أقله
ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام

مستقرات الأحكام في العالم العلوي فليست أم
يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسيرة والمهاتنتهي نفوس عالم السعادة وإلى أصولها
وهو الرقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الأبدى فاعلم ذلك فإنه نفيس والحمد لله رب العالمين
فصل في أقوال أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها أهل تصدقه أو توقوف
في تصدقه فالجواب أنسأله عن منازع أقوال مذاهب العلماء المستمعة والمندرسه فإن
قررها كلها وأوردتها إلى مرتبة يعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كآنها صادقة وان
توقف في توجيه شيء من ذلك بين أنه لا ذوق له فيها وإنما هو عالم بمسألة لاهاه لا غير واعلم أن
من ادنا بغير كل قول منشؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتصرير رؤية وجهه الأمر الجليل
فهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الحنط نحو قوله صلى الله عليه وسلم لم دع ما يريك
إلى ما لا يريك قال بهضمهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بأمال البتيم إلا بالتي هي أحسن
واعلم أن انتهى عن القرب بغير الوجه المطالب اغاها وتغيرت في العلم يؤدي إليه من الاضرار بالبتيم
وماله لا تحت له أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والأئمة المجتهدين فليست أم والله أعلم وقد
تقدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت
مذاهب الأئمة الأربعة تجري جزاؤها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحال
تجارتها ورأيت أطول الأئمة جدولا لا امام أباحنيفة ويليه الامام مالك ويليه الامام الشافعي
ويليه الامام أحمد بن حنبل وأقصرهم جدولا مذهب الامام داود وقد انقضى في القرن
الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل فيهم وقصره فكم كان مذهب الامام أبي حنيفة
أول المذاهب المدونة تدوينه كذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما
نظرت إلى مذاهب المجتهدين وما تفرع عنها في سائر الادوار إلى عصرنا هذا لم أقدر أن أخرج قولاً
واحداً من أقوالهم عن الشريعة أشبهوا ارتباطاً كلها بين الشريعة الأولى ومن أقرب مثال
لذلك شبكة صياد السمك في أرض مصر فإن العين الأولى منها مثال عين الشريعة المطهرة
فانظر إلى العيون المنتشرة منها إلى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الأئمة المجتهدين ومقاديرهم
إلى يوم القيامة تحت علم بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين من تبطة بما فوقها
حتى تنتهي إلى العين الأولى فيسأله الله تعالى على عين الشريعة الأولى كما أطلعنا
ورأى أن كل مجتهد مصيب وبافوزه وبأكثره سروره إذا رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا
بيده وتسموا في وجهه وصار كل واحد ينادي إلى الشفاعة فيه ويراحم غيره على ذلك ويقول ما
يشفع فيه إلا أنا وباندامة من قصر في السلوك ولم يصل إلى شهود العين الأولى من الشريعة
وباندامة من قال المصيب واحد والباقي مخطئ فإن جمع من خطأهم يمسون في وجهه
الخطئته لهم وتجرحهم بالجهل وسوء الأدب وفهمه السقيم فاسمع يا أخي إلى الاشتغال بالعلم على
وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرف على
مقام المجتهدين وتقف على العين الأولى التي اشرف عليها امامك وتشارك في الاعتراف منها فكم
كنت متبعاً له حال لو كل مع حجابك عن العين التي يستغنى عنها كذلك تكون متبعاً له في
الاعتراف من العين التي اغترف منها ثم إذا حصلت ذلك المقام فاستعصب بشهود العين الأولى

وعند مالك ليس لاقله حد ويجوز ان يكون ساعة أو أكثر خمسة عشر يوما أو أقل مائة فاصل بين الحيفتين خمسة عشر يوما عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا أعلم بين الحيفتين وقتا بعد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرة أيام ولا حدا لكثرة الاجماع **فصل في يستنع من الحائض عافوق الارزاق ولا يقرب ما بين المرفق والكبة فانه حرام** هذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي يجوز الاستماع والوطء فيمادون الفرج ووطء الحائض في الفرج عند احرام بالنفاق ولو وطئ قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد ارجح من مذهبه وأحمد في الحديث روايته يستعقر الله عز وجل ويتوب اليه ولا غرم عليه لكن يستحب عند الشافعي ان يصدق بدينار وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادباره وقال الشافعي في القديم يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور انه يجب دينار في اقبال الدم ونصفه في ادباره الثاني عتق رقبة بكل حال وقال أحمد في الرواية الاخرى يصدق بدينار أو نصفه ولا فرق عنده بين اقبال الدم وادباره

اشهودة اتصال جميع أقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرتهم أقوال واحدا من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى وسبقت سبدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المراد انحلت عنه عقدة الفضيل بالفهم وعقدك معرفة معنى قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وعرف هذا ان كل من فضل به قوله بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحده الامر ويرى عين الجمع هي عين الفرق كما ان السالك من طلبة العلم يسلك حنفيا أو حنبليا أو مشايخا لا مقتصر على مذهب واحد بعينه يدين الله تعالى به لا يرى مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير بعد نفسه فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهده اغتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقرر للقولين في مسئلة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعمل كل من كان في حال السلك هو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على ان يتقبل ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد بيقين ان كل مجتهد مصيب وحينئذ لا يكثر الانكار عليه من عامة المفسرين متى صرح لهم بما تقدمه لجامعهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا حجة علم ذلك الى الله تعالى فانه ما تم انما دليل واضح يرد كلام أهل الكشف ابد الاغلا ولا نقلا ولا شرعا لان الكشف لا يأتي الا مويدا بالشرعية دائما اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة * وسبقت سبدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم اللدنية كلها من انواع العلوم الخضر عليه السلام ولا ينبغي عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن ما سكت موسى عن انكاره عليه آخر الامر علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام أطلع الله على ما أطلع عليه الخضر عليه السلام والا فلا كان يسوغ له السكوت على ما برأه منكر اعنده فان خرق سفينه قوم بغير اذنهم خوفا ان يسخطوا ظالم او قتل غلام خوفا ان يرهق ابويه طغيانا وكفر لا يجوز مثله الشريعة انتهى وقد اشار الى نحو ذلك الشيخ محي الدين اوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم اللدنية ان تعجزها ان تقول من حيث أفكارها ولا يكاد احد من غير اهلها يقبلها الا بالتسليم لاهلها من غير ذوق وذلك لانها تأتي اهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم الا من طريق أفكارهم فاذا اتاهم علم من غير طريق أفكارهم انكروه لانه اتاهم من طريق غير مألوقة عندهم انتهى ومن هنا علم يا أخي ان من انكر هذه الميزان من المجتوبين فهو معذور لانهم من العلوم اللدنية التي أوتوها الخضر عليه السلام يبقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

(فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحل كل قول على حاله وبيان ما يؤيد هذه الميزان * العلم ان مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في الكلام على مسيح الخلف من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط ان يحتج بمجتهد أو يطن في كلامه لان النمر الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصار شرعا لله تعالى بتقرير الله تعالى اياه قال وهذه مسئلة يقع في محطورها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما فيها من حكمهم مع كونهم عالمين به فكل من خطأ بخطأ

فقال أبو حنيفة نمكت أكثر
الحبض وهو عنده عشرة أيام
وعن مالك روايتان أشهرها
وهي رواية ابن القاسم وغيره
نمكت أكثر الحبض وهو عنده
خمس عشرة يوما ثم يكون
مستحاضا وقال الشافعي ان
كانت عينة رجعت الى عييزها
أو غير عينة فقولان أحدهما
ترد الى غالب عادة النساء وهو
ست أو سبع وعن أحمد روايتان
أشهرهما واختارها الطبرقي
نمكت غالب عادة النساء وأما
المبيرة وهي التي غيبت بين الدمين
أي التي تفرق بين دم الحبض
ودم الاستحاضة باللون والقوام
والريح فان دم الحبض أسود
تخين ودم الاستحاضة رقيق أحمر
لأنه له فائز يعمل عند مالك
والشافعي على اقبال الدم وإدباره
فتسرك الصلاة عند اقبال
الحبضة فاذا أدبرت اغتسلت
وحلت وقال أبو حنيفة تعمل
على عدد الأيام
فمفصل في اختلافوا في
المستحاضة فقال أبو حنيفة ترد
الى عادتها ان كان لها عادة فان
لم يكن لها عادة فلا اعتبار
بالتيميز بل نمكت أقل الحبض
وقال مالك لا اعتبار بالعادة
واعتما الاعتبار بالتيميز فاما
كانت عينة ردت الى التيميز والام
نخص أصلا ونصلي أبدا هذا
في الشهر الثاني والثالث وأما

بعبثه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما يشهد بالحق أقوال
المجتهدين كالأئمة من أصحابنا وجعل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في جواز العمل بها
بشرطه السابق في الميزان وبذلك أيضا أقول علمنا الوصول الى انسان أربع ركعات لأربع
جهات بالاجتهاد فلا قضاء مع ان ثلاث جهات منها غير القبلية يفتن ولكن لما كانت كل ركعة
مستندة الى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك أيضا
ما اجمع عليه أهل الكشف من ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكما
ان النبي معصوم كذلك وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الامر وان خطاه أحد فذلك الخطأ
اضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرهم فيها الا
العلماء المجتهدين دون مقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله
عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الاحكام تبعاً لقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى اولى الامر
منهم لعل الذين يستنبطونه منهم ومعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي الله عنهم
فهو وتوزيع عن امر الشارع كما هو في كل مجتهد مصيب من حيث تشريعه بالاجتهاد الذي افوه
الشارع عليه بان كل نبي معصوم انتهى وصحبت بعض أهل الكشف يقول انما عبيد الله
تعالى المجتهدين بالاجتهاد يحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه التقدم والرافعة فلا
يتقدم عليهم في الاخرة سوى نبينهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحضر علماء هذه الامة حفاظ ادلة
الشريعة المطهرة العارفين بمعاني صفوة الانبياء والرسل لاني صفوف الامم فاسم نبي
أو رسول الا وبجانبه عالم من علماء هذه الامة أو ثلثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة
الاستنادية في علم الاحكام والاحوال والمقامات والمنازل الى ختام الدنيا بخروج المهدي
عليه السلام ومن هنا علم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فاني ان
يشدد امام مذهب في امر فتأمر به جميع الناس أو يخفف في امر فتأمر به جميع الناس فان
الشريعة قد جاءت على مرتبة لا على مرتبة واحدة كما هو في الميزان ولذلك صحت تلك القول
بان الله تعالى لا يكف عباده بما يشق ابدان دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله
اللهم من ولي من أموري ما تشي شيا فرفق بهم فرفق اللهم به ومن شق على أمي فافق اللهم عليه
ولم يلقنا الله صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليه من ابدان كان يقول لا يصحبه اتركوني
ما تركتم خوفا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي يسألونه عنها فيجوزون عن العمل بها
فالعالم الدائر مع رفع الحرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس في الجنة بخلاف الدائر
مع الحرج فانه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن من ألزم الناس
بالتقيد بمذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فالجواب انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة
لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضيق بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهب الى
الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة
على من ألزم مذهباً معيناً فان لم تفهم الشريعة هكذا اخافهم وان لم تفهم مذهب
المجتهدين هكذا اخافهم ولا كان مع للاقتداء بآراء سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
بل كان يخالف قوله جناناً وذلك مع دود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه

الميزان في هذه الطر وس الانتصار الى اذهب الائمة ومقدمهم خلاف ما أشاعه عن بعض
الحسد من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بخطئة جميع المجتهدين قال لان كل
مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يخطئه فيلزم من ذلك خطئة كل مجتهد وفي خطئته الآخر انتهى
كلام هذا الحاشية فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهد لا ينكر على مجتهد وان كل
واحد يلزمه العمل بما ظهر له انه الحق وقد أرسل الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا كما مر
الى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام مالك أما بعد فانك يا أخى امام هدى وحكم
الله تعالى في هذه المسألة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين
الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار
ويعتقل ان من خطأ غيره من الائمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير
من ينقل كلام الائمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بداهته وتوسطه ولا بين ما قاله
أيام نضجه فقام في هذا الفصل فانه ناطق بحصة هذه الميزان ومذهب المجتهدين ككلها المقرير
الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والحمد لله رب العالمين
فصل في لا يلزم من تقيد كمال من الاولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى
بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيصمم له انه غايتك العمل به لكونه ليس من أهله سواء
كان ذلك في العزيمة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استمداد سائر المذاهب من عين
الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمندرسية فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو
في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وأما غير الكامل من المقلدين فحكمه
حكم من كان متعبداً بشريعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نصحت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم
فانه يلزمه العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة عيسى فترى العلماء يتبعون بقول مدة
من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلاً عندهم من الاول فيترك الاول ويحلون
بالثاني ويصير الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا واقعاً روايتهم
القول زماناً وأقرباً الى الناس حتى ماتوا فلو كانت لاحد الا أن تبدل ذلك القول القديم لا يجب
الى ذلك وايضاح ذلك أن الله تعالى اذا أراد أن يتبع عباده بأحكام أخرى على وجه آخر مخصوص
غير الاحكام التي كانوا عليها أظهر لها ثم وجه زجج أقوال غير الأقوال التي كانوا يرجحونها
فبادروا الى العمل بما تخرج عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بان شراح صدر
وهكذا الامر الى انقراض المذاهب وبذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
الله عز وجل يحدث للناس أفضية بحسب زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهدة
والامام مالك فكانوا لا يفتنون فيما يبالون عنه من الوقائع الا ان وقع ويقولون فيما يقع اذا
وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتنونهم فيه انتهى وربما يكون في باطل ذلك أيضاً راحة لامة
لان الحق تعالى رب العالمين من أهل ذلك الزمان المائل من العمل بذلك الحكم فنبض لهم من
أبطله عن عيهم من اخذ عنه من جنسهم لا قطاع الوحي رجة منه تعالى بهم حيث كان يحدث
لهم في كل زمان من الشرع أحكاماً يتلقونها باقبال وميل النفس فلا يجدون في العمل بها
متقة في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقع العلماء هذه الامة

في الشهر الاول ففنه روايتان
أشهرهما انها نمكت أكثر
الحبض وظاهر مذهب
الشافعي انها ان كان لها عادة
وتيميز برأى التيميز الى العادة
فان عادت التيميز ردت الى
العادة فان عادت معاصرت
مستداه وقد تقدم حكمها وقال
أحمد ان كان لها عادة وتيميز
ردت الى العادة فان عادت معها
ردت الى التيميز فان عادت معها
فنه روايتان احدهما نمكت
أقل الحبض والثانية غالب
عادة النساء سناً وسبعا
فصل في هو وطه المستحاضة
بائر عند أبي حنيفة والشافعي
ومالك كما نصي وتصوم وقال
أحمد لا يجوز وطه المستحاضة
في الفرج الا ان يخاف زوجها
الغنى وهو الزنا فيجوز في أصح
الروايتين
فصل في وأجمعوا على انه يحرم
بالنفاس ما يحرم بالحبض
واختلفوا في أكثره فقال أبو
حنيفة وأحمد أربعون يوماً وهي
رواية عن مالك وقال مالك
والشافعي ستون يوماً وقال
الليث بن سعد سبعون يوماً وتقطع
دم النفاس قبل بلوغ الغاية
فقد أجاز الثلاثة وطها من غير
كراهية وقال أحمد ليس له
وطؤها في ذلك الطهر حتى
تبلغ الاربعين

أجمع المسلمون على أن الصلاة
أحد أركان الإسلام الخمسة
المذكورة في قوله صلى الله عليه
وسلم بني الإسلام على خمس
الحديث وإن الصلاة المكتوبة
في اليوم والليلة خمس وهي سبع
عشر ركعة فرضها الله على كل
مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة
بالغة عاقلة خالصة عن حيض
ونفساء وأنه لا يسقط فرضها
في حق المكافئين إلا بما علة
الموت إلا أن أبا حنيفة قال إن
عجز عن الأضحية برأسه سقط
الفرض عنه في فصل من فصل
أعني عليه عرض أوسيب
مباح فقط عنه قضاء ما كان
في حال اغماؤه من الصلاة على
الاطلاق عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة إن كان الاغماء
بموالاة فساد ذلك وجب
القضاء وإن زاد لم يجب وقال
أحمد الاغماء لا يمنع وجوب
القضاء بحال في فصل من فصل
على أن كل من وجبت عليه
من المكافئين ثم تركها جاحدا
وجوبها كفر بقتل بكفره ثم
اختلفوا في تركها غير جاحد
بل كسلا وتهاونا فقال مالك
والشافعي يقتل والصحيح عندهما
يقتل حد الاكفر بالسيف
ويجوز عليه بعد قتله أحكام
المسلمين من الفل والصلاة
والزكاة والارث والصحيح من
مذهب الشافعي قتله بصلاته

عليك

عليك التقيد بذهب لأنك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس مذهب أولى بها من
مذهب فبرجع الأمر عندك حينئذ إلى مرتبة التخفيف والتشديد بشرطه ما كان سيدي
على الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا ما ثم قول من أقول العلماء لا وهو مستند إلى أصل
من أصول الشريعة لمن تأمل لأن ذلك القول إما أن يكون راجعا إلى آية أو حديث أو أثر أو
قياس صحيح على أصل صحيح لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من صحيح الآيات أو الأخبار أو
الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم فمن أقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو
أقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو أبعد ومرجعها كلها إلى الشريعة لأنهم مقتبسة من شعاع
نورها وما ثم لنافذ من غير أصل أبدا كما مر بيانه في الخطبة وأغما العالم كتابا بعد عن
عين الشريعة ضعف نور أقواله بالنظر إلى نور أول مقتبس من عين الشريعة الأولى من قرب
منها وسعدت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا كل من اتسع نظره من العلماء
ورأى عين الشريعة الأولى وما تفرع منها في سائر الأدوار واستصحب شهود ما تفرع منها في سائر
الأدوار وهو نازل إلى آخر الأدوار أقر بحقيقة جميع مذاهب الأئمة ومقلديهم من عصر رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى عصره هو اه وسبأ في مثاله في فصل الامتلاء المحسوسة إن شاء الله
تعالى من تمثيل ذلك بالشجرة أو شبكة الصيد وغير ذلك والحمد لله رب العالمين
فصل في بيان ما ينبغي أن يطالب أحد من طلبة العلم الآن بصدق اعتقاده في أن كل
مجتهد مصيب مادام مرتكبًا خطيئته واحدة لا سيما بحجة الدنيا وشؤونها كما أنه لا ينبغي لك أن
تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب التقليد لا مامه فانه محبوب بامامه عن شهود عين الأولى التي
اغترب منها امامه لا يراها أبدا بل مره بالسؤال على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوائق
التي تعوق الطالب عن الوصول إلى منتهى السير فإذا بلغ النهاية وشهد مذاهب العلماء كلها
شارعة إلى كبد العين وجدوا لها كاسيات بيانية في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر مذاهب
الأئمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه إلى هذا المقام
ولا يجوز ذلك منه من التقيد بذهب واحد بل أترك لونهته عن ذلك لا يبيح لك لأن من لازمه
أن يقول المصيب واحد في نفس الأمر ولعله مذهبي أنا وحدي والسابق تخطي لا ينعقل في
قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على
مرتبتين وإن الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء أكان تخفيف أم تشديد والحق
أن الشريعة جاءت على مرتبتين بقرينة صحة أدلة كل من المرتبتين غالبًا في أحاديث لا تخصي
كاسيات بيانه في فصل الجمع بين الأحاديث إن شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره
كالخافق الزباني ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه واتبع مذهبهم ورجح أدلته بكثرة الروايات
صحة السند وهذا الدليل وإن كان صحيحا فاحاديث مذهبنا أصح سندًا وأكثر رواة وما قال ذلك
الا عند الجرح نضعيف دليل مخالف وأدعاه بالكيفية ولو أن صاحب هذا القول من
البيهقي أو غيره اطاع على ما اطلعنا عليه من أن الشريعة المطهرة فجاءت على مرتبتين تخفيف
وتشديد لم يخف إلى قوله أحاديثنا أصح وأكثريل كان برء كل حديث أو قول خاف الآخر
إلى إحدى مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجح المذهب من مقلدي الأئمة ما قالوا

واحدة بشرط إخراجها عن
وقت الضرورة وبسبب
قبل القتل فإن ناب والاقتمل
وقال أبو حنيفة بحبس أبا حنيفة
بصلى وعن أحمد روايتان التي
اختارها أكثر أصحابه ونقلوها
عن نصه أنه يقتل بالسيف بترك
صلاة واحدة والختان عن جهور
أصحابه أنه يقتل بكفره كالمرتد
ويجوز عليه أحكام المرتدين
فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون
ماله فباصل فصل في أجمعوا على
أن الصلاة من الفروض التي
لا تصح فيها النيابة بدفس ولا
عمال وأدأ صلي الكافر هل يحكم
باسلامه قال أبو حنيفة إذا صلي
في المسجد في جماعة أو منفردا
حكم بإسلامه وقال الشافعي
لا يحكم بإسلامه إلا أن يصلي في
دار الحرب وقال مالك إن صلي
في السفر حيث يخاف على
نفسه لم يحكم بإسلامه وإن صلي
في حال طمأنينته حكم بإسلامه
وقال أحمد متى صلي حكم بإسلامه
مطلقا سواء صلي في جماعة أو
منفردا في مسجد أو في غيره في
دار الاسلام أو غيرهما في فصل في
وانفقوا على أن الأذان والإقامة
مشروعان للصلاة الحسن والجمعة
ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي هما سنتان
وقال أحمد فرض كفاية على أهل
الامصار وقال داود هما واجبان
لكن تصح الصلاة مع تركهما

وصلى أعاد في الوقت وقال عطاء
ان نسي الإقامة أعاد الصلاة
واتفقوا على ان النساء لا يشرعن
في حقهن الاذان ولا ين
وهل ين الإقامة في حقهن
أم لا دل أبو حنيفة ومالك وأحمد
لأنهن وقال الشافعي نسي
ويؤذن للفوات ويقم عند
أبي حنيفة وقال مالك والشافعي
يقم ولا يؤذن وقال أحمد
يؤذن للأولى ويقم للباقي
وأجمعوا على انه اذا اتفق أهل
بالد على ترك الاذان والإقامة
هو الواجب من شعار الاسلام
ولا يجوز تعطيله
فصل في الاذان صيغته
معروفة لكن قال مالك بكبرى
أوله مرتين واختلفوا في صيغة
الإقامة فقال أبو حنيفة هي
مثنى مثنى كالاذان وقال مالك
الإقامة كلها فرادى وكذا عند
الشافعي وأحمد الا انها الإقامة
فثنى والترجيع سنة في الاذان
الا عند أبي حنيفة فصل في
ولا يؤذن لصلاة قبل دخول
وقتها الا المصحح فانه يجوز ان
يؤذن لها قبل الفجر وعن أحمد
رواية انه يكره ان يؤذن لها قبل
الفجر وعن أحمد رواية انه يكره
أن يؤذن لها قبل الفجر في شهر
رمضان خاصة فصل في
وأجمعوا على ان التثويب
مشروع في اذان الفجر خاصة
وهو سنة عند الثلاثة والشافعي

قلت الاصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبة الميزان ولو أنهم اطلعوا علم ما جاءه لو
في أقوال مذهبهم أصح وصحها وأظهر وظاهر ابل ككنا قولون بصفة الاقوال كلها
وردونها الى مرتبة التخييف والتشديد وافتاء كل ما نيل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف
برخصة أو عزية وكان ينبغي أحدهم على الاربعة مذاهب فان قال لنا شافعي فلهي هذه الميزان
فلي ان أصلي اذا مسست ذكرى بالاجتهد وضوء فانه له نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون
من أهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك كما اذا ابلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة
الصبح من لاحت كذا الوقت يخرج هذا من الوضوء مس فرجه بغير قصد في مثل
هذه الصورة له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس الفرج
بشرطه ان يصلي افضل الفريضة وفيها فان المقاصد أكد من الوسائل عند جمهور العلماء
لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بضعة منك ولم يثبت عند من قال بذلك نسيه على
اصطلاحنا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فليس الخوف من
لم يثبت بالوسواس ان يصلي اذا مس فرجه أو اس اجنبية مثلا الا بعد تجديد الطهارة فان قال
لسا أحد من قلة الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بطلوبة الطهارة عن مس
فرجه أبدا سواء كان من بعد تجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند
متصل منك البسه في هذه المسئلة انه صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك أبدا الا سيما وقد انعقد
الاجماع على أن الاولى للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة اذا هاهنا هذه
القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه الميزان وهناك نقول له ان ذلك شهادة منك على
امامك بالجهل بمرتبة الشريعة وعدم اطلاعه على العين الاولى من الشريعة كما اطاع عليها
بقية المجتهدين ونقول له أيضا أين اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة
مما استبطه من الكتاب والسنة حتى يعقد لها مجلسا من العلماء ويقول أترضون هذا اذا
قالوا نعم قال لا لا يوف أو محمد بن الحسن اكتب ذلك وان لم يرضوه تركه واعتقادنا في جميع
الائمة المجتهدين انهم كانوا لا يثبتون لهم قول في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن
الشارع فلو ان الامام أباحية ظفر بمحدث من مس فرجه فلبوضا لقال به أيضا وحمله على
أهل العافية من الوسواس مثلا وعلى الاكابر من العلماء والصالحين ونزل الحديثين على
مرتبة الميزان وفس على ذلك ما أختي كل ما كان واجب الفعل أو الترك في مذهبك فلك فله ان
كنتم من أهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حسا أو شرعا فانهما الحسبي معروف والعجز النمرى
هو كما اذا رأيت المساء مثلا وحال دونه مانع من سبع أو قاطع طريق مثلا وقد تقدم أول الميزان
ان مرتبة على الترتيب الوجوب لا على التخيير فبالك أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل
من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القواين على ما بين ودعى ان امامه كان يطرد القول
بالتشديد أو التخفيف في حق كل قوى وضعيف طالبا لئلا ينقل الصبح عن امامه أو خطاؤه فيما
دعى وكل من نور الله تعالى قلبه وعرف مقام الاثمة في الورع وعدم النور بالأي في دين الله
تعالى شهد لهم كلهم بان أحد منهم كان لا يفتي أحد برخصة الا ان رآه عاجزا ولا بعزيمة الا ان
رأه قادرا وان لم يكن صاحب الواقعة حاضرا عند امامه حين أفتى الناس بذلك حتى ان صاحب

هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها امامه الاقوياء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا
بعمرة ذلك والحمد لله اذا علمت ذلك فيقال لكل مقاد امتنع من العمل بقول غير امامه في
مضائق الاحوال امتناعك هذا تمت لا ورع لانك تقول انما انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين
على هدى من ربهم وان كل امام علمت به وله منهم فانت على هدى من ربك فيه وذلك لا غتراف
الاثمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم ان جميع ما غترفه منه لا يخرج عن مرتبة الميزان
أبدا كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منهم ما فعمل بما أنت أهل من رخصة أو
عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال ائمة المذاهب ان شاء الله تعالى فان قال الشافعي أيضا
فعل ما قرعوه في هذه الميزان فلي ان أصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب مع القدرة عليها قلنا له هي
عزيمة فان قدرت على قراءتها لم تجزئك غيرها وان كنت عاجزا عن قراءتها فاقرا بغيرها وعلى
ذلك مع الاصطلاح المتقدم فربما يحمل قول الامام أبي حنيفة بعدم تعينها وان عم مقلدوه
الحكم في ذلك للقادر والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين
فصل في وعما يدلك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة كارتباط
الظل بالشخص ما يفصلونه من المجل في الشريعة فيا فصل عالم ما أجل في كلام من قبله من
الادوار الا للنور المنصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم قلنا في ذلك حقيقة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا
بها اما اجل في كلامه كما ان المنية بعده لكل دور على من تحته فلو قدر ان أهل دور نعتوا من
فوقهم الى الدور الذي قبله لا نقطعت وصلتهم بالشارع ولم يمتدوا الى اوضح مشكل ولا تفصيل
مجل وتأمل يا أخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فصل بشرعته ما أجل في القرآن لبي
القرآن على اجماله كما ان ائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما أجل في السنة لبقيت السنة على اجمالها
وهكذا الى عصرنا هذا فلو ان حقيقة الاجمال سارية في العالم كله من العلماء ما ترحت
الكتب ولا ترجمت من اسان الى اسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح
للشروح فان قلت هذا الدليل على ما قلت من وجود الاجمال في الكتاب والتفصيل له في
السنة قلنا قوله تعالى (رسوله صلى الله عليه وسلم لم اثنين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة
أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجل
واسخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكنفى من رسوله صلى الله عليه وسلم
بالتبليغ للوحي من غير ان يأمره ببيان وسعت شجنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول
لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما أجل في الكتاب والسنة لما قدر
أحد منا على ذلك كما ان الشارع لولا بين لنا بسنة أحكام الطهارة ما اهتدينا اليها فبينها من
القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض
ونفل وكذلك القول في أحكام الصوم والحج والكاة وكيفيتها وبيان انصبتها وشروطها وبيان
فرضها من سنتها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة
بيئت لنا ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم وامر اربرفها العارفون انتهى قال سبيري
على الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا علم باولدى ان السنة قاضية على ما فهمه من أحكام

قولان الجديد المختار انه سنة
وقال الثلاثة وهو ان يقول بعد
الجمعة الصلاة خير من النوم
مرتبة وقال أبو حنيفة بعد
الفراغ من الاذان ولا يشرع في
غير الصبح وقال الحسن بن صالح
يستحب في العشاء وقال النخعي
في جميع الصلوات وأجمعوا على
ان السنة في صلاة العيدين
والكسوفين والاسنقاء النداء
بقوله الصلاة جامعة في فصل في
وأجمعوا على لابتداء الاذان
المسلم العاقل وانه لا يبتدئ اذان
المرأة للرجال وان اذان الصبي
المميز للرجال معتمده واذان
المحدث اذا كان حديثه أصغر
والثلاثة على الاعتداد باذان
الجنب وعن أحمد رواية انه
لا يبتدئ اذانه بحال وهي المخارة
واختلفوا في أخذ الاجرة على
الاذان فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يجوز وقال مالك وأكثر أصحاب
الشافعي يجوز واذان المؤذن
في اذانه صح أدائه وقال بعض
أصحاب أحمد لا يصح في فصل في
وأجمعوا على ان أول وقت
الظهر اذا زالت الشمس وانها
لا تصلح قبل الزوال ولكنها
تجب عند الشافعي ومالك
بزوال الشمس وجوبها وسعالي
ان يصير طل كل شيء مثله وهو
أحرفها المختار عند هذا مذهب
أبي حنيفة وجوب صلاة
الظهر متعلق بأحرفها وان

الصلاة في أوله نقل قال القاضي
عبد الوهاب المالكي والفقهاء
كلهم بأسرهم على خلاف ذلك
والخيار عند مالك أن آخر وقت
الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله
وكذلك عند الشافعي إلا أنه يقول
هذا الوقت المصلي للقيم وقول
أي حنيفة كقول مالك
في فصل في آخر وقت الظهر هو
أول وقت العصر على سبيل
الاشتراك في لم يصل الظهر حتى
صار ظل كل شيء مثله كان له أن
يبتدئ أو لا يكون ميسرا قال
الشافعي من دخل في صلاة
الظهر وكان فراغه من صاحب
صار ظل كل شيء مثله فهو من
طائفتها وما بعد ذلك من الوقت
المستأنف بعد زيادة ما على المنزل
فهو وقت العصر وقال أصحاب
أبي حنيفة أول وقت العصر إذا
صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها
غروب الشمس
في فصل في وقت صلاة المغرب
عند مالك غروب الشمس لا يؤثر
منه في الاختيار والشافعي قولان
القديم المرح عند متأخر أصحابه
أن آخر وقت الغروب الشفق
الأحمر وقال أبو حنيفة وأحمد
وفلان الشفق هو الحرة التي
تكون بعد المغرب فإذا غاب
دخل وقت العشاء عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد
الشفق البياض الذي بعد
الحمر في فصل في وأجمعوا

أحد من الأئمة المجتهدين فالجواب نعم لأن الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد دليل على منعه
ولا في نفس الأدلة الضمنية هذا ما اعتقدوه وندب الله تعالى به وقد قال بعضهم أن الناس
الآن يصلون إلى ذلك من طريق الكشف فقط لأن طريق النظر والاستدلال فان ذلك
مقام لم يبدعه أحد بعد الأئمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير ولم يسلوا له ذلك كما مر وجميع
من ادعى الاجتهاد المطلق انما صراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كان
القاسم واصبغ مع مالك وكحمدوا في يوسف مع أبي حنيفة وكلموني والربيع مع الشافعي اذ
ليس في قوة أحد بعد الأئمة الأربعة أن يفتكر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما
نعم أبدا ومن ادعى ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الأئمة استخراجه فانه يجوز
فلنأتم ذلك مع ما قد مناه آذنا من شدة قدرة الله تعالى لا سيما والنزاع لا تقتضي عجزه ولا
أحكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
في فصل في وعما يؤيد هذه الميزان عدم انكار كبار العلماء في كل عصر على من انتقل
من مذهب إلى مذهب الامن حثما يتبادر إلى الالذهاب من توهم الطعن في ذلك الامام الذي
خرج من مذهبه لا غير بدليل تقريرهم لذلك المتفق على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب
كاهم عند طريق إلى الجنة كما سيأتي بيانه أو اخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل
من سلك طريقا منها أو وصلته إلى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول
ولم يبلغنا عن أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالترام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول
عنهم تقريرهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان
يقول أيضا لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا من
الأئمة بالترام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لأن كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي
الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استفتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وقوله
فله بعد ذلك أن يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر وأجمع العلماء على أن من
أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء في حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل
انتهى وكان الامام الزهبي من أئمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في
النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول أن لا يجمع
بينهم ما على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة
لم يقل بها أحد الثاني أن يعتقد في من يقلده الفضل بلوغ أخباره اليه الثالث أن لا يقاد
وهو في عناية من دينه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال
من جميع المذاهب إلى بعضها بامتناع كل ما لا يمتنع فيه حكم حاكم وذلك في أربعة مواضع
أن يخالف الاجماع أو النص أو القياس الجلي أو القواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين
السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغنا أنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير تكبر عليه من علماء
عصره الشيخ عبد العزيز بن عمران الخزاعي كان من كبار المالكية فلما قدم الامام الشافعي
بعد ادبته وقرأ عليه كتبه ونثر عليه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب
الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهبه وصار يفتي الناس على اتباعه
ويقول يا اخواني هذا ليس بمذهب اغناهو شريعة كاه وكان الامام الشافعي يقول له استرجع

لا تصح الا بها وهي التي تقدمها
وهي اربعة الوضوء بالماء او
التيمم عند عدمه والوقوف
على بقعة طاهرة واستقبال القبلة
مع القدرة والعلم بدخول الوقت
يقين واختلاف في ستر العورة
فقال ابو حنيفة والشافعي واحد
انه من شرائط فتكون خسا
عندهم واختلاف اصحاب مالك
في ذلك فذهب من يقول انه من
الشرائط مع القدرة والذكر حتى
لو نهد رجلي مكشوف العورة
مع القدرة على الستر كانت
صالته باطلة ومنهم من يقول
هو فرض واجب في نفسه الا انه
ليس من شرط صحة الصلاة فان
صلى مكشوف العورة عامدا
كان عاصيا وبسقط عنه الفرض
والخيار عند متأخرى اصحابه انه
لا تصح الصلاة مع كشف العورة
بحال في فصل في وجوبها على
ان للصلاة اركانها وهي الداخلة
فيها فالتفريق عليه منها سبعة
وهي النية وتكبيرة الاحرام
والقيام مع القدرة والقراءة
والركوع والسجود والجلوس
آخر الصلاة واختلاف في اعداد
هذه السبعة من الاركان
في فصل في هذه الشروط
والاركان هي فروض الصلاة
المتصلة بها والمتصلة عنها ولا
بدن التفصيل فالتنية للصلاة
فرض بالاجماع وهل يجوز تقديمها
على التكبير قال ابو حنيفة واحد
يجوز تقديمها على التكبير بزمان
يسير وقال

الحاجب

الحاجب رحمه الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى جوز ذلك فقال هذا تعصب محض
فان الائمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب اولي با شريعة من مذهب وقدس مثل الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للانسان ان يتحول حنфия ولا يجوز للحنفي ان
يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم اتفاقنا ان هذا تحكيم من قائله لا دليل عليه
من كتاب ولا سنة ولم يردنا في حديث صحيح ولا ضعيف غير واحد من ائمة المذاهب على غيره على
التبيين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينتهض حجة ولو صح لوجب تقديمه
على كل حال ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب
المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اوتيتم من
كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة في ما ضيق فان
لم يكن في سنة في خلاف ائمتنا لان اصحابنا كالنجوم في السماء فأيما أخذتم به فقد اهتديتم
واختلاف اصحابنا لكم رجة انتهى قال الجلال السيوطي ثم انه يلزم من تخصيصه بغيره
الاتصال بمذهب الامام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بغيره الاتصال من
مذهب المتقدم بالزمن الى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيًا والحنبلي يتحول شافعيًا دون
العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
عليه امر ناهي فورد انتهى ورأيت فتوى أخرى له مطولة قد بحث فيها على اعتقاد ان سائر ائمة
المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل الذي يؤدي
الى نقص في غير ما مدقاسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء
التفضيل المؤدى الى نقص نبي أو اختصاره لاسيما ان أدى ذلك الى خصام ووقعة في
الاعراض وقد وقع الاختلاف بين العصاة في الفروع وهم خير الامة وما بان ان احدا منهم
خاص من قال بخلاف قوله ولا عداؤه ولا نسبته الى خطأ ولا قصور نظر وفي الحديث اختلاف
أمتي رجة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا أو قال هلا كانه انتهى ومعنى رجة أي توسعة
على الامة ولو كان احدهم من الائمة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رجة قال وقد
استنبطت من حديث اصحابنا كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم اتذا اقتدينا بى امام كان
اهتدينا لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك
الا لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا
لكانت الهداية لا تحصل لمن قلد الباقي وكان محدث خرم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم
واخطأ فله اجر وان اصاب فله اجر ان المراد بالخطا هنا عدم مصادفة الدليل كما تقدم لا الخطا
الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى وقد
دخل هرون الرشيد على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني ابا عبد الله افرق هذه
الكتب التي ألقتها وانتشرها في بلاد الاسلام واحل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان
اختلاف العلماء رجة من الله على هذه الامة فكل يتبع ما صح له دليله عنده وكل على هدى
وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول كثيرا ما شاورني هرون الرشيد ان يعاقب كتاب الموطأ في
الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

مالك والشافعي يجب ان تكون
مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده
وقال القفال امام الشافعية
قدما اذا قارنت النية استداء
التكبير انقضت الصلاة وقال
النووي امام متأخرى الشافعية
والخيار انه يكفي المقارنة المرفوعة
العامية بحيث لا يدعوا فلا عن
الصلاة اقتداء بالاولين في
نساها لهم في فصل في وجوبها على
ان تكبيرة الاحرام من فروض
الصلاة وانها لا تصح الا بلفظ
وحكي عن الزهري ان الصلاة
تتعد بغير النية من غير تكبير
واتفقوا على انعقاد الاحرام بقول
المصلي الله أكبر وهو يقوم غيره
مقامه قال ابو حنيفة تتعد بكل
لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم
كالعظيم والجليل ولو قال الله ولم
يزد عليه انعقد وقال الشافعي
مالك وأحمد لا تتعد الا بقول
الله أكبر فقط واذا كان بحسن
بالعربية فكبر بغيره لم تتعد
صلاته وقال ابو حنيفة تتعد
ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
سنة بالاجماع واختلاف في حده
فقال ابو حنيفة الى ان يجاذي
أذنيه وقال مالك والشافعي الى
حذو منكبيه وعن أحمد ثلاث
روايات أشهرها حذو منكبيه
والثانية الى أذنيه والثالثة التخيير
واختارها الحنفى ورفع اليدين

في تكبيرات الركوع والرفع منه سنة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس بسنة فصل في ما انفقوا على أن القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر متى تركه مع القدرة لم تصح صلاته فإن عجز عن القيام صلى قاعدا وفي كيفية قعوده للشافعي قولان أحدهما مترجعا وحكي ذلك عن مالك وأحمد وهي رواية عن أبي حنيفة والثاني مقرشا وهو الأصح وعن أبي حنيفة أنه يجلس كيف شاء فإن عجز عن القعود فذهب الشافعي أنه يضطجع على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع استلقى على ظهره ورجلاه إلى القبلة وهو قول مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يستلقي على ظهره ويستقبل برجليه القبلة حتى يكون أيماءه في الركوع والسجود إلى القبلة فإن لم يستطع أن يرمي رأسه إلى الركوع والسجود أو ما بطرفه وقال أبو حنيفة إذا انتهى إلى هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة والمصلي في السفينة يجب عليه القيام في الفرض ما لم يتخش الفرق أو دوران رأسه وقال أبو حنيفة لا يجب القيام فصل في ما أجمعوا على أنه ليس بوضع اليدين على السجدة في الصلاة الأثر رواية عن مالك وهي المشهورة أنه يرسل يديه أرسالا

المذهب الآخر فالأولى لمثل هذا ترك ذلك انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا أخي من جميع ما قررناه في هذا الفصل من عدم انكار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب إلى آخرهم كانوا يرون الشريعة واسعة وأن جميع الأئمة على هدى من ربهم وقد أجمع أهل الكشف على ذلك ولا يصح أن يجتمع مثاهم على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق للشريعة في نفس الأمر وإن لم يظهر لبعض المقادير ذلك كما أن كل قول من أقوال علماء هذه الشريعة موافق للشريعة في عين تقدم وأن من عمل بما انفق عليه العلماء كلهم فكانه عمل بفال شرائع الأنبياء ورعا كان له من الاجر كاجر جميع اتباع الأنبياء كلهم أكراما لا ممة محمد صلى الله عليه وسلم وسعيت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى بقول كل من نور الله تعالى قلبه علم أن سكوت العلماء على من انتقل من مذهب إلى آخره إنما هو العلم بان الشريعة نعمهم كلهم ونسألهم فيحمل قول من رجع قول امامه على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام الكمال حال قوله ذلك وقد قد منافي بإضاح الميزان وجوب اعتقاد الترجيع على كل من لم يصل إلى الشراف على العين الأولى من الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن السكيت والغزالي والبيهقي الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذة منهم يجب عليهم التقييد بذهب امامهم الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العبدول عنه اهـ ولا خصوصية للإمام الشافعي في ذلك عند كل من سلم من النعصب بل كل مقلد من مقلدي الأئمة يجب عليه اعتقاد ذلك في امامه مادام لم يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين قريش فيجوز أن يكون مراده بالخلافة ويحتمل أن يكون مراده امامة الدين وإذا انطرق الاحتمال سقط الاستدلال وقد فنش العلماء وجدوا غالب الأئمة المجتهدين من الموالى كالامام أبي حنيفة والامام مالك فانه من بني أصبح والنخعي من النخع وهم قوم من اليمن لا من قريش ومحمد بن الحسن والامام أحمد شيباني بن وهام من ربيعة لا من قريش ولا من مضر والنوري من بني ثور بن عمرو بن أدو وكذلك مكحول والأوزاعي من الموالى واضربهم والحمد لله رب العالمين فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد مذاهم على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء وانهم كانوا عالمين بالحقيقة أيضا خلافا لما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشريعة ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بتمام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وإن في قدره كل واحد منهم أن يفتقر الأدلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج أحد بعده إلى النظر في أقوال مذهب آخر ليحكمهم رضي الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف فكانوا يعرفون أن الأمر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة لا على مذهب واحد فابق كل واحد من بعده عدة مسائل عرف من طريق كشفه أنها تكون من جملة مذهب غيره فترك الأخذ بها من باب الانصاف والاتباع لما اطعمهم الله تعالى عليه من طريق كشفهم أنه مراده تعالى لا من باب الابتزاز بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الأولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظر يا أخي في أقوال أئمة المذاهب تجد أحدهم ان خفف في مسئلة شدد في مسئلة أخرى

وقال الاوزاعي بالتحسين واختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان أشهرهما وهي التي اختارها الخواري كذهب أبي حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلي إلى موضع سجوده فصل في ما انفقوا على أن دعاء الاستفتاح في الصلاة مسنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويقتح القراءة وصيغته عند أبي حنيفة وأحمد أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصيغته عند الشافعي وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيقا لا إله الا أنت بقول وأمان المسلمين وقال أبو يوسف المستنحب أن يجمع بينهما فصل في ما انفقوا في التوضي قبل القراءة فقال أبو حنيفة يتعز في أول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعز في المكتوبة وحكي عن النخعي وابن سيرين أن التعوذ بعد القراءة فصل في ما انفقوا على أن القراءة فرض على الامام والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الأولى من غيرها واختلفوا فيها بعد ذلك فقال الشافعي وأحمد تجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال

أبو حنيفة لا يحب القراءة الى
في الأولتين وعن مالك روايتان
احدهما كذهب الشافعي
وأحمد والآخرى انه ان ترك
القراءة في ركعة واحدة من
صلاته بعد الله وأجزأته صلاته
الا لصح فانه ان ترك القراءة
في إحدى ركعتي السنأف
الصلاة فصل في اختلافوا في
وجوب القراءة على المأموم فقال
أبو حنيفة لا تجب سواه جهر
الامام أو خافت بل لا تسن له
القراءة خلف الامام بحال وقال
مالك وأحمد لا تجب القراءة على
المأموم بحال بل كره مالك للمأموم
أن يقرأ فيما يجهر به الامام مع
قراءة الامام أو لم يسمع وفرق
أحمد فاستحبه فيما خافت به الامام
وقال الشافعي تجب القراءة
على المأموم فيما أسر به الامام
والراجح من قوله وجوب القراءة
على المأموم في الجهرية وحكي
عن الاصم والحسن بن صالح ان
القراءة سنة في فصل في اختلافوا
في تعيين ما يقرأ فقال مالك
والشافعي وأحمد في المشهور عنه
تعيين قراءة الفاتحة وقال أبو
حنيفة نصح بغيرها مما تبسر
واختلفوا في البسملة فقال
الشافعي وأحمد هي آية من
الفاتحة تجب قراءتها مع اوقاف
أبو حنيفة ومالك ليست من
الفاتحة فلا تجب ومذهب
الشافعي الجهر بها وقال أبو

حنيفة وأحمد بالاسرار وقال

مالك المستحب تركه أو الافتتاح
بالحمد لله رب العالمين وقال ابن
أبي ليلى بالخبر وقال النخعي الجهر
بأدعية الفصل في اختلافوا في
لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من
القرآن فقال أبو حنيفة ومالك
يقوم بقدر الفاتحة وقال الشافعي
يسبح قدرها ولو قرأ بالفارسية
لم يجزئه ذلك وقال أبو حنيفة ان
شاه قرا بالعربية وان شاء
بالفارسية وقال أبو يوسف
ومحمد ان كان يحسن الفاتحة
بالعربية لم يجزئه بغيرها وان
كان لا يحسنها فقرأها بلغته
أجزأه ولو قرأ في صلاته من
المصحف قال أبو حنيفة يفسد
صلاته وقال الشافعي يجوز عن
أحمد روايتان احدهما
كذهب الشافعي والآخرى يجوز
في النافلة دون النريضة وهو
مذهب مالك الفصل في
واختلفوا في التامين بعد الفاتحة
فالمشهور عن أبي حنيفة انه
لا يجهر به سواء الامام والمأموم
وقال مالك يجهر به المأموم وفي
الامام روايتان وقال الشافعي
يجهر به الامام وفي المأموم
قولان أحدهما انه يجهر وهو
القديم المختار وقال أحمد يجهر
به الامام والمأموم
فصل في واتفقوا على ان قراءة
السورة بعد الفاتحة سنة في الجهر
وفي الأولتين من الرأسميات
والغرب وهل يسن ذلك في بقية
الركعات الثلاثة على انه لا يسن
والشافعي قولان أظهرهما انه

رحمه الله تعالى يقول لا ينبغي ان يوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب وبطالهم
بالدليل على ذلك لانه سواء أدب في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على
أصل صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبدا فان علم الكشف
اخبار بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة
في شيء بل هو الشريعة بهيئها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لصحة
من الباطل والظن اه وسبأني بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي
عليا الموصي رحمه الله يقول مرارا كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارنين لرسول الله صلى
الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال معا خلافا ما يتوجه به بعض المتصوفة حيث قال
ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم القال فقط حتى ان بعضهم قال
جميع ما علم المجتهدون كاهم ربع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذ الرجل لا يكمل عندنا
حتى يتحقق في مقام ولايته به يوم الحضرات الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن وهؤلاء المجتهدون لم يتحققوا بسوى علم حضرة ائمتهم الظاهر فقط لا علم لهم بعلم
حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى قات وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين
هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي عليا الخواص أيضا يقول كل من
تور الله تعالى قلبه وجد مذاهب المجتهدين وأتباعهم كاهاتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم
من طريق السند الظاهر بالنعنة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم لجميع قلوب علماء
أمنه فاستقدم مصباح عالم الامن مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعه
يقول مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم محضرة الله عز وجل التي تجبل عن التكليف عن طريق السند
الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فنقل علمها على الحقيقة لم يصح
منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكذلك يقال ان جميع
ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال
فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن
قد انقذت من نور الشريعة فامان قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد بأقوال أهل
الحقيقة لا شك عندنا في ذلك اه وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم
بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه كما سبأني بيانه فيما
ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبأني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة
من مقلدي المذاهب لئلا يكلام أئمتهم على يقين وبيان اذاروا الحقيقة تؤيد الشريعة
المستنبطة وعكسه اه وسمعت أخى الشيخ افضل الدين وقد جادله فقيه في مسألة يقول والله
ما بيني أحد من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان
الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة
شهود الزور والذين اعتقد الحاكم عدالتهم فقط فلو كانوا شهداء وعدالة ماتخافت الحقيقة عن
الشريعة فكل حقيقة شريعة وعكسه وايضا ذلك أن الشارع أمر بآجرا أحوال الناس

لا يسن وهو القدر المختار واتفقوا على ان الجهر فيما يجهر به والاخفات فيما يخفى به سنة وانه اذا جهر الجهر فيما يخفى به والاخفات فيما يجهر به لا يبطل صلاته لكنه تارك للسنة الا فيما حكى عن بعض اصحاب مالك انه ان جهر بطلت صلاته واختلفوا في المنفرد هل يستحب له الجهر في موضع الجهر قال مالك والشافعي يستحب والمشهور عن احمد انه لا يستحب وقال ابو حنيفة هو باختيار ان شاهجهر واسمع نفسه وان شاه رفع صوته وان شاه خافت ففصل بين ما اجتمعوا على ان الركوع والسجود فمرضان في الصلاة وان الامتناع حتى يتابع كفاه وركبته مشرور وفيه وانه يسن له التكبير الا ما حكى عن سعد بن جبير وعن عمر بن عبد العزيز انه ما قال لا يكبر الا عند الافتتاح واختلفوا في العلم بآئنة في الركوع والسجود فقال ابو حنيفة لا يجب بل هي سنة وقال مالك والشافعي واجد هي فرض كالركوع والسجود واجمعوا على انه اذا ركع فالتسعة وضع يديه على ركبتيه ولا يضعهما بين ركبتيه وحكى عن ابن مسعود انه يطبقهما ويصليهما بين ركبتيه والتسبيح في الركوع والسجود سنة وقال احمد هو واجب في الركوع والسجود مرة

على الظاهر ونها عن ان تنقب وتنظر ما في قلوبهم رجعت هذه الامة كما قال تعالى سبقت رجعتي غضبي ولا تنسب الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والوزور ويزيد ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء احكام الناس على الظاهر من الشرع المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كذا في ما من المكاف بعمل التكليف ظاهر او قد يكون في باطنه زندقا على خلاف ما ظهر له لنا وان كان مراد الشارع بشريته حقيقة انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا او صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا اخي ما قررته لك ان قد حلت الجع بين قول من يقول ان حكم الحياكم بنفذ ظاهر او باطنا وبين من يقول انه بنفذ ظاهر فقط أي في الدنيا دون الآخرة وقد يتصرف الحق تعالى لمنصب الشرع فينفذ حكم الحياكم بشهادة الزور وظاهر او باطنا وبه قال بعض الامة فيسأله شهود الزور في الآخرة وبه وعندهم وعني حكم الحاكم في مسئلتهم كما يشي شهادة العدول ويرضى المصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة به وادع وسر على فضائلهم عند بعضهم بعضا وفي الحديث ان شخصا مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشرا لا بآبكر الصديق رضي الله عنه فأوحى الله تعالى الى رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى اجاز شهادة أبي بكر تكريما له اه وذلك ان مقام الصديقية يقتضي ان لا يرى صاحبه من الناس الا بحاسنهم قياسا على باطنه هو فافهم وسعدت سيدي عليا الخواص رجس الله يقول لا يكمل ايمان العبد بان سائر آفة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سلك طريق القوم وأما اصحاب الحب الكثيفة من غالب المقلدين فمن لازمه هم سوء الاعتقاد في غير امامهم او يسلمون له قوله وفي قلوبهم منه حارزة فأيكم ان تكافوا احمد امن هؤلاء المحبون بين هذا الاعتقاد الشريف الابعاد السلوك وان شككت يا اخي في قولي هذا فاعرض عليه أقوال المذهب وقل لكل واحد اعمل بقول غير امامك فانه لا يطبعك في ذلك وكيف يطبعك في ذلك وانت تريد تهم قواعده ذهبه عنده بل ولو سلم لك ظاهر الا بقدر على انشراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من وراه التهرج ساعة من الشافعية والحنفية يظفرون في نهار رمضان لينقروا على الجسد والادحاض بعضهم جميع بعض اه وقد قررنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب الى مذهب تحقيق المناط في ذلك واعلم يا اخي ان الامة المجتهدين ما سمو بذلك الا لئلا يحددهم وسعة في استنباط الاحكام الكامنة في الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة في تعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة فالتعالي يجزي جميع المجتهدين عن هذه الامة خبرا فانهم لم يولوا استنباط الامة الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما مر فان قلت فإدليل المجتهدين في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا وقفوا على حتمها وردصم يحافظون لم يزيدوا على ذلك شيئا حديث ما تركت شيئا يقر بكم الى الله الا وقد أمرتكم به ولا شيئا يبعدكم عن الله الا وقد نهيتكم عنه فاجابوا دليلا هم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى

ما قرطما في الكتاب من شيء فانه لولا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والح وغير ذلك ما هتدى أحد من الامة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا النوافل ولا غير ذلك مما سبى في الفصل الاتي عقبه ان شاء الله تعالى فكما ان الشارع بين لنا سنة ما أجل في القرآن فكذلك الامة المجتهدين دون بينوا لنا ما أجل في أحاديث الشريعة ولولا بيانهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على اجالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولولا ذلك ما شرحت الكتاب ولا عمل على الشروح وحاش كما مر فافهم فان قلت فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبه الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهاد امه أم لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على أئمة الخمسين صلاة تزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أئمة فلما قال له موسى ان أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقي صلى الله عليه وسلم مستعبرا من حيث وفور شفقتة على أئمة ولا سبيل له الى رد أمره به فأخذ في الترجيح في أي الحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلما ترجع عنده أنه يرجع ربه رجوع بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى وأمضى ذلك في أئمة باذن من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت أن في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأييدا صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه أيضا التأسي به كما أن في اجتهاده صلى الله عليه وسلم أيضا تأسيًا وجبر القلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه رجع انتم اذ رجعت الى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولأنه كان أبني عليه الخمسين صلاة لكان يقولهم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما ان الله تعالى جبر قلب موسى حين استشعر الندم على قوله بقوله تعالى ما يبذل القول لدى فأفهم موسى ان امر اجعة موسى كانت في محله الكون القول كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهار نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم وتشريفه ففسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبدل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك يا اخي بما قررناه منشأ اجتهاد المجتهدين وهو كلام نفيس ولعلك لا تجده في كتاب والحمد لله رب العالمين

فوفصل بين ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان أهل جميع المذاهب يعلمون ان كل من عجز عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة فالجواب ان ما قاله هذا القائل صحيح ولكن أهل المذاهب اذا عملوا بالرخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافق الكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بها مع انشراح القلب بعرفته بتوجيهها وموافق الكتاب والسنة وأين من هو على يقين من صحة عبادته عن هو على شك في افعاله ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

فوفصل بين في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى فيأتملها اثرشده ان شاء الله تعالى

واحدة وكذلك التسبيح والدعاء بين السجدين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل السنة أن يسبح ثلاثا بالانقياد وعن الثوري ان الامام يسبح خمسين يمكن المأموم من التسبيح خلفه ثلاثا فوفصل بين رفع من الركوع والاعتدال فيه واجب عند الشافعي واجد وهو المشهور الممول عليه من مذهب مالك وقال ابو حنيفة لا يجب بل يجزى ان ينحط من الركوع الى السجود مع الكراهة والسنة أن يقول مع الرفع سمع الله من جده ربنا لك الحمد مله السموات ومله الارض ومل ما شئت من شيء بعد اماما كان أو مأموما أو منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة لا يزيد الامام على قوله سمع الله من جده ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد فوفصل بين وانفقوا على ان السجود على سبعة أعضائه مشرور وهي الوجه والركبتان واليدان وأطراف أصابع الرجلين واختلفوا في الفرض من ذلك فقال ابو حنيفة الفرض جهته وأنفه وقال الشافعي وجوب الجهة قول واحد وفي باقي الاعضاء قولان أظهرهما يجب وهو المشهور من مذهب أحمد الا ان قال فيه خلافا في مذهبه واختلفت الرواية عن مالك تروى ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجهة والانف

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود بكها فخال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها أو نهاها كذا

- حضرة الوحي التي لا تكيف
- حضرة المرشد
- حضرة الكرسي
- حضرة القلندر الاعلى
- حضرة الدوح المحفوظ
- حضرة الواح المحو والاشياء
- حضرة جبريل عليه الصلاة والسلام
- حضرة محمد عليه الصلوة والسلام
- حضرة الصحابة رضي الله عنهم
- حضرة الائمة المجتهدين
- حضرة مقلديهم الى يوم القيامة

فانظر يا اخي في هذه الحضرات وانصالحا ببعضها بعضا ما عدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية انصالحها باحد فذلك افردها ولم يجعل منها جدولا متصلا بغيرها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما لم نجعل للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى ان الائمة قبل من معاني القرآن الا ما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشترع من قبل نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر مكة فان عمه العباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول الله الا اذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا اذخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشترع من قبل نفسه لم يخبر صلى الله عليه وسلم ان يستثنى شيئا مما حرم الله تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

هذا

فان اخل به أعاد في الوقت استعجابا وان خرج الوقت لم يعد واختلوا فيمن سجد على كور عمامته فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته بجزئه ذلك وقال الشافعي وأحمد في روايته الأخرى لا بجزئه حتى يباشر بجهته موضع سجوده واختلوا في إيجاب كشف الدين في السجود فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب وقال مالك يجب والشافعي قولان أحقهما ما أنه لا يجب فصل في اختلافنا في وجوب الجلوس بين السجدين فقال أبو حنيفة سنة وقال الشافعي ومالك وأحمد واجب وجلسة الاستراحة سنة على الأصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يستحب بل يقوم من السجود وينفض معتدا على يديه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يعتمد بيديه على الأرض فصل في اختلافنا في التشهد الأول وجالوسه فقال الثلاثة التشهد الأول مستحب وقال أحمد وجوبه وبس في الجلوس للتشهد الأول الاقتراس والثاني التورك عند الشافعي وقال أبو حنيفة السنة الاقتراس في التشهدين معا وقال مالك التورك وانفقوا على انه يجزئ بكل واحد من التشهد المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الصحابة الثلاثة عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فانما

هذا مثال الشجرة المظهرة الممثلة بعين الشريعة المطهرة



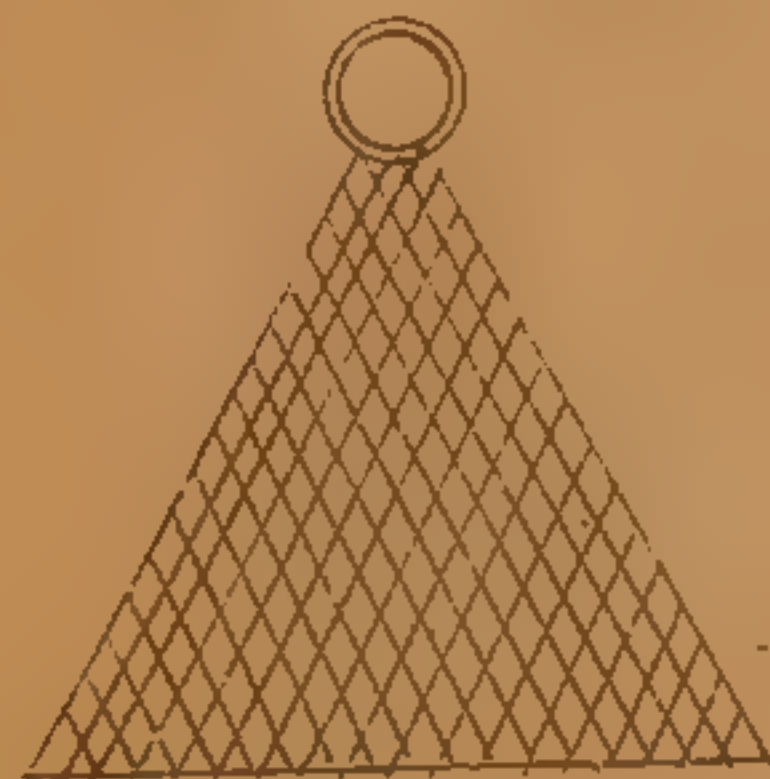
فانظر يا اخي الى العين التي في أسفل الشجرة والى الفروع والاعصان والثمار تجدها كلها متفرعة من عين الشريعة الفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال أكابر المقلدين والاعصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الحمر التي في أعالي الاعصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان الى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقيد بالعمل بقول من قبله من المذاهب كما صرح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لآمره على جميع أحكامه كما أشار اليه في حديث ذكر المهدي بقوله بقوله لا يخطئ ثم اذا نزل عيسى عليه السلام انتقل الحكم الى أمر آخر وهو انه يوحى الى السيد عيسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لامن الانبياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين فكل الانبياء والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع من عين شريعته وشجرة علمه وما من قول من أقوال أئمة شريعته الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها وأعصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر فيها لم يجد قولاً منها غير منصل بما قبله أبداً والله أعلم والحمد لله وحده

الشافعي وأحمد تشهدان عباس وأبو حنيفة تشهدان مسعود ومالك تشهدان عمر فتشهدان عباس التحيمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله رواء مسلم في صحيحه وتشهدان مسعود التحيمات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره رواء البخاري ومسلم في صحيحهما وتشهدان عمر رضي الله عنه التحيمات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره وفيه أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله رواء مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسناد الصحيحة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر روايته تبطل صلاته بتركها في فصل في هو السلام مشروع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافاً لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد هو تسليمان وقال مالك واحدة للشافعي قولان أحقهما تسليمان وهل السلام من الصلاة أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظروا أخي إلى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم - سم إلى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرجة والمستعملة مثال الخطوط الشارعة إلى العين الوسطى في سائر الجوانب فنأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا أنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها إلى عين واحدة اه وتطير ذلك أيضا شبكة الصيد فان كل عين منها متصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظروا أخي إلى العين الأولى وما تفرع عنها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فإني أقول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسك بها أو صلتك إلى العين الأولى ومن شهد هذا المذهب تساوى عنده جميع الأقوال في الحق والله سبحانه وتعالى أعلم اه

وهذا

وهذا مثال صورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم بنحو الكتاب والسنة من طريق السند الطاهر فتأمل

الامام أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

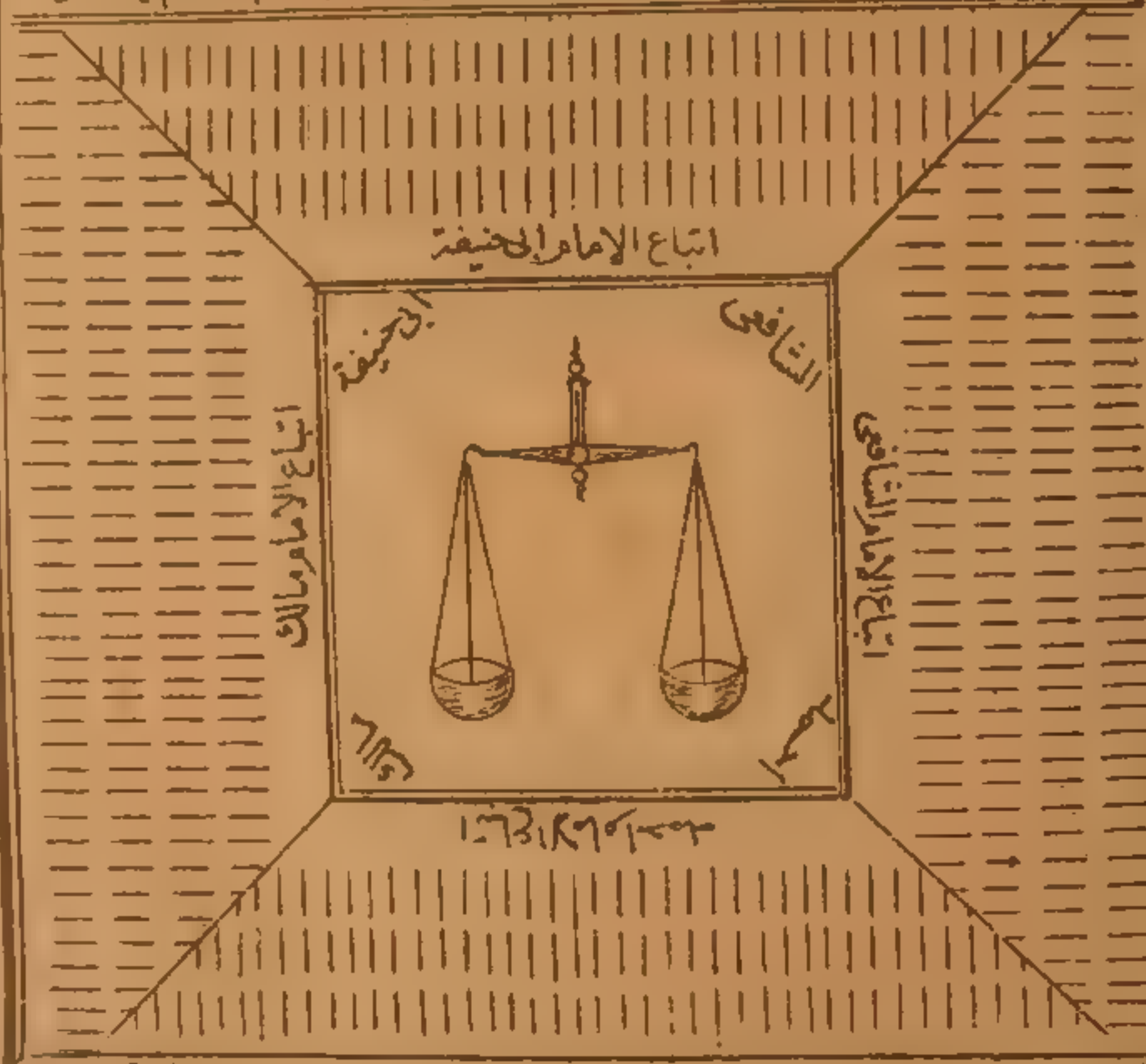
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

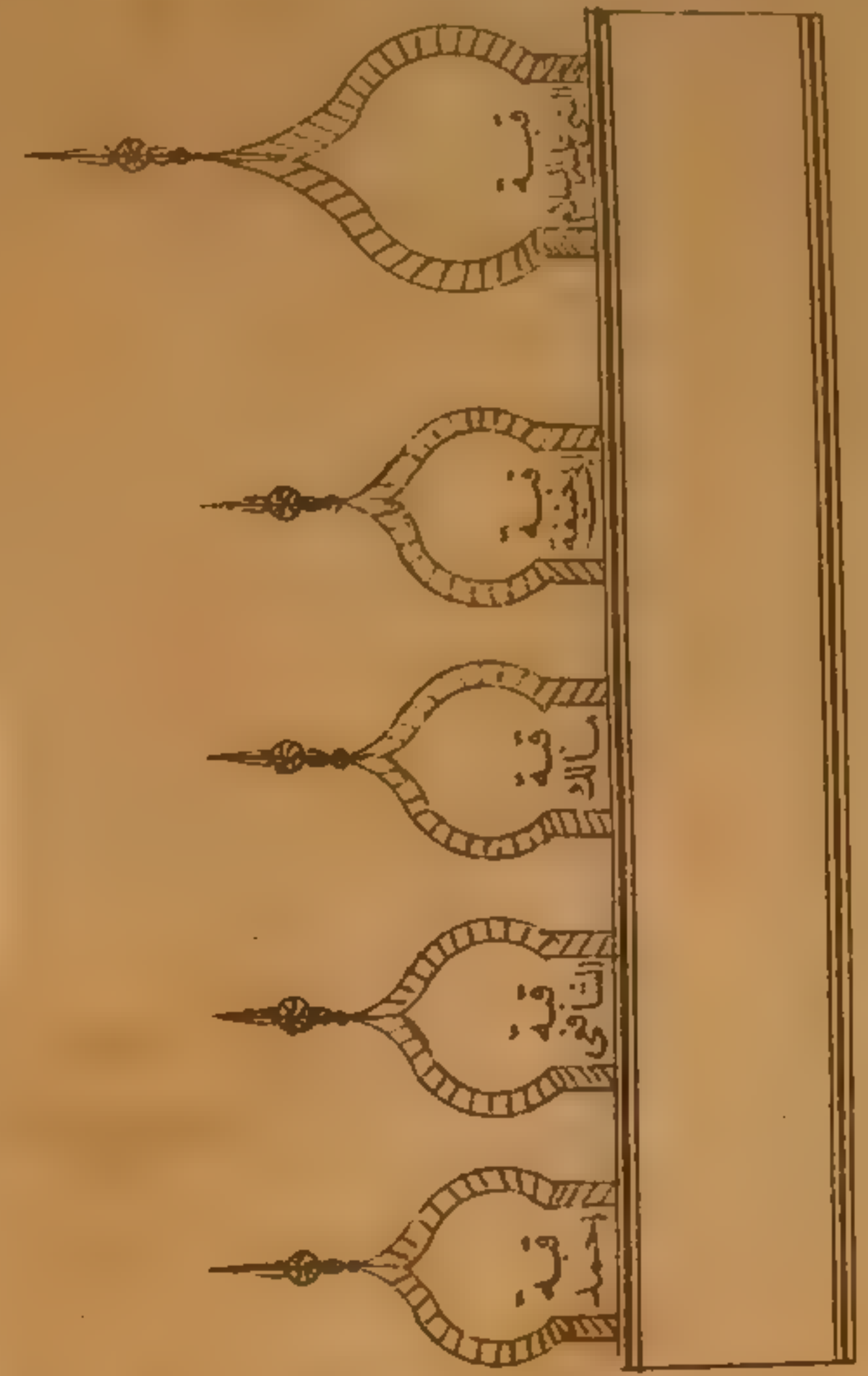
انظروا أخي احاطة البحر بمذاهب الائمة ابتداء وانتهاء

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وأتباعهم خلفهم ليسبقوا



ولا يضم إليه شيئا آخر في فصل في السنة أن يفت في الصبح رواه الشافعي عن الخلفاء الراشدين الاربعة وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لا يس في الصبح فتوت وقال أحمد القنوت للامة يدعون للبيوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال الأصم هو سنة عند الحوادث لاندعه الائمة واختلف أبو حنيفة وأحمد في صلي خلف من يفت في الفجر هل يتابعه أم لا قال أبو حنيفة لا يتابعه وقال أحمد يتابعه وقال أبو يوسف اذا قنيت الامام فاقنت معه وكان مالك لا يرفع يديه في القنوت واستحب الشافعي ومجمله عند الشافعي بعد الركوع وقال مالك قبله في فصل في وفاء نقوا على ان الذكرك في الركوع وهو سبحانه ربي العظمى والصغير وهو سبحانه ربي الاعلى والتسبيح والتكبيرات مشروع قال الثلاثة هو سنة وقال أحمد في المشهور عنه واجب مع ذكره مرة واحدة وأدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات بالاتفاق وانفقوا على ان التكبيرات من الصلاة الاما حكي عن أبي حنيفة ان تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة والسنة عند الثلاثة أن يضع ركبتيه قبل يديه اذا سجد وقال مالك يضع يديه قبل ركبتيه في فصل في ستر العورة

و هذا امثال قباب الائمة المجتهدين على نهج الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وانما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الائمة الاربعة لانهم مانا لواله في المقام الابواب شريعتهم فكان من كمال نعمتهم في الجنة شهود ذاته صلى الله عليه وسلم فتأمل تهدي ان شاء الله تعالى



أقول انما اقتصرنا على قباب الائمة الاربعة من المجتهدين لانهم هم الذين دام تدوين مذاهبيهم الى عصرنا هذا وكانوا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم في هدايته اتمته الى شريعته فكانه صلى الله عليه وسلم لم يمت الى يوم القيامة فلذلك جماعا قبابهم بجانب قبته صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما رمت هذه القباب بعقلي وانما رمتها على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالجسد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الامثلة

ولنشرع

المأموم فان كان عند دخوله عالما بوجوبه امامه فصلاته باطلا بلا خلاف وان لم يكن عالما ولا امامه فصلاته صحيحة عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة باطلا ولو سبقه الحدث فأصح قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك وأحمد والقدم من قول الشافعي انه لا يبطل فينصرون على صلته وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري ان كان حدثه رعا فوافقه بنى وان كان رجعا أو حكا أعاد وأجمعوا على أن طهارة البدن عن النجس شرط في صحة صلاة القادر عليها وعلى أن العلم بدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة الا ما لكا فانه شرط العلم بدخول الوقت ولم يكف بغلبة الظن في فصلهم وأجمعوا على ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للسافر سفر اطول وعلى الرحلة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ان كان المصلي يحضرها توجه الى عينها وان كان قريبا منها فاليدين وان كان غائبا فبالاكتفاء والخيرو والتقليد لاهل الجماعة على انه اذا صلى الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطأ فلا اعادته عليه الا في قول الشافعي وهو الرأى عند أصحابه في فصلهم اذا استكمل في صلاته أو سلم ناميا

ولنشرع في ذم الراي فتقول وبالله التوفيق

فصل في بيان الذم من الائمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالراي لا سيما الامام أبو حنيفة اعلم اني اغاقت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الاحاديث والاقوال لانه طالب العلم على شدة تبحر جميع المجتهدين من انقول في دين الله بالراي ليقبل على العمل بجميع أقوال الائمة المجتهدين بطيب نفس وانشرح صدره على حكم من تبنى الميزان فان أقوالهم كلها لا تخرج عن من تبنى الميزان تخفيفا وتشديدا وقد كان الائمة المجتهدون كلهم يحدون أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيتم كلاما يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكل ما لحاظا اه وانما قالوا ذلك احتياطا للائمة وادبامع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يرد ولم ير ضعه وخوف ان يكتب أحد منهم من جملة الائمة المضلين اذا زاد في الشريعة شيئا مما ذكر فان قلت فاحدة القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب حدة ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهد له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبارة البيهقي في باب القضاء من صفته الكبرى اعلم ان الراي المذموم هو كل ما لا يكون مشهرا باصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاء في ذم الراي اه اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقذة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحترم في الرضاة المصاة ولا المصنان ومثل حديث لدية على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انه قاطع الاجماع على عدم مخالفته القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ان يسنه على رأيه هو على وجه الارشاد لانه كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم مكة الا لأدحر حيين قال له عمه العباس الا لأدحر بارسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم جميع نبات الحرم لم يسمنه صلى الله عليه وسلم لأدحر لاسأله عمه العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان اشق على أمتي لأحرق العشاء الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا في جواب من قال له في فريضة الحج أكمل عام بارسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على أمته حسب طاقتهم وينهاهم عن كثرة السؤال ويقول اتركوني ما ترككم خوفا من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيجوزون عن القيام بها القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لائمه وتاديبا لهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم وذلك كنهيه صلى الله عليه وسلم عن كسب الجسام وكأمره بالسبح على الخفين بدلا عن غسل الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انه بيان لما جاز في القرآن كما ان الائمة المجتهدين هم الذين بينوا النامات السنية من الاجمال كما أن أتباع المجتهدين هم المبينون لما أجمل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة وتبعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة ثبتت لما أجمل في القرآن ما قدر

أوجاهلا بالتحريم أو سبق لساته ولم يبطل لم تبطل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام وان طال فلا يصح عند الشافعي البطلان وعن مالك ان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا يبطلها كاعلام الامام بسبوه اذ لم يتبسه الا بالكلام وعن الاوزاعي ان كلام العامد فيما فيه مصلحة وان لم تكن عائدة الى الصلاة كان شادضا وتغدير ضرر لا يبطل الصلاة وانفقوا على بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا وكذلك الشرب الا اجد في النافذة في فصلهم اذ اناب المصلي شي في صلاته سمح الرجل وصفت المرأة وقال مالك يصحان جميعا ولو أفهم الا دعى بالتسبيح اذنا أو تغدير لم تبطل صلاته وقال أبو حنيفة تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام أو دفع المار بين يديه واذا سلم على المصلي رد بالاشارة ولا يجب ذلك عليه بالاتفاق وقال الثوري وعطاء بر بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن بر دلفظا ولو مر بين يدي المصلي ما لم تبطل صلاته عند الثلاثة وان كان المار حائضا أو حيا أو كذا أسود وقال أحمد يقطع الصلاة الكتاب الأسود وفي قاي من الحار والمرأة تنى وعن قال بالبطلان عند مرور ما ذكر ابن عباس وأنس والحسن في فصلهم ونحو صلاة الرجل والى جابه امرأة عند مالك

والشافعي وقال أبو حنيفة تبطل صلاة الرجل بذلك ولا يكره ذلك الحية والعقرب في الصلاة بالاجماع وحكي عن النخعي كراهته وان أكل أو شرب عامدا بطلت الصلاة عند الثلاثة واختلفت الروايات عن أحدوا المذهب ورعنه أنه قال تبطل الفريضة دون النافلة الا في الشرب فانه مهمل فيه وحكي عن سعيد بن جبير انه شرب في النافلة وعن طاوس انه قال لا بأس بشرب الماء في النافلة وأجمعوا على ان اللفظة في الصلاة مكروه فانه نفيس

فصل في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين وروينا في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود وروى البخاري عن ابن مسعود أوائل كتاب الفرائض من صحبه انه قال تعلموا العلم قبل الظانين أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبيد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرأي وروى الترمذي بأسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهري ريرة ان أردت أن لا توفق على الصراط طرفة عين فلا تحدث في دين الله شيئا رأيك اه وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأي في أقوالهم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع أحد في عرضهما أو سأله ما ان يحاللاه قالاه ان الله تعالى قد حرم أعراض المؤمنين فلا تخطوا ولكن غفر الله ليأخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع ذوعجب في التصريف وايضا ح ذلك ان النية وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث يتعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد واخذ الله تعالى به الحصر اذا وقعت المشاهدة في الآخرة من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقلدن رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا أفتى الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صوابا فافق الله وان كان خطأ فافق عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء انه ما كانا يقولان ما من أحد الا وما أخذ من كلامه ومروءة عليه الارسل الله صلى الله عليه وسلم فأت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سألني في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سبأني قوم

يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة فان أصحاب السنة أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب السنة هم حفاظ الحديث والمطالعون عليه كالأئمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنة من الاحكام ومع الامام أحمد بن أبي اسحق السبيعي قائلا يقول الى متى حديث أشعقلوا بالله لم فقال له الامام أحمد قم يا كافر لا تدخل علينا أنت بعد اليوم ثم انه التفت الى أصحابه وقال ما قلت أبدا احدهم من الناس لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظر يا أخي كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث أشعقلوا بالله فيكونوا رضي الله عنهم لا يتجرأ أحد منهم ان يخرج عن السنة قيد شبر بل بلغنا ان مغضا كان يعني للحنيفة فقيس له ان مالك بن أنس يقول بخرم الغناء فقال المغني وهل لمالك وأمثاله ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا بوحى من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتحكم بين الناس بما أراك الله لم يقل بما رأيته يا محمد فلو كان الدين بالرأي لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحي وكان الحق تعالى أمره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية وقال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام المغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العظامين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرته لك يا أخي هذه الحكاية عن المغني الا لا يبين لك عدم تجرأ أحد من السلف على الكلام في دين الله بالرأي لتأخذ كلام المجتهدين بالايمان والتصديق ولولم نعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب أو السنة ونعتقد ان الامام مالك لو لا رأى في السنة ما يشهد بتحريم الغناء وسما عدا ما أفتى به وكان الامام أحمد بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كلاما من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر والى الأئمة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتبوا أحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الأمة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى اغنى أقنعه كلهم عن الرأي وكان الشعبي يقول سبجى قوم يقيسون الامور برأيهم فينهدم الاسلام بذلك وينظم وكان وكيع رحمه الله تعالى يقول عليكم باتباع الأئمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتسبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل الاهواء والرأي فانهم لا يكتسبون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يجران كل من رأيا يتدين بالرأي وينشدان

دين النبي محمد مختار * نعم المطيعة للفتى الآثار

لا ترغب عن الحديث وأهله * فالرأي ليل والحديث نهار

وكان أحمد بن سمرج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لاعنائهم بضبط الاصول وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله عليه

صلاته جبر ذلك بصودته ثم اختلفوا فقال أحمد والكرخي من الحنفية هو واجب وقال مالك يجب بالنقصان من الصلاة ويسن في الزيادة وقال أبو حنيفة والشافعي هو مسنون على الاطلاق وانفقوا على انه اذا تركه سهوا لم تبطل صلاته الا في رواية عن أحمد واختلفوا في موضعه فقال أبو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان عن نقصان فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعده فان اجتمع سهوا من زيادة ونقصان فوضعه عنده قبل السلام وقال الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال أحمد في المشهور عنه هو قبل السلام الا ان يسلم من النقصان في صلاته ساهيا أو شكا في عدد الركعات وبني على غالب فوه فانه يسجد للسهو بعد السلام فصل في ولو شك الامام في عدد الركعات بني على اليقين وهو الاقل عند مالك والشافعي وهو قول أبي حنيفة في المنفرد عنه في الامام روايتان احدهما كذا قال والثانية يبني على غالب الظن وقال أبو حنيفة ان حصل شك أول مرة بطلت صلاته وان كان الشك يعناده ويتكرره بني على غالب ظنه بحكم القرى فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال الحسن البصري بأخذ بالاكثر ويسجد للسهو وقال الأوزاعي متى شك في صلاته بطلت فنه - ل في لوني التمسد الاول فذكره

بعد انصابه لم يعد اليه عند الشافعي
 أو قبله عاد وسجد لله وان باع
 حد الزاكن وعن مالك ان قارفت
 السنة الارض لم يرجع وقال
 أجدان ذكر بعد ما انتصب
 فأنما قيل أن يقرأ كان مخبرا
 والاولى أن لا يرجع وقال
 النخعي يرجع ما لم يشرع في
 القراءة وقال الحسن يرجع
 ما لم يرجع ولو قام في خامسة
 فهو انما ذكر فانه يجلس عند
 الشافعي فان لم يكن قد تشهد
 في الرابعة تشهد في الخامسة
 وسجد لله وان كان قد تشهد
 فيها فالذهب انه يسجد لله
 ويسلم وهذا قول مالك وأحمد
 وقال أبو حنيفة ان ذكر قبل أن
 يسجد في الخامسة يرجع الى
 الجلوس فان ذكر بعد ما سجد
 فيها سجد فان كان قد سجد
 في الرابعة قدر التهمة فقد ت
 صلاته ويضيف الى هذه الركعة
 ركعة أخرى يكونان له نافلة
 وان لم يكن قد سجد في الرابعة
 قدر التهمة بطل فرضه وصار
 الجميع نفلا ولو صلى نافلة فقام
 الى ثالثة فلا خلاف بين العلماء
 على ما قاله في الحاشي الكبير
 انه يجوز أن يتهاون بها ويجوز
 أن يرجع الى الثانية ويسلم
 وأي ذلك قبل سجدة لله وان
 صلى المغرب أربعة أساجد
 لله وان سجد بالانفاق
 وقال الاوزاعي يضيف اليها

حين ينحلي وأنتم على صراط مستقيم وكان يقول اياكم والبدع والتدع والتطوع وعليكم
 بالامر الاول العتيق ودخل شخص الكوفة بكاتب دانيال فكاد أبو حنيفة ان يقتله وقال له
 اكتب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة ما تقول في ما احذثه الناس من الكلام في
 العرض والجوهر والحسم فقال هذه مقالات الفلاسفة فاعلمكم بالآثار وطريقة السلف
 واياكم وكل محدث فانه بدعة وقيل له مرة قد ترك الناس العمل بالحديث واقتلوا على
 سماعة فقال رضي الله عنه نفس سماعة هم للحديث عمل به وكان يقول لم تزل الناس في
 صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالحديث فسدوا وكان رضي الله
 عنه يقول قاتل الله عمرو بن عبد قاتل ففعل للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعنيه
 وكان يقول لا ينبغي لأحد ان يقول قولا حتى يعلم ان شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بها
 يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكما فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره
 فان رضوه قال لا ينبغي يوسف اكتبه رضي الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف
 يجوز نسبته الى رأي ما اذا الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كاسيا في بسطه في الاجوبة عنه ان
 شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لابي حنيفة من الاحباب ما لم يتفق
 لغيره وقد وضع مذهبه شورى ولم يستبد بوضع المسائل وانما كان يلقها على أصحابه مسألة
 مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظرهم حتى يستقر أحد القولين فينبه
 أبو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادرك بنوه ما عجزت عنه أصحاب القرائح اه ونقل
 الشيخ كمال الدين بن المهام عن أصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم كانوا
 يقولون ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن أبي حنيفة واقسموا على ذلك ايماناً عظيماً
 فلم يتحقق اذن في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا له رضي الله عنه كيفما كان وما
 نسب الى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز للواقعة فهو
 كقول القائل قولي كقوله ومذهبي كذهبه فعلم ان من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي
 حنيفة فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين
 فصل في ما نقل عن الامام مالك من ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على
 ما حدثته الشريعة المطهرة كان رضي الله عنه يقول اياكم ورأي الرجال الا ان أجمعوا
 عليه واتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفهمه والمعنى فسلوا العلماءكم
 ولا تتجادلواهم فان الجسد في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق كله لان
 الجسد الباطل في الحق مع العلماء كالجسد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث
 ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام المجادل في الدين اه وكان يقول سلوا
 للائمة ولا تتجادلواهم فلو كنا كلنا جاهلنا رجل أجدل من رجل اتبعناه لحقنا أن تقع في رد
 ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضي الله عنه اذا استنبط حكما يقول لأصحابه انظروا
 فيه فانه دين وما من أحد الا وما أخذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وددت الا أن

ركعة أخرى ويسجد لله وسكن

لا يكون المغرب شفاعاً فصل في
 والامام اذا أخبره من خلقه
 انه قد ترك ركعة هل يرجع الى
 قولهم أو يعمل بيقينه والاصح
 من مذهب الشافعي وهو مذهب
 أحمد انه لا يرجع الى قولهم بل
 يعمل على يقينه وقال أبو حنيفة
 يرجع الى قولهم واختلفت الرواية
 في ذلك عن مالك في فصل في ولا
 يتعاقب سجود الله وعند الشافعي
 بترك مسنون سوى القنوت
 والشهد الاول والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال
 أبو حنيفة ان ترك تكبيرات
 العبد سجدة لله وكذا يسجد
 الامام عنده لله وسجد لله في
 موضع الاسرار وعكسه وقال
 مالك ان جهري في موضع الاسرار
 يسجد لله السلام وان أسرف
 موضع الجهر يسجد قبل السلام
 وقال أحمد ان يسجد فحسن وان
 ترك فلا بأس ولو قرأ في حال
 الركوع أو السجود أو التشهد
 يسجد لله وعلى ما نص عليه
 الشافعي في فصل في واذنكر
 منه الله وكفا للجميع سجدة
 بالانفاق وعن الاوزاعي انه اذا
 كان السجود جنسين كالزيادة
 والنقصان يسجد لكل سهو
 يسجدتين وعن ابن أبي ليلى انه قال
 يسجد لكل سهو يسجدتين
 مطلقاً ولو سجد خلف الامام
 لم يسجد بالانفاق وان سجد الامام
 لحق المأموم حكمه سهو بالانفاق

فان لم يجد الامام معبد المأمور
عند مالك وهو الرابع من مذهب
الشافعي ورأيه عن أحمد
باب سجود الثلاثة
هو سنة عند الثلاثة للفقاري
والمستفيع وقال أبو حنيفة هو
واجب والسمع من غير احتجاج
لا يثبت كد السجود في حقه عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة هما
سواء وسجدات الثلاثة على
الرابع من قول الشافعي وأحمد
أربع عشرة سجدة وهي رواية
عن مالك والشافعي وأحمد
على ان في سورة الحج سجدتين
وقال أبو حنيفة ومالك ليس في
الحج الا الاولى وسجدة ص
هل هي سجدة شكر أم من
عزائم السجود قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في إحدى روايته
هي من العزائم وقال الشافعي
وأحمد في الرواية المشهورة هي
سجدة شكر تستحب في غير
الصلاة وانفقوا على ان في
المفصل ثلاث سجدات في النجم
والانشقاق والعلق الامالك
فانه قال في المشهور عنه لا يسجد
في المفصل وانفقوا على ان باقي
السجدات وهي عشر في
الاعراف والرعد والمفصل
وسجدة ومريم والاوى من الحج
والفرقان والنمل والم تنزيل
السجدة وحكم فصلت وعددها
استحق خمس عشرة سجدة فزاد
من مفصل في ولو كان الثاني

في غير الصلاة والمستفيع في
الصلاة لم يسجد المستفيع فيها ولا
بعد الفراغ منها وقال أبو حنيفة
اذا فرغ من سجدة بشرط شرط
الصلاة فيها بالاجماع وحكي
عن ابن المسيب انه قال الحائض
تؤتي برأسها اذا سمعت قراءة
السجدة وتقول سجد وجهي
لذي خلقه وصوره ولا يقوم
الركوع مقامه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يقوم مقامه
استسبابا ولا يكره للامام قراءة
آية السجدة في الصلاة عند
الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة
يكره فيما سرفها بالقراءة لا فيما
يجهر به وبه قال أحمد حتى قال
لو اسرهم لم يسجد قال الشافعي
واذا سجد الامام للثلاثة فلم
يتابعه المأموم طلت صلاته كما
لترك القنوت معه وفي افتقاره
الى السلام عند الشافعي قولان
أظهرهما يكبر للهوى والرفع
ويسلم من غير تشهد وهذا قول
أحمد وعن أبي حنيفة انه يكبر
للسجود والرفع ولا يسلم وكذلك
قال مالك ولو كرر قراءة آية
سجدة وهو على غير طهر لم يسجد
في الحال ولا بعد نظره الا في
قول لبعض الشافعية انه يطهر
وباقى بجميع السجدات وهل
تدخل السجرات أو يتكرر
سجود الثلاثة على تكررها
قال أبو حنيفة السجدة عن القراءة
الاوى فيها غنى عن التكرار
يتكرر القراءة في المجلس الواحد

ابن خزم أي صح عنه أو عند غيره من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رأيته كلامي بخلاف كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي
الحائط وقال مرة للربيع يا أبا إسحق لا تقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك نفسك فانه دين
وكان رضي الله عنه اذا وقف في حديث يقول لو صح ذلك لقلنا به وروى البيهقي عنه ذلك
في باب حديث المستحاضة فتسلسل عنها أثر الدم ونصلي ثم تنوضا لكل صلاة وقال لو صح هذا
الحديث لقلنا به وكان أحب اليما من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما
خرج من قبل أو دبر اهـ وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأني هو أو أمي شيء
لم يحل ان تركه وقال في باب سهم البراذين لو كنا ثبت مثل هذا الحديث ما حالفناه وفي رواية
أخرى لو كنا ثبت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أخذنا به فانه أولى الامور بنا ولا حجة
في قول أحمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا شيء الاطاعة الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكره البيهقي في سننه في باب أحد الزوجين يموت ولم
يفرض صداقا وروى عنه أيضا في باب السيرة انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت فلا
حجة لاحد معه وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا من أن
نحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم فليس لاحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر به وبه وقال في باب المعلم يأكل من
الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبدا وقال في باب
العتق من الام وليس في قول أحد وان كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا
ما اطاعت عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في نبريه من الرأي وأدبه مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم بل روينا عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلا عن
كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال في
رسالته القديمة بعد أن اتى على الصحابة بآهله والصحابة رضي الله عنهم فوق سائر كل
علم واجتهاد ورور وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وآراءهم لنا أحمد وأولى من رأينا
عندنا لا نقسنا اهـ وروى البيهقي أن الشافعي استفتى فيمن نذر ليمشي بين اليكعبة
وحث فأفتى بكفارة عين فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال بهذا القول
من هو خير مني عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه وسيسه في فصول الاجوبة عن الامام أبي
حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي ترك القنوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح
حنيفة وقال كيف أقنت بحضرة الامام وهو لا يقول به وان الامام الشافعي اغتافل ذلك
ففي الباب الادب مع الائمة المجتهدين وحملهم في جميع أقوالهم على المحامل الحسنة وعلى
أنهم ما قالوا قول الا لك كونهم اطاعوا على دابة من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم
فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا اجتهدا منه فأدى اجتهاده
الى أن الادب مع الائمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السنين لما يترتب عليه من

الشافعي وأحمد بن حنبل حدث عنه
نعمه أو أئدت عنه نعمة أن
يسجد بحضرة الله تعالى قال
الطحاوي أبو حنيفة لا يرى وجود
الشكر وروى محمد بن عيسى أنه
كروهم مالك يقول بكرهته
منفردا عن الصلاة ونقل عنه
القاضي عبد الوهاب أنه قال
لا بأس به وهو الصحيح ويستحب
للصلي إذا صرت به أية رجعة أن
يسألهما أو أية عذاب أن يستعيد
وقال أبو حنيفة يكره ذلك في
الفرص

باب صلاة النفل

أكد السنن الرواتب مع
الفرائض الوزور وكعتا الفجر
وأكد هاهنا مالك والشافعي
الوزور وعند أحمد ركعتا الفجر
مع اتفاقهم أنهم ماسنة وقال
أبو حنيفة الوزر واجب ليس
بفرض وانفقوا على أن النوافل
الراتبة ركعتان قبل الفجر
وركعتان قبل الظهر وركعتان
بعدها وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء ثم زاد أبو
حنيفة والشافعي قبل العصر
أربعاً إلا أن أبا حنيفة قال وإن
شاء ركعتين وكلا قبل الظهر
أربعاً وزاد الشافعي في كل
بعدها أربعاً وقال أبو حنيفة إن
شاء صلي بعدها أربعاً وإن شاء
ركعتين وزاد أبو حنيفة أربعاً قبل
العشاء وكل بعدها أربعاً وسنة
الجمعة أربع قبلها وأربع بعدها

نوههم القدر فيه والذي نقول به أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الأدب
مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الإمام الشافعي بسيفته حينئذ لما فيه من إساءة
الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك شيء قال به أني قال به غير وحاشي الإمام
الشافعي رضي الله عنه من ذلك وإنما نقول أن ترك الإمام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند
زيارة قبر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان لموافقة في اجتهادها حصلت ذلك الوقت
ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المعروفة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح
ذلك في مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وإنما ذلك فيه
رعاية لكمال المقامين على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الإمام أبي
حنيفة والأدب معه ما فيه من وقع وكفاية لكل ذي لب كاستري بعضه أن شاء الله تعالى في هذا
الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في جلتنا ترك القنوت على الأدب المحض لأن الأدب بما
أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المناذب مع أخيه إنما هو متأدب مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ونابع لشريعته فليست في فصل الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام
مالك لما سئل عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناطر في أن نصف هذه الأسطوانة
بحجر ونصفه أفضة لقام بحجته وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على
الإمام أبي حنيفة فتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً وافتد بهم في ذلك وإياك والنصب
لأمام حجة جاهلية من غير دليل فتحطى طريق الصواب وأول من يتبرأ منك إمامك يوم
القيامة وتقدم قول الإمام الليث للإمام مالك في مسئلة أرسله إليه من مصر ما حكى الله تعالى
في هذه المسئلة عندكم وإن الإمام مالك كان كتب إلى الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أما بعد فإني يا أخي إمام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك
أه فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

في فضل أبي حنيفة

فما نقل عن الإمام أحمد من أنه رأى وتقيده بالكتاب والسنة روى البيهقي
عنه أنه كان إذا سئل عن مسئلة يقول أولاً حدكلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه
لم يدون له كلاماً كبقية المجتهدين خوفاً أن يقع في رأي يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه إنما
هو منافق من صدور الرجال وبلغنا أنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسئلة هكذا أخبرني به
شيخ الإسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوحى رضي الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البطيخ حتى مات
وكان إذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك
بلغنا أنه اختفى أيام المحنة في مسئلة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقبل له أنهم
الآن في طلبك فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكتب في الفارحين اختفى من الكفار
أكثر من ثلاثة أيام وحاله في العمل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثيراً من رأي الرجال ويقول
لا ترى أحد ينتظر في كتب الرأي غالباً إلا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الإمام
أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه
وصاحب رأي فن يسأل من ماعن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي
وكان كثيراً ما يقول ضعيف الحديث أحب إلي من رأي الرجال وكذلك نقل عن الإمام داود

في فضل أبي حنيفة

والسنة في تطوع
الليل والنهار أن يسلم من كل
ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز
عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال
في صلاة الليل إن شاء صلي
ركعتين أو أربعاً أو سناً أو عتافي
ركعات بتسليمة واحدة وبالنهار
يسلم من كل أربع ركعات فصل في أوّل
الوزر ركعة وأكثره إحدى عشرة
ركعة وأدنى الكمال ثلاث ركعات
عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
الوزر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة
لا يراد عليها ولا ينقص منها وقال
مالك الوزر ركعة فيها شفع منفصل
عنها ولا حد لها قبلها من الشفع
وأقله ركعتان ويقرأ في الأخيرة
من الوزر سورة الاخلاص
والمعوذتين عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد سورة
الاخلاص وحدها وإذا أوترتم
تمجد لم يده على الأصح من
مذهب الشافعي ومذهب أبي
حنيفة وقال أحمد يشفعه ركعة ثم
يعيده فصل في السنة أن يقنت
آخر وتره في النصف الثاني من شهر
رمضان عند الشافعي وهو المشهور
عن مالك وقال أبو حنيفة وأحمد
يقنت في الوتر جميع السنة وبه
قال جماعة من أئمة الشافعية كابي
عبد الله الزبير وأبي الوليد
النيسابوري وأبي الفضل بن
عبدان وأبي منصور بن مهران
فصل في ومن السنن صلاة
التراويح في شهر رمضان عند أبي

وكان رضي الله عنه يقول انظر وافي أمر دينكم فإن التقاليد لغير المصوم مذموم وفيه عي
للمصوم وكان يقول فيجب على من أعطى شعبة يستضي بها أن يطأها ويغشى معتمداً على غيره
بشيرة والله أعلم إلى أنه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع قدرته على النظر في الأدلة
واستخراج ذلك الحكم منها والله أعلم وبلغنا أن شخصاً استشاره في تقليد أحد من علماء عصره
فقال لا تقلدني ولا تقاد ما لك ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث
أخذوا أه قلت وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة
والاقتد صرح العلماء بأن التقليد واجب على العاصي للتأصيل في دينه والله أعلم فقد بان لك
يا أخي مما تقتناه عن الأئمة الأربعة وغيرهم أن جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة
حيث دارت وإنهم كلهم منزّهون عن القول بأل أي في دين الله إن مذهبهم كلهم محررة على
الكتاب والسنة كتحريم الذهب والجوهر وإن أقوالهم كلهم مذهبهم كالنوب المنسوج
من الكتاب والسنة بسداد وجنته منها وما بقي لك عذر في التقليد لا يذهب شئت من
مذهبهم فإنها كلها طريق إلى الجنة كما سبق بيانه وأما الفصل قبله وإنهم كلهم على هدى من
ربهم وأنه ما طعن أحد في قول من أقوالهم إلا لجهله به ما من حيث دليله وما من حيث دقة
مداركه عليه لا سيما الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي أجمع
الساف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطه كاسياً في بسطه في
هذه الفصول إن شاء الله تعالى وحاشاه رضي الله عنه من القول في دين الله بأل أي الذي لا ينهد
له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته إلى ذلك فبينه وبينه الموقف الذي يشيب فيه المولود ومعمت
سيدى علياً الخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الأدب مع أئمة المذاهب كلهم
وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال قطع الله لسانك
مثلاً يقول هذا اللفظ إنما للأدب أن تقول ولم يطلع الإمام على هذا الحديث أه وسمعت
مرة أخرى يقول مدارك الإمام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها إلا أهل الكشف من
أكابر الألباء قال وكان الإمام أبو حنيفة إذا رأى ماء الميضة يعرف سائر الذنوب التي خرت فيه
من كبار وصغار ومكر وهات فلهذا جعل ماء الطهارة إذا نظره به المكاف له ثلاثة أحوال
أحدها أنه كالنجاسة المقلظة احتياطاً لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب كبيرة الشافعي أنه
كالنجاسة المتوسطة لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب صغيرة الثالث أنه طاهر في نفسه
غير مطهر لغيره لاحتمال أن يكون المكاف ارتكب مكر وهات أو خلاف الأولى فإن ذلك
ليس ذنباً حقيقة لجواز ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه أن هذه الثلاثة أقوال في
حال واحد والحال إنما في أحوال كذا كرتب حسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كما
ذكرنا ولا يخالو غالب المكاتبين أن يرتكب واحد منهم إلا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع
بين أقوال العلماء في باب الطهارة إن شاء الله تعالى إذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

في فصول في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

في الفصل الأول في شهادة الأئمة بقرارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة
بالكتاب والسنة أعلم يا أخي أني لم أجب عن الإمام في هذه الفصول بالصدر واحسان

عشرون ركعة بعد تسليمات
وفعاه في الجماعة أفضل وقال
ابو يوسف من قدر على أن يصلي في
بيته كما يصلي مع الإمام فالأجيب
أن يصلي في بيته وقال مالك في أيام
رمضان في البيت من قوى عليه
أحب إلى وحكى عنه أن التراويح
ست وثلاثون ركعة في فصل
واتفقوا على وجوب قضاء الفوائت
ثم اختلفوا في قضائهم في الأوقات
المنهي عنها فقال أبو حنيفة لا يجوز
وقال مالك والسافى وأجدو يجوز
ولو طاعت الشمس وهو في صلاة
الصبح لم تبطل صلواته عند مالك
والسافى وأجدو وقال أبو حنيفة
تبطل صلواته واتفقوا على أن
الشمس إذا غربت على المصلي
عصره أن صلواته صحيحة في فصل
ومن فاته شيء من السنن الراتبة
سن قضاؤه ولو في أوقات الكراهة
كأن ترأض على القول المرح من
مذهب السافى وهو أحد
الروايتين عن أحمد وقال مالك
لا يقضى وهو قول للسافى وقال
أبو حنيفة تقضى مع الفريضة إذا
فانت في فصل في ومن دخل
المسجد وقد أقيمت الصلاة لم يصل
تحية المسجد ولا غيرها من السنن
عند السافى وأجدو وقال أبو حنيفة
ومالك إذا من فوات الركعة
الثانية من الصبح استعمل ركعتي
الفجر خارج المسجد في فصل
والأوقات التي نهى عن الصلاة
فيها عند مالك أربعة اثنتان نهى

الوقت فالأول بعد العصر حتى
تصفر الشمس وبعد الصبح حتى
تطلع لانه لو لم يصل العصر أو
الصبح وان دخل وقتها لم يجز
أن يصلي ما شاءه بخلاف فإذا
صلاهما لم يصل حتى تطلع
الشمس أو تغرب فلم أن النهي
لاجل الصلاة وهذا موضع
اتفاق والثاني إذا طلعت الشمس
حتى ترتفع وبعد الاضطرار
حتى تغرب وعند أبي حنيفة
والسافى وقت حامس وهو
استواء الشمس حتى تزول وقال
مالك وأجدو تقضى الفرائض
فيما نهى عنه لاجل الوقت
لأنه لو وافق وقال السافى تقضى
الفرائض في الأوقات كلها
وكذا تفعل النوافل التي لها
سبب كالنحية وركعتي الطواف
وتصوير التلاوة والصلاة
المنذورة وتجديد الطهارة وقال
أبو حنيفة ما نهى عنه لاجل
الوقت لا يجوز أن يصلي فيه
صلاة فرض سوى عصر يومه
عند اضطرار الشمس وما نهى
عنه لاجل الوقت لا يجوز فعل
النوافل فيه إلا سجدة التلاوة
فمن فاته صبح يومه لم يصلها عند
طالع الشمس قال ولو صلاها
فطلعت الشمس وهو فيها بطلت
صلواته ومن صلى ركعتي الفجر
كره له التفل بعدها عند أبي
حنيفة والسافى وأجدو وقال
مالك لا يكره ذلك هذا في غير

تقليد الإمام وم أن ينزهوه عن القول في دين الله بالرى وأن يبالغوا في تعظيمه وتجيده
لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن يقاتل امامه في كل ما قاله سواء أفهم دليله أم لم يفهمه من
غير أن يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم في فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب
أنه يحرم على المقلد أن يفاضل بين الأئمة تفصيلا يؤدي إلى التنقيص لأحد منهم مع أن جميع
المعتزليين على بعض أقوال الامام رضى الله عنه دونه في العلم يقين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام
أن يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع اسلوبه إلى أن يصل ذلك إلى عين الشريعة المطهرة
التي يتفرع منها قول كل عالم كما مر أيضا حقه وكل من ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين
وجدوها كالنجوم في السماء ووجد المعتزليين عالمهم كالذي ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء
فلا يعرف حقيقة حالها ولا مدركة الله تعالى برزق جميع اخواننا من المقلدين للمذاهب الأدب
مع جميع أئمة المذاهب ومما وقع لي أن شخصا دخل على من ينسب إلى العلم وأنا أكتب في
مناقب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فنظر فيها وأخرج من كبراريس وقال لي انظر في
هذه فنظرت فيها فقرأت فيها الرد على الامام أبي حنيفة رضى الله عنه فقلت له ومن ذلك يفهم
كلام الامام حتى يرتد عليه فقال انما أخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت له ان الفخر
الرازي بالنسبة إلى الامام أبي حنيفة كطالب العلم أو كحاد الرعية مع السلطان الاعظم
أو كحاد النجوم مع الشمس وكأحرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم الاعظم لا بدليل
واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقاسدين الاعتراض والطعن على أئمتهم في الدين الانص
واضح لا يتحمل التأويل ثم بتقدير وجود قول من أقوال الامام أبي حنيفة لم يعرف المعتزلي
دليله فذلك القول من الاجتهاد يقين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر خلافه وكان بعض
العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن أبي زيد القيرواني فقال يوما لبعض الاطفال
يقدر على تأليف مثل رسالته تخرج من الجامع الأزهر فقيه جنسدي فقال اقرأ لي هذا
الكتاب فلم يعرف أن يقرأه الجنسدي فذه وضربه إلى أن ألهم قلبه وقال له تكبر عما منك
وتوهم الناس انك فقيه اه فكان الناس يرون أن ذلك يكره أن أبي زيد رحمه الله تعالى
وكان بعض طلبة العلم من الشافعية المترددين إلى ينكر على أصحاب الامام أبي حنيفة رضى الله
عنه ويقول لا أقدر أسمع لأصحابه كلاما فنهت يوما فمافقه ففارقني فوقع من سلم ربع عال
فانكسر عظم وركه فلم يزل على مقور حتى مات على أسوأ حال وأرسل إلى أبي أعوده فابيت أدبا
مع أصحاب الامام رضى الله عنه من حيث كونه يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لسانك مع الأئمة
وأتباعهم فانهم على هدى مستقيم والحمد لله رب العالمين

في فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أباحنيفة إلى أنه يقدم القياس على
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم أن هذا الكلام صدر من معتصب على الامام متور
في دينه غير متورع في مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
عنه مسئولا وعن قوله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم
لما عدو هل يكذب الناس في النار على وجوههم الا حصائد أسننهم وقد روى الامام أبو جعفر
الشيخ الاماري نسبة إلى قرية من قرى بلخ بسنده المنصل إلى الامام أبي حنيفة رضى الله عنه أنه

مكة وأما مكة فهل يكره التنفل
بها في أوقات النهي أم لا قال
مالك والساقعي لا يكره وقال أبو
حنيفة وأحمد يكره

وجواب صلاة الجماعة
 أجمعوا على أن صلاة الجماعة
 مشروعة وأنه يجب اظهارها
 في الناس فإن امتنعوا كلهم
 منها قوتوا عليها وأجمعوا على أن
 أقل الجمع الذي تنفع به صلاة
 الجماعة في الفرض غير الجمعة
 اثنان امام ومأموم قائم عن
 غيره لأن عند أحد إذا كان
 المأموم واحدا ووقف عن
 يسار الامام فإن صلاته باطلة
 واختلفوا هل الجماعة واجبة
 في الفرائض غير الجمعة فنص
 الشافعي على أنها فرض على
 الكفاية على الأصح وهو الأصح
 عند المحققين من أصحابه وقيل
 سنة وهو المشهور عنهم وقيل
 فرض عين ومذهب مالك أنها
 سنة وقال أبو حنيفة هي فرض
 كفاية وقال بعض أصحابه هي
 سنة وقال أحمد هي واجبة
 على الاعيان وليست شرطاً في
 صحة الصلاة فإن صلى منفرداً
 مع القدرة على الجماعة أتم وصحت
 صلاته وجماعة النساء في بيوتهن
 أفضل لكن لا كراهة في الجماعة
 لمن عند الشافعي وأحمد وقال
 أبو حنيفة ومالك تكره الجماعة
 للنساء في فصل في ولا بد من نية
 الجماعة في حق المأموم بالاتفاق
 ونية الامامة لا تنجب بل هي

كان يقول كذب والله واقتري عليهما من يقول لنا اننا قدم القياس على النص وهل يحتاج
بعد النص الى قياس وكان رضى الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشديدة وذلك
اننا نأخذ أولاً في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو أفضية الصحابة فان لم نجد دليلاً لا فاسنا
حينئذ مسكوناً عنه على منطوق به بجماع اتحاد العلة بينه - ما وفي رواية أخرى عن الامام انا
أأخذ أولاً بالكتاب ثم بالسنة ثم بأفضية الصحابة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا فاسنا
حكمنا على حكم بجماع العلة بين المستثنين حتى يتضح المعنى وفي رواية أخرى اننا نعمل أولاً بالكتاب
الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأعاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله
عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين
بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفة ومما جاء ناعن أصحابه تخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن
رجال وكان أبو مطيع البلخي يقول للامام أبي حنيفة رضى الله عنه أ رأيت لورأيت رأياً
ورأى أبو بكر رأياً كنت تدع رأيك لأبيه قال نعم فقلت له أ رأيت لورأيت رأياً ورأى عمر رأياً
أ كنت تدع رأيك لأبيه فقال نعم وكذلك كنت أدع رأيي لأبي عثمان وعلى وسائر الصحابة ما عدا
أبا هريرة وأنس بن مالك وسمرة بن جندب اه قال بعضهم ولعل ذلك لانقص معرفتهم وعدم
اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك لابتداع في عدلهم وكان أبو مطيع يقول كنت يوماً
عند الامام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حبان وحجاج
ابن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلوا بالامام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا ذلك تكرر
من القياس في الدين واننا نخاف عليك منه فان أول من قاس ابلس فناظرهم الامام من بكرة
نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني أقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بأفضية
الصحابة مقدماً ما اتفقوا عليه على ما اختلفوا فيه وحينئذ أقيس فقاموا كلهم وقبلوا بيه
وركبته وقالوا له أنت سيد العلماء قاعف عننا في ماضى منامن وفي غنى فيك بغير علم فقال غفر
الله لنا ولكم أجمعين قال أبو مطيع ومما كان وقع فيه سفيان انه قال قد حل أبو حنيفة عري
الاسلام عروة عروة فإياك يا أخي ان أخذت الكلام على ظاهره ان تتقل مثل ذلك عن
سفيان بعد ان سمعت رجوعه عن ذلك واعتراه بان الامام أبي حنيفة سيد العلماء وطلبة
العروة وان أولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر الى رجوع ويكون المراد بأنه حل عري
الاسلام أى مشكله مسئلة بعد مسئلة حتى لم يبق في الاسلام شيئاً مشكلاً لا لغيره فهمه
وعلمه ومما كان كتبه الخليفة أبو جعفر المنصور الى الامام أبي حنيفة بالفي انك تقدم القياس
على الحديث فقال ليس الامر كما بلغك يا أمير المؤمنين انما عمل أولاً بالكتاب الله ثم بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم بأفضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ثم بأفضية بقية
الصحابة ثم أقيس بعد ذلك اذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه قرابة اه ولعل مراد الامام
بهذا القول انه لا مرعاة لاحدى دين الله عز وجل دون أحد بل الحق واجب فعله على جميع
الخلق والله اعلم بمراده وقد أطل الامام أبو جعفر الشيرازى الكلام في تبرئة الامام أبي
حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الامام الى تقديم القياس على النص وقال
اعمال رواية الصحيحة عن الامام تقدم الحديث ثم الآثار ثم يقيس بعد ذلك فلا يقيس الا بعد

مستقيمة عند مالك والشافعي

الافى الجمعة وقال أبو حنيفة ان
كان من خلفه نساء وجبت
النيسة وان كانوا رجالا فلا
واستثنى الجمعة وعرفه والعبدین
فقال لابد من نيسة الامامة
فى هذه الثلاثة على الاطلاق
وقال احمد نيسة الامامة شرط
ومن دخل فى فرض الوقت
فاقيمت الجماعة فليس له ان
يقطعه ويدخل مع الجماعة
بالاتفاق فان نوى الدخول معهم
من غير قطع للصلاة فلشافعى
قولان أصحهما انه يصح وهو
المشهور عن مالك وأحمد وقال
أبو حنيفة لا يصح **فوفصل** في
وما أدركه المسبوق مع الامام
فهو أول صلاته فعلا وحكما عند
الشافعى فيعيد فى الباقي
الفنون وقال أبو حنيفة ما يدركه
المأموم من صلاة الامام أول
صلاته فى التشهدات وآخر
صلاته فى القراءة وقال مالك فى
المشهور عنه هو آخرها وعن
أحمد وإبىان **فوفصل** في
دخل المسجد فوجد امامه قد
فرغ من الصلاة فان كان المسجد
فى غير عمر الناس كره له أن
يستأنف فيه جماعة عند أبى
حنيفة ومالك والشافعى وقال
أحمد لا يكره إقامة الجماعة بعد
الجماعة بحال ومن صلى منفردا
ثم أدرك جماعة يصلون استحب
له أن يصلبهم معهم عند الشافعى
وبهذا قال مالك الافى المغرب

ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة وأفضية الصحابة فهذا هو النقل الصحيح عن الامام
فأعقده واحم سمك وبهرك قال ولا خصوصية للامام أبي حنيفة في القياس بشرطه
المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا من كتاب
ولا سنة ولا اجماع ولا افضية الصحابة وكذلك لم يزل مقلدهم يقيسون الى وقتنا هذا في كل
مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعة فاعلوا
الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذ لم يجد في
المسئلة دليلا لقنناها على غيرها اه فن اعترض على الامام أبي حنيفة في عمله بالقياس لزمه
الاعتراف على الائمة كلهم لانهم كلهم يثبتون كونه في العمل بالقياس عند فقد النص
والاجماع فعلم من جميع ما قررناه ان الامام لا يقيس أبدا مع وجود النص كما برع به بعض
المتعصبين عليه واعيا يقيس عند فقد النص وان وقع اننا وجدنا للمسئلة التي قاس فيها نصا من
كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما
احتاج الى قياس ثم بتقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك
فيه ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة أقوى من خبر
الا حاد الصحيح فكيف بخبر الا حاد الضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث
المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع اتفاق
عن مثلهم وهكذا واعتقدنا واعتقد كل منصف في الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بقرينة
ما رويناه أنفاعة من ذم الرأي والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش
حتى دوت أحاديث الشريعة وبدر حيل الحفاظ في جمعها من الأدلة والثغور وظفر بها
لاخذهم أو ترك كل قياس كان قاسه وكان القياس في مذهبه كما قال في مذهب غيره بالنسبة
اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المداين
والقرى والثغور كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الائمة ضرورة لعدم وجود النص
في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الائمة فان الحفاظ كانوا قد حاولوا في طلب
الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والقرى ودقونها فجاءت أحاديث الشريعة بعضها
بعضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذهب غيره ويحتمل ان الذي أضاف
الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون
العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صح بعد موت الامام
فالامام معذور وأتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينقض حجة
لاحتتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الائمة كلهم اذا صح
الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الاطاعة لله ورسوله بالتسليم له انتهى
وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب امام مسئلة جعلوها
مذهبنا لذلك الامام وهو متور فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان
مات لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا
يقول به لو عرضوه عليه فعلم أن من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة

فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى قول بعد الصلاة معهم الراجح من مذهب الشافعي نعم وهو قول أحد الأبي الصبح والمصنف وقال مالك من صلى في جماعة لا يبعد ومن صلى منفرد أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال الأوزاعي إلا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يبعد إلا الظهور والعشاء وقال الحسن بعد الصلاة مع العصر وإذا أعاد فرضه الأول على الراجح من مذهب الشافعي والثانية تطرق وهو قول أبي حنيفة وأحمد وعن الأوزاعي والشافعي أنهم جميعاً فرضه في فصل في وإذا أحسن الإمام بداخل وهو راجح أوفى التمسك الأخير فهل يستحب له انتظاره أم لا للشافعي قولان أحدهما أنه يستحب وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكره وهو قول للشافعي وإذا أحدث الإمام فهل له أن يستخاف قال أبو حنيفة ومالك وأحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما الجواز وإذا سلم الإمام وكان في المأمومين مسبقون فقدموا من بينهم الصلاة لم تجز في الجمعة بالاتفاق وفي غير الجمعة في مذهب الشافعي اختلاف تعميم واضطراب نقل والاصح في الراجح والروضة المنع والعصم في شرح المذهب للنووي الجواز وأمر باعتداله والعمل عليه ولو نوى المأموم

في فصل في تضعيف قول من قال أن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالباً اعلم يا أخي أنني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فاني خصصته بعز يد اعتناء وطالعت عليه كتاب تخریج أحاديث كتاب الهداية للحافظ الزبلي وغيره من كتب الشروح فرأيت أدلته رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعف كثر طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق وأكثر في عشرة وقد احتج به في الحديث الضعيف إذا كثر طرقه وألحقه بالصحيح تارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحاً أو حسناً تبدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه بصريح بروي الحديث الضعيف من كذا كذا طرق بقاؤي بذلك وبقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً فبذلك وجود ضعف في بعض أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة كلهم يشاركون في ذلك ولا لوم لأعلى من يستدل بحديث واحد جاء من طريق واحدة وهذا لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فإمامهم أحد استدل بضعيف لا بشرط مجيئه من عدة طرق وقد قدّمنا في لم أجب عن الإمام أبي

مقارنة الإمام من غير عذر

لم تبطل صلاته على الراجح من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة ومالك تبطل في فصل في وانفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو نهر صرح الانقسام واختلفوا فيما إذا كان بين الإمام والمأموم نهر أو طريق فقال مالك والشافعي يصح وقال أبو حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته صلاة الإمام في المسجد وهذا حائل يمنع رؤية الصفوف قال مالك والشافعي وأحمد لا يصح وقال أبو حنيفة في المشهور عنه يصح في فصل في وانفقوا على جواز اقتداء المنفصل بالمفترض واختلفوا في اقتداء المفترض بالمنفصل فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز قالوا ولا يصح فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر وقال الشافعي يجوز في فصل في والاقتداء بالصبي المميز في غير الجمعة معهم قطعاً عند الشافعي خلافاً للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتداء به في الفرض واختلاف الرواية عنهم في النقل والراجح من قول الشافعي صحة الاقتداء به في الجمعة والبالغ أولى بالإمامة من الصبي بلا خلاف والاقتداء بالعبد صحيح في غير الجمعة من غير كراهة فذكره أبو حنيفة إمامة العبد وإمامة الأعمى صحيح بالاتفاق غير مكرهه الا عند ابن سيرين وهل

حنيفة وغيره بالصدر وحسن الظن كما يفعل ذلك غيري وإنما أجيب عنه بعد التمعن والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتاني المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كاذب بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسه قبل دخول في حجة طر بق القوم ووقوف على عين الشريعة التي يتفرع منها أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى على جملة علماء الإمام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عامها خطوط الحفاظ آخرهم الحافظ الدمياطي فرأيت أنه لا يروي حديثاً إلا عن خيار الثمانية العادل الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسد وعائمه وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم أجمعين فكل الرواة الذين بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات أعلام أخبار ليس فيهم كذاب ولا منهم يكذب ونأهيت يا أخي بهدالة من ارتضاهم الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحرزه وشدة ثقته على الأمة المحمدية وقد بلغنا أنه سئل يوماً عن الأسود وعطاء وعقمة أيهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على أنه ما من راوٍ من رواة الحديث والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو أضف اليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم العصمة أو الحفاظ في بعضهم ولا يمكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناه على الشريعة وقد هموا الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الروايات ما وصف به الآخر احتمالاً وانقادهم جهوهم التعديل على الجرح وقالوا الأصل العدالة والجرح طارئ لا يلازم مذهب غالب أحاديث الشريعة كما قالوا أيضاً أن أحسان الظن بجميع رواة المستورين أولى وكما قالوا أن مجرد الكلام في شخص لا يسقط مروية فلا بد من الفحص عن حاله وقد خرج الشيخان خلق كثير ممن تكلم الناس فيهم إشاراً لآليات الأدلة الشرعية على نفيها يجوز للناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير للأئمة أفضل من تجربهم كما أن في تضعيفهم للأحاديث أيضاً راحة للأئمة بتخفيف الأمر بالعمل بها وإن لم يقصد الحفاظ ذلك فإنهم لو لم يضعفوا شيئاً من الأحاديث وصححوها كلها لكان العمل تعالى ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبي والحارث بن عبيدوايم بن ثابت الحبشي وخالد بن مخلد القسوطي وسويد بن سعيد الحديثاني وبونس بن أبي اسحق السبيعي وأبي أويس لكن للشيخين شروط في الرواية ممن تكلم الناس فيهم منها أنهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا أنه أصل لا يروون عنه ما انفرد به أو خالفه فيه الثقات وذلك كحديث أبي أويس الذي رواه مسلم في صحيحه من فوعا يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث مع أنه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الإمام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعاً قال الحفاظ الزبلي والدمياطي وهذه العلامة قد راجت على كثير من الحفاظ لا سيما من استدلوا على الصحيحين كابي عبد الله الحاكم فكثير ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع أن فيه هذه العلامة أذ ليس كل حديث احتج برأويه في الصحيح يكون صحيحاً

اذ لا يلزم من كون رايه مختصا به في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط صاحب ذلك الصحيح لا احتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمناه فان احدا غير اصحاب ذلك الصحيح لم يلتزم به الشرط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه بمجرد انكلام فرعا يكون قد توضع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما التارك ما انزله وخالف فيه النقائط ولم يظهر له شواهد ولو اتنا فتصايب الترك لحديث كل رايون تكلم بعض الناس فيه بمجرد انكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا ادى الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين احسان الظن برواه جميع ادلة المذهب المخالفة لمذاهم فان جميع ما روه ولم يخرج عن مرتبة الشريعة الذين هم التخصيف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الائمة الماضية وان لا تتطرق الى كلام بعض الناس فيهم الا بيهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فاضرب صفعا عماري بينهم فانك يا اخي لم تخلق لمثل هذا وانما خافت للاشتغال بما بينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي نبلا حتى يخوض فيما جرى بين الائمة فتلقه الكتابة وظلمة الوجه فاباك ثم ابالك ان تصفي لما وقع بين أبي حنيفة وسفيان الثوري أو بين مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح والشمسي أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وهلم جرا الى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح فانك ان فعلت ذلك خفت عيبك الهلاك فان القوم ائمة اعلام ولا قواهم محامل ربحا لم يفهمها غيرهم فليس لنا الا ان نرضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كانسكت عما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا بلغك أن أحدا من الائمة شدد التكبير على أحد من أقرانه فاعا ذلك خوفا على أحد ان يفهم من كلامه خلاف مراده لا سيما علم العقائد فان الكلام في ذلك أشد وقد اخفى أحمد بن حنبل في دار اسماعيل بن اسحق السراج وكان الحارث المحاسبي بنام عنده هو وأصحابه فلما صاوا المشاء تذكروا في الطريق ويكوا فبكى أحمد معهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى للثيا بمعمل حكمهم خوفا عليك ان تفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعمل ان كل دليل ورد مناقضا لدليل آخر فليس هو بمنافض حقيقة وانما هو محمول على حالين من وجوب ونسب أو تحريم وكراهة أو أحد الحديثين منسوخ لا يد من ذلك اذا التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال ان حديث من مس ذكره فليتنوضا بنافض حديث هل هو الابضعة منك فاحقق النظر لان حديث النقض بس الفرج خاص باكابر المؤمنين وحديث هل هو الابضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسط في توجيه كلام الائمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلتم بان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح فاجابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الامام أبي حنيفة بانه ضعيف فالجواب يجب علينا حمل ذلك جزم على الرواية

الشافعي وأجدوا في الجمعة فان تم العدد بغيره صحت صلاة من خلفه على الراجح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد تبطل صلاة من خلف الحديث بكل حال وقال مالك ان كان الامام ناسيا يحدث نفسه فصلاة من خلفه صحيحة وعالم بالباطل في فصله تصح صلاة القائم خلف القائم عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك روايتان وقال أحمد يصالحون خلفه فتعوا ويجوز للرا كع والساجدان بأنما بالموتى الى الركوع والسجود عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز في فصل قال مالك والشافعي وأحمد ينبغي للامام ان يقوم بعد الفراغ من الاقامة حتى تعدل الصفوف وقال أبو حنيفة اذ قال المؤذن في الاقامة حتى على الصلاة قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فاذا أتم الاقامة أخذ الامام في القراءة في فصل ويقف الرجل الواحد عن عين الامام فلا وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه آخر لم تبطل صلاته عند الثلاثة وقال أحمد تبطل وحكي عن ابن المسيب انه قال يقف المأموم عن يسار الامام وقال النخعي يقف خلفه الى ان يركع فاذا جاء آخره الاوقف عن يمينه اذ ار كع فان حضر رجلا ن صفا

النارين عن الامام في السند بعد موته رضي الله عنه اذ روى ذلك الحديث من طريق غير طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة فهو صحيح لانه لو لا صح عنده ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب أو متهم بكذب مثلا في سنده النازل عن الامام وكفانا صحة الحديث استدلالا بجهده في كلام أحد من المجتهدين وابالك ان تبادر الى تضعيف شيء من أدلة مذهب الامام أبي حنيفة الا بعد ان تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيه ما يحتمل ان يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الامام انه ضعه ف أدلة مذهب أصحابه الذي ولدوه بعده وفهموه من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه كما مر أوائل الفصل وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الامام انه مذهب له مع ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قلة الورع في المنطق وسوء التصريف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عز وجل قول الى فائله على التعيين لينظر العلماء فيه ويكونوا على ثقة في عزوه اليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عز وناقص ومن من العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولا قطعه فيهم الناس وهما أنا قد أبنت لك عن صحة أدلة مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وان جميع ما استدلل به لمذهبه أخذه عن خيار التابعين وانه لا يتصور في سنده شخص منهم يكذب أبدا وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك الضعف اغما هو بالنظر للرواه النارين عن سنده بعد موته وذلك لا يقدح فيما أخذه الامام عند كل من استعجب النظر في الرواية وهو صاعد الى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك تقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف فرد لم يأت الامن طريق واحدة أبدا كما تتبعنا ذلك اغما يستدل أحدهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب الامام أبي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر ايضا فانك يا اخي التمسب على الامام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وابالك وتقليد الجاهلين بأحواله وما كان عليه من الورع والهدى والاحتياط في الدين فتقول ان أدلته ضعيفة بالتقليد فتشمرم الخاسرين وتتبع أدلته كما تتبعنا ها تعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة ليس دونها صحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين الشريعة التي قد منازكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تتفرع منها وليس مذهب أوليهم من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب قول واحد خارجا عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الائمة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى جعلهم قدوة للعالمين في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق الى دخول الجنة وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الادب معهم وينظر ما حصل له من الفرح والسرور حين يأخذون بيده ويشفعون فيه ضد ما يحصل له من

خلفه بالاتفاق ويحكى عن ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما ولو حضر صبيان مع الرجال فذهب الشافعي أنه يقف الرجال في الصف الأول ثم الصبيان خلفهم ومن أحسنه من قال يقف بين كل رجلين صبي ليعلم بينهما الصلاة وهو قول مالك ولو حضر نساء وقف خلف الصبيان ولو وقت امرأ في الصف الأول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم بالاتفاق وحكى عن أبي حنيفة أنه قال تبطل صلاة من على عيبتها أو ثملها ومن خافها ولا تبطل صلاتها

فصل في ومن وقف من المتقدمين خلف الصف منفردا أخرجه صلانه عند الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد تبطل صلاته إن ركع الإمام وهو وحده وقال الشافعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده **فصل في** إذا تقدم المأموم على إمامه في الموقف بطلت صلاته عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك صلاته صحيحة وللشافعي قولان الجديد الرابع منهما البطلان وارتفاع المأموم على إمامه وعكسه مكروه بالاتفاق إلا الحاجة فيسقط عند الشافعي **فصل في** وإذا كانت الجماعة في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة ولا بإتصال الصنف عند الشافعي وإنما يعتبر العلم بصلاة الإمام وإن خرجت الجماعة عن المسجد فإن

أساء معهم الأدب والجد لله رب العالمين **فصل في** بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين أعلم بأخيه أن هذا قول من ذهب إلى الإمام رضى الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم فاني سمعت من مذهبهم فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفة المذاهب وقد أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا يشأ عنه من الأقوال إلا ما كان على شاكلته حاله على أنه ما من إمام إلا وقد شد في شيء وترك التشديد في شيء آخر توسعة للإمام كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كالأمر ما سبوا فافتقد وجود فله الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه فلا خصوصية له في ذلك فامتنع بأخيه ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر الأبواب تعرف صدق قولنا لا سيما في الأموال والابضاع فإنه إن احتاط إمام لا شئ في الاحتياط للبائع وإن احتاط إمام لوفوق الطلاق من الزوج قبل احتياطه لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله الخالف وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم إن ما جاء هذا الموضع فله الاحتياط من الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه ليس هو بقلة احتياط وإنما هو تيسير وتيسير على الأمة تبعاً لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول يسروا ولا تمسروا يعني في كل شئ لم تصرح به شرعياً والافعل شئ صرح به الشرعة ليس فيه تضيق ولا مشقة على أحد أبداً فرجع الأمر في مثل ذلك إلى مرتبة الميراث تخفيف وتيسير وتيسير في الشارع سواء وقد كان طلحة بن مصرف والدة وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه اه فيجب على كل مقاد أن لا يعترض على قول مجتهد خفف أو شد فإنه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بأن ذلك الإمام الذي خفف أو شد على هدى من ربه في ذلك حتى عن الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي ينفرع منها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على أن الدائر مع رفع الحرج عن الأمة أولى من الدائر مع الحرج عليهم لأن رفع الحرج هو الحال الذي ينتهي أمر الخلائق إليه في الجنة فينبغون منها حيث شاؤوا لا تعبير فيها على أحد عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين

فصل في بيان ذكر بعض من اطنب في النساء على الإمام أبي حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الإمام أبو جعفر الشافعي عن شقيق البلخي أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من ورع الناس وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسئلة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعقد عليها مجلساً فإذا انفق أصحابه كلهم على موافقة الشريعة قال لا يوسع أو غيره ضمه في الباب الفلاني اه وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر بأخيه شدة ورعه هذا الإمام وخوفه

كان الإمام في موضع آخر فإن

اتصلت الصفوف عن في المسجد فالصلاة صحيحة وإن كان بين الصنفين فصل قريب وهو ثلثمائة ذراع فسادونها وعلموا بصلاة الإمام فالمرح ان صلاتهم صحيحة وقال مالك إذا صلى في داره بصلاة الإمام وهو في المسجد وكان يسمع التكبير صرح الاقواء إلا في صلاة الجمعة قائم لا تنصع إلا في الجامع ورحابه المتصلة به وقال أبو حنيفة يصح الاقتداء في الجمعة وغيرها وقال عطاء الاعتناء بالعلم بصلاة الإمام دون المشاهدة وعدم الحائل وحكى ذلك عن الشعبي والحسن البصري

باب صلاة المسافر انفسقوا على جواز القصر في السفر واختلفوا هل هو رخصة أو عزية فقال أبو حنيفة هو عزية وشد فيه وقال مالك والشافعي وأحمد رخصة في السفر الجائر وحكى عن داود أنه لا يجوز إلا في سفر واجب وعنه أيضاً أنه يختص بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المصيبة ولا الترخيص برخص السفر بحال عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك **فصل في** لا يجوز القصر إلا في مسيرة من حلتين يسير الانتقال وذلك يوم أو يوم وليلة ستة عشر فرسخاً أو أربعة فرسخة الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو

وخوفه من الله أن يزيد في شرعه ما لم تقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضاً بسنده إلى إبراهيم بن عكرمة المخزومي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالماً أو ورع ولا أرهبه ولا أعبد ولا أعلم من الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه وروى الشافعي أيضاً عن عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أورع الناس فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالاً للعلم فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فسألتهم عن خلق من الأخلاق الحسنة إلا وقالوا كلهم لا نعلم أحد اختلق بذلك غير الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه وكان شقيق البلخي يدعح بأب حنيفة ويرثي عليه كثيراً ويقول على رؤس الأشهاد في الملا العظيم من مثل الإمام أبي حنيفة في الورع كان إذا اشتري أحد من ثوب أو خيط غنمه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت دراهمك بدراهمي فخذها كلها أو ساحتك يا أخى دنيا وأخرى وهذا ورع لم يبلغنا وقوعه من غيره رضى الله عنه وروى أبو جعفر الشافعي أيضاً أن الإمام أبي حنيفة وكل وكبلا في بيع ثياب من خرو كان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه ونسي أن يبين عيبه وخلط غنمه على غنم ثياب فلما أخبره الوكيل بذلك نصدق بغير الثياب كلها على الفقراء والمساكين ومحاويع أهل الذمة قال وروى عن شقيق البلخي أن الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غيره ويقول إن لي عنده قرض أو كل قرض جرت فافه ور يا وجلسي في ظل جداره انتفاعاً بظل جداره ومن دقيق ورعه رضى الله عنه أن أبا جعفر المنصور الخليفة لما منع الإمام أن يقتل سألته ابنه في اللبس من الدم الخارج من لحم الأسنان هل ينقض الوضوء فقال لها سلى عملك حساداً عن ذلك بكرة النهار فإن أمي منعتي القتيل ولم أكن ممن يخون إمامه بالقبيل انتهى فانظر بأخيه إلى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للإمام رضى الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام الإمام في العلم وروى أبو نعيم وغيره عن الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه إلى الأرض في الليل أبداً وإنما كان ينام لحظة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعوا على قيام الليل بالقبول يعني النوم بعد الظهر وروى الثقات عنه أنه رضى الله عنه ضرب وجس إلى القضاء فصبر على ذلك ولم يل وكان سبب إكراهه على القضاء أنه لما مات القاضي الذي كان في عصره قدش الخليفة في بلاده عن أحد يكون مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا أحداً يصلح لذلك غير الإمام لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقيل أنه مات في السجن وبلغ الإمام أبي حنيفة أنهم قالوا للخليفة قد قتلنا العلماء فاجدنا أحداً أفقه ولا أورع من الإمام أبي حنيفة وياهم سفيان الثوري وصلة بن أشيم وشريك فقال الإمام أبو حنيفة أنا أنخن لكم تخميناً ما أنا بأشرب وأحبس ولا ألى وأتأسف فيهم وأما عمله ابن أشيم فيتمامق ويختص وأما شريك فيقع فكان الأمر كما قال الإمام فإن سفيان لبس ثياب الفتيان وأخذ يسيده عصا خرج إلى بلاد اليمن فلم يعرفه أحد حين خرج وأما شريك فتولى

من أجل أربعة وعشرون
فرحنا وقال الأوزاعي نفعه في
مسيرة يوم وقال داود بجوز
النصر في طول السفر وقصره
وإذا كان السفر مسيرة ثلاثة
أيام فالقصر فيه أفضل بالاتفاق
فإن أتم جاز عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة لا يجوز وهو قول بعض
أصحاب مالك في فصل لا يجوز
القصر إلا بعد مفارقة بستان
البلد عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وعن مالك وإسحاق
أحداهما أنه يفارق بستان بلده
ولا يجازيه عن يمينه ولا عن
يساره منه ثلثي والثانية أن
يكون من المصر على ثلاثة أميال
وحكي عن الحرث بن أبي ربيعة
أنه أراد سفره فاصلى بهم ركعتين
في منزله وفيهم الأسود وغير
واحد من أصحاب عبد الله وعن
مجاهد أنه قال إذا خرج نهارا لم
يقصر حتى يدخل الليل وإن
خرج ليلا لا يقصر حتى يدخل
النهار في فصل لا يجوز
المسافر عقيم في جزء من صلته
لزمه الأتمام خلافا لمالك
حيث قال إذا أدرك من صلاة
المقيم ركعة لزمه الأتمام
والأفلا وقال الحسن بن راهويه
يجوز للمسافر القصر حتى
المقيم ومن صلى الجمعة فأنقضى
به مسافر بنوى الظهر قصر
لزمه الأتمام لأن صلاة الجمعة
صلاة مقيم وهذا هو الأرجح من

وأما قوله قد دخل على الخليفة وقال له كم عندك من الجهر والبراذين وايش طجنت اليوم فقال
الخليفة أخرجوه عني هذا يجنون قال الشيرازي وبغضنا عن الإمام أبي حنيفة وسفيان وصد
انهم هجروا شريكاً حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الخيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل
رضي الله عنهم أجمعين وأما توسعة الإمام رضي الله عنه على الأئمة فكثير من تتبع أقواله
وسمى غالباً في توجيه أقوال الأئمة أن شاء الله تعالى في ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة
من ماء الحمامات المستحقة بالسرجين وعظام الميتة فإنه في غاية التوسعة على الأئمة عكس من قال
بأن الطهارة من ذلك الماء ومنع أكل الخبز المحبوز بالجاسة وإن كان كل من المذهبين يرجع إلى
مرتبتي الميراث من تخفيف ونشدديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي خلط
بالجاسة وقوله إن البارظهر ذلك فإن ذلك في غاية التوسعة على الأئمة فلو لا هذا القول ما كان
يجوز لنا استعمال شيء من الأزيار والأباريق والشقف والزبادي والقلل والكيزان والطواجن
والخوابي ورماد الجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا أن جميع ما ذكرنا لا بد من خلطه بالسرجين لئلا
تجاسه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صنائع الفخار والشقف ولولا تقليد الناس للإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه في قوله يجعل استعمال الفخار المذكور ترك عيش الناس وضاعت
مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين
بالتاريخ بعد ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة أن لا يدخلها إلا المطهرون من الدنس
الظاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من
الأمور المحسوسة كالسرجين الذي يجهن به الفخار فإن قلت فما تقولون فيما كان نجساً من
أصل خلقته كعظام الخنزير وبقية أجزائه إذا أحرقت عند من يقول بنجاسته من أصل
الخلق ذائناً وصفه فالجواب مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الإمام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام
الكفار فلا يطهره أحراقه بالنار كما سبأ في بسطه في توجيه أقوال العلماء أن شاء الله تعالى فعمل
أنه يجب على كل مكلف أن يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
في الدنيا ليوسع على الناس تيسيراً لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يجمع ما سكت
الشرع عنه ولم يتعرض فيه لأمرو ولا نهي فهو عافية وتوسعة على الأئمة فليس لأحد أن يجحده
عليهم ثم إن وقع من عالم تخبر في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما نرى في النبي صلى
الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم بحله للأنثى دون الرجال
والعلماء أمناه الشارع على شريعته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينوه للخلق واستنبطوه
من الشريعة لا سيما الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من
أجل الأئمة وأقدمهم تدويناً للذهب وأقرهم سنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد
لفعل أكابر التابعين من الأئمة رضي الله عنهم أجمعين وكيف يليق بأئمة الأئمة الاعتراض على إمام
عظيم أجمع الناس على جلالته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مرافقه لله عز وجل
وحروفه منه طول عمره ما هذا والله الأعز في البصيرة لأن جميع ما توسع به علينا أئمةنا هو من
توسعة الشارع ثم يتقدم عدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهاده ونور قلبه وإمام عظيم
يوسع علينا واجتهاده مع شدة ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه إلى ما توسع به علينا كيف

والملاح إذا سافر في حنيفة فيها
أهله وماله فقد نص الشافعي
على أن له القصر وهو مذهب
أبي حنيفة ومالك وقال أحمد
لا يقصر وكذلك المكارى الذي
يسافر إذا قال أحمد لا يترخص
والثلاثة على أنه يترخص
في قصره ويفطر في فصل لا
يكره لمن يقصر التخل في السفر
عند أبي حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد وجاهر العلماء سواء
الرواتب وغيرهم ولم يرد ذلك
جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك
عنه في الصحيحين وأنه أنكر ذلك
على من رآه يفعله في فصل لا
لونوى المسافر إقامة أربعة أيام
غير يومي الدخول والخروج
صار مقيماً عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة إذا نوى إقامة
خمس عشرة يوماً صار مقيماً
وان نوى أقل فلا وعن ابن عباس
تسعة عشر يوماً عن أحمد
رواية أنه ان نوى إقامة مدة
يقصر فيها أكثر من عشرين
صلاة ثم ولو أقام ببلد بنية أن
يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها
كل وقت فللشافعي أقوال
أرجحها أنه يقصر ثمانية عشر
يوماً والثاني أربعة والثالث
أبداً وهو مذهب أبي حنيفة
في فصل لا ومن فاته صلاة في
الحضر فقضاها في السفر قضاها
تماماً وقال ابن المنذر ولا أعرف
فيه خلافاً إلا ما يحكي عن

ويعبر عن المرتبة في مسأله
المعتبرة انه بقصر وان فائتته
صلافة في السفر ففضاهافي
الحضرة الشافعي قولان أحدهما
الانعام وهو قول أحد والثاني
القصر وهو قول أبي حنيفة
ومالك في فصل في يجوز الجمع
بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء تقديمًا وتأخيرًا بعد
السفر عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز
الجمع بين الصلاتين بعد السفر
بحال في فصل في ويجوز الجمع
بعد الظهر بين الظهر والعصر
تقديمًا في وقت الأولى منهما
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد لا يجوز ذلك مطلقا
وقال مالك وأحمد يجوز بين
المغرب والعشاء لابن الظهور
والعصر سواء قوي المطر أو ضعف
إذا بل الثوب وهذه الرخصة
تختص بمن يصلي جماعة بمسجد
يقصد من بهد يتأذى بالمطر في
طريقه فاما من هو بالمسجد
أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي
إلى المسجد في كن أو كان المسجد
في باب داره ففيه خلاف عند
الشافعي وأحمد والأصح في ذلك
عدم الجواز وحكي ان الشافعي
انص في الاملاء على الجواز وأما
الوحد من غير مطر فلا يجوز الجمع
به عند الشافعي وقال مالك وأحمد
يجوز في فصل في ولا يجوز الجمع
للرض والخوف على ظاهر مذهب

في فصل في قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالاجتهاد بحكم الارشاد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان للشارع صلى الله عليه وسلم أن يبيع ماشاء لقوم ويحرمه على قوم
آخرين فكذلك للعلماء أن يضعوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة أو البيع أو غيرها في باب
وبعضه واذل في باب آخر مع اتحاد التعاميل في البابين نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل على
النفساء ليكون الولد منسبا منعقد أو عدم قولهم بوجوبه إذا ألفت المرأة يدا أو رجلا فقط مع
أن البدأ والرجل منى منعقد بلا شك في اعتراض عليهم في ذلك قلنا انه ان العلماء تابعون للشارع
في ذلك بدليل ما نقله في النسخة النبوية من انه صلى الله عليه وسلم أوجب على نفسه
ما أباحه لأمته وحرّم عليهم ما أباحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذ العلماء آمنوا به صلى الله عليه
وسلم على شريعته من بعده فلا ينبغي لاحد أن يعترض عليهم اذ انما قضى كلامهم في أبواب الفقه
مع اتحاد العمل والحمد لله رب العالمين

في فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة
لتقدي بي ياخي في ذلك ان طلبت الاحاطة بها ذوقا العلم قد يختلف عن صاحبه ويحجب عنه
بخلاف الذوق ولعل قائلا يقول من أين اطلع صاحب هذه الميزان على جميع مادونه المحذون
من الاحاديث والفتاوى من المذاهب في سائر أقطار الارض حتى قد رآه بردها كلها
إلى مرتبة تخفيف وتشدّد فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظها وشرحها على مشايخ
الاسلام من الشريعة فرعاسم لي واقتدى بي في مطالعة هذه الكتب التي أذكرها ان شاء الله
نعالي وكما ترجع الى ثلاثة أقسام حفظ متون وشرح لمطالعة لنفسي مع مراجعة العلماء

وجه اختياره المتأخرون من
أصحاب الشافعي قال النووي في
المهذب وهذا الوجه قوي جدا
وعن ابن سيرين انه يجوز الجمع من
غير خوف ولا مرض لحاجة مالم
يقصد عادة واختار ابن المنذر
وجاءه جواز الجمع في الحضرة من
غير خوف ولا مرض ولا مطر
باب صلاة الخوف

أجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة
الحكم بعدم موت النبي صلى الله عليه
وسلم وحكي عن المرتبة انه قال هي
منسوخة وعن أبي يوسف انها
كانت مختصة برسول الله صلى الله
عليه وسلم وأجمعوا على انها في
الحضرة أربع ركعات وفي السفر
ركعتان وانفقوا على ان جميع
الصفات المروية عن النبي صلى
الله عليه وسلم في صلاة الخوف
معتد بها وانما الخلاف بينهم في
الترجيح في فصل في ولا
يجوز صلاة الخوف في القتال
المخطور الا عند أبي حنيفة
ونحوه جماعة وفرادى وقال
أبو حنيفة لا تفعل في جماعة ونحوه
في الحضرة صلى بطائفة
ركعتين وبالأخرى ركعتين عند
الثلاثة وقال مالك لا تصلي صلاة
الخوف في الحضرة وأجاز أصحابه
ذلك (فصل) واختلفوا في الصلاة
حال الخوف كما اذا أقيم القتال
واشد الخوف فقال أبو حنيفة
لا يصلون في هذه الحالة
ويؤخرون الصلاة الى أن يقدروا

لا يؤخرون بل يصلون على
حسب الحال ونحوهم إذا أصابوا
كيفما أمكن رجالا وكنانا
مستقبلي القبلة وغير مستقبليها
يؤمنون إلى الركوع والسجود
برؤسهم وهل يجب حمل
السلاح في صلاة الخوف أم لا
قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر
قولييه وأحمد هو مستحب غير
واجب وقال مالك والشافعي
في أحد قولييه أنه يجب وانفقوا
على أنهم إذا رأوا أسودا فظنوه
عدوا فاصفوا ثم بان خلاف
ما ظنوه أن عليهم إعادة
الآتي قول للشافعي ورواية عن
أحمد فصل في ما انفقوا على أنه
لا يجوز للرجال لبس الحر في غير
الحرب واختلّفوا في لبسه في
الحرب فأجاز مالك والشافعي
وأبو يوسف ومحمد وكرهه أبو حنيفة
وأحمد واسم حال الحر في
الجلوس عليه والاستناد إليه
حرام كاللبس بالانفاق ويجوز
عن أبي حنيفة أنه خص
الغريم باللبس
باب صلاة الجمعة
اتفق العلماء على أن صلاة
الجمعة فرض واجب على
الاعيان وغلطوا من قال هي
فرض كفاية وانما تجب على المقيم
ولا تلزم مسافر بالانفاق ويجوز
عن الزهري والحنفي وجوبها
على المسافر إذا سمع النداء
ولا يجب ذلك على صبي ولا عبد

رواية عن أحمد في العبد
خاصة وقال داود ونجيب ولا تجب
على الأعمى إذا لم يجد قائدا
بالانفاق فإن وجدته وجبت
عليه عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا تجب
في فصل في ومن كان خارج
المصر في موضع لا تجب فيه الجمعة
وسمع النداء لم يسمع القصد إلى
الجمعة عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة من سكن خارج
المصر فلا الجمعة عليه وإن سمع
النداء ومن لا الجمعة عليه
كالمسافر المار ببلدة فيها جمعة
مخبر بين فعل الجمعة والظهور
بالانفاق وهل تكره الظهور
في جماعة يوم الجمعة في حق
من لا يمكنه إتيان الجمعة قال
أبو حنيفة تكره وقال مالك
والشافعي وأحمد لا تكره بل
قال الشافعي تسن في فصل في
إذا اتفق يوم عيد يوم جمعة
فلا يصح عند الشافعي أن الجمعة
لا تسقط عن أهل البلد بصلاة
العبد وأما من حضر من أهل
القرى فالراجح عنده سقوطها
عنهم فإذا أصابوا العيد جاز لهم
أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة
وقال أبو حنيفة بوجوب الجمعة
على أهل البلد وقال أحمد
لا تجب الجمعة لأهل
القرى ولأهل أهل البلد بل
يسقط فرض الجمعة بصلاة
العبد ويصلون الظهور وقال

خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة
وتفسير الجلال السيوطي المأثور ونحو ثلاث مرات وطالعت الكشف بحواشيه نحو حاشية
الطبي وحاشية التقاراني وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي
وافق عليها أهل الاعتزال وجمعها في جزء وطالعت على الكشف أيضا البحراني حيان
وأعراب السمين وأعراب السفاقي وطالعت تفسير البضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه
ثلاث مرات وطالعت تفسير ابن النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفسير الواحدي
الثلاثة وتفسير عبد العزيز الدين بنى الثلاثة كلامها مرات وطالعت من كتب الحديث
مالا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد والأجزاء كوطا الإمام مالك ومسنند الإمام
أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب
الترمذي وكتاب النسائي وصحج ابن خزيمة وصحج ابن حبان ومسنند الإمام سعيد بن عبد الله
الأزد ومسنند عبد الله بن حبيب والغيلانيات ومسنند الفردوس الكبير وطالعت معاجم
الطبراني الثلاثة وطالعت من الجوامع للأصول كتاب ابن الأثير وجوامع الشيخ جلال الدين
السيوطي الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم
كتاب في السنة أجمع للدلالة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار
الأرض حديثا إلا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم أصولي التي استمدت منها
في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت من كتب اللغة صحاح
الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب الاسماء والمفاتيح
للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سيرة المؤمنين مؤلفا وحظت علما
بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقدريّة وأهل الشطط من غلات المتصوفة
المتغلبين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين مالا أحصى له عددا
كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى القرطبي وفتاوى ابن
الحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى البلقيني وكل
من هاتين الأخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا وفتاوى شيخنا شهاب الدين
وغير ذلك كفتاوى النووي والكبيري والصغري وفتاوى ابن الفركاح وفتاوى ابن أبي شريف
وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلدات يسهل تداولها في وقائعها من كتب القواعد وقواعد ابن
عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد الملاي وقواعد ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم
اختصرتها في الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة
ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشامي وهي أجمع كتاب في السير وطالعت كتاب المعجزات
والخصائص للجلال السيوطي ثم اختصرتها وطالعت من كتب التصوف مالا أحصى له عددا
الآن كالقوت لأبي طالب المكي والرعاية للمعارف المحاسبي ورسالة القشيري والاحياء
للقرطبي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسيد أحمد الزاهد وهي مجلدان
وكتاب مخ المنة لسيد محمد الغري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر
مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب المال والنحل لابن خزم كذا كذا مرة وعرفت جميع

في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العبد الا العصر في فصل في ومن كان من أهل الجمعة وأراد السفر بعد الزوال لم يجز له الا أن يتركه الجمعة في طريقه أو ينصرف بخلقه عن الرفقة وهل يجوز قبل الزوال ذلك أو خيفة ومالك يجوز وللشافعي قولان أحدهما عدم الجواز وهو قول أحمد قال الا أن يكون سفر جهاد والبيع بعد الزوال مكروه وبعد الاذان الثاني حرام لكنه يصح عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد لا يصح فصل في واختلافوا في الكلام في حال الخطبة لمن لا يسمعها فقال الشافعي وأحمد يجوز والمستحب الانصات وقال أبو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ سواء سمع أو لم يسمع وقال مالك الانصات واجب سواء قرب أم بعدوا واختلفوا في الكلام في حال الخطبة لمن يسمعها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم يحرم الكلام على المستمع والمخاطب معاً الا أن مالكاً أجاز الكلام للمخاطب خاصة عاقبه مصلحة الصلاة نحو أن يجرأ الدخيلين عن تحطى الرقاب وان خاطب انساناً بعينه جاز ذلك الانسان أن يجبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره والمشهور عن أحمد

في فصل في ولا تصح الجمعة عند الشافعي الا في أبنية يستوطنها من تنقدهم الجمعة من بلدة أو قرية وقال مالك القرى التي تجب الجمعة فيها ما اذا كانت بيوتها منصلة وفيها مسجد وسوق وقال أبو حنيفة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع لهم سلطان فان خرج أهل بلدة الى خارج المصر فافروا الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال أبو حنيفة تصح اذا كان قريبان من البلد كصلى العيد في فصل في والمستحب أن لا تقام الجمعة الا بإذن السلطان فان أقيمت بغير إذنه صححت عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تنقذ الا بإذن السلطان في فصل في ولا تنقذ الجمعة الا بربعين عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تنقذ بأربعة وقال مالك تنقذ بمادون الاربعين غير أنها لا تجب على الثلاثة والاربعة وقال الاوزاعي وأبو يوسف تنقذ بثلاثة وقال أبو ثور الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك مأموم وخطيب صحت فلوا اجتماع أربعة من مسافر أو أقاموا الجمعة لم تصح وقال أبو حنيفة تصح اذا كانوا في موضع الجمعة وهل تنقذ الجمعة بالعباد والمسافر بن قال أبو حنيفة ومالك تنقذ وقال الشافعي وأحمد لا تنقذ وهل يجوز أن يكون المسافر أو العبد أسباباً في الجمعة

للشارع ما لم يخرج الى حد الفقاع كان المراد به ما لم يسكن باجتماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود غرة طيبة وما طهروا فافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في النساء الميتة هلاً أخذتم اهلهم اقد بغتموه فانتقم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم انه قال كتب النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أو بأربعين يوماً لا تنقذوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول فيه التخصيف على من احتاج الى مثل ذلك الجملد بقرينة ان النساء كانت الجمونة وهي من الفقراء كما في بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم يحتج الى مثل ذلك من الاغنياء وأصحاب الرفاهية فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي ادفنوا الاطفال والدم والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي أيضاً مرفوعاً لا بأس بعسل الميتة اذا دغ ولا بأس بشعرها ووصفها وقرنها اذا غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على الجملد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه منجس يظهر بغسله بالماء وبه قال الحسن واحتج له بحديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغ طهوره فشمم الشعر الذي على الجملد فيحمل الحديث الاول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحمل الثاني على المحتاجين الى مثله من ذوي الحاجة نظير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبتي الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان عاتفي عظم العاج كاره مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أشتري لفاطمة فلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي أيضاً عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عتشت بالهراج في الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وما معه جوار استعماله فيحمل الاول على الذين يجردون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويحمل الثاني على أهل الحاجة اليه أو استعماله في الشيء الخاف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من مزادة المشركين فاستقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آية المشركين واستمتع بها فلا بأس بها فإنا مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهي عن الشرب من أواني النصارى وفي رواية للشيخين ان أبا نعلبة قال يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب أفنا كل في آيتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاغسلوها واكلوا فيها وفي الشق الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي نعلبة التشديد من وجهه والتخفيف من وجهه فالتشديد في حق من وجد غير آيتهم والتخفيف في حق من لم يجد غيرها كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على ان الامر وقع حيث علم بنجاسة آيتهم فليتنامل ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال أبو حنيفة والشافعي ومالك في رواية أنهم يجوزوا سقوط فرضهما بالجمعة وقال مالك في رواية ابن القاسم وأحمد في رواية لا يجوز وهل تصح إمامة الصبي في الجمعة أم لا للشافعي قولان أحدهما نعم كالبالغ والثاني لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة إذا فرض عليه وهذا القول الثاني مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد لأنهم منعوا إمامته في الفرائض فالجمعة أولى والأصح من مذهب الشافعي عند أكثر أصحابه الجواز وقال إمام الحرمين موضع الخلاف ما إذا تم العدد بغيره فما إذا تم به فلا جمعة في فصل في وإذا أحرمت الإمام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه قال أبو حنيفة إن كان قد صلى ركعة وسجد فيها سجدة أعجزها جمعة وقال صاحبها إن انقضوا بعد ما أحرمت بهم أعجزها جمعة وقال مالك إن انقضوا بعد ما صلى ركعة بسجدة أعجزها جمعة وللشافعي أقوال أحدها أنها تطل ويحبها ظهر أو هو قول أحدوا انقضوا في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم بالخلاف لقوات المقصود فإن عادوا قبل طول الفصل بنى على الخطبة وبعد طوله فقولان أحدهما وجوب الاستئناف في فصل في ولا تصح الجمعة إلا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال أحمد بالجواز قبل الزوال ولو شرع في الوقت ومثها

والورع

والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أو لا تستم النساء بغير الجماع بقوله لما عزله لك قبلت أولست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الأول يشير إلى نقض الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدم النقض فيحمل النقض على حال من لم يملك أربه وعدم النقض على من ملك أربه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في تطهيره من قبله الصائم وكذلك الحكم في الملبوس ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره من فروع إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي أعيان امرأة مست فرجها فليتوضأ مع حديث طلق بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الأضمة منك فالحديث الأول بطرقه مشدد محمول على حال الأكارب وحديث طلق محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان راعيا لابل قوم وقد كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لأبائي مسست ذكرى أم أدنى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي من فروع إذا فاه أحدكم في صلاته أو نلس أو عرف فليتوضأ ثم امين على ما مضى من صلاته ما لم ينسكاهم فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث الفقهية في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن أعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتخلى طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة أنه يعيد الصلاة دون الوضوء وهو راجع إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فزع مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي أنه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الأولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه التشديد بل تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فالأثر الأول مشدد والثاني مخفف ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد من الجنابة قالت فكان يبدأ قبلي وفي رواية تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله ثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تغتسل المرأة بفضل طهور الرجل أو يغتسل الرجل بفضل طهور المرأة فالحديث الأول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما تتوضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع إلى التشديد والتخفيف ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل أن ينام ونارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة

حتى خرج الوقت أنما ظهر عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل صلاته بخروج الوقت ويبتدئ الظهور وقال مالك إذا لم تصل الجمعة حتى دخل وقت العصر صلى فيه الجمعة ما لم تقب الشمس وإن كان لا يفرغ الاعتد غروبها وهو قول أحمد في فصل في إذا أدرك المسبوق مع الإمام ركعة أدرك الجمعة أو دونها فلا يلز بصلية ظهر أو ربعا عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يدرك الجمعة بأي قدر أدركه من صلاة الإمام وقال طاوس لا يدرك الجمعة إلا بأدراك الخطبتين في فصل في وانشقوا على أن الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تصح الجمعة حتى يقدم الخطبتان وقال الحسن البصري هما سنة ولابد من الاثنين عابسي خطبة في العادة مشتملة على خمسة أركان حمد الله عز وجل والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لو سجد أو هلك أجزاء ولو قال الحمد لله وزل كفاه ذلك كله ولم ينجح إلى غيره وخالفه صاحباه وقال لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة وعن مالك روايتان أحدهما أنه إذا صبح أو هلك

ما يسمى خطبة في المرف من كلام مؤلف له بال في فصل في القيام في الخطبتين مع القدوة مشروع بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك والشافعي هو واجب وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجب وأوجب الشافعي خاصة الجلوس بين الخطبتين وبشرط الطهارة في الخطبتين على الراجح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد ومالك لا بشرط وهو قول للشافعي في فصل في إذا صعد الخطيب المنبر سلم على الحاضر بن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك بكرة السلام عليهم لأنه سلم عليهم وقت خروجه إليهم وهو على الأرض فلا يعيده ثانياً على المنبر ومن دخل والامام بخطب صلى تحية المسجد عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك بكرة له ذلك واختلفوا هل يجوز أن يكون المصلي غير الخطيب فقال أبو حنيفة يجوز له أن يقول مالك لا يصلي إلا من خطب وللشافعي قولان الصحيح جوازه وعن أحمد روايتان في فصل في السنة قراءة سورة الجمعة وسورة المنافقون أو سورتي مع والفاشية فهما سنننا عرفنا من فعل رسول الله صلى

الله عليه وسلم وحكي عن أبي حنيفة أنه قال لا تختص القراءة بسورة دون سورة في فصل في الغسل للجمعة سنة عند جميع الفقهاء الأربعة والحسن والمستحب أن يكون الغسل لها عند الرواح اليها ووقت جوازه من التجرع عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يصح الغسل إلا عند الرواح اليها وهذا الاستحب اغناه عن الحاضر بها وقال أبو حنيفة وهو مستحب لكل أحد حضرها أو لم يحضرها ولو اغتسل للجمعة وهو جنب فنوى الجنابة والجمعة أجزاء عن ما عند الثلاثة وقال مالك لا يجزئه عن واحدة من ما في فصل في ومن زحم عن السجود فأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان فعل عند أبي حنيفة وأحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي والقديم من مذهبه أن شاء سجد على ظهره وإن شاء آخره حتى يزول الزحام وقال مالك بكرة تأخير السجود حتى يسجد على الأرض في فصل في وإذا أحدث الإمام في الصلاة جازله الاختلاف عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الجديد الراجح من قول الشافعي والقديم عدم الجواز في فصل في لا يقيم في بلد أو عظم أكثر من جمعة واحدة على أصل مذهب الشافعي وهو مذهب مالك قال مالك إذا

النبي تعطي النجاسة في سائر أحوال الحيوانات فالأول تخفيف والاحاديث مقابلته مشددة فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الماء طهور ولا نجاسة شيء وفي رواية الماء طهور كله لا نجاسة شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجتماع إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المصباح الخلف ثلاثة أيام وليلتين للسافر وبوماء ليلة للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً لو استزدناه لآدنى يعني المصباح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لو مضى السائل في مسأله لم يجعلها نجاسة وفي رواية للبيهقي عن أبي عمارة رضي الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فقلت يوماً قال وبومين فقلت وبومين قال وثلاثة قالت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بالك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عتسب ما ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بالك حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح حمل الأول على حال الأكابر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات أو المعاصي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه إذا تخرق الخلف وخرج منه الماء من مواضع الوضوء فلا تصح عليه مع قول الثوري أصح على الخفين ما تعلقا بالقدم وان تخرقا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار مخرقة مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر المحرم الذي لم يجد الثعلين ووجد الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعها أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الخلف إذا لم يقطع جميع القدم فليس هو بخلف يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي من فوعا من نوايوم الجمعة فيها ونعت وتجزئ عن الفريضة ومن اغتسل بالغسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت رائحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له رائحة كريهة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قال بعضهم وإنما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصنات الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القدر وينعش البدن فلذلك أمر به المحتلم ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض إلا من وراء الثوب أو الأزارر رواه البيهقي فالأول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحمل بعض العلماء الأول على من يملك أربه والثاني على من لم يملك أربه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المستحاضة أنها تغتسل من الطهر إلى الطهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها اغتسلت عن كل يوم غسل واحد مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما ما نتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل

كان في البلد جوامع أقمت في الجامع الأقدم منها وليس عند أي حنيفة في ذلك شيء وإنما قال أبو يوسف إذا كان البلد جانيب جازية جنتان وإن كان جانيبا واحد أقال الطحاوي الصحيح من مذهبه أنه لا يجوز إقامة الجمعة في أكثر من موضع واحد في المصر إلا أن يشق الاجتماع لكثير المصر فيجوز في الموضعين وإن دعت الحاجة إلى أكثر جاز وقال أحمد إذا عظم البلد وكثر أهله كبعد جازية جنتان وإن لم يكن بهم حاجة إلى أكثر من جمعة لم يجز وعلى هذا أجل ابن سريج إمام الشافعية أمر بغداد في جوامعها وقيل إن بغداد كانت في الأصل قرى متفرقة وفي كل قرية جمعة ثم اتصلت البمار بينها فبقيت الجمع على حالها فالراجح أخذنا من مذهب الشافعي أن البلد إذا كبر وعسرا اجتماع أهله في موضع واحد جاز إقامة جمعة أخرى بل يجوز التعدد بحسب الحاجة وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوها في مساجدهم في فصل في وتفقوا على أنه إذا كانت صلاة الجمعة صلاوا ظهر أو هل يصلون فرادى أو جماعة قال أبو حنيفة ومالك فرادى وقال الشافعي وأحمد جماعة

باب صلاة العيدين في تفقوا على أن صلاة العيدين مشروعة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة هي واجبة على الأعيان

نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بين مخفف ومشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة في ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء إلى الضحى فالحديث الأول فيه التشديد لا إمامة خروج الوقت بمعنى الثالث الأول من الليل وفي الثاني التخفيف لتأخره إلى طلوع الفجر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحاديث إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله في الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تغرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا متوضي وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه ومع قول إبراهيم النخعي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوءه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية أنما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرواية بمعنى في كيفية الأذان ويؤذن بالال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت في الحديث الأول تشديدا وفي الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الأذان والإقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا أنه صلاها بأذان واحد وإقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بإقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الأول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التخفيف فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية أنها كانت تصلي بغير إقامة قال رواية الأولى مشددة والآخرى مخففة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مر فوعا وقيل أنه من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فإنه يقيم لها فقط مع ما صح من الأحاديث في الأذان في السفر للجماعة والمنفرد فالحديث الأول أو الآخر مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر فيه إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو ردة حين علمه الأذان والإقامة إلا إقامة مثنى مثنى وبعضهم جعل قوله مثنى على قوله فدقامت الصلاة فقط فالأول فيه تخفيف في صفة الإقامة والثاني فيه تشديد وأما قول البعض المذكور ففيه تشديد في لفظ فدقامت الصلاة فقط فرجع الأمر

الامر فيه أيضا إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول علي رضي الله عنه أن السنة وضع الكف على الكف تحت السرة فالأول مشدد من حيث كون مراعاتهما وهما تحت الصدر أشق من مراعاتهما تحت السرة بدليل أن اليد تنقل وتنزل ويحتمل أن يكون علي رضي الله عنه رأى أيدي الصحابة تحت السرة حين ثقلت قطن أنهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال أنهم وضعوها تحت الصدر أولا ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسي صلاته وهو وخلاصه رافع الزرق إذا ذقت إلى الصلاة فكبر ثم أقرأ بآية يسر معك من القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن أبي هريرة قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لأصلاة الأبقاعه الكتاب فزاد فالأول مخفف والثاني مشدد وما تم نفع من في عليه لا أحد الحديثين فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مر فوعا صلاة لمن لم يقرأ بآية القرآن فصاعدا مع رواية أقرأ بآية قرآن أي فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لافي أول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جبان والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وذلك من الأحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدايم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويعد بالرحمن ويعد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو روى ذلك أيضا عن عمرو بن علي وابن الزبير رضي الله عنهم فالحديث الأول بجميع طرقه مخفف والحديث الثاني بجميع طرقه مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع وفي رواية لمالك إذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع مرة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء وأبو بردة مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي إذا قال الإمام سمع الله من حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما أخذ به الشافعي حيث استحسب للأموين الجمع بين الذكرين فالأول مشدد والثاني مخفف بالنظر لمشاهد المصالحين فمن رأى الإمام واسطة يده وبين الله تعالى في الأخبار عن كونه تعالى

كالجمعة وقال مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أحمد هي فرض على الكفاية واختلفوا في شرائطها فقال أبو حنيفة وأحمد من شرائطها الاستيطان والعدو وإن الامام في الرواية التي يقول أحمد باعتبار أنه في الجمعة وزاد أبو حنيفة والمصر وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط وأجاز أصلاها فرادى لمن شاء من الرجال والنساء في فصل في وتفقوا على تكبيرة الاحرام في أولها واختلفوا في التكبيرات الزوائد بعدھا فقال أبو حنيفة ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية وقال مالك وأحمد ست في الأولى وخمس في الثانية وقال الشافعي سبع في الأولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك بل بوالى بين التكبيرات تسقا واختلفوا في تقديم التكبيرات على القراءة فقال مالك والشافعي يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وقال أبو حنيفة بوالى بين القراءة بين التكبير في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة وعن أحمد روايتان كالمذهبين وتفقوا على رفع اليدين في التكبيرات وعن مالك رواية أن الرفع في تكبيرة

واختلفوا فيمن فاته صلاة العيبد مع الامام فقال أبو حنيفة ومالك لا يقضى وقال أحمد يقضى منفردا وعن الشافعي قولان كالمذهبين أحدهما يقضى أمدوا واختلفوا في كيفية قضائها فقال أحمد في أشهر رواياته صلى أربعاً كصلاة الظهر وهي المختارة عند محقق أصحابه ومذهب الشافعي أنه يقضها ركعتين كصلاة الامام وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنه يجزئ أن يصلي ركعتين أو أربعاً فصل في وانفقوا على أن السنة أن يصلي العيبد المصلي بظاهر البلد لا في المسجد وان أقام لضفة المسلمين من يصلي بهم في المسجد بالاشافعية فانهم قالوا ان فعلها في المسجد أفضل اذا كان واسعا فصل في واختلفوا في جواز التفضل قبل صلاة العيبد وبعدهما من حضرهما فقال أبو حنيفة لا يتنفل قبلها ويتنفل ان شاء بعدها ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره وقال مالك اذا كانت الصلاة في المصلي لم يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الامام والمأموم وعنه في المسجد روايتان وقال الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في

قبل جند المأمومين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله من جده نفا ولا يقبل جده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد رفع ركعته قبل يديه واذا رفع رفع يديه قبل ركعته وفي رواية لابي داود فاذا نهض نهض على ركعته واعتمد على فخذه مع حديث أبي داود البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركعته فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماد على يديه اذا قام من السجود فرجع الحديثان الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع اليكفي في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضا شاذ كونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا رأ كفا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الفرو والطويل الكمين للشقة في اخراج يديه وكان النخعي يقول كان الصحابة يصلون في بشانقهم وبرانسهم وطيا السهم ما يخرجون أيديهم وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملصق به يضع يديه عليه يقبض برء الحصباء وفي رواية له يثني بالكساء برد الارض بيده ورجله فالحديثان الاولان مشددان ومقابلهما مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن الخليل عن مالك ابن الحويرث انه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة الثانية جالس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبيد الله بن عمر انه كان اذا رفع رأسه يرجع من سجدة الى سجدة على صدره وقدميه ويقول اغنا كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمدا على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديثان الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قدم في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركعته ورفع أصبعه السبابة قد احناها شيئا وهو يدعو ليجر كعاهما مع حديثه أيضا عن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يجر كعاهما مع حديثه أيضا عن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع للشيطان فالاول مخفف والثاني مشدد وسيأتي توجيههما في الجمع بين أقوال الاثني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عبيد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التمشيد كفي بين كفيه كما علمني السورة من القرآن التحيات لله الى آخره مع حديث عمرو بن العاصي ان صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام آخر ركعة من صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد فقد غت صلاته وفي رواية فحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني مخفف فيجوز الثاني على حال أصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الاشعري قال كان أول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للشهادة التحيات لله الى آخره مع حديث البيهقي عن جابر وعن عمر في الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد باسم الله وبالله التحيات لله الى آخره فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد بذكرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري

البخاري حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الامر الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق من فوعا لا صلاة الا بفتح الكتاب مع حديث الامام أبي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي من فوعا من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة قلت وهذا محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون بقولهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجاعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي من فوعا اني اراكم تقرؤن وراء امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وفي رواية لا تقرؤا شيئا اذا جهرتم الا بام القرآن اه وقال عطاء كانوا يرون ان على المأموم القراءة فيسأله الامام دون ما يجهر فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسيأتي في توجيه الاقوال ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ قوله تعالى وذكرا اسم ربه فصلي وان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القاب اذا ذكر اسم ربه ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعوه على قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقنت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من جده مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته وعن أبي خلد قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا أرا لك نقنت فقال ما أحفظه عن أحد من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالشيخ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري من فوعا التخذ عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذر الازار عن نخذه فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح أن يكون الاول نشر يدا لاهل المروآت والثاني لا حاد أمته فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الثوب الواحد فقال أولئككم ثوبان مع حديث مسلم من فوعا لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مع حديث البيهقي من فوعا اذا قام أحدكم في صلاة أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم امين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والقياس هو غلبة التي مفعلى الحديث اذا استقاه أحدكم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه القى فلا بأس وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن جابر أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض برد عليه مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكابر الدنيا من الملوك والامراء والثاني على غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعدم ردة السلام عليه ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين

المسجد وغيره الا الامام فانه اذا ظهر للناس لم يصل قبلها وقال أحمد لا يتنفل قبل صلاة العيبد ولا بعدها مطلقا فصل في ويستحب أن ينادى الصلاة جامعة بالاتفاق وعن ابن الزبير انه أذن لها وقال ابن المسيب أول من أذن لصلاة العيبد معاوية ومذهب الشافعي قراءة في في الاولى واقترنت في الثانية أو سبع والفاشية وقال أبو حنيفة لا تختص بسورة وقال مالك وأحمد يقرأ سبع والفاشية فصل في اذا شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال بروية الهلال فضيت صلاة العيبد في صحيح التواتر عند الشافعي موسعا وقال مالك لا تقضى فان لم يكن جمع الناس في اليوم صليت في الغد وهو مذهب أحمد ومذهب أبي حنيفة ان صلاة عيبد الفطر تصلي في اليوم الثاني والاضحى في الثاني والثالث فصل في التكبير في عيد الحر مسنون بالاتفاق وكذلك في عيد الفطر الا عند أبي حنيفة وقال داود بوجوبه وقال النخعي اغنا بفعل ذلك الحواكون وقال ابن هبيرة والصحيح ان التكبير في الفطر آكد من غيره لقوله عز وجل ولتكموا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم واختلفوا في ابتدائه وانتهائه فقال مالك

الكسوف في وقت كراهية الصلاة قال أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه لا تصلي فيه ويجعل مكانه بالتسبيح وقال الشافعي تصلي فيه وعن مالك روايات أحدها تصلي في كل الاوقات والثانية في غير الاوقات المكروه فيها التفضل والثالثة لا تصلي بعد الزوال جملها على صلاة العبد في فصل في وهل تنس الجماعة لصلاة الكسوف قال أبو حنيفة ومالك لا تنس بل يصلي كل واحد لنفسه وقال الشافعي وأحمد السنة ان تصلي جماعة كالكسوف ويجوز بالقراءة في صلاة الكسوف وتصلي الكسوف فرادى كما تصلي جماعة بالاتفاق وعن النوري ومحمد بن الحسن ان الامام اذا صلى صلواتهم ولا تصلي حينئذ فرادى في فصل في غير الكسوف من الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة بالتمام لا ينس له صلاة عند الثلاثة وعن أحمد انه يصلي لكل آية في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه انه صلى في زلزلة باب صلاة الاستسقاء في انفقوا على ان الاستسقاء مستنون واختلافوا هل ينس له صلاة أم لا فقال مالك والشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة لا تنس جماعة وقال أبو حنيفة لا تنس الصلاة بل يخرج الامام

أبا حنيفة وأبا قلابه رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال انه على شرط الشيخين مرفوعا من مع النداء من جيران المسجد وهو صحيح من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان علي رضي الله عنه يقول لا صلاة لجيران المسجد الا في المسجد فقبل له من جيران المسجد فقال من أجمعهم المنادي قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلواته وحده في بيته ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يعرف أبوه أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهري انه يؤم فالأثر الاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤم العلام حتى يجتمع مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في القرائض والجنائز في المساجد وكان ابن سبيع أوسط سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خاف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة مع حديث البخاري ان أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم زادك الله حرصا ولا نعد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث حذيفة بن أسيد رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أن يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي رواية مرفوعة لا يصلي الامام على شيء أعلى مما عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التؤمة قال كنت أصلي أنا وأبو عمر مرة فوق ظهر المسجد على صلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف وصحح جل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بأربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على ما دون الحسين جماعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآيات فالاول ومأموره مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني ومأموره مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والاضحى سبعين الاولى وحسب في الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر أربعين تكبيرة على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العبدن خمس في الاولى وأربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس

وبدعوا فان صلى الناس

وحدانا جازواختلف من رأى ان لها صلاة في صفتها فقال الشافعي وأحمد منسل صلاة العيد ويجوز بالقراءة وقال مالك صفتها ركعتان كسائر الصلوات ويجوز بالقراءة في فصل في وهل ينس له خطبة فقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية المخارة عند أصحابه تنس وتكون بعد الصلاة خطبتان على المشهور ويعتقهما بالاستغفار كالتكبير في العيد وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية المنصوص عليها لا يخطب لها وإنما هي دعاء واستغفار في فصل في ويستحب تحويل الزداه في الخطبة الثانية للامام والمأمومين الا عند أي خيفة فانه لا يستحب وقال أبو يوسف بشرع للامام دون المأمومين واتفقوا على أنهم ان لم يسقوا في اليوم الاول عادوا ثانيا وثالثا وأجمعوا على انهم اذا نضروا بكثرة المطر قال السنة ان يسألوا الله رقه

في كتاب الجنائز

أجمع العلماء على استحباب الاكثر من ذكر الموت وعلى الوصية ان له مال أو عنده ما ينفق الى الابداء مع المحبة وعلى تأكد عانى المرض وانفقوا على انه اذا يقض الموت وجه الميت للقبلة والمشهور عن مالك والشافعي وأحمد ان الأذى

رضي الله عنهم ما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعة في كل ركعة ركوعان فالاول بجميع طرفه مشددا والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا غيرها من الآيات كالظلمة أو موت أحد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره أن عليا رضي الله عنه صلى ركعة وثبت مشددا في أربع سجعات وخمس ركعات وسجدتين في ركعة وركعة وسجدتين في ركعة وثبت مشددا في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كما ثبت عنه أنه حرسا جادا بالمباينة أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رأيت آية فاسجدوا وأي آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فأمر عمر رضي الله عنه مخفف وأثر على ومأموره مشدد وصحح جل الثاني على من يؤثر فيه الآيات ويعظم عنه الخوف من الله فيكون السجود كالسجدة الذي يصيب على النار يخفف حرها والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية البيهقي فن تركها فقد كفر مع ما ورد في الأحاديث بعدم كفره الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع شهاده أحد بني مائه لم يصل عليهم ولم يسألوا مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهاده أحد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على أنها على جماعة ما توابعه انقضاء الحرب أو على الدعاء فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتشديد هو صلاة الجنائز المعنادة والتخفيف هو الدعاء فقط ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا اذ رأيت الجنائز تقوموا حتى تخلفكم أو توضع زاد في رواية البيهقي وان لم يكن أحدكم ماشيا معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به جنازة فقام لها فقبل انها جنازة يهودي فقال أليست نفسها وفي رواية للبيهقي في انما قت للملك وغير ذلك من الأحاديث الا مرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت أن هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر أربعين ركعة وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر كبر أربعين ركعة من الأحاديث مع حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمس سبعا في صلواته على بعض أصحابه وصلى على رضي الله عنه على سهل بن حنيف فكبر عليه ستا ثم انفت الى الناس وقال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي أن عليا صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدريا قال العلماء وأكثر الصحابة على أن التكبير أربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على الأربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عقبه بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي أن نضلى فيهن أو نغفر فيهن مونا فاذكر منها وحين نضيق

لا ينسب بالموت وقال أبو حنيفة

ينسب بالموت فاذا غسل الميت طهر وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد واتفقوا على أن مؤنة تجهيز الميت من رأس ماله مة مة مة على الذين وحكي عن طاوس أنه قال إن كان ماله كغيره فافرن رأس ماله والاخر ثلثه في فصل في وفاء على أن غسل الميت فرض كناية وهل الأفضل أن يغسل مجرداً أو في قبض قال أبو حنيفة ومالك مجرداً مستور العورة وقال الشافعي وأحمد الأفضل في قبض والاولى عند الشافعي تحت السماء وقيل بل الاولى تحت سقف والماء البارد والى الاخرين رشيداً وعند وجوده وخ كثر وقال أبو حنيفة المسخن اولى بكل حال في فصل في واتفقوا على أن الزوجة أن تغسل زوجها وهل يجوز للزوج أن يغسلها قال أبو حنيفة لا يجوز وقال الباقر يجوز ولو ماتت امرأة وليس هناك الأرجل أجني أومات رجل وليس هناك الامرأة أجنية فذهب أبي حنيفة ومالك والاصح من مذهب الشافعي أنهم ما ييمان وعن أحمد وروايتان أحدهما ييمان والاخرى بلف الغاسل على يده خرقه وهو وجه للشافعي وقال الاوراعي يدفن من غير غسل ولا يعم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز في فصل في المسحوب ان يوضعه

الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث مسلم وغيره أيضاً من دفنه صلى الله عليه وسلم كثير من أصحابه لا يلاونه فبرههم على ذلك ومع ما نقل عن عقبه أنه قبل له أن يدفن بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة مسلم تسليماً واحدة مع حديثه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة مسلم عن عيته وبساره كالصلاة ذات الركوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي امامة بن سهل أنه كان اذا صلى على جنازة مسلم تسليماً خفية مع حديثه أيضاً أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يديه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كافي الميزان ويصح حمل الجهر على الاقوياء من الناس وعدم الجهر على من أترفيه الحزن على ذلك الميت وعمته الخشية والخوف فلم يستطع الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المتى فيرجعون به في التعش ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فروعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن رضاه في المسجد فلما انكر به بعض الناس ذلك قالت ما السرع مائتي الناس وروى البيهقي أن أبا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد مع حديث التومة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح وكانت الجنازة توضع في المسجد فرايت أبا هريرة اذا لم يجد موضعاً الا في المسجد انصرف ولم يصل عليها فالحديث الاول ومعه مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب ومن ذلك حديث مسلم من فروعاً فاذا وجبت فلا تكفين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال اذا مات مع حديث البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفر اوزيد بن عتبة وعبد الله بن رواحة وعيينة نذر فان ومع خبر مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر انهر نساء يبيكين مع الجنازة فقال لا رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فان العين باكية دامة والنفس مصابة واله قد قرب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن الله لا يذهب بدمع العين ولا يحزن الغلب ولكن يذهب بهذا وأشار الى لسانه أو يرحم فالحديث الاول مشدد باباحة البكاء الى الموت فقط والثاني مخفف باباحة البكاء قبل الموت وبعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نهينان عن اتباع الجنازة ولم يعمر عينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جالوساً ينتظرن الجنازة فقال اتحنن فيمن يحمل قل لا قال فتدلين فيمن يدي قل لا قال فتغسلان فيمن يغسل قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات ومع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من نغزة لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الكداه يعني القبور مارأيت الجنة حتى يراها جديك فقال أم عطية ولم يعمر علياً فيه تخفيف وقوله مأزورات غير مأجورات ومابعده فيه التشديد في النهي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم في ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر

قال

الغاسل ويسوق اسنانه ويدخل

أصبعيه في مخبره وبفسهما وقال أبو حنيفة لا يسحب ذلك وإن كانت لحية ملبدة سرحها يشط واسع الاسنان برفق وقال أبو حنيفة لا يفعل ذلك واذا غسبت المرأة فضرهها ثلاثة قرون وألقى خناتها وقال أبو حنيفة بتركه على حاله من غير ضرر في فصل في الحامل اذا ماتت وفي بطنها ولد حتى شق بطنها عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا يشق وعن مالك روايتان كالمذهبين واتفقوا على أن السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لم يغسل ولم يصل عليه فان ولد بعد أربعة أشهر فغسل أبو حنيفة ان وجد ما يدل على الحياة من طاس وحركة ورضاع غسل وصلى عليه وقال مالك كذلك الا في الحركة فانه انخرط أن تكون حركة بينة يصحبها طول مكث يتقن معها الحياة وقال الشافعي يغسل قولاً واحداً وهل يصلى عليه قولاً والجديده ان لا يصلى عليه مالم تظهر أمارة الحياة كالاختلاج وقال أحمد يغسل ويصلى عليه واتفقوا على انه اذا استهل أو بكى يكون حكمه حكم الكبير وحكي عن سعيد بن جبير انه لا يصلى على الصبي مالم يبلغ في فصل في ونية الغاسل غير واجبة على الاصح من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة وقال مالك بوجوبها اذا خرج من الميت بعد غسله شيء وجب

قال ليس في مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يعق مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة مائة زاد في الحساب أي في مائتي درهم فضة فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الاول على من كان عبد الاهل الشح والخجل والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبد الاهل الكرم والخصاء من حيث ان الزكاة متعلقة بهين ذلك المال لا بالمكاف مع أن الرقيق عبد الله كما أن سيده عبد الله وكان سيده العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الا صغر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل اتوني بخميص اوليس آخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه أهون عليكم وخير للي اجرين بالمدينة فالاول مشدد لتخصيصه على أخذ الواجب من عين كل جنس ولتقله في بعض الاحاديث الى بدل معين في الحيوانات والثاني مخفف لاخذ من الجنس غير الجنس من المنقومات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى الروايتين أو تصحح رواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال فأنزل الله ما أحب هذه الناقة فقال يا رسول الله اني ارتجعتها بهيرين من حواشي الصدقة قال فتم اذا وفي رواية انه رأى في ابل الصدقة ناقه كوماه فسأل عنها فقال المصدق اني أخذتها بابل فسكت فقيه جواز أخذ القطة في الزكوات ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية للبيهقي وغيره من فروعاً عا ليس في الخيل والرق في زكاة الازكاة الفطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره من فروعاً ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤذي منها حقها الى أن قيل يا رسول الله فان خيل قال الخيل ثلاثة هي رجل وزرور رجل أحرور رجل ستر فأما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها وفي رواية لا ينس حق الله في ظهورها وبطونها في عمرها وبمرها ومع حديث البيهقي من فروعاً في الخيل الساعة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار ديناراً فالاول ومعه مخفف بالعقود والثاني ومعه مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الشريعة ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له الماسع من ما الى اليمن لا تأخذ في الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والنمر مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ من عصر زيتونه يوم بعصره فيمساقت السماء والانهار وكان بعلا العشر وفيما سبق برشاء الناضع نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ حبه خمسة أوسق فيه مصر ويؤخذ عشر زبته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العسل في كل عشرة اذفاق زق وفي رواية انه ان رجلاً قال يا رسول الله اني نخلت قال آذ العشر قال يا رسول الله احمل جيله خمائه مع ما رواه الشافعي

أزالته ففأعند أي حنيفة ومالك وهو الأصح من مذهب الشافعي وقال أحمد بن حنبل أعاده الفسـل أن كان الخارج من الفرج وهل يجوز ذهابه وحلق عانته وحذف شاربه قال أبو حنيفة ومالك هو مكره وقال أحمد لا بأس به ولا شافعي قولان الحديث أنه لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار أنه مكره في فصل في وائتقوا على أن التمسيد وهو من مات في فقال الكفار لا يغسل واخذوا هو بصلى عليه أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية بصلى عليه وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية لا يصلى عليه لا يستغفنه عن شافعي وائتقوا على أن النساء تغسل ويصلى عليهن والثلاثة على أن من رفسه دابة وهو في القتال أو زدى عن فرسه أو أصابه سلاحة مات في معركة المشركين أنه يغسل ويصلى عليه وقال الشافعي لا يغسل ولا يصلى عليه في فصل في وائتقوا على أن الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة وأن المسنون منها الوضوء يكون بسدر وفي الأخيرة الكافور قال أبو حنيفة وأحمد المستحب أن يكون في كل غسلة شيء من السدر وقال مالك والشافعي لا إلا في واحدة في فصل في وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين

ومالك أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في الغسل صدقة قال لا ليس في الخيل ولا في الغسل صدقة وبه قال علي ومما ذوالحسن فالأول مشدد والثاني ومعه مخفف أن لم يثبت نصه ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه ليس في الخضراوات صدقة وروايته عن علي ليس في الخضراوات صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شيء من الخضراوات صدقة والفواكه كلها صدقة أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيمسحفت السماء والعيون أو كان عتري أي يسقي من البصاب العتري ثم كل نبات فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الخيل زكاة مع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ ذلك مائتي درهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على حلي المرأة الفقيرة عرفا والثاني على أهل التروة والغنى ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره أنهم كانوا يقولون من أسأف ما لا فعله زكاة في كل عام إذا كان في يد نفقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد نفقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه مع قول عطاء وغيره ليس عليك في دينك زكاة وإن كان في يدي يملكه وبه قال عمر وعائشة وعكرمة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام أو صاعا من شربة أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صح أوصاعا من دقيق فالأول مشدد من حيث تعين إخراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا اطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فله أجرها وله مثله وفي رواية والنخازن مثل ذلك بما اكتسب ولها بما انفق لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من فونه أو الأجر بينهما ولا يعمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على زوجة الرجل الكريم الراضى بذلك وحمل الثاني على زوجة البخل ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألوا الناس شيئا فسنسأل الناس أموالهم تكثر فأغضبنا فسنسألهم فليس ينقل منه أولئك كثر مع حديث البيهقي وغيره عن الفرائسي رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل بارسول الله قال لا ولئن كنت سائلا ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية المسائل كدوح وفي رواية خوش في وجهه صاحبها يوم القيامة في شاء أتى على وجهه ومن شاء ترك إلا أن يسأل الرجل في أمر لا يجده منه بدأ أو ذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضا ما المعطى بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجا فالأول فيه تشديد ومقابلته فيه تخفيف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان في فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج في ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت

والبقرة وأقل الكفن ثوب يعم الميت والمستحب عند الشافعي ومالك وأحمد أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب وهي لقائف وقال أبو حنيفة أزار وردها وقبض والمستحب البياض في كلها والمستحب للمرأة خمسة أثواب قبض وتمر ووافقة ومقنعة والخامسة يشدها بخذاها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن أقصر على ثلاثة أثواب فيكون الخمار فوق القبض تحت اللقافة وقال مالك ليس للكفن حد وإنما الواجب ستر الميت وتكفين المرأة في المعصفر والمزفر والحريم مكره وعند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يكره والمرأة أن كان لها مال فالكفن في مالها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد هو في بيت المال كما لو أعسر زوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته بحال ومذهب الشافعي أن يحل الكفن أصل الزكاة فإن لم تكن فعلى من نازمه النفقة من قريب وسيد وكذا الزوج في الأصح والصواب عند محقق أصحابه أنه على الزوج بكل حال والمحرم لا يطيب ولا يلبس المحيط ولا يخمر رأسه بالاتفاق وحكي عن أبي حنيفة أن أحرامه يبطل بونه

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيه فيقول هل عندكم من غداء فأقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول اذا أصوم مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه أنه كان إذا بداه الصوم بعد ما زالت الشمس صام ومع قول ابن مسعود وأحمدكم بالخيار ما لم يأكلا أو يشرب فالأول مشدد يشترط التمسك قبل الزوال والثاني مخفف يجعل التمسك قبل الزوال وبعده إلى قرب الغروب ودليل من أوجب تبين التمسك في صوم النفل قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة أنها سئلت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت لا أن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة عن فوعا إذا مضى النصف من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية إذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله أن يهمل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صياما فبأقوى على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم فالأول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه وسبب نوجبه مذهب الأئمة الأربعة في الجمع بين أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح جنبا في رمضان من جاع غير احتلام فيذكره الفجر فيغتسل ويصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه في رواية البيهقي من صام جنبا ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي من فوعا من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فافطر ومع روايته أيضا من فوعا لا يفطر من فاعولا من احتلم قالوا بياض مخفف ومشدد ومفضل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان كما ترى ومن ذلك حديث البيهقي من فوعا ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر والحرا الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ففنا الصائم ومنا المفطر فلا يجزئ الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم برون أن من وجد قوة فصام فان ذلك حسن و برون أن من وجد ضعفا ففطر فان ذلك حسن وكان أنس بن مالك يقول للسائل ان أفطرت فرخصة الله وان سمعت فهو أفضل فالأول مخفف والثاني مشدد ولو في أحد شي حديث التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن حسين بن الحارث الجدلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد البنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسلك للرؤية فان لم تراه وشهد شاهد عدل نسكتك بشهادتهم ما ثم قال ان فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأومأ بيده إلى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبل شهادة رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالأول مشدد من حيث اشتراط العدد في التمسك ومخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين

في فعل به ما يفعل بسائر الموق
فصل في الصلاة على الميت
فرض كفاية وعن أبي بصير
أصحاب مالك أنه سنة ولا يكره
فعلها في شيء من الأوقات عند
الشافي وقال أبو حنيفة وأحمد
يكره فعلها في الأوقات الثلاثة
وقال مالك يكره فعلها عند طلوع
الشمس وغروبها والصلاة على
الجنائز في المسجد جائزة بالاتفاق
وهي غير مكروهة فيه عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك يكرهها فيه ويكره النسي
للميت والنداء عليه وقال أبو
حنيفة لا يكره له في فصل في
واختلفوا فيمن هو أحق بالإمامة
على الميت فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد والشافعي في القديم الوالي
أحق ثم الولي قال أبو حنيفة
والأول للولي إذا لم يحضر
الوالي أن يقدم امام الحي وقال
الشافعي في الجديد الراعي أن
الولي أحق من الوالي ولو أوصى
الرجل ليعلى عليه لم يكن
أولى من الأولياء عند الثلاثة
وقال أحمد يقدم على كل ولي
وقال مالك الابن مقدم على
الاب والآخر أولى من الجسد
والابن أولى من الزوج ون
كان أباه وقال أبو حنيفة لا ولاية
للزوج ويكره للابن أن يقدم
على أبيه في فصل في ومن شرط
حصة الصلاة على الجنائز
الطهارة وسر العورة بالاتفاق
وقال الشعبي ومحمد بن حنبل

عن عائشة مرفوعاً عن مات وعليه صيام صام عنه ولابيه مع رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس
لا يصح أحد عن أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم فالأول
مخفف بالصوم والثاني مشدد بالأطعام ويصح أن يكون الأمر بالعكس في حق أهل الرفاهية
والعنى فإن الأكل مع عدمهم أهون من الصوم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح أنها ما كانا نأكل من كان عليه قضاء رمضان
فإن شاء قضاءه مفرقاً وإن شاء تبعنا مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً عن كان عليه
صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكفل بالأعداء وهو صائم وكان يقول عليكم بالأعداء فانه يكفل
البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي النعمان الانصاري قال
حدثني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكفل بالنهار وأنت صائم
أكفل ليلاً لا تغدج البصر وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث الأكفال في الصوم
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً مرفوعاً فاطر الحاجم والمجموع فالأول مخفف
والثاني مشدد أن لم يثبت نسخه وسبأ في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم حبسا فاكل منه وقال قد كنت أصعب صائماً مع حديث عائشة أنها قالت
أهدى البناحيس وقد أصبحت صائماً فقال صلى الله عليه وسلم قريه واقضى يوماً مكانه فان
ثبت أمره لمسا بالقضاء كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيكمل الذنب لا الوجوب وعكسه
وعليه فيرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس
وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً ليس على المعتكف
صيام الا ان يجعله على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
في فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع في ذلك حديث مسلم
وغيره في حديث الإسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الإسلام قال أن تشهد
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق
وتقتل من الجنابة وتنم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني
عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الظعن قال انجم عن أبيك
واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ أو أعوا الحج والعمره لله هي واجبة كالحج انتهى مع حديث
البيهقي مرفوعاً الحج جهاد والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قال رسول الله العمره
واجبة وفرضها كفر بضة الحج قال لا ونعتم حيرك وكان الشعبي يقرأ أو أعوا الحج والعمره
له أي يرفع العمره ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمره والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات
المشبعات وهي محرمة لبس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب

الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي داود وغيره أن امرأة جاءت إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بثوب مشبع بعصفر فقالت يا رسول الله اني أريد الحج فأحرم في هذا فقال
لكن غيره قالت لا قال فأخرى فيه فالأول مخفف والثاني مشدد في أحد شقي التفتيل فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً أيماصي حج فقد قضت عنه حجة
مادام صغيراً فإذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة أن كان فله عن توقيف أنه لا يلزمه
حجة أخرى بعد البلوغ فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
في فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع إلى الجراح في ذلك حديث مسلم وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحصاد مع رواية البيهقي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء
تركه وكان ابن سيرين يقول أن كان على ما وصفه له فقد زمه فالأول مشدد من حيث قبوله لما
لم يره والثاني أن صح الحديث فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما ما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخبير
وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بيعه ما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة
أو خيار فالأول مخفف لأن فيه التخيير بعد العقد وقبل التفريق وأمر عمر رضي الله عنه مشدد
أن صح لانه لم يجعل له ما به الصفقة خياراً فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر مع رواية البيهقي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سبيله إذا أبيض فالأول مشدد في عدم
حصة كل ما فيه غرر والثاني مخفف أن صح ويكون خاصاً استخرج من عام فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطا
له فأصابته مشربة جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال رأيت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان يمت من أخيك فمأصابتها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً
تأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع
الجوائح فالأول مشدد أن كان بعد بلوغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم نهى عن بيع وشروط مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلا
فاستثنى عليه صاحبه جلالة إلى أهله فلما قدم الرجل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم
ففتق عنه ثم انصرف فبع بعض طرق حديث البخاري يدل على أن ذلك كان شرطاً في البيع
وبعضها يدل على أن ذلك كان تفضلاً وتكرماً ومرفوعاً البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فإن جلتا الحديث الأول على أن الشرط كان في صلب العقد كان مخففاً والا فهو مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن ثمن الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد وفي رواية الا كلباً ضارباً فالأول مشدد والثاني

الطبري يجوز بغير طهارة
ويقف الامام عند رأس الرجل
وعجز المرأة عند الشافعي وأبي
يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
عند صدر الرجل وعجز المرأة
وقال مالك من الرجل عند
صدره ومن المرأة عند عجزها
في فصل في وتكبيرات الجنائز
أربع بالاتفاق ويحكي عن ابن
سيرين ثلاث وعن حذيفة بن
اليمان خمس وقال ابن مسعود
كبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الجنائز تسعاً ومبجراً
وخمساً وأربعاً تكبيراً وأما كبر
الامام فان زاد على أربع لم
تبطل صلاته وإذا صلى خلف
امام فزاد على أربع لم ينافيه في
الزيادة وعن أحمد أنه ينافيه
السمع ومذهب الشافعي أنه
يرفع يديه في جميع التكبيرات
خداً من كبسه وقال أبو حنيفة
ومالك لا يرفع يديه الا في الأولى
وقرأة الفاتحة بعد التكبير الأولى
فرض عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئاً
من القرآن ويسلم تسليمتين عند
الثلاثة وقال أحمد واحدة عن
يمينه في فصل في ومن فاته بعض
الصلاة مع الامام افتتح الصلاة
ولم ينتظر تكبيره عند الشافعي وقال
أبو حنيفة وأحمد ينتظر تكبيره
الامام ليكبر معه وعن مالك
روايتان ومن لم يصل على الجنائز
صلى على القبر بالاتفاق والي مني
يصل عليه اختلف مذهب

قال أحد وقيل ما لم يبل وقيل يصلي
أبدوا الأصح أنه يصلي عليه من كان
من أهل فرض الصلاة عليه عند
الموت وقال أبو حنيفة ومالك
لا يصلي على القبر إلا أن يكون قد
دفن قبل أن يصلي عليه في فصل
والصلاة على الغائب صحيحة
عند الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ومالك يعدم جثتها
ولا يكره الدفن ليلا بالانفاق
وقال الحسن يكره ولو وجد
بعض ميت غسل وصلى عليه
عند الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ومالك إن وجد أكثره
صلى عليه والا فلا في فصل
وانفقوا على أن قاتل نفسه
يصلي عليه واختلفوا هل يصلي
عليه الإمام فقال أبو حنيفة
والشافعي يصلي عليه وقال
مالك من قتل نفسه أو قتل في
حد فان الإمام لا يصلي عليه
وقال أحمد لا يصلي الإمام على
القتال ولا على قاتل نفسه
وقال الزهري لا يصلي على من
قتل في رجم أو فصاص وكره
عمر بن عبد العزيز الصلاة على
من قتل نفسه وقال الأوزاعي
لا يصلي عليه وعن قتادة أنه
لا يصلي على ولد الزنا وعن
الحسن أنه لا يصلي على النفساء
في فصل ولو استشهد جني لم
يغسل ولم يصلي عليه عند مالك
وهو الأصح من مذهب
الشافعي وقال أبو حنيفة يغسل

ويصلي عليه وقال أحد يغسل
ولا يصلي عليه والمقتول من
أهل العدل في قتال البغاة
غير شهيد فيغسل ويصلي عليه
عند مالك وعلى الراعي من قول
الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يغسل ولا يصلي عليه وعن
أحمد روايتان ومن قتل من
أهل البغي في حال الحرب غسل
وصلى عليه عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا ومن قتل ظلم في
غير حرب يغسل ويصلي عليه
عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة إن قتل بحديدة
لم يغسل وإن قتل بمنقل غسل
وصلى عليه في فصل وفيما
على أنه لا يبرح شعر الميت إلا
الشافعي فإنه قال يبرح تسريحا
خفيفا وأجمعوا على أن الميت
إذا مات غير مخنوق أنه لا يحن
بل يترك على حاله وهل يجوز
تقليم أظفاروه الأخذ من
شاربه إن كان طويلا قال
الشافعي في الأملاء وأحمد
يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي في القديم
لا يجوز وشدد مالك فيه حتى
أوجب التعزير على فاعله
في فصل وفيما قواعلي إن حمل
الميت برأى كرام والحمل بين
الموتين أفضل من التبريع
على الراعي من مذهب الشافعي
وكره النضى الحمل بين الموتين
وقال أبو حنيفة وأحمد التبريع
أفضل والثاني أمام الجساره

عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحب الأنواع على مال امرئ مسلم فينتقد برتبوت هذا
عن عثمان فلا حجة فيه لأنه لا بدري أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكر عن عثمان
رجع الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيفا وتشددا في حديث الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل
ومقابلته يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما أخذت
حتى تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن أمية ادراعا
فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضعونة حتى تؤديها اليك فلما أراد ردها اليه فقد منها درع
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قاي
اليوم من الايمان ما لم يكن يوم أعرتك اه وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك أبو هريرة
كان يقرم من استعار به يرافع طب عنده وغير ذلك من الآثار مع أثر البيهقي عن شرح
القاضي أنه كان يقول ليس على المستعير غير المثل ضمان فالأول مشدد في الضمان والثاني
مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق
فلا شفعة لاحد مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق
بسقبة قال الأصمعي والسقب اللزيق ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
جار الدار أحق بالدار من غيره فالأول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسما في توجيهه
في الجمع بين أقوال العلماء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال أنه
منكر لاشفعة لليهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن إياس بن معاوية أنه قضى بالشفعة
لذئ فالأول مشددان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال أنه منكر لاشفعة للغائب ولا صغير
ولا شريك على شريك إذا سبقه بالشراء مع روايته أيضا عن جابر مرفوعا وقال أنه منكر الصبي
على شفخته حتى يدرك فإذا أدرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فالأول مشدد والثاني مخفف
بالنسبة إلى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شرك أربعة أو حائط لا يصلح أن يبيع
حتى يؤذن شريكه فان باع فهو أحق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك
شقيق والشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا أيضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالأول
مشدد في أنه لا شفعة في الحيوان والثاني مخفف ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل
شيء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن شرح أنه قال الشفعة على قدر
الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم في المدينة أنهم كانوا يقولون في الرجل له
شركاء في دار فبسم اليه الشركاء الشفعة الأربلا واحد أراد ان يأخذ بقدر حقه من الشفعة
فقالوا ليس له ذلك اما ان يأخذها جميعا واما ان يتركها جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد
بإلزامه ان يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه
الشافعي رحمه الله عن شرح القاضي أنه كان يضمن الاجراء وعن قصار احترق بيته فقال
نضغني وقد احترق بيتي فقال شرح أرايت لو احترق بيته هل كنت تترك له أجر كل أي المال

أفضل عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة المثنى
وراهما أفضل وقال الثوري
الراكب ورأها والمثنى حيث
يشاء وفيه حديث في فصل
ومن مات في البحر ولم يكن بقره
ساحل فالأولى أن يجعل بين
لوحين ويلقى في البحر أن كان
في الساحل مسلمون وإن كان
فيه كفار نقل وألقي في البحر
ليحصل في قراره عند الثلاثة
وقال أحمد بثقل ويرى في البحر
بكل حال إذا تعذر دفنه في فصل
وإذا دفن ميت لم يجز حفر قبره
لدفن آخر إلا أن يمضي على الميت
زمان يبلى في مثله ويصير رميما
فيحفر حفره بالاتفاق وعن عمر
ابن عبد العزيز أنه قال إذا مضى
على الميت حول فارتفعوا الموضع
واتفقا على أن الدفن في الثابت
لا يستحب ويوضع رأس الميت
عند رجل القبر بصل الميت
سلا إلى القبر عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة توضع الجنازة على حافة
القبر مما يلي القبلة ثم ينزل إلى
القبر مقترضا في فصل في السنة
في القبر التسليح وهو أولى على
الراجح من مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد التسنيم
أولى لأن التسليح صار شعارا
للسبيعة ولا يكره دخول المقبرة
بالنعال عند الثلاثة وقال أحمد
بكرهه في فصل في واتفقا
على استحباب التعزية واختلفوا
في وقتها فقال أبو حنيفة هي سنة

الذي عليه لك من جهة معاملة أو غيرها ومارواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن
القصار والصباغ ويقول لا يصلح الداس الأدلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن
عطاء الله ما كانا لا يضمنان صائنا ولا أجيرا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة
من اليمن في ثمة يدعوها إلى محله ففرغت فألقى ما في بطنها فأفنى بعض الصحابة أنه لا ضمان
على عمر وقالوا له اغتانت مؤدب مع ما أقناه به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالأول
مخفف والثاني مشدد بتعيين الإمام في الحدود والمعلم في التأديب فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على
ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الأصلي لأن ذلك حدثت في الشريعة لا ضمان فيه ومن
ذلك حديث البخاري مرفوعا أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي
عن عباد بن الصامت علمت رجلا القرآن فأهدى إلى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال إن كنت تحب أن تطوق بطوق من نار فأقبلها وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم
قال له جرة تغادتم أبين كفتيل أو قال تغلقها فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح جعل الأول
على من به خصاصة والثاني على أصحاب الثروة وعدم الحاجة إلى مثل ذلك تغليب العبادة على
الأجر الدنيوي ولما فيه من خرم المروءة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام والقصاب والصانع مع روايته
أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرته ولو علمه خبيثا لم يعطه فالأول
مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتعزية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله
رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بما وسدر ولو كان
قطع السدر منهيًا عنه لكانت لهم بأسرنا على الله عليه وسلم بفعل الميت به فالأول مشدد وإن صح
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر
ولا ضرر مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن يفرز خشبة في جداره فلا يجتمع فالأول
مخفف والثاني مشدد يدل على إجبار الجار على تمكين جاره من وضع خشبه في جداره مع أنه
مشترك الدلالة على أن قواعد الشريعة تشهد بأن كل مسلم أحق بماله فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان قال الإمام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود من بعض
هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليها أبين من صبرها إلى بيان موته
كما قضى به الإمام علي بن أبي طالب وقال أنها امرأة ابتليت فلنصبر لا تنكح حتى يأتيها يقين
موت زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالتزوج وتشديد بالصبر إلى
تبيين موته كما في مرتبة الميزان ومن ذلك حديث اللقطة الذي رواه البيهقي من أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف سنة مع حديثه أيضا أنها تعرف وقتا واحدا ثم يأكلها
أو يتفجع بها فالأول مشدد والثاني مخفف إن لم يصح وجود الاضطراب للواجب واستدلوا

قبل الدفن لا يمدد وقال الشافعي
وأحمد تس قبله وبعده ثلاثة
أيام وقال الثوري لا تعزية بعد
الدفن والجلوس للتعزية مكروه
عند مالك والشافعي وأحمد
والنداء على الميت للإعلام بعونه
لا بأس به عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك هو مندوب
اليه لصل العلم بعونه إلى جماعة
من المسلمين وقال أحمد هو مكروه
في فصل في وأجمعوا على استحباب
اللبن والقصب في القبر وعلى
كرهه الأجر والخشب ولا يبنى
القبور ولا تجصص عند الثلاثة
وجوز ذلك أبو حنيفة واتفقوا
على أن السنة العدد وأن الشق
ليس بسنة وصفة للميت أن يحفر
مما يلي قبله القبر لئلا يكون
الميت تحت قبله القبر إذا نصب
اللبن إلا أن تكون الأرض
رخوة فلا يلجأ إلى لا يختر القبر على
الميت وصفة الشق أن يبنى من
جانب القبر بلين أو حرج ويترك
وسط التبر كالتابوت في فصل
وأجمعوا على أن الاستغفار
والدعاء والصدقة والحج والعنق
يذبح الميت ويصل إليه ثوابه
وقراءة القرآن عند القبر مستحبة
وكرهها أبو حنيفة ومذهب
أهل السنة أن للإنسان أن
يجعل ثواب عمله لغيره لحديث
الشمعية والمشهور من مذهب
الشافعي أنه لا يصل إلى الميت
ثواب القراءة قال ابن الصلاح
من أمته الشافعية في إهداه

للثاني بأن عليا رضي الله عنه وجدده نارا فألقى به فاطمة فمرضت ذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به على لحاود قيقا وطخوا وأكلوا فان هذا
يدل على أن عليا أنفق الدينار قبل التعزية في الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى
ذلك كافيا في التعزية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا
من توريث ذوي الأرحام مع حديثه كالحاكم من عدم توريثهم فالأول مخفف على ذوي
الأرحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصة طويلة تركنا ذكرها
اختصارا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يذري أحب لك ما أحب لنفسه لأن ابن مال يتيم مع حديثه
كالبخاري أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بالسبابة والتي تليها فالأول مشدد يشير إلى
أن الأولى بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وبيع
مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشدد إن ثبت أنه
ضمنه من غير تفریط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا
صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعا إن صح رفعه تصدقوا
على أهل الأديان فالأول مشدد يصرفها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف إن لم يعمل على
صدقة النطق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعا
وموقوفًا لانكاح الأبوي مع ما رواه البيهقي أيضا مرفوعا وموقوفًا لايم أحق بنفسه من ولها
والبيروني استأذن في نفسه الحديث وفي رواية الثيب بدل الأيم فالأول مشدد والثاني مخفف
لأنه صلى الله عليه وسلم شارك بين الأيم والولي ثم قدمها بقوله أحق وقد صح العقد منه فوجب
أن يصح منه ما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لعن الله
المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة زوجها فقال ذلك السفاح مع ما عليه الجمهور
من الصحة إذ لم يشترط ذلك في صلب العقد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسم الله محلالا
دل على صحة النكاح لأن المحلل هو المنيب للحل فلو كان فاسدا لم يسم الله محلالا فرجع الأمر
فيه إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد ويصح جعل الأول على ذوي المروءة من العلماء
والأكابر والثاني على غيرهم كآحاد العوام ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة
ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وفرو من المجدوم فرارك من الأسد فالأول مشدد
والثاني مخفف ويصح جعل الثاني على ضعفاء الحال في الإيمان واليقين والأول على من كان
كاملا في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا
نمزل والقرآن ينزل زاد البيهقي فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه مع ما رواه
البيهقي عن عمر وعلي وغيرهما من النهي عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد
وكذلك القول في رواية البيهقي انفصلة بين الحرمة والامه وهو أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن
العزل عن الحرمة إلا بذهن الخلاف الامه وهو يرجع إلى تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث
البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة غثاء ولم يدخل بها

والقديم يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو قول أبي حنيفة وصاحبه واحد من الرواة عن أحمد وقال مالك إذا عاد إليه زكاة الحول واحد من عايله دين يستغرق النصاب أو ينقصه فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة قولان للشافعي الجديد والراجح لا يمنع والقديم يمنع وهو قول أبي حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند أبي حنيفة وعلى القديم من قول الشافعي وعن أحمد في الأموال الظاهرة روايتان المشهورة لا يمنع وقال مالك الدين يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية **فصل في** وهل تجب الزكاة في الذقة أو في عين المال للشافعي قولان القديم في الذقة وجزء من المال منهن بها والجديد الراجح أنها تجب في عين المال فملك أهل الزكاة قدر القرض من المال غير أن له أن يؤدى من غيره وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين كتعلق الجناية بالرقبة الجانية ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد **فصل في** وأجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وعن الأوزاعي أن إخراج الزكاة لا يقتضي نية واختلفوا هل يجوز تقديمها

وسلم قال في رجل يبيع على الصلاة وغيرها أفغ وأبيه أن يصدق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا تاب مع ما رواه أيضا عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف أبدا وتوبته فيما بينه وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم مع ما رواه عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادة العبد جائزة وقالوا كما حكم عبيد واما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخاف مع البينة ويقول للخصم شاهدك أو يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه قال شريح وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد لا سيما أن قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل أو مجنون فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فروعنا الولاء لمن أعتق قال الحسن بن وحيد لقيطاً منبذاً فالتقطه لم يثبت له عليه ولا موارثته للمسلمين وعليهم جريرته وليس لللقط شيء إلا الأجر مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد بن المسيب في النقطة منبذاً بأنه حر ولسعيد ولاؤه وعلى عمر أراضه فالأول مشدد والثاني مخفف أن صح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلاً من الأنصار عتق مملوكاً عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجاً مع ما رواه الحاكم من فروعنا المدبر لا يباع ولا يوهب فالأول مخفف بأن مالكة يبيعه متى شاء والثاني مشدد أن صح رفعه فإنه لا يباع ولا يوهب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعنا أمهات الأولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فأنهينا فالأول مخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكان كالإجماع منهم على تحريم بيع أمهات الأولاد وقالوا انهم يعتقون عتق السيد والله تعالى أعلم وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد لمرتبتي الميزان من التخفيف والتشديد وبقيت الأحاديث مجمع على الأخذ بها بين الأئمة فليس فيها الأمر بنية واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكاتبين فافهم والحمد لله رب العالمين **فصل في** ما أتت من آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة واختلفوا في معانيها جهلاً بالابواب وأما ذلك فلهذه مدارك المجتهدين فيها بخلاف أحاديث الشريعة فإنها جاءت معينة لما أجل في القرآن وأيضاً فإن قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون بنفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلاً عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتاباً سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت عليه معشاي الإسلام على وجه الإيمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ ناصر الدين الأتقي المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب

وسلم قال في رجل يبيع على الصلاة وغيرها أفغ وأبيه أن يصدق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف إذا تاب مع ما رواه أيضا عن القاضي شريح وغيره أنهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف أبدا وتوبته فيما بينه وبين ربه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد أنه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم مع ما رواه عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم أن شهادة العبد جائزة وقالوا كما حكم عبيد واما فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخاف مع البينة ويقول للخصم شاهدك أو يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه قال شريح وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد لا سيما أن قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل أو مجنون فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما من فروعنا الولاء لمن أعتق قال الحسن بن وحيد لقيطاً منبذاً فالتقطه لم يثبت له عليه ولا موارثته للمسلمين وعليهم جريرته وليس لللقط شيء إلا الأجر مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قضى لسعيد بن المسيب في النقطة منبذاً بأنه حر ولسعيد ولاؤه وعلى عمر أراضه فالأول مشدد والثاني مخفف أن صح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رجلاً من الأنصار عتق مملوكاً عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجاً مع ما رواه الحاكم من فروعنا المدبر لا يباع ولا يوهب فالأول مخفف بأن مالكة يبيعه متى شاء والثاني مشدد أن صح رفعه فإنه لا يباع ولا يوهب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعنا أمهات الأولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فأنهينا فالأول مخفف والثاني مشدد ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكان كالإجماع منهم على تحريم بيع أمهات الأولاد وقالوا انهم يعتقون عتق السيد والله تعالى أعلم وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد لمرتبتي الميزان من التخفيف والتشديد وبقيت الأحاديث مجمع على الأخذ بها بين الأئمة فليس فيها الأمر بنية واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكاتبين فافهم والحمد لله رب العالمين **فصل في** ما أتت من آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة واختلفوا في معانيها جهلاً بالابواب وأما ذلك فلهذه مدارك المجتهدين فيها بخلاف أحاديث الشريعة فإنها جاءت معينة لما أجل في القرآن وأيضاً فإن قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون بنفوسهم لا يكاد يعرفه أحد من علماء الزمان فضلاً عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتاباً سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت عليه معشاي الإسلام على وجه الإيمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ ناصر الدين الأتقي المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب

ومن جملة من كتب عليه الشيخ ناصر الدين الأتقي المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب

ونهي عن الزكاة جاز قبل الحول
اذ وجد النصاب الا عند مال
فانه لا يجوز وهل تسقط
الزكاة بالموت أم لا قال أبو حنيفة
تسقط فان أوصى بها اعتبرت
من الثلث وقال الشافعي وأجد
لأنه سقط وقال مالك ان فرط
في إخراجها حتى مر عليها حول
أو أحوال زينت في ذمته وكان
عاصيا بذلك وما يستركه مال
للوارث وصارت الزكاة التي
انقلت الى ذمته ديناً عليه
لقوم غيره من ذمته فلم تنقص من
مال الورثة فان أوصى بها كانت
من الثلث مقدمة على كل
وصية وان لم يترط فيها حتى
مات أخرجت من رأس المال
ولو عجلوا للفقير فسات الفقير أو
استغنى من غير الزكاة قبل تمام
الحول استرجعت منه الا عند
أبي حنيفة وليس في المال حق
سوى الزكاة بالاتفاق وقال
مجاهد والشعبي اذا حصص
الزعر وجب عليه أن يلقى شيئاً
من السنين بل الى المساكين
وكذلك اذا جدد النخل يلقى شيئاً
من السنين

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في
النعم وهي الإبل والبقر والغنم
بشرط كمال النصاب واستقرار
الملك والحول وكون المالك
حر مسلماً وانفقوا على اشتراط
كونها سائمة الا ما كفاها قال
بوجودها في العوامل من الإبل

العزير المال الغريب المثال فرأيت مشحوناً بالجواهر والمعارف الربانية وعلت انه معمم
للا كباد يضيق نطاق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى وأخفيت
في طيه مواضع استنباطه من الآيات غير على علوم أهل الله تعالى أن تداع بين المحجوبين وقد
أخذ الشرح شهاب الدين بن الشيخ عبد الحق عالم العصر فذكرت عنده شهر أو هو ينظر في علومه
فخرج من معرفة موضع استخراج علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي
شيء فقلت وضعتته نصرة لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل بالكتاب
والسنة فقال لي أنا أقول في نفسي اني عالم مصر والشام والحجاز والروم والجمع وقد عجزت عن
معرفة استخراج نظيره علم واحد منه من القرآن وأفهمت مما فيه شيئاً مع ذلك فلا أقدر على رده
من كل وجه لان صولة الكلام الذي فيه ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى وقد استخرج
أخي أفضل الدين من سورة الفاتحة مائتي ألف علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسميته تسعة وتسعة
وتسعين علماً وقال هذه علوم أمهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسطة ثم الى الباء
ثم الى النقطة التي تحت الباء وكان رضي الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة
بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أي حرف شاء
من حروف الهجاء انتهى وبقيده في ذلك قول الامام علي رضي الله عنه لو شئت لا وفرت لكم
ثمانين بهراً من علوم النقطة التي تحت الباء فهذا كان سبب عدم جمعي بين آيات القرآن التي
اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد تخفف من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن
فخرج باب الانكار الى العلماء بالله تعالى وبأحكامه وأما ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى
الاستدلال بالانكار على الأئمة فاعلم ذلك وانما ذكرت الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين
احتياطاً لهم ليعلموا انها قد تكون صحيحة في نفس الامر فأقابل الحديث الصحيح في بعض
المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك أدياً مع أئمة المذاهب رضي الله عنهم على أن
من نظر بعين الانصاف علم بالقرآن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد لولا صح
عنده ما استدله وكفانا حجة الحديث استدلال المجتهد به لمذهبه ومن أعين النظر في هذه
الميزان لم يجد ليل ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً
ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم طواب العمل بالتشديد ومن
ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مر ايضاً في النصول الاول والحمد لله رب
العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث ولتخرج في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبيان كيفية
ردها الى مرتبتي الميزان من تحقيق ونسب مصدرين بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب
من كتاب الطهارة الى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه
في أبواب بيان أن الأئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا
قواعد مذاهبهم الا على الحقيقة والشريعة معا بل أخبرني بعض أهل الكشف انهم أئمة للبحر
أيضاً وأن لكل مذهب طلبة من الجن يتبعون به لا يرجحون عنه كالانس ثم اعلم ان هذا
الامر الذي التزمته في هذا الكتاب لا أعلم أحد اجمعه الله سبحانه الى التزامه من أول أبواب
الفقه الى آخرها أبداً كما مر بيانه في آخر النصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تخالف

والبقر والمعروف من الغنم
كاتبه ذلك في الساعة فصل
وأجمعوا على أن النصاب الاول
في الإبل خمس وفيه شاة وفي
عشر شاتان وفي خمسة عشر
ثلاث شياه وفي العشرين أربع
شياه فاذا بلغت حساء وعشرين
ففيها بنت مخاض فاذا بلغت سناً
وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا
بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة
فاذا بلغت إحدى وستين ففيها
جذعة فاذا بلغت ستاً وسبعين
ففيها بنت لبون فاذا بلغت
إحدى وتسعين ففيها حقتان
فاذا زادت على عشرين ومائة
فاختاروا في ذلك قال أبو حنيفة
بسمائة الف فريضة بعد العشرين
ومائة في كل خمس شاة مع
الحقنين الى مائة وخمس وأربعين
فيكون الواجب في صاحبتي
وبنت مخاض فاذا بلغت مائة
وخمسين ففيها ثلاث حقائق
وبسمائة الف فريضة بعد ذلك
فيكون في كل خمس شاة مع
ثلاث حقائق وفي العشرين ثمانين
وفي خمس عشرة ثلاث شياه
وفي عشرين أربع شياه وفي
خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون
فاذا بلغت مائة وستين ففيها
ففيها أربع حقائق الى مائتين
ثم بسمائة الف فريضة أبداً وقال
الشافعي وأحمد في أظهر
روايته ان زيادة الواحد تغير
الفريضة وتستقر الفريضة

كتاب الطهارة

أجمع الأئمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حساً وشرعاً
كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد كذا وعلى أن ماء الورد والخلاف لا يطهر عن
الحدث وعلى أن المتغير بطول المكث طهور وعلى أن السواك أمور به هذه مسائل الاجماع
في هذا الباب وأما اختلف الأئمة الاربعة وغيرهم في ذلك قول فقهاء الامصار
كلهم ان ماء البحار كلها عذبة وأجاءه باعتزلة واحدة في الطهارة والنظير مع ما حكى ان قوماً
منعوا الوضوء بماء البحر وقوماً أجازوه للضرورة وقوماً أجازوا التيمم مع وجوده فالاول
مخفف وما بعده مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الماء في قوله
تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لانعاش بدن
العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي أو أكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد
الطهارة الى مناجاة ربه يبدن حي فيناجيه بيده كله أو بفعل ما شرط الشارع له الطهارة
ووجه الثاني ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور ماءه الحل مبتدع مع كون ماء البحر المالح
عقياً لا ينبت شيئاً من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه ظاهرة حتى ينشئ البدن ومع
حديث تحت البحر نار والذمار مطهر غضبي فلا ينبغي للعبد أن ينقض بما قارب محل الغضب
ثم يقوم يناجي ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهى الشارع عن الوضوء منها
ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب من الروحية اذ هو عكارة الماء كما سبأني
بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة الا بالماء
مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بسائر أنواع المياه حتى المعتصرة من الاستنجار
وتحريمها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انصراف
الذهن الى أن المراد بالماء في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وهو الماء
المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلاً من الماء سواء في ذلك ماء الأشجار والبقول
والازهار فان أصله من الماء الذي تشربه العروق من الارض لكنه ضعيف الروحية جداً
فلا يكاد ينشئ الاعضاء ولا يحجب باختلاف الماء المطابق ولذلك منع جهرة العلماء من التطهر به

في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وعن مالك روايتان أظهرهما عند أصحابه أنها إذا زادت على عشرين ومائة فلا يصح بالخيار بين أن يأخذ ثلاث بنت لبون أو حقة من فصل في اختلافهم فيما إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج منها واحدة فقال أبو حنيفة والثاني تجزئته وقال مالك أحدا لا تجزئته ولو بلغت إليه تسعاً وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك وأحمد يلزمه وقال الشافعي هو مخير بين شراء واحدة منهم أو قال أبو حنيفة تجزئته بنت مخاض أو فتيماً الجنائي والمزاب والد كور والآن في ذلك سواء وانفقوا على أنه يؤخذ من الصغار صغيرة ومن المراض مريضاً وإن الحامل إذا أخرجهما مكان الحائل جاز الأمال كافاً قال يؤخذ من المراض صحبة ومن الصغار كبيرة وإن الحامل لا تجزئ عن الحائل في فصل في اختلافهم على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى ثلاثين كافي الأبل وانفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تسع فإذا بلغت أربعين ففيها سعة ثم اختلفوا

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة أن النجاسة تزال بكل مانع غير الأدهان فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة أغشعرت لأحياء البدن أو الثوب فالبدن أصل والثوب بحكم التسمية ومعلوم أن المانع ضعيف الروحية لا يكاد يجي البدن ولا يركب الثوب فإن القوة التي كانت فيه قد تشرب بها لعمرك وخرج بها الأغصان والأوراق والأزهار وأغمار ووجه الثاني كون المانع المستصحب من الأشجار من لافيه روحانية مما على كل حال وأيضاً فإن حكم النجاسة أخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم حيض بصفت عليه ثم فكرته بعد حتى يزول عنه وبدليل حصة صلاة المستحضر بالخمر ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن لعمدة كالذرة لم يصبها الماء فصح طهارته لا بفسله فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المشمس في الطهارة مع الأصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم صحة دليل فيه فالوايه كان يضرب الأئمة لبيته لم يرسل الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والأثر في ذلك عن عمر رضي الله عنه ضعيف جداً بقي الأمر فيه على الإباحة ووجه الثاني الأخذ بالأحوط في الجملة ومن ذلك الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهيته ومع قول أحمد بكراهية المسخن بالنجاسة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني أن النار مظهر رغبة لا يذهب الله إلا العصاة فلا ينبغي إيماناً يتضح بما تأثر به إلا إيماناً من النجاسة فافهم ومن ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور من مذهب الإمام أبي حنيفة وعلى الأصح من مذهب الإمام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنه نجس وهو قول أبي يوسف مع قول الإمام مالك هو مطهر فالأول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خربت فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعاً عند كل من كل مقام إيمانه أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل في مقام الإيمان أن يتطهر به كالأيناسب أحداً أن يتضع بالمصاق أو الخياط أو الصنان ويقوم بتأجيل ربه والغفونابع للثقة فلا مشقة فيه لا ينبغي المقوعنه كما قالوا في دم البراغيت إذا عم الثوب كله أو عم البدن غبار السرجين أو دخان النجاسة وكثير أنه لا يفي عنه ووجه من قال تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القذر الذي حصل في الماء من خروا الخطايا أمر غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد إلا بما شهد من منع الطهارة به للمؤمن فهو شديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالأول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بمائة المسلمين ووجه من قال إن المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة الأخذ بالاحتياط للترضي به مثلاً فإنه لو كشف له رأى ماء الميضة التي تكرر الطهارة منها للعوام كالماء الذي ألقى فيه ميتة كلاب أو غيره من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضي الله عن الإمام أبي حنيفة ورحم

أصحابه حيث قسموا النجاسة إلى مغلظة ومخففة لأن المعاصي لا تخرج عن كونها ككبار أو صغار فتزال غسالة الكلاب ميتة الكلاب أو بولها ومثال غسالة الصغار مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كولة أو غير الماء كولة فوجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المغلظة الأخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلاً لا حتم أن يكون ذلك غسالة كبيرة من الكلاب ووجه كون الغسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة أحسان الظن به بعض الأحسان وأنه لم يرتكب كبيرة وإنما ارتكب صغيرة ووجه من قال أنه تجوز الطهارة به مع الكراهة أحسان الظن بذلك التوضي أكثر من ذلك الأحسان وأنه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وإنما وقع في مكروه أو خلاف الأولى فتزال الأولى ميتة البعوض ومثال خلاف الأولى ميتة البراغيت أو الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغير بظهور لنا في العادة وسعت سيدي عالياً الخواص رجه الله تعالى بقول أعلم يا أخي أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لترديد أعضاء العبد نظافة وحسنه وتقديسها طاهر أو باطن أو الماء الذي خرت فيه الخطايا حساً وكشفاً أو تقدير أو إيماناً لا يزيد الأعضاء إلا تقديراً وقصاصة القبح تلك الخطايا التي خرت في الماء فلو كشف للعبد رأى الماء الذي يتطهر منه الناس في المطاهر في غاية القذارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب بآدمه كمالاً تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو نحو ذلك كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كبار وصغار ومكروهات وخلاف الأولى فقالت له فاذن كان الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا بنجاسة الماء المستعمل فقال لهم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أيمان تلك الخطايا التي خرت في الماء ويميز غسالة الكلاب عن الصغار والصغار عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المحسوسة حساً على حد سواء قال وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال تب إلى الله عن ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخي تب من الزنا فقال تب من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخي تب من شرب الخمر وسماع آيات الله فقال تب من أفككت هذه الأمور المحسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن يحجبه عن هذا الكشف لما فيه من الإطلاع على سوات الناس فأجابته الله إلى ذلك فعمل أن الإمام حال كشفه كان قوله في الماء المستعمل تابعاً لما يراه قد خرم من الخطايا من كبار وصغار ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان يعم بالقول بالنجاسة كل ما خرم من المنطهرين على حد سواء كما قد يتوهم بعض مقلديه فإين غسالة الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك من غسالة النظر إلى الأجنبية أو قبله لها أو مواءتها على الفاحشة أو الوقوع في الفرية وإن غسالة هذه المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالأستنجاء بالمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كمنوسب الأكام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالماء كل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الأحيان عن شيء من

دون الوقص **في فصل**
 واختلاف في السعال والحلان
 والجماع جيل اذا تم نصابها
 وكانت منفردة عن أمهاتها
 هل تجب فيها الزكاة فقال
 مالك والشافعي وأحمد
 بالوجوب وقال أبو حنيفة
 لا زكاة فيها ولا ينقص عليها
 الحول ولا يكمل بها الامهات
 ولو واحدة وعن أحمد رواية
 مثله **في فصل** في وقفه وأعلى
 أن الخيل إذا كانت معدة
 للتجارة ففي قيمتها الزكاة
 إذا بلغت نصابا فان لم تكن
 للتجارة قال مالك والشافعي
 وأحمد لا زكاة فيها وقال أبو
 حنيفة ان كانت سائمة ففيها
 الزكاة إذا كانت ذكورا أو إناثا
 أو إناثا وان كانت ذكورا
 منفردة فلا زكاة فيها وأما صاحب
 الجنس الواجب فيه منها
 الزكاة الخياران شاء أعطى عن
 كل فرس دينار وان شاء قومها
 وأعطى عن كل مائتي درهم
 خمسة دراهم ويعتبر فيها
 الحول والنصاب بالقيمة أن
 كان يؤدي الدراهم عن القيمة
 وان كان يؤدي بالعدد من غير
 تقويم أدى عن كل فرس دينار
 اذا تم الحول وانفقوا على
 وجوب الزكاة في البغال والحمير
 اذا كانت معدة للتجارة **في فصل**
 والواجب فيما دون خمس
 وعشرين من الأبل هو الغنم
 فان أخرج بغير أجره وان كان

امور الا **في فصل** فقلت له هذا حكم أهل الكشف وأهل الايمان الكامل فاحكم الضعفاء
 في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهود ذلك الذنوب التي حرت في الماء ولا أرى
 الاحتياط الا في أوليهم فيجب أحدهم الغسالة لتلك الاعضاء كأنها غسالة كبار أو صغار
 من غير إساءة ظن عن هي غسالته وذلك بأن يامل ذلك الماء معاملة ماء من أي الكبار أو
 الصغار من غير أن يمتد وقوعه في ذلك وسمعه مرة أخرى يقول الا في أوليهم مقلد أن يجنب
 غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة منقطة أخذ بالاحتياط وان نزل عن هذه الرتبة جعلها
 كالنجاسة المتوسطة قبول البهايم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئا من الصفات كما هو الغالب
 وان نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة المحققة جلا على ان ذلك المتطهر وانما ارتكب مكرها
 من المكر وهاب دون الكبار والصغار وان نزل عن ذلك اجنبه في الاستعمال كما يجنب
 استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوهما مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال أن يكون
 المتطهر ارتكب كسبا خلاف الا في أولي فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلا عما فوقها انتهى
 وسمعه مرة أخرى يقول كل الامام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالة
 الكبيرة في الماء فيحكم باحتجاده أو كشفه بانما كالنجاسة المغلظة وتارة يرى غسالة الصغيرة
 في الماء فيقول انها كالنجاسة المتوسطة لان الصغار متوسطة بين الكبار والمكر وهات هي
 مرتبة بين النجاسة المغلظة والمحققة تبعالا لاصلا فليست أقواله الثلاثة ان صححت عنه في غسالة
 واحدة كما توجه بعض مقاديرها وانما ذلك في غسالات متعددة انتهى فعلم أن الآفة الاربعة
 ما بين مخفف ومشدق في الماء المستعمل احتياطيا وتورعا وما بين متوسط فيه وما بين مخفف
 كذلك وبؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله
 حسبك من صفة هكذا تعني قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مرتجت بها البحر لرجته أو
 كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسا وطرحته في البحر لمحيط اغبرت طمعه أولونه
 أو رجحه أو كلهم ما أو أنشئه فاذا كان مثل هذا الكامة يغير البحر المحيط كل هذا التغيير العظيم
 فكيف بالذنوب العظام اذا حرت من جميع المتوضئين في مطهرة المجدد مثلا فرحم الله تعالى
 مقادير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي
 لم تستجر ما يجزئها من خطايا المتوضئين وأمروا أتباعهم بالوضوء من الانهار أو الأبار
 أو البرك الكبيرة أو من الحياض المغلظة التي لا يعود فيها ماء المتطهرين فان هذا الماء أنعش
 لأعضاء الطهارة لتنظافته وكثرة حياته لاسيما أعضاء أمثالنا التي كادت ان تموت من كثرة
 المخالقات فهبات أن ينعمها الماء الذي لم يستعمل فضلا عن المستعمل ولو كثيرا عرفنا نعم
 والله ما فعل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعظم فانه أولى بكل حال لانه ان كان هناك
 ضعف للجسد أو قوت رجي وقوي وانعش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسنا
 ووصاه وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر
 المساجد في أكثر أوقاته ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينشئ جسد أمثالنا لتغيرها بالخطايا
 التي حرت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف ان هؤلاء المتوضئين لم ينعوا
 في ذنب فتسبرك بآثارها طهارتهم كما كان الصحابة يعملون مع بعضهم بعضا في المطاهر

وبذلك

وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خفي ذلك الماء من الذنوب فيجيبه على علم وبيان
 وكان يعزيب غسالات الذنوب ويعرف غسالة الحرام من المكروه من خلاف الا في أولي ودخلت
 معه مرة مبيضا المدرسة الأزهرية فأراد ان يستحي من المغطس فنظر فيه ورجع فقلت له
 لم لا تطهر فقال رأيت فيه غسالة ذنوب كبريئة في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص
 الذي دخل قبل الشيخ وخرج فبينته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ وقد كنت في زنا ثم جاء الى
 الشيخ وتاب هذا امر شاهدته من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فاحكم
 من لم يقع منه ذنوب قبل ذلك الوضوء فالجواب الا في أولي ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في
 نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانية بآثاره المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في
 ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء شدد الا امام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث وخفف
 في ماء ازالة النجاسة وقال انه انزال بكل مانع من ازالة النجاسة من باب الحدث أو ضيق وباب
 النجاسة أو وسع بدليل ما ورد في النعل الذي يصيبه نجاسة من انه يطهره انصافا بالتراب اذا
 حكه فيه أو مشي به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الارض اذا اراد ان يمشي بذلك فان
 قلت في سوا وجهه من قال ان النار تطهر النجاسة اذا أحرقت بها فالجواب وجهه القياس على
 تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكأنما تطهر العصاة من الذنوب
 المعنوية كذلك تطهر النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
 يقول من شئت في أن مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره
 في الامتناع من التطهر من مبيضا المساجد فليتوضأ من ماء الأبار والانهار والمياه التي لم
 تستعمل ويطهر انعاش أعضائه فانه يجد هذا فانتعش بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه
 أيدي الناس ومن ههنا قدح لك يا أخي سر الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقد أو الجهر
 عن استعماله وذلك انه اغتاسر لنا الطهارة به لا حيايته أعضائه التي ماتت من المعاصي أو
 النفقات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطاع بعضهم على هذه
 العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة بعدى لا يعقل معناه اه والحق ان
 علمه قول مشهور وهو انما شال الماء في الارض والاعضاء واحياؤها بعد دفورها وموتها فافهم
 فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل تخف خطايا
 المتيمم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالجواب لم يرشنا عنه عليه في ذلك ولعله لضعف
 روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجزوا ذلك في التراب المستعمل فليتحقق هذا الموضوع
 من كتابي هذا فلهذا اختلفت منازع المجتهدين والحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الآفة
 الثلاثة باستماع الطهارة بالماء المتبرك كثيرا بطاهر كزعفران ونحوه مع قول الامام أبي حنيفة
 وأصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطبخ أو يغلب على أجزائه فالاول مشدد في شأن الماء والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية الماء المذكور عن احياء
 الاعضاء أو انعاشها فنظيره فكأنه لم يطهر ووجه الثاني النظر الى قوة روحانية الماء من
 حيث هو الا لا يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة التغيير جدد بحيث
 يغلب على أجزائه وبؤيد الاول حديث الماء طهور ولا نجاسة شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه

دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل
 بمس مكان الشاة بحال ومن
 وجبت عليه بنت مخاض فأعطى
 حقة من غير طلب جبران قبل
 ذلك منه بالانفاق وقال داود
 لا يقبل وانما يؤخذ المنصوص
 عليه والشاة الواجبة في كل مائة
 من الغنم وهي الجذعة من
 الضأن أو الذبابة من الماعز عند
 الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 لا يجزئ من الضأن الا النسيئة
 والثامنة هي التي لها ستنان
 وقال مالك تجزئ الجذعة من
 الضأن والمعز وهي التي لها ستة
 كما تجزئ النسيئة **في فصل** وإذا
 كانت الأغنام كلها مراضا لم
 يكاف عنها صحيحة عند الثلاثة
 وقال مالك لا يقبل منه الا صحيحة
 ويجزئ من الصغار صغيرة وقال
 مالك لا تجزئ الا كبيرة وإذا
 كانت الماشية إناثا أو إناثا
 وذكورا فلا تجزئ منها الا الانثى
 الا في خمس وعشرين من الأبل
 فيجزئ فيها ابن لبون ذكورا
 في ثلاثين من البقر ففيها تسع
 عند مالك والشافعي وأحمد وقال
 أبو حنيفة يجزئ من الغنم الذكر
 بكل حال وإذا كان عشرون من
 الغنم في بلد وعشرون في بلد آخر
 وجبت عليه قيم اشاة عند الثلاثة
 وقال أحمد ان كان البلدان
 متباعدين لم يجب شيء **في فصل**
 وللخلة تأثير في وجوب الزكاة
 وسقوطها وهو أن يجعل مال
 الرجلين أو الجماعة بمنزلة مال

الواحد عند الشافعي وأحمد

فالخطيبان بزيان زكاة الواحد بشرط أن يبلغ المال المختلط نصف ما يرضى عليه حول وبشرط أن لا يتجر أحد الخليطين عن الآخر في المشرع والمدرج والمراح والمحب والراعي والفعل وقال أبو حنيفة الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الآخر إذا قال مالك إذا تؤثر الخلطة إذا بلغ مال كل واحد نصف ما إذا اشتركا في نصاب واحد واختلفا فيه لم يجب على كل واحد منهما زكاة عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو أن أربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة في خلطة غير المواشي من الأثمان والحبوب والثمار للشافعي قولان أظهرهما وهو الجديد تأثير الخلطة كما في المواشي

باب زكاة النبات

اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وأن مقدار الواجب من ذلك المشران شرب المطر أو من نهر وإن شرب من نضج أو دلاب أو بعماء اشتراه قصف العشر والنصاب معتبر في الثمار والزروع إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في الكثير والقليل وقال أنقاضي عبد الوهاب ويقال أنه خالف الأجماع في ذلك

فصل في اختلاف في الجنس الذي يجب

أوريجوه وقد أخذ أهل الكشف بطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج إلى حمل المطلق على المقيد لأن الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فإذا صب على الماء غيره فبينما يبرز ما يمنع من دخول أحدهما في الآخر ولو لا ذلك ما كانا شيتين ولكن لما كان يلزم من أغترافنا الماء الطاهر أن نتعرف معه شبهة من ذلك المختلط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرط توسعنا كما أن أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعنا ما وفي الحقيقة لا اختلاف بين أهل الكشف وغيرهم إلا من حيث العلة فأهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافنا ذلك النجس معه لا نجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقولون العلة في ذلك تجسده فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين بنع الطهارة فلا أول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم حدوث شيء في الماء بحال عليه الضعف لروايته ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو كالطعام المذنب بطول المكث فإنه قد شرعوا وعرفوا فلا ينبغي التطهر به كما لا ينبغي أكل الطعام المذنب وكل شيء لا نجسه أهل الطباع السليمة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشمس والنار لا تؤثران في النجاسة طهرا مع قول الإمام أبي حنيفة أن النار والشمس يطهران بعض أشياء في بعض الأحوال فإذا جف جلد الميتة عند طهر بلا دغ وإذا انصبت الأرض خفت في الشمس طهر موضعا وجازت الصلاة عليه إلا التيمم منها إذا لا يلزم من كون الشيء طاهرا في نفسه أن يكون مطهر غيره فلا أول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بطول الزمان وغير ذلك وبديل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل الثوب الطويل للزكاة إذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده يعني من التراب الذي يمر به ويمسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء إذا كد القليل أي دون القليلين إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه طاهر ما لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتيين فلا أول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجاري فإنه كالأكد عند الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس الجاري إلا بالتغير قليلا كان أو كثيرا واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالبعوي وإمام الحرمين والفزاري فلا أول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجملة فتنزعه عنها ولو لم تطهر لنا ديامع الله تعالى أن نقوم بين يديه من طهرين بعبادته إذا لباطن عندنا طاهر عنده تعالى فنشد راعي ما عنده تعالى ومن خفف راعي ما عند العباد فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال أو أواني الذهب والفضة حتى في غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء إلا في قول للشافعي مع قول داود أنما يحرم الأكل والشرب خاصة فلا أول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ماورد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأئمة والأخذ

فيه الحق ما هو وقال أبو حنيفة

في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع سواء سقته السماء أو سقي بنضح أو الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة وقال مالك والشافعي يجب في كل ما أخرجت من الثمار كالحنطة والشعير والارز وغيره النخل والكرم وقال أحمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى أوجها في اللوز وأسقطها في الجوز وفائدة الخلاف بين مالك والشافعي وأحمدان عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق ويزر الكتان والكمون والكرابيا والخردل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف مع أبي حنيفة أن عنده يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها

فصل في اختلاف في الزيتون

فصل في اختلاف في الزيتون

فصل في اختلاف في الزيتون

فصل في اختلاف في الزيتون

فصل في اختلاف في الزيتون

عشر فيه وقال أحد فيه العشر
مطابقا ونصابه عند أحد الثمانية
وهو من رطل بالبدن ادى وعند
أبي حنيفة يجب في الكثير
والقيل منه العشر فصل
ولا يجب الزكاة الا في نصاب
من كل جنس فلا يضم جنس
الى جنس آخر عند الشافعي
وأبي حنيفة وقال مالك يضم
الحنطة الى الشعير في كمال
النصاب ويضم بعض الحنطة
الى بعض واختلفت الرواية عن
أجر في ذلك فصل
السنة تخص الثمر اذا بد اصلاحه
على مالكه عند الثلاثة لما فيه
من الرقي بالمسالك والفقراء وعن
أبي حنيفة ان الخرص لا يصح
وقال مالك وأحمد يكفي خالص
واحد وهو الرجب من مذهب
الشافعي فصل
العشر من الثمر أو الحب وبقي
عنده بعد ذلك سنين لم يجب
فيه شيء آخر بالاتفاق وقال
الحسن البصري كلما حال عليه
حول وجب فيه العشر
فصل
الارض خراج وجب الخراج
في وقته ووجب العشر في الزرع
عند الثلاثة لان العشر في غاتها
والخراج في رقبته وقال أبو
حنيفة لا يجب العشر في الارض
الخرابية ولا يجمع العشر
والخراج على انسان واحد
فاذا كان الزرع لواحد والارض
لاخر وجب العشر على مالك

وكون مثل تلك الزائفة محمودة الا ترى طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة
على بعض الشهداء زغب الجحان في الجهاد فيقول اذا كانت الشهادة توصل صاحبها الى مقام
لا يحتاج الى أحد يدعوله باقره والرحمة فلا ينبغي لي تركه فتجوزك داعيته للجهاد ويرزول عنه
الطيب فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

باب النجاسة

أجمع الاثمة على نجاسة الطهر الا ما حكى عن داود أنه قال بطهارته مع غيرها وكذلك اتفقوا على
أن الطهارة اذا تخطت بعد طهارته وأجمعوا على أن ميتة الجرادة السمك طاهرة وعلى أن
الجنب أو الحائض أو المشرى اذا غس يد في ماء قليل فالسقاء باق على طهارته وانفقوا على أن
الطوبى التي تخرج من المعدة نجاسة الا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما ذكره من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الاثمة الاربعة ان المخرج من مع قول
داود بطهارته مع غيرها كما مر فالاول مشدد وأبلغ في الزجر والثاني مخفف من جهة عدم
وجوب النظرة منها لانه لا يلزم من نجاسته نجاسة غيرها كالبشر والنصاب والازلام وانما
هي نجاسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى انما المشركون نجس فرجع الامر
الى مرتبة الميزان وان كان الثاني ضعيفا فاجد افافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد
وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسته وفي
الطهارة من ولوغه بها نجاسته الا عند أبي حنيفة فانه يقول الغسل منه مرة ان زالت العين
بها او الا فلا بد من غسله حتى يغاب على النظم ان التماس ولو بعشرين مرة وأكثر كسائر النجاسات
لا سيما وقال مالك هو طاهر ويغسل من ولوغه سبعا لا نجاسته بل ذلك تبدي لا يعقل
وكذلك القول فيما اذا أدخل الكلب عضو من أعضائه في الاتاه فانه كاللولوغ خالا فاما مالك
فانه خص الغسل سبعا باللولوغ فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة
عينه وصفته مع عدم نجاسة تلك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارة ذاته أن الأصل
في الاشياء الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر
ومن الادب قوله بطهارة عينها ثم ان رأينا آثارها بضررنا نعلم انما في بدن أو دين اجتنابها
وقد أجمع أهل الكشف على أن الاكل والشرب من سور الكلب يورث القساوة في القاب
حتى لا يصير العبد ينجس الى موعظة ولا فعل شيء من الخبائر وقد جرب ذلك شخص من أصحابنا
المالكية فشرب من لبن شرب منه كلب فذكرت نومة أشبه وهو مقبوض القلب عن كل خير
حتى كاد أن يهلك والشيء الذي يحصل منه ما ذكره يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه
سواء أردنا الذات مع الصفة أو الصفة فقط كما أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من
حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة ايمنه لكان لا يظهر
بالاسلام وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات
الكلب الا ما نهى عنه الشارع من بيعه أو أكل غنمه وأما من جهة صفته فهو نجس من حيث
ان سورته ينجس القلب فيجب اجتنابه كما يجب سبب الاقامي من حيث ضررها في البدن مع
القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لانه يضر في الدين قال ولا بد في تسمية الكلب

نجسا من حيث أثره وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والمسلمين
والانصاب والازلام وجسامع اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك آله
التمار والانصاب والازلام قال ولما كان سور الكلب يورث في القاب الذي عليه مدار
الجسد وتناؤده فاعينه من قبول المواقظ التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم
في الغسل من أثره سبعا احداها يتراب دفعا لذلك الاثر بالنجاسة فانه جمع فيه بين الماء والتراب
الذين اذا اجتمعا أثبتا الزرع فعلم أن أمر الشارع بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احداها
بطهارة جسمه كالميتان مع سبعا كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احداها
بتراب مباحة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وصح ذلك لا ينافي القول بنجاسة صفة القول
بطهارة جسمه لدم انفصال الصفة المذكورة من الذات اه فكذا أطلق الامام الشافعي ومن
وافقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لمالك ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب
ذاتا وصفة توسعا وتقليبا لعدم انفة كالك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان أخى أفضل
الدين رحمه الله يقول التحقيق أن الكلب طاهر العين نجس الصفة وسمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب
أو استنجابه علمه لا تفعل خلفائهما على غالب الناس لانه ما اطاع عليا في فاعلمنا الا بعض أهل
الكشف فقط وقد أزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تبدي لا يعقل بان ذلك يؤدي
الى أن الشارع خاطب الاثمة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد أن يقرب من صفة العيب الذي
ينزه عنه من نصب الشارع وقد أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليهم أي ما أمر وابه بان يبلغه اليهم
وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى بليغة اذ يجب تبدي لغيره فلهذا لم يصر
عليهم منه شيء وقال له فان لم تفعل فباعت رسالة وهو معصوم من عدم البيان مطعنا اه قلت
وقد برز هذا الزام بان مثل ذلك قد يكون جاه امضا لايمان بعض الناس المعنى المنصور في
التفاسير يرسل يبادرون الى امثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا غائبه أم يتفعلون عن
المبادرة حتى يعلموا حكمة ذلك وقد قال أهل الكشف ان العمل اذا لم يطل بشيء كان أقوى في
مقام الايمان وأعظم أجرامه اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث للكفاف حيفته على
العمل حكمة تلك العلة من ثواب وغيره لا محض امثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن
مقام الكمال والله اعلم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل
بطهارة الكلب على رد النص الوارد في الغسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف
بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة أو في التسيب وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد
فذلك لا يفسد في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وأما التسيب
فمن ولو جعلنا الامر فيه للاستنجاب فقد ينهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون
بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس وقد أفاض في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف
الاستدلال والجواب عنها وحاصل ذلك أن أهل الكشف منفقون مع أهل النقل على الحكم
بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم أن الاختلاف في العلة
لا يقدح في الاحكام فعلمته الاصلية عند أهل الكشف بنجاسة صفة من حيث انها نجست القلب

الزرع عند مالك والشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال
أبو حنيفة العشر على صاحب
الارض واذا أجز الارض فعشر
زرعها على الزارع عند الجماعة
وقال أبو حنيفة على صاحب
الارض واذا كان اسلم ارض
لاخراج عليها فباعها من ذي
فلاخراج عليه ولا عشر في زرع
فباعه عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجب عليه الخراج
وقال أبو يوسف يجب عليه
عشران وقال محمد عشر واحد
وقال مالك لا يصح بيعه منه
باب زكاة الذهب والفضة
أجمعوا على انه لا زكاة في غير
الذهب والفضة من الجواهر
كاللؤلؤ والياقوت والزمرد
ولا في المسك والعنبر عند سائر
الفقهاء وحكى عن الحسن
العصري وعمر بن عبد العزيز
وجوب الخس في العنبر وعن
أبي يوسف في اللؤلؤ والجواهر
واليواقيت والعنبر الخس لانه
معدن فاشبهه الزكوة وعن
العنبري وجوب الزكاة في جميع
ما يستخرج من البحر فصل
وأجمعوا على أن أول النصاب
في الذهب والفضة مئروبا
أو مئسورا أو مئرا أو مئرا
عشرون دينارا من الذهب
ومائتا درهم من الفضة فاذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففرضا
ربع العشر وعن الحسن انه لا شيء
في الذهب حتى يبلغ أربعين

مشتقاً لا فيه مثقال فصل

واختلفوا في زيادة النصاب فقال مالك والشافعي وأحمد يجب الزكاة في الزيادة بالحساب وقال أبو حنيفة لا زكاة فيما زاد على المائتي درهم والعشرين ديناراً حتى يبلغ الزائد أربعين درهماً وأربعة دنانير فيكون في الأربعين درهم ثم كذلك في كل أربعين درهم وفي الأربعة دنانير قيراطان وهل يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته يضم وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يضم ثم اختلف من قال بالضم هل يضم الذهب إلى الورق ويكمل النصاب بالأجزاء أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير فيمات مائة درهم فيجب الزكاة فيها وقال مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء ولا يجب عليه في هذه الصورة شيء حتى يكمل النصاب بالأجزاء من الجنس فصل

كان الحرف والميسر والانصاب والازلام ونصه عن ذكر الله وعن الصلاة وعلمه عند غير أهل الكشف ما يجامع بينه وصفته مما أوعله لا تغفل عنه من قال بطهارة ما مع ما غسل منه نهدي ولا يخفى ما في هذا إذا الأمر بالفصل منه سبعا بقية نجاسته ولا بد أن كان كلام الشارع كالعقب فلا بد من القول بنجاسته ما إذا تأوا ما صفة اه ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وأنه ينسل منه سبعاء عند الشافعي ومرة عند الإمام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الإمام مالك رحمه الله تعالى بطهارة حيا فالأول مستند والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد اختار الإمام النووي طهارة من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدليل أنه يكفي في بول الخنزير غسله واحدة بلا تراب وهذا قال أكثر العلماء وهو المختار لأن الأصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشارع الحاقه بالكلب اه ووجه من ألحقه بالكلب في وجوب الغسل منه كونه أخبث مما لو لم يكن الكلب فبقائه على الكلب واضح ووجه من قال بطهارة عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب وأما تحريم لحمه فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والخنزير وأمرنا بالشارع بالغسل منه سبعاً إذا هلك بتراب فافهم ومن ذلك عدم وجوب الغسل في سائر النجاسات عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته مع الرواية الأخرى أنه يجب العدد في سائر النجاسات غير الأرض وفي رواية عنه أنه يجب غسل الأنا سبع مرات وفي رواية أخرى ثلاثاً وفي رواية أخرى إسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير فالأول مخفف ومقابلته مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بموت الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط والثاني خاص بالكافر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقض بس الفرج وعدم النقض به كما سيأتي بسطه في باب إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن جلود الميتة كلها تظهر بالدباغ إلا جلد الكلب والخنزير وما ولد منه أو من أحدهما وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الإمام أبي حنيفة أن الجلود كلها تظهر بالدباغ إلا جلد الخنزير ومع قول الزهري أنه ينفق بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالأول مستند من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشارع نجساً أدباً مع الله تعالى أن يجالسه العبد وهو ملاصق بشئ نجس شرعاً ووجه الثاني القائل بأن جلد الخنزير لا يظهر بالدباغ المتألفة في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقاً بخلاف الكلب فإن فيه تفصيلاً فكان أخف حكماً من الخنزير من هذه الوجوه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير دباغ جعل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالأول خاص بالكافر من العلماء والثاني خاص بن هودونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثاف فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن الذكاة لا تزيل شيئاً فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يزيل إلا في الخنزير وإذا ذكيت عند سبع أو كلب طهر جلده ولحمه لكن أكله حرام عند أبي حنيفة ومكره عند مالك فالأول مستند

والثاني

والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ما لا يؤكل لحمه نجس فلا يؤزر فيه الذكاة طهارة ولا طيباً بل حكم ذبحه حكم موته ختف أنه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث ووجه الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشئ الطاهر لضرورة في بدن أو عقل ولحم ما لا يؤكل وإن قيل بطهارته بضر في البدن كما جرب ومن شك فليجرب لولم يكن إلا أنه يورث أكله البلادة حتى لا يكاد يفهم طواهر الأمور فضلاً عن بواطنها ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بالدفوع مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديد أنه لا ينعى عنه ومع قوله في القديم أنه ينعى عما دون الكف فالأول والثالث مخفف والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير الأذى وسوفها وبرها مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسق والمظم والريش إذا لزوج فيه ومع قول مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر مطلقاً سواء كان يؤكل لحمه كالنعم أو لا يؤكل كالكلب والخنزير ومع قول الأوزاعي أن الشعر ونحوه نجس بطهر بالغسل فالأول مستند والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني أن سبأ في الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الأكل من وجوه الأسماع وهذه الأشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الأكل كاللبن والافتراش ولو بلا غسل عند غير الأوزاعي على أن التحقيق في الشعر والريش ونحوهما أن لها في حال حياة الحيوان وجهها إلى الحياة من حيث أنها تموت ووجهها إلى الموت من حيث أن الإنسان أو غيره لا يتأثر إذا قطعت فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك بجواز الخرز بشعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول أحمد بكراهته ومع قول الحنفية بالذبح أحب إلى فالأول مخفف والثاني مستند والثالث والرابع فيه ما راجحه تشديدان لم يرد أحدهما كراهة المنع فيؤاخذ به إلا كبر من أهل الورع ويسامح به الأصغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول البناء على القول بطهارة وجهه الثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك وأحمد والشافعي في أربع قوليه بطهارة الأذى إذا مات مع قول الإمام أبي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بأنه نجس لكنه يطهر بالغسل فالأول مخفف والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول شرف ذات الأذى ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لأنه ما كان طاهر الأبرياء الروح فيه لكونه مركباً لها وهي من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالأجسام فكذلك ما جاوره فافهم وأكثر من ذلك لا يقال فإن قال قائل كيف قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة الأذى مع حديث أن المؤمن لا نجس حياً ولا ميتاً فالجواب يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه أو بلغه ولم يصح عنده ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بطهارة سور البغل والخنزير وأنه مطهر على توقف لابي حنيفة في كونه مطهراً ومع قول الثوري والأوزاعي أن ما لا يؤكل لحمه لا يورث نجس فالأول مخفف ومقابلته مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون علة منع الطهارة بسوء

ميزان ل

لجنة واحدة أن كان من قرض

أو من مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف في فصل بكره للزكاة أن يشترى صدقة فان اشتراها صحت عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول أحمد ومن أحياه من قال بطل البيع ولو كان لب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجزله مقاصصته عن الزكاة وإنما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه للمدين إليه عن دينه عند الثلاثة وعن مالك أنه قال يجوز المقاصصة فصل في الحل المباح المصوغ من الذهب والفضة إذا كان مما يلبس ويعار قال مالك وأحمد لا زكاة فيه وللشافعي قولان أحدهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حل معة للجاراة للنساء فالراجح من مذهب الشافعي أنه لا زكاة فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض أصحابه بالوجوب وقال الزبيدي من أئمة الشافعية اتخاذ الحل للجاراة لا يجوز ونحوه السقوف بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه جائز وأما اتخاذ أو أواني الذهب والفضة واقتناؤها فمحرم بالأجماع وفيه الزكاة في باب زكاة التجارة في أجمعوا على أن الزكاة واجبة

في عروض التجارة وعن داود
انها لا تجب في عروض القنية
وأجمعوا على أن الواجب في
زكاة التجارة ربع العشر وإذا
اشترى عبد التجارة وجب عليه
فطرته وزكاة التجارة تمام
الحول عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة نسقط زكاة الفطر
وإذا كانت العروض للتجارة
مراجعة للتجارة يترتب بها النفاق
والاسواق فمنه مال لا يقومها
صاحبها عند كل حول ولا يزكها
وان دامت سنين حتى يبيعها
بذهب أو فضة فيزكي لسنة
واحدة الآن يعرف حول
ما يشترى ويبيع فيجعل لنفسه
شهر من السنة فيقوم فيه
ما عنده ويركبه مع ناض ان
كان له وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد يقوم ذلك عند كل حول
ويركبه على قيمته وإذا اشترى
عرضا للتجارة بما دون النصاب
اعتبر النصاب في طرفي الحول
عند أبي حنيفة وقال مالك
والشافعي يقتصر كالنصاب
في جميع الحول وزكاة التجارة
تعلق بالقيمة عند مالك وأحمد
وفي أرجح قول الشافعي
باب زكاة المعدن
اتفقوا على أنه لا يقتصر الحول
في زكاة المعدن الا في قول
للشافعي وأجمعوا على أنه لا يعتبر
الحول في الركا والفقهاء على
اعتبار النصاب في المعدن الا
أبا حنيفة فإنه قال لا يعتبر بل
يجب في قليله وكثيره الخس

القبل والحار لا يطاع عليها الا
وبذلك حصل توجيه الشافعي فافهم
ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروت مطاقا مع
قول الامام مالك وأحمد بما رتبهم ما كحل اللحم ومع قول الشعبي جميع أبوالحيوانات
الطاهرة طاهر ومع قول الامام أبي حنيفة زرق الطير الماء كحل اللحم كالحمام والعصافير
طاهر وماعده نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو بالنظر لاحد في التفصيل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الهائم من شأنه أن تاكل كل مع الغفلة عن
الله تعالى فلا يكاد تذكر ربها وما لم يذكر اسم الله عليه فهو كفر شرعا كما هو مقر في الشريعة
وهو خاص بأكثر العلماء والصالحين الذين يتدبسون بمخالطة النفاقين عن الله سبحانه عليه
من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصغر الذين تغلب عليهم الغفلة فانهم لا يتأثرون
بفضلات أهل الغفلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الشافعي وقد جاءت الشريعة
على مرتبة الخواص ومرتبته العوام والعلماء تبع لها في الشريعة ومن ذلك قول الامام
أبي حنيفة ومالك بنجاسة المتى من الاذى مع قول الشافعي وأحمد أنه طاهر زاد الشافعي
وكذا من كل حيوان طاهر وأما حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالك وطبا ويا بسا وعند أبي
حنيفة يغسل وطبا وبفرك يابس كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى غايلا يكاد الشخص
يذكر أنه بين يدي الله أبدا بل تم جسده الغفلة تبعه العموم واللذة ومعلوم أن اللذة النفسانية
تمت كل محل مرت عليه ومن هنا أمرنا الشارع بالغسل من خروج المتى لكل البدن انما شاء
للبدن الذي فتر وضعف من شدة الجلباب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل ان شاء
الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو رجب عند الاكابر بخلاف الاصغر فكلام أبي
حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام الامام الشافعي وأحمد خاص
بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم تارة وفركه أخرى ثم بعلا للأكابر
والاصغر فافهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في البئر التي يتوضأ منها اذا خرجت منها
فأرة مية انما كانت منقحة أعاد صلاة ثلاثة أيام وان لم تكن منقحة أعاد صلاة يوم وليلة
مع قول الشافعي وأحمد انه ان كان الماء يسيرا أعاد من الصلاة ما يغلب على ظنه أنه توضأ منه بعد
موته وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير أعاد من وقت التغير وقال مالك ان كان معينا ولم
يتغير أحد أوصافه فلا أعاده وان كان غير معين فغيره رواية فالاول مشدد والثاني وما بعده
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فيقال في توجيه ذلك ان التشديد خاص بالاكابر
والتخفيف خاص بالاصغر بالنظر لتمامهما في الطهارة والتقديس ومن ذلك قول الامام
الشافعي اذا شربه طاهر ونجس اجتمعوا ونظروا بمطهر طهارة من الاواني مع قول الامام
أبي حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدداية الطاهر أكثر ومع قول أحمد انه لا يصح
بل يريق الجميع أو يخلطها ويقيم فالاول مخفف والثاني وما بعده مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان وهو محمول على حالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما بعده خاص بالاكابر
أشد تورعهم واعفاهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

باب أسباب الحدث

أجمعوا على نقض الوضوء بالخارج المعتاد من السيلين وهو البول والغائط واتفقوا على ان
من مس ذكره أو دبره بوضوء من أعضائه غير يده لا ينقض واتفقوا على أن نوم المصطليح
والمسك بشرطه ينقض الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تطاهرون الوضوء خلافا
لأبي حنيفة كما سيأتي وعلى أن أكل الطعام المطبوخ بالنار أو أكل الخبز لا ينقض الوضوء
وعلى أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث فبأنى على طهارته الا ما حكى عن بعض أصحاب
مالك وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للمحدث مس المعصوف ولا حمله الا ما حكى عن داود وغيره
من الجواز هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لا ينقض الخارج النادر كاللذود والحصاة والرجح من اقبل مع قول
أبي حنيفة ينقض الرجح الخارج من القبل وهو الرجح من مذهب الامام الشافعي فإنه قال
بالنقض بالثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول أن الذود حائته الحياة والحصاة من الاكل ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام
والناسا حقيقته انما هو من شأنها من الطعام ومن نقض بالحصاة فانها هوم من حيث ما كان
عليها من الطبيعة كما هو الغالب لاذاتها كما سيأتي بسطه في أوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله
تعالى ووجه من قال بنقض الرجح الخارج من القبل ندرته حتى انه ربما يقع للعبد في عمره
مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المتى ناقض للطهارة مع الاصح من مذهب
الامام الشافعي أنه لا ينقض الطهارة وان أوجب الغسل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن لذة خروج المتى شديدة لا تعادل لذة نفسانية
ومن لازم ذلك شدة الغفلة والغيبة عن الله تعالى فو أولى بالنقض من خروج البول والغائط
من حيث اللذة لا من حيث عينه ووجه الثاني كون ذلك خاصا بالاكابر والولياء الذين يعتدون
الغفلة عن الله تعالى حدثا نجس منه التوبة والطهارة فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص
بالعوام فاعلم ذلك وتأمل فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمتى الا كونه
منشأ الاذى لا غير فان من خرج منه المتى ممنوع من الصلاة ونحوها أشد ممنوع المحدث
الحدث الاصغر فافهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء مس الفرج مطاقا
على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الرابع من مذهب أحمد بان نقض الوضوء يبطن
الكف وزاد أحمد نقض الطهارة لمس الذكر بظهر الكف أيضا ومع قول مالك ان مسه
بشهوة انتقض والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان فالاول خاص بالعوام الناس ومقابلته خاص بالاكابر وذلك لان الناسا
حقيقته هو كل ما تولد من الاكل وأما النقض بالفرج فانما هو لمجاورة الفرج الخارج بل ورد
أنه صلى الله عليه وسلم كان ينضح سراويله لمجاورتهم لمجاورة الخارج مباغلة في التنزه وليقتدي
به خواص أمته دون عوامهم كما أشار اليه حديث هل هو الا بضعة منك وقال للأكابر من
مس فرجه فليتوضأ كما أوقفنا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فرأجه
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدى

واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر
في الركا في قول للشافعي
واختلفوا في قدر الواجب في
المعدن فقال أبو حنيفة وأحمد
الخمس وقال مالك في المشهور
عشر ربع العشر وللشافعي
أقوال أحدها ربع العشر
فوفصل في اختلافنا في مصرف
المعدن فقال أبو حنيفة مصرفه
مصرف النقي وان وجدته في
أرض الخارج أو العشر وان
وجدته في دارة فهو له ولا شيء
عليه وقال مالك وأحمد مصرفه
مصرف النقي وقال الشافعي
مصرفه مصرف الزكاة واختلفوا
في مصرف الركا فقال أبو حنيفة
فيه قوله في المعدن والمشهور
من مذهب الشافعي أنه يصرف
مصرف الزكاة كالمعدن وعن
أحمد روايتان أحدهما كالنقي
والأخرى كالزكاة وقال مالك
هو كالغنائم والجزية يجنبد
الامام في مصرفه على ما يرى
من المصلحة فوفصل في زكاة
المعدن تختص بالذهب والفضة
عند مالك والشافعي فلو استخرج
من معدن غيرهما من الجواهر
لم يجب فيه شيء وقال أبو حنيفة
يتعلق حق المعدن بكل
ما يستخرج من الارض عما
ينطبع بالنار كالحديد والصاص
لأب الصير وزج ونحوه وقال
أحمد يتعلق بالذهب وغيره
حتى النكحل

وقال الأصم وابن كيسان هي مسخبة وهي فرض عند مالك والشافعي والجمهور إذا كل فرض عندهم واجب وعكسه وقال أبو حنيفة هي واجبة وليس بفرض إذا فرض آدم من الواجب وهي واجبة على الصغير والكبير بالاتفاق وعن علي رضي الله عنه أنها تجب على من أطاق الصلاة والصوم وعن الحسن وابن المسيب أنها لا تجب إلا على من صام وصلى في فصل في وجوب على الشريكين في العبد المشترك عند مالك والشافعي وأحمد إلا أن أحمد قال في إحدى الروايتين يؤدي كل منهما صاعاً كاملاً وقال أبو حنيفة لا زكاة عليهما عنه ومن له عبد كافر قال أبو حنيفة تلزمه زكاة خلا للثلاثة وتجب على الزوج فطرة زوجته كما تجب نفقتها عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تجب فطرتها من نصفه حر ونصفه رقيق قال أبو حنيفة لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه وقال الشافعي وأحمد يلزمه نصف الفطرة بغيره وعلى مالك نصفه النصف وعن مالك روايتان أحدهما كقول الشافعي والثانية أن على السيد النصف ولا شيء على العبد وقال أبو نوري يجب على كل واحد منهما صاع في فصل في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج ما كالنصاب من الفضة وهو

الامام

الامام أحمد وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضاً لورده لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الأحكام دائمة مع الملل غالباً كما كانت العلة في النقض بلمس المرأة الشهوة للامس أو الممسوس أو لهما عادة احتياطاً للامام مالك للامامة وقال بنقض الامر الذي يشترى بغيره مثلاً لأنه رضى الله عنه من أمنهم الشارع على شريعتهم من بعده فكل أمر حدث بعد موت الشارع من مسخس أو مستقبح عرفاً لم يجز أن يلحقه بما يشاء كله في الشريعة فالنقض بالامر خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشبهون إلا ما أباحه الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن مس الامر فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بمس الامر خاص برعاة الناس واقتول بالنقض خاص باكابر العلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التباعد عن كل ما لم يأذن به الله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لمس البالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال إلا ان كانت المرأة محرماً للامس مع قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك بشهوة نقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذكر بذلك فينقض باللمس والانتشار مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قول عطاء بن ابي رباح لا ينقض له ان تقبض وان لمس زوجته وأمنه لم ينقض فالأول مشدد ومقابلته مخفف على التفضيل المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالأول مخفف خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت مقام وجودها ومقابلته دائر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور في العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الممسوس فذهب مالك والراجح من قولي الشافعي وأحمد الى رايين عن أحمد انه كاللامس في النقض فرجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال بنقض المس الاجنبية النظر للنقض بالاثنية من حيث هي فكانت أحدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص عن مالك أربه وكان الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلمس المرأة النظر الى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تطاهر اعليه فان الله هو مولا وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة به ذلك ظاهر وهو لا يطلع عليه الا من أطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حصة وعائشة حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقابلاتهما وهو سر لا يجوز كشفه للمعجبين وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الطهارة بلمس النساء خاص بأحد الناس ممن لم يطلع الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم ان الخبر المتعدي أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلمس غشاء بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفوا بغيره لا الذين يشهدون النقض في النساء ورون المذكورة أكمل من الاثنية انتهى وسمعت أيضاً يقول لولم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعي بالحال اكابر ملوك الدنيا الى صورة السجود عليها حالة الوقوع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها

ما تادروهم عند مالك والشافعي وأحمد بل قالوا يجب على من عنده فضل عن قوت يوم العيد وليقله لنفسه وعياله الذين تلزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال أبو حنيفة لا تجب الا على من ملك نصاباً فاضلاً على مسكنه وعبدته وفقره وسلاحه واتفقوا على ان من لم يملك زكاة الفطر عن نفسه لم يملكه عن أولاده الصغار ومما يملكه المسلمين في فصل في اخشاف في وقت وجوبها فقال أبو حنيفة تجب بطولوع الفجر أول يوم من شوال وقال أحمد بغروب الشمس ليلة العيد وعن مالك والشافعي كالمذهبين الجديدين الراجح من قولي الشافعي بالغروب واتفقوا على انها لا تسقط بالاعذار بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدي ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن سيرين والحنفي انها لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال أحمد أرجو ان لا يكون به بأس في فصل في اتفقوا على انه يجوز اخراجها من خمسة أصناف البر والشعير والتمر والزبيب والاقط اذا كان قوتاً الا ان أبا حنيفة قال الاقط لا يجزئ أصلاً بنفسه ونجرت قيمته وقال الشافعي وكل ما يجب فيه العشر فهو صالح للخارج الفطرة من الارز والذرة والدخن وغيره ولا يجزئ دقيق ولا سويق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يجزئان

أصلها بأنفسهم ما وبه قال
 الانطاطي من أئمة الشافعية
 وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة
 عن الفطرة وإخراج التمسك في
 الفطرة أفضل عند مالك وأحمد
 وقال الشافعي البر أفضل وقال
 أبو حنيفة أفضل ذلك أكثره غنا
 فصل في ما انفقوا على إن
 الواجب صاع بصاع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كل جنس
 من الجنس إلا بأحنية فقال
 يعزى من البر نصف صاع ثم
 اختلفوا في قدر الصاع فقال
 الشافعي ومالك وأحمد وأبو
 يوسف هو خمسة أرطال وثلاث
 بالعراف وقال أبو حنيفة ثمانية
 أرطال فصل في مذهب
 الشافعي وجهه وأصحابه وجوب
 صرف الفطرة إلى الأصناف
 الثمانية كما في الزكاة وقال
 الأصطخري من أئمة أصحابه
 يجوز صرفها إلى ثلاثة من
 الفقراء والمساكين بشرط أن
 يكون المزكي هو المخرج فإن
 دفعها إلى الإمام لم يعم
 الأصناف لأنها أكثر في يده
 ولا يبعد التعميم وقال النووي
 في شرح المذهب وجوزها مالك
 وأبو حنيفة وأحمد إلى فقير
 واحد فقط قالوا ويجوز صرف
 فطرة جماعة إلى مسكين واحد
 واختاره جماعة من أئمة
 أصحاب الشافعي كان المنذر
 والروائي والشيخ أبي إسحق
 التبريزي وإذا أخرج فطرته
 جازله أخذها إذا دقت اليه

بمخرج

وكان محتاجا عند الثلاثة وقال

مالك لا يجوز ذلك فصل في
 انفقوا على أنه يجوز تعجيل
 الفطرة قبل العديسوم ويومين
 واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال
 أبو حنيفة يجوز تقديمها على شهر
 رمضان وقال الشافعي يجوز
 التقديم من أول الشهر وقال مالك
 وأحمد لا يجوز التقديم عن
 وقت الوجوب

فصل في قسم الصدقات
 انفقوا على جواز دفع الصدقات
 إلى جنس واحد من الأصناف
 الثمانية المذكورين في الآية
 الكريمة إلا الشافعي فإنه قال
 لا بد من الاستيعاب للأصناف
 الثمانية أن قسم الامام وهذا
 عامل والألفظة على سبعة
 فإن فقد بعض الأصناف قسم
 الصدقات على الموجودين وكذا
 يستوعب مالك الأصناف
 أن انحصر المستحقون في البلد
 ووفيهم المال والافيح اعطاه
 ثلاثة فلو عدم الأصناف من
 البلد وجب النقل أو بعضهم
 رد على الباقي والأصناف
 الثمانية هم الفقراء والمساكين
 والعاملون عليها والمؤلفة ذلهم
 والرقاب والغارمون وسبيل الله
 وابن السبيل والفقير عند أبي
 حنيفة ومالك هو الذي له بعض
 كفايته ويعوز باقها والمسكين
 عندهما هو الذي لا شيء له وقال
 الشافعي وأحمد الفقير هو الذي
 لا شيء له والمسكين هو الذي له
 بعض ما يكفيه واختلفوا في

بمخرج الدم الجاري أو بالقهوة أو بنوم الممكن مقعده أو عس الا بط الذي فيه صنان أو عس
 الارص أو الاجذم أو الكافر أو الصليب أو غير ذلك مما وردت فيه الاخبار والافار وتولد من
 الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط ولا نه لا تقع الا والقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل
 فلو صحت مراقبة العبد له لته نفسه عن مس كل فذر حتى أو معنوى تعظيما لخصه ربه
 فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الفعلة عن الله تعالى نقض بعض العلماء الطهارة
 بها قال وجب جميع النوافض متولدة من الاكل وليس لنا نقض من غير الاكل أبدا فان من
 لا يأكل لا ينام ولا يجري له دم ولا يضحك في الصلاة ولا ينقيا حتى يلا فله ولا يخرج من ابطه
 صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه به عصى ما فضلا عن الكفر والشرك بل هو
 كالملائكة وأما من قال بنقض مس الكافر فلا نه محل لخط الله تعالى فاحتياط المؤمن
 لنفسه بالنظر من مسه فرار من موضع السخط والغضب فهو وتطير ما تقدم من الوضوء من
 أكل لحم الجوز وما ورد أن ظهورها أو الشياطين لا من حيث ذات اللحم وكما ورد النهي
 عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كماء قوم لوط وكما ورد من النهي عن الجلوس على جلود
 النمار والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما سيأتي بيانه في باب اللباس وكذلك
 لولا الاكل والشرب ما اشتبهت بالنساء ولا جاعهن ولا حرج منامهن ولا جن أحدنا ولا
 أغنى عايشه ولا تكلم نابغية ولا نعمة ولا اتخذ أحد من الكفار صاميا بعده فان هذه الامور
 لا تقع الا بعد الحجاب بالاكل وأصل ذلك أكلة السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا
 لصورة ما يقع فيه بنوه من بعدهم من حجابهم بالاكل عن الله تعالى أمر وأبالتز به غسل أو
 الوضوء من كل ما تولد من الاكل ملازمة الحجاب والفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل
 العلماء الصلاة بالاكل فيها لا متناع صفة كمال مناجاة العبد له في صلاته حال الاكل فتعنه
 لذة الاكل عن شهود كمال الاقبال على مناجاة ربه لا متناع اجتماع لذين معاني آن واحد
 ومراعاة الادب معه كما سيأتي بسط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الوضوء مما
 مست النار كالطبخ والخبز فاتفق الاربعة على عدم النقض به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد
 ابن ثابت يجب الوضوء من أكله فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر
 غضبي يهذب الله تعالى به من شام من العصاة فلا يناسب من أكل مما مسته ان يقف بين يدي
 الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا الوجه على غالب الناس
 فلذلك كان الوضوء منه مخصصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاصاغر فلا يؤمرون
 بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم توسعة على الامم فرجع
 الامر إلى مرتبة الميزان فافهم ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من يقف الطهارة وشك
 في الحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على الحدث ويتوضأ وقال
 الحسن ان كان شك في الحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته وان كان خارج الصلاة
 أخذ بمنقضى الشك وهو الحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
 فاللائق بالاكابر الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين
 يتبعون الظن الان عجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة

المؤلفة قالوا هم فذهب أبي

حنيفة ان حكمهم منسوخ
وهي رواية عن أحمد والمشهور
من مذهب مالك انه لم يبق
للمؤلفة قالوا هم نعم لغني المسلمين
عنهم وعنه رواية أخرى انهم ان
احتج بهم في بلد أو نفر
استأنف الامام لوجود العلة
وللشافعي قولان انهم هل
يعطون بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم أم لا الاصح انهم
يعطون من الزكاة وان حكمهم
غير منسوخ وهي رواية عن
أحمد وهل ما يأخذ العامل
على الصدقات من الزكاة أو
عن عمله قال أبو حنيفة وأحمد
هو عن عمله وقال مالك والشافعي
هو من الزكاة وعن أحمد يجوز
أن يكون عامل الصدقات
عبدا ومن ذوى القربى وعنه
في الكافر روايتان وقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز
والرافعهم المكاتبون عند
الكل غير مالك فيجوز عند
أبي حنيفة والشافعي دفع الزكاة
الى المكاتبين ايؤدوا ذلك
في الكتابة وقال مالك لا يجوز
لان الرقاب عنده العبيد
الارقاء فعند مالك يشتري من
الزكاة رقبته كاملة فتعنى
وهي رواية عن أحمد
والغارمون المدينون بالاتفاق
وفي سبيل الله الغزاة وقال
أحمد في أظهر الرقابين الحج
من سبيل الله وابن السبيل
المساكين بالاتفاق وهل يدفع

الاربعة بقرع من المصنف على المحدث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة
الاربعة يجوز للمحدث حله بفلاف أو علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده حله في أمتعة
وتفسيره وتأثيره وقلب ورقه بعد فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسئلة
الحل بفلاف وعلاقة مخفف ومقابل مشدد فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة الميزان
ووجه الاول في المسئلة في التعظيم وعملنا بظاهر قوله تعالى لا يسه الا المطهرون والوجه
الثاني فيه أن كلام الله تعالى ليس هو حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو محلي لها كتحليل
التجويد على وجه الماء وكصورة الرافى المنسوخة في المارة فلا هي عين الرافى ولا هي غيره وهنا
أسرار لا تحلها العبارة ووجه الاول في حل المصنف بملاقة عدم مس المصنف لانه انما مس
العلاقة فصورة ضرورة من قلب ورق المصنف بعد لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه
الثاني في المبالغة في التعظيم ولانه بعد ما لا الله بمصنف بالعلاقة فكل من المذاهب وجه ولا يخفى
أن الورق يتنوع بتنوع المقامات في الاكابر والصاغر فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في أشهر الرقاب استقبل القبلة واستدبارها في الصلوة وقول
أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي البنين مع قول داود يجوز الاستقبال
والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة بوله وغائظه فقد أساء
الادب فلذلك غاب الشارع بين الجهتين بقوله شرفوا أو غيروا وذلك خاص بالاكابر الذين بالغوا
في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص
بالصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما يلحظه الاكابر من التعظيم فكل مقام رجال فاعلم ذلك
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الاستنجاء واجب لكن عند مالك وأبي حنيفة انه ان
صلى من غير استنجاء صح صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المبالغة في وجوب التزهد وهو
خاص بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المحلين مخفف فيهما
بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت
مقدار الدرهم البغلي لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الانتقاء بدونهما مع قول
مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانتقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التزهد ووجه الثاني حل
الثلاثة في الحديث على الغالب والا فاذ حصل الانتقاء بمسحة واحدة فلامعنى للثانية والثالثة
لعدم شئ يجمع هناك مع ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية لشرفها بمسحة الله تعالى لها كما
ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أحجار لا يكفي
في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان مقام الوترية
لا يكاد يخطر على قلب المستنحي لعلبة الغفلة على العبادة حال الاستنجاء فانهم ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد لا يجزئ الاستنجاء بمسح ولا روث مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجزئ بهما

لكن

الى الفارم مع الغنى قال أبو

حنيفة ومالك وأحمد لا يظهر
عند الشافعي نعم واختلفوا
في صفة ابن السبيل بعد الاتفاق
على سهمه فقال أبو حنيفة

ومالك هو المجتاز دون مفتي
السفر وقال الشافعي هو المجتاز

والمنشئ وعن أحمد روايتان
أظهرهما انه المجتاز فصل

وهل يجوز للرجل أن يطي
زكاته كلها مسكينا واحدا

قال أبو حنيفة وأحمد يجوز اذا لم
تخرجه الى الغنى وقال مالك

يجوز ان يخرجه الى الغنى اذا أمن
اعاقه بذلك وقال الشافعي أدل

ما يعطى من كل صنف ثلاثة
فصل واختلفوا في نقل

الزكاة من بلد الى بلد آخر فقال
أبو حنيفة يكره الآن بنقلها

الى قرية محتاجين أو قوم هم
أمر حاجة من أهل بلده فلا

يكره وقال مالك لا يجوز الا أن
يقع بأهل بالدمية فينقلها

الامام الهيم على سبيل النظر
والاجتهاد وللشافعي قولان

أصحهما عدم جواز النقل
والمشهور عن أحمد انه لا يجوز

نقلها الى بلد آخر فصر فيه
الصلاة مع عدم وجود

المستحقين في البلد المنقول منه
فصل واختلفوا على انه

لا يجوز دفع الزكاة الى كافر
وأجازه الزهري وابن شبرمة

الى أهل الذمة والظاهر من
مذهب أبي حنيفة جواز دفع

زكاة الفطر والكفارات الى

الكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول نهى الشارع عن الاستنجاء
بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء بهما نهى تنزيه فالاول
خاص بالاكابر والثاني خاص بالصاغر لان علة كون المعظم طعام اخواننا الذين يخفى على كثير
من الناس وأما علة الروث فلان المراد بالحجر الخفيف والله أعلم

باب الوضوء

اتفق الاثمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ آخره الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل
اليدين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحمد وعلى أن تخليل اللحية الكنية
في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا لزمروا جمعوا على أنه
لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن من نوضأ فله أن يصلي بوضوءه ماشيا مالم
ينقض خلافا للحنفي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبد بن عمر
لا يصلي بوضوء واحد غير مرة واحدة وينقل ماشيا واحتج بالآية يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم
الى الصلاة فاغسلوا الايدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فحب النية في الطهارة عن الحدث
الاكبر والصغير مع قول الامام أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية بخلاف
التيتم لا يفتقر من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في
نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شئ من فروع الاسلام
الى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الاسام أبي حنيفة
التيمم كون التراب ضعيفا روحانية فلا يكاد ينعش البدن من الضعف الذي حصل فيه من
المعاصي أو الغفلات فلهذا احتج الى تقويته بانية كما سيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى
بخلاف الماء فانه قوى الروحانية فيحي كل محل يزل عليه ولو بلا قصد فاصد وهو سمعته سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالبا ومن قال
انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لانك لو فات الحنفى وهو يتطهر
ماذا صنع لقال لك أن تطهر وأما من لا يعرف ما ينعف فليس هو بعكف أصلا قال ولعل شبهة
من نقل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحا فان الفرض
عنده ما صرح القرآن بالامر به وأما الحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض
ما جاء في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب والى ما هو مندوب
كالتمنن والاستنجاء وفصل الاطافار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب وفيها ما هو
مندوب فلا يلزم من نفي الامام أبي حنيفة فرضية النية في وجوبه وانظر ذلك اصطلاح
السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قيل وكرهه فيان الوضوء بالبنين من الافرادهم
المنع وعدم العمة فافهم واعرف مصطلح الاثمة قبل الاعتراض عليهم فانهم أهل أدب مع الله
تعالى فقاير روايتين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع
الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان عوا لحي يوحى وتطهير ذلك

تخصيصهم الدعاء للأنبياء بلفظ الصلاة دون الرحمة وإن كانت الصلاة من الله رحمة تميز الأنبياء
عن الأولياء فية إلى الولي رحمه الله أو رضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم إلا بحكم
الله عليه السلام كما هو مقرر في كتب النسخ وغيره أو سمعته رضى الله عنه يقول كان الإمام
أبو حنيفة من أكثر الأئمة أدباً مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضاً وسمى الوتر واجباً ليكون ما
ينبغي السنة لا بالكتاب ففصد بذلك تمييز ما فرضه الله وتبميز ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه
وسلم وليس الخلف أفضلاً كما قاله بعضهم بل معنوا أيضاً فإن ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول
الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى أن يوجب ما شاء أولاً بوجوب وأطال
في ذلك ثم قال فالله لا يفتي بكل متدين أن لا يعمل عملاً لا يبيح له سواء كان ذلك من الوسائل أم من
المقاصد من حيث أنها أمور شرعية ولو لم يقل إمامنا بوجوبها فإنها سنة على كل حال ونهض
بها إلى الوجوب اجتهد المجتهد فان قلت فواجه من أوجب نية رفع الحدث الأصغر من الأكبر إذا
اجتمع الحدثان على المكاف فالجواب وجهه أن الأصل في كل حدث إفراجه بنية فقد لا يكون
الشارع يرى اندراج الأصغر في الأكبر لحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا الكلام
على ما يرد على مذاهب العلماء في النية منطوقاً ومفهوماً في كتاب الاجوبة عن الأئمة فراجع
ومن ذلك قول الأئمة أن النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك أنه يكره النطق بها فالأول
كل شذوذ والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حال غالب
الناس من عدم وصولهم في الحقيقة والتعظيم إلى حد يمنعهم من النطق أو ثقله عليهم إذا أقبلوا
على فعل ما موبوء به ووجه الثاني مراعاة حال الأكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى
منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديه إلا أن أمرهم بذلك لم يصح لنا في ذلك أمر
بالنطق بها وسمع سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعبادة
عن مقام المناجاة لله تعالى عادة وفريق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيساقي
في بيان حكمة الجهر في أواني المغرب والعشاء ان من خصائص الحق جل وعلا أن العبد يزداد
هيبة وتعظيماً كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحجاً
في غير الركنين الأولين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى أعلم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة وأحد الروايتين عن أحد ان التسمية في الوضوء مستحبة مع قول داود وأحمد
انها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها سواء في ذلك العمود والسهو ومع قول الحق ان تسميتها اجزائه
طهارته والافلا فالأول مخفف والثاني مشدد والأول محمول على حال أهل القرب من شهود
حضره الله عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحباً لا واجباً وسمعت
سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من
المنية في الحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه يعني ولو أنهر ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن في أكله فما جعل ذبيحة المشرک رجساً
الاعدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبايح أهل الكتاب فان الشريعة أباحتها انتهى أي فان الآية
وان كانت نزلت في ذبح علي اسم الأصنام فظاهرها يشهد بما قاله الشيخ كما يشهد له أيضاً

حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهره عند بعضهم في الصحة وإن حمله بعضهم على
الكمال كما مر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان غسّل اليدين قبل الطهارة مستحب مع قوا
أحد ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر بالوجوب
مطلقاً عند الانحاسة فان أدخل يده في الأثناء قبل غسله لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
بالاستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الإمام أحمد في أشهر الروايتين بوجوبهما
في الحدث الأكبر والأصغر فالأول مخفف والثاني مشدد أما الظاهر حديث في مضمضوا
واستنشقوا عند من صححه فان الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وإما أن أصله مستحب
ونفض به إلى الوجوب اجتهد المجتهد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاستحباب أن
الفم والأنف باطنان من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى الظاهر من
البدن فالتعرض لهما ما انحاه على سبيل الاستحباب ووجه الوجوب كون الفم محل اللسان
والطعام فكم وقع اللسان في أمه وكما نزل منه إلى الجوف حرام أو شبهة وقد صرح في الحديث
بان اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لم أذو هل يكذب الناس في النار على
وجوههم إلا حصائد السننم فيجب على هذا القول على العبد أن يظهر أن يغسل فيه نسلاً
جيداً بالماء مع التحلل من وقع هو في عرضه من سائر الناس والأكثار من الاستغفار كما هو مقرر
في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل مبيت الشيطان كما ورد
ومحل ظهور الكبرياء والافتقار عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم أحد من هذا الكبر إلا ان صار
يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما بسطنا الكلام عليه أول عهد المشايخ فراجعه وكان سيدي
الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في النجاسة من خروج الريح ومن أكل البعر
وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من الغيبة والنميمة وأكل الحرام
والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على ان من أكل حراماً أو وقع في غيبة فقد نجس بنجاسة
تمنعه من دخول حضرة الله سواء في الصلاة وغيرها فالواو مراد الشارع لا منه أن لا يقوم
أحد منهم بما يحجى ربه في الصلاة الأعلى طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثلاً من
يتكلم بالقيح ثم يقرأ القرآن مثلاً من روى صحف في قاذورة ولا شك في كفره وسمعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله يقول اغتاسق صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقدمه ما على
غسل الوجه باذن من ربه عز وجل لئلا يغفل الناس عنهم ما لا يكون من الأبعدان من الوجه
الأبعدا معان النظر إلى باطنه فلا يقال كان ينبغي تأخيرها عما شرعه الله عز وجل من غسل
الوجه لان الشارع معصوم من الوقوع في سوء الأدب وقد قدمناه انما سئمه ما اذن من ربه
عز وجل كما أمر مع الذين كذلك باذن من ربه انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان البياض الذي بين شعرا الاذن والمحيمة من الوجه مع قول مالك وأبي يوسف انه ليس من
الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه
الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرف في ذلك عند القائل به والافضل جزء

وروي عنه ان الغنى المانع
ان يكون للخص كفاية على
الدوام من تجارة أو أجرة عقار
أو صناعة وغير ذلك واختلفوا
فبين بقدر على الكسب لصحته
وفوته وهل يجوز له الأخذ فقال
أبو حنيفة ومالك يجوز وقال
الشافعي وأحمد لا يجوز ومن
دفع زكاة إلى رجل ثم علم
انه غنى أخره ذلك عنه أي
حنيفة وقال مالك لا يجزئه وعن
الشافعي قولان أحدهما لا يجزئه
وعن أحمد روايتان كالذهنين
في فصل في ما اتفقوا على أنه
لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدين
وان علواً والمولدين وان سفواً
الا مال كانه أجاز إلى الجدة
والجدة وبني البنين لسقوط
نفقته عنده وهل يجوز دفعها
إلى من برته من أقاربه بالأخوة
والعمومة قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي يجوز وعن
أحمد روايتان أظهرهما أنه
لا يجوز في فصل في ما اتفقوا
على أنه لا يجوز دفعها إلى عمه
وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى
عبد غيره إذا كان سيده فقيراً
وهل يجوز دفعها إلى الزوج
قال أبو حنيفة لا يجوز وقال
الشافعي يجوز وقال مالك
ان كان يستعين بما أخذه من
زكاة زوجته على نفقتها لا يجوز
وان كان يستعين به على غير
نفقتها كولداته الفقراء من
غيرها أو نحو ذلك جاز عن أحمد

روايتان اظهرهما المنع
وانفقوا على منع الانخراج لبناء
مسجد أو تكفين ميت
فصل في وجوبه وأجمعوا على تحريم
المسدة المفروضة على بني
هاشم وهم خمس بطون آل
علي وآل عباس وآل جعفر وآل
عقيل وآل الحرث بن عبد
المطلب واختلفوا في بني عبد
المطلب فخرهم مالك والشافعي
وأحمد في أظهر روايتيه
وجوزها أبو حنيفة وحرّمها
أبو حنيفة وأحمد على موال بني
هاشم وهو الأصح من مذهب
مالك والشافعي
في كتاب الصيام
أجمعوا على أن صيام رمضان
فرض واجب على المسلمين
وأنه أحد أركان الإسلام وانفق
الأئمة الأربعة على أنه يتخير
صومه على كل مسلم بالغ عاقل
طاهر مقيم قادر على الصوم
وعلى أن الحائض والنفساء
يحرم عليهما فعله بل لو فعلتا لم
يصح ويلزمهما قضاءه وعلى
أنه يباح للحامل والمرضع الفطر
إذا خافا على أنفسهما أو
ولديهما لكن لو صامتا صح
فإن أفطرتا تخوفا على الولد
لزمهما القضاء والكفارة عن كل
يوم مد على الراجح من مذهب
الشافعي وبه قال أحمد وقال أبو
حنيفة لا كفارة عليهما وعن
مالك روايتان أحدهما
الوجوب على المرضع دون
الحامل والثانية لا كفارة

الوجه وقال الشعبي وجماعة ما قبل منه ما في الوجه يغسل معه وما أدبر منه ما في الرأس يمسح
معه فالأول مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الأول كون الأذنين لا يتصور
فيه ما عصبان حقيقة وأما ما طر يقان إلى وصول الكلام الحرام بغيره ما عصبان وجه الثاني كون ما كانا
خفيفا فيهما بالمسح لكون الكلام الحرام بغيره ما عصبان وجه الثاني كون ما كانا
سببا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمع أن ذلك ويوصله إلى القلب فها كانا
سنة سببة فعليه وزرها وزر من عملها فذلك ويجب غسلها إزالة لذلك الوزر في الظاهر
وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الإمام أبي
حنيفة والشافعي وأحمد في الروايتين عنهما أنها ما عصبان مرة واحدة وقول الإمام
الشافعي أنه ما عصبان ثلاثا وهو الرواية الأخرى عن أحمد ومن ذلك قول مالك والشافعي
أن مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية بأنه
مسح فبالأول مخفف ومقابلته مشدد ووجه الأول عدم ثبوت حديث فيه فكان يدعه
وجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الغل مع ما جرب من زوال الغم والهم إذا
مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة وإذا ضعف النقل عملنا بالتجربة ومن ذلك اتفاق الأئمة
على أن غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض إذا لم يكن لا بسا للتحف مع ما حكى عن
أحمد والأوزاعي والنوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وإن الإنسان عندهم
مخبرين الغسل وبين المسح فالأول مشدد ومعه ثبوت الغسل من رسول الله صلى الله عليه
وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجوز فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول مؤاخذه العبد بالشيء مما في غير طاعة الله عز وجل وكونه ما حاملي للمسح كله
ومعتمد له بالقوة على المشي فإذا ضعف بالخالف أو الغفلة سرى ذلك فيما جلاه كما يسرى منها
القوة إلى ما فوقه ما إذا غفل أفاض ما كعروق الشجرة التي تشرب الماء وتعد الأغصان
بالأوراق والثمار فبينهم ما الغسل دون المسح ووجه الثاني كونهم لا يكثرون ما العصبان
بخلاف ما جلا من الأعضاء فاكتفى صاحب هذا القول به مع قوله بأن الغسل
أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين المسح لا الغسل فاعلم ذلك ومن ذلك
قول بعضهم بكراهة النقص عن الثلاث في غسلات الوضوء ومسحاته مع قول بعضهم بعدم
الكراهة لثبوت الاقتصار على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على حال العوام
الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحمل الثاني على أكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية
فإن هؤلاء لحياة أبدانهم بكفهم الغسل أو المسح مرة واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الأمر
بالمعكس فيكفي العاقل المرة الواحدة أو الاثنتان لأنه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الأكابر
وإلى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن توضع ثلاثا ثلاثا تهاذوا وضوء الانبياء من
قبلي انتهى وذلك لأنهم أكابر الحضرة الإلهية فيطالبون بزيادة طهارة وجلاء كل عضو بخلاف
العامّة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه بعدم وجوب
الترييب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول

فهم أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن المقصود غسل هذه الأعضاء
 وسحق بعضها أو كالطهارتها قبل فعل ما يوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض
 كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان الامام علي بن أبي طالب
 يقول لا بأبي بأي أعضاء الوضوء بدأت وبتهديد عدم وجوبه فاصله سنة بالاجماع ونهض
 به إلى الوجوب اجتهادا للأئمة القائمين به ووجه الثاني أن الوضوء الخالي عن الترتيب لم يرد
 لأبي حنيفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخاف أن يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رذأي غير مقبول لكن لما استند إلى الاجتهاد كان مقبولا
 من حيث أن الشارع قرر حكم المجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم أحد الخدين أو الأذنين
 على الآخر لأن حكمه تقديم اليمنى من البدن والرجلين انما هو ليكون اليمنى أقوى من اليسار
 عادة وأسرع إلى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع إلى تقديمها مسارعة لطهارتها
 كما كانت أسرع أفعال المخالفات ولا هكذا الخدان والأذان فإنه لا يتصور فيه ما ذكرته في
 اليدين فلذلك كانا بطهران دفعة واحدة والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة بأن
 الموالاة سنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر الروايتين انها
 واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الأصل
 في أبدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه ومن كان كذلك فأعضاءه حية
 لا يورثها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء أفلنا وجوب الترتيب أم لا ووجه من قال
 بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف أبدانهم من كثرة المعاصي أو الغفلات
 أو اكل الشهوات وإذا لم يكن موالاة جفت الأعضاء كلها قبل القيام إلى الصلاة مثلا وإذا
 جفت فكانت لهم نفس ولم تكن سبب بالماء انعاشا ولا حياة تقف بها بين يدي ربها فخطبت
 ربها بلا كمال حضور ولا اقبال على مناجاته هذا حكم غالب الأبدان أما أبدان العلماء العاملين
 وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون إلى تهديد في أمر الموالاة لحياة أبدانهم بالماء ولو طال
 الفصل بين غسل أعضائهم فيحمل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس
 ويحمل قول من قال بالاستنجاب على طهارة علمائهم وصالحهم وسعت سيدي عليا الخواص
 رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فإن من لم يوجها يؤدى
 قوله إلى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطء في زمن الطهارة وفوات أول الوقت كأن
 يغسل وجهه في الوضوء للظهر بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربع النهار ثم مسح رأسه بعد
 زوال الشمس ثم يغسل رجليه قبل العصر مع وقوع ذلك المتوضى منه في الغيبة والنجمة
 والاستهزاء والسخرية والضحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات أو خلاف الأولى إن
 كان ممن يؤاخذ به كما يؤاخذ بأكل الشهوات فمثل هذا الوضوء وإن كان صحيحا في ظاهر الشرع
 من حيث أنه يصمدق عليه أنه وضوء كامل فهو قبل النفع لعدم حصول حياة الأعضاء به بعد
 موتها أو ضعفها أو قوتورها ففات بذلك حكمة الأمر بالموالاة في الوضوء وجوبا أو استحبابا
 وهي انعاش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للنجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك
 المتوضى الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمن المختل بين غسل الأعضاء فالبدن ناشف

الأعضاء

وعنه بعدهم وايتان في فصل في
وانفقوا على انه اذ روى الهلال في
بدرؤية فاشية فانه يجب الصوم
على سائر أهل الدنيا لأن أصحاب
الشافعي صحة والله يلزم حكمه
أهل البلد القريب دون البعيد
والبعيد نعم على ما صححه امام
الحرمين والغزالي والرافعي بساقه
القصور وعلى ما رخصه النووي
باختلاف المطالع كالجزاير والعراق
وانفقوا على انه لا اعتبار بمعرفة
الحساب والمنزل الا في رخصه

كلاعضاء التي عنهما النفقة والد هو والممل والنساء مة فلم يصرفها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من أصلها سنة ومنهض بها الى الوجوب الاجتهاد فهي مطاوعة بكل حال والله أعلم ومن ذلك انصاف الاثثة الاربعة على أن من توفضا فله أن يصلي بوضوءه ماشاء من الفرائض ما لم ينتقض وضوءه مع قول النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واخرج بالاثية قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول النخعي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا زاد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو خاص فمن يقع في الذنوب كتبوا الاول خاص عن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله تعالى أعلم

باب الغسل

أجمع الأئمة على أنه يحرم على الجنب حمل المصحف ومسحه وعلى وجوب تعميم البدن بالغسل وأنه لا يكتفى في الجنابة مسح الرأس بالماء قياساً على الخف أى فكما أنه يجب ترغيمه في الجنابة وغسل الرجلين ولا يكتفى فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة يجامع كون كل منه - ما مسح وحاول أحد لذلك دليلاً صريحاً هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه من ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الغسل من التقاء الخناتين وإن لم يحصل انزال مع قول داود وجاعة من الصحابة بأن الغسل لا يجب إلا بالانزال إن لم يثبت تسخ ذلك ولا فرق بين فرج الأذى والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهيمة إلا بالانزال فالأول مشدد والثاني مخفف في مستلتي جماع الأذى والبهيمة فرجع الأمر إلى من ينبت الميزان ووجه الأول في المستثنين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة حضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه عدم كمال اللذة إلا بتكامل الانزال فالأول خاص بالكابر الذين يبالغون في التفرغ والثاني خاص بالأصاغر الذين لا يقدرون على المشي على ما عليه الأكابر وبصح أن يكون الأمر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الأكابر إلا بالانزال لأن الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لمساهم عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة وأبيكم علك أربه كما كان صلى الله عليه وسلم لم يملك أربه في قصة تقبيل نسائه وهو صائم أو وهو متوضئ ثم يقوم إلى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الغسل يجب بخروج المني وإن لم يقارن اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجب الغسل إلا مع مقارنة اللذة لخروج المني بشرطه فالأول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال أو بلا انزال فلا نفيه - ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد لو خرج منه مني بعد الغسل من الجنابة فإن كان بعد البول فلا غسل ولا واجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل مطلقاً ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقاً فالأول فيه تشديد والثاني مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الأمر إلى من ينبت الميزان فأحمد الشافعي في الأول وقول الشافعي خاص بالأكابر والشق الآخر وقول مالك

عن ابن سيرين عن عطاء السافعي
بالنسبة الى العارف بالحساب
فصل في صوم رمضان وانه لا يصح
الا بنية وقال زفر من أصحاب أبي
حنيفة ان صوم رمضان لا يقف
الى نية و يروى ذلك عن عطاء
واختلفوا في تعيين النية فقال
مالك والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه لا بد من التعيين وقال
أبو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوى
صوما مطلقا أو فلا حاز واختلفوا
في وقفها فقال مالك والشافعي
وأحمد وقفها في صوم رمضان ما بين
غروب الشمس الى طلوع الشجر
الثاني وقال أبو حنيفة تجوز من
الليل فان لم ينو ليلأجزأه النية
الى الزوال وكذلك قولهم في التذرع
لعين ويقتصر كل ليلة الى نية مجردة
عند الثلاثة وقال مالك بكفية نية
احدة من أول ليلة من الشهر أنه
صوم جميعه ويصح الفل بنية قبل
الزوال عند الثلاثة وقال مالك
لا نعم نية من النهار كالأجيب

على ان من اصبح صائما وهو جنب
ان صومه صحيح وان المستحب
الاغتسال قبل طلوع الفجر وقال
ابو هريرة وسالم بن عبد الله يطل
صومه ويمسك ويقضي وقال
عروة والحسن ان آخر الفسل لغبر
عذر بطل صومه وقال النخعي
ان كان في الفرض يقضي وانفقوا
على ان الكذب والغيبة
مكروهتان للصائم كراهة شديدة
وكذا الشتم وان صح الصوم في
الحكم وعن الاوزاعي ان ذلك
يفطر في فصله وانفقوا على
ان من اكل وهو نائم ان الشمس
قد غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان
الاثر بخلاف ذلك انه يجب
القضاء واختلقوا فيما اذا نوى
الخروج من الصوم فقال ابو
حنيفة واكثر المالكية وهو
الاصح عند الشافعية لا يبطل
صومه وقال احمد يبطل ولو فاه
عامدا قال مالك والشافعي يفطر
وقال ابو حنيفة لا يفطر الا ان
يكون مدلا فيه وعن احمد
روايان اشهرهما انه لا يفطر
الا بالفاسح وعن ابن عباس
وابن عمر انه لا يفطر الا بالاستقاة
وان ذرعه التي لم يفطر بالاجماع
وعن الحسن في رواية انه يفطر
ولو بقي بين أسنانه طعام أو غيره
فجرى به بقدر يفطران عجز عن
تمييزه وحججه فان ابتلعه بطل
صومه عند الجماعة وقال ابو
حنيفة لا يبطل وفرد بعضهم
بالحمصة والخضرة نفطس

قال داود والنظير في باطن الاذن
والاحليل يفطر عند الشافعي
وكذا الاستعاط في فصله
وانفقوا على ان الجماعة تركه
وانها لا تفطر الصائم الا احمد
فانه قال يفطر الحاجم والمحجوم
ولو اكل شاة كافي طلوع الفجر
ثم بان له انه طلع بطل صومه
بالانفاق وقال عطاء وداود
واصح لا قضاء عليه وحكي عن
مالك انه قال يقضي في الفرض
ولا يكره للصائم الاكتحال عند
أبي حنيفة والشافعي وقال مالك
واحمد يكره بل لو وجد طم
السكر في حلقه افطر عندهما

وعن ابن أبي ليلى وابن سيرين
ان الاكتحال يفطر في فصله
واجمعوا على ان من وطئ وهو
صائم في رمضان عامدا من غير
عذر كان عاصيا وبطل صومه
وزمه امساك بقية النهار وعليه
الكفارة الكبرى وهي عتق
رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام
سنتين مسكينا وقال مالك هي
على التخيير والاطعام عنده أولى
وهي على الزوج على الاصح من
مذهب الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك على كل واحد
كسارة فان وطئ في يومين من
رمضان زمه عند مالك والشافعي
كفارتان وقال ابو حنيفة اذا
لم يكفر عن الاولى زمه كفارة
واحدة وفي يوم مرتين لم يجب
بالوطء الثاني كفارة وقال احمد

باب التيمم

اجمع الاثمة على ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء أو الخوف من استعماله جائز واجمعوا
على وجوب التيمم للجنب كالمحدث وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وخشى العطش فله ان
يحبسه ليشربه ويتيمم وعلى ان المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة يبطل تيممه
ولزمه استعمال الماء وعلى انه اذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب
اعادتها وان كان الوقت باقيا وعلى ان التيمم لا يرفع الحدث خلافا لداود وعلى ان من خاف
التلف من استعمال الماء جاز له تركه وأن يتيمم بخلاف هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام الشافعي واحمد ان الصعيد
في الآية هو التراب فلا يجوز التيمم بالتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة ومالك
الصعيد هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الارض ولو بجمر لا تراب عليه ورمل
لا غبار فيه وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحية
لان التراب هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شئ حي فهو اقرب شئ
الى الماء بخلاف الجرفان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يتخلص للثانية ولا للترابية
فكان ضعيف الروحية على كل حال بخلاف التراب وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
تعالى يقول انما لم يقل الشافعي وغيره بصحة التيمم بالجمر مع وجود التراب لانه الجمر عن طبع الماء
وضعف روحانيته فلا يكاد يجبي العضو المسوح به ولو سحق لاسما أعضاء أمثالنا التي ماتت
من كثرة المعاصي والفلات وأكل الشهوات وسمعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي

ان كفر عن الاولى لزمه الثاني
كفارة فصل في وجوبه
أن الكفارة لا تجب في غير أداء
رمضان وعن قتادة الوجوب في
قضاؤه وانفقوا على أن الموطوءة
مكرهه أو نافلة يفسد صومها
ويلزمها القضاء الا في قول
للشافعي وعلى أنه لا كفارة عليها
الا في رواية عن أحمد ولو طلع
الفجر وهو محجج قال أبو حنيفة
ان تزعم في الحال مع صومه
ولا كفارة عليه وان استدام
لزمه القضاء دون الكفارة وقال
مالك ان تزعم لزمه القضاء وان
استدام لزمه الكفارة أيضا
وقال الشافعي ان تزعم في الحال
فلا شيء عليه وان استدام لزمه
القضاء والكفارة وقال أحمد
عليه القضاء والكفارة مطعنا
تزعم أو استدام فصل في
ولو طلع الفجر وفي فيه طعام
فلفظه أو كان مجامعا فترعى
الحال مع صومه عند الجماعة
الامام كما قاله يعلل والقيل
في الصوم محرمة عند أبي حنيفة
والشافعي في حق من تحرك
شهوته وقال مالك هي محرمة
بكل حال وعن أحمد وإيمان
ولو قبل فأمذى لم يفطر عند
الثلاثة وقال أحمد يفطر ولو نظر
بشهوة فأزله لم يبطل صومه
عند الثلاثة وقال مالك يبطل
فصل في وجوب السافر الفطر
بالاكل والجماع عند الثلاثة
وقال أحمد لا يجوز له الفطر
بالجماع ومضى جامع المسافر

العلماء

العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم لان الماء لقوة روحانية يستقر انتعاش
الاعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديهم بخلاف التراب فان روحانيته ضعيفة
لا تنعش الاعضاء الى الصلاة الاية فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لانه
هو الذي يخاطب بالصلاة فيه كما أشار اليه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة
الى آخر الآية فان الامر بالتيمم داخل في حيز الامر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن خرجت
الطهارة بالماء بدليل وبقي التيمم على الاصل من أنه لا ينطهر الصلاة الا عند دخول وقتها ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان التيمم اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة انه ان كانت تسقط بالتيمم
مضى فيها ولم تبطل وان كانت لا تسقط بالتيمم فلا فضل قطعه بالتيمم مع قول الامام مالك انه
يمضي فيها ولا يقطعها وهي صحيحة ومع قول الامام أبي حنيفة يبطل تيممه ويلزمه الخروج من
الصلاة ومع قول أحمد انه سبطل مطلقا في الاية المقتضية لمراعاة أمر الطهارة ومنها المقلب
لمراعاة أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال يعضى في صلاته اعتظام
حضوره الله تعالى ان يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة ووجه من قال يقطعها
و ينقضها اعتظام حضوره الله تعالى أيضا ان يقف العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنعش أعضاءه
ولا يحصل بها كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول وجه من قال ان من وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يتمها استحياءه أن يفارق
حضوره الله تعالى لقصد بركة الوضوء لان مناجاة الله تعالى أهم ولان الصلاة من المقاصد فلا
تقطع للوسائل مع استعنائها عنها بوسيلة أخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا اتسع الوقت
ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو غلبة عظمة الله تعالى على قلبه فاستحي منه أن يقف بين يديه
بناحية بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانيته أعضاءه فرأى ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع
حياته البدن أفضل من أمثال الجبال من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فتوره وفي
الحديث لا يستحب الله تعالى دعاء من قلب غافل وفي رواية من قلب لا ولا شك ان حكم
ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز الجمع بين فرضين بتيمم واحد سواء
في ذلك الحاضر والقائت وبه قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيمم
كالوضوء بالماء يصلى به من الحدث الى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال لا يجمع بالتيمم
بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه
وسلم انه جمع تيمم واحد بين فرضين ابدا كما نقل الميناذل في الجمع بين فرائض وضوء واحد يوم
الاحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل فريضة لطهارة قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم الاية فيقام به التيمم أي فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة واضعف
روحانيته أيضا عن روحانية الماء لاسيما ان تيمم أول الوقت وآخر الصلاة الى آخر الوقت فان
أعضاءه تضعف بالكيفية حتى كأنه لم ينطهر وأما وجه من قال يجمع بالتيمم ماشاء من القرائن
فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله أن يفسد به ما يفسد بالوضوء أو الفسل كاله ان يتيمم

عنده فعليه الكفارة
فصل في وجوبه
من تعمد الاكل والشرب
صحبا صقيما في يوم من شهر
رمضان انه يجب عليه القضاء
واذا سأل بقية النهار ثم اختلقوا
في وجوب الكفارة فقال
أبو حنيفة ومالك عليه الكفارة
وقال الشافعي في ارجح قوليه
وأحمد لا كفارة عليه وانفقوا
على ان من أكل أو شرب ناسيا
قانه لا يفسد صومه الا ما لا
قانه قال يفسد صومه ويجب
عليه القضاء وانفقوا على أنه
يحصل قضاء ذلك اليوم الذي
تعمد الاكل فيه بصيام يوم
مكانه وقال ربيعة لا يحصل
الا باثني عشر يوما وقال ابن
المسيب يصوم عن كل يوم شهرا
وقال النخعي لا يقضى الا بألف
يوم وقال علي وابن مسعود
لا يقضيه صوم الدهر فصل في
اذا فعل الصائم شيئا من
محظورات الصوم كالجاء
والاكل والشرب ناسيا صومه
لم يبطل عنه أي حنيفة والشافعي
وقال مالك يبطل وقال أحمد
يبطل بالجماع دون الاكل وتجب
به الكفارة ولو أكره الصائم حتى
أكل أو أكرهت المرأة حتى
مكنت من الوطء فهل يبطل
الصوم قال أبو حنيفة ومالك
يبطل وللشافعي قولان أحدهما
عند الرافعي البطان وأحدهما
عند الثوري عدم البطان
وقال أحمد يفطر بالجماع ولا يفطر

بالاكل ولو سبق ماء المضمضة
والاستنشاق الى جوفه من غير
مبالغة قال أبو حنيفة ومالك
يفطر وللشافعي قولان أحدهما
أنه لا يفطر وهو قول أحمد
ولو أغنى على الصائم جميع
النهار لم يصح صومه بالاتفاق
وقال المزني يصح ولو نام جميع
النهار صح صومه بالاتفاق وعن
الاصطخري من الشافعية أنه
يبطل في فصل به من فاته شيء
من رمضان لم يجزله تأخير
قضائه فان أخره من غير عذر
حتى دخل رمضان آخر أم
ولمسه مع القضاء لكل يوم
مذهب المذهب مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز له
التأخير ولا كفارة عليه
واختاره المزني فلو مات قبل
امكان القضاء فلا نذر له
ولا اثم بالاتفاق وعن طاوس
وقسادة أنه يجب الاطعام
عن كل يوم مسكيناً وان مات
بعد التمكن وجب لكل يوم
مستعنه أي خفيفة ومالك
الأن مالكا قال لا يلزم الولي
أن يطعم عنه إلا أن يوصي به
وللشافعي قولان الجديد
الاصح أنه يجب لكل يوم مئة
والقديم المختار المفتي به أن وليه
يسوم عنه والولي كل قريب
وقال أحمدان كان صومه نذراً
صام عنه وليه وإن كان من
رمضان أطعم عنه في فصل به
يستحب لمن صام رمضان
أن يتبعه بستة أيام من شوال

قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق البدل بالبدل منه
في كل الأمور فان أعضاء التيمم ناقصة عن أعضاء الوضوء وروحية التراب تضعف عن
روحانية الماء وذكر بعض المحققين أن التيمم بماء مسدة فله وليس هو ببدل عن الوضوء
والفصل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو عند المساء فمرا أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجبه وأعلى أنه إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم
لإعادة عليه وإن كان الوقت باقياً كما مر في الباب ومن ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن أنه
لا يجوز للتيمم أن يؤم بالمتوضئين مع اتفاق الأئمة على جواز ذلك فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجد الأول أن اللائق بالامام أن يكون أكمل الناس طهارة لانه واسطة بين الله
تعالى وبين عباده وأقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب ووجه الثاني كون التيمم
طهارة على كل حال فحينما جازت صلته بها من غير جازت بها صلته اماماً ومن ذلك اتفاق
الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم لصلاة العبد والجزاء في الحضرة وان خيف فواتهم مع
قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالأول مشدد في الطهارة مخفف في أمر الصلاة والثاني بالعكس
ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من تعذر
عليه الماء في الحضرة وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيداً أو في بر ولو استقى منه خرج
الوقت أنه يتيمم ويصلي ثم إذا وجد الماء أعاد مع قول مالك أنه يصلي بالتيمم ولا يعيد مع قول أبي
حنيفة أنه يصبر الى أن يقدر على الماء فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاخذ
بالاحتياط في الطهارة المقدور عليه وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة ووجه
الثالث الاحتياط لكمال الادب مع الله تعالى فاستحب من الله تعالى أن يقف بين يديه في ثلاث
الصلاة بطهارة ضعيفة لا تحجب أعضاء الحياة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه
وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطالب التيمم الماء منها بما بين ثمانية ذراع الى أربعين ذراعاً انتهى
فأعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد
في إحدى الروايتين أنه يجب على المكاف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي
ويتيمم عن باقي الأعضاء مع قول باقي الأئمة أنه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتيمم فالأول
مشدد ويؤيده حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف بعدم
استعمال الماء القليل مع التيمم ووجه أن الطهارة المبعضة لم يبلغنا فعلمنا عن الشارع صلى الله
عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي يكفيكم لتلك الطهارة
فتيمموا ومقابلته يقول قد استطعنا طهارة بعض الأعضاء بالماء فوجب تكميلها بالتيمم فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان مضمون أعضاءه جرح
أو كسر أو قروح أو ألصق عليه جيرة وخاف من نزعهما التيمم أنه يمسح على الجيرة ويتيمم مع
قول أبي حنيفة ومالك أنه إن كان بعض جسده صحيحاً لم يجز له أن يمسح به الجرح الاكثر هو الصحيح
غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسح بالماء وإن كان الصحيح هو الأقل تيمم وسقط غسل
المضوء الصحيح وقال أحمد بن حنبل الصحيح ويتيمم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالأول مشدد

والثاني

والثاني مخفف بالنفس سبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاخذ بالاحتياط
بزيادة وجوب مسح الجيرة لما أخذ من الصحيح غالباً لا منسكاً ووجه الثاني أنه إذا كان
الاكثر الجرح أو القرح فالحكم له لأن شدة الألم حينئذ أرحح في طهارة المضمون غسله
بالماء فان الأمراض كفارات للخطايا بمحض الذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم
فقط ولم يذكر الطهارة المبعضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معاً ومن ذلك قول مالك
وأحمد من حبس في المصطفى قدر على الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب
الامام أبي حنيفة وهو إحدى الروايتين عنه أنه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء
ومع قول الشافعي أنه يصلي ويعيد وهو الرواية الأخرى عن أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني
مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
أنه فعل ما كلفه بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني أن ذلك عذر نادر مع قول المحققين
أن بدل المكاف الواسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عجزاً ففكان من الاحتياط
الصلاة لحزمة الوقت ثم يعيد ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمدان من نسي الماء في
رحله حتى يتم وصلى ثم وجده أنه لا إعادة عليه مع قول الشافعي وجوب إعادة مع قول مالك
باحتياطها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول أنه أدى وظيفة الوقت بوقوفه
بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الاحتياط بالوقوف بين يدي
الله بطهارة كاملة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أن فاقده
الطهورين لا يصلي حتى يجد الماء أو التراب مع قول الشافعي في أرجح القواين أنه يصلي ويعيد
إذا وجد أحدهما وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الأخرى عن مالك لا يصلي
بحسب حاله ولا يعيد ولا يمسح ولا يعيد فالأول فيه تشديد من جهة الطهارة
وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الطهارة للصلاة
وسكت عن الامر بها إذا لم يجد المكاف ماء ولا تراباً مع استعظام حضرة الحق تعالى أن يقف
العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تحترق مع الماء فهو من تطلع بدنه وثيابه عذوة ثم نادى مناد
يا عبيد الملك قد أذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المنظرين بعذرون مثل
هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويقفون عنه أنه لم يترك الحضور استهانة
بجنان الملك وانما ذلك من شدة التعظيم لحضرته وأما وجه من قال يصلي لحزمة الوقت فهو لأن
الله تعالى لم يكافنا إلا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية أن الميسور لا يسقط بالمعسور وقد قدرنا
على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة أيضاً في قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتاً فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تنقض وبه قال بعض المالكية
ويؤيده ما ورد في حديث من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا بد وأما وجه من أوجب إعادة
على فاقده الطهورين فلأن ذلك عذر نادر ربما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء
لدين اتباعهم بالاعادة لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم أن إسقاط الاعادة عن العبد في كل

بالانفاق الامالك فانه قال
بعدم استحبابه قال في الموطأ
أرمن أشياخي من يصومها
وأخاف أن يظن أنها فرض
وافقه وأعلى استحباب صيام أيام
البیض وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر
في فصل به واختاره في أفضل
الاعمال بعد الفرائض فقال
أبو حنيفة ومالك لا شيء بعد
فروض الاعيان من أعمال البر
أفضل من العلم ثم الجهاد وقال
الشافعي الصلاة أفضل أعمال
البدن وقال أحمد لا أعلم شيئاً
بعد الفرائض أفضل من
الجهاد في فصل به ومن شرع
في صلاة تطوع أو صوم تطوع
استحب له عند الشافعي وأحمد
انماهما ما وله قطعهما ولا قضاء
عليه وقال أبو حنيفة ومالك يجب
الاعتمام وقال محمد ولو دخل
الصائم تطوعاً على أخيه خلف
عليه أفطر وعليه القضاء
في فصل به ولا يكره أفراد الجمعة
بصوم تطوع عند أبي حنيفة
ومالك وقال الشافعي وأحمد
وأبو يوسف يكره ولا يكره
السواك في الصوم عند الثلاثة
وقال الشافعي يكره السواك
للصائم بعد الزوال والمختار عند
منأخرى استحبابه عدم الكراهة
باب الاعتكاف به
اتفقوا على أن الاعتكاف
مشروع وأنه فريضة وهو
مستحب كل وقت وفي العشر
الواخر من رمضان أفضل

أطلب ليلة القدر واتقوا على
أنها تطلب في شهر رمضان وإنما
فيه إلا بأحقيقة فإنه قال هي في
جميع السنة وحكي عنه كما قال
ابن عطاء في تفسيره أنها رفعت
قال وهو دأمر دود واختلف
القائلون بأنها في شهر رمضان في
أرجح ليلة هي فقال الشافعي
أرجأها ليلة الحادي أو
الثالث والعشرين وقال مالك
هي أفراد ليالي العشر الأخير
من غير تعيين ليلة وقال أحمد هي
ليلة سبع وعشرين في فصل
ولا يصح الاعتكاف إلا بعد
عند مالك والشافعي وبالجماع
أفضل وأولى وقال أبو حنيفة
لا يصح اعتكاف الرجل إلا
بمسجد تام فيه الجماعة وقال
أحمد لا يصح الاعتكاف إلا
بمسجد تمام فيه الجمعة وعن
حنيفة أن الاعتكاف لا يصح
إلا في المساجد الثلاثة ولا يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
وهو المعتزل المهيأ للصلاة على
الحديث الأصح من قول الشافعي
وهو مذهب مالك وأحمد وقال
أبو حنيفة الأفضل اعتكافها
في مسجد بيتها وهو القديم من
قول الشافعي بل بكرة الأقبية
وإذا أدن زوجته في الاعتكاف
فدخلت فيه فهل له منعها من
انتماء قال أبو حنيفة ومالك
ليس له ذلك وقال الشافعي
وأحمد ذلك في فصل
على أنه لا يصح الاعتكاف إلا
بالسنة وهل يصح بغير صوم فقال

باب مسح الخفين

أجمع الأئمة على أن المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع أحد من المسلمين جوازه إلا
الخوارج واتفقوا على جوازه في الحضر وعلى أنه إذا اقتصر على مسح أعلى الخلف أجزأه وإن
اقتصروا على أسفلهما لم يجزئه وعلى أن مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وأنه متى نزع أحد الخفين
وجب عليه نزع الآخر وعلى أن ابتداء مسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح
إلا ما حكى عن أحمد أن ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي وهذا ما وجدته من
مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مدة المسح
للمقيم مقدار يوم وليلة والمسافر مقدار ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى أنه لا توقيت
في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح ما يداه الملم بترعه أو يصبه جنابة فالأول مشدد في التوقيت
والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اعتدال مدة المسح للمقيم
والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كعدة الخيل
للسبع ومدة أقل الحيض وإنما كانت مدة الحضر أقل من مدة السفر لأن العصيان لأمر الله

تعالى

تعالى في الحضر أكثر وفوقه عامته في السفر عادة فلو زادت المدة في الحضر على يوم وليلة
أو في السفر على ثلاثة أيام لم يضاعفت روحانية الرجلين أشد الضعف لمدة ما هما
بالماء حتى أحققهما الجفاف بالرجل السلاء التي لا احساس لها فصارت مناجاتهم إليها كمناجاة
الجماد في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الأجر بذلك وضعف الشهود للرب جل وعلا
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع الأحكام راجع إلى الشارع فلا
ينبغي أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا إذا لم يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم
أن توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليلة وبالثلاثة أيام بلياليها خاص بالأصغار الذين
يشكرهم من وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالكبار الذين لا يتكادون
بهم في مخالفة واحدة بهم في اليوم والليلة أو الثلاثة أيام لأن أبدان الأصغار قوية
الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرب أجسامهم بعدد من غسله القوة حسانتها وروحانيتهم فرجع
الأمر في ذلك أيضا إلى مرتبة التخييف والتشديد ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على
أن السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاه وأسفله معامع قول الإمام أحمد أن السنة مسح
أعلاه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الإمام مالك أنه لا يجزئ في مسح الخف إلا الاستيعاب لمحل الغرض لكن لو أدخل يمسح
ما يجاذي القدم أعاد الصلاة استيعابا مع قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب المذكور وأما مجزئ
مسح الأكر من قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ إلا من دار ثلاثة أصابع فأكثر ومع قول الشافعي
أنه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث دون الثاني
في التشديد والراجح مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة الاستيعاب
خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح ما بين الخطوط
وروجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة أو كلها ووجه
الثالث أن مسح الخف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخف وذلك لأن
ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسح شمل ما ينطاق
عليه الاسم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مسح من الحدث الواقع بعد اللبس
لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي
أنه هو الراجح دلالة ومع قول الحسن البصري أنه من وقت اللبس فالأول فيه تشديد من حيث
تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في
تقصيرها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة
لظاهر حديث إذا تطهر فلبس خفيه فإنه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا
من الحدث ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطأت الطهارة
مع قول مالك أن طهارته باقية حتى يحدث بعد مسح قوله بالتوقيت في المسح وأنه يمسح ما يداه
ولكل وجه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الخف في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم مع
قول أبي حنيفة أنه إن لم يكمل مسح المقيم يتم مسح المسافر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع

أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يصح
الإصوم وقال الشافعي يصح
بغير صوم وليس له عند الشافعي
زمان مقدر وهو المشهور عن
أحمد وعن أبي حنيفة وروايتان
أحمداهما يصح وزعم بعض يوم
والسنة لا يجوز أقل من يوم
وليلة وهذا مذهب مالك ولو
يذكر شهر بعينه لم يمتنع واليه
فإن أدخل يوم قضى ما تركه
بالاتفاق إلا في رواية عن أحمد
فإن يلزمه الاستثناء وإن نذر
اعتكاف شهر مطلقا جاز عند
الشافعي وأحمد أن يأتي به
متنابه أو منقرا وقال أبو حنيفة
ومالك يلزمه التتابع وعن أحمد
روايتان واتفقا على أن من
نوى اعتكاف يوم بعينه دون
ليلته أنه يصح الأمال كافه قال
لا يصح حتى يضيف الليلة إلى
اليوم ولو نذر اعتكاف يومين
متتابعين لم يلزمه عند مالك
والشافعي وأحمد اعتكاف الليلة
التي بينهما مامعه ما وقال أبو
حنيفة يلزمه اعتكاف يومين
وليلةين وهو الأصح عند أصحاب
الشافعي في فصل
من المعتكف بغير قضاء الحاجة
والأكل والشرب لا يطل
حتى يكون أكثر من نصف يوم
وأما الخروج لما لا يمتنع كقضاء
الحاجة وغسل الجنابة فجاز
بالإجماع ولو اعتكف بغير
الجماع وحضرت الجمعة وجب
عليه الخروج بها بالإجماع
وهل يبطل اعتكافه أم لا قال

الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بقابل الطاعات كالامام والثاني خاص بكثير الطاعات كالكابر العلماء اذ من ان المطيع حياة اعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج الى الماء بعد اليوم واللبس عادة فافهم ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله والامام احمد بانه اذا كان في الخف خرق يسير في محل غسل الفرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه مع قول مالك انه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود بجواز المسح على الخف المحرق بكل حال ومع قول الثوري بجواز المسح عليه مادام يمكن المشي فيه ويسعى خفا ومع قول الاوزاعي بجواز المسح على مظهر من الخف على باقى الرجل ومع قول أبي حنيفة ان كان الخرق مقدر لثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول الشافعي واحمد مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والاوزاعي مخفف وقول داود اخف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووافقت الحقيقة الثمينة في ذلك ومن ذلك قول الشافعي ومالك في ارجح قوله ما انه لا يجوز المسح على الجرمين مع قول أبي حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف ووافقت الشريعة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين مع قول أحد بجواز المسح عليهما اذا كانا صفيين لا يشف الرجلان منهما فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الجواز اطلاق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكت الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه بمهما على حالين فن وجد غيرها لا يصح عليهما ومن لم يجد غيرها مسح عليهما ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في ارجح قوله ان من تزع الخف وهو يطهر المسح غسل قدميه سواء طالت مدة النزاع أو قصرت مع قول مالك واحمد انه ان طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة ويصلى كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالسكينة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالفصل والاستئناف خاص عن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص عن لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فان أبدانهم حية لا تحتاج الى احسان بالماء بعد النزاع بخلاف أبدان من يمسي فافهم والله تعالى أعلم

باب الحيض

أجمع الائمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها وعلى ان لا يجب عليها اقضاؤه وعلى ان يحرم لها الطواف بالبيت واللبس بالمسجد وعلى ان يحرم وطؤها حتى ينقطع حيضها وعلى ان وطء الحائض في الفرج عدا حرام وعلى ان اذا انقطع دمها لاقل الحيض لم يجز وطؤها حتى تغسل وقال ابن المنذر ان ذلك كالأجتماع وعلى ان الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى ان يحرم النفاس ما يحرم بالحيض وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان أول سن الحيض في الاثني عشر سنين

وهو

ما قال مالك واحمد ان الاعتكاف

حبس النفس وجمع القلب على نور البصيرة في تدبر القرآن ومعماني الذكر فيكون ما فرق الهممة وشغل البال غير مناسب لهذه العبادة وأجمعوا على انه ليس للعتكاف ان يتجدد ولا يكتسب بالصنعة الى الاطلاق والله أعلم

بكتبه الخ

أجمع العلماء على ان الخ أحد

أركان الاسلام وانه فرض واجب

على كل مسلم حرا بالغ عاقل

مستطيع في العمرة مرة واحدة

واختلفوا في العمرة فقال أبو

حنيفة ومالك هي سنة وقال أحد

هي فرض كالخ والشافعي قولان

أصحهما التها فرض ويجوز فعل

العمرة في كل وقت مطلقا من

غير حصر بلا كراهة عند أبي

حنيفة والشافعي واحد وقال

مالك يكره أن يعمر في السنة

مرتين وقال بعض أصحابه يعمر

في كل شهر مرة

والمستحب ان وجب عليه الخ

أن يبادر الى فعله فان أخره جاز

عند الشافعي فانه يجب عنده على

التراخي وقال أبو حنيفة ومالك

في المشهور عنه واحد في أطهر

الروايتين يجب على الثوري ولا

يؤخر اذا وجب

لزمه الخ فلم يحج حتى مات قبل

التمكّن من أدائه سقط عنه

النزاع بالاتفاق وان مات بعد

التمكّن لم يسقط عنه عند

الشافعي واحد ويجب ان يحج

عنه من رأس ماله سواء أوصى به

وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضا مع الرواية الاخرى عند أبي حنيفة ان أول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص عن بلاده حارة غالبا والثاني خاص عن بلاده باردة كذلك ومن ذلك قول مالك الشافعي انه ليس لامد انقطاع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قولي ان أمده ستون وفي الرواية الاخرى ان أمده في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول أحد في رواية ان أمده ستون مطلقا في العربيات وغيرها وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كثر عربيات فستون أو عجميات خمسون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام مع قول الشافعي ان أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان أقل الحيض ليس له حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر فالاول والثاني مخفف في أمر الصلاة والثالث مشدد فيها يصح أن يكون الامر بالعكس لان من احتياط للصلاة قل احتياطه للطهارة وبالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان أقل طهرين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول أحد انه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا أعلم بين الحيضتين وقفا بعد عليه وعن بعض أصحابه ان أقله عشرة أيام فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للمهرين وله يرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولا يخفى ان الاحتياط لصحة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقاصد أمرها آكد من الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي بتحريم الاستئناف بعابدين الممرة والركبة من الحائض مع قول أحد ومحمد بن الحسن وبعض أكابر المالكية وبعض أكابر الشافعية بجواز الاستئناف فيما دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من يملك اربه ويسمى الاول تحريم الحريم لا تحريم العبد كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء في تحريم الاول واختلفوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فتحرّم على من لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وما بين السرة والر كبة يطلق عليه قربان ومن حام حول الحى يوشك أن يقع فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوله واحد في إحدى روايتيه ان من وطئ عامدا في فرج الحائض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة مع قول أحد انه يستحب له التصديق بديناران وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادباره ومع قول الشافعي في القديم انه يلزمه القرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول أحد والثاني عنق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن أحد دينارا أو نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وعنق الرقبة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعنق الرقبة محمول على حال أكابر الأغنياء من الامراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول أكثر العلماء انه يحرم وطء من انقطع دمها حتى تغسل ولو كان الانقطاع لاكثر الحيض مع قول أبي حنيفة انه

ويهدى به الى الطريق (منه) الى
بنفسه عند الثلاثة ولا يجوز له
الاستئابة وقال أبو حنيفة غنا
يلزم الحج في ماله فيستحب من
يجب عنه فصل في وجوب الاستئابة
في حج الفرض عن الميت بالانفاق
وفي حج التطوع عند أبي حنيفة
وأحمد والشافعي قولان أحدهما
المنع ولا يجزئ عن غيره من لم
يسقط فرض الحج عنه فإن حج
عن غيره وعليه فرضه انصرف
الى فرض نفسه وهذا هو الأشهر
من مذهب أحمد وعنده رواية
أنه لا ينقذ حرامه لأن نفسه
ولا عن غيره وقال أبو حنيفة ومالك
يجوز ذلك مع الكراهة منهما
ولا يجوز أن يتنفل بالحج من عليه
فرضه عند الشافعي وأحمد فإن
أحرم بالنفل انصرف الى الفرض
وقال أبو حنيفة ومالك يجوز أن
يتنطق بالحج قبل أداء فرضه
وينقذ حرامه بما قصده وقال
القاضي عبد الوهاب المالكي
وعندي أنه لا يجوز لأن الحج
عندنا على الفور فهو مضيق
كما يضيق وقت الصلاة والاجارة
على الحج جائزة عند الشافعي وكذا
عند مالك مع الكراهة ومنع
أبو حنيفة من ذلك في فصل في
أنفق الثلاثة على أنه يصح الحج
بكل وجه من الأوجه الثلاثة
المشهور وهي الأفراد والتمتع
والفسر لكل مكلف على
الاطلاق من غير كراهة وقال
أبو حنيفة المالكي لا يشرع في
حجته التمتع والقران ويكره له

فلهما واختلفوا في الأفضل

من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة

القران أفضل ثم التمتع للرافعي

ثم الأفراد ومالك قولان أحدهما

الأفراد ثم التمتع ثم القران والثاني

التمتع أفضل والشافعي قولان

أحدهما ما للأفراد ثم التمتع ثم

القران وأرجحه ما من حيث

الدليل واختاره جماعة من

أصحابه التمتع ثم الأفراد لاعتاده

على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا

يجوز إدخال الحج على العمرة

بعد الطواف بالانفاق لانه قد أتى

بالمقصود وأما إدخال العمرة على

الحج فأباه أبو حنيفة ومالك قبل

الوقوف ومنعه أحمد مطلقا

والشافعي قولان في فصل في وجوب

على التمتع دم إن لم يكن من

حاضري المسجد الحرام ويجب

أيضا على القارن دم وهو شاة

بانتفاع لاربعة وقال داود

وطاوس لادم على القارن وقال

الشعبي على النار بدينه واختلفوا

في حاضري المسجد الحرام فقال

الشافعي وأحمد من كان منه

على مسافة لا تقصر فيها الصلاة

وقال أبو حنيفة هم من كان دون

الموافقة الى الحرم وقال مالك هم

أهل مكة وذو طوى في فصل في

وجوب دم التمتع بالأحرام بالحج

عند أبي حنيفة والشافعي وقال

مالك لا يجب حتى يري جمره

المقبية واختلفوا في وقت جواز

إخراجه فقال أبو حنيفة ومالك

لا يجوز ذبح الهدى قبل

يوم النحر وللشافعي قولان

أظهرهما بعد الفراغ من العمرة

في اسلامه رتبة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع
قول الامام أحمد انه ما فرض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود انه ما واجب ان يكن
تصح الصلاة مع تركها ومع قول الراعي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول
عطاء ان نسي الاقامة أعاد الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيه ما تشديد الرابع
مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفرة
على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت اغما هو وعلى سبيل
الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلام رجل واحد او رجال
بحسب عموم الصوت أو الأصوات لاهل القرية لا ينبغي بقاء التساهل بالصلاة في أول وقتها
ويتمادي الناس الى أن يكاد الوقت يخرج وأيضا فإنه ورد اذا أذن في قرية آمن أهلها اذ لك اليوم
من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شدد داود ورجحه الله تعالى بقوله
بالوجوب وشدة غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما
فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكال الحضور لان الصلاة بدوئها
خداج مردودة على صاحبها كما ورد فالاذان أول مراتب استتعار الحضور في محل الجماعة
مثلا ولذلك كان الاكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على
الفلاح وأما الاقامة فهي ثانی مرتبة للتهيؤ للحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا
فاتفهم الاحكام ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسب للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها
قسن في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جعلن بالصلاة لاقامة
شعار الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا بإقامة الدين للرجال
والنساء واطهار شعاره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه
يؤذن للنساء ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجديده انهم لا يؤذن ومع قول أحمد انه
يؤذن للرجال ويقيم للنساء وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة
لتهيؤ الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه أن الاقامة تكفي في تهيؤ
الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا وغابوا في الاقامة بين
يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاول ولثلاث يوفت الناس أجمعين
الاذان واجابتهن للمؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
ان الاقامة منى منى كالاذان مع قول مالك انها كلها أفرادى وكذلك عند الشافعي وأحمد الا
قول قد قامت الصلاة فهو منى فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجديده للاسلام والايان
وان لم يخرج المكاف بالعقل عنه ما كما كان الصحابة يقولون اجاسوا سائناؤن ساعة أي
تذكروا في العلم فتزاد ايماننا وهذا خاص عن غلب على قلبه الاشياء فقال بامور الدنيا فاذا لم يحضر
قلبه في المرة الاولى حضر في المرة الثانية نظير ما سألني في تثليث اذكار الركون والسجود ان

موضعه انتقل الى الصوم وهو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع الى أهله ولا تصام الثلاثة عند مالك والشافعي الا بعد الاحرام بالحج وقال ابو حنيفة واحمد في احدي الروايتين اذا احرم بالعمرة جازله صومه او هو يجوز صومه في ايام التثريب للشافعي قولان انا هو مذهب الجواز وهو مذهب ابو حنيفة والقديم المختار الجواز وهو مذهب مالك ورواية عن احمد ولا يفوت صومها بفرت يوم عرفه الا عند أبي حنيفة فانه يقط صومها ويستقر الهدي في دمنه وعلى الراعي من مذهب الشافعي بصومها بعد ذلك ولا يجب في تأخير صومها غير انقضاء وقال احمد ان أخره لغير عذر لم يدمه وكذلك اذا أخر الهدي من سنة الى سنة لم يدمه واذ اوجده الهدي وهو في صومها احتجب به الانتقال الى الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك في فصل في واد المصوم السبعة ففي وقت للشافعي قولان أحدهما اذ ارجع الى أهله وهو مذهب احمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما اذ اخرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج وان كان بمكة وهو قول أبي حنيفة في فصل في واد افرغ المتع من أهوال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدي أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد

شاء الله تعالى وعلم من ذلك أن افراد الأقامة خاص بالا كابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبرياء الحق تعالى ويحصل لهم تجديد ايمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التجميع في الشهادتين سنة مع قول أبي حنيفة انه لا يسكن قالوا اول مشدد والثاني مخفف فالاول خاص با كابر العلماء والصالحين الحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا أذن أحدهم ابتداء بالجهر لا يحتاج الى جلب الحضور التجميع مخفف صوت والشافعي خاص بمن كان قلبه مشتتاً في أودية الدنيا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصحيح اذا كان أحد هاهنا قبل الفجر مع قول أحد ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالاول موافق للوارد في اذان الصبح والثاني الخوف من الاتساع على الناس في رمضان الا اذا كان في غير رمضان مع أحد الاذان الثاني فاعتقده أنه الاول فاكل وجامع مثلاً فاحتاط الامام أحمد للصوم أكثر من الاذان فتم ما فعل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصبح من حين الاككون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الاذان الاول كما أشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يؤذن بليل فمكوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم اه فكانوا يعرفون صوت كل منهم فيقاس على ذلك غير أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويعيرون بينه وبين صوت الثاني والا كان مكروهاً كما قاله أحمد فقد رجح الامر في هذه المسئلة الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن التثويب لا اذان الصبح بعد الحيلتين سنة مع قول أبي حنيفة انه يكون بعد افرغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشاء وقال النخعي يستحب في جميع الصلوات فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المخفف فيها عن الاذان المتفق عليه في الذكركم طريق اجتهاد الامام أو اطلاع على دليل في ذلك ووجه الاول في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها الخوف من تأخير العشاء أو عدم سلامته في جماعة في حق أصحاب الاعمال الشافعي في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يحتمل أن يكون أحدنا ناعماً أو عاجزاً على النوم فينبه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم الجسم أو نوم القلب أو غما معاً كما هو الغالب على أهل العقلة ومن ذلك اعتداد الأئمة الثلاثة باذان الجنب مع قول أحد في رواية انه لا يعتد باذانه بحال وهي المختارة فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الاجرة على الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز وقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي يجوز وكذلك القول في حق المؤذن في اذانه بصح اذانه عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالاول من الاقوال مخفف والثاني مشدد ووجه الاول منها كونه ذكر الأقرآن ووجه الثاني منها كونه داعياً الى حضرة الله تعالى ولا يابق بالوقوف فيها أن يكون جنباً بحال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شعائر الاسلام وذلك واجب على الأئمة ولا يجوز أخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها كونه عملاً ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى تعبد في مراعاة الاوقات فجاء أخذ الاجرة عليه وقد رزق الأئمة الراشدون المؤذنين

وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا محذورة مروة صرة فيها فضة فكان الصالحون يرون ان ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة اللحن كون ذلك لا يتحل بالمعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم اللحن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لم كل عمل ليس عليه امر نافع وروى أي غير صحيح ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الظهر يجب زوال الشمس وجوباً موسعاً الى أن يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عند هاهنا مع قول الامام أبي حنيفة ان الظهر لا يتعلق الوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في أوله تقع بنفسه لا والفقهاء بأسرها على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس اهتماماً بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير فالاول خاص بالا كابر الذين لا يشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين ولح صاحب في طلبه فصار يكتسب ايموني ذلك لدين فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء مع قول مالك ان آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد من حيث توجه الخطاب للكاف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديد تام من حيث توجه الخطاب على المكاف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهر الى ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر الصلاة أول وقتها وهو خاص بعن لاعلاقة له دينية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين أول الوقت وآخره الى أن يتأهب عباد الشمس للعبادة لها فان التجلي الالهى يشته أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك باسدال الحجاب على العباد كما سمي في بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد ان وقت المغرب غروب الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة واحمد ان لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني أن وقتها الى أن يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي والشفق هو الحجرة التي تكرر بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لاستغاله بالعشاء أو غيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلواته أول الوقت زيادة في الفضل لاسيما ان كان من أهل الصفوف الاول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق عند مالك والشافعي واحمد ويبقى الى الفجر وفي قول ان العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول آخر انها لا تؤخر عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التجلي والثاني والثالث خاص بالا كابر من الاولياء والعلماء لثقل التجلي الالهى فيه

ان كان ساق الهدي لم يحمله التحلل
اليوم التعريف في على احرامه
فيحرم بالحج على العمرة فيصير قارناً
ثم يتحل منهما
باب المواقيت
وهي زمانية ومكانية فالزمانية
أهمها لومة لا يجوز الاحرام بالحج
الا فيها وهي شوال وذو القعدة
وعشرة أيام من ذي الحجة عند أبي
حنيفة واحمد فدخل يوم النحر
وقال مالك شوال وذو القعدة
وذو الحجة وقال الشافعي شوال
وذو القعدة وعشر ليل من
ذي الحجة فان أحرم بالحج في غير
أشهر كره ذلك وانه عند
أبي حنيفة ومالك واحمد الأصح
من مذهب الشافعي انه ينفق
عمرة لا تحاق قال داود لا ينفق
شيئاً وأما المكاتب فيقات من بركة
نفس مكته ومن كانت داره بعيدة
عن الميقات فان شاء أحرم من داره
وان شاء من الميقات بالاتفاق
واختلفوا في الأفضل فقال أبو
حنيفة من داره أفضل وهو قول
للشافعي وصححه الراعي وقال مالك
واحمد من الميقات أفضل وهو
قول للشافعي وصححه النووي
قال وهو موافق للاحاديث
الصحيحة المواقيت المعروفة
لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم
بالاتفاق في فصل في واد من بلغ
ميقاتاً لم يحمله مجاوزة بغير احرام
بالاتفاق فان فعل لزمه العود
الى الميقات ليعمر منه بالاتفاق
وحكى عن النخعي والحسن
البصري انه ما قال الا احرام من
الميقات غير واجب واذ لزمه

فإن الموكب الإلهي لا ينصب إلا إذا دخل الثابت الأخير غالباً وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التجلي خف الثقل الذي كان المصلي يجده في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى عن حجابته حتى صار كالملك لا يملكه دليل قول الحق تعالى هل من سائل فأعطيه وله هل من مبتلى فأعافيه إلى آخر ما ورد في لؤلؤة التجلي ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فأدوم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغليس دون الاسفار مع قول أبي حنيفة إن وقت المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فإنه ذلك فالاسفار أولى من التغليس إلا في المزدانة فإن التغليس أولى وفي رواية أخرى لا جسد أن الاعتبار بحال المصلي فإن شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف ما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خوف فتور الهمة والتوجه الحاصل للمصلي من تجلي ربهم في الثالث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالأقوياء الذين هم على صلاتهم دائمون فأعلم ذلك فإنه تنبئ ومن ذلك الاتفاق على أن تأخير الظاهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل إذا كان يصلي في مسجد الجماعة مطلقاً لا عند غالب أصحاب الشافعي فإنهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعله في المسجد بشرط أن يقصده من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور عزم المصلي في الحر كما لا يقال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا اللقاضي أن يقضي في كل حال بسوء خلقه فيه ووجه الثاني المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأولى تعظيماً لجناب الحق تعالى فإن تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختار الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالقاس المعبر عنها في رواية بالقدم حين أمره الله بالاختيار فقال والله هل لأصبر حتى تجرد الموصي فقال تأخير أمر الله شديد ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد إن الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي أنها الأقبح فالأول مشدد والثاني مخفف لأن التجلي الإلهي في وقت العصر لا يطيقه إلا أكابر الأولياء بخلاف التجلي وقت صلاة الصبح ونقل التجلي في العصر لم يأمر نافية بالجهل رجمة وشفقة بتأخر الصلاة الصبح فإنه أثر تجلي اللطف والحنان غالباً كما يعرف ذلك أرباب القلوب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن يزيد العبد في الأخذ في أسباب زيادة الحضور والخشوع أكثر من غيرها وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لا يذكر إلا مشافهة وبقاس عباد كراهية بقية المسائل في هذا الباب والله أعلم

باب صفة الصلاة

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح إلا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركاناً داخلية فيها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الأخير ورفع اليدين عند الاحرام سنة بالإجماع وأجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنها شرط في صحة الصلاة وأجمعوا على أن

لبس الخيط فيحرم على الرجل

ستر رأسه فإن احرامه فيه يحرم عليه لبس الخيط في سائر بدنه كالثوبين والسراويل والقطنية والقبا والخنجر وكذلك المحيط احاطة الخيط وكذلك المسحوق كالممامة ويحرم الجساع والتقبيل والمس بشهوة والستر والستر ورج وقيل الصبد واستعمال الطيب وإزالة الشعر والظفر ودهن رأسه ولبنته بسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل إلا أنها لبس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهه إلا أن احرامها فيه (فصل) * واختلقوا هل للمحرم أن يستظل بعالياس رأسه من محمل ونيره فقال أبو حنيفة والشافعي يجوز وقال أحمد ومالك لا يجوز وقال مالك عليه الفدية وهو الأصح من مذهبه أحمد وإذا لبس القبا في كنفه ولم يدخل يديه في كمينه وجبت الفدية عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا فدية عليه ومن لم يجد أزار البس السراويل ولا فدية عليه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يجب عليه الفدية ومن لم يجد الثعلين جازله أن يلبس الخفين ويقطعهما أسفل الكعبين عند أبي حنيفة ومالك والشافعي إلا أن أبا حنيفة وأحمد عليه الفدية وقال أحمد لا يجوز لبسهما من غير قطع ولا يحرم على الرجل ستر وجهه عند الشافعي وأحمد

طهارة التحريم في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فالصلي يجب أن يقوم فصلاً به باطلة بإخلاص سواء كان عالماً بحجابه وقت دخوله فيها أو ناسياً وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذره هو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر سقراط ويلا على الرحلة للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم إن كان المصلي يحضره الكعبة توجه إلى عيناها وإن كان قريباً منها فإنه لا يقين وإن كان غائباً فلا اجتهاد والخبر والتقليد لاهله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبة الميزان وأما ما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد شرط في صحة الصلاة واختلاف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم إنه من الشرائط مع القدرة والذي ذكره حتى لو تعمد وصلي مكشوف العورة مع القدرة على السرك كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فإن صلي مكشوف العورة عامداً عصي وسقط عنه الفرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مشدد مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ومقابله فيه تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة فسكانه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو كمن ترك لمعة من أعضائه لا يغسل أو كن صلي وعلى بدنه نجاسة لا يعفى عنها ووجه الثاني أنه لا يجب عن الله شيء في نفس الأمر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وإنما ستره العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحته وإن عصي بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مقصورة بالثياب الساترة للعورة وتعمت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة علي وجه التحدث بالنعمة انظروا إلى ما أنعم الله تعالى به علي من الثياب النعيسة مع أني لا استحق مثل ذلك وانظروا إلى أذنه تعالى في دخول بيته ومناجاة له بكلامه مع كوني لا استحق شيئاً من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخزقة فإن حاله يشعر برائحة من كفران النعمة انتهى وتعمته أيضاً يقول من والى الماء لكم أن يستترن في الصلاة كالخراثر أخذوا بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الاثمة لادناه الأصل وعدم الميل اليه فإن هذه العلة تنقصر عما إذا كانت الأمة جميلة ترجع على الحر في الحسن والوضاء وأما وجه من قال إنها تستتر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر للنساء بميل النفوس إلى النظر اليهن غالباً لا مالا يشتهن من عادة البعض أفراد من الناس والباقي ينظر طبعه منهن انتهى وتعمته يقول أيضاً إنما كانت الحرمة تكشف وجهها وكفها في الصلاة لتحاليل زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين لا يقول أحدهم إن هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لأحد أن يطعم بصره بها أو وجهه من الوجوه كولد الدابة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف وجهها أيضاً في الاحرام فإنها في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف

وجهها حكم الحبة التي يصادفها في الفجر فمن حفظه الله تعالى عظم الحصة ولم ينظر الى وجه المحرم ولا المصلحة أبد أديب مع الله التي هي في حضرته ومن اشقاه الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فانه تصق المقت من الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال احرامها بالنسبة خوفا على العوام من المفت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغير اذن منه ومعته ايضا يقول ان العارف اذا نظر الى شيء أمر الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمه ويتطلب ما من الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأجدانه يجوز تقديم النية على التكبير زمان يسير مع قول مالك والشافعي بوجوب مقارنته التكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية بمقارنته النية ابتداء التكبير فانه قد ثبت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا يذغافلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مساحتهم بذلك رجة على الامة فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنته النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم أو تأخر أو تفرق ووجه الثاني أن التكبير من أول أركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء المصلي أفعال الصلاة وأقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي التخفيف عن العوام وإيضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار النوى في النية دفعة واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يتفكر في الامور الاشياء بعد شيئا لكثافة حجابها فالاول خاص بالكبير والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مصطلح صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس ومن ذلك اتفاق الامة على أن تكبيره الاحرام فرض وانما لا تصح الا بلفظ مع ما حكى عن الزهري ان الصلاة تنهت بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة لشعار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تحت لهم ويقولوا الله أكبر عن كل كبرياء وعظمة تحت لقلوبنا وهذا خاص بالكبير من الاولياء والعلماء بخلاف الاصاغر فانه ربما تحت لهم عظمة الله تعالى فاحسنهم في استماع أحدهم النطق وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العباد اظهارها الا في عالم الخجاء وأما في عالم الشهود فذلك مشهود للجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار فيها القيام شهود الكبرياء في قلوب الكل فافهم فان قال قائل ما الحكمة في قول المصلي الله أكبر مع قولهم كل شيء خطير بالك قال الله بخلاف ذلك فالجواب ان الحكمة في ذلك ككون المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل وانه تعالى أكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رجة الله تعالى بالعباد كونه أمرهم أن يتخاطبوا بما يتجلى لهم بقوله الله أكبر

وابالك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عين ما تجلى لقلب عبده فافهم فاعلم ان خلاص العبد أن يتخاطب الهامزها عن كل ما خطر بالبال كما عليه الاكبر من الاولياء ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يثبت لفظ الله أكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتعظيم كاله ظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انعقدت الصلاة مع قول الشافعي انه لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله أكبر ومع قول مالك وأجدانه لا تنعقد الا بقوله الله أكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك وأجدوا والشافعي انه اذا كان بحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد الصلاة وقال أبو حنيفة تنعقد بذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ككون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقييد بما صرح عن الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو أولى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدوا باستصحاب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع من دع قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان أبا حنيفة يجعله الى أن يحاذي أذنيه ومالك والشافعي وأجدوا في أشهر رواياته الى حد ومنه كونه كالتيبة عند القدوم على الملك وعند مفارقة حضرته فالصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه للاعتدال يقول يا رب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثالا لأمر الله وكذلك القول في الرفع من السجدة الاولى وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للسجود فلان الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمة غاية التعظيم لله عز وجل فأغنى عن رفع اليدين ووجه الثاني فيها أن حقيقة القدوم انما هو عند تكبيره الاحرام فقط فثبت كبر حضرته مع الله الى آخره لانه من غير مفارقة لتلك الحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالكبير والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيره الاحرام فافهم ووجه الاول في حد الرفع ان الرأس محل كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة الى أن كبرياء الحق تعالى فوق ما يتفكره العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في كل واحد ما رآه وكل حاله منها تعطى المقصود من التسمية ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره وبسطة قبل برجليه حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يوفي برأسه في الركوع والسجود أو ما بطرفه مع قول أبي حنيفة انه اذا عجز عن الايماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة فالاول مشدد وتعالى الشارع في نحو حديث اذا أمرتك بما في راسك فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف ووجه ان شعار الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الايماء بالطرف فلا يقوم بشعار لاسيما المختصر ولم يبلغنا عن أحد من السلف انه أمر المختصر العاجز عن الايماء بالرأس بالصلاة

الخطا وتحرم الاعانة على قتل الصيد بدلالة ولكن لاجزاء على الدال عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجب على كل واحد منها اجزاء كامل حتى قال لودل جماعة من المحرمين محرما وحسلا في الحرم على صيد قتله وجب على كل واحد منها اجزاء كامل ويحرم على المحرم أكل ما صيد وقال أبو حنيفة لا يحرم اذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجب عليه جزاء آخر وقال أبو حنيفة يجب اذا كان الصيد غير ما كول ولا منول من ما كول لم يحرم قتله على المحرم وقال أبو حنيفة يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء الا للذب في فصل في المحرم لو تطيب أو آتاهن ناسيا بالاحرام أو جاءه بالانحراف لم يجب عليه كفارة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يجب ولو لم يصب ناسيا ثم ذكر نزع من قبل رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية بسفه شقوا ولو خلق الشعر أو فم الظفر ناسيا أو جاهلا فلا فدية الا على قول للشافعي وهو الراجح وان قتل صيدا ناسيا أو جاهلا وجبت الفدية بالاتفاق وان جامع ناسيا أو جاهلا لزمه الكفارة الا في قول للشافعي فانه لا يلزمه ولا يفسد حجه وهو الراجح في فصل في يجوز للمحرم حاق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرم أن يقتل بالسد

وتلزمه القدية وإذا حصل على بدنه ومنع جازله أزاله وقال مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره للمعمر ألا كتحال بالأثم وقال ابن المسيب بالمنع ولا شيء في الفصد والحجامة وقال مالك فيه الصدقة (باب ما يجب بمحظورات الاحرام) اتفقوا على أن كثارة الخلق على التخيير ذبح شاة أو طعام سنة مساكين ثلاثة أصع أو صيام ثلاثة أيام واختلفوا في القدر الذي يلزم به القدية فقال أبو حنيفة خلق ربع رأسه وقال مالك خلق ما يحصل به إمالة الأذى عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات وعن أحمد روايتان أحدهما ثلاث شعرات والثانية أربع وإذا خلق نصف رأسه بالصدقة ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند الشافعي قولاً واحداً وبه قال أحمد بخلاف التطيب واللباس في اعتبار التثريب والتتابع وقال أبو حنيفة إذا كانت هذه المحظورات غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة واحدة كقصر الأول أو لم يكثروا كانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة إلا أن يكون تكراره لمعنى واحد كقصر وعن مالك كقول أبي حنيفة في الصيد وكقول الشافعي فيما سواه فصل في إذا وطئ المحرم في الحج والعمرة قبل التحلل الأول فسد نسكه ووجب المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث أحرم في الإداة

الخنفي

بالاتفاق ويلزمه عند الشافعي وأحمد بدنه وقال أبو حنيفة أن وطئ قبل الوقوف فسد حجه ولزمه شاة وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنه وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي وعنده الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الحالتين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهل يلزمه أن يتفرق في موضع الوطئ الظاهر من مذهب أبي حنيفة والشافعي أنه يستحب وقال مالك وأحمد بوجوبه وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول قال أبو حنيفة يلزمه شاة كقصر الأول أو لم يكفر إلا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ الثاني شيء وللشافعي قولان أحدهما يجب كفارة ثانية ثم قيل بدنه كالاول وقيل شاة والأصح كفارة واحدة وقال أحمدان كقصر عن الأول وجبت بالثاني بدنه وإذا قبل بشهوة أو وطئ فيمادون الفرج فأزله لم يفسد حجه ولزمه بدنه وقال مالك يفسد حجه ويلزمه بدنه والقضاء بفصل في إذا قتل صيداً له مثل من النمر لزمه مثله من أنعم عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه إلا قيمة الصيد وشراء الهدى من الحرم وذبحه فيه جازع عند الثلاثة وقال مالك لا بد أن يسوق الهدى من الحرم إلى الحرم وإذا اشتتره جماعة في قتل صيد لزمهم جزاء واحد عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزاء كامل والحمام وما يجري مجراه يضمن بشاة عند الثلاثة

الخنفي وابن سيرين أن محل التمتع إذا ساهو بعد القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حل المصلي على الكمال حتى أنه من شدة عزيمته يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فإذا استعاذ منه أول ركعة ذهب ولم يرجع إليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حل المصلي على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي إلى تجديد الاستعاذة منه أيطرده عن حضرة وجه الثالث حل المصلي على شدة العزم في القيام إلى الفريضة وشدة إقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر يحرق ابليس كما جربناه بخلافه في النوافل فإن المهمة فيها ناقصة والمكاف فيها مخير بين الفعل والتارك فلذلك كان ابليس يحضره فيها لموسوس له بالاجتناب بنفسه وروى بهذا على من لم يفعل كفهله فاحتاج إلى طرده ووجه الرابع حل قوله تعالى فإذا قرأت القرآن على الفراع منه وذلك لأن ابليس يحضر قراءة القرآن لأنه مشتق من القرء الذي هو الجمع فإذا حضر كما ذكرنا احتاج القارئ إلى طرده بالاستعاذة وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولأنه تعالى قال فإذا قرأت القرآن لم يسمعك القارئ إلى الاستعاذة وإن كان القرآن فرقاً فافهم فعمل أن الاستعاذة في أول الركعة الأولى فقط خاص بالأكثر الذين إذا استعاذ أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يعود يقرب منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالأصغر الضعفاء العزم الذين لا يقدر أحدهم على طرد الشيطان من أول الصلاة إلى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولأن قراءته في كل ركعة يتخللها ركوع وسجودين القراءة الأخرى فكانت ساقرة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فإن قلت فما الحكمة في الأمر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الأسماء الإلهية فهل لذلك حكمة فالجواب أن حكمة ذلك كون الاسم الله اسماً جامعاً للحقائق الأسماء الإلهية كلها وابليس عالم بحضرات الأسماء فلأنه تعالى أمر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم أو المنتقم مثلاً لا في إليه ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع أو المجيد مثلاً فلذلك سئل الله تعالى على ابليس جميع طرق الأسماء الإلهية التي يدخل منها ابليس إلى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الحضرة قد يربطه بتزييه حضرة الله عنه فالجواب أن الأمرنا الحق تعالى بذكر ابليس للعين في تلك الحضرة مما يغفل في الشفقة علينا من وسوسته التي تخرجنا من حضرة شهودنا للحق تعالى ولولا هذه الشفقة ما كان أمرنا بذكر هذا اللعين في حضرة المطهرة من باب دفع الاشتغال الخف فان قيل كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب أنما هو معصوم من العمل بوسوسته لأن حضوره كما أشار إلى ذلك قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا أتى أبي الشيطان في أميته الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لأن وسوسته وبصحه أن يكون ذلك من باب التشريع لأمته أيضاً سواء كانوا كباراً أو صغاراً لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الأئمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً للناس فرضى الله عن الأئمة

ما كان اشققهم على دين هذه الامة آمين آمين آمين وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال من الائمة ان المصلي يستعذ مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه بقرضه الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولو ان ذلك المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يعاودني مرة بعد المرة لا امره بالاستعاذة منه في كل مرة لانه اكثر احتياطا وهذا هو وجه من قال من الائمة انه يستعذ في كل ركعة وليس هو سوء ظن في حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المحل فانك لا تنكسر تجده في كتاب وبه حصل الجمع بين اقوال الائمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تضعيف قول غير امامه والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تجب الا في الاولتين فقط ومع قول مالك في احدى روايته بانه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته حلال وهو وأجزأه صلاته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص باهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذا قرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع كما مر ولا يرد قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشريع لاقته لانه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة أو غيرهما ووجه الثاني أن من اجتمع قلبه في ركعتين مذهب ذلك الاجماع الى آخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة تجمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية أو ثلاثية فكان الباقي كالسنة تجزئ بصحود السهو والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهر أو أسر بل لا تسن له القراءة خلاف الامام بحال وكذلك قال مالك وأحمد انه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كرهه مالك للمأموم أن يقرأ فيما يجهر به الامام سواء سمع قراءة الامام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خاف فيه الامام مع قول الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسمع به الامام خزا وفي الجهرية في أرجح القولين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف والثاني والاربع في كل منهما تخفيف وأما الثالث فشد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك أن مراد الشارع من القراءة جمع قلب المصلي على شهود ربه وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حساسا من حيث اللفظ ومعنى في حق الاكبر من حيث السرمان في الباطن من الامام اليه ووجه استحب أحمد القراءة فيما خاف فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحم القراءة السرية فانه لا يصح السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خاف الامام فيها أولى وأما وجه من كره القراءة عند الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والا فلا كابر مرتبطون به ولو لم يسمعوا قرأه كما مر وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو والاخذ بالاحوط من حيث انه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الا قرأه هو وهو خاص بالاصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبنى على أن الامر

وخزاه الصديق بدمه بالحرم ورفعه الى مساكن الحرم وقال مالك الدم الواجب للاحرام لا يختص بمكان

باب صفة الحج

من قصد مكة شرفها الله تعالى لنفسه بل لزيارة أو تجارة فهل يجب عليه أن يحرم بحج أو عمره أو يستحب ذلك للشافعي قولان أحدهما انه يستحب والثاني يجب الا أن يذكر دخوله كطاب وصياد وقال أبو حنيفة لا يجوز لمن وراء البيقات أن يدخل الحرم الا محرما وأما من دونه فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد الحرم الا محرما ودخل مكة بالخيار ان شاء دخلها ليل أو نهارا بالاتفاق وقال النخعي واصحق دخولها ليل أو نهارا ويستحب الدعاء عند رؤية البيت بالمأثور ورفع اليدين فيه وكان مالك لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة وقال مالك ان تركه مطبقا مدمم في فصل من شرط الطواف الطهارة وستر العورة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس بشرط في حنيفة والترتيب في الطواف واجب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويده ممد مادام بكه فاذا خرج الى بلده لم يدم وعن داود انه اذا نسبه أجزأه ولا دم عليه وتقبل الجرو السجود عليه سنة لان في السجود تقبيل زيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن الباقى

بالقراءة للندب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لاصلاة الا بقائحة الكتاب أي كاملة نظير لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات عنه انه تتم القراءة بالقائحة في كل صلاة وأنه لا تجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة انه لا تتم القراءة بها فالاول مشدد خاص بالا كابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر وبصح أن يكون الامر بالعكس أيضا من حيث ان الاكابر يجتمعون بالقلب على الله بأي شيء قروء من القرآن بخلاف الاصاغر اذا قرء في اللغة الجمع يقال قرأ الماء في الخوض اذا اجتمعوا بوضوح ذلك أن من قال بتعين القائحة وانه لا يجزئ قراءة غيرهما قد درم ظاهر الاحاديث التي كادت تباع حد التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالا كابر لان جامعة لجميع أحكام القرآن فنقرأها من أهل الكشف فكانه قرأ جميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعينها حديث مسلم من فوعا يقول الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ولعبدتي ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى حمدني عبدتي الى آخره فانه تعالى في الصلاة بالقراءة وجعلها جزءا منها وأما وجه من قال لا تتم القائحة بل يجزئ أي شيء قرأه المصلي من القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كاه امتساوية فلا يقال رحمة أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب وقد أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب العبد على الله تعالى صحت به الصلاة ولو اسمها من أسمائه كما أشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلي فان قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض فافهم وجه ذلك فالجواب وجهه أن التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء الذي هو قديم نظير ما اذا قال الشارع لنا فلو اني الر كوع والسجود المذكورين فان قولنا ذلك المذكور أفضل من قراءة القرآن فيه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الر كوع وذلك من حيث ان القارئ نائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له العز الذي هو محل صفة القيام لا المذل الذي هو محل الر كوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جميع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله تعالى القدرة على استخراج أحكام القرآن كلها من القائحة من اكابر الاولياء بتعين عليه القراءة بالقائحة في كل ركعة ومن لا فلا والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على السكال عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فانه مثل حديث لاصلاة الا بقائحة الكتاب على حد سواء كما مر وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كاف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني القرآن الظاهرة في كل ركعة فقرأوا ذلك كله يحصل لهم من قراءة القائحة فلزموا قراءتها ولم يكاف الاصاغر بذلك لجهلهم عن مثل ذلك فكلام الائمة الثلاثة خاص بالا كابر الاولياء وكلام الامام أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين القائحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بفهم معاني جميع القرآن منها كما أن قراءة غير القائحة قد تكون

يستله يده ويقبها ولا يقبله
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يستله وقال مالك يستله ولا
يقبل يده بل يضعها على فمته
وروي الخري عن أحمد أنه يقبله
والرذان الشافعي للذان
يلبان الحجر لا يستلمان وعن
أن عباس وابن الزبير وجابر
استنابهما ويستحب الرمل
والاضطباع عند الثلاثة وقال
مالك الاضطباع لا يعرف ولا
رأيت أحدا يفعله وإذا ترك
الرمل والاضطباع فلا شيء عليه
بالانفاق وعن الحسن البصري
والثوري وابن الماجشون أنه
يلزمه دم والقراءة في الطواف
مستحبة عند جماهير العلماء
وكرهها مالك في فصل من
يقول بوجوب الطهارة في
الطواف وهم مالك والشافعي
وأحمد عندهم أن من أحدث
فيه نؤاؤبني وللشافعي فيه
قول آخر أنه يستأنف وركعتا
الطواف واجبتان عند أبي حنيفة
وذلك قول للشافعي وقال مالك
وأحمد هما ستان وهو الراجح
من مذهب الشافعي في فصل من
والسعي ركن في الحج والعمرة
عنا مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة واجب يجزئهم وعن أحمد
روايان أحدهما واجب
والآخر مستحب والذهب
من الصفا إلى المروة مرة والعود
منها إلى الصفا أخرى عند كافة
الفقهاء وحكي عن ابن جرير
الطبري أن الذهب والأياب
يحسب مرة واحدة وتابعه أبو

للأبشغل العبد عن كمال الإقبال على مناجاة الحق تعالى فالأول مستند والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول الاتباع في نحوه قوله صلى الله عليه وسلم
حسنوا القرآن بأصواتكم أي حسنوا أصواتكم بالناظ القرآن والألف قرآن من حيث هو
قرآن لا يصح من أحد تحسينه لأنه قديم وصحة من صفات الحق تعالى وإنما التحسين راجع
للقرأة والنسلاوة للقرآن المنلق ومع ذلك فإعادة ذلك في الصلاة خاص بالكبار الذين
لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالأصاغر الذين يشغلهم ذلك عن الله
عز وجل وهو حال أكثر الناس سلفا وخلفا والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك فيمن
لا يحسن القنطرة ولا غيرها من القرآن أنه يقوم بقراءة مع قول الشافعي أنه يسبح بقدرها
فالأول مخفف والثاني مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الوقوف على حد
ما ورد فلم يرد لنا أن من لم يحسن القنطرة ولا غيرها من القرآن أنه يسبح الله بذلك وقد قال
بعضهم أن الاتباع أولى من الابتداع ولو استحسن وقديكوف في قراءة القرآن خصيصا
لا توجد في غيره من الأذكار كما تقدم من أن القرآن مستند من القراءة الذي هو الجمع فيجمع
القلب على الله وأما وجه الثاني في القياس بجماع ظاهر قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلى إذ
الذكر لله تعالى يجمع قلب العبد على الله تعالى غالبا فكأن يلحق بالقرآن من حيث حصول
جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الإمام الشافعي بالذكر بقول
المصلي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فلما ورد مره فإني أحب الكلام إلى الله
عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه إن شاء المصلي قرأ بالفارسية وإن شاء قرأ
بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد أن كان يحسن الناحية بالعربية لم يجزئه غيرها وإن كان
لا يحسنها فقرأها بلفظه آخراته مع قول ببيعة الأئمة أنه لا يجزئ القراءة بغير العربية مطلقا فالأول
مخفف والثاني مفصل والثالث مستند فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن لم يصح
رجوعه عنه أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد أن يثنى عن القراءة بالفارسية فصار
الأمر إلى اجتهد المجتهدين فان قال قائل أن القراءة بغير العربية تخرج القرآن عن الإيجاز قلنا
الإيجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فإنه يدرك أن القرآن بالفارسية لا يقدر أحد
من الخلق على النطق به * ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن أصحابه فلم
يبلغنا أن أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان
الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقديكون الإمام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئا عن النبي صلى الله
عليه وسلم فان أمانته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلا أو سمعت بعض
الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد ناجيه
بلفظه وبؤيده قولهم يحوز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة اه ولا يخفى ما فيه
فان كل باب لم يفحه الشارع فليس لاحد أن يفهمه وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح من رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يبالغ القرآن بلفظة أخرى خلاف ما أنزل وأما قوله تعالى لتبين للناس
ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرناه لأن البيان قد يكون بلفظة أخرى لمن يفهم اللغة التي أنزلت
ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه صح رجوعه إلى قول صاحبيه والله أعلم * ومن ذلك قول

بكر الصبر في من الشافعية ولا بد
عند مالك والشافعي وأحمد أن
يبدأ بالصلاة ويختم بالمروة فان
عكس لم يمتد به وقال أبو حنيفة
لا يخرج عليه في فصل من يستحب
أن يجمع في الوقوف بغيره بين
الليل والنهار عند الثلاثة وقال
مالك يجب والركوب والمشى
في الوقوف سواء عند أبي حنيفة
ومالك وهو الراجح من قول
الشافعي وقال أحمد الركوب
أفضل وهو قول قديم للشافعي
وإذا وافق عرفه يوم الجمعة لم فصل
جمعة وذلك في وأما صلى
الظهر ركعتين عند كافة الفقهاء
وقال أبو يوسف في الصلاة
بغيره وقال القاضي عبد الوهاب
وقد سأل أبو يوسف مالكا عن
هذه المسئلة بحضرة الرشيد
فقال مالك سقايا بنا بالمدينة
يعلم أن لا جمعة بغيره وعلى
هذا أهل الحرمين وهم أعرف
من غيرهم بذلك في فصل من
والمبيت عزذاته نسلا وليس
يركن بالاتفاق وحكي عن الشعبي
والخفي أنه ركن ويجمع بين
المغرب والعشاء في وقت العشاء
بالاجماع فلو صلى كل واحدة
منهما في وقتها جاز عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجزئه ذلك في فصل من والركي
واجب بالاتفاق ولا يجوز بغير
الحجارة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يجوز بكل ما هو من جنس
الأرض وقال داود يجوز بكل
شيء ويستحب الرمي به بطول
الشمس بالاتفاق فان روي بعد

وأحد وقال أبو حنيفة ومالك
لا يجوز الرمي إلا بعد طلوع الفجر
الثاني وقال مجاهد والشافعي
والثوري لا يجوز إلا بعد طلوع
الشمس ويقطع التلبية مع أول
حصاة من رمي جرة العقبة
عند الثلاثة وقال مالك يقطعها
بعد الزوال يوم عرفة فصل في
أفعال يوم النحر أربعة الرمي
والنحر والحلق والطواف
والمسح عند الثلاثة أن يأتي
بها على الترتيب وقال أحمد هذا
الترتيب واجب والأفضل
حلق جميع الرأس واختاروا
في أقل الواجب فقال أبو حنيفة
الربع وقال مالك الكل أو
الاكثر وقال الشافعي يجزئ
ثلاث شعرات ويبدأ بالحلق
بالشق الأيمن وقال أبو حنيفة
بالشق الأيسر فاعترضه
الحلق ومن لا شعر على رأسه
يستحب له امرار المومي عليه
وقال أبو حنيفة لا يستحب
فصل في استحباب الهدى
وهو أن يسوق مع شيأ من النعم
ليذبحه ويستحب إشعاره إذا
كان من الأبل أو البقر في
صحبة سنامة الأيمن عند
الشافعي وأحمد وقال مالك في
الجانب الأيسر وقال أبو حنيفة
الاشعار محترمة ويستحب أن يقد
الأبل بعينين وكذلك الغنم عند
الثلاثة وقال أحمد لا يستحب تقايد
الغنم وإذا كان الهدى تطوعا
فهو باق على ملكه بالاتفاق
ينصرف فيه إلى أن يهره وان

بهد

كان منذ وازال ملكه عنه
وصار للمساكين فلا يباع ولا
يبدل عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يجوز بيعه وأبداله بغيره
ويجوز أن يشرب من لبنه
ما فضل عن ولده وقال أبو حنيفة
لا يجوز وما وجب من الدماء
حرام لا يأكل منه وقال أبو
حنيفة يأكل من دم القران
والنمق وقال مالك يأكل من
جميع الدماء الواجبة الأجزاء
الصغيرة وفدية الأذى ويكره
الذبح لبلال عن مالك أنه لا يجوز
وأفضل بقعة الذبح المقعر المروءة
والحاج منى وقال مالك لا يجزئ
للمعتمر راحة الأضلاع المروءة
ولا للحاج الأيمن فصل في
وطواف الأضلاع ركن بالاتفاق
وأول وقته من نصف ليلة النحر
وأفضل ضحى يوم النحر ولا آخره
وقال أبو حنيفة أول وقته طلوع
الفجر الثاني وآخره ثاني أيام
التشرى قال أخره إلى الثالث
لم يدم فصل في رمي الجمرات
الثلاثة في أيام التشرى بعد
الزوال كل جرة بسبع حصيات
من واجبات الحج بالاتفاق وقال
ابن الماجشون رمي جرة العقبة
ركن لا يضل من الحج إلا بالانتيان
به ويجب أن يبدأ بالتي تلي مسجد
الحيف ثم الوسطى ثم رمي جرة
العقبة وقال أبو حنيفة لورى
منكسأ أعاد فان لم يفعل فلا شيء
عليه فصل في الأيام المندوبات
أيام التشرى بالاتفاق
والملومات عشر ذي الحجة عند
الشافعي وأحمد وقال مالك ثلاثة

بعد بالنسبة للسجود فان العبد لما أطال في مناجاة ربه بكلامه محال القيام لاح له بركة
تعظيم وهيبة من الحضرة الالهية تخضع لذلك فن الله عليه بالركوع فلما ركع تحلى له من
عظمته الله تعالى أمر أن إذا على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرحمه الله بالأمر برفع
رأسه من الركوع ليأخذ في التأهب إلى تحمل تحلى عظمته الله التي تحلى له في السجود ولولا
ذلك لرفع ل عذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد ونجا له عظمته أخرى أعظم مما
كان في الركوع أمره الله برفع رأسه رجة به ليجلس بين السجدين وبأخذه راحة وقوة على
تحمل عظمته تحلى السجدة الثانية وذلك لأن من خصائص تجليات الحق أن التحلى في السجدة
الثانية أعظم من الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن الشارع جلالة
الاستراحة بعد الرفع من السجود رجة بأصل الحقيق ولوانه أمره بالقيام عقب ردة من
السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكافة ملاطبة في هذا حكم من يصلي الصلاة
الحقيقية وأما من يصلي الصلاة العبادية فلا يدق شيئا مما قلناه ويكتفي بذلك على وجه
الناسي بالشارع صلى الله عليه وسلم وسعت سيدي عبد القادر الدمشق طي رجه الله تعالى
يقول من رجة الله تعالى بالعبد تخييره بين أطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين
أطالته الركوع والسجود وبين تخفيف القيام لم يقدّر على أطالته الركوع والسجود بين
يدى الله تعالى فهو مأثور بطول القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول
المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع
والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة ربه ويكون له وقت يدعونه نفسه ولاخوانه المسلمين فيه
اغتناما لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع قلبه على ربه حال حياته قال وقد استحكمت في قاي
مره هيبة الله عز وجل فصرت أسأل الله الحجاب وكنت كلما أتت كراى واقف بين يديه أوراكع
أوساجد أحس بعظمى يدوب كما يدوب الرصاص على النار وكنت أعبد الحجاب من رجة الله
تعالى لي لدم طافى لرفعه عني اه وسمعت أخى أفضل الدين رجه الله تعالى بقول الحجاب
العبد عن شهود الحق تعالى رجة بالعاجزين وعذاب على العارفين فالعاجزين تنعم في حال الحجاب
والعارفين يعذب به اه وسمعت سيدي مليا الخواص رجة الله تعالى بقول من رجة الله
تعالى بعبد المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال ركوعه وحاله سجوده لأن تلك الحضرة
تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح
للكث فيها أو يقدّر على تحمل التحلى الذي يهدأ ركان العبد في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى
رجة بالعبد في تلك الحضرة أخطر في قلبه شيأ من الا كوان لما في الا كوان من رائحة الحجاب
عن شهود تلك العظمة ولولا ذلك الخطور لر عذاب عظمه وجهه وتغلبت مفاصله أو اضمحل
بالسكينة كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجيلي رضى الله عنه أنه سجد فصار يصح
حتى صار فطرة ماء على وجه الارض فاخذها سيدي عبد القادر بقطعة ودفنها في الارض وقال
سبحان الله رجح إلى أصله التحلى عليه اه ويؤيده هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق
أحاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاصة به أرعد من هيبة الله
عز وجل وصار يمان كتمان السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي يمله ولا يطفئه فسمع

بهد

أوحية يوم عرفه يوم النحر
والاول من أيام التشريق
فصل في نزول المحصب ليلة
الاربع عشر مستحب ويحكى عن
أبي حنيفة انه قال وهو قول عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه
ويستحب أن يخطب الامام في
ثاني أيام التشريق وقال أوحية
لا يستحب له أن ينصرف في اليوم
الثاني ما لم تغرب الشمس ويترك
الزى الثالث فان لم ينصرف حتى
غربت الشمس وجب مبيتها
وروى القدوة أوحية له أن
ينصرف ما لم يطلع الفجر فصل
واذا احضرت المرأة قبل طواف
الافاضة لم تنفجر حتى تطهر
ونطوف ولا يلزم الحال حبس
الرجل عنها بل ينصرف مع الناس
ويركب غيرها مكانها عند الشافعي
وأحمد وقال مالك يلزمه حبس
الرجل أكثر مدة الحيض وزيادة
ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة ان
الطواف لا يشترط فيه الطهارة
فتطوف وترجل مع الحاج
فصل في طواف الوداع من
واجبات الحج على المشهور وعند
الحنابلة الامن أقام فلا وداع
عليه وقال أوحية لا يسقط
الا بالقامة
باب الاحصار
من أحصره عدوه عن الوقوف
أو الطواف أو السعي وكان له
طريق آخر يمكنه الوصول
منه لزمه فصدقه قرب أو بعد ولم
يحل فان سلكه ففاته الحج أو
لم يكن له طريق آخر يحل من

في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضي الله عنه يا محمد قد ان ربك يصلي مع انه تعالى
لا يشغله شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستعصاء
الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته
وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأيد لسؤل الله صلى الله عليه وسلم مع
انه أنذ الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وامام الحضرة وأخوها وأشد
الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وسمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول
لا يصح الانس بالله الى العبد لانتفاء المجانسة بينه تعالى وبين عبده وانما يأنس العبد حقيقة
بما من الله لا بالله تعالى كانه بنور أعماله وينتقرب الى الحق له فان من خصائص حضرة
التقريب الهيبة والاطراق والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع
ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسببه من ألف حجاب انتهى وسمعت
سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد من ضربه
بالسيف لما في القيام من رائحة الحجاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان
أحد من الاكابر أطال القيام فهو تشريع لقومه الضعفاء راحة بهم والافادة فادان ان اكابر
الصحابه والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الاولياء عيين وكانوا مع
قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلاثة أرباعه
أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وسمعت سيدي الشيخ أحمد السطيج رحمه الله تعالى يقول من
أولياء الله تعالى من رحمه الله بالحجاب ولو أنه كشف له عن عظمته تعالى لما استطاع أن يقف
بين يديه أبدا فهو صاحب في أمور الدنيا واذا استحضرت عظمة الله تعالى صار محجوبا بالابغى اثنى
فيخير الناس من أمره حين يرويه صاحباني أمور الدنيا ولا يرويه يصلي ركعة فقلت له فاذا احصا
من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم
ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب واعمل على تحصيل مقام الحضور مع ربك في
صلواتك على يد شيخ صادق واباك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كذا كرنا ونكتفي
به زرا أسكت عند سماعك بأحوال العارفين والجدد رب العالمين ومن ذلك اتفاق الائمة على
ان المصلي اذا جهر فمما يست فيه الاسرار أو أسر فمما يست فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى
عن بعض أصحاب مالك انه اذا تم ذلك بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني
عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمر نافع فهو ورد أي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان
تعمد ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ فقات القارئ المذكور معنى
الصلاة وكأنه لم يصل فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر للمنفرد فيما يجهر
فيه مع قول أحمد ان ذلك لا يستحب ومع قول أبي حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر وانما جمع نفسه
وان شاء أسمع غيره وان شاء أسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظيمة التي
تجلبت له حال قراءته كما عليه الكمال فذلك جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها

أحرامه بعد عمره وقال أوحية
ان كان قد أحصر عن الوقوف
والمبيت جميعا فله التحلل أو
عن واحد منهما فلا وعن ابن
عباس انه لا يحل الا أن يكون
العدو كافرا فصل في ما إذا
يحل التحلل بغير ذبح وحلق
وقال أوحية لا ذبح الا بالحرم
فيوطأ رجل أو برنب له وقتا
يخبر فيه فيتحلل في ذلك الوقت
وقال مالك فيتحلل ولا شيء عليه
واذا تحلل وكان حجه فضا فحل
بحسب القضاء للشافعي قولان
أظهرهما الوجوب والمشهور
عن أبي حنيفة ومالك وأحمد
عدم الوجوب وحكى عن
مالك أنه متى أحصر عن الفرض
بعد الاحرام سقط عنه الفرض
ولا قضاء على من كان نسكه
قطوعا عند مالك والشافعي
وقال أوحية بوجوب القضاء
بكل حال قرضا كان أو تطوعا
وعن أحمد روايتان كالذهنين
فصل في ما اذا أحصر عرض
قال ارجح من مذهب الشافعي انه
ان شرط التحلل به عمل وقال
مالك وأحمد لا يحل بالمرض
وقال أوحية يجوز التحلل
مطلقا فصل في ما اذا أحرم
العبد بغير إذن مولاه صح
أحرامه ولم يمتثل له بالاتفاق
وقال أهل الظاهر لا ينعقد أحرامه
والامة كالعبد الا أن يكون لها
زوج فيعتبر إذنه مع الولي وعن
محمد بن الحسن انه لا يعتراذن
الزوج فصل في ما إذا رأى أن
تحرر ببيعة الام بغير إذن

زوجها عند أبي حنيفة ومالك
وأحمد واختلاف قول الشافعي
في ذلك والاصح منه وهل
للزواج تحليل زوجته من الفرض
للشافعي قولان أظهرهما في
الرافعي أن له ذلك كماله منعها
من ابتدائه وقال أبو حنيفة
ومالك ليس له تحليلها هكذا
صرح به القاضي عبد الوهاب
المالك وله منعها من ح التطوع
في الانتداء فان أحرمت فله تحليلها
عند الشافعي

كتاب الاضحية
هي مشروعة بأصل الشرع
بالاجماع واختلف هل هي
سنة أو واجبة فقال مالك والشافعي
وأحمد وصاحب أبي حنيفة هي
سنة مؤكدة وقال أبو حنيفة هي
واجبة على المقيمين من أهل
الامصار واعتبر في وجوبها
النصاب ويدخل وقتها عند
الشافعي بطول الشمس يوم النحر
ومضى قدر صلاة العبد
والخطبتين صلى الإمام أولم
يصل وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد من شرط صحة الاضحية
أن يصلي الإمام ويعطى الأهل
أن أبا حنيفة قال يجوز لأهل
السواد أن يفعوا إذا طلع الفجر
الثاني وقال عطاء يدخل وقت
الاضحية بطول الشمس فقط
وأخر وقتها عند الشافعي آخر
أيام التشريق وقال أبو حنيفة
ومالك آخر الثاني من أيام التشريق
وقل سعيد بن جبير يجوز لأهل
الامصار الضحية في يوم النحر
خاصة ولأهل السواد في آخر أيام

للعبد إذا أطل الوقوف بين يدي مولوك الدنيا من خفة الهبة ما قرره سيدي علي الخواص
رحمة الله تعالى في معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى اغشى نفسه
المتكبر لكونه متكبر في قلب عبده المؤمن شياً بعد شئ كلما انكشف له الحجاب لأن الحق
تعالى في ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كالانقباض والنقصان وانما الزيادة
والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعدته عنها انظر في شهود
العبد ظل ذاته في السراج فكما اقرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكلما بعد عنه
صغر وسعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول تجليات الحق تعالى انوار
عباده لا تنقطع على حال من أكابر وأصاغر في الفرائض والنوافل فقد يعطي الحق تعالى
للأصاغر والأكابر بما لا يطيقون معه الجهر فذلك رحم الله الأئمة بعدم أمرهم بالجهر في
بعض الصلوات والأذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع نقل ذلك الجلي لما أطافوه لا
سما في حق من انكشف عجبهم من كمال العارفين وشهود واجلال الله تعالى وعظمته وتقدم
ذكر الحكمة في الجهر في أولي المغرب والعشاء وفي الجمعة والعبد من وهي ان التحلي يخفى في
الليل وأما الجمعة والعبدان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم تنكشف لهم
عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف اذا صلى منفرد او كذلك مما في
باب صلاة الجماعة ان أصل مشروعتها في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين يدي ملك
المولوك لاستئناسهم ببعضهم بعضاً في تلك الحضرة التي تدل لها اعناق المولوك ولولا الجماعة
لما قدر المنفرد أن ينف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة رجة بالآلة
وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شئ منها فان قيل فلم قلتم باستصحاب
الاسرار في كسوف الشمس للأكابر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فالجواب انما أمر
الأكابر بالاسرار فيها كالأصاغر لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي يحوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على نقل تجلي النهار وأيضاً فان الأكابر مأمورون بالتشريع
لأنهم في البصائر والخوف والخشية من الله تعالى فان لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفتوا فيه
لبيتهم قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم تكوا قسماً كوا أي في حق
العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقاً فقد علمت ان عدم تكايف الأكابر بالجهر في صلاة
كسوف الشمس انما هو لعظم ما تحلي قلوبهم بزيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمه الجهر
في كسوف القمر وان كان كسوفه من الآيات التي يحوف الله تعالى بعباده كذلك لانه
ليلى وتجلي الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار وأيضاً فالتجلي الحق تعالى باللفظ في
مستفاد من نور الشمس عند أهل الكشف ولا عكس وأيضاً فالتجلي الحق تعالى باللفظ في
الليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من نائب فأثوب
عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من مبتلى فأعافيه وما قال مثل ذلك لعباده إلا بعد أن
قواهم على خطايه والنضرع اليه سر أوجها وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي
رحمة الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة في هذه الدار مخرجة باللفظ والحنان ولو
انه تعالى تجلي بالجلال الصريح لما أطاف أحد حمله انتهى فان قلت فما وجه طلب الجهر

التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز
مطلقاً الا في يوم الصرخة
وعن التيمي الجواز الى آخر شهر
ذي الحجة واذا كانت الاضحية
واجبة لم يسقط ذبحها بفوات
أيام التشريق بل بذبحها ويكون
قضاء عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يسقط الذبح وتذبح الى الفقراء
فصل في ومن دخل عليه عشر
ذي الحجة وقصده أن يصلي
فالمستحب له عند مالك والشافعي
أن لا يجاقب شهره ولا يقبل طفره
حتى يصلي فان فعله كان مكروهاً
وقال أبو حنيفة هو مباح لا يكره
ولا يستحب وقال أحمد بخبره
فصل في واذا التزم اضحية معينة
وكانت سابعة فحدث بها عيب لم يمنع
اجزائها عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يمنع والمرضى اليسرى
الاضحية لا يمنع الاجزاء والكبير
الذي يفسد اللحم عنه والجرب
اليمين يمنع الاجزاء لانه يفسد
اللحم والعوى يمنع الاجزاء وكذا
العور بالاتفاق وعن بعض أهل
الظاهر انه لا يمنع ونكره مكسورة
القرن وقال أحمد لا تجزئ
مكسورة القرن ولا تجزئ العرجاء
عند مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة تجزئ ومدة طوعة الأذن
لا تجزئ بالاجماع وكذا الذنب
لفوات جزء من اللحم فان كانه
المفتوح يسيراً فالرجح من ذهب
الشافعي المنع والمختار عند متأخري
أصحابه الاجزاء وقال أبو حنيفة
ومالك ان ذهب الأقل أجزأت
أو لا أكثر فلا وزن أحد فيما زاد
على الثالث وابتان فصل في

من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول المطر أو طلع النيل مثلاً ما يتخوف الله
تعالى به عباده فالجواب ان سبب طاب الجهر بالقراءة فيها اظهار التقاليد والخضوع لله تعالى
وأيضاً فان الناس مضطرون للسقيا والمضطرون لا يخرج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا
عقد مائته العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويبست فيه اذا ضرب به حاكم وقد سمعت سيدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى قال لو غاب الناس بأمرهم ما شأهم لما شأهم
خشية الله تعالى لعظم ما يتحلى اقلوبهم في صلاة النهار فان قلت فما وجه عدم طلب الجهر في
صلاة الجنائز ليلالواهم ارامطة عند من لا يرى الجهر بالليل فالجواب انما لم يطلب الجهر من
الامام والمنفرد في صلاة الجنائز كالأموهين لما عدهم من شدة الحزن على الميت والنوجع
لا له وذ كراموت وأحوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت
رحمة بالمشايخ معها فلو ان الشارع كفهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عابهم ذلك وحاشاهم من
تكليف آفته بما يشق عليهم وانما تساهل علماء وافي عدم الانكار على الذكرين أمام الجنائز
برفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلبهم من الميت وأهله واشتغالهم بحكايات أهل
الدنيا حتى ربما خنك أحدهم وهو مع الجنائز فلما رأوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس
على الذكروا وأنه في ذلك المحل خير من اللغو وسمعت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى
يقول انما كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت لان الله تعالى تجلي للحاضرين بالقهر
حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم
وان الله بالناس لرؤف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررت لك فانه نفيس لا يتجدد في
كتاب ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن التكبير للرکوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبیر
وعمر بن عبد العزيز انهم ما قالوا لا يكبر الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدوم على
حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الرکوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام
فكان المصلي قدوم على حضرة جديدة له كحاله أول الصلاة وهذا خاص بالأصاغر من الناس
أو الأكابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الأكابر
الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشهدهم أو الذين انتهوا الى حد علموا أن الحق
تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي
مشهدهم اليه آخر الصلاة فكل رجال مشهد والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان
الطمانينة في الرکوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الأئمة الثلاثة بوجوبها فيها فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عجز غالب الناس عن
تحمل ما تحلي اقلوبهم في الرکوع والسجود فلما أحدهم اطمأن فيه لا حترق ووجه
الثاني قدرة الأكابر على تحمل نوال عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول راعي حال الضعفاء
والثاني راعي حال الأقوياء وكل منهما ما رجا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسبيح في
الرکوع والسجود سنة مع قول أحمد انه واجب فيها مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح
والدعاء بين السجدين إلا أن تركه عنده ناسية لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني

وبجوز له أن يستنقب في ذبح

شدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلت له صلى
 حال ركوعه وحال سجوده فحصل به ما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصل بالانفعال بالاركان
 والاعتقاد بالجنان عن التسبيح للسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج أي
 لانه يقتضي توهم لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالكبر
 والشأن خاص بالصغار الذين يطرفهم نومهم لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وينزهوا
 الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستغفرا عنهم ومثل هؤلاء الالبق في حقهم الوجوب دفعا
 لما نوه به بخلاف الاكابر يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا سماء الله لا دفعا
 لما نوه به الا صغرا وفيكون في الاكابر ايضا ضعف بنوهم كالا صغرا فلذلك كان التسبيح
 في حق هذا مستحبالا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تزيه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء
 سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قبل ما الحكمة في قول الراعي سبحان رب العظيم
 والساجد سبحان ربى الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب الحكمة في
 ذلك ان في الركوع بقية تكبر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانه يقصد
 تزيهه من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس
 منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحان ربى الاعلى لانه تزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى
 ان العارف يتجمل بنفسه في السجود تحت الارضين السفلتين فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق
 الائمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما ذكر عن ابن
 مسعود أنه يجعل يمينه بين يديه ومعه ما حكي عن الثوري أنه يسبح خمسا اذا كان اماما ليعلم
 المأموم من قوله ذلك ثلاثا فالقول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في
 المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المسئلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أي حنيئة بعدم وجوبه
 وانه يجزيه أن يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني
 مخفف خاص بالصغار فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل
 الى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأي فائدة رجوعه
 الى محل البعد والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولوانه قد رعى نوال تحمل تجليات الحق
 تعالى على قلبه ما كان للرفع عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء
 فابطل الصلاة اذا لم يطعم في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان
 الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب فرجعه الشارع بأمره بالرجوع الى
 محل البعد الذي كان قبله راحة به حتى يأخذ لقلبه راحة بقدر به على تحمل ثقل التجلي للسجود
 والركوع وسعت سبيديا على الخواص راحة الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن
 الركوع والسجود الا للضعفاء من الضعفاء من مشقة تحمل التجلي في الركوع والسجود حتى ان
 بعض الائمة بالغ في الرحمة للاكابر الذين بقدرهم على نوال تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل
 الاعتدال طامبا لكال راحتهم فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم
 الطمأنينة في الاعتدال لما في الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعه وتلاذذوا بقرينهم من

حضره

الثاني ويهدي الثالث وينصدق

بالثالث والمرح انه ينصدق

بثلاثه والامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلت له صلى
 حال ركوعه وحال سجوده فحصل به ما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصل بالانفعال بالاركان
 والاعتقاد بالجنان عن التسبيح للسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج أي
 لانه يقتضي توهم لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيهه عنه وهذا خاص بالكبر
 والشأن خاص بالصغار الذين يطرفهم نومهم لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه وينزهوا
 الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستغفرا عنهم ومثل هؤلاء الالبق في حقهم الوجوب دفعا
 لما نوه به بخلاف الاكابر يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا سماء الله لا دفعا
 لما نوه به الا صغرا وفيكون في الاكابر ايضا ضعف بنوهم كالا صغرا فلذلك كان التسبيح
 في حق هذا مستحبالا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تزيه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء
 سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قبل ما الحكمة في قول الراعي سبحان رب العظيم
 والساجد سبحان ربى الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب الحكمة في
 ذلك ان في الركوع بقية تكبر عند الراعي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكانه يقصد
 تزيهه من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي ان العظمة لله وحده وليس
 منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحان ربى الاعلى لانه تزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى
 ان العارف يتجمل بنفسه في السجود تحت الارضين السفلتين فاعلم ذلك * ومن ذلك اتفاق
 الائمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما ذكر عن ابن
 مسعود أنه يجعل يمينه بين يديه ومعه ما حكي عن الثوري أنه يسبح خمسا اذا كان اماما ليعلم
 المأموم من قوله ذلك ثلاثا فالقول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في
 المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المسئلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه * ومن
 ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أي حنيئة بعدم وجوبه
 وانه يجزيه أن يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني
 مخفف خاص بالصغار فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك ان العبد اذا وصل
 الى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأي فائدة رجوعه
 الى محل البعد والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولوانه قد رعى نوال تحمل تجليات الحق
 تعالى على قلبه ما كان للرفع عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء
 فابطل الصلاة اذا لم يطعم في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان
 الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب فرجعه الشارع بأمره بالرجوع الى
 محل البعد الذي كان قبله راحة به حتى يأخذ لقلبه راحة بقدر به على تحمل ثقل التجلي للسجود
 والركوع وسعت سبيديا على الخواص راحة الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن
 الركوع والسجود الا للضعفاء من الضعفاء من مشقة تحمل التجلي في الركوع والسجود حتى ان
 بعض الائمة بالغ في الرحمة للاكابر الذين بقدرهم على نوال تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل
 الاعتدال طامبا لكال راحتهم فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم
 الطمأنينة في الاعتدال لما في الاعتدال من الحجاب بعد ان ذاقوا رفعه وتلاذذوا بقرينهم من

٢٢ ميزان ل

وقال الحسن بطلي رأسه يدها
وقال الشافعي وأحمد بسبب
أن لا يكسر عظام العبيقة بل
تطبخ أجزاءها ولا يسالة المولود
(كتاب النذر)
النذران كان في طاعة فهو لازم
بالانفاق وإذا كان في مصلحة لم
يجز الوفاء به واختلافوا في وجوب
الكفارة به فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يلزم به
كفارة وعن أحمد روايتان
أحدهما لا ينعقد ولا يعمل فعله
وتجيب به كفارة ولا يصح نذر
محرم كصوم العبد وأيام الحيض
غير أنه يحرم ذلك فإن صام صح
ومن نذر ذبح ولده لم يلزمه شيء
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك يلزمه ذبح شاة وعن أحمد
روايتان أحدهما يلزمه ذبح شاة
والأخرى كفارة عين وكذا لو نذر
ذبح نفسه وإن نذر ذبح عبده
لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن أحمد
روايتان أحدهما ذبح كبش
والأخرى كفارة عين وفصل في
ومن نذر نذر ما لم يكن نذره
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد
ويلزمه كل زوم المعلق وفيه
كفارة عين وللشافعي قولان
أحدهما كقول الجماعة والثاني
لا يصح حتى يعلقه بشرط أو صفة
وهو الأصح في فصل في نذر
قربة في الجاهل قال إن قلت
فلنا لله على صوم أو صدقة
فالمرجح من مذهب الشافعي
أنه مخير بين كفارة عين وبين
الوفاء بما التزمه وقال أبو حنيفة
يلزمه الوفاء بما قاله بكل حال

في أخرى بحسب نقل ذلك التجلي الواقع في السجود تشريعا لا قويا وللشافعي أنه فان
قالت فهل الأولى أقوى على تحمل العظمة الحاصلة في السجود أن يترك جلسة الاستراحة
لعدم الحاجة إليها أم يفعلها تأسيما بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب الأولى له الجواب
للاستراحة فقد يكون الجواب للاستراحة معنى آخر غير المجزئ تحمل العظمة الحاصلة للعبد
في السجود ولا يقال إن منه كالعبد في الصلاة فالجواب أن معناه لا صلاة له كاملة لانه
حدث لا صلاة لمن لم يقم صلبه في الصلاة فالجواب أن معناه لا صلاة له كاملة لانه
لا طاقته له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصاغر كما مر ولوانه طول ذلك
لهفت روحه أو ضجرت وتقلق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة
ولا صلاة له أصلا أو صلاته خدج ووجه القول الأول أن من خرجت روحه من شدة الحصر
والصيق صار وقوفه كالذكر في الصلاة بلا إيمان ولا نية فصلاته باطلة لا ثواب فيها ولا سقوط
فإن أخرج أحد عليهما حديث المسمى صلاته قلنا له هذا لا ينافي ما قررناه لانتفاء قررنا أن طول
الاعتدال خاص بالأصاغر وقد كان المسمى صلاته وهو خلاص رافع الرق من الأصاغر
نما أشار إليه قولهم أنه مسمى صلاته ولم يكن من أكابر الصحابة لأن أكابر الصحابة لا يسمى
أحدهم بالمسمى صلاته فكأن أمر صلى الله عليه وسلم للمسمى صلاته بالطمأنينة ولمن فعل
مثل فعله رجة به خوف عليه أن ينسب بالأكابر في عدم تطويل الاعتدال فترهق روحه فيخرج
عن حضرة ربه عز وجل أو يقع في النفاق بظاهرة القوة في التشبه بالأكابر فكأنه صلى الله
عليه وسلم قال له أفعل ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الأكابر أو أفعل ذلك من باب
الكمال لأن باب الوجوب وقد علمت من جميع ما قررناه أن الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم الأعلى
مشاهدة صحيحة تدبر باللامعة وتعال الشارح صلى الله عليه وسلم وإن أصل الرفع من الركوع
والسجود متفق عليه بين الأئمة وأما اختلافوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأكابر
يقدرون على توالي التحليلات في الركوع والسجود والأصاغر لا يقدرون على ذلك إلا بعد
مبالغة في الرفع منهم ما وقد قدمنا أن من وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الخجاف
إلا الحكمة ولما عجز ذلك العبد عن تحمل توالي التحليلات الحق تعالى على قلبه في ركوعه
وسجوده فان قيل فما الحكمة في نية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف
فالجواب حكمته نقل التجلي الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من
السجود والرجوع إليه بعد اعتدال تنفيسه ورجة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود
في حق نفسه وفي حق أخوانه وهذا الأمر في حق الأكابر والأصاغر على حد سواء فلو قدر أن
أحدا من الأكابر أعطاه الله تعالى قوة تيمنا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من سجدين
ينفسم بينهما أو الأربعة أركان الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من نقل التجلي
وشهود الآيات فكانت العظمة المخيلة فيه كالعظمة المخيلة في السجود بل أعظم لما ورد من
تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تنهي بطريق الخضوع إلى شهود عظمة الله
الواقعة للكعب في غير وقوع الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلا أن يرثي العبد
إلى حالة خضوعه في غير وقت الآيات إذا كانت عظمة عظيمة شديدة غلبة العبد

ونشرو قلبه عن حضرة التعظيم فتأمل وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان السجود مرتين
في كل ركعة دون الركوع لأن السجدة الأولى كانت امتثالاً للأمر الإلهي لتبالي السجود والثانية
شكر الله تعالى على أقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيرها
في مجلد ضخيم سمينا الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والحمد لله رب العالمين ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن الإمام لا يزيد على قوله مع الله من حده شيئا ولا المأموم على قوله ربنا
ولك الحمد مع قول مالك الزيادة في حق المذنب في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع
بين المذكورين استحباباً للإمام والمأموم والمنفرد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الإمام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعملون بقول
دعائهم وحدهم إلا أنه إذا قال مع الله من حده فكانه يحبرهم عن الله تعالى بأنه قد حدهم
وأمرهم وأن يقولوا بوجههم ربنا ولك الحمد أي على قبول حدهم أو يؤيده الحديث إذا قال الإمام
سمع الله من حدهم فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الإمام واسطة بين
المأمومين وبين ربهم في تبليغهم قبول حدهم بل كل منهم كالإمام في ذلك فيقول أحدهم مع
الله أن حده إمام من طريق الكشف والشهود القلبي وأما من جهة الإيمان وحسن الظن بالله
عز وجل وهذا خاص بالأكابر الذين ارتفع تجاربهم والأول خاص بالأصاغر المحجوبين عن الله
تعالى بأمورهم وسمعت يمدى عليهما الخواص رجة الله تعالى بقوله وجهه مناسبة قول المصلي مع
الله أن حده عند الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة للقرب فلما كان واقفاً في القراءة
كان بعيداً عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حده عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام
فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لحده عبده
فأخبرهم بذلك بشري لهم اه فعملوا كأكابرهم منقادون للتبعية للإمام الأفي أفعال
الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرها وهم مع الله تعالى كما هم مع الله اه فافهم
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة القرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والأنف مع قول
الشافعي بوجوب الجبهة قولاً واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور
من مذهب أحمد وأما لاتف فالأصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن
أحمد ومع قول مالك في رواية ابن أنس أن القرض يتعلق بالجبهة والأنف فإن أحل به
أعاد في الوقت استحباً ما وإن خرج الوقت لم يعد فالأول مخفف من وجهه والثاني كذلك مخفف
من وجه آخر والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المراد من العبد
أظهار الخضوع بالأس حتى يمس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك
بالجبهة أو الأنف بل ربما كان الأنف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث أنه مأخوذ من
الأنف والكبرياء فإذا وضعه في الأرض فكانه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى
إذا حضرة الإلهية محترمة ودخلها على من فيه أدنى ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم وجه قول
الشافعي في جزمه بأن وضع الجبهة واجب خرمادون لأنف أن الجبهة هي معظم أعضاء السجود
كقوله الحج عرفه والتوبة هي الندم وأما الأنف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له

أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام
قالتهم من مذهب مالك وأحمد
أنه يلزمه القصد بجمع أو عمرة
وأنه يلزمه المشي من دورة أهله
وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء
الا إذا نذر المشي إلى بيت الله
الحرام فاما نذر القصد والذهاب
إليه فلا وإن نذر المشي إلى
مسجد المدينة أو الأقصى
فليس شافعي قولان أحدهما وهو
قوله في الام لا ينعقد نذره وهو
قول أبي حنيفة والثاني ينعقد
ويلزمه وهو الراجح وهو قول
مالك وأحمد في فصل في نذر
فصل مباح كما إذا قال لله على
أن أمشي إلى بيتي أو أركب
فرسي أو ألبس ثوبي فلا شيء عليه
عند أبي حنيفة ومالك وقال
الشافعي متى خالف لزمه كفارة
بين وإن كان لا يلزمه فعل ذلك
وعن أحمد أنه ينعقد نذره بذلك
وهو بالخيار بين الوفاء به وبين
الكفارة

في كتاب الأطعمة
النسب حلال بالاجتماع ولحم
الحبل حلال عند الشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال
مالك بكرهه والمرح من
مذهبه التحريم وقال أبو حنيفة
بغيره ولحم البغال والحبر
الاهلية حرام عند الثلاثة
واختلف عن مالك في ذلك
والمرور عنه أنها مكروهة
كرهه مغالطة والمرح عند محقق
أصحابه التحريم وحكى عن الحسن
حل لحم البغال وعن ابن عباس

بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفرط فكانه رفع رأسه خرج مع أنه لم يخرج فهو في حق
الأصغر كدمن الأكبر بخلاف التشهد الأخير اتفق الأئمة على وجوبه لنقل التحلي فيه على
الأكبر والأصغر لأن من خصائص تجليات الحق تعالى أن يكون آخرها أنقل من جميع
ما مضى كما تقدم بسطه مرارا وأما وجه من قال بوجوب التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة
الشقة والرجة على الأمانة لا يقال أن تحلي لهم في سجودهم من النظمة ما لا يطيقونه فيكون
إيجاب الجلوس عليهم إيجاب شدة والله أعلم ومن ذلك قول الامام الشافعي أن السنة في
الجلوس للتشهد الأول الافتراض والتشهد الثاني التورك مع قول أبي حنيفة بأن الافتراض سنة
في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيه مع ما عايناه من مفضل فيه تخفيف والثاني مخفف
والثالث مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني أن الافتراض
هو جلسة المدين يدي الله تعالى مطاوعا وإشارة إلى أن السيرة إلى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى
يتورك وكذلك وجه من يقول بالافتراض في التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص
بمن يشهد انقطاع سيرة في الصلاة وقد جربوا الافتراض فوجدوه أعون في توجه القلب إلى الله
تعالى والحضور معه ووجه الثالث أن التورك يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب
في سجوده فكل واحد وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول الشافعي وأحمد في أنه ركن الرواية بينهما فرض فيه تبطل
الصلاة بتركها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو لذكر الله تعالى وحده والمناجاة له بكلامه لكن لما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام
التي شرعها لنا ونعبدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه من سؤال الله تعالى أن يصلي عليه كلما
حضرنا معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية أبدا فاستحب الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم خاص بالأصغر ووجوبها خاص بالأكبر وإيضاح ذلك أن الأصغر وما تحلي الحق
تعالى ألقوبهم فدهشوا بين جلاله وجماله واصلوا عن شهود ما سواه فلو أوجبوا عليهم
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لشق ذلك عليهم بخلاف الأكبر الذين أقدرهم الله
تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدروا على شهود الخلق مع شهود الحق تعالى فانه يجب
عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه فقال الأصغر كحال
عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برأهتها من السماء وقال لها أوهاقوي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم إليه ولا أجد إلا الله تعالى
اتمنى فكانت من طلبة عن الخلق لما تحلى لها من عظم نعمته الله تعالى علم برأهتها من
السماء ولوانها كانت في مقام أبيها السمت لو الدها وقامت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فشكرت فضله فان الحق تعالى ما عتني بهذا الاعتناء الا كراما لنبيه محمد صلى الله عليه
وسلم وقد ذكر في كتاب الاجوبة عن العلماء أن قول القاضي عياض في كتاب الشفاء وشذ
الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قد حاق
مقام الامام الشافعي وإنما هو إشارة إلى كماله رضي الله عنه في المقام وأنه كان يقدر على شهود
وإن كل مناعى كل حال وقال

الخلف مع الحق تعالى لا يشغله فهو الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك على سبيل الوجوب احسانا للظن بهم وانهم نالوا مقام الكمال كما أن الامام أبا حنيفة ومالك أخذوا بالاحتياط بالامعة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الخلق حال خلوهم للتشهاد فيشك عليهم تكليفهم بشهادة غيره تعالى فعمل ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصاغر كما عليه الجمهور ورواى حال الاكابر كما هو واجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جئنا اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء كله موضوع للتعظيم للانداء فكيف ينظر بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا البعد من البعيد وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لينبه العاقلين في جوارحهم بين يدي الله عز وجل على شهود دينهم في تلك الحضرة فانه لا يفارق حضرة الله تعالى أبدا فيحاطبونه بالسلام مشافهة اه وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فرأى ان شذ والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فبهم قول الامعة الثلاثة انه ركن من أركان الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج من الصلاة بعد سلامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان الخلل منها بالسلام واجب كنية الدخول فم او قد قال صلى الله عليه وسلم افتتاحها التكبير وتحليلها التسليم فخرج به بالتسليم مبطل للصلاة لعدم الخلل فهو واجب كتمل العبد من أعمال الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم داعون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقاؤهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لمساواة بطرقهم من الخروج من حضرة الله تعالى اذا تخلص عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون ليلانهم افاقهم ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان ذكر الشهادتين من الايمان والايان مرتبة التقدم على سائر العبادات التي من جعلها سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالا صالة وان لم يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في تحو قوله اللهم صل وسلم على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في التشهد العلماء وقالوا ان الله تعالى أمرنا بما هو اول اما كن أن تكون في أول التشهد الاول أو الآخر أو في دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك

الجعر حلال غير التماسح والصفدع والحية والسرطان والسلمفاة

في

في فصل في الحلاله من غير أوشاة أو دجاجة بكره أكلها باتفاق الثلاثة وقال أحمد يحرم لحمها ولبنها ويضها فان حبست وعلفت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت وزالت الكراهة بالاتفاق ثم قيل يحبس البعير والبقرة أربعين يوما والشاء سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام في فصل في من اضطر الى أكل الميتة جازله الاكل منها بالاجماع وأصح القولين من مذهب الشافعي انه لا يجب وهل يجوز له أن يشبع أو يأكل ما سبده الرمي فقط للشافعي قولان أحدهما لا يشبع وهو مذهب أبي حنيفة والثاني يشبع وهو قول مالك وأحمد والراجح من مذهب الشافعي انه ان وقع حلالا قريبا لم يجز غير سد الرمي وان المقطع يشبع ويتزود اذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير وما لكة غائب فقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي وجعاعة من أصحاب أبي حنيفة يأكل طعام الغير بشرط الضمان وقال أحمد وجعاعة من أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي يأكل الميتة في فصل في الدهن كسمن وزيت اذا مات فيه فأرة فان كان حامدا ألقيت الفأرة وما حولها ويبقى الباقي طاهرا يجوز أكله وان كان مائعا نجس ومنى حكم بنجاسة مائع فهل يمكن نظيره أم لا الاصح من مذهب الشافعي انه يتعدى

في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يحتمل أن يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما جعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى قال كعثان الاولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم انما كيف نعلم فافهم ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول فقط على الامام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحمد ان التسليمين واجبتان ومع قول أبي حنيفة ان الاولى سنة كالثانية ومع قول مالك ان الثانية لا تسن للامام ولا للمنفرد وأما المأموم فيستحب له أن يسلم عند ذلك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده ووجه القول الاول ان التحليل من الصلاة يحصل بالتسليم الاول فقط ووجه الثاني انه لا يحصل التحليل الا بالتسليمين لحديث وتحليلها التسليم فشمع الاول والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمين كون صورة الصلاة قد غت بالتشهاد فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أربع قوايه باستحبابها فالاول مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالاكابر والثاني مخفف في الادب وهو خاص بالا صاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالواو تكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال وينوي الامام بالسلام التحلل وأما المأموم فينوي بالاولى التحلل وبالثانية الرد على الامام قال أبو حنيفة ينوي السلام على الحفظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة والسلام على المقفدين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئا آخر ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرا لا يحتاج الى توجيه الا قول أحمد فان وجهه توحيد القصد في الامور وهو بان التشرية في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع آخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استئذانه لقلوب اخوانهم في تلك الحضرة واعطاء الادب مع الملوك حقه فتبع الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يتخير في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك كان الاستئذان واجبا في حق الا صاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فافهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجوا وايضا لو ان ذلك كان واجبا لامرنا بالشارع به ولو في حديث واحد ولم يبلغنا النصريح بذلك في حديث ولا اثرنا فافهم العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا أراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاولى بأحق من الآخرة أو من هموم حديث

بظهر نفسه واذا قلنا انه لا يظهر
فهل يجوز الامتناع به أم لا
لشافعي أقوال أحكمها الجواز
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك
وقال الووي في شرح الميذب
في كتاب البيع المذهب القنع
به في فصل في واختلوا في
النصوم التي حرمها الله عز وجل
على اليهود اذ انولى ذبح ما هي
فيه يهودي فهل يكره للمسلمين
أكله أم لا فقال أبو حنيفة
والشافعي بإباحته وعن مالك
روايان أحدهما الكراهة
والثانية التحريم وعن أحمد
روايان كذلك واختار التحريم
جماعة من أصحابه واختار
الكراهة الخري في فصل في
ومن اضطر الى شرب الخمر طش
أوداه فهل له شربها فقال أبو
حنيفة نعم والشافعية في المسئلة
ثلاثة أوجه أحكمها عند المحققين
المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا
والثالث يجوز للطش ولا يجوز
للسداوي واختاره جماعة
في فصل في ومن مر بستان
غيره وهو غير محط وفيه فاكهة
رطبة فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لا يباح الأكل من غير
ضرورة الا باذن مالكه ومع
الضرورة يأكل بشرط الضمان
وعن أحمد وروايان أحدهما
يباح له الأكل من غير ضرورة
ولا ضمان عليه والثانية يباح
للضرورة ولا ضمان عليه وأما
اذا كان عليه حائط فانه لا يباح
الأكل منه الا باذن مالكه

باب شروط الصلاة

أجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى
ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في الوضوء والبدن
والمسكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لمن كسدة القتال والعمام
الحرب والتنقل على الرحلة في السفر الطويل وكالمريض لا يجزى بوجهه للقبلة وكالمربوط
على خشبة وكالغريق ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم

استضاف مسلم مسلما من أهل
قرية غير ذات سوق ولم يكن به
ضرورة لم يجب عليه ضيافته بل
يستحب عند الثلاثة وقال أحمد
يجب ومدة الواجب عنده ليلة
واحدة تحب ثلاث وثم امتنع
من الواجب صار عند أحمد دنيا
عليه واختلوا في أطيب المكاسب
فقيم الزراعة وقيل الصناعة
وقيل التجارة والاطهر عند
الشافعي التجارة

في كتاب الذبايح والصيد
أجمعوا على أن الذبايح المعتبرة
ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأني
منه الذبح سواء الذكرو والانثى
واجمعوا على تحريم ذبايح الكفار
غير أهل الكتاب وأجمعوا على
ان الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم
ويحصل القطع من سكين وسيف
وزجاج وحجر وقصب له حد
يمض كأي مضاع السلاح المحدد
واختلوا في الذكاة بالسن
والظفر فقال مالك والشافعي
وأحمد لا تصح الذكاة بهما وقال
أبو حنيفة تصح اذا كانا من فصين
والجوزي في الذكاة قطع الحلقوم
والمرى ولا يجب قطع الودجين
بل يستحب عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة يجزى قطع
الحلقوم والمرى وأحمد والودجين
وقال مالك يجب قطع جميع هذه
الاربعة وهي الحلقوم والمرى
والودجان في فصل في لو أبا
الأس لم يحرم بالاتفاق وحكي
عن سعيد بن المسيب أنه يحرم

بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجعهم وأما مسائل الخلاف فن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي وهو أحادي الروايتين عن مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين سترته
وركبته مع الروايتين عن مالك وأحمد انها القبل والذبر فقط فالاول مشدد وهو
خاص بأكثر الناس كالعلماء والأمراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالنواصة
وأحاد الفلاحين والفراسين وغيرهم من لا يستحي من كشف فخذه فرجع الأمر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع
قول أبي حنيفة وبهض أصحاب الشافعي انها عورة فالاول مخفف خاص بأراذل الناس من
الاصاغر والثاني مشدد خاص بأكثر الناس على وزان المسئلة قبلنا ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد في أحادي روايتيه ان الحرة كلها عورة الا وجهها ووجهها مع قول أبي
حنيفة انها كلها عورة كذلك الا وجهها وكفها وقدمها ومع الرواية الاخرى عن أحمد الا
وجهها خاصة فالاول فيه تشديد على ما في السرة والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع
الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها باحراج القدمين
من وجوب السرة ووجه الثالث ان الوجه هو المحل الأعظم للفنفة والسرفى وجوب كشف
الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين الى محاسن النساء
كون الكشف ناذ كورم ذكرنا للمارفين بالله عز وجل وانه ما أمر المرأة بذلك الا ليقم الحجة
على من يدعى الحياء منه والادب معه من الناس ويعتق من ينظر الى حرمه في حضرته فنصير
أمة تنظر رقابها الى مشاهد حلاله وحاله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعى نظر
الله تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمى المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها
ينتبه عراقة من هي في حضرته فالحرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها
ولله المثل الأعلى فهذا هو السرفى كشف المرأة وجهها في الصلاة كولد اللبوة في حجرها
كما تقدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة الامه في
الصلاة ما بين سترتها وركبتها كل رجل وهو أحادي الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان
عورتها القبل والذبر فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وتز يد عليه بان جميع
ظهرها وظهرها عورة ومع قول بعض الشافعية ان الامه كلها عورة الامواضع الثقيل منها
وهي الرأس والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
تشديد وكذلك ما بعده ووجه الاول العمل بما كان عليه الساف الصالح من عدم الشهوة
الى نظر الاما خارج الصلاة فضلالا عن الصلاة فكانت العورة راجعة الى ما يسوءها هي
كشفه فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهن والقبل والذبر عند بعضهن وما عدا
مواضع الثقيل عند بعضهن الاخر فاتهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو انكشف من
السواطين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة وان كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا
انكشف من القنطرة أقل من الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي تبطل بانكشف القليل
والكثير ومع قول أحمد ان كان يسير لم يضروا ان كان كثيرا بطلت ومراجع السير والكثير
العرف وقال مالك اذا كان قادرا اذا كرا الى مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف

ولو ذبح حيوانا من قضاء وبقى فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا عند أبي حنيفة والشافعي وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يحل بحال والمستقرة ان تعثر الأبل معقولة وتذبح البقر والغنم مضطربة بالانفاق فان ذبح ما ينحر أو تعثر ما يذبح حل عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد مع الكراهة عند أبي حنيفة وقال مالك ان تعثر شاة أو ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يؤكل وجهه بعض أصحابه على الكراهة ولو ذبح حيوان ما كول فوجد في جوفه جنين ميت حل أكله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحل يؤكل من يجرز الاصطياد بالجوارح المعلقة كالكلاب والفهد والسمور والبازي بالانفاق الا الكلاب الاسود عند أحمد وعن ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكلب المعلم باتفاق الثلاثة وهو الذي اذا أرسله على الصيد نطلبه واذزجه انزجروا اذا أشلاه استنسل وشرط الثلاثة أيضا انه اذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلي بينه وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهل يشترط أن يتكرر ذلك منه مرة بعد مرة حتى يصير معلما أم لا قال أبو حنيفة وأحمد اذا تكرر ذلك مرتين صار معلما والشافعي عند الشافعي العسوف ومالك لا يعتبر بذلك

والشافعي مشدود الثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على النجاسة التي يعنى عنها في البدن بجماع ان كلامه ما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تحرق الخف فانه يضرب ولو يسيرا ووجه الثالث حديث رفع عن أنس الخطأ والنسيان مع حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم يقدر العبد عليه لا يقدح في صحة ما فعله بدأ بصل حصة صلاة العريان وأوجب أحمد سنن المكبيين في الفريضة وفي النافلة وابتان فالاول مشدد والشافعي تخفف ونوجبه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا لم يمسح بوجهه بل صلى فقاما أو ركع وسجد وصلاته صحيحة وقال أبو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قاما وقال أحمد يصلي قائما أو يركع أو يسجد والسجود فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الابعاء ودليل الاول الاتباع لحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة الميسور لا يسقط بالميسور ووجه الثاني ان ذلك راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته من الناس وكذلك الثالث خاص بشديد الحياة وهذا كله رخصة من الله تعالى للمعبد فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان الطهارة عن النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح رواياته انه ان صلى على ما سبها لم تصح صلاته أو جاهد أو ناسيا صحت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان عالما عامدا أو نالته البطالة مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني المذبح بالجهل والنسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيد خبر مسلم من فروع ان الله تعالى لا ينظر الى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شيئا لا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين من فروع اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلى لان قوله دعى الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لعل في أخرى في الحيض لان غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فلو غسل الدم عنها ونصلى كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى وجعل العلة هي التضمن بالدم ومما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن فانه جمع الحائض مع الجنب والجنباء أمر قد يقع على البدن وكذلك الحيض ومما يؤيد أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مر دون الطهارة عن النجس ومساحة بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدة من البدن اذا لم يصب الماء ومما يؤيد ذلك أيضا عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عال بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي حنيفة ان صلاته باطله فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى لا يؤاخذ العبد الابعاء ووجه الثاني الاحتياط والسعي في براءة الذمة من غير كبير مشقة

وقال الحسن يصير معلما بالمرة الواحدة في فصل من النجاسة عند ارسال الجارحة على الصيد سنة عند الشافعي فان تركها ولو عامد لم يصح وقال أبو حنيفة هي شرط في حال الذكر فان تركها ناسيا حل أو عامدا فلا وقال مالك ان تعذر تركها لم يحل أو ناسيا ففنه روايتان وعن أحمد روايات أظهرها انه ان تركها عند ارسال الكلب والرمي لم يحل الاكل منه على الإطلاق عمدا كان السرك أو سهوا وقال داود والشافعي وأبو حنيفة شريطة الاباحة بكل حال فان تركها عامدا أو ناسيا لم يؤكل ذبيحته في فصل من الكلاب الصيد ولم يقتله فادركه وفيه حياة مستقرة فقات قبل أن ينسج الزمان لذكاته حل وقال أبو حنيفة لا يحل ولو قتل الجارح الصيد بقتله فالشافعي قولان أحدهما يحل وهو الأصح في الرافعي والمشهور من مذهب مالك والثاني لا يحل وهو المختار من مذهب أحمد وقول أبي يوسف ومحمد وعن أبي حنيفة روايتان كالقولين أشهرهما الاول وهو الحل في فصل من الكلاب الصيد قال أبو حنيفة لا يحل ولا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه وقال مالك يحل والشافعي قولان أحدهما يحل كقول مالك والثاني وهو الراجح انه لا يحل وهو قول أحمد وجارحة الطير في الاكل كالكلب عند

الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحرم

مأكل من جرحه الطير
فصل في ولوري صيدا أو
أرسل عليه كلبا فقره وغاب عنه
ثم وجد ميتا والعقرمى يجوز
أن يموت منه ويجوز أن لا يموت
قال جماعة من أصحاب الشافعي
بأن كل قولا واحد الحق الخبير
فيه والصحيح من مذهبه أنه
لا يؤكل وهو قول أحمد وقال
أبو حنيفة إن تبعه عقيب الرمي
فوجد ميتا حل وإن أخر اتباعه
لم يحل وقال مالك إن وحده في
يومه حل أو بعد يومه لم يحل
فصل في ولوري ولو نصب أحبولة
فوقع فيها صيد ومات لم يحل
وعن أبي حنيفة إذا كان فيها
سلاح فقتله بعده حل ولو نحوش
أنسى فلم يقدر عليه فذ كانه عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
حيث قدر عليه كذا كذا الوحشي
وقال مالك ذكاته في الخلق
واللينة ولوري صيد أفقده نصيب
حل عند الشافعي كل واحد من
القطعتين بكل حال وهو إحدى
الروايتين عن أحمد وقال أبو حنيفة
إن كانتا سواء حلتا وكذا قال
مالك إن كانت القطعة التي
مع الرأس أقل لم يحل وإن
كانت أكثر حلت ولم تحل
الأخرى (فصل) ولوري
الكلب على الصيد فزجره فلم
يقف وزاد في عدوه وقتل الصيد
لم يحل كذا عند الشافعي وقال
أبو حنيفة وأحمد يحل وعن مالك
روايتان ولوري طائر الجرحه
فقط إلى الأرض فوجد ميتا

والشرب شدة اللذة الحاصلة للإنسان بالاكل والشرب فبريد العبد يجمع بين لذة الاكل
والشرب وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدّر فلما تعارض عند المصلي
ذلك حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وأمره بأن يأكل أو يشرب قبل الدخول في
الصلاة حتى لا يبقى له التفات إلى غير ربه في صلاته ووجه رواية أحمد في الشرب في النافلة
كون العبد فيها أمر نفسه أن شاءه وأخرج منها وإن شاءه دام فيها حتى يسلم منها وأيضا فإن الله
أوجب على الكافر عدم الالتفات بقاؤهم إلى غير ما هم فيه في الفريضة وأنزل على قلوبهم بر
الرضا فرددت نارهم فوسمهم فلم يحتاجوا إلى ما يطفئ تلك النار ولا هكذا الأمر في النافلة فإن
الروح تكاد تزهق من شدة العطش فلذلك سوح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى
الصلاة الحقيقية فافهم وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس
بشرب الماء في النافلة ومن ذلك قول الشافعي أن من نابه شيء في صلاته سبغ إن كان ذكرا
وصفق إن كان امرأة مع قول مالك أنهم ما يسبحان جميعا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفسنة والثاني محمول
على من لا يخاف من صوتها ذلك مع أنه على أنه لم يبلغه الحديث أيضا والمقصود من ذلك كله
التنبه فاذا حصل بالتسبيح من المرأة كان أولى لأنه ذكر الله على كل حال بخلاف التصفيق
فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه إذا أفهم التسبيح تحذير أو إذا نال تبطل الصلاة مع قول أبي
حنيفة بأنها تبطل إلا أن يقصد تنبيه الإمام أو دفع المارئين يديه فلا أول مخفف والثاني فيه
تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن ذلك لا يفتح
في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني أن الصلاة موضوعها الاشتغال بالله وحده
فذكر غيره ولو بقلبه يبطلها وهذا خاص بالكابر ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى
مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين ووجه الأول أنه كان الواجب على العبد
أن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يكرهه دون عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها
ولا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية الله يجمع القلب على الله فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه يستحب رد السلام بالإشارة من المصلي
إذا سلم عليه أحد مع قول الثوري وعطاء أنه يرد بعد فرانه وقال ابن المسيب والحسن برد لفظا
فالأول مشدد في رد السلام بالإشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد
في الصلاة لفظا ووجه الأول حصول المقصود من السلام بالإشارة وهو الأمان من شره
ووجه الثاني مراعاة الأقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع أنه يحصل المقصود بالرد
بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر إذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتعاقب
كالجهلة من الولاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تبطل
الصلاة بمرور حيوان بين يدي المصلي ولو كان حائضا أو حمارا أو كلبا أسود مع قول أحمد
يقطع الصلاة الكلب الأسود في قلبه من الحمار والمرأة ثني ومن قال بالبطلان عند مرور
ما ذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام آخر أمره لا يقطع الصلاة مرور ثني

وهو

وهو خاص بالكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلوبهم شيء ولا يشغل قلوبهم عنه
ووجه الثاني كون ذلك يحجب ويشغل عن مشاهدة ما تجلي لعين المصلي وقابله من ملاطبات
الحق تعالى فهو خاص بالأصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة والكلب
الأنثى كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان لا يترك أحدا
من الأمة إلا ويمسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلاته أي صلاة
شهوده وانغمالم يقطع مثل ذلك شهود الكابر لتمكنهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينظرون من جميع
الخلوقات إلا إلى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا خارج عنه فافهم ومن ذلك قول مالك
والشافعي يجوز للرجل أن يصلي إلى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة بطلان صلاته بذلك
فالأول مخفف خاص بالكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص بالأصاغر
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبإيضاح الأول شهود الكابر وجه الكمال الباطن في المرأة
الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وحبريل وصالح المؤمنين والملائكة به ذلك ظهر أي
معيّن المجد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ما لوك الدنيا
لهيئة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدّهم حياء من كان مخدّ لوقاع
انفاس النساء ومنه قدرة المرأة على إخفاء ما في نفسها من محبة الوقاع عن الرجل مع أن
شهواتها أعظم من شهوة الرجال بسبب ضعفها وغير ذلك من الأسرار وسمعت سيدي عيا
الخواص رجسه الله يقول من تأمل في قوله تعالى وإن ظاهرا عليه إلى آخر الآية علم أن
محمد صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى
له هذا الانتصار العظيم ولو أنه كان عنده رائحة من الدعوى والقوة في نفسه لمكان وكلمة إلى
نفسه بعض الوكول جزاء وفاؤا أكثر من ذلك لا يقال أه وأما وجه قول أبي حنيفة فهو
الاجل ظهور نقصه والميل إليها بالطبع وهو خاص بالأصاغر وللا كابر العمل به أيضا النجزة الذي
فيهم يشهد نقص المرأة ويميل إليها بالشهوة فرحم الله الأئمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت
على بعض المقادين فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا يكره قتل الحية والعقرب في
الصلاة مع قول النخعي بكراهة ذلك فالأول مخفف خاص بالأصاغر الذين يخافون غضب الله في
حضرته الله وكلام النخعي خاص بالكابر الذين يكرمون عدو الله في حضرته الله تعظيما له مع
غيبتهم عن شهود أمره لهم بذلك ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ
من الصلاة فكل مجتهد مشهد ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة والشافعي بصفة الصلاة في
المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع الكراهة وبه قال مالك إلا في المقبرة المنبوشة فإن كانت
غير منبوشة كرهت وأجرت مع قول أحمد أنها تبطل على الإطلاق فالأول مخفف والثاني فيه
تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مكان الصلاة خارج
عن أفعال الصلاة فهو كالجوار والمخالط كمن صلى وبجانبه كافر أو خمر أو ميسر أو غير ذلك مما سماه
الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد اجلال حضرة الله تعالى أن يناجيه العبد في مثل المقبرة
والجزرة والحمام والمزبلة وفارعة الطريق وأعنان الأبل فإن الله تعالى راعى تطهير حضرته
عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمره باللبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة

كتاب البيوع

الإجماع منه قد على حل البيع
وتحريمه لا يتفق الأئمة على
أن البيع صحيح من كل بالغ عاقل
مختار مطلق التصرف وعلى أنه
لا يصح بيع الجنون واختلاف في
بيع الصبي فقال مالك والشافعي

إذا كان غير الكبري أو حنيفة
يشترط في أنه قاده إذا ناسا فقام
أولى اذن اجازة لاحقة وأحمد
يشترط في الانعقاد اذن الولي وسبع
المكره لا يصح عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يصح فصل فصل فصل فصل فصل
لا ينعقد بها البيع على الراجح من
مذهب الشافعي وهي رواية عن
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك ينعقد
بها البيع واختاره ابن الصباغ
والنووي وجماعة من الشافعية
وفي رواية عن أبي حنيفة وأحمد
مثله والأشياء الخفيفة هل يشترط
فيها الإيجاب والقبول كالخطبة

باب سجود السهو

أجمع الأئمة كلهم على أن سجود السهو في الصلاة مشروع وإن سها في صلاته جبر ذلك
بسجود السهو واتفق الأئمة الأربعة على أن المأموم إذا سها خلف الإمام لا يسجد للسهو
وعلى أنه إذا سها الإمام لحق المأموم سهوه وهذه مسائل الاجماع وأما اختلاف الأئمة
فيه فنه قول الإمام أحمد والكوفي من الحنيفة أن سجود السهو واجب مع قول مالك أنه
يجب في النقصان ويسن في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية الشافعي أنه مسنون على
الاطلاق فالأول مشدد خاص بالكبر والولاء والثاني فيه تشديد والسالك مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو وفيها عما
أمر به سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالأكوان أو من جهة ما تجب له من عظيم الهيبة
والجلال أمام من جهة الاشتغال بالأكوان فظاهر وأما من جهة ما تجب له من جلال ربه
وعظمته فله قصير في الرياضة والمجاهدة عن الوصول إلى مقام الكمال فيصير يتدبر على تحمل
ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك ولا تخفيه مشاهدة ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان
عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اغشأ أنسى أيسن بي فأخبر أنه
وصل إلى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان وتبعه على ذلك الأكابر من الصحابة والتابعين
حتى ورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول في لا تدخل في الصلاة فاجزه الجليس وأرتبه
وأنا في الصلاة ومن قال أنه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فقد أحسن مقام
هذا الإمام الأعظم فعلم أن من سها عما يفعله من صلاته لعظيم ما تجب له من عظمة الله فهو
كامل بالنظر إلى المقام الذي تحتته من سها باستغاله بالأكوان ناقص بالنظر إلى المقام الذي
فوقه كما قرره فافهم فان ذلك تقيس ولعلك لم تسمع من أحد قبلي وأما وجه قول مالك
فهو وظاهر في النقص جبر الخل الواقع لتقصه صلاته كماله في ذلك اليوم واتفق الزيادة
فلو قوعها كاملة فكان السجود له غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي أن السهو في

أيام وقال أحمد وأبو يوسف وأحمد
يثبت من الخيار ما يقعان على
شرطه من الاجل وان شرط
الاجل إلى الليل لم يدخل الليل
في الخيار عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة يدخل فيه وإذا مضت
مدة الخيار من غير اختيار فسخ
ولا اجازة لزوم البيع عند الثلاثة
وقال مالك لا يلزم بمجرد ذلك
فصل فصل وهو إذا باعه ساعة على أنه
أن لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام
فلا بيع بينهما فذلك شرط فاسد
يفسد البيع وكذلك إذا قال
البائع بعثك على أني إن رددت
عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع
بينهما عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
البيع صحيح ويكون القول الأول
أثبت خيار للمشتري وحده
ويكون الثاني أثبات خيار للبائع
وحده ولا يلزم تسليم الثمن في
مدة الخيار عند الثلاثة وقال
مالك يلزم فصل فصل وهو أن ثبت
له الخيار فسخ البيع بحضور
صاحبه وفي غيبته عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ليس له فسخ إلا بحضور صاحبه
وإذا شرط في البيع خيار مجهول
بطل الشرط والبيع عند أبي
حنيفة والشافعي وقال مالك
يجوز ويضرب له خيار مثله
في العادة وظاهر قول أحمد
صحتها وقال ابن أبي ليلى بطل
البيع وبطلان الشرط فصل فصل
وإذا مات من له الخيار في المدة
انتقل خياره إلى وارثه عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط

عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار أو السجود نان السهو وان سهاه وقد كان عبد الله
ابن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم خلال في ترك شيء من السنن
الظاهرة وقولون صلاة أمثالنا لا تسلم من الخل نكته الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الأصول
ونظير ذلك قول عطاه أنه لا نافذة لأمثالنا وأغماهي جوار للخل فان التوافل لا تكون إلا لمن
كملت فرائضه كالانبياء اه واتفقوا على أنه إذا ترك سجود السهو وسهو لم تبطل صلاته إلا في
رواية عن أحمد ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة في رواية أن موضع سجود السهو قبل السلام
وهو الأرجح من قول الشافعي مع قول مالك أنه إن كان عن نقصان فهو قبل السلام وإن كان
عن زيادة فبعده وإن اجتمع على المصلي سهوان أحدهما نقص والآخر زيادة فوضعه عنده قبل
السلام وأما أحمد فقال هو قبل السلام إلا أن يسلم من نقصان في صلاته سهاها أو شك في عدد
الركعات فبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالأول مخفف على السهاه يجعل
سجوده قبل السلام ليكون نية لم تزل للفرج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف
وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول وما وافقه الاتباع مع عدم
ادخال نافذة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك طاهر وكذلك أحمد فكان فعل سجود
السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبر ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأبي حنيفة في المنفرد أن من شك في عدد الركعات أخذ بالاقل وبني على اليقين وعن أبي
حنيفة في الإمام رواية أن أحدهما يبني على غلبة الظن وقال أحمد إن حصل منه الشك مرة
بطلت صلاته وإن كان الشك به ساهه ويتكرر منه بني على غالب ظنه بحكم التحري فان لم يقع
له ظن بني على الأقل وقال الحسن البصري يأخذ بالأكبر ويحذف السهو وقال الأوزاعي مني
شك في صلاته بطلت فالأول أخذ بالاحتياط والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان واللائق بالأكابر البناء على الأقل واللائق بالعوام الاختصاص
بالأكابر لغلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالاقل لحصل لهم المال وصارت
صلاتهم كصلاة المكره وتلك لا توجب فيها واللائق بالأكابر البطلان فافهم ومن ذلك
قول الإمام الشافعي أن من ترك التشهد الأول فذكره بعد انتهائه لم يعد له أو قبله عاد وسجد
للسهو ان بلغ حد الركعة مع قول أحمد أنه إن ذكره بعد أن انتصب قائما ولم يقرأ فهو مخبر
والأولى أن لا يرجع مع قول الخبي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم
يركع ومع قول مالك أنه إن فارقت اليه الأرض لا يرجع فالأول وما بعده فيه تخفيف
وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن جلوس التشهد الأول اغشأ عن الاستراحة من
تعب الحضور مع الله تعالى في السجود وخيف ما قام منتصباً فاقى للرجوع للجلوس فائدة لا سيما
وقد وقف بين يدي الله تعالى فانتا ووجه قول الخبي أن رجوعه ليس بمرجوع وينأهب لخطاب
الحق تعالى في القيام أولى من خطابه مع الفتور وارتخاء الاعضاء ووجه قول الحسن اظهار
الضعف وتدارك الغفلة والسهو في ترك ما أمر به ووجه قول مالك أن مفارقه للأرض ولو
سهو اندل على قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع أن محل الجلوس الأصلي اغماه

الخبير بموته وفي الوقت ينقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار والشافي أقوال أحدها بنفسه عند وهو قول أحمد والى في سقوط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك والثالث وهو الرابع أنه موقوف ان أمضاه يثبت انتقاله بنفس العقد والأفلا ولو كان المبيع جارية لم يحل للمشتري وطؤها في مدة الخيار على الأقوال كلها ويحل للبائع وطؤها على الأقوال كلها عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يحل وطؤها للمشتري ولا للبائع

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه العيين الطاهرة صحيح لا جاع وأما بيع العيين النجسة في نفسها كالسكب والخمر والسرجين فهل يصح أم لا قال أبو حنيفة يصح بيع السكب والسرجين وإن يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر وابتاعها واختاف أصحاب مالك في بيع السكب فنفهم من أجازة مطلقا ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالأذن في أمساكه وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلا ولا قيمة للسكب إن قتل أو أتلف والدهن إذا تخلص فهل يطهر بفعله الرابع من مذهب الشافعي أنه لا يطهر فلا يجوز بيعه عنده وبذلك قال أحمد ومالك وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن النجس بكل حال ففصل بينه ولا يجوز بيع أم الولد بالاتفاق وقال داود يجوز ذلك ويحرم عن علي وابن عباس

بمدان قضاء وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الأخير فاسن الشارع الأول الانتفيسا للضعفاء الذين لا يقدر على تادية الرباية أو التلاوة بلا جلوس في وسطها فان قائل فلم كان الجلوس للتشهد الأخير فمضادون الأول مع أن كلامهم ما به دجدين فالحجاب ان التشهد الأخير إنما كان الجلوس له واجازة بركة بالمدى من حيث ان تحلي الحق تعالى في السجود الأخير شدة تحليه في السجود الذي قبل التشهد الأول وذلك من خصائص تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قام إلى خمسة سهواتم ذكر فانه يجلس فان كان لم يجلس في الصلاة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للمهمل وان كان قد تشهد فيها سجد للمهمل ولم مع قول أبي حنيفة في رواية أنه ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس فان ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فان كان قد سجد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن من صلى المغرب أربعين سجدة أو سجد للمهمل وتجزية صلاته مع قول الأوزاعي أنه يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد للمهمل كي لا تكون المغرب شفا فالأول مخفف خاص بالمحجوبين والثاني مشدد خاص بمن ارتفع حجاب روجه الأول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الكبار يندوب أبدانهم من مشاهدته وليس راحتهم إلا في شهود التزول ولا جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاء فقدرهم على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة لله فان قال قائل ان أنفسهم شفعت الحق تعالى فالجواب أنه لا يشفع الحق الا وجود غيره الشاهد مع الحق وأما الشاهد لا يقدر في التزوية لأنها لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وكشف القناع عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الامشافة فرحم الله الأوزاعي في غوصه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد ان من أخبره جماعة بأنه ترك ركعة مثلا لا يرجع إلى قولهم وأنه يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه أنه يرجع إلى قولهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط لنفسه فانه أعلم بأفعاله من غيره فلا يخرج عن عهده التكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا هكذا الأمر في الاجنبى فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي أنه لا يسجد لتترك مسنون الا القنوت والتشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم مع قول أبي حنيفة أنه يسجد لتترك تكبيرات العبد وتترك الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما به قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار سجد بعد السلام وان كان أسريا في موضع الجهر سجد قبل السلام وقال أحمد ان سجد مثل ذلك فحسن وان ترك فلا بأس فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القنوت والتشهد الأول يشبهان الأركان فانه يحق جبرها بالسجود تداركا كمال هيئة الصلاة ووجه الثاني أن تسبيحات المبدوء تكبيراته صارت شعارا في ذلك الجمع العظيم فتذكر العاقبة بكبرياء الحق تعالى حين تحبوا عن شعورهم بهم بشهود الكثرة وأسس الزينة ومشاهدة الله والله في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر

موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ما سنده الا كالألف الصلوات من أمر موضع الجهر أو عكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار ووجه قول أحمد النظر إلى أحوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود راجعا إلى اختيارنا صلى فان وجد في نفسه عزيمة وسجودا فلا ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه يكفي للمهمل اذا تكرر سجدتان مع قول الأوزاعي أنه اذا كان المهمل وجنسين الزيادة والنقصان سجد لكل واحد سجدتين مع قول ابن أبي ليلى أنه يسجد لكل سجدتين مطلقا فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسدين في المقام والثالث مشدد خاص بالكبار البالغين في كمال الاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته ان الإمام يسجد للمهمل واذا سجد امامه ولم يسجد امامه للمهمل مع قول أبي حنيفة أنه لا يسجد الا ان سجد امامه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتخصيل الجابر للنقص مع انقضاء القدوة ووجه الثاني مبنى على قوله تعالى ولا تزوروا زورا غيري وعلى ضعف الارتباط فالأول خاص بالكبار الذين يرون امامهم كالجزم منهم كما أشار إليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد فاذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح الجسد بالحى والمهر والثاني خاص بالأصغر الذين يشهدون امامهم كالجابر لهم لا جزأ منهم والله أعلم

باب سجود التلاوة

اجمع الأئمة على أنه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة وذكر عن ابن المسيب أنه قال الحائض توى برأسها اذا سجدت قراءة السجدة وتقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره واختلاف الأئمة في سجود التلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقارى والمستمع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان من شأن بني آدم التكبر وهو حرام يجب السجدة حتى في الزلزال والخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تلاوة تحقوله تعالى أن لا يسجد والله الذي يخرج الخلق في السموات والارض أو سمعها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهرا فوجب السجود لغيره من صفة التكبر وايضا ذلك ان التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما من الحيوانات والجمادات من حيث ان المتوجه على ايجادها من الاسماء اسماء الخائن واللطيف بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان المتوجه على ايجادهم اسماء الكبرياء والعظمة فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء اذا صاغرين لا يعرفون التكبر بآطامه باختلاف الجن والانس فانهم خرجوا من تكبيرين لا يعرفون للذلة والتواضع طمعا فان تكبروا فافهم وبحكم الطبع وان تواضعوا فخرجوا عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليجرؤا عن التكبر وحب الرئاسة ويقفوا على أصل عبوديتهم وسقط سيدي عليا الخواص رحمة الله بقوله وجوب السجود خاص بالأصغر الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستحقاقه خاص بالكبار الذين يحق الله تعالى جميع ما كان

رضي الله عنهم ما وسع المدر جاز عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز اذا كان التدبير مطلقا ولا يجوز بيع الوقف عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيعه ما لم يمتل به حكم حاكم أو يخرج به الوافف مخرج الوصايا ففصل بينه والعبد المشترك يجوز بيعه من المشترك صغيرا كان أو كبيرا عند الثلاثة وقال أحمد ان كان صغيرا لا يجوز بيعه من مشترك ولبن المرأة طاهر بالاتفاق ويجوز بيعه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز بيعه وسيع دور مكة فتخرج عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك لا يصح وعن أحمد واثبات أحدهما عدم الصحة في البيع والاجارة وان فتحت صلواتك اجازتها عند أبي حنيفة ومالك وسيع دور القرية فتخرج عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح ففصل بينه ولا يصح بيع ما يملكه بغير إذن مالكه على الجديد الرابع من قول الشافعي وعلى القديم موقوف ان أجازة مالكه نقدوا لا فلا وقال أبو حنيفة البيع يصح ويقف على أجازة مالكه والسر لا يقف على الاجارة وقال مالك يقف الجميع على الاجارة وعن أحمد في الجميع روايتان ولا يصح بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا كالبيع قبل قبضه عقارا كان أرمقه ولا عند الشافعي وبه قال محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض وقال مالك يسع الطعام قبل القبض لا يجوز

ويصح ما سواه يجوز وقال أحمد
أن كان المبيع مكيلاً أو معدوداً
أو موزوناً لم يجز بيعه قبل قبضه
وان كان غير ذلك جاز القبض
فيما نقل بالنقل وفيما لا ينقل
من العقار والثمار على الأشجار
بالخفية وقال أبو حنيفة القبض في
الجبيع بالخفية هو فصل لا
يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه
كالطير في الهواء والسمك في
الماء والبعيد إلا بقى بالاتفاق
وحكى عن ابن عمر رضي الله
عنه أنه أجاز بيع الأبق
وعن عمر بن عبد العزيز
أن ليلى أنما أجاز بيع السمك
في بركة عظيمة وأن احتج في
أخذها إلى مؤنة كثيرة ولا يجوز
بيع عين مجهولة كعبد من عبد
وثوب من أثواب عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة يجوز بيع عبد من
ثلاثة أعبد وثوب من ثلاثة
أثواب بشرط الخيار لا فيما زاد
في فصل ولا يصح بيع العبد
الغائبة عن المتعاقدين التي لم
توصف لهما عند مالك وعلي
الراجح من قول الشافعي وقال أبو
حنيفة يصح وثبث المشتري
الخيار فيه إذا رآه واختاف
أعجابه فيما إذا لم يذكر الجنس
والنوع كقوله بعثك ماني كمي
وعن أحمد في حجة بيع الغائب
رواية أن أشهرها يصح (فصل)
ولا يصح بيع الأعمى وشرأوه
إذا وصف له المبيع وأجارته
ورهنه وهبه على الراجح من
قول الشافعي إذا كان قد
رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير
كالخديدي وقال أبو حنيفة ومالك

مع أنه لا يصح لأحد التكبير على ربه أي أدا أو اتابع التكبير إلى حنيفة من الخلق فالجواب أنه وقع
عدم السجود من الخجب عن صفات العبودية وذلك كان نارك السجود كافر أو أتت لا لنباه
الله وأولياته لأنهم يدعون إلى ما يضيئ به صدره فافهم وأكثرت ذلك لا يقال وقد مثل الشيخ
أبو مدين عن حديث إذا أحب الله عبد نادى مناد من السماء أن الله تعالى يحب فلان فأجابوه
فحببه أهل السماء ووضع له القبول في الأرض انتهى الحديث فإذا وقع النداء بذلك فإن
كان قنلة الأنبياء والأولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن حببوا في وقت معادتهم
للأنبياء والأولياء بحكم القبضين فلذلك أطاع الأنبياء والأولياء بعض قومهم وعصاهم
البعض الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين أي ومثله الولي لأن
الأنبياء والأولياء على الأخلاق الإلهية في الناسي بها لذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود
له الذي هو كناية عن الطاعة لا مره لينا أي به الأنبياء والأولياء إذا عصى قومهم فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد في رواية أنه سجد من عزائم السجود
وأبست بسجدة شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة أنها سجدة
شكر تسجد في غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكرها إلا لتعريض النابا السجود عند تلاوتها أو معاهة من الإمام
لا سيما أن كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يظن أنها قبلت فله يومر بالسجود
في الصلاة أكثر مما يكون خارجاً عنها حضرة باب فيها العفو والرضا عن العبد وهذا
خاص بالأصاغر كان من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأصاغر الذين لم يتعوا في ذنب
أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول توبتهم وانعاقال الشافعية بطلان الصلاة بها لأنها
لاجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم سجدة في الصلاة
تخاف أصحاب هذا القول من دخولهم إذا سجدها في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردة كما ثبت في الصحيح فذلك من المذهب وجه فافهم ومن ذلك
اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في المفصل ثلاث سجود في النعم والانشقاق والماق مع قول
مالك في المشهور عنه أنه لا سجود في المفصل ووافق الأئمة في بقية السجودات وهي إحدى
عشرة سجدة ماعدا السجدة الأخيرة من الحج ووجه الأول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول
أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من منتهن حول إلى المدينة فكل إمام وقف
على عدم ما بلغه مع أن من أتيت السجود في المفصل مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله بقول أغام بسجدة النبي
صلى الله عليه وسلم في المفصل منتهن حول إلى المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة حين تحوّلوا
إلى المدينة في كمال الإيمان والانقياد بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عندهم
بقايا تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيراً ليرى ما في نفوس المؤمنين من التوقير فلو بهم عن أسلم
قريباً انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة إذا قرأ
آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يقوم مقامه استحباً بالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الغالب في الناس أن لا

وأحمد يصح بيعه وشرأوه ويثبت
له الخيار إذا لمسه فصل لا
يجوز بيع الأفلاء في قدره عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة بالخيار
والمسك طاهر وكذا فأنه ان
انفصل من حي على الأصح من
مذهب الشافعي ويصح بيعه مع
بالاجماع ولا يصح بيع الحنطة
في قبلة على أصح قول الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
يصح فصل لا وإذا قال بعثك
هذه الصبرة كل فقير يدرهم
صح ذلك عند مالك والشافعي
وأحمد وأبو يوسف ومحمد وقال أبو
حنيفة يصح في فقير واحد منها
ولو لم يبعث عشرة أفقره من
هذه الصبرة وهي أكثر من ذلك
صح بالاتفاق وقال داود لا يصح
ولو قال بعثك هذه الأرض كل
ذراع يدرهم أو هذا القطيع
كل شاة يدرهم صح البيع وقال
أبو حنيفة لا يصح ولو قال بعثك
من هذه الدار عشرة أدرع وهي
مائة ذراع صح البيع في غيرها
مشاعاً وقال أبو حنيفة لا يصح
ولو باعه عشرة أفقره من صرة
وكالهاله وقبضها بعد المشتري
وأنى أنها تسعة وأنكر البائع
فالشافعي قولان أحقهما أن
القول قول المشتري وهو المحكي
عن أبي حنيفة والثاني أن القول
قول البائع وهو قول مالك
في فصل لا يصح عند الثلاثة
بيع النحل ولو في كوارنه ان
شاهد وقال أبو حنيفة يصح النحل
لا يجوز ولا يجوز بيع النحل في
الضرع عند الثلاثة وقال مالك
يجوز بأما معاملة إذا عرف قدر

حلالها ولا يجوز بيع الصوف على ظهر الغنم عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز بشرط الجزو ويجوز بيع الدراهم والدنانير جراً فاعند المالكية وقال مالك لا يجوز وإن باع شاة على أنها لبون جاز وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بمثل هذا عانة من قال ذهب وفضة لم يصح وقال أبو حنيفة يصح ويجعل نصفين في فصل فيهما وانفقوا على جواز شراء المحصف واختلافوا في بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أحمد وصرح ابن قيم الجوزية بالتريم ولا يجوز بيع المحصف ولا بيع المسلم من كافر على أربع قول الشافعي وهي إحدى الروايتين عن مالك وقال أبو حنيفة يصح البيع ويؤمر بإزالة ملكه عنه وهي الرواية الأخرى عن مالك وقال أحمد لا يصح مطلقاً وبيع الغنم لعاصراً محرراً بالانفاق وقال أحمد لا يصح وعن الحسن البصري لا بأس به وعن الثوري بيع الحلال ممن شئت في فصل في حق ما الفعل حرام وأجرة ضرايه حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ العوض على ضرب الفحل مدة معلومة ابتز وعلى الأناث في فصل في محرم التفريق بين الأم والولد حتى يبرأ فإن فرق بيع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة البيع صحيح والنفر في قبل البلوغ لا يجوز ويجوز التفريق بين الأخوين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز (باب ما يفسد البيع وما لا يفسده)

مختصه وفي الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الأكرار ينقلون إلى الركوع ومنه التعظيم كالسجود فإذا كان يقوم مقام السجود وفرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله عن بقية الأئمة ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكره للإمام قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءته أيها فيم يسر فيه بالقراءة دون ما يجهر به وبه قال أحمد حتى أنه قال لو أسر فيها لم يسجد فلا قول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود شيء عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالأكرار الذين يقدرون على النزول إلى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الإمام والمأموم قد يكونان لم يقدرا على النزول إلى السجود لعدم قوة استعدادهما فطلب طول القيام حتى يقع له ما لا يذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل التحلي الواقع في السجود فلذلك كره للإمام قراءة آية السجدة لأنه وجهه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولو لم يكن قراءته السجدة ما كان خوطب بالسجود للثلاثة لا ووجه هذه المسئلة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا سجد الإمام للثلاثة فم يتساوون بالمأموم بطلت صلاته كما لو ترك القنوت معه مع قول غيره أنها لا تبطل لأن ذلك سنة في الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك اختلاف على الإمام والاختلاف يقطع القدوة وإذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة الله وإذا بطلت الصلاة ووجه الثاني أن المتساوية لا تجب إلا فيما هو من صلب الصلاة كالأركان فكل وجه ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد أن سجود الثلاثة يقتضي السلام من غير تشديد مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يكره للسجود للرفع ولا يسلم فالقول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الأول كونه كان في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار عن الحاضرين وسعت سدي عالم الخواص رجه الله بقر لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين يدي الخلق تعالى بل يكون مشاهداً للسر القائم بالخلق وذلك من أمر الله بيقين وما زاد عليه مضاعف لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام لا يكون إلا على موجود والموجود لم يتجيب ولم يغيب فافهم وهنا أسرار لا نستطرق في كتاب فرحم الله الإمام أبا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة ومن ذلك قول الأئمة أنه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية أنه يتطهر ويأتى بالسجود وإن كان قد كرر الآية مرة أخرى بجميع السجودات فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أنه لا يتخاطب بالسجود إلا من كان متطهراً ووجه الثاني توجه اللوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجهاً عليه بالسجود في الأصل فذلك أمر مدركه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو كرر آية السجدة في مجلس كناه سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الأئمة أنه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد

مشدد ووجه القولين ظاهر والله أعلم

باب سجود الشكر في

قد اشتهر في عند تجد نعمة أو اندفاع زحمة يسجد لله شكر على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن النعم لم تزل دائمة على العبد كما أن النعمة لم تزل مدفوعة عنه فلا يخصص العبد شاة على الله تعالى لكن نعم ونعم كبرى تصدق وتسدع فكان السجود هنا أكمل ووجه الثاني إهمام العبد بسجود الشكر أنه ليس لله عليه نعم إلا ما تجدد له واندفع عنه وذلك مؤذن بقلة الشكر فهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا أحصى نساء على الله لو سجدت له من اقتساح الوجود ودمت على ذلك أبداً لا بد من مع تقدير كون ذلك خالقاً فكيف وأنا وأفعالي خالق له جل وعلا فذلك كان ترك السجود أظهر في الأعراف بالنعم والجزع من مقابلهما بسجود أو غيره فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للمصلي إذا مر بأية رحمة أو آية عذاب أن يستعيد مع قول أبي حنيفة يكرهه ذلك في النرض فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إظهار العبد الفاقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالأكرار الذين يقدرون على النطق مع فهمهم تجليات الحق تعالى أفلوهم والثاني خاص بالأصاغر الذين آخرتهم هيبه الله تعالى فلو أمر وأبأسوا لساقدروا على النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الإمام لهم بالسؤال في فرائضهم لما فيها من شدة الهيبة والعظمة بخلاف النوافل لفظ الحجاب فيها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

باب صلاة النفل في

اتفق الأئمة الأربعة على أن النوافل أربعة ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفوائت من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه وأما ما اختلفوا فيه فنه قول مالك والشافعي كذا الرواتب من الفرائض الوتر مع قول أحمد أن كدها ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن الوتر واجب فالأول والثاني مخفف يجعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشدد يجعل الوتر واجبا فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له هل على غير هذا قال لا إلا أن تطأه نقي وجوب ما زاد على الخمس صلوات إلا أن يجب بعارض كمدرك ووجه الثاني كثرة التأكيذ من الشارع في صلاة الوتر ودونه تأكيذه في صلاة الفجر وما أكد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون مرتبته فوق النافلة ودون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم الله الإمام أبا حنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها فجعل ما فرضه الله تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أذبا مع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع الإمام أبا حنيفة على مثل ذلك لأنه

إذا باع عبدا بشرط العتق مع البيع عند الثلاثة والمشهور عن أبي حنيفة لا يصح وإن باع عبدا بشرط الولاء لم يصح الاتفاق وعن الأصمغري من أصحاب الشافعي أنه يصح البيع وبطل الشرط وإن باع بشرط ينافي حقيقة البيع كما إذا باع عبدا بشرط أن لا يبيعه أو لا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنه البائع أو ثوبا بشرط أن يخطبه له بطل البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال ابن أبي ليلى والشافعي والحسن البصري صحيح والشرط فاسد وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائز إن وعن مالك إذا شرط له من منافع البيع يسيرا كسكنى الدار صح وقال أحمد إن شرط سكنى اليوم واليومين لم يفسد العقد في فصل في وأذا قض المبيع بما فاسدا لم يملكه بانفاق الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا قضه باذن البائع بعوض له قيمة مملكه بالقض بغيره ثم للبائع أن يرجع في العدين مع الزيادة المنصلة والمنفصلة الآن ينصرف المشتري فيم انصرفا فيم الرجوع فيأخذ قيمتها ولو غرس في الأرض المسعة بما فاسدا أو شي لم يكن للبائع قلع الغراس أو البناء إلا بشرط ضمان النقصان وله أن يبذل القيمة ويملكها عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له استرجاع الأرض وبأخذ قيمتها وقال أبو يوسف ومحمد ينقض البناء ويقطع الغراس ويرد الأرض على البائع في باب تفرق الصفقة إذا جمع في البيع ما يجوز بيعه

وما لا يجوز كالمبدوء والحرا وعنده
وعنده غيره أو مبدوءة ومذكاة
فلشافعي قولان أظهرهما وهو
قول مالك يصح فيما يجوز ويحظر
فيما لا يجوز والثاني البطلان
فيهما وإذا قلنا بالظاهر يحرم
المشترى أن جهل فإن أجاز
فصحته من النكاح على الرجوع وقال
أبو حنيفة إن كان الضايف
أحدهما ثابت بنص أو إجماع
كالحر والعبد فسد في الكل وإن
كان به بطلان صح فيما يجوز
يقسط من الثمن كمنه وأم ولده
وقال فبن باع ماعى عليه وما
لم يسم عليه من الذبيحة أنه لا يصح
في الكل وخالفه أبو يوسف
ومحمد وقال فبن باع بخرم مائة
نقد أو خمسمائة إلى العطاة فسد
العقد في الكل وعن أحمد

رواية أن كلقول

باب الرابع

الاعيان المنصوص على تحريم
الربا في الإجماع سنة الذهب
والفضة والبر والسعير والتمر
والنخل فالذهب والفضة يحرم
فيهما الربا عند الشافعي بعله
واحدة لأنهما وهما أنهما من
جنس الثمن وقال أبو حنيفة
العله فيهما وزون جنس فيحرم
الربا في سائر الموزونات وأما
الأربعة الباقية ففي علم الشافعي
قولان الجسد إذا طعمومة
فيحرم الربا في الأدهان والماء
على الأصح والفدح أنها مطعومة
أو مكيلة أو موزونة وقال أهل
الظاهر الربا غير معال وهو

مختص بالمنصوص عليه وقال أبو حنيفة العلة فيها أنها مكيلة في

على الله عليه وسلم بحرف رتبة تشر به ربع ربه على تشر به وهو لو كان ذلك باذنه تعالى ولم
ينظر إلى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف أنطى والحق أنهم ما عند
الامام أبي حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو انطى الآن يكون ذلك الأمر الذي
أوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فالتسوية من الله إلا ما أتانا به
الشارع عنه وفائدة ما قلناه أن المكلف بفعل ذلك الواجب وهو مع تنبه كالفرض وقطع
ما قلناه هنا تخصيص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة
والترضى وإن كانت الصلاة من الله في اللغة الرحمة فبما الشأنهم على شأن الأولياء وكثيرا
ما يسن الشارع أشياء على سنن واحد وجب بعضها المجتهد بإجتهاده كالخلفان فإن الشارع
ذكره مع قص الاطفاوروت الأبط وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال
الفطرة وقال المالكية بوجوبه فإن من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير
واجب وقد ذهل بعضهم عن اصطلاح الامام مالك فظن أنه يقول بعدم وجوبه أخذ من
قوله أنه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة عند مالك فلو صلى من غير استنجاء
فسدت صلاته ومالك لم يقل بذلك بل أوجبه من حيث أنه تجلسه تجب أن ينتهي قبل الصلاة
فأفهم ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب أن يصلي قبل العصر أو بعد ما قبل الظهر أو بعد
وبعد ما قبل العصر قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد الأمر إلى العبد فقال فيها إن شاء صلى
أربع أو أربعين ركعة صلى ركعتين مع أنه شدد في سنة العشاء التي قبلها فجعلها أربع ركعات التي
بعد ما قبل العصر أو بعد ما قبل العصر أو بعد ما قبل العصر أو بعد ما قبل العصر وفي سنة العشاء
بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن
الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لا تنكشف جلال الله تعالى للصلى
وقت الظهر ولقرب القلوب من ربها في وقت العصر لأنه مأخوذ من العصر الذي هو الضم
كعصر الثوب ولكن كفاية الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحد منهم يتأذى
بمناجاة ربه فيها وأما الأربع التي جعلها أبو حنيفة بعد ما قبل العصر كالجبر لعدم كمال الحضور فيها
لكفاية الحجاب فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار
أن يسلم من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز عند الأئمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة فإنه منع
السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل أن شاء صلى ركعتين أو أربع أو ست أو ثمانية
بنسليمة واحدة فعل وأما بالنهار فيسلم من كل أربع فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه
الأول مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك
التجلى فكان تسليمة من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأكبر والأصغر ووجه من قال
يسلم من كل ركعة مراعاة حال الأصغر الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة
الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الأكبر الذين يقدر على
على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل التجلى أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة
على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله في النهار على الأكبر وأحسانهم به عكس
ما عليه الأصغر الذين لا يحسون بزيادة ثقل التجلى ولا نقصانهم فرحم الله الامام أباحنيفة

جنس وقال مالك العلة القوت

وما يصح للقوت في جنس مدخر
وعن أحمد روايتان أحدهما
كقول الشافعي والثانية كنول
أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما
يجب فيه الزكاة يحرم فيه الربا
فلا يجوز بيع بغيره بغيره وقال
ابن سيرين العلة الجنس بانه رده
وعن جماعة من الصحابة أنهم
قالوا إنما الربا في النسبة فلا
يحرم التفاضل في فصل كذا
تقرر ذلك فقد أجمع المسلمون على
أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب
منقردا والورق بالورق منقردا
تبرها ومضروها أو حياها إلا مثلا
بمثل وزنا بوزن يدا يداه لا يباع
شي منها غائبا ساجرا وتفقا
على أنه يجوز بيع الذهب بالفضة
والفضة بالذهب متفاضلين
واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الحنطة
بالحنطة والشعير بالشعير والتمر
بالتمر والمخ بالمخ إذا كان بغير
الأمثلة على يد يد يجوز بيع
التمر بالمخ والمخ بالتمر متفاضلين
يد يد ولا يجوز أن يفرقا قبل
القبض إلا عند أبي حنيفة
ولا يجوز بيع المصوغ بالمصوب
متفاضلا عند الثلاثة وعن
مالك أنه يجوز بيعه بغيره من
جنسه ولا يجوز التفرق قبل
التفاضل في بيع المطعومات
بعضها بعض عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة يجوز
ويختص بغير ذلك عند الذهب
والفضة بغير فصل كذا
الذهب والفضة والمأكول
والمشروب لا يحرم فيه شيء من
جهان الربا وهي النساء والتفاضل

ما كان أكثر من إقامته الأكبر والأصغر ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر من نفقته على
الامة ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أقل الوتر ركعة وأكثر إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث
ركعات مع قول أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بنسليمة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع
قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع منه صل ولا حذما قبلها من الشفع ولكن أقله ركعتان فالأول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول الاتباع لأمر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر زيادة أو نقص مراعاة
الشارع لا حوال أمته على اختلاف طوائفهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من
صلاة الوتر فردا فردا قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم في كان استعداده فوبا
وحصل له الحضور مع الله تعالى في أول ركعة أو ثالث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له
الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك بأحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله
مالك ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يزداد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كان المغرب وتر
النهار ومن القواعد المقررة أن المشي به أعلى من المشي فلا ينسب الزيادة عليه ولا النقص
عنه ما أمكن وقد سمعت سميدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى نغلا إلا ما كان له نظير
من القرائن وما لا نظير له لا يقال فيه نيل وإنما يقال فيه عمل بروخير وسميته مراريا
لا يكون النقل إلا من كملت فرائضه وذلك خاص بالأنبياء لعصمتهم وقد شبه بهم بعض الأولياء
فيكون له اسم نفل اه وسميته يقول أيضا وجه قول مالك والشافعي أنه يقرأ في ركعة الوتر
الأخلاص والمعوذتين إن من أو تر فقد وحده الله تعالى وانت في عنه الشريك ودخل طريق
السعادة وذلك أن بعض ما يكون إلى إبليس فذلك أمر هذان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا
لشركيته وسوسسته فهو خاص بالأصغر ووجه قول أبي حنيفة أنه يقرأ في الأخيرة سورة
الأخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة إبليس في تلك الحاضرة وهو خاص بالأكبر اه
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من أوتر ثم سجدا لا يعيد الوتر مع قول أحمد أنه يشفعه
بركعة ثم يعيده فالأول مخفف بعدم إعادة الوتر والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالأكبر الذين
لا سبيل لإبليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص بالأصغر
الذين لا يعلون من كثرة التوحيد ولا لإبليس عليهم سبيل ومعنى الحديث السابق أن من أوتر
فيل أن ينسأ ففقد وفي ما عليه فإذا قام يصلي بعد النوم فله أن يتختم بالشفع عملا بقول الشارع
لا وتران في ليلة أي في ختم آخره لأنه بالليل يشفع فهو تحت أمر في ذلك وسنتي ومن فهم
هذا الاحتياج إلى نقض الوتر فأفهم ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي باستحباب
القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول أبي حنيفة وأحمد
باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان وأبي منصور بن
مهران وأبي الوليد النيسابوري فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه الثاني
أن فعله صلى الله عليه وسلم بالأصالة يقتضي الدوام فأخذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالاتفاق

والفرق قبل التقاض وقال
أبو حنيفة الجنب بانفراده يحرم
النساء وقال مالك لا يجوز بيع
حيوان بمائة من جنسه
يقصد ما أمر واحد من ذبح
أو غيره فإذا كان البيع بالدرهم
الذائب بأعيانها فانه يمين عند
الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو
حنيفة لا تنعيب نفس البيع
ولا يجوز بيع الدرهم المغشوش
بعضه ببعض ويجوز أن يشتري
بها سبعة وقال أبو حنيفة إذا كان
الغش غالب لم يجز فصله وكل
شيئين تفقيا الاسم الخاص
ومن أصل الخلقة فهو ما جنس
واحد وكل شيئين اختلافهما
جنسان وقال مالك البر والشعر
جنس واحد وفي اللعنان
والالسان للشافعي قولان
أحدهما أنها أجناس وهو قول
أبي حنيفة ولا ريب في الحدي
والرصاص وما أشبهه ما عند مالك
والشافعي لأن الهبة في الذهب
والفضة التهمة وقال أبو حنيفة
وأحمد في أظهر الروايتين عنه
بعدمه إلى الرصاص
والنحاس وما أشبهه فصل
وبعتبر التساوي فيما يكال وبوزن
بكيل الجارو وزنه وما جهل
براعى فيه عادة بلد المبيع وقال
أبو حنيفة ما لا يصح فيه يعتبر فيه
عادة الناس في البلاد فصل
وما يحرم فيه إلا بالبيع
بعضه ببعض بالحرر في غير
العرايا وقال مالك يجوز في
البيادية بيع المكمل خردادون
الموزون وما حرم فيه إلا بالبيع
بيع بعضه ببعض ومعه أحد

الامر

العروض جنس آخر مخالفه في القيمة عند مالك والشافعي وكذلك لا يباع نوعان من ١٩٣ جنس واحد تختلف قيمتهما بأحد

الامر إلى موافقة الكثر في السجود للشمس فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله
وأحمد في أحادي روايته أنه يسن لمن فاتته من السنن الروايات أن يقضيه ولو في أوقات
الكراهة كالقضاء مع قول أبي حنيفة أنها تقضى مع الفريضة إذا فانت ومع قول مالك أنها
لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول القياس على الفرائض إذا فانت بجماع أن لها
وقام بها وهي جواربها يحصل في الفرائض من النقص في قضاءها كاملة فقد أحسن الأدب
مع ربه حيث لم يبدأ بشيء ناقصا كنظيره في الاضحية والكفارة وغيرهما وإن كان الكل منه
تعالى واليه ووجه قول أبي حنيفة أن الرتبة التي فاتت مع فريضة تلتها في الاداء فلا ترتفع
الفريضة الا ومعه الجابر لنقصها وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين
بعد المغرب فانهما جارية مع الفريضة فيقاس بذلك غيرهما وقد ذكرنا أن من آداب مالوك
الدنيا أن لا يكون في خادمهم نقص في أعضائه أو برص أو جذام في جسده ثم لا يقع بصرهم
على ناص واما كان أدب مالوك الدنيا فهو أدب مع ملك الملوكة من باب أولى وإن كان الحق
تعالى هو الخالق لذلك البلاء فافهم ووجه قول مالك والشافعي في القديم أن الروايات
لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة وإذا فات وقت بلا خدمة ذهب فارغا فلا شيء
يريد العبد أن يفرغ الوقت المستقبل من تلك العبادة وبما لها الوقت الماضي مع أنه كاه في
الصحيحة فمن أراد جعل العبادة المستقبلة للوقت الماضي فمكاته نقل الكتابة من أسفل
الصحيحة إلى أولها وهذا خاص بنظر الأكاير والثاني خاص بنظر الأصاغر فرحم الله الأئمة
المجتهدين ما كان أكثر أدبهم مع الله وخافة ومع بعضهم بعضا فكل ما لم يذكره مجتهد ذكره
المجتهد الآخر مما عاينوا شاهد العبادة علوا وسفلا من خواص ومحجوبين * ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد أنه ليس لمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة أن يصلي تحية المسجد ولا غيرهما مع
قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا أمن فوات الركعة الثانية من الصبح استغل بركعتي الفجر خارج
المسجد في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فالأول مشدد في أمر التحية والثاني
فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في
الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله تعالى للعبد إذا أدخل بالادب فيها أكثر من مؤاخذه له إذا
أدخل بادب في النافلة فقصد هذا العبد بفعل التحية الأمانة على تحمل ما بين يديه في الفريضة
من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجاء أن
يكون الله تعالى غفر لعبد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين أو غفر لهم معه ورجاء
استحسان الهيبة في عهده فيقدر أن يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه
مع الجماعة أولى له من اشتغاله بادب القدوم على حضرة الله عز وجل وتقوية الحضور معه في تلك
الفريضة باصطلامه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهه فاقبل ذلك فانه
نفس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل وقت نهى الشارع عن الصلاة فيه لا
يصح قضاء الصلاة فيه ولا التفل الا مبيدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة لها سبب
منسبتم يجوز فعلها فيه كالتحية وركعتي الطواف والمندوبة وسجود التلاوة والركعتين عقب

أحمد سبالا آخر المستوفى بالعمامة ١٩٤ والخشونة ولا يجوز مع دفيقه بخنزه وعن أصحاب أبي خيفة أنه يجوز مع الخطئة

الوضوء فالاول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب وانتقوا على كراهة التنفل بعد فعل العصر والجمع حتى تقرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم يصح واذا شرع فيها فطاعت الشمس وهو فيها بطات صلاته ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بكرهه التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالاول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبالغوا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع أصحابه فان لم يجد أحدا يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين أدر كوا وقت التجلي الالهي حتى كادت مفاصاهم تتقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالذوال التعب الذي أصابهم فيحمل هذا على حال الاكابر ويحمل قول أبي حنيفة على حال الاصاغر الذين لم يحضر واذلك التجلي الالهي مع العقطة أو ناموا عنه ويصح جملة أيضا على أكابر الاكابر الذين حضر واذلك التجلي الالهي وأقدرهم الله تعالى على عمله فاهم أيضا التنفل لقدرتهم عليه كالا صاغر فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي بأسه تنه التنفل بمكة من انهم مع قول أبي حنيفة وأحمد بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المتنفل بمكة يتكدام المالك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أي ساعة شاؤوا من ليل أو نهار بخلاف الواردين على المالك من الاتفاقي ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام المالك لهم ولو كان أحدهم من أكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان الخدام ولو كان مأذونا لهم في الوقوف بين يدي المالك أي وقت شاؤوا فلزمهم الادب معه الا باذن جديد أولى لان الحق تعالى لا يعقيد عليه فله أن يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع التسخ في الاحكام الشرعية والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجماعة)

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فإن امتنعوا منها قاتلوا
 راتفقوا على وجوبية الجماعة في حق المأموم وعلى أن أقل الجماعة إمام ومأموم قائم عن يمينه
 فإن لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند أحد كما سيأتي وعلى أنه إذا سلم الإمام وفي المأمومين
 مسببون فقد تموا من بينهم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في
 ذلك كما سيأتي وكذلك اتفقوا على أن من دخل في فرض الوقت فاقبمت الجماعة وقد قام إلى
 الثالثة فليس له أن يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف
 ولم يكن بينهم طريق أو نهر صرح بالانتماء وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المنفصل بالمنفصل بالمفترض
 وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعمى غير مكروهة إلا عند ابن سيرين كما سيأتي وكذلك اتفقوا على
 عدم صحة إمامة المرأة بالرجل في الفرائض وعلى أن الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك
 اتفقوا على كراهية ارتناع المأموم على إمامة غيره حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع
 والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن الجماعة في الفرائض غير الجمعة

فرض

ما يتره العورة ولا يدخل الجمل والمقود والمحام في بيع الدابة بالانفاق وقال قوم ١٩٥ يدخل واذا باع شجرة وعلمها ثمره للبائع

فرض كفاية وهو الاصح من مذهب الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من اصحاب أبي حنيفة والشافعي ومع قول اجدانها فرض عين وليست بشرط في حجة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة أنهم وصحت صلاته فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعار الدين في دولة الظاهر والباطن بالتآلف القلوب والابدان فلا يمدن طائفة في البلاد تقوم بذلك والا ادى الى اخفاء الدين وذهاب التعاضد والتساعد وغلبت كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الايمان وايضا فان صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالا صغر ليقنوا بشم وذكورة الجماعة وروية بعضهم بعضا على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد أعضاء الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو ان المنفرد اقيم في تلك الحضرة وحده ونجس له هبة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى خضع فكان من رحمة الله تعالى به انه أمره أن يصلي مع جماعة يصح له التأسي وتقوية العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من يصلي الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغايته أن يطهر في ركوعه وسجوده ويراعي معاني ما يقرأ من القرآن والاذكار ومثل هذا المحجوب عما قلناه لمراعاه الافعال والاقوال في الظاهر فافهم ووجه من قال انها سنة إلحاقها بالسنة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما ان للمجتهد أن يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين لنا امر تبتهل هو واجب أو مستحب فمن كان مقلدا لا امام فهو محنت حكمه فيما يقول من وجوب أو نهي ومن لم يكن مقلدا فيكفيه التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيأتي به بقطع النظر عن كونه فرضا أو سنة لئلا يحجر ما وسعه الشارع أو يوسع ماضيه الشارع وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذها بظاهر الاحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلما لم تكن واجبة على الاعيان اسامح تعالى الناس بها في وقت تطاير الرؤس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمر اعاما لم يسامح أحد في التخلف عنها الا للحراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين حرسوا المآكل للصائين الحضور مع الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفا من أن يعتاله العدو ضرورة من حيث الجزء الذي فيه يحتاج من غير الله فانه يرف ولا ينقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثرية أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالاول مخفف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثني والثاني مشدد خاص بالقوياء الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد فغلب العلم بالله بما زاد على الجزء البشري بخلاف غيرهم والله أعلم ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد بن النسا اقامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لهن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعت بالاصالة للتأليف قلوب المؤمنين ببعضها على بعض لا جعل نصره الدين واقامة شعاره فان

أن يبيع الشاة ويستني منها شيئا جلدًا ١٩٦ أو غيره لافي سفر ولا في حضر عند أي حنيفة والشافعي وقال أحمد يجوز ذلك في

الأنس والأكل وعن مالك جواز ذلك في السفر دون الحضر باب بيع البصرة والرد بالعيب التصريح في الأبل والبقر والغنم تدليس البيع على المشتري حرام بالاتفاق واختلاف أهل يثبت الخيار قال الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا وإذا ثبت للمشتري خيار الرذ لا يقتضيه الرذ إلى رضا البائع وحضوره وقال أبو حنيفة إن كان قبل القبض اقتضى حضوره وإن كان بعد قبضه اقتضى الرضا بالشئ أو حكم الحاكم والرد بالعيب عند أي حنيفة وأحمد على التراخي وعند مالك والشافعي على الفور فصل في خيار البائع للمشتري أمسك المبيع وخذ أرض العيب لم يجبر المشتري وإن قاله المشتري لم يجبر البائع بالاتفاق فإن راضيا عليه صح البيع عند أي حنيفة ومالك ورجحه ابن سريج من أئمة الشافعية والمرج عند جمهور أصحابه المنع ونظيرها في الشفعة وقال أحمد للمشتري أمسك المبيع ومطالبة البائع بالأرض ويجبر البائع على دفعه اليد والحق البائع فلم عليه قبل الرذ لم يسقط حقه من الرذ بالاتفاق وقال محمد بن الحسن يسقط فصل في إذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض الثمن لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك عهدته الرقبى إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجنون فإن

عهدته إلى سنة يثبت له الخيار وإذا ابتاع

على

اثنان عينا ثم ظهر بهما عيب فأراد أحدهما أن يمسك حصته وأراد الآخر ١٩٧ أن يرد حصته جاز للواحد عند الشافعي وأحمد

على الإمام ظاهرهما في الفقه الأفعال فلا يبعد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الإمام من حيث الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الاحتياط فيوافق الإمام فيما هو فيه لا يختلف عليه ويأتي به ناسا في محله الأصلي فذلك كان يوافق الإمام في التشهد والتسبيحات ولا يشغل بدعاء الافتتاح لأن موافقة الإمام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث إكراه المسبوق بما فعله مع الإمام من التمسك والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصغر الذين ينقل عنهم مناجاة الله في القنوت والجائز وحدهم كما أن كلام الشافعي محمول على حال الأكبر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على عمر الناس مع قول أحمد أنه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه تخفيف والثاني تخفيف فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خوف تشييت القلب عن الإمام الأول أو حصول تشويش له من جهة الاقيبات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متذكر فيسري تذكره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد أن إقامة الجماعة نائبا زيادة الأجر والثواب للجماعة الثانية أن كانوا أصلا مع الإمام الأول أو حصول فضيلة الجماعة أن لم يكونوا أصلا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحب أن يقف بين يدي الله وحده في الصلاة أولا يستطیع الوقوف وحده أصلا من شدة الهيبة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصل معهم وبذلك قال مالك إلا في المغرب فإن صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى قال أحمد من ذهب الشافعي أنه بعيدا وهو قول أحمد إلا في الصبح والعصر ومع قول مالك في روايته الأخرى أن من صلى جماعة لا يبعد ومن صلى منفردا أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال الأوزاعي الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يبعد إلا الظهر والعشاء وقال الحسن يبعد إلا الصبح والعصر فالأول فيه تشديد في مسئلة من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع وربما كان في الصلاة الأولى نقص في خبر في الصلاة الثانية واعلم أن مالك المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقتهم ولما راحة العشاء بفتح العين له عادة وإنما استثنى أحمد الصبح والعصر انتهى الشارع عن الصلاة بعد فعلهما إلى أن تغرب الشمس أو تطلع الشمس مع ما في إعادة من راحة النفل من حيث جواز الترتيب وإن كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها مع القدرة وتحرير الخرج منها بغير عذر فلم أن للصلاة المعادة وجهين وجه إلى التقية ووجه إلى الفرضية لا وجه واحد ووجه قول الأوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الأمر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة إلا الظهر والعشاء أي فإنه يبعد ههنا كون وقت الظهر وقتا يغلب فيه الحجاب فلا يكاد العبد فيه يأتي بصلاته على الكمال فكان أعادته جارية ما فيه من التقص وأما العشاء فانه عقب تعب النهار في أمر الحرف والمعاش عاده مع غلظ الحجاب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لأمته تأخيرها إلى أن يمضي ثلث الليل الأول كما أشار إليه حديث لولا أن أشق على أمتي لأحرقت العشاء إلى

والبيض والبطيخ فإن كان الكرم

قدر لا يقف على العيب الا به امتنع الرد ١٩٨ عند أبي حنيفة وهو قول الشافعي والراجح من مذهبه ان له الرد وقال مالك وأحمد في

أحدى الزاويتين ليس له رد ولا
ارش في فصل في وان وجد بالمبيع
عيبا وحدث عنه عيب لم يجز له
الرد عند أبي حنيفة والشافعي
الا ان يرضى البائع ويرجع بالارش
وقال مالك وأحمد هو بالخيار
بين ان يرد ويدفع ارش العيب
المحدث عنده وبين ان يحسبه
ويأخذ ارش القديم في فصل في
والعيب ما به عد الناس عيبا
كالعيب والصمم والخرس والعرج
والجذام والبول بالفرش والزنا
وشرب الخمر والقذف وترك الصلاة
والمنى بالنيمة وقال أبو حنيفة
الجذام والبول بالفرش والزنا
عيب في الجارية دون العبد
واذا وجد الجارية مغنيسة لم
يثبت له الخيار وعن مالك ثبوته
واذا اشترى عبدا فوجده مأذونا
له في التجارة وقد ركبته الديون
لم يثبت له الخيار عند الشافعي
وأحمد وعن مالك ان له الخيار
وقال أبو حنيفة البيع باطل بناء
على أصله في نفاق الدين بركبته
في فصل في ولو اشترى عبدا على
انه كافر فخرج مسلما ثبت له
الخيار بالاتفاق وان اشتراه
مسلم فبان كافرا فلا خيار له
وعن أبي حنيفة ان له الخيار ولو
اشترى جارية على ان غائب
فخرجت بكرا فلا خيار له ولو
اشترى جارية فبان انما لا تحيض
فلا خيار له وقال الشافعي يثبت
له الخيار اذا علم بالعيب بعد
أكل الطعام أو هلاك العبد

القلوب

رجع بالارش وقال أبو حنيفة لا يرجع في فصل في واذا ملك عبده مالا وباعه ١٩٩ وقتلناه بملك لم يدخل ماله في البيع الا ان

القلوب لا اختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحمد ان من صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية
الصدور لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ذهاب الشعائر المقصود من صلاة الجماعة في دولة
الظاهر للخلق ووجه الثاني في ذلك حصول الشعائر في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى
وحضرته فلكل وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو يصلي لا يتجه
الجبال ولا غيرها ولا يكن قد فات هذه افضلية امتثال امر الشارع بالاجتماع في مكان واحد
عرفا وكان سيدي على الخواص رجه الله تعالى يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فاصلى مع
الامام ثم يرجع ويقول اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم المتبولي كما أخبرني
بذلك شيخ الاسلام زكريا رجه الله تعالى اه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز
اقتداء المفترض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا اخاف من يصلي فرضا آخر مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
ووجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالأئمة الثلاثة
راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من براعى الباطن والظاهر
معاً أكمل من براعى أحدهما مع جواز كل منهما على انفراد فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
بعدم صحة امامة الصبي المبرق في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها كغيرها وان كان
البالغ أولى بالامامة من الصبي لا خلاف فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان
منصب الامامة في الجمعة وغيرهما من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن
يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم اخلاله بواجبات الصلاة وآدابها وذلك حاصل بالصبي
المميز الذي يعبر بين الفرائض والسنن ويترفع عن الصلاة مع الحدث والنفس وأيضا فانه لا ذنب
عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة العبد
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سكوت الشارع
على امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم لا افضل لحز علي عبد ولا عبد علي حتر
الا بالقوى وربما يكون ذلك العبد أتقى لله من الحزوا أكثر ذل وانكسار ابي يدي ربه فيكون
مقدما عند الله على الحزب الذي عنده كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حرا كذلك القول في نائبه وان كان البديل
ليس من شرطه أن يكون على صورة المبدل من كل وجه فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي ان
البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى واختاره أبو
اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم وروده في ذلك مع أن المدا على نور

مالك البراءة في ذلك جائزة في

الرقبي دون غيره غير أن المال لا يبرأ من عمله ولا يبرأ من عمله ٢٠٠ فصل في الأقاليم عند مالك ومع وقال أبو حنيفة فخرج وهو الراجح من مذهب

القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني أن الإمامة من منصب الإمام الأعظم فكيف لا يكون الإمام الأعظم أعظم أممي فكذلك نائبه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة إمامة من لا يعرف أبوه مع قول أحمد بدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول طلب الأئمة اتصال السند بالإمام إلى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف المأمومون أباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لأن ولد الزنا لا ينبغي أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقرأة والدعاء منسوبة للمسلمين لنفسه ولا يكون توليهم معصية كما أشار إليه قوله تعالى في الزنا أنه كان فاحشة ومقتوا ساءه بملأوا أيضا قد روى عن بعضهم أنه قال إن الله تعالى راعى السند الباطن كراعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني عدم وروده في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسمع والطاعة من ولاه علينا وإن كان ناقصا ديامع الله الذي ولاه ونقصه راجع إلى نفسه لا يتعداها إلى باقيهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه بحجة إمامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد في أشهر روايتيه أنه لا يصح أن كان فسقه بالأنويل ويعيد من صلى خلفه الصلاة وإن كان يتأويل أعاد مادام في الوقت فالأول مخفف والثاني مشدد بالشروط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول صلاة الصحابة خلف الحجاج قال ابن عمر وكفى به فاسقا وقد أحصوا من قتلهم من الصحابة والتابعين فيبلغوا مائة ألف وعشرين ألفا وأغماهم الأئمة المذكورون صلاة المأمومين خلفه لأنه يحتمل أنه يتوب عقب كل ذنب نوبة صحيحة وأغما كرهوا خلفه لاحتمال استمراره وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف فاسق إذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لأنه ما بين تكبير الله وقرأة وركوع وسجود وتسليم واستغفار من حين يحرم بها إلى أن يسلم منها فلا يوصف بفسق في جزء منها وأغما جازات الكراهة من استصحاب الذهن فسقه الذي فعله خارج الصلاة إلى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للإمام وقد صرح الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال أجمعوا أئمتكم خياركم فانهم وقد كم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة إمامته عدم اتصال السند للمأمومين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطن إذا فاسق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة أبدا حتى يتطهر من ذنوبه كلها فإن الذنوب الباطنة فضائل عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكأن من صلى وفي بدنه نجاسة لا يعفى عنها أول مرة بالاطهارة لا تصح صلاته فكذلك من ندس بالذنوب وفسق بها فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على عدم جواز إمامة المرأة في صلاة التراويح بالرجال مع قول أحمد بجواز ذلك إكن بشرط أن تكون متأخرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نهى الشارع عن إمامة المرأة للرجال لأن الإمامة في الصلاة من منصب الإمام الأعظم وهو لا يصح أن يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في إمامتها في التراويح من حيث أن الجماعة فيها بدعة عند أحمد وإن كانت حسنة بخلاف إمامتها في مثل العيدين والمكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح إمامتها فيه إجماعا إجلالا لمنصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فإن ذلك يؤذن بقلة

الشافعي وقال أبو يوسف هي قبل القبض فخرج وبعده بيع الألفي العقار فيبيع مطلقا باب المراجعة من اشترى ساعة جازله بها عند الشافعي برأس مالها أو أقل منه أو أكثر من البايع وغيره قبل نقد الثمن وبعده وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز بيعه من باعها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل نقد الثمن في المبيع الأول ويجوز أن يبيع ما اشتراه مراجعة بالاتفاق وهو أن يبين رأس المال وقد روى عن مالك وأحمد ما لا يبرأ من عمله ولا يبرأ من عمله ٢٠٠ فصل في الأقاليم عند مالك ومع وقال أبو حنيفة فخرج وهو الراجح من مذهب

الحاجة إليه لبيعه بغيره فلو لم يدرى أن تركه عندى لبيعه لك قابلا لا باغلي ٢٠١ ويجوز بيع العربون وهو أن يشتري السلعة

الاعتناء به فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقه الذي يحسن الفاتحة أولى من الأقرأ مع قول أحمد أن الأقرأ الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى فالأول مشدد في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط أولى من الأقرأ الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه لأنه يكثره جل الوحي لا سيما إن كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الأصل السلامة من وقوع الإمام في السهو أو فيما يجمل بالصحة ويصح جعل قول الإمام أحمد على الأقرأ الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لمقتضى الأئمة فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القاري خلف الأبي بطلان صلاتهم ما مع قول مالك بطلان صلاة القاري وحده ومع قول الشافعي بحصة صلاة الأبي بالخلاف وبطلان صلاة القاري على الأرجح من القولين فالأول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا والأبي هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الأول نقص الأبي عن منصب الإمامة فهو كالمرأة إذا صارت بالرجل وإن قيل بحصة صلاته دون الرجل ووجه الثاني أن صلاة الأبي في نفسه صحيحة لأنه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القاري ما كان له أن يصلي خلف ناقص أكن وبذلك توجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح جعل الأول على حال أهل الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بحصة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه أمافي الجمعة فلا يصح الا بشرط أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك أن كان الإمام ناسيا لمحدث نفسه صحته صلاة من خلفه وإن كان عالما بطلت فالأول والثالث فيه ما تشديد والثاني مشدد فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظن المقتدى طهارة إمامه عن الحدث الألفي الجمعة لا بشرط كمال العدد وصحة صلاتهم فيها والمحدث لم تضع صلاته ولذلك شد الأئمة في الجماعة خاف إمامه دون غيرها ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزروا زينة وزر أخرى وتوجيه الشق الأول من قول مالك كتوجيه الأول فافهم ومن ذلك قول الشافعي بحصة صلاة القائم خلف القاعد أعذر مع قول أبي حنيفة وأحمد أنهم يصلون خلفه فمودوهو قول مالك في إحدى روايتيه فالأول مخفف آخذ بالاحتياط والثاني مشدد في القعود آخذ بالرخصة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى كاف كلام الإمام والمأموم أن يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني العمل بحديث وأدلى يعني الإمام قاعد أقصوا قعودا أجمعين وهذا الحديث وإن كان منسوخا عند جماعة فلم يثبت نسجه عند صاحب هذا القول فجوز العمل به في الباب الاختلاف على الإمام في الأفعال الظاهرة مظلة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه يجوز للراكع والساجد أن يأتمتا بالمؤم في الركوع والسجود مع قول أبي حنيفة ومالك بأن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون الشارع لم يكلف كل واحد من الخلق إلا بقدر استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته ووجه الثاني أن المؤم لا يصح

وبدفع إليه درهم ليكون من الثمن أن رضى السلعة والأفوه هبة وقال أحمد لا بأس بذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن يبيع ساعة يمين إلى أجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا بأقل من ذلك الثمن وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ذلك بخلاف ما لو باعها المشتري لغير بائعه ثم اشتراه بعد ذلك بأكثر مما قاله يجوز وينفي الخلاف في فصل في بيع ويجزم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك أنه قال إذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له أمان تباع بسعر أهل السوق أو تنزل عنهم فان سحر السلطان على الناس فباع من أجل متاعه وهو لا يريد بعه بذلك كان مكرها وقال أبو حنيفة كراه السلطان يمنع صحة البيع واكره غيره لا يمنع في فصل في بيع والاحتسار في الأقوات حرام بالاتفاق وهو أن يبتاع طعاما في الغلام ويحسكه ليزداد ثمنه وانفقوا على أنه لا يجوز بيع الكالئ بالكالئ وهو الدين بالدين وعن الكلب خبيث وكره مالك بيعه مع الخوازان بيع لم يفسخ البيع عنده على كلب أمكن الانتفاع به وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز أصلا ولا قيمة له إن قتل أو تلف وبه قال أحمد

باب اختلاف المتبايعين وهو لا المبيع

اذا حصل الاختلاف بين المتباينين ٢٠٢ في قدر الثمن ولا يثبت تحالفا بالانفاق والاصح من مذهب الشافعي انه يبدأ بيمين

البائع وقال أبو حنيفة يبدأ بيمين
المشتري فان كان المبيع هالكاً
واختلفا في قدر ثمنه تحالفا عند
الشافعي وفسخ البيع ورجع
بقية المبيع ان كان متقوماً وان
كان مثلاً وجب على المشتري
مثله وهذا احدى الروايتين
عن احمد واحدى الروايات عن
مالك وقال أبو حنيفة لا تحالف
مع هلاك المبيع ويكون القول
قول المشتري وروي ذلك عن
احمد ومالك وقال زفر وأبو نؤير
القول قول المشتري بكل حال وعن
الشعبي وابن سريج ان القول
قول البائع واختلاف ورثتهما
كاختلافهما وقال أبو حنيفة ان
كان المبيع في يد وارث البائع
تحالفا وان كان في يد وارث المشتري
فالقول قوله مع يمينه في فصل
وان اختلف المتبايعان في شرط
الاجل أو قدره أو في شرط الخيار
أو قدره أو شرط الرهن والضمان
بالمال أو بالعهد تحالفا عند
الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة
وأحمد لا تحالف في هذه الشروط
والقول قول من بينهما في فصل
واذا باع عبداً بثمن في الذمة ثم
اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع
حتى أقبض الثمن وقال المشتري
في الثمن مثله للشافعي أقوال
أصحها يجبر البائع على تسليم
المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم
الثمن وفي قول يجبر المشتري وفي
قول لا يجبر في سلم أجبر صاحبه
وفي قول يجبر ان وقال أبو حنيفة

مرتبتى

ومالك يجبر المشتري أولاً في فصل ثم اذا تلف المبيع قبل القبض بأكثر من مائة ٢٠٣ الفسخ البيع عند أبي حنيفة والشافعي

وقال مالك وأحمد اذا لم يكن
المبيع مكبلاً ولا موزوناً ولا
معدوداً فهو من ضمان المشتري
واذا أنقصه أجنبي فليس شافعي
أقول أحدها أن البيع لا يفسخ
بل يجبر المشتري بين ان يجبر
ويغرم المشتري أو يفسخ ويغرم
البائع الاجنبى وهذا قول أبي
حنيفة وأحمد وهو الراجح من
مذهب مالك فان أنقصه البائع
انفسخ كالأكثر عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي وقال أحمد
لا يفسخ بل على البائع قيمته وان
كان مثلاً فله ولو كان المبيع
ثمرة على شجرة فتلفت بعد الخلية
فقال أبو حنيفة النالف من
ضمان المشتري وهو الاصح من
قولي الشافعي وقال مالك ان
كان النالف أقل من الثلث فهو
من ضمان المشتري أو الثلث
فصارا دفن ضمان البائع وقال
أحمد ان تلف بأمر سواى كان
من ضمان البائع أو نهب أو سرقة
فمن ضمان المشتري
في كتاب السلم والقراض
اتفق الأئمة على جواز السلم
المؤجل وهو السلف وعلى أنه
يصح بشروط ستة أن يكون
في جنس معلوم بصفة معلومة
ومقدار معلوم وأجل معلوم
ومعرفة مقدار رأس المال وزاد
أبو حنيفة شرطاً سابعاً وهو
تسمية مكان التسليم اذا كان
لحله مؤنة وهذا السابع لازم
عند باقي الأئمة وليس بشرط

مرتبتى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من صلى منفرد خلف الصف صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد بطلان صلاته ان ركع مع الامام وهو وحده ومع قول
الشافعي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول ان مدار القدوة على الاقتداء بالافعال
دون الموقف وانما كره ذلك لمروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها
الجماعة من حيث انها هليلزلا اجتماع القلوب كما أشار اليه حديث تسوية الصفوف في قوله
ولا تختلفوا عليه أى الامام فتختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الواقف خلف الصف حكمه حكم
من يربط صلاته بامامه وفعل معه ركناً وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم
يركع فيحكم بعبث صلاته لقصر الزمن ومن هذا يلزم توجيه كلام الشافعي ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد والشافعي في أرحم قوله بطلان صلاة من تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك
بعبث صلاته فالاول مشدد في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتى الميزان
ووجه الاول مراعاة منصب الامام في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء
الادب ما لا يخفى وليس هو عقند بامامه عند من يراه فانه واقف في مكان الامام ووجه الثاني
ان الله تعالى نصب الامام في الارض كالتائب عنه في تبليغ أمره ونهييه لا غير كما ان الحق
تعالى لا يميز في جهة فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما اتينا انشاء الامام الله وهو في غير
جهة فكذلك القول في النائب يجب أن تكون أفعاله تابعة لأفعاله ولو لم يكن في جهة القبلة
ويؤيد الامام مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف
أبي بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماماً مع
تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا أعظم شاهد لنص صلاة المأموم مع
تقدمه في الموقف على امامه لكن لما تطرق اليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم مأموماً سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهذا أسرار يعرفها أهل الله تعالى
لانسطر في كتاب ومن ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام في المسجد
وكان يسمع التكبير صحت صلاته الا في الجمعة فانه لا تصح الا في الجامع أو رحابه المتصلة به مع
قول الامام أبي حنيفة تصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومع قول عطاء ان الاعتبار
بالعلم بانتقالات الامام دون المشاهدة ودون الخلل في الصفوف وهو قول الشافعي والحسن
المصري وبه قال الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتى
الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الالتفات ليتعاضدوا على
القيام بالجهاد وشعائر الدين بخلاف الامام مالك أن تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فتشدد
فيه قياساً على قوله صلى الله عليه وسلم ستواصفوكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فيكم
بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع النفاطع والتدابير
والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله ولو أمرهم بغيرهم ونهيهم عن منكر
ومن شك فليجرب وأحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل
يلحق برحابه حتى تصح الصلاة فيه مطلقاً فقال ان احتاج ذلك البيت الى استئذان في

في فصل في وانتهى على جواز السلم ٢٠٤ في المكيلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وانتهى على

الدخول فلا تصح الصلاة فيه والاحتج انتهى ووجهه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت الناس اشبه فان بيوت الله لا تحتاج الى اذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم بانتقالات الامام فقط بحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت صلاته وكان معه في موضع واحد ومن هنا تعلم صحة صلاة من صلى عصر خاف من يصلي بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وصار يعرف انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين زوال الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت اجسامهم مع البعد أقرب من التصاق بحب الدنيا بكنة أخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله أعلم

باب صلاة المسافر

اتفق الاغمة كلهم على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان القصر عزيمة مع قول الاغمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه أيضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما أنفقت نفوسهم من القصر فتشدد الامام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في صحيح الخلف انه اذا انفرت منه النفس وجب ليجر عن العيصان للشارع في الباطن ووجه الثاني التخفيف على العباد فان السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في محنة فن وجد قوة في نفسه كان الائتمام له أفضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل ومراد الشارع من العباد ان يأتي أحدهم الى العبادة بانشر صدره وسروره وبذلك من جملة فضل الله عليه الذي أهله لان يقف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الانبياء والملائكة ومن كان يجدي نفسه حصر واضيقام طول الوقوف بين يدي ربه فالقصر له أفضل لثلاثين سيرا واقفا كما ذكره فيقته الله على ذلك قال تعالى فن رد الله ان يهديه بشر صدره للاسلام ومن رد أن يضل به صدره ضيقا حرجا كما تباهى في السماء فالاول خاص بالصغار والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي والعبادة فيه كان واجبا من حيث انه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وادراس علماء أهل الظاهر فوقف على حدة ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من السفر وكذلك تخص به القصر بالخوف هو على حد ما ورد في القرآن فافهم ومن ذلك قول الاغمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الامام أبي حنيفة بجواز القصر في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال تعالى في المضطر الى كل الميتة فن اضطر في محنة غير متجانف لاثم وقال فن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا أو متعديا حسد ود الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل يفتقه الوجود كله ومن يفتقه الوجود كله فاللائق به

جوازه في المعسودات التي لا تنفوت آحادها كالجوز والبعض الا في رواية عن أحمد واختلفوا في المعسودات التي تنفوت كالزنا والبطح فقال أبو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا وزنا ولا عددا وقال مالك يجوز مطلقا وقال الشافعي يجوز وزنا وعن أحمد روايتان أشهرهما الجواز مطلقا عددا وقال أحمد ما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كذا لا يجوز السلم حالا وموجبا عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز السلم حالا ولا بد فيه من أجل ولو أيا ما يسيرة في فصل في وجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور وكذلك قرصه لا الجارية التي يحل للمقترض وطؤها عند الشافعي ومالك وأحمد وجوز للصبا والتابعين وقال أبو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا استقراره وقال المزني وابن جرير الطبري يجوز قرض الاماء اللواتي يجوز للمقترض وطؤها في فصل في وجوز عند مالك السبع الى الحصاد والجناد والسرو والمهرجان وقصع النصارى وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو أظهر الروايتين عن أحمد ويجوز السلم في اللحم عند الثلاثة ومع منه أبو حنيفة ويجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة والشافعي

وأجازة مالك وقال أحمد يجوز السلم في الخبز وفيما سته النار في فصل في يجوز السلم ٢٠٥ في المدوم حين عهد السلم عند مالك

والشافعي وأحمد اذا غلب على الظن وجوده عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موجودا من حين العهد الى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود الا عند مالك ويجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك ومنع منه أبو حنيفة والشافعي وأحمد في فصل في القرض مندوب اليه بالانفاق ويكون حالا بطالبه متى شاء واذا حل لا يلزم التأجيل فيه وقال مالك يلزم ويجوز قرض الخبز عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز بحال وهل يجوز وزنا وعددا في مذبح الشافعي وجهان أحدهما وزنا وعن أحمد روايتان وقال مالك تحريا في فصل في واذا اقترض رجل من رجل قرضا هل يجوز ان يتفقع بشئ من مال المقترض من الهدية والعارية أو أكل ما يبعوه اليه من الطعام أو لا يجوز ذلك ما لم تجر عادة به قبل القرض وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ان لم بشرطه وقال الشافعي ان كان من غير شرط جاز والخبير محمول على ما ذكره في الروضة وادأهدى المقترض للمقترض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقترض ان يرد أجود مما أخذ للمهدي الصحيح ولا يكره للمقترض أخذه

(فصل) انتفعوا على ان من كان له دين ٢٠٦ على انسان الى اجل فلا يعمل له أن يضع عنه بعض الذين قبل الاجل ليعمل له الباقي

وكذلك لا يعمل له ان يعمل قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وكذلك لا يعمل أن يأخذ قبل الاجل بعضه عينيا وبعضه عرضا وعلى أنه لا بأس اذا حصل الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى اجل آخر فصل في ما اذا كان للانسان دين على آخر من جهة بيع أو قرض فأجله مدة فليس له عند مالك أن يرجع فيه ويلزم تأخيرها الى تلك المدة التي أجلها وكذا لو كان له دين مؤجل فزاده في الاجل وبهذا قال أبو حنيفة الا في الجنابة والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجيع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا الحال لا يؤجل

في كتاب الرهن

الرهن جائز في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء وقال داود هو مختص بالسفر وعقد الرهن يلزم بالتسول وان لم يقبض عند مالك ولكنه يجبر الرهن على التسليم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المشاع مطلقا جائز سواء كان مما يقسم كعتار أو لا كعبد وقال أبو حنيفة لا يصح رهن المشاع واستدانة الرهن عند المرتن ليست بشرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك فني خرج الرهن من يد المرتن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة

والا

يقول ان عاد الى الرهن بوديعة أو عارية لم يبطل به فصل في ما اذا رهن عبد ٢٠٧ ثم أعتقه فأرجع الاقوال عند الشافعي انه ينفذ

والا يقول ابن عمر أولى فيجعل قول الجمه ورعي حال الاكبر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله أعلم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يومى الخروج والدخول صار مقيما مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقيما الا ان نوى إقامة خمسة عشر يوما فافقه او مع قول ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول أحمد انه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة أتم فالاول مشدد وكذا الرابع وقول أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم الاثني مدة القصر وهي مدة معتدلة لئلا يطول زمن الرخصة فينقص رأس مالهم به ادم انعام الصلاة بخلاف الاكبر الذين يؤدون الفرائض مع الكمال الاثني بتمامهم فلهم الزيادة على الاربعة أيام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع على قنطرة من أعمال الاصاغر ويصح أن يعمل الاول بتعجيل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكبر يقدر على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على الهجر الطويل بخلاف الاصاغر وهما سرار يدوقها أهل الله تعالى لا تسطرف في كتاب وهذا عرف تعجيل قول أبي حنيفة ان المسافر لو أقام ببلد بنية أن يرحل اذا حصلت حاجته يتوقها كل وقت من أنه يقصر أبدا وقول الشافعي انه يقصر عناية عشر يوما على الرابع من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من فاته صلاة في الحضر فسافر وأراد قضاءها في السفر انه يصلي اتمامه قال ابن المنذر ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني ان له أن يصليها مرة صورة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاته صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد انه يجب عليه الا تمام فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان فائته السفر حين فاته لم تكن الارصة حين فاذ اقدم من السفر قضاها على صفحتها حين فاته ووجه الثاني زوال العذر المجمع لجواز القصر وهو السفر وقياسا على فائته الحضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لانها حين فاته كانت اربعا فيحكي القضاء الاداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالاكبر أهل الدين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر لانهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم أو تأخير مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر بحال الا في عرفة ومن دلفه فالاول مخفف وهو خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالاكبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع والميل الى زيادة الادلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله حضرته أي وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرته الله فلا يقف بين يديه الا باذن خاص في كل صلاة دون الاذن العام اذا لحق تعالى لا تقييد عليه فله أن يأذن للعبد أنه يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ في بعض أحكام الشريعة فافهم والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بهدم جواز الجمع بالمغرب بين الظهر والعصر تقديم أو تأخير مع قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما تقديم أو تأخير وقت

كثيره من الوكلاء وقال أبو حنيفة

ومالك ليس له فسخ ذلك واذا تراضيا ٢٠٨ على وضعه عند عدل وشرط الراهن ان يبيعه العدل عند الحول فباعه العدل فتناف

الاولى منه ما وقع قول مالك واحد انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بغير المطر لا بين الظهر والعصر سواء أقوى المطر أم ضعف اذ ابل الثوب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم المشقة غالباً في المني في المطر في النهار ووجه الثاني الاحتياط لحصول صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجزع عن المني فيه لمحل الجماعة فلذلك جاز تقديمه على التأخير ومن ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم ان الرخصة تختص عن بصلي جماعة يجعل به يدبنا في المطر في طريقه ولو كان بالمسجد أو بصلي في بيته جماعة أو يعيش الى محل الجماعة في كني أو كان محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لابي حنيفة كلاماً في هذه المسئلة لانه لا يجوز الجمع عنده الا في عرفة ومن دلفه كما مر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه ما ظاهر ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للمريض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جداً وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فجوزه ابن سيرين للحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ديناً فقول الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المريض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحد غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاولى منهم عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخي قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه به بغير المطر ولم يجزم بشئ من جهة نفسه تجده في غاية الادب فاباك يا أخي أن تتفعل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر الا مع بيان ضعفه وبيان ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجوار جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجماعاً كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر ونحو ذلك

باب صلاة الخوف

أجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكي عن المرتضى انه قال هي منسوخة والاما حكي عن أبي يوسف من قوله انها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على انها في الحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها واذا اختلف في الترجيح واتفقوا على انه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكي عن أبي حنيفة من تخصيص الحرير باللبس فقط وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف المحذور في المستقبل مع قول أبي حنيفة بجوازه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الخوف في الآيات والاخبار فتعمل الخوف الحاضر

والخوف

الذين قبل قبض المرتين فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتين كالمالك في يده وقال مالك ان تاف الرهن في يده العدل فهو من ضمان الراهن بخلاف كونه في يد المرتين من قوله يضمن وقال الشافعي وأحمد تكون الحالة هذه من ضمان الراهن مطلقاً الا ان يمتدى المرتين فان يده أمانة واذا باع العدل الرهن وقبض الراهن الفتن ثم خرج المبيع مستحقاً فلا عهده على العدل عند مالك وبأخذ المستحق المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل في البيع وهو المرتين لانه يبيع له وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لا ضمان عند ناعلي الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما يبيعه من مال ولده وهذا قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة العهدة على العدل بغير المشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي وبوافق مالك في الحاكم وأمين الحاكم فيقول لعهدة علم ما وليكن الرجوع على من باع عليه ان كان مفلساً أو يتيماً فصل في اذا قال رهنت عبيدي هذا عندك على أن تقرضني ألف درهم أو تبيعني هذا الثوب اليوم أو غدا صح الرهن وان تقدم وجوب الحق فان أقرضه الدرهم أو باعه الثوب فالرهن لازم بحسب تسليمه

اليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد القرض والسبع مضي والرهن لا يصح ٢٠٩ فصل في المصوب مضمون ضمان

والخوف المتوقع ويصح حل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون الشجعان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ويبرهم أماته الى جماعة وفرادى مع قول أبي حنيفة انه لا تدخل جماعة فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها اجاعة أو فرادى والثاني مخفف على الامة بالتشديد في ترك فعلها اجاعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها اجاعة ووجه الثاني التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فاذا لم يكن مرتبطاً بالامام كان القتال أهون عليه لجزئه عن مراعاة شئ من معاني وقت واحد وهم الامام والعدو ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فيصل على بكل فرقة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد أجازها في الحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا التحم القتال واشتد الخوف يصلون كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة الى أن ينتهوا سواء كانوا مشاة أو ركباناً مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها يؤمؤن بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة انهم لا يصلون حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني انهم مأمرين بالصلاة حال الخوف لا تبركاً بالانقضاء برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بنائيه فالحامات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفي ذلك الغرض وصارت تأخير الصلاة مع الكف عن الافعال المشغلة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقداره الحضور مع الله تعالى على الكشف والشهود فان الجهاد مبنى على نوع من الجاهل ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكشف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل متديراً قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم وقوله تعالى لغيرهم من الامة وليجدوا فيكم غلظة قد يتفخخ له ما أثرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ورثته لا غير فقول أبي حنيفة خاص بالا صاغر وقول بقية الائمة خاص بالكبر فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه يجب حل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما انه لا يجب فالاول خاص بالا صاغر الذين يخافون من سطوة الخلق وهم بين يدي الله عز وجل لغلط تخابهم والثاني خاص بالكبر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بان الله يحفظهم من عدوهم فابقي الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستصحاب ان حل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة على انهم يقضون اذا صلوا اسود ظنوه عدواً ثم بان خلاف ما ظنوه مع أحد القوانين للشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انهم لا يقضون ووجه الاول الاحتياط وانه لا عبرة بالظن البين خطؤه ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا ينجي استصحاب الاعادة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بجواز لبس الحرير في الحرب مع قول أبي حنيفة وأحمد بتركه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انتفاء العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اخطار التخييت كالنساء

حنيفة والشافعي البيع والرهن

باطلان وقال المرتضى هذا غلط عندى ٢١٠ الرهن فاسد للجهل به والبيع جائز والبايع الخيار ان شاء الله البيع بالرهن وان شاء

اذ لا ينسب لايه في الحرب الى تخنيث وانما يعمل على الضرورة مع مساحبة الشارع في الحيلة في الحرب بقربة جواز التجديف فيه ووجه الثاني انه لا ينافي تهامة النجعة في الحرب ويذهب صولتهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كقلبط الجلود والليف مثلا ومن ذلك اتفاق الائمة على تحريم الاستناد الى الحرب كالدس مع قول ابي حنيفة فيما حكى عنه ان التحريم خاص باللبس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على حد ما ورد على صحة الحديث والحد الذي رتب العالمين

باب صلاة الجمعة

اتفق الائمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الايمان وغلطوا من قال هي فرض كفاية وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والتخنيث انها تجب على المسافر اذا سمع النداء وانفقوا على ان المسافر اذا امر ببلدة فيها جماعة تخيير بين فعل الجمعة والظهور وكذلك اتفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يجد قائد فان وجد قائد او جبت عليه الا عند ابي حنيفة واتفقوا على ان القيام في الخطبتين مشروع وانما يختلفوا في الوجوب كماله يأتى وعلى انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا بها ظهرا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن احمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكمة بين يدي الله تعالى اعظم من موكبة غيره فان كان الايق بها الكمالون لانهم هم اضعف من الارقاء في دولة الظاهر واما عدم وجوبها على المسافر فلتشتت ذهنه في الغالب فلا يدرك على الخشوع والحضور بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل اوفى العبد خاصة الاحتياط فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كالحر على حد سواء يجامع ان كلهم ما عبد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده بالانكشاف بشمله ولو وقع استثناء الشارع للعبد من وجوب تكليفه بما رافعا لذلك شقة من الله ورجحه به بدليل انه لو صلى الجمعة حجت ولا غنمه منها الا بعد شرعى ومما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تفعل الا كل اسبوع لاسيما ان امره سببه بذلك فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قائد مع قول ابي حنيفة انها لا تجب على الاعمى ولو وجد قائد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول زوال المشقة التي خفف عن الاعمى الحضور من اجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى ليس على الاعمى حرج فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة مع قول ابي حنيفة بانها لا تجب عليه وان سمع النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتياط والثاني مخفف اخذ بالرخصة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة

فاسعوا

ان ما يظهر هلاكه كالحياوان والعقار فهو غير مضمون على المرتضى وقبل قوله ٢١١ في تلفه مع عينه وما يخفى هلاكه كالنقد

والشوب فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدق الرهن واختلف قوله فيما اذا قامت البيعة بالهلاك فروى ابن القاسم وغيره عنه انه لا يضمن وبأخذ دينه من الرهن وروى اشهب وغيره انه ضامن لقيمة المشهور من مذهبه انه مضمون بقيمة قلت او كثرت فان فضل للرهن شي من القيمة على مبلغ الحق اخذته من المرتضى وقال ابو حنيفة الرهن على كل حال مضمون بأقل الامر من قيمته ومن الحق الذي عليه فاذا كانت قيمته ألف درهم والحق خمسة مائة ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة ويكون اتلافه من ضمان الرهن وان كان قيمة الرهن خمسة مائة والحق ألفا ضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه وأخذ باقي حقه وقال الشافعي وأحمد الرهن أمانة في يد المرتضى ككسائر الامانات لا يضمنه الا بالتعدي وقال شريح والحسن والشعبي الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فصل في ادا ادعى المرتضى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقوا على القيمة فلا كلام وان اتفقا على الهبة واختلفا في القيمة فقال مالك يسئل أهل الخبرة عن قيمة ما هبته صفة وعمل عليها وقال ابو حنيفة القول قول المرتضى في القيمة مع

بينه ومذهب الشافعي ان القول قول الامام ٢١٢ مطلقا ولو شرط المتابع ان يكون نفس المبيع رهنا قال أبو حنيفة والشافعي

لا يصح ويكون البيع مفسوخا وقال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك كقولهم ولكنه عن الرقة ونحوه قيل ادق من هذا لا بد كراهة ومن وافقه باستصحاب التنفل قبل الجمعة وبعددها كالمظهر مع قول مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان لكامل الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالصغار الذين لم ينهوا عن الصلاة في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظمة الله تعالى فيها كان كلام مالك في حق من تجلب لهم عظمة الله تعالى حال اتيانهم من بيوتهم فسادا لم يحل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا الى ادمان بالنافلة ولعل ذلك هو السرف في عدم التنفل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك وأحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالصغار الذين لا يشغلون بذلك عن الله تعالى في البيع مشروع على كل وحضور ذلهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالصغار الذين يلزمهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بهما عن ذكر الله فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولو كان يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع مع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يدكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاحتياط من حيث ان غالب الناس يشغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتوه سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ويفوتوه المعنى الذي لا حيلة شرعت الخطبة وهو جمعية انقلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذ لم يحصل له جمعية فاب فانه معنى الجمعة وكانت صلواته كالصورة فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالك أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتحوز رجالا خلين عن تحطى الرقاب وان خاطب انسانا بعينه جاز ذلك الانسان ان يحبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليه ما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أحمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

لا يصح ويكون البيع مفسوخا وقال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك كقولهم ولكنه عن الرقة ونحوه قيل ادق من هذا لا بد كراهة ومن وافقه باستصحاب التنفل قبل الجمعة وبعددها كالمظهر مع قول مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب قال اول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان لكامل الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالصغار الذين لم ينهوا عن الصلاة في صلاة الجمعة ولا تجلب لهم عظمة الله تعالى فيها كان كلام مالك في حق من تجلب لهم عظمة الله تعالى حال اتيانهم من بيوتهم فسادا لم يحل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتعظيم فلم يحتاجوا الى ادمان بالنافلة ولعل ذلك هو السرف في عدم التنفل قبل صلاة العيد ايضا فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صح مع قول مالك وأحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للحاجة اليه وهو خاص بالصغار الذين لا يشغلون بذلك عن الله تعالى في البيع مشروع على كل وحضور ذلهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالصغار الذين يلزمهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقد مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بهما عن ذكر الله فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولو كان يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع مع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يدكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاحتياط من حيث ان غالب الناس يشغل بالكلام عن الله تعالى فيفوتوه سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ويفوتوه المعنى الذي لا حيلة شرعت الخطبة وهو جمعية انقلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهليز لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذ لم يحصل له جمعية فاب فانه معنى الجمعة وكانت صلواته كالصورة فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على ان له تعالى اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالك أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتحوز رجالا خلين عن تحطى الرقاب وان خاطب انسانا بعينه جاز ذلك الانسان ان يحبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليه ما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أحمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول

العمل

الفتح كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرفه ٢١٣ في أعيان ماله يبيع ولا هبة ولا عتق وعن

العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال المفسرون انه انزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زجر من تحطى الرقاب مثلا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول أحمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التحجير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه كلام الشافعي في الجديد حمل الامر بالانصات على التدب فيكلام الكلام لا سيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علمه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع ومن ذلك قول الشافعي لا تصح الجمعة الا في أبنية يستوطنها من تتقدمهم الجمعة من بلدة أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة الا في قرية اتصلت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع لهم سلطان فالاول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني أشد من جهة اتصال الدور والسوق والثالث أشد من أشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني فلم يباغنا ان الصحابة أقاموا الجمعة الا في بلد أو قرية دون البرية والسفر واعتقادنا ان الامام مالك وأبا حنيفة ما شرطوا المسجد والسوق والدور والسلطان الا بدليل وجدوه في ذلك قالوا وأول قرية جعت بعد الرقة من قرى البصرين قرية تسمى جونا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فان من لا حاكم عندهم أمرهم مبتدلا فينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط أغلجها الأئمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الجمعة فالوصلي المسلمون في غير أبنية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره الأئمة اه ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلخرجوا عن البلد والمصر أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه فاذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي حنيفة ان ما قرب الشئ أعطى حكمه فالخرج عن القرب بحيث لو آراه الرائي من بعد ذلك في كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المصلين أم لا لم تصح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها بغير إذن السلطان ولكن المستحب استئذانه مع قول أبي حنيفة انها لا تنعقد الا بذنه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اجراؤها بحري بنية الصلوات التي أمر نابه الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الأعظم في الاصل فكان لها من خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذانه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حاجة كما سيأتي بيانه قريبا ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الجمعة لا تنعقد الا بأربعين مع قول أبي حنيفة انها تنعقد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بحدادون الاربعين غير أنها لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها تنعقد بثلاثة ومع قول أبي ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا وحال الصلاة رجلا ن صحت فان خطب كان واحدا منها يسمع وان صلى كان واحدا منها ما يأتي به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعد

الشافعي قولان أحدهما وهو الاظهر كذهب مالك والشافعي تصح تصرفاته وتكون موقوفة فان قضيت الديون من غير نقض التصرف نفذ التصرف وان لم تقض الا بقضه فصح منها الاضعف فالأضعف فبدأ بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال أحمد في أظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شئ الا في العتق خاصة في فصل في ولو كان عند المفلس سبعة وأدركها أصحابها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حتى قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها أحق بها من الغرماء فيفوز بأخذها ونهزم وقال أبو حنيفة صاحبها كاحد الغرماء يقاسمونه فيها فلأول وجدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا قال الشافعي وحده هو أحق بها كما لو كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها سواء غرماء في فصل في دين اذا كان مؤجلا هل يحل بالجرام لا قال مالك يحل وقال أحمد لا يحل وللشافعي قولان كالمذهبين وأصحهما لا يحل وأبو حنيفة لا يجزعه مطلقا وهل يحل الدين بالموت الثلاثة على انه يحل وقال أحمد وحده لا يحل في أظهر روايته اذ وثق الورثة ولو أقر المفلس بدين بعد الجرح تعلق الدين بدينه ولم يشارك المقر له الغرماء الذين جرح عليه لاجلهم عند الثلاثة وقال الشافعي

يساركم في فصل هل تباع دار الفليس ٢١٤ التي لا غنى له عن سكانها وخادمه المحتاج اليه قال أبو حنيفة وأحمد لا تباع ذلك

فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت باربعين
وجه ما بعده من أقوال الأئمة عدم صحة دليل على وجوب عدد معين وقالوا كان تجميعه صلى
الله عليه وسلم بالاربعة رجالا موافقة حال ولوانه كان وجد دون الاربعين لم يجمع بهم قياما بشعار
الجمعة حين فرضه الله تعالى لحصول اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره أنها تصح
بكل جماعة قام بهم شعار الجماعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتهم
فالبلد الصغير يكفي أقامته فيه في مكان والبلد الكبير لا يكفي الاقامته في أماكن متعددة كما
عليه غالب الناس وصحت سبدي عليا الخواص رجه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في
الجمعة وغيره عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليعتصم
العبد بشهود جنسه حتى يقدر على اتسام الصلاة مع شهود عظيمة الله التي تحبلى لقلبه وقد جاء
اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجماعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف
فن قوى منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع الامام كما قال به
أبو حنيفة أو مع الواحد كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة انه لو اجتمع أربعون
أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة انه لو اجتمع أربعون
مسافرين أو عبيدا أو أقاما الجماعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا بموضع الجماعة
قالوا أول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يباغضوا الشارع انه أوجبها على
مسافر ولا عبيدا ولا أمر المسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تيمنا لغيرهم ووجه الثاني
عدم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في الوطن شرط في صحتها لبيته الشارع ولو في حديث ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجماعة لانهم منعوا المأذنة في الفرائض في
الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجماعة لانهم منعوا المأذنة في الفرائض في
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامامة في الجماعة من
منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني ان النائب لا يشترط
ان يكون كالاصل بل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على ان الروح خلقت بالغة
لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشبح فكل صلاة صحت
من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل اه ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك اذا أحرمت الامام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وصحبت منها سجدة
أعها جماعة وقال أبو يوسف ومحمد ان انقضوا به ما أحرمتهم أعها جماعة وقال الشافعي في أصح
قوايه وأحمد انما تبطل ويخاطرها فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في
الجمعة ووجه الثالث ظاهر لا يتناهى العدد المعتبر عند قائله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه
لا يصح فعل الجماعة الا في وقت الظهر مع قول أحمد بجمعة فعلا قبل الزوال فلو شرع في الوقت
ومدّها حتى خرج الوقت أعها ظهرا عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج الوقت ويبتدى
الظهر وقال مالك وأحمد صلى الجماعة ما لم تبق الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول
مشدد باسقاط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تجهيلها قبل الزوال

وقول

وزاد أبو حنيفة فقال لا تباع
عليه شيء من العقار والعروض
وقال مالك والشافعي يباع ذلك
كله في فصل في ما اذا ثبت اعساره
عند الحاكم فهل يحول الحاكم
بينه وبين غرمائه أم لا قال
أبو حنيفة يخرج به الحاكم من
الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه
بعد دخوله بل يلزمونه ولا
يضمنونه من التصرف وبأخذون
فصل كسبه بالخصص وقال
مالك والشافعي وأحمد يخرج به
الحاكم من الحبس ولا يقتصر
اخراجها الى اذن غرمائه ويحول
بينه وبينهم ولا يجوز حبسه بعد
ذلك ولا ملازمته بل ينظر الى
مسيرته في فصل في ما انفقوا على
أن البيعة تسمع على الاعسار بعد
الحبس واختلفوا هل تسمع قبله
فقال مالك والشافعي وأحمد تسمع
قبله وظاهر مذهب أبي حنيفة
انها لا تسمع الا بعدة واذا أقام
المفاس بينه باعساره فهل يحلف
بعد ذلك أم لا قال أبو حنيفة
وأحمد لا يحلف وقال مالك
والشافعي يحلف بطلب الغرماء
في فصل في ما انفقوا على ان
الاسباب الموجبة للحجر المضر
والرق والجنون وان الغلام اذا
بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
واختلفوا في حد البلوغ فقال
أبو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام
والانزال اذا وطئ فان لم يوجد
ذلك حتى يتم له ثمان عشرة سنة

وقبل سبع عشرة سنة وبلوغ

الحاربة بالحبس والاحتلام والحبل أو حتى يتم لها سبع عشرة سنة وأما مالك فلم يحد ٢١٥ فيه حد أو قال أحكامه سبع عشرة

وقول أبي حنيفة فيما اذا مد حتى خرج الوقت مشدد في البطان والاربع مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولان في ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة التحلي
الاهلي بعد الزوال بخلافه قبله فانه ثقيل لا يطيقه الا كمل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع
الصحيح صلاة الا الصبي وهيأت أن يقدر أحد من أمثالنا على المواظبة على فعلها انقل التحلي
كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك وأحمد من حيث التخفيف وان كان من
خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التحلي كلما طال وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما
كان كل أحد لا يحسن بقله سميانه مخففا فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
ان المسبوق اذا أدرك مع الامام ركعة أدرك الجماعة وان أدرك دون ركعة صلى ظهر اربع مائة
قول أبي حنيفة ان المسبوق يدرك الجماعة باي قدر أدركه من صلاة الامام ومع قول طائوس ان
الجمعة لا تدرك الا بادراك الخطبتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الركعة معظم افعال الصلاة والركعة الثانية
كالتكميل لهما ووجه الثاني انه ادرك الجماعة مع الامام في الجملة ووجه الثالث الاخذ
بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمن ان الركعة التي قال بها الأئمة
الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمسبوق ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق ومن
ذلك اتفاق الأئمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجماعة مع قول الحسن
البصري ه سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاخذ بالاحتياط فلم يلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجماعة بغير خطبتين بتقديمها
وذلك من أدل دلائل على وجوبه او وجهه الثاني عدم ورود نص بوجوبه ولو أنها كانتا
واجبتين لورد التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع اذا
فعل فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه أو نفيه فالادب أن يناسي به في ذلك الفعل يقطع النظر
عن ترجيح القول بوجوبه أو نفيه فان ترجعنا لاحد الامر من بخصوصه قد لا يكون مرادا
للشارع وانما أوجبوا إقامة صلاة الجماعة على أثر الخطبة من غير تدخل فصل عرفا علما كان
عليه الخلفاء الرشدون وخوفهم من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما انما شرعت تمهيدا
لطريق تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرها
من الصلوات الخمس فاذا سمع المصلي ذلك التخويف والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب
قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما اذا تخلل فصل فربما غفل القلب
عن الله تعالى ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجماعة وانما يكف الشارع بخطبة واحدة في
الجمعة والعبد ينشئ ونحوها مباغاة في تحصيل جمعية القلب بذكر الوعظ نائبا فان بعض الناس
ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سبدي على الخواص رجه
الله يقول ينبغي جل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الا كابر العلماء ووجوب الخطبتين
على حال احاد الناس اذا كابر اطهارا قلوبهم بكتة ون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى
نبيه بخلاف غيرهم وكذلك القول في خطبتي العبد والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل
فلم نشرع الخطبتين بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيدا لحضور القلب فيه على الله تعالى

وعشرين سنة دفع اليه المال

لا يجزئ عليه وان كان مبدرا
 ويجوز للاب والوصي ان يشتري
 لانفسه ما من مال اليتيم وان
 يبيع مال انفسه ما عدا اليتيم
 اذا لم يجزئ انفسه ما عند مالك
 في كتاب الصلح
 اتفق الاثني عشر على أن من علم أن
 عليه حق فاصالح على بعضه لم يعمل
 لانه هضم للحق أما اذا لم يعلم
 وادعى عليه فهل تصح المصالحة
 قال الثلاثة تصح وقال الشافعي
 لا تصح والصلح على الجهول جائز
 عند الثلاثة ومنعه الشافعي واذا
 وجد حائطين دارين واصحاب
 أحد الدارين عليه جذوع وادعى
 كل واحد منهما ان جميع الحائط له
 فمعد أبي حنيفة ومالك انه
 لصاحب الجذوع التي عليه
 مع يمينه وقال الشافعي وأحمد
 اذا كان لاحدهما عليه جذوع
 لم يترج جانب بذلك بل الجذوع
 لصاحبها مفرقة على ما هي عليه
 والحائط بينهما مع ايمانهما
 في فصل في اذانه اعيان فقنا
 بين بيت وغرفة فوفقه فالسقف
 عند أبي حنيفة ومالك لصاحب
 السفلى وقال الشافعي وأحمد
 هو بينهما نصفان واذا انهدم
 العلو والسفل فارد صاحب
 العلو ان يبنيه لم يجزئ صاحب
 السفلى على البناء والتسقيف
 حتى يبنى صاحب العلو علوه بل
 ان اختار صاحب العلو ان يبنى
 السفلى من ماله ويمنع صاحب
 السفلى من الانتفاع حتى يعطيه

ما اتفق عليه هذا مذهب أبي حنيفة ومالك واحد ونقل عن الشافعي كذلك ٢١٧ والصحيح من مذهبه انه لا يجزئ صاحب السفلى

انما شرع للامان من وقوع الاذى منه ان يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطى الامان بذاته بل
 بعضهم يترك بعض ذنابه اذا خرج عليهم فالسلام عليهم مبنى على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء
 ظنونهم فافهم فان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون
 اذا صعدوا أحدهم المنبر فالجواب أن سلام الانبياء والصالحين محمول على البشارة لهم بضر
 أي أنهم في امان من أن تخافوا ما وعظناكم به على اسان الشارع وليس المراد انهم في امان منا
 أن نؤذيكم بغير حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول المصنف في التمسك بالسلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في امان من ان يارسول الله ان تخاف شرعك لان الامان في
 الاصل لا يكون الا من الاعلى للادنى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في ارجح روايته لا يجوز
 أن يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب الا بعد فمجرد قول مالك في الرواية الاخرى عنه انه
 لا يصلي الا من خطب ومع قول الشافعي في ارجح قوله يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن
 أحمد فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع فلم يبلغنا ان احدا صلى بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر
 الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود
 نهى عن ذلك وان كان الاولى أن لا يصلي بالناس الا من خطب فافهم ومن ذلك قول
 الاثني عشر انه يستحب قراءة سورة الجمعة والمنافقين في ركعتي الجمعة أو سبع والفاسية مع قول أبي
 حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدود والثاني مخفف ووجه الاول
 الاتباع ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء كماله يقع فيه بعض
 المحجوبين عن شهود تساوي نسبة القرآن كله الى الله تعالى على السواء والاول قال ولو كان
 نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فنحن نمثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض
 السور في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء بنسبة الغسل للجمعة
 مع قول داود والحسين بعدم سنيته فالاول مشدود والثاني مخفف ودليل الاول الاتباع
 وتعظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي والحسي وطلب أن لا يقع نظر الحق تعالى الاعلى
 بدن طاهر تطيب وان كان الحق تعالى لا يصح تحايه عن النظر الى برونه فاجز من حيث تديره
 لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد قدارة
 جسده ليطهره الله تعالى بالنظر اليه ولولا به نظف جسده لم يبارأى نظافة نفسه من القدر
 فحجب عن شهود الذل وطلب المغفرة فكان ابقاء دنس جسده مذكرا للطالب المغفرة وشهود
 الذل والانكسار بين يدي ربه ابرجه فلكل مجتهد منه ومن ذلك تخصيص الاثني عشر بالجمعة
 مطلوبية الغسل عن محضر الجمعة مع قول أبي ثور انه مستحب لكل أحد حضر الجمعة أو لم
 يحضرها ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل
 عن محضر صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن يغسل
 جسده في كل سبعة أيام اه وذلك لعموم نزول الامداد الالهى يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضر الجمعة ومن لم يحضر فليغتسل أحد عشر مرة في طهارة وحياة جسده وانتعاشه
 لضعفه بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات أو كل الشهوات ولا فرق في تخصيص الغسل

بيناه فامنع وكذلك اذا كان بينهما ٢١٨ دولاب أو قنطرة أو نهر أو برقة تعطل فقال أبو حنيفة بالأجبار في النهر والدولاب والقنطرة

عن بعض من القائل بوجوب الغسل ولا بين القائل بسنيته لكن ينبغي جل الوجوب على بدن من يتأذى الناس برأحة بدنه ونيابه كالغصن والرياح وحل الاستحباب على بدن العطار والتاجر ونحوهما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجمابة والجمعة ما أجزأه مع قول مالك أنه لا يجزئه عن واحد منهما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأكثر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت أبدانهم حية لا تحتاج إلى تكرار الغسل بالماء لا حيائهم أو انعاشهم والثاني خاص بالأصاغر الذين كثروا وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا إلى تكرار الغسل لنحيي أبدانهم فرحمهم الله الأئمة ما كان أدق نظرهم في استخراج الأحكام الثلاثة بالأكثر والأصاغر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوله أن من زوجه عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهره إنسان فعل والقول الثاني للشافعي أن شاء أخر السجود حتى يزول الزحام وإن شاء سجد على ظهره مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بمحدث إذا أمر ترك بأمراً أو أمراً ما لم يستطع ولم يستطع هذا المزحوم أن يمثل أمر الشارع في اتباعه للأمام في السجود لا كذلك فالأمر بالسجود ثابت عن الشارع على أن يسجد للأمام وأما الانتظار حتى يزول الزحمة فسكوت عنه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع والذل ولا يكون ذلك إلا على الأرض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرس عليها من حصير أو حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الأدنى أصله من التراب أيضاً فافهم فإن الساجد على ظهر إنسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك خارج عن سباح مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الإمام إذا أحدث في الصلاة جازله الاستحباب وهو الجديد الرابع من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الأجر بكمال الاقتداء في الجماعة كلها أو بعضها ووجه الثاني أنه حصل للمؤمنين الأجر بمجرد إمامهم خائف الإمام في الجملة وفارقوا الإمام بعد فريجه لهم حصول كمال الأجر بالنسبة حيث عجزوا عن الفعل إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد إلا إذا كثروا وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال مالك وإذا أقيمت في جوامع فالقديم أولى وليس للأمام أبي حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف إذا كان للبلدين جانبان جازية فإقامة جمعيتين وإن كان لها جانب واحد فلا يجوز وعبرة الإمام أحمد وأما أعظم البلد وكثراً أهله كقريظة جازية جمعيتين وإن لم يكن لهم حاجة إلى أكثر من جمعة لم يجز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو أكثر من جمعيتين وقال داود الجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوها في مساجدهم فالأول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن إمامة الجمعة من منصب الإمام الأعظم فكان الصحابة لا يصلون الجمعة إلا خافه

وتبعهم

والثلاثة في الجدار بل عدم الأجبار في الجدار متفق عليه فيقال لا تسخران شئت فبين وأمنه من الانتفاع حتى يعطيك قيمة المئاه ووافقته مالك على الأجبار في الدولاب والقنطرة والنهر والبرق واختلف قوله في الجدار المشترك فنهى رواية بالأجبار والأخرى بعدمه

في كتاب الحوائط

اتفق الأئمة على أنه إذا كان لإنسان على آخر حق فأحاله على من له عليه حق لم يجز على المحال قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمنع من قبول الحوالة عليه ولا يعتبر رضاه عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك إن كان المحال عدو للمحال عليه لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقاً عدواً كان المحال أم لا ويجوز ذلك عن داود فإذا قبل صاحب الحق الحوالة على من له قدرته المحيل على كل وجه وبه قال الأئمة أجمعين الأثر فقال لا يبرأ في فصل في اختلاف الأئمة في رجوع المحتل على المحيل إذا لم يصل إلى حقه من جهة المحال عليه فذهب مالك أنه إن غره المحيل بفلس يعلم من المحال عليه أو عدم فإن المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي وأحمد أنه لا يرجع بوجه من

الوجه سواء غره بفلس أو تجدد الفلاس أو أنكر المال عليه أو جحد لنفسه ٢١٩ بعدم البحث والتفتيش فصار كأنه قضى

العوض وعن أبي حنيفة أنه يرجع عند الانكار

في كتاب الضمان

اتفق الأئمة على جواز الضمان

وأنه لا ينتقل الحق عن المضمون عنه إلى بنفس الضمان بل

الدين باقي في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته إلا بالاداء

وقال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور وداود يسقط وهل تبرا

ذمة المبت من الدين المضمون عنه بنفس الضمان الأئمة الثلاثة

لا كالخى وعن أحمد روايتان

في فصل في ضمان المجهول جائز

عند أبي حنيفة ومالك وأحمد

مثاله أن يضمن لك ما على زيد

وهو لا يعرف قدره وكذلك

يجوز عندهم ضمان ما لم يجب

مثاله أن يضمن لك ما حصل لك

عليه فهو على أوفى ناضاً له

والمشهور من مذهب الشافعي

أن ذلك لا يجوز ولا الإبراء من

المجهول وإدائات إنسان عليه

دين ولم يخلف وفاء فهل يصح

ضمان الدين عنه أم لا مذهب

مالك والشافعي وأحمد وأبو

يوسف ومحمد أنه يجوز وقال أبو

حنيفة إذا لم يخلف وفاء لم يجز

الضمان عنه في فصل في بيع

الضمان من غير قبول الطالب

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح

الائى موضع واحد وهو أن

يقول المريض لبعض ورثته

أضمن عني ديني فيضمنه والغرماء

غيب فيجوز وإن لم يسم الدين

الركعتين فلما فاتته الصلاة والخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً فان صلاها ركعتين فقط صحت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع إذا فعل أمراً ولم يبين لناهل هو واجب أو مندوب فن الأدب فعلنا له على وجه التماسي به صلى الله عليه وسلم يقطع النظر عن الجزم وجوبه أو نفيه وصلاة العبد من ذلك فتأمل ومن ذلك قول الأئمة إن فعلها بالصبر بظاهر المدافعة من فعلها في المسجد مع قول الشافعي أنه بان فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدد بالخروج إلى الصحراء وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصغر والثاني مخفف وهو خاص بالكبير وذلك لأن الأصغر لا يقدر على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد إلا عسرة لأنه يوم زينة وأكل ومساكنة شهوات أباحها الشارع فيه فكان صلاتهم للعيد في القضاء أرفق بهم وأما الأكبر فانهم يرون مكنتهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والأرض وقد قالوا سمعنا الخياط مع الاحتياط ميدان فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وأما بعده فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك أنه إذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعنه في المسجد روايتان ومع قول الشافعي بأنه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فإنه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقاً فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث إن فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود غير مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشهد لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وإيضاح ذلك أن الشارع هو الدليل أناسي جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع عنه على الأصل في قواعد الشريعة فلا يعلم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التنفل قبل صلاة العيد لا خبر بذلك أو كان هو فعله ولم يبلغنا أنه تنفل قبل صلاة العيد وإنما أباح أبو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد كون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيبة العظيمة الإلهية التي تحجب للعيد قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعيد الأمان بسماع الخطبة فقدر على أن يتنفل بعدها أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الأذن له بان يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك أنه لا يتنفل في الصحراء قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب الناس فإن الإمام ماصليهم في الصحراء إلا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد فلما أمر بالتنفل في الصحراء ذهب المعنى الذي قصده الإمام وصارت صلاتهم كأنهم في المسجد من حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله في الصلاة كالكسائي أو كالمكرهين فافهم ووجه قول الشافعي أنه لا يكره التنفل قبلها لعبر الإمام أي ولمن شاء من الأكبر الذين ينتهون عناجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسامون من ذلك ولا تطأ بهم نفوسهم بالله هو والأكابر والشرب يوم العيد بخلاف الإمام فإن الناس مأمورون باتساعه فادتنفل تنقلوا وفيهم الذين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فيكون الإمام سبباً للحصول بالخرج والضيق عليهم

جائزة عند أي حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لها رأس مال ويقول أحد هـ لا يشر اشتراكاً على أن ما اشترى كل واحد من الدمة كان شركة والرجح بينهما مذهب مالك والشافعي أنها باطلة في فصل في ولا يصح عند الشافعي الاشتراك العنان بشرط أن يكون رأس مالهما سواء واحداً ويختلط كل حتى لا يتميز عن أحدهما من عين الآخر ولا تعرف ولا يشترط تساوى قدر المالين وإذا كان رأس مالهما متساوياً واشترط أحدهما أن يكون له من الرجح أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك وإن كان المشتري لذلك أحدث في التجارة وأكثر عملاً

في كتاب الوكالة

الوكالة من العقود الجائزة في الجملة بالأجساع وكلما جازت النيابة فيه من الحقوق جازت الوكالة فيه كالبيع والشراء والإجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والترويج والطلاق وغير ذلك وانفق الأئمة على أن أقر الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال فلما أقر عليه مجلس الحكم قال أبو حنيفة يصح إلا أن شرط عليه أن لا يقر عليه وقال الثلاثة لا يصح وانفقوا على أن أقراره عليه بالحدود

في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولم أر أي الإمام أحد إلى هذا المعنى قال لا يتنفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العيد ولا بعدها تخفيفاً على الضعفاء من الناس فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه يستحب أن ينادي لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير أنه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول من أذن لصلاة العيد معاوية قال لا تخفف في ألقاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه الأول الاتباع والتسوية على فعلها في جماعة مثلاً يتساهل الناس في فعلها فرادى إذا الجماعة فيها هو المقصود الأعظم ويكون كل عابد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية القياس على الفرائض بجماع المشروعة ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء والأصح ورود النص لا يحتاج إلى قياس ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب قراءة سورة في الأولى واقتربت في الثانية أو قراءة سبع اسم ربك الأعلى في الأولى والعاشية في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يقرأهم ما يسبح والقاشية فقط ومع قول أبي حنيفة أنه لا يستحب تخصيص القراءة فيها بسورة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالكبير والثاني خاص بالمعتولين والثالث بالأصغر ووجه الأول أن الغالب في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنائع والاشتغال بأهوية النفوس فرغبنا في العبد أمر المعاد وأحوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة المعينة كالمذكر للعباد بتلك الأحوال لا يطلو عليه زمن الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيموت قلبه أو يضعف وإن كان الكامل من شرطه أن يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد فإن قلت إن مثل سورة إذا الشمس كورت أكثر في ذكر الأحوال من قراءة سبع فالجواب أن التحلي الإلهي في هذه الدار الغالب عليه أن يكون مزموجاً بالجمال رحمة بالخلق ولو أنه تعالى تجلى للخلق بصفة الجلال لالصرف لمات كثير من الناس فلذلك كان اللائق بصلاة العبد قراءة سورة سبع لمساها من التسبيح وصفات المجد والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت هي مزموجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما وجه قول أبي حنيفة فهو وخوف الوقوع في الرغبة عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد نكرة فراه غير السور التي عرفت للقراءة فالكامل ولو أتى بالسور المعينة لا يرغب عن غيرها والناقص ربما رغبت عن غيرها فسد الإمام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم تخصيص فرجة الله تعالى عليه ما كان أدنى نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله تعالى ببيعة الأئمة ومن ذلك قول الشافعي في أرجح القولين أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال قضيت موسماً مع قول مالك أنه لا تقضى وهو مذهب أحمد فإن لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صابت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بالقضاء والثاني مخفف بعدم الأمر به والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب المبادرة إلى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب التخفيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرب نفوسهم إلى تناول شهواتها ذلك اليوم بعد أن استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد أحد برؤية الهلال إلى الزوال ووجه الثالث ظاهر

ومحمدان ذلك يقتضي البيع ثمن

المثل بعد البذلقة باعه بما لا يتغابن ٢٢٤ الناس بمثله أو نساءه أو غير ذلك بل لم يعجز الأرض الموكلة وقال أبو حنيفة يجوز أن

يباع كيف شاء نقد أو نساءه
وبدون عن المثل وبما لا يتغابن
الناس بمثله وببذل البلد وغير
نقدته وأما في الشراء فاتفقوا أنه
لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر
من عن المثل ولا إلى أجل وقول
الوكيل في تلف المال مقبول
بيد أنه بالاتفاق وهل يقبل قوله
في الرد الراجح من مذهب الشافعي
أنه يقبل وبه قال أحمد سواء كان
بجعل أو بفيره ومن كان عليه
حق لشخص في ذمته أوله عنده
عين كعارية أو ودعة فجاءه إنسان
وقال وكلي صاحب الحق في
قبضه منك فصدقه أنه وكيله
ولم يكن للوكيل بينة فهل يجبر
على الدفع إلى الوكيل أم لا قال
القاضي عبد الوهاب لست
أعرفها منصوصة لذا والصحيح
عندنا أنه لا يجبر على تسليم ذلك
إلى الوكيل وبه قال الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة وصاحبا
أنه يجبر على تسليم ما في ذمته
وأما العين فقال محمد يجبر على
تسليمها كما قال في مافي الذمة
واختلفوا هل تسمع البينة على
الوكالة من غير حضور الخصم
قال أبو حنيفة لا تسمع إلا بحضوره
وقال الثلاثة تسمع من غير
حضوره ونصح الوكالة في استيفاء
النصاص عند مالك والشافعي
على الأصح من قوليه وعلى ظاهر
الروايتين عن أحمد وقال أبو
حنيفة لا تصح إلا بحضوره
واختلفوا في شراء الوكيل من

الأصغر

نفسه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك على الإطلاق وقال مالك له إن منع ٢٢٥ من نفسه لنفسه زيادة في الثمن وعن أحمد

الأصغر وأيضاح ذلك أن العبد لا يسمى حنيفة عند القوم مكبر الله تعالى إلا أن استخضر
عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان والقاب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شعار
التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الأصغر فأفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه أن من صلى منفردا في هذه الأوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول
مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى أنه يكبر وأما خلاف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر
عقبها إلا في القول الراجح للشافعي فالأول مخفف والثاني مشدد في المستأمن ووجه الأول في
المسئلة الأولى أن من صلى منفردا يستدعيه هيبه الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فينقل عليه
النطق بالتكبير بل لا يكاف به فإن الهيبه قد عمته فلا يطلب باقامة شعار الظاهر وهذا خاص
بالأصغر والثاني خاص بالكبار الذين يقدر على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم
والهيبه في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير
عقب النوافل التي تصلى فرادى فإن الهيبه ربما عمت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة
منها فإن الذكر يستأنس ببعضه بعضا عادة فيجيب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله
تعالى فلا ينقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

باب صلاة الكسوفين

اتفقوا على أن صلاة الكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد أن السنة في صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قياما
وقراءة نون وركوعان وسجودان مع قول أبي حنيفة أنه تصلي ركعتين كصلاة الصبح فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطالبة زيادة الخضوع
لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فرما اشتدت
الهيبه على قلوبهم فحصل لهم مراعاة كمال الخضوع مع الله تعالى والخضوع له في أول كل
ركوع أو سجود لكونه ما يغفلان في محل القرب وأيضا لما ورد من تشبيه التخلي الأخرى
في الرؤية بهما فكان الكسوف لهما في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال فان الحق تعالى
لا يصح في جناب عظمته نقص ولولا أن الحق تعالى آمن على العارفين بعرفته من مراتب
التكرار والاكتفاء في دينهم وهنأ أسرار تطير فيها الأعناق لا تنطري في كتاب فن فهم
مأذكرناه وأما تأليه عرف أن تكرير الركوع والاعتدال والسجود كالجبار لذلك النقص
الحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرار
هذين الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبه والتعظيم في قلوب
الصالحين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت
تلك الهيبه والعظمة عند غالب الناس فلم يذهبوا عن كمال الخضوع والخشوع فكل كلام الأئمة
خاص بالأصغر والمتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصغر الموجودين في كل زمان فانهم
لحضور تجدد تجلي الهيبه والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون إلى تكرير شيء من
هذه الأركان كبقية الصلوات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يخفى القراءة مع قول أحمد أنه

نسبه بالاتفاق ولكنه يشارك

المقر في أبي يده مناصفة عند أبي حنيفة ٢٢٦ وقال مالك وأحمد دفع اليه ثلث ما في يده لانه قدر ما يصيبه من الارث لو أنه ر

الاخ لا خرافات بذلك بينة وقال الشافعي لا يصح الاقرار أصلا ولا بأخذ شيئا من الميراث لعدم ثبوت نسبه ولو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقر فقال أبو حنيفة يلزم المقر منهم بالدين جميع الذين وقال مالك وأحمد يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه وهو أشهر قول الشافعي والقول الآخر كذهب أبي حنيفة في فصل في ومن أقر لا انسان بماله ولم يذكر مبلغه قال بعض أصحاب مالك يقال له سم ما شئت مما يقول فان قال قيراط أو حبة قبل منه وحلف انه لا يستحق أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان الحبة مال وقال بعض أصحاب مالك يلزمه ما تادروهم ان كان من أهل الورق وعشرون مثقالا ان كان من أهل الذهب وهو قول نصاب الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس لمالك في ذلك نص وعندي انه يجب على مذهبه ربع دينار فان كان من أهل الورق فثلاثة دراهم ولو قال له على مال عظيم أو خطير قال ابن هبيرة في الإفصاح لم يوجد عن أبي حنيفة نص مقطوع به في هذه المسئلة الا أن صاحبه قال يلزمه ما تادروهم ان كان من أهل الورق أو عشرون دينار ان كان من

أهل الذهب وقال الشافعي وأحمد يقبل

القياس

نفسه عاقل مما يقول حتى يقلس واحدا ولا فرق عندهما بين قوله على مال ٢٢٧ أو مال عظيم وقال القاضي عبد الوهاب القياس على الكسوف بجامع انهما من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويدكرهم بأحوال يوم القيامة والله أعلم

باب صلاة الاستسقاء

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا تضرعوا بالمطر فالسنة أن يسألوا الله فعه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدها فلا بأس فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد عمت الناس كلهم فصار كل واحد متضرعا الى الله تعالى سائلا لازالة ضرورته بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى قائله أو هو في حق من ينقوي بعضهم باستمداده من بعض ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستسقاء فالأول فيه تشديد والرواية الاولى لا حجة مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالصاغر من أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتلطيف بواطنهم ويرق حججهم فيدعوا الله تعالى بقلوب صافية راجية للإجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة أسسهم وعدادهم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فان خطب خطيب للأكابر من العلماء فانما ذلك لمقاباة حاجب كان عندهم أو بقصد الاصاغر الحاضرين مع الاكابر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك بشرع للامام دون المأمومين فالأول مشدد والثاني مخفف والنسأل فيه تشديد على الامام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والتفاوت وهو خاص بالصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاؤل بتحويل الرداء لان الله تعالى قد أطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه فان حول الامام للأكابر وتبعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فدع بارجع الحق تعالى عما كان اطاع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محجوبا بانه قال وان كان من أهل الكشف فهو لا جل التفاؤل عن هو محجوب من المأمومين فافهم والله تعالى أعلم

كتاب الجنائز

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل

وليس لمالك نص في المسئلة أيضا وكان الاجرى يقول يقول الشافعي والذي يقوى في نفسي قول أبي حنيفة ولو قال له على دراهم كثيرة فقال الشافعي وأحمد يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال محمد بن عبد الحكم المالكي اذ انص فيهما لمالك وقال أبو حنيفة يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه مائة دراهم واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي في فصل في ولو قال له على ألف ودرهم قبل تفسير الاف بغير الدراهم حتى لو قال أردت ألف جورة قبل وكذا لو قال له ألف وكر حنطة أو ألف وجورة أو ألف وبيضة لم يكن في جميع هذا العطف تفسير للعطوف عليه عند مالك والشافعي وأحمد وسواء كان العطف من جنس ما يكال أو يوزن أو بعد أولا كالتبات وقال أبو حنيفة اذا كان العطف من جنس ما يكال أو يوزن أو بعده فهو تفسير للعطوف عليه المجل والا فلا يلزمه عنده في قوله في الدراهم ألف درهم ودرهم وفي الجوز ألف جورة وجوزة وفي الحنطة ألف كروكر في فصل في والاسنة تامة جاز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود في الكلام معهوم معهود فيصح وهو من الجنس جاز باتفاق الأئمة وأما من غير الجنس فاختلافه واعي فقال أبو

حقيقة ان كان استثناءه مما ثبت في الذمة ٢٢٨ ككيل وموزون ومعدود كقوله له على ألف درهم الا كحطلة صح وان كان مما

لا يثبت في الذمة الا قيمته كغوب وعبد لم يصح استثناءه وقال مالك والشافعي يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام أجدانه لا يصح وكذلك بالاتفاق استثناء الاقل من الاكثر واختلفوا في عكسه فعند الثلاثة يصح وعند أحد لا يصح فصل في ما اذا قال له عندى ألف درهم في كيس أو عشرة أرباط غرقى جراب أو ثوب في منديل فهو اقرار بالدرهم والقروا الثوب دون الاوعية عند مالك والشافعي وأجدو وقال أهل العراق يكون الجميع له فصل في ما اذا أقر العبد الذي هو غريم مأذون له في التجارة باقرار يتعلق بعقوبة في بدنه كالقتل العمد والزنا والسرقة والقتل وشرب الخمر قبل اقراره وأقيم عليه حذما أقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أجد لا يقبل اقراره في قتل العمد وقال المزني ومحمد بن الحسن وداود لا يقبل اقراره بذلك كالا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيها والمأذون له اذا أقر بحقوق تتعلق بالتجارة كقوله دأبت فلانا وله على ألف درهم من مبيع أو مائة درهم ارش عيب أو قرص فانه يقبل اقراره عند مالك والشافعي وأجد وما كان من دين ليس من متضمن التجارة فانه في ذمته لا يؤخذ من المال

مشدد

الذي في يده كمالو أقر به صب وقال أبو حنيفة يؤخذ من المال الذي في يده ٢٢٩ كما يؤخذ منه ما يتضمن التجارة فصل في

مشدد في الباسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاشارة الى أن مال الناس الى التجرد عن الدنيا اذا ماتوا فراعاهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار أيضا فلتسهل الرجعة النازلة من السماء كما أشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبص الاتباع للصحة في نفسياهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبص فالاول خاص بالصاغر والثاني خاص بالكبير ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالا احتياط من أن ينزل عليه بلاه من السماء فربما مات مصر على ذنب وكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاه النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم ومن ذلك قول الأئمة ان يغسل الميت بالماء البارد أولى الا لضرورة كبر وشديد ووجه قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى بكل حال فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث تهيئ الماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التفاؤل بالنعم بقرينة نهيها صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائز بنار ووجه الثاني التفاؤل برضا الميت بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثل الاول وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للزوج أن يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك مبنى على أحد القولين من أن الموت كالطلاق الرجعي ووجه الثاني مبنى على انه طلاق بائن كما هو مقرر في باب الرجعة واذ ماتت امرأة لا زوج لها ولا غاسلة يموت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراعي من مذهب الشافعي وأجدو الرواية الاخرى عنه ما ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا تنيم ووجه من قال انها تنيم ان السلامة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد من دس بدن من لا تحمل له مقدم على جلبه النظافة لبدن ذلك الميت لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يديه العمل على تحصيل مصلحة الغاسل والمغسول ووجه من قال يدفن بحاله تعارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجنبى عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر يغسله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمسلم تغسيل قريبه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول الوفاء بحق القرابة الطيفية في الجملة وان كان الغسل لا ينظف الكافر ووجه الثاني وجوب اظهار المسلم قطيعة قريبه الكافر اذا لم يواله بينه ما ولا رحم حقيقة فكان في غسله له اظهار ميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالاول خاص بالكبير الذين لا يخاف عليهم الميل الى قريبهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني خاص بالصاغر وقد غسل على بن أبي طالب والده باذن النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للغاسل أن يوضي الميت كالحي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه في منخريه ويغسلها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب ضمرة من رأس المرأة ثلاث ضمائر ثم تلقى خلفها اذا غسلت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير ضمرة فالاول الهادي مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضي الميت كالحي الى آخره مع الغسل كون الموت كالحدث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة أنه كالحديث الا كبر فيدخل عنده الاصغر في الاكبر والاول لا يقول بتدخله ما هو الا حوط كما مر في

لا يقبل

لا يقبل الابينة فصل في ما اذا تودع

دنانير أو دراهم ثم أنفقها أو أنفقها ٢٣٠ ثم ردتها إلى مكان الوديعة ثم نأف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه عند مالك فان

باب الغسل من الجنابة والسواك وتنظيف المخثرين تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك
أقول في تسريح اللحية أو عدمه ووجه من قال إن شمر المرأة يضر ثلاث صفات القياس
على الغسل وترا أو ما حكمه كونه سائقي خافها فلا يسل ستر الشعر ووجهها فيمنع وصول الرحة
إلى بشرة وجهها إذا الشعر من الأمور التي تزال وتنازع الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجلد
وكما قالوا بركاها التلثم في الصلاة لتلاصق اللثام الوجه عن الرحة التي تواجه المصلي ووجه
من قال بارتها الشعر من غير ضرورة أنه شعار أهل المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على
ما فات تلك الميتة من الطاعات ونقصها من الصلوات أيام الحيف أو غيره لينظر الله تعالى إليها
فيرحمها هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن
الحامل إذا ماتت وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها مع قول مالك في إحدى روايته وأجدانه
لا يشق فالأول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم الشق مشدد
من جهة حرمة الميتة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن السقط
إذا ولد بعد أربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام وحركة ورضاع غسسل وصلى عليه
مع قول مالك كذلك إلا في الحركة فإنه اشترط أن تكون حركة يصحبها طول مكث وتيقن معها
الحياة ومع قول الشافعي في الجديد أنه لا يصلي عليه إلا أن ظهرت أمارات الحياة وقال أحمد
بغسله ويصلي عليه وأما الغسل فقد انفق الأربعة على أنه يغسل ووجه هذه الأقوال
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه أنه لا تجنبية الغاسل مع قول
مالك بوجوبها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
أن المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلانية ووجه الثاني أن الغاسل نائب عن
الميت في هذه الطهارة ولوقفتان الغلب فيها النظافة فهي من جملة الأعمال الصالحة وقد قال
صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح إلا بنية ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأصحاب الشافعي أنه إذا خرج من الميت شيء بعد غسله وجب إزالته فقط مع قول أحمد أنه
يجب إعادة الغسل إن كان الخارج من الفرج فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الثاني المبالغة في التنظيف وهو قول للشافعي أيضا لكون ذلك آخر
عهد بالدين والافتقار الأمر أن تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الأول
معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه هو بإزالة نجاسة زوال التكليف ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أنه يكره تنفيط الميت وحقائق عاتيه وحف شاربه بل شدد مالك فقال يعز من
فعله وقال الشافعي في الجديد وأجدانه لا بأس به في حق غير المحرم وفي القديم المختار أنه مكروه
وقل البيهقي إن غساية من العصابة كانوا يحفون شواربهم فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجهها ما ظاهر ومن ذلك قول الشافعي في الاملاء وأحمد
أنه يجوز تقليم أطرافه مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه لا يجوز فالأول
مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك من جملة النظافة المأمور بها العبد مادام في
الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني أن في ذلك تصرف في بدن الميت لم يصرح الشارع
فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته

يلزمه ضمان فصل ثم وانفقوا على أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ٢٣١ ردها مع الامكان والاضمن وعلى أنه إذا

طالبه فقال ما أودعني ثم قال
بعد ذلك ضاعت أنه يضمن
بخروجه عن حد الأمانة ولو قال
ما يستحق عندي شيئا ثم قال
ضاعت كان القول قوله
واختلفوا فيما إذا سلم الوديعة
إلى عياله في داره فقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد إذا أودعها عند
من يلزمه نفقته ولو من غير عذر
لم يضمن وقال الشافعي إذا أودعها
عند غيره من غير عذر ضمن

في كتاب العارية
اتفق الأئمة على أن العارية
قربة مندوب لها ويثاب عليها
واختلفوا في ضمانها فذهب
الشافعي وأحمد إلى العارية
مضمونة على المستعير مطلقا
نعمدى أولم يتعدو مذهب أبي
حنيفة وأصحابه أنها أمانة على كل
وجه لا تضمن إلا بعدة وقبل
قوله في تلفها وهو قول الحسن
البصري والنعني والأوزاعي
والثوري ومذهب مالك أنه إذا
ثبت هلاك العارية لا يضمنها
المستعير سواء كان حيوانا
أو ثيابا أو حيا يما ينظر أو يخفى
الا أن يعمد فيه هذه أظهر
الروايات وذهب قتادة وغيره إلى
أنه إذا شرط الميعر على المستعير
الضمان صارت مضمونة عليه
بالشرط وإن لم بشرط لم تكن
مضمونة فصل ثم وإذا استعار
شيئا فهل له أن يعيره لغيره قال
أبو حنيفة ومالك له ذلك وإن لم
يأذن له المالك إذا كان لا يختلف

فصل في اختلاف أهل الأئمة في بيت المال كالأموال الزوج فانه في بيت المال بالانفاق وقال أحد لا يجب على الزوج كفن زوجته بحال ومذهب الشافعي ان يحل الكفن أصل التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه الأقوال ظاهر مذكور في كتب النكاح ومن ذلك قول الأئمة ان الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك انها سنة فالقول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لان السنة في اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكاتب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تحميمه فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي انها لا تكون في شيء من الاوقات انتهى عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة وأحمد انها تركه فيها مع قول مالك انها تركه عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط فالقول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الاول انها شفاععة في الميت وطالب المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصده عباد الشمس بل لا يكاد ذلك يحظر على قلب مسلم الآن ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الشارع انتهى عن الصلاة في هذه الاوقات فتعمل صلاة الجنائز وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه عدم قوله بالكرهية في وقت الاستواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فعرافه وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي المالك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من كان بحرم مكة من أوقات النسي وإيضاح ذلك ان جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه فيها أوقات رحمة ورضا فان الظلال ساجدة تحت أقدام مظلوا لانها فلو قدر أن العبد لم يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله تابعا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجد لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطاتهم أمين ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بعدم كراهية الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكرهية ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاععة ومعلوم أن الشفاععة في عبد في حضرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة الحجاب ووجه الثاني ان مقام الشفاععة مع الحجاب أقوى في التوجه الى الله تعالى وأبعد عن مقام الادلال لما يطرئ صاحب الحجاب من الهيبة غالبة بخلاف من رفع حجاب من الاولياء فانه ربما كان لا يرى للمعد ذنباً حتى يشفع فيه لكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد اليه لشهود صاحبها انه تعالى هو الخالق لاعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاععة فيه لاجله وأيضاً فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاعجاب بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فن صلى في المسجد فقد تعرض للاعجاب بنفسه فاساء على الميت وعلى نفسه فافهم ومن ذلك قول الأئمة بكرهية

النبي

النبي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بخونه فانه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بعونه الى جماعة المسلمين مع قول أحمد انه مكروه وفي رواية لا يحنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله ان النبي اذا جرح بالميت فلا بأس به وان لم يجرحه ومكره كراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجتهد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم ان الوالي أحق بالامامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد الراي ان الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والاولى للوالي اذ لم يحضر الوالي أن يحضر امام الحي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خوف الفتنة اذا أراد الامام الصلاة ومنع ووجه الثاني ان المقصود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك ان الوالي في هذا الزمان أسقى على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بان الولاء انما كان للناس بقية مومنهم في صلاة الجنائز على الوالي الخاص لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الامر من الولاء كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا الناس وهم يرون ان الاحق بالامامة على جنازتهم من رضوه اقر انفسهم وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لعل من قال ان الوالي أولى بالامامة على الميت رأى أن الحق تعالى اذا كبر بعد من عبيده في الدنيا يستحي أن يرد شفاعته واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف في مصر وسأله القبط في طلوعه مع فرينه قوله موسى وهارون فقوله قولنا فان في ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طوع النبل بسؤاله الحق في ذلك يدخله الاستدراج فنيه تأنيس لما قلناه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أوصى لرجل يصلي عليه لم يكن أولى من الوالي مع قول أحمد انه يقدم على كل ولى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الوالي أسقى من الاجنبي ولو كان من أعظم الاصدقاء لان ارتباط النسب أقوى والشفقة والحنو تابع لذلك بدليل الارث وجوب الدية على العاقلة ووجه الثاني ان الصديق قد يكون أسقى عليه من وليه وأجاب عن الاول بانه شفاععة في حقه منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاععة في الاجنبي من طه وراحت حاجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان الذنوب كلما قصت في رأى العين كلما قبلت الشفاععة فيها أكثر وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لا تقدموا في الصلاة على ميتكم الا الخذاق من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالاولاد ونقصاوا باكم وتقديم من لا يتقدم في الناس الا الخبير فانه لا يرى للميت ذنباً يشفع له عند الله تعالى فيه اه ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الاب والابن يقدم على الابن من الزوج وان كان أباه مع قول أبي حنيفة انه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن أن يتقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن مقدم على الاب ان الابن أشد توجهاً الى تحصيل مصالح أمه من أبيه اليها لاستعانة منها في الوجود وفي المال وأيضاً فانه أدبر وأعرض عنه من حين

وتلف يضمن بقيته وان المكمل والموزون يضمن مثله اذا جرحه الا في رواية عن أحمد في فصل في ومن جنى على متاع انسان فأنلف عليه غرضه المقصود منه فأنلفه وورع مالك انه يلزمه قيمته اصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه ولا فرق في ذلك بين المربوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاضي أو أذنه أو غيره مما يعلم ان مثله لا يربك مثل ذلك اذا جنى عليه وسواء كان حماراً أو بغلاً أو فرساً هذا هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى ان على الجاني ما نقص وقال أبو حنيفة ان جنى على ثوب حتى أنلف أكثر منافعه لزمه قيمته وبسليم الثوب اليه فان أذهب نصف قيمته أو دونها فله أرض ما نقص وان جنى على حيوان ينفع بلحمه وظهوره كعبيرو وغيره فانه اذا قطع احدى عينيه لزمه ربع قيمته وفي العينين جميع القيمة ويرد على الجاني بعيه ان كان مالكة فاضياً أو عدلاً وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي وأحمد في جميع ذلك ما نقص في فصل في ومن جنى على شيء غصبه بعد غصبه جناية لزم مالكه عند مالك أخذه مع ما زعمه القاصب أو يدفعه الى القاصب ويلزمه بقيته يوم

الغصب والشافعي يقول لصاحبه
ارش ما نقص وهو قول أحمد
في فصل في ومن جنى على عبد
غيره فقطع يديه أو رجله فان
كان أبطل غرض سيده منه
فلسيده ان يسلمه الى الجاني
ويعتق على الجاني ان كان عمد
الى ذلك وبأخذ السيد قيمته
من الجاني أو يسكه ولائتي
له هذا هو الرابع من مذهب
مالك وفي رواية عنه انه ليس له
الامان نقص وهو قول أبي يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة له ان
يسلمه اليه وبأخذ قيمته أو يسكه
ولائتي له وقال الشافعي له أن
يسكه وبأخذ جميع قيمته من
الجاني تنزى بلا على ان قيمة العبد
كذبتة ومن مثل بعده كقطع
أنفه أو يده أو قلع سنه عنق
عليه عند مالك واختلف قوله
هل يعتق بنفس الجناية أو
يحكم الحاكم وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يعتق عليه
بالمائة في فصل في ومن غصب
جارية على صفة فزادت عنده
زيادة كسكن أو تعلم صنعة حتى
غابت قيمتها ثم نقصت القيمة
لهزال أولئك ان الصنعة كان
اسيدها أخذها بالأرث
ولا زيادة هذا قول مالك وأبي
حنيفة وأحمد وقال الشافعي
وأحمد له أخذها وأرث نقص
تلك الزيادة التي كانت حدثت

مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرباعية ووجه
الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انهن خمس أو سبع القياس
على تكبير صلاة العبد ووجه من قال انهن تسع بتقديم النية على السجدة ان ذلك يدل على ان
العلوية كأنه يقول الله أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة
مناقاة صفة الموت لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بدنية ذلك الميت
عن صفات الحق تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات
أحد ومن كسبه الا في التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات
قالا قول مخفف وهو خاص بالكبار الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرته بأول
تكبيرة فلا يخرجون منها حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالصغار الذين
لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحد منهم يدخل حضرته الله تعالى بأول تكبيرة
بل يخرج روحه من حضرته الله تعالى المرة بعد المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول
لانه قدوم سيد على حضرته الله عز وجل فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة
الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يقرأها في الثاني من القرآن
قالا مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القرآن
مشدق من القرآن وهو الجمع فهو يقرأها في جميع مع روح ذلك الميت على حضرته ربه الحضور
الخاص على وجه الاكرام والتعظيم بمشاهدته ووجه الثاني ان الميت اذا خرجت روحه في
ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج الى قراءة قرآن ليحتم مع ما يختلف الدعاء للميت
لا يستغنى أحد عنه لاحياء ولا ميتا فافهم ومن ذلك قول الاثني عشرية انه يسلم من صلاة
الجنائز تسليتين مع قول أحمد وهو المشهور وعند مالك انه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول التفاؤل بحصول الامان للميت من الجهتين ووجه
الثاني التفاؤل بحصول الامان من جهة يمينه فقط وذلك اشارة الى انه ليس اسمع رفة الا
بظاهرة فقط دون سر برته فكان الجانب اليسر هو صورة سر برته فتركنا اعطاه الامان من
جهته الجاهلنا بها وتسليم الله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الادب فانهم لا يحجرون على الله
تعالى بخلاف الصغار فكل امام مشدد فافهم ومن ذلك قول الشافعي ان من فاته بعض
الصلاة مع الامام يفتخ الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قول أبي حنيفة وأحمد انه ينتظر
تكبيرة الامام ليكبر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني مشدد وفيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبادرة الى مصلحة الميت بالقراءة أو الدعاء
أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الوسطة بيننا وبين الله تعالى في قبول
شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضا القياس على أمر المأموم بموافقة امامه في
صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه وان لم يحسب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة الامام
كونها شفاعاة والامام هو الشافع حقيقة والمأمومون كالمؤمنين على دعائه فكان من الادب
انتظار تكبيرة لان كل مأموم محبوس في دائرة امامه لا يعرف من أمور الحق تعالى الا ما جاءه
على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف ومن ذلك قول أحمد ان من فاته الصلاة على

عند الغاصب والزيادة المنفصلة
كالولد اذا حدث بعد الغصب
فوى غير مضمونة عند مالك
وأبي حنيفة وقال الشافعي
وأحمد هي مضمونة على الغاصب
بكل حال في فصل في واختلاف
في منافع الغصب فقال أبو
حنيفة هي غير مضمونة وعن
مالك روايات احداها وجوب
الضمان والثانية اسقاط
الضمان والثالثة ان كانت
دارا فسكنها الغاصب بنفسه
لم يضمن وان أجزأها لغيره ضمن
رعى هذا فاذا كان المصوب
حسونا فرده لا يضمن وان
أنكره ضمن وعنه رواية رابعة
ان الغاصب اذا كان قصده
المنفعة لا العين كالذي يسخر
دواب الناس فانه يوجب ضمان
المنفعة تليه رواية واحدة وقال
الشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه هي مضمونة في فصل في
واذا غصب جارية فوطئها
فعليه الحد والرد عند الثلاثة
وقياس مذهب أبي حنيفة انه
يحد ولا أرث عليه للوطء فان
أولادها وجب رد الولد وهو
رفيق للنقص منه وأرث
ما نقصتها الولادة عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك
جبر الولد النقص واذا غصب
دارا أو عبدا أو ثوبا بقي في يده
مدة ولم ينفع به لا في سكر ولا

في كراهه ولا استخدام ولا لبس الى
 ان اخذته من الغاصب فلا
 اجرة عليه للمدة التي بقي فيها
 يده ولم ينتفع به هذا قول مالك
 وابي حنيفة وقال الشافعي
 واحمد عليه اجرة المدة التي
 كانت في يده فيها اجرة المثل
 والعقار والاشجار تضم بالغصب
 حتى غصب شيئا من ذلك فتلف
 يسيل أو حرق أو غيره لزمه
 قيمته يوم الغصب عند مالك
 والشافعي ومحمد بن الحسن وقال
 أبو حنيفة وأبو يوسف ان مالا
 ينتقل كالعقار لا يكون مضمونا
 باخراجه عن يده مالكة الا ان
 يجني الغاصب عليه ويتلف
 بسبب الجناية فيضمنه بالتلف
 والجناية ومن غصب اسطوانة
 أولبنة وبني عليها لم يملكها
 الغاصب عند مالك والشافعي
 واحمد وعند أبي حنيفة يملكها
 ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل
 على الباقي من عدم البناء بسبب
 اخراجها وانفقوا على أن من
 غصب ساجدة وأدخلها في سقينة
 وطالبها بمالكها وهو في الجنة
 البصر انه لا يجب عليه قلعها الا
 ما ذكر عن الشافعي انها تقام
 والاصح ان ذلك اذا لم يتلف
 تلف نفس أو مال فهو فصل
 ومن غصب ذهباً أو فضة فصاع
 ذلك حلياً أو ضرباً دنانير
 أو دراهم أو نحاساً أو رصاصاً

لا دي

لا دي بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النساء انها مبردة كما
 ورد ومن ذلك قول مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي ان الجنب اذا مات لم يغسل
 ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد انه يغسل ولا يصلى عليه
 فالقول بخلاف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد فيه والثالث فيه تخفيف ووجه
 الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تظهر الشهيد حساو معنى ووجه الثاني
 ان أحدا لا يستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن نطقه برحمته
 بالماء بل يزيد الدعاء درجات والماء اماشاً ووجه قول أحمد ان الجنائز نوع آخر بخلاف
 حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حياً عند ربه برزق كما صرح به القرآن فالغسل
 يزيد موضاهة وحياة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في أريح قوله ان المقنول من أهل
 العدل في قتال البغاة غير شهيد يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلى
 عليه وعن أحمد روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن
 قتله الكفار الذين هم أعداء الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال نصرته دين الله تعالى
 على كل حال وان تزل الامر عن نصرته أصل الدين في الدرجة بجماع ان كلاما من المقتولين بائع
 نفسه لله تعالى نصرته لدينه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل من أهل البغي في حال
 الحرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة لا فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل
 والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفقه
 الصلاة عليه ولا الغسل الا أن يتوب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من قتل ظماني غير حرب
 يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه ان قتل بمحاربة لم يغسل وان قتل عتق غل يغسل ويصلى
 عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في أحكام الدنيا
 وان كان له ثواب الشهادة في الآخرة ووجه أحد الشافيين في قول أبي حنيفة في ان من قتل
 بمحاربة لا يغسل ان الحديدي يخرج منه الدم فيخرج معه الخبث الواقع في روحه بحكم المجاورة
 للخبث بخلاف من قتل عتق فان الخبث باق في الدم فيخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه
 ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المتني امام الجنائز أفضل مع قول الثوري ان الركب يكون
 وراءها والمساكن حيث يشاء وكره النخعي الحل بين يدي الممويين وقال الشافعي هو أفضل من
 التبريع ودليل ذلك كله ما باع كل واحد عن الشارع وأصحابه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل جعل بين لوجين وألقي في البحر ان كان في الساحل
 مسلمون وان كان فيه كفار نقل وألقي في البحر ليحتمل بقراره مع قول أحمد انه ينقل ويرى في
 البحر بكل حال اذا تمرد فنه فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لحرمه المسلم فرعاً بجده أحد في الساحل من المسلمين
 فيدفعه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تبار به الأمة ويكون المسلمون الذين يجردون
 ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا دونه في الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كما رآه

أوحدها فانخذ منه آنية أو سواها
 فعند مالك عليه في ذلك كله
 مثل ما غصب في وزنه وصفته
 وكذا لو غصب ساجدة فمها أو باباً
 أو زيارته له لبناً وكذلك الحنطة
 اذا طعمها وخبزها وقال الشافعي
 برذلك كله على المصوب منه
 فان كان فيه نقص أزم
 الغاصب بالنقص ووافق
 أبو حنيفة ما كالا في الذهب
 والفضة اذا صاغها هكذا نقلته
 من عيون المسائل وقال القاضي
 ابن رشيد في المسائل الطولية
 اذا غصب حنطة فطعمها أو شاة
 فخبزها أو ثوباً فقطعه كان كل
 ذلك للمصوب منه عند الشافعية
 والمالكية ولم يملكه الغاصب
 وكذلك اذا غصب بيضة فخبزها
 تحت دجاجة أو جاز فرعه
 أو نواة ففرسها وعند الحنيفة
 تلمز القيمة فصل ففهم من فسخ
 قص طائر بغير إذن مالكة
 فطار ضمها الفسخ عند مالك
 وأحمد كذلك اذا حل دابة من
 قبيها ففرويت أو عيدا مقيدا
 خوف هربه فهو بفعليه قيمته
 وسواء عند مالك طار الطائر
 أو هرب الدابة في الحال عقيب
 الفسخ أو الحل أو وقف بعده ثم
 طار أو هرب وقال الشافعي ان
 طار الطائر أو هرب الدابة بعد
 ما وقفت ساعة فلا ضمان عليه
 وان كان ذلك عقيب الفسخ والحل

فقولان أحدهما الغصن وقال
أبو حنيفة لا ضمان على من فعل
ذلك على كل وجه **فصل** في
وإذا غصب عبدًا فابق أودابه
فهربت أو عينها فسرقت
أو ضاعت فعند مالك يفرم قيمة
ذلك وتصير القيمة ما كان للغصوب
منه وبصير للغصوب عنده
ما كان للغاصب حتى لو وجد
المغصوب لم يكن للغصوب منه
الرجوع فيه ولا للغاصب
الرجوع في القيمة إلا بتراضيها
وبه قال أبو حنيفة إلا في صورة
وهي ما لو فقد المغصوب فقال
المغصوب منه قيمته مائة وقال
الغاصب خسون وحذف وغرم
خسبن ثم وجد المغصوب وقيمته
مائة تكاد كرفان له أن يرجع في
المغصوب ويرد القيمة وعند مالك
يرجع المالك بفصل القيمة وقال
الشافعي المغصوب فيما ذكر
باقى على ملك المغصوب منه فإذا
وجد برد المغصوب منه القيمة
التي كان أخذها وأخذ
المغصوب وأما إذا أكرم الغاصب
المغصوب وأدى هلاكه فأخذ
منه القيمة ثم ظهر المغصوب
فلا خلاف أن للغصوب منه
أخذه ويرد القيمة **فصل** في
ومن غصب عقارًا فبطلت يده
أما بدم أو سبل أو حريق قال
مالك والشافعي وأحمد ضمن
القيمة وروى عن أبي حنيفة أنه

يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في
القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالأصغر
وجه الثاني الأخذ بالاحتياط والتفاوت بتوقف الأمور على مسيبتهم من باب عقل وتوكل
وخاص بالأكثر وقد قال العارفون إن سبكي للدور المتقدمة أولى من الدور الجديدة من
حيث أن الساكن في الدار المتقدمة يكون الغالب عليه التوكل على الله بخلاف الساكن
في الدار الجديدة المحسنة البناء فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث
أحكامها لا على الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستصحاب القراءة للقرآن عند
القبر مع قول أبي حنيفة بكرهتها فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن القراءة
عند القبر بسبب لآزال الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في ذلك أمنا للقرآن نظير ما ورد
من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور
ولكل منهم ما وجه ومذهب أهل السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لنفسه وبه قال
أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بانه ثبتت فهوثرة الصلاة عليه والدعاء له
في الصلاة إذا شافعون حكمهم حكمكم العسكر إذا وقف بباب المالك
ليشفع فبمن أذن والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
الاعظم لا سيما عند سؤال منكرونيكروحين يذهل
من رؤيتهم فلا يقال إن الصلاة كفي من
الدعاء له بعد الدفن فافهم والله تعالى
أعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب
نم

فيتم الجزء الأول من الميزان الكبير ويليه الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

إذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان
عليه ولو غصب أرضًا فزرعها
فأدركها قبل أن يأخذ
الغاصب الزرع قال أبو حنيفة
والشافعي له أجباره على القلع
وقال مالك إن كان وقت الزرع
لم يفت فلما ملك الاجبار وإن
كان فات فروايتان أشهرهما
ليس له قاعه وله أجرة الأرض
وقال أحمد إن شاء صاحب
الأرض أن يقر الزرع في أرضه
إلى الحصاد وله الأجرة وما نقص
الزرع وإن شاء دفع إليه قيمة
الزرع وكان الزرع له **فصل** في
وإذا أراق مسلم خمرًا على ذي
فلا ضمان عليه عند الشافعي
وأحمد وكذلك إذا أتلف عليه
خنزيرًا وقال أبو حنيفة ومالك
يغرم القيمة له في ذلك

فهرسة الجزء الثاني من كتاب الميزان الكبرى

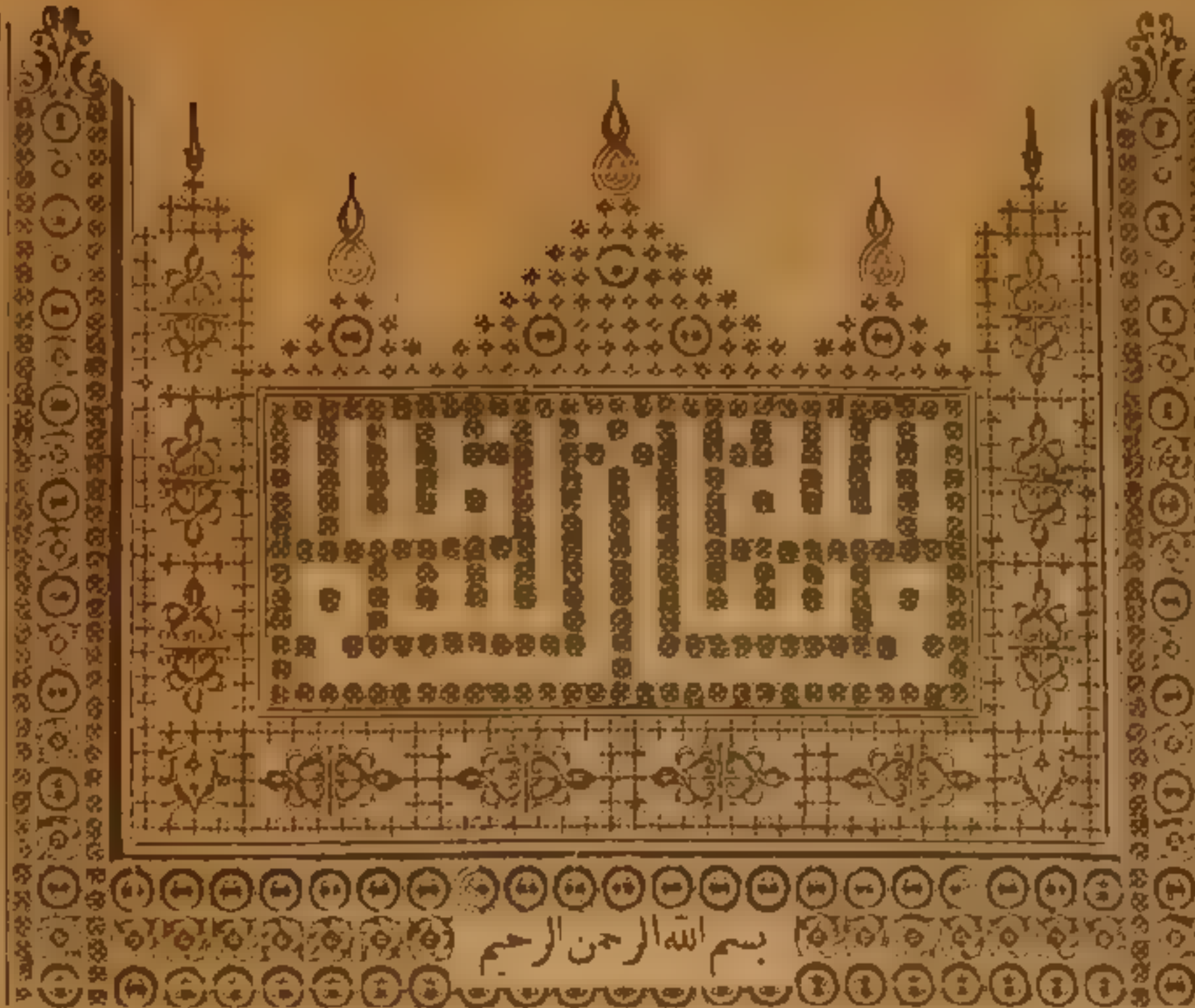
صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
٨٤	باب زكاة الحيوان	٥
٨٦	باب زكاة النبات	٥
٨٧	باب زكاة الذهب	٧
٨٨	باب زكاة التجارة	٩
٩٠	باب زكاة المعدن	١٠
٩١	باب زكاة الفطر	١١
٩٢	باب قسم الصدقات	١٤
٩٤	كتاب الصيام	١٩
٩٥	باب الاعتكاف	٢٩
٩٦	كتاب الحج	٣٢
٩٩	باب المواقيت	٣٩
١٠٠	باب الاحرام ومحظوراته	٤٠
١٠٢	باب ما يجب بمحظورات الاحرام	٤٥
١٠٢	باب صفة الحج والعمرة	٤٧
١٠٦	باب الاحصار	٥٤
١٠٧	باب الاضحية والعقيقة	٥٦
١٠٨	باب النذر	٦٠
١٠٩	كتاب الاطعمة	٦٢
١١١	كتاب الصيد والذبايح	٦٦
١١١	كتاب البيوع	٦٨
١١٢	باب ما يجوز به وما لا يجوز	٧١
١١٤	باب تزيين المنة وما يفسد البيع	٧٤
١١٧	باب الربا	٧٤
١٢٣	باب بيع الاصول والثمار	٧٥
١٢٥	باب بيع المصراة والرد بالعيب	٧٦
١٢٦	باب البيوع المنهية عنها	٧٧
١٢٨	باب بيع المراجعة	٧٨
١٢٩	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع	٧٨
١٣٠	باب السلم والقرض	٧٩
١٣٤	كتاب الرهن	٨٢
١٣٥		
٨٤	كتاب النفليس والحجر	
٨٦	كتاب الصلح	
٨٧	كتاب الحوالة	
٨٨	كتاب الضمان	
٩٠	كتاب الشراكة	
٩١	كتاب الوكالة	
٩٢	كتاب الاقرار	
٩٤	كتاب الوديعة	
٩٥	كتاب العارية	
٩٦	كتاب الغصب	
٩٩	كتاب الشفعة	
١٠٠	كتاب القراض	
١٠٢	كتاب المساقاة	
١٠٢	كتاب الاجارة	
١٠٦	كتاب احياء الموات	
١٠٧	كتاب الوقف	
١٠٨	كتاب الهبة	
١٠٩	كتاب اللقطة	
١١١	كتاب اللقيط	
١١١	كتاب الجمالة	
١١٢	كتاب الفرائض	
١١٤	كتاب الوصايا	
١١٧	كتاب النكاح	
١٢٣	باب ما يحرم من النكاح	
١٢٥	باب الخيارات في النكاح والرد بالعيب	
١٢٦	كتاب الصداق	
١٢٨	باب القسم والنشوز وعثرة النساء	
١٢٩	كتاب الخلع	
١٣٠	كتاب الطلاق	
١٣٤	كتاب الرجعة	
١٣٥	كتاب الايلاء	

الجمعة	الجمعة
١٣٦ كتاب الفقه	١٧٥ باب السرقة
١٣٧ كتاب الزمان	١٨٢ باب قطاع الطريق
١٤٠ كتاب الإيمان	١٨٥ باب حد شرب المسكر
١٤٧ كتاب العدد والاستبراء	١٨٧ باب التعزير
١٥٠ كتاب الرضاع	١٨٨ باب الصب والولادة واليهام
١٥٠ كتاب النفقات	١٩٠ كتاب السير
١٥٢ كتاب الحضانة	١٩٢ كتاب قسم النفي والنعمة
١٥٣ كتاب الجنائيات	٢٠٠ باب الجزية
١٥٦ كتاب الديات	٢٠٣ كتاب الأقضية
١٦٠ باب القسامة	٢١٠ باب القسمة
١٦٢ باب كفارة القتل	٢١١ كتاب الدعاوى واليمينات
١٦٤ كتاب حكم السحر والساحر	٢١٤ كتاب الشهادات
١٦٥ كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات	٢١٩ كتاب العتق
١٦٥ باب الردة	٢٢١ كتاب التدبير
١٦٦ باب حكم البغاة	٢٢٢ كتاب الكتابة
١٦٧ باب الزنا	٢٢٣ كتاب أمهات الأولاد
١٧٣ باب حد الفذف	٢٢٤ خامسة الكتاب في بيان بئنة صالحة
	تتعلق بأسرار أحكام الشريعة

في الجزء الثاني
من كتاب الميزان للعارف الصمداني
والقطب الرباني سيدي عبد الوهاب
الشعراني نفعنا الله بعلومه
والمسلمين آمين بحياه
النبي الامين

وبهامشه بقية كتاب راحة الامة
في اختلاف الأئمة تأليف العلامة
الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي
العثماني الشافعي رحمه الله

نذبت للشريك في الملك باتفاق
الأئمة ولا شفعة للجار عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
تجب الشفعة بالجوار والشفعة
عند أبي حنيفة وعلى الرأى من
مذهب الشافعي على الفور فن
آخر المطالبة بالشفعة مع الامكان
سقط حقه اختيار الراد للشافعي
قول آخر انه يبقى حقه ثلاثة
أيام وله قول آخر انه يبقى أبدا
لا يسقط الا بالنصر مخرج بالاستقاط
وأما مذهب مالك فاذا بيع
المشفوع والشريك حاضر
يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة
منى شاء ولا ينقطع شفعه الا
بأحد أمرين الاول بمضي مدة
يعلم انه في مثلها قد أعرض عن
الشفعة ثم روى عن مالك ان
تلك المدة سنة وروى خمس سنين
الثاني ان يرفعه المشتري الى
الحاكم ويلزمه الحاكم بالخذ
أو التزك غير ان الحاصل من
مذهب مالك انه باليست على
الفور وعن أحمد روايات احداها
على الفور والثانية مؤقنة
بالمجلس والثالثة على التراخي
فلا تبطل أبدا حتى ينفو أو يطالبه
فوفصل في الثمرة اذا كانت
على النخل وهي بين شريكين
فباع أحدهما حصته فهل
لشريكه الشفعة أم لا اختلف
في ذلك قول مالك فقال في رواية
له الشفعة وقال في أخرى لا شفعة
له وقال أبو حنيفة له الشفعة



أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف المواشي
وجنس الثمن وعروض التجارة والمكيل والمذخر من الثمار والزروع بصفات مقصودة
وأجمعوا على وجوب الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجمعوا على أن الحول شرط في
وجوب الزكاة إلا ما حكى عن ابن مسعود وابن عباس من قولهم ما وجوب من حين الملك ثم
إذا حال الحول وجبت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاءه زكاة في الحال وأجمعوا على أن أخراج
الزكاة لا يصح إلا بنية وقال الأوزاعي لا يفتقر أخراج الزكاة إلى نية وعلى أن من امتنع من
أخراج الزكاة بخلًا أخذت منه قهرًا ويعزر وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد
والشعبي إذا حصد الزرع وجب عليه أن ياتي شيئا من السنابل للساكن وكذلك إذا حصد النخل
يجب عليه أن ياتي شيئا للفقراء من الثمار هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة يجب على المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه
مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول أبي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه في وجوب
أخراج العشر من زرع كالعقوبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني نقص
ملكه الشري فصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه فوسعه عليه ايصرف ذلك
في فكالك رقبته من رق العبيد الى الرق الخاص الذي هو رق الله العلي العظيم فانه هو المال
الحق في ذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد من العبيد في معنى الملك ووجه
الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله لرضى أن

وقال الشافعي وأحمد لا شفعة له
فوفصل في وإذا كان غنم
الشفعة مؤجلا فلا شفعة عند
مالك وأحمد الاخذ بذلك الثمن
الى ذلك الاجل ان كان ميا
ثقة والا في ثقة ملي بضمن الثمن
الى ذلك الاجل وبمذاقال
الشافعي في القديم وقال أبو
حنيفة والشافعي في الجديد
الراجح من مذهبه للشفيع الجار
بين أن يحمل الثمن ويأخذ
الشفيع المشفوع أو بصري
حاول الاجل فبزن الثمن ويأخذ
بالشفعة فصل والشفعة مقسومة
بين الشفعاء على قدر حصصهم
في المال الذي امن وجبوا من
جهته الشفعة فيأخذ كل واحد
من الشركاء من المبيع بقدر
ملكه فيه عند مالك وهو الاصح
من قول الشافعي وقال أبو حنيفة
هي مقسومة على الرؤس وهو
قول للشافعي واختاره
المزني وعن أحمد روايتان
فوفصل في والشفعة تورث
عند مالك والشافعي ولا تبطل
بالموت فاذا وجبت له شفعة
فمات ولم يعلم بها أو علم ومات
قبل التمكن من الاخذ انتقل
الحق الى الوارث وقال أبو حنيفة
تبطل بالموت ولا تورث وقال
أحمد لا تورث الا أن يكون الميت
طالب بها فوفصل في ولو رضى
مشتري الشفعة أو غرس
ثم طلب الشفعة فليس له عند

يكون عبد العبيد الله تعالى تواضع الله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال
الكتابة فلهما طاعة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكاة حال اسلامه مع قول أبي حنيفة انه ان سقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
لامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تماثل حال الترام الاحكام الشرعية قبل
خروجه من أصل الدين فكما حبط الأصل كذلك حبطت فروعه فان عاد الى الاسلام بنى على
كل شيء مقتضاه فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في يوم وقوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التقليل ووجه الثاني انها طهرة
للروح والمال أوجبها الله تعالى في مال عبده المؤمن بحبة فيه وشفعة عليه وعلى ماله أن
يدخلها ما خبث فكان اللائق بحال المرتد عدم ايجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضا
عليه فانه أسوأ حالا من الكافر الأصلي لرفضه الاسلام وبإضافان الزكاة تابعة الأصل ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من ماله ما به
قال جماعة من الصحابة مع قول أبي حنيفة رضى الله عنه لا زكاة في ماله وما ويجب العشر في
زرعه ما ومع قول الأوزاعي والثوري بوجوب الزكاة في الحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي
ويبقى المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء وعجز
عن مباشرته جاز الاستئابة فيه باذنه أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى
الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير اخراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ
أو الافة أولى ليجزها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع لسهولة الفوس به غالبا ومن
ذلك قول الشافعي وأحمد انه لو ملك نصابا ثم باعه في أثناء الحول أو بآدله ولو بغير جنسه انقطع
الحول مع قول أبي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في المساشية ومع
قول مالك انه ان بآدله بجنسه لم ينقطع والا فروا بان فالاول مخفف من جهة عدم وجوب
الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول أن من بآدل أو باع لم يصدق عليه انه حال على نصابه الحول فلا
زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بآدل بذهب أو فضة فكأنه لم يبادل لانه نقد ناض على كل
حال بخلاف المساشية ووجه قول مالك يعرف بمماقر رناه فمأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي انه ان تلف به بعض النصاب أو تلف قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك
وأحمد انه ان قصد بآدله الفرار من الزكاة لم ينقطع الحول ويجب اخراجها عند تمكنه آخر
الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في أحد مشق
التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجديد الرأى وأحمد في
أحمدى روايته ان المال المصوب والضال والمجود اذا عا دى ركن عن الماضي مع قول أبي
حنيفة وصاحبيه والشافعي في القديم انه يستأنف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو
أحمدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك ان عليه اذا عا دى زكاة حول واحد فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه

المشترى بهدم ما بين ولا يقع ما عرس مضافا إلى الثمن وقال أبو حنيفة لا شفع في المشتري على القاع والمهدم قال في عيون المسائل وذهب قوم إلى أن الشفعان يعطيه عن الشقص ويترك البناء والفراس في موضعه فصل في وكل مالا ينقسم كالخام والبر والرحى والطريق والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب الأول قال وهو قول أبي حنيفة وعهدة الشفع في المبيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع عند جمهور العلماء فإذا ظهر المبيع مستحقا أخذه مستحقه من يد الشفع ورجع الشفع بالثمن على المشتري ثم رجع المشتري على البائع وقال ابن أبي ليلى عهدة الشفع على البائع بكل حال فصل في اختلاف الأئمة هل يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل أن يبيع بسلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو أن يقرله ببعض المالك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له فقال أبو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك فإذا وهبه من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة والشافعي

ومن ذلك قول الشافعي في أظهر الروايات أن الدين المستغرق للنصاب أو لم يمتعه لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم الشافعي أنه يمنع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ككها ظاهر ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كتملك الجارية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال الظاهرة ومع قول مالك أنها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال من ثمنها به أنه أن يؤدي الزكاة من غيرها فالأول مشدد من حيث وجوبه في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقه بالعين وتشديد من حيث تعلقها بالذمة بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك إنما الت فيه التشديد من جهة كون جزء منه من ثمنها حتى يؤديه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فإن قدمت زمان يسير جاز وإن طال لم يجز كالطهارة والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من نية مقارنة للأداء أوله زل قدر الواجب فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فكف العبد وجوب النية في سائر العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك عرف نوجه الرواية عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديم زمان يسير ما قارب الشيء أعطى حكمه وإيضاح ذلك كله أن النية هي الإخلاص حتى فارق النية العمل لم يحصل إخلاص وإذا لم يحصل إخلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من وجبت عليه زكاة وقدر على إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخر ضمن ولا تسقط عنه بتأجيل المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول أحمد أن إمكان الأداء ليس بشرط لافي الوجوب ولا في الضمك وإذا تألف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الأداء أم لا فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الأول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها تسقط بالموت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المسألة إلى براءة ذمة الميت بكال إخراج زكاة التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء إلا أن يشأوا إخراجها وهم من يعتبر أنه لو كانوا الصق بالميت وارثهم فهرى بخلاف الفقراء وبصح حل الأول على حال الميت المتورع إذا كان ورثته كذلك وحل الثاني على ما إذا كان بالصدقة ذلك والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفرار من الزكاة كان وهب من ماله شيئا أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مسيئا عاصيا مع قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني حله على استصحابها بخداعة لله عز وجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تجب الزكاة جائر

قبل الحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني جعل تقدم الزكاة كتحريم الصلاة وتعام الحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال الحول إنما جعل توبة لصاحب المال فإذا اختار إخراجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عنها ولا يجوز لاشتراط الوقت في صحتها كما هو مقرر في كتب الفقه وأبو حنيفة لا يفتى للفقراء نفقة بخلاف الزكاة والله أعلم

باب زكاة الحيوان

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار المالك وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشرة شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى آخر ما صرح به الأحاديث المعتمدة وجب إخراج ما وجب بخلاف في شيء من مباحين العلماء وأجمعوا على أن البخاني والعرب والأذكور والانات في ذلك سواء وأنفقوا على أنه لا شيء فمادون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة إلى الثلاثين كافي الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تباع فإذا بلغت أربعين ففيها مائة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة وأحد عشر وفيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمزبوا واتفقوا على أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأخرج واحدة منها أنها تجزئ به مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ به وإذا بلغت أبله خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأحمد أنه يجزئ شرا واحدة منهما وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال مابين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على حدم ما ورد أولى ممن يخرج غيرها من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلاة على العدد الوارد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهم إذا مالكا نصابا واحدا وخطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي أن عليه ما الزكاة حتى لو كانت أربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبقية مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذكرها والله أعلم

باب زكاة النابت

لا شفعة للذي

وكذلك يقول أحمد بل لا بد أن يكون قد ملك بعوض واختلف قول مالك في ذلك فقال لا شفعة فيه وقال فيه الشفعة فصل في وإذا وجبت له الشفعة فبذل له المشتري دراهم على ترك الأخذ بالشفعة جاز له أخذها وتلكها عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردّها وهل تسقط شفعة بذلك لا أصحاب وجهان في فصل في وإذا ابتاع اثنين من الشركاء نصيبا ماسة ففقه واحدة كان للشفع مع عند الشافعي وأحمد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كالو أخذ نصيب جميعا وقال مالك ليس له أخذ حصّة أحدهما دون الآخر بل أما أن يأخذها جميعا أو يتركها جميعا وبه قال أبو حنيفة فصل في ولو أقر أحد الشريكين أنه باع نصيبه من رجل وأنكر الرجل الشراء ولا يئنه وطلب الشفع الشفعة قال مالك ليس له ذلك إلا بعد نبوت الشراء وقال أبو حنيفة ثبت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي لأن إقراره بنصفه إثبات حق المشتري وحق الشفع فلا يبطل حق الشفع بانكار المشتري وتثبت الشفعة للذي كانت له السهم عند مالك وأي حنيفة والشافعي وقال أحمد

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون ساعاوان مقدار الواجب من ذلك العشر ان شرب بالمطراؤ من ثمروان شرب بنصف اودولاب او بماء اشتره نصف العشر والنصاب في الثمار والزروع الا عند أبي حنيفة فانه لا يعتبره بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا على انه لا زكاة في القطن وقال ابو يوسف وجوبه اياه وعلى انه اذا اخرج العشر من الثمر او من الحب وبقي عنده بعد ذلك سنتين لا يجب فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كل ما حال عليه الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة في كل ما اخرجت الارض من الثمار والزروع العشر سواء سقي بالسما أو بالنضح الا الحطب والحشيش والقصب الفارسي خاصة مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما ادخر واقبت كالخطة والسبعير والارز وغير النخل والكرم ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اوجها في اللوز وأسقطها في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي وأحمد ان عند أحمد يجب في السم واللوز والفسنتق وبرز الكان والكهون والكرابا والخردل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة انه يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد وردت الاحاديث شاهدة بكل مذهب فلا يحتاج الى توجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في اثمر روابيته واحد قول الشافعي انه يجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في اثمر روابيته ومالك في احدى روابيته والشافعي في أربع قوليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه غير قوت فلا تشدد حاجة الناس اليه مثل الثمر والارز يب فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجديد اراج انه لا زكاة فيه ثم اختلف أبو حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة ان كان في أرض خراجية فلا عشرين فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا ونصابه عند أحمد ثمانية وستون رطلا بالبغدادى وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالاول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول أحمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان النخل يري مما يخرج من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من الزرع او الثمار ووجه الثاني ما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه نوسعة على الامة فوجوب الزكاة فيه خاص بالا كبر وعدم وجوبها خاص بالا صاغر وكذلك قول أبي حنيفة انها يجب في كل قليل وكثير خاص بالا كبر لا إطلاقا لخارج العشر من العسل في بعض الاحاديث وقول أحمد خاص بالا صاغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعير يضم الى الخطة في اقال النصاب ويضم بعض القطنة الى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص

صحيح في ذلك ووجه الثاني ان الاجناس كلها اقوت فكانت شيئا واحدا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسخر من الثمار ان يدا صلاحها على ما لكها اتر فقا به وبالفقره وتغلبها لزمته مع قول أبي حنيفة ان الخرص لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للخارص ولا للفقره ولا للمالك ويصح حمل الاول على الخارص الحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على الخارص الذي قد يخطئ كما انه يصح حمل الاول على مال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة الثمر والعنب مطلقا كما هو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبهم انه يجب العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد والارض لا تحرج العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لا تحرفه ومتوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد منها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك اذا زرع اجره فاعشر زرعه على الزارع مع قول أبي حنيفة انه على صاحب الارض في كل من القوانين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجيه ما تقدم انفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد اذا كان مسلم أرض لا خراج عليها فباعها من ذي فلا خراج عليه ولا عشرين زرعه فيها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرين ومع قول محمد عشرين واحد ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استصحاب حكم الارض الذي كان اهل مال المسلم فلا يحدث على الذي خراج بقصد اضعاف شوكته ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة لاكتفاء على التقوى عليها تلك الارض واعزاز كلهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى فيها سكة حرث فقال ما دخل هذا ارقوم الادخل عليهم الذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت الارض مأكلا لانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بالخراج والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمرزوق والمسلك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجوهر والياقوت والعنبر الخس لانه معدن فاشبهه وقال رب المال ما أدت لك الا

عمل المقارض بعد فساد القراض فصل في المال ربح كان للعامل أجرة مثل عمله عند أبي حنيفة والشافعي والربح رب المال والنقصان عليه واختلف قول مالك فقال يرد الى قراض مثله وان كان فيه شيء لم يكن له شيء قال القاضي عبد الوهاب ويحفل أن يكون له قراض مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه انه له أجرة مثله كذهب الشافعي وأبي حنيفة فصل في اذا سافر العامل بالمال فنفقته من مال القراض عند أبي حنيفة ومالك وقال أحمد من نفسه حتى في ركوبه وللشافعي قولان أظهرهما ان نفقته من مال نفسه ومن أخذ قراضا على ان جميع الربح له ولا ضمان عليه فهو حائر عند مالك وقال أهل العراق يصير المال قرضا عليه وقال الشافعي العامل أجرة مثله والربح رب المال وعامل القراض يملك الربح بالنسبة لا بالظهور على أصح قول الشافعي وهو قول مالك وقال أبو حنيفة يملك بالظهور وهو قول للشافعي واختلفوا فيما اذا اشترى رب المال شيئا من المضاربة فقال أبو يوسف ومالك يصح وقال الشافعي لا يصح وهو أظهر الروايتين عن أحمد ولو ادعى المضارب ان رب المال أذن له في البيع والشراء فقد ونسيته وقال رب المال ما أدت لك الا

وكذلك اجتمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع وامامنا اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اشترى عبد التجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحول مع قول أبي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني ان العبد محسوب من جملة مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد كاتان لكن ان أخرجه المالك متبرعا فلا يمنع ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان العروض التجارة اذا كانت متبرعا للتماء وبتر بصيها للنفاق والاسواق تتقوم عند كل حول ويزكها على قيمتها مع قول مالك انه لا يقو بها كل حول ولا يزكها ولو دامت سنين حتى يبيعهابذهب أو فضة فتركي لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشترى أو يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكها مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد أقواله انه اذا اشترى عروض التجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثناءه بعدم وجوب الزكاة ونشد يد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا بعدم اخراج الزكاة الامع تمام النصاب في جميع الحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص النصاب في أثناء الحول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاعتبار بوثق الانقضاء والوجوب فلا يمتد لها الحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة اطلاق التصرف وعدم انضباط الامر ودوام الرجح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الامرين ومن ذلك قول مالك وأحمد ان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في أحد أقواله انها تتعلق بالمال تتعلق الشركة وفي قول تعاق الرهن وفي قول بالذمة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله أعلم

باب زكاة المعدن

اتفقوا على أنه لا يشترط الحول في زكاة المعدن الا في قول للشافعي واجمعوا على أنه يعتبر الحول في الركا واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا بأحنيقة فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قبيله وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركا الا عند الشافعي فانه جعله شرط للوجوب وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وامامنا اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول أبي حنيفة وأحمد ان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تخص بالذهب والفضة فلا يخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالنار كالحديد والبرص لا يلفي ووزج ونحوه مع قول أحمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالخيل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة

مرتبة

وقال الشافعي في المشهور عنه

تبطل الاجارة في الجميع واذا استأجر عبدا مدة معلومة أو دارا ثم قبض ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا أو انه دمت الدار قبل ان يسكنها ولم يحص من المدة شيء فانه لا يستحق عليه شيء من الاجارة وتبطل الاجارة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وقال أبو ثور المانع في هذه المواضع من ضمان المكسرى الفصل في عقد الاجارة على القرية والدار والعبد وغير ذلك لازم لا ينسخ بموت أحد المتعاقدين ولا بعونهما جعلا ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ينسخ العقد بموت أحد المتعاقدين ولا تنسخ الاجارة بنفس المسأجر كشره الخروس رفته فان لم يكف أجرها الحاكم عليه كبيعها لو كانت ملكه الفصل في ويجوز عقد الاجارة مدة سنين يرجى فيها بقا العين عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي وله قول انه لا يجوز الزيادة على سنة واحدة وقول آخر ثلاثين سنة ولو استأجر منه شهر رمضان في رجب فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح وقال الشافعي لا يصح الفصل في الصانع اذا أخذ الشيء الى منزله ليعمله به فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من جهة عند

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر واجبة باتفاق الائمة الاربعة وقال الاصم واصمعي بن عاتبة هي مستحبة واتفقوا على ان كل من زكاة الفطر زكاة أولاده الصغار ومما يليه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن أبي طالب انه يحب على كل من أطلق الصلاة والصوم وعن سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على أنه يجوز تجهيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الائمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهورة للصائم من الرفث وغيره مما وقع في الصوم تعظيما لصفة الصمدانية التي تخفى بالصائم باسمها ووجه قول الاصم والاشباه عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعجيل الوجوب بتعجيل المستحب فنكون واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على الجوع ووجه جواز تجهيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط فرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء أعطى حكمه فكان يوم العيد كاتمكين من ميقات الصلاة لا وقت فافهم واتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل نصير ديننا حتى تؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق بين الائمة الاربعة وامامنا اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر فرض واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة وليست بفرض لان الفرض أكد عنده من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما أمرت به في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في كتابه وبين ما أمر به رسوله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام أبي حنيفة فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم مدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على عبده وان كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلاة وان كانت في اللغة هي الرحمة فتخصيم الشانهم وتقرى بيايين لفظ الترحم على الاولياء والترحم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انها تجب على الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا احمدان كلاما من الشريكين يؤدي عن حصته صاعا كاملا مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحد الى الاثنين عن أحمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ

قوله وباعل مصدر باعل أي لا عب زوجته على حد قوله لفاعل الفاعل اه

الضمان وقال أبو حنيفة لا ضمان عليه إلا فيما جنت يده وهو الراجح من قول الشافعي وسواء الأجير المشترك والمفرد إلا أن قصر وقال أبو يوسف وعنه عليه ضمان ما يستطاع الانتفاع منه دون ما لا يستطاع الانتفاع منه كالخرق والفرق والأمر القالب وتلف الحيوان فإنه لا ضمان فيه وأما الأجراء فلا يضمنون عند مالك وهم على الأمانة إلا الصانع خاصة فإنهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالأجرة أو بغيرها إلا أن تقوم بينة بفراغه وهلاكه فيبرؤ ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب فالثلاثة على أن القول قول الخياط وقال أبو حنيفة القول قول صاحب الثوب فصل في اختلاف في إجارة الأقطاع والمشهور المعروف من مذهب الشافعي والجمهور عنهما قال النووي لأن الجندى مستحق المنفعة قال شيخنا الإمام تقي الدين السبكي ما زلت أسمع علماء الإسلام فاطبة بالديار المصرية والبلاد الشامية يقولون بصحة إجارة الأقطاع حتى بزغ الشبح ناج الدين الفزاري وولده الشبح ناج الدين فقالا فيها ما قالوه وهو المعروف من مذهب مالك وأحمد ولكن مذهب أبي حنيفة بطلانها ولا يصح

بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد في الحديث إلى من ملكه واحد فقط وإن كان المعنى يشمل المشترك فإنهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم فالأول مدد والثاني مخفف ووجه الأول إطلاق العبد في بعض الأحاديث فشمع الكافر ووجه الثاني أن الزكاة طهارة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع بذلك في الأحاديث حمل أصحاب هذا القول المطلق على المقيد وهذا أحوط من حيث الأدب مع الشارع والأول أحوط من حيث براءة الذمة وعليه أهل الكمال من السارفين فيقولون بالمطلق في محله والمقيد في محله وهو باطن التشرع مع الشارع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقة نساء قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالأول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك من كمال المواساة للزوجة ولا يليق بمحاسن الأخلاق أن يكافر زوجته بذل مال في تطهيرها من الرخص الظاهر أو الباطن ووجه الثاني أن المخاطب بهذه الزكاة إنما هو المرأة أو مصلحة ذلك علم في دينها وإن كان الأولى من الزوج إخراجها عنها مكافأة لها على إعانتها على غرض طرفه في رمضان بجماعها أو ببيع نفسه برؤيتها فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من بعضه حرو بعضه رقيق مثلاً لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد أنه يلزمه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك في إحدى روايته أن على السيد النصف ولا شيء على العبد مع قول أبي ثور يجب على كل واحد منهما ما صاع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المذكور والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر لأن السيد لم يملكه كاهن والزكاة موضوعها أن تكون عن جلة الإنسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد أن يزكي عن العبد قدر حصته والعبد لا مال له يخرج عنه نفسه ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج مالكاً نصيباً من الفضة وهو ما تبادرهم بل قالوا إن كل من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليته شيء قدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب إلا على من ملك نصيباً كاملاً فاضلاً عن مسكنه وعبده وفرسه وسلاحه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون القدر المخرج في زكاة الفطر أمراً يسيراً فلا يشترط أن يملك صاحبه نصيباً بخلاف ربع العشر في الفضة مثلاً فإن النفوس ربما تجلت به ووجه الثاني إلحاق زكاة الفطر بأخواتها من زكاة النقد وغيرها في اعتبار ملك النصاب ولكن إن أخرجهما من ملك دون النصاب فلا بأس ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها لا تجب بطولوع فجر أول يوم من شوال مع قول أحمد أنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي أنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد على الراجح من قوليهما ووجه القولين ظاهر ومن ذلك اتفاقهم على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها

عن يوم العيد قال أحمد وأرجوان لا يكون به بأس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك وأما خبر أغنوههم عن الطواف في هذا اليوم فهو محمول عنده على الاستحباب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز إخراجها من خمسة أصناف من البر والشعر وغيره والبر والبر إذا كان قوتاً مع قول أبي حنيفة أنها لا تجزى في الأقط أصلاً بنفسه وتجزى بقيته وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالأول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا تجزى دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة أنه لا يجزى أصلاً بنفسه وما وبه قال الأغاطي من أئمة الشافعية وجوز أبو حنيفة إخراج القيمة عن الفطرة فالأول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإقصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني أن الدقيق والسويق أسهل على الفقراء من الحب وذلك أن يوم العيد يوم سرور فالأغنياء في سرور يوم العيد لا يستغنوا عنهم عن تهيئة ما يأكلون ذلك اليوم بخلاف أمهم فلا يجوز جوعهم إلى التعب في تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فإنهم إذا أخذوا الحب يحتاجون إلى غريباته وتفتيته وطحنه وعجنه وخبره عادة وذلك ينقص عنهم السرور في يوم العيد والأول يقول لم أعلم الشارع هذا المعنى قسم التعب بين الأغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطر التعب وعلى الأغنياء الشطر الآخر فيما باعدهم ولكن إن أخرج الأغنياء للفقراء الطعام المهيأ لكل بلا تعب كان أقرب إلى تحصيل سرورهم أعنى الفقراء وأما من جوز إخراج القيمة فوجهه أن الفقراء يصبرون بالخيار بين أن يشتري أحدهم حباً أو طعاماً مهيأ لكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الأغنياء والفقراء فإنه يوم أكمل وشرب وبعال وذكر لله عز وجل فالطعام يسر أجسام الناس وذكر الله يسر أرواحهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والأجسام وقد ذقنا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا نأكل ونذكر فضل الله عز وجل ولا يعادل سرور من شك فيجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والأدناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة إخراج الحب والدقيق ونحوه وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلوب من الأغنياء يوم العيد زيادة البر والكرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على الوالد إخراج الزكاة عن الصبي الذي لم يبلغ الطائفة على الصوم نوسعة على المساكين والأغنياء صوم يكون معلقاً بين السماء والأرض حتى يؤمر الصبي بالإخراج انتهى والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد أن إخراج التمر أفضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي أن البر أفضل ومع قول أبي حنيفة أن أفضل ذلك أكثره غنماً فالأول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم أكثر وأهني من البر والثاني محمول على من كان البر عندهم أكثر وأهني من التمر ووجه الثالث مراعاة الأكثرية فإنه مؤذن بأنه أظطع ما ادغلاه الثمن دائر مع شدة الذمة وكثرة النفع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الواجب صاع بصاع النبي

الاستعارة على القسرب كالحج وتعلم القرآن والامامة والأذان عند أبي حنيفة وأحمد وجوز ذلك مالك إلا في الإمامة يفردها وكذلك قال الشافعي واختلف أصحابه ولو استأجر داراً لبعلي فيها قال مالك والشافعي وأحمد يجوز للرجل أن يجر داره مدة معلومة ممن يتخذها مصلية ثم تعود إليه مأكوله الأجرة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك ولا أجرة له قال ابن هبيرة في الإفصاح هذا من محاسن أبي حنيفة لا مما يهيب به لانه مبني على أن القرب عنده لا يؤخذ علم الأجرة في فصل به وإذا أجرة عينا مدة معلومة ثم باعها فذهب الشافعي إن في بيعها غير المستأجر قولين أظهرهما الجواز وقال أبو حنيفة لا يجوز بيعها والمستأجر بالخيار في إجارة البيع وبطلان الإجارة أو رد المبيع وثبوت الإجارة قال صاحب الإفصاح وقال أبو حنيفة لا تباع الأرض المستأجر أو يكون عليه دين فيجسسه الحاكم عليه فيبيعها في دينه وقال مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة هذا إذا كان البيع من غير المستأجر وأما من المستأجر فلا خلاف في جوازه لأن تسليم المنفعة غير معتذر في فصل به ومن استأجر دابة ليركبها فكسبها بالجماع كما جرت به العادة فانت فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي وأحمد

حنيفة يضمن فيها وأجارة المشاع جائزة عند مالك وأحمد والشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا أن يور نصيبه مشاعا من شريكه ولا يجوز عنده رهنة ولا هبة بحال قال ويجوز اجارة الدنانير والدرهم للدين أو التجهل بها كالمالك كان صير فيها هذا مذهب أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد لا يجوز وأجازه بعض أصحاب الشافعي في فصل في ولا يجوز عند مالك اجارة الأرض بما يثبت فيها ويخرج منها ولا يطعم كالمسك والعسل والسكر وغير ذلك من الأطعمة والمأكولات وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما أنتهت الأرض وبغير ذلك من الأطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب الحسن وطاوس إلى عدم جواز كراه الأرض مطلقا بكل حال وإذا استأجر أرضا ليزرعها حنيفة فله أن يزرعها شهرا وما ضره كضرر الحنيفة عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال داود وغيره ليس له أن يزرعها غير الحنيفة في فصل في وإذا استأجر أرضا سنة ليزرع فيها نوعا من الفراس مما يابد ثم انقضت السنة فلم يور الخبار عند مالك بين أن يعطى المستأجر قيمة الفراس وكذلك

باب قسم الصدقات

اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت وأجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وأجمعوا على أن الغارمين هم المديونون وعلى أن ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية أن قسم الامام وهناك عامل والأقالمة على سبعة فان فقد بعض الأصناف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الأصناف ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال والأفقيح اعطاء ثلاثة فلو عدم الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم رد على الباقيين فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم المؤلفة قلوبهم منسوخ وهو إحدى الروايتين عن أحمد والمشهور من مذهب مالك أنه لم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم لغناء المسلمين

المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتج بهم في بلد أو قراة استأنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في أظهر الاقوال أنهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالاول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه جل من أسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكراه فلا يحتاج أن يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفة قلوبهم فلم يقيد ذلك بصرا النبي صلى الله عليه وسلم فيعطى كل من أسلم في أي عصر كان لانه ضيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد أسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم ينفق اليه المسلمون بالبر فقال لي أنا ندمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم ينفقوا الي فلولا اني كنت له شخصامن العمال يكتب عنده بالقوت اصرح بالردة * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان ما يأخذه العامل من الصدقات هو من الزكاة لانه عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول فيه تخفيف على الأصناف والثاني فيه تشديد على العامل ونظيره من أخذ أساخ الناس فباخذ نصيبه أجرة لاصدقة فرجع الامر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز أن يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوى القربى ولا كافرا مع قول أحمد انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل أجبر فلا يشترط فيه الكمال بالحريفة والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدعه العباس أن يكون عاملا وقال لم أكن لاستعملك على غسالة ذنوب الناس تشريفه على وجه النذب لا الوجوب ووجه الاول ان العبد يكتب في نفقة سيده عليه وذوى القربى أشرف فيمنعون من أن يكون أحدهم عاملا تشريفهم كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح أن يكون له حكم على المسلمين ولذلك أفتى العلماء بتحريم جعل الكافر جابيا لأخطام أو للخراج أو كاتباً أو حاسباً * ومن ذلك قول الأئمة ان الرقاب هم المكاتبون في دفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم وانما يشترى من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن أحمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله الغزاة مع قول أحمد في أظهر روايته ان منه الحج فالاول مشدد لا خذ بالاحتياط لا تصرف الذهن إلى الغزاة بيادى الرأى والثاني مخفف يجوز صرف مال الزكاة للمحتاج فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغنى ثمن من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يصرف له مع الغنى فالاول مشدد على الغارم من ماله والثاني مخفف عنه فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والحديث والقراة فانها تعطى ان القادر على وفاة الغارم من ماله ليس يحتاج إلى المساعدة وموضوع الزكاة انه لا تصرف الا للمحتاج ووجه الثاني ان الشارع أطلق الغارم في مصالح المسلمين فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل فان شأن غالب البشر ان يشترط في ذلك اذن الامام أم لا

لا يجوز

كتاب احياء الموات

اتفق الأئمة على ان الأرض المنة يجوز احيائها وهو يجوز احياء موات الاسلام للمسلم بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال الثلاثة لا يجوز وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز واختلفوا وهل يشترط في ذلك اذن الامام أم لا

فقال أبو حنيفة يحتاج الى اذنه
وقال مالك ما كان في الصلاة
أو حيث لا يتشاح الناس فيه
لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا
من العمران أو حيث يتشاح
الناس فيه افتقر الى اذن وقال
الشافعي وأحمد لا يحتاج الى
الاذن واختلفوا فيما كان من
الارض مملوكا ثم باداهل وخرب
وطال عهده هل يملك بالاحياء
قال أبو حنيفة ومالك يملك بذلك
وقال الشافعي لا يملك وعن أحمد
روايتان كالذهبين أظهرهما
انه يملك في فصل به وبأى شئ
تملك الارض ويكون احياؤها
به قال أبو حنيفة وأحمد بتجويرها
وأن يتخذ لها ماء وفي الدار
يتجويرها وان لم يستغفرها وقال
مالك بما يعلم بالعادة انه احياها
لثلاثين سنة وغراس وحفر
بئر وغير ذلك وقال الشافعي ان
كانت للزرع فبريرها واستخرج
ماؤها وان كانت للسكنى
فبنية طيعها بيوتها وتسقيها
في فصل به واختلفوا في حريم
البئر العادية فقال أبو حنيفة ان
كانت لسقي الابل فحريمها
أربعون ذراعا وان كانت
للتناضح فستون وان كانت عينا
فثمانون ذراعا وفي رواية ثمانون
فمن أراد أن يتحرف في حريمها منع
منه وقال مالك والشافعي ليس
لذلك حدم مقدور المرجع فيه الى
العرف وقال أحمد ان كانت
في أرض موات فخمسة وعشرون

يقدم غرامته لا صلاح ذات البين من لا اذالم يكن بينه وبينهم قرابة ولا نسب لاسيما ان لم
يشكروه على ذلك أو ذموه بل ربما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت أعمال خيرا أي مع من لا
يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله أصل كل عداوة اضطناع المعروف الى اللئام والله تعالى
أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المحتاز دون من شئ السفر وبه قال
أحمد أيضا في أظهر روايته مع قول الشافعي انه كلاهما أي هو من شئ سفر أو محتاز فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحتاز هو المحتاج
حقيقة فالصرف اليه أحوط بخلاف من شئ السفر فقد يريده السفر ثم يتركه لعائني فيحتاج الى
استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية ويحتاج عن الثاني بالاول ان
الغالب على من يريد السفر أن يضي في سفره * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يجوز
للشخص ان يعطى زكاته كلها الواحدة اذا لم يخرجها الى الغنى أو من اعتاقه بذلك مع قول
الشافعي أقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد بصيغة جمع الفقراء في آية انما الصدقات للفقراء
والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا أعطى الزكاة ولو كان واحدا ووجه الثاني الاخذ
بالاحتياط لاحتمال أن يكون المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعه من كل
صنف منهم دون الواحد ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أظهر روايته
انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد آخر واستتفى مالك ما اذا وقع بأهل بلد حاجة فينقلها الامام اليهم
على سبيل النظر والاجتهاد بشرط أحد في تحريم النقل ان يكون الى بلد تقصر فيه الصلاة مع
عدم وجود المستحقين في البلد المنقول منه وقال أبو حنيفة بكرة نقل الزكاة الا أن ينقلها الى
قرابة محتاج أو قوم هم أمس حاجة من أهل بلده فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور
فيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر
الفقراء والمساكين وتخوهم من أهل بلده اذا أخرج زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول
عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من ذكره الا على سبيل الفضل لا الوجوب
اذا المراد دفعه للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على
فقرائهم يشهد لقولين لان قوله فترد على فقرائهم يشمل فقراء بلد المترك وفقراء غيرهما اذ هم
من فقراء المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة
الى الكافر مع تجوير الزهري وابن شبرمة دفعها الى أهل الذمة ومع تجوير مذهب أبي حنيفة
دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذي فالاول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول كونها طهرة وشرفا فلا يليق بذلك الا المحل الذي هو محل رضى
الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخطه في الحالة الزاهية وان احتمل حسن الخاتمة وثم لتأييد
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم وأهل الذمة ليسوا
من فقرائهم حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان الزكاة وشيخ المسلمين
فيجوز دفعها الى الكفار لمناسبتهم الى الوسخ ومن هنا كره بهض المتورعين الاكل من أموال
الجواري وقال انها أوساخ الكفار ومن كسبهم لها بالابوا المعاملات الفاسدة وقال لم يكن

السلف الصالح يا كلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدام تنزهاعنها
على وجه الذب والكراهة لا على الوجوب والتصريم انتهى وعلى ما قررناه في مذهب أبي
حنيفة يكون المراد بفقرائهم في الحديث فقراء بني آدم أو فقراء بلد المترك من مسلم وكافر ولا
يكون من جوز دفعها الى الكافر انما قال ذلك باجتهاد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
رضي الله عنه في الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابا من أى مال كان
مع قول مالك في المشهور ان الغنى من ملك أربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يحد
مالك لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والذابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى
من له أربعون درهما وقال للعالم أن يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي ان
الاعتسار بالكفاية فله أن يأخذ من عدمها وان كان له أربعون درهما أو أكثر وليس له أن
يأخذ من وجدها ولو قل ماله هو ومقرر في كتب مذهبه وقال أحمد الغنى هو من يملك
خمسين درهما أو قيمتها ذهب أو في رواية أخرى عنه ان الغنى هو من له شئ يكفيه على الدوام من
تجارة أو أجرة عقار أو صناعة أو غير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم
والثالث مفصل والرابع أشد تخفيفا على الاغنياء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول القياس على معظم أبواب الزكاة اذ الغنى فيها كلها هو من ملك النصاب سواء المواشي
أو الحبوب أو النقود اذ لو لم يكن غنيا بذلك لكان كالفقير لا يلزمه الزكاة ووجه الثاني ان
الاربعة درهما يصير بها الانسان ذاملا كثيرا لا اعتبار بالشرع لها في مواضع كقوله من صلى
عليه أربعون شخصا لا يشركون بالله شيئا يغفر له جمل ذلك من حد الكثرة في الشفاعة
والاربعة هم المراد بالعصبة أولى القوة في سورة القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وانه
أربعون دارا من كل جانب ووجه الثالث ان الكفاية هي المراد من الغنى فكل من
كان له شئ يكفيه عن سؤال الناس فهو غنى ووجه الرابع ان الخمسين درهما هي التي تكف
صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الأقوال وجه لان كل شئ لم ينص الشارع فيه على أمر
معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعة والخمسين جرى على الغالب من
أحوال السلف فلا يكاد أحدهم يطلب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر ولا يفقد لا يكتفي
صاحب العيال الا من المائة درهم في طريق تجارته أو نفقته فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب بحسنه وقوته مع قول الشافعي
وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول أن من لا مال له فهو الى الفقراء أقرب وان كان قادرا على الكسب ويؤيده قوله تعالى
يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله أي الى فضله فلا يستغنى أحد عن حاجته الى الله تعالى وانما
علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من حيث ذاته
وانما يستغنى بما منه لا به فافهم فان هذا هو الالادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله
في إزالة ضرورته دله على الرغيف فادفع القنى عن الجوع الابرار غيف وحاصل ذلك ان الله
تعالى علق الوجود ببعضه بعض ومختره لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا وان كان الكل عنه
وبأمره وتكوينه فافهم * ووجه الثاني أن من قدر على الكسب فلا يحل له أخذ أو سوا

ذراعا وان كانت في أرض عادية
نفسه سون ذراعا وان كانت
عينا فخمسة مائة ذراع والخمسين
اذا ثبت في أرض مملوكة فهل
يملكه صاحبها يملكه سا قال أبو
حنيفة لا يملكه وكل من أخذه
صار له وقال الشافعي يملكه مالك
الارض وعن أحمد روايتان
أظهرهما كذهب أبي حنيفة
وقال مالك ان كانت الارض
محوطة ماله صاحبها وان كانت
غير محوطة لم يملكه في فصل به
اختلفوا فيما يفضل عن حاجة
الانسان وبهاته وزرع من
الماء في نهر أو بئر فقال مالك ان
كان البئر والنهر في البرية
فما لهما الحق بقدر حاجته
منها ويجب عليه بذل ما فضل
عن ذلك وان كانت في حائنه
فلا يلزمه بذل الفضل الا ان
يكون جاره زرع على بئر
فانه دمت أو عين ففارت فانه
يجب عليه بذل الفضل له الى
ان يصلح جاره بئر نفسه أو عينه
فان تهاون باصلاحها لم يلزمه
ان يبذل له بعد البذل شيئا وهل
يستحق عوضه فيه روايتان
وقال أبو حنيفة وأحمد الشافعي
يلزمه بذله لشرب الناس
والدواب من غير عوض ولا
يلزمه للزراع وله أخذ العوض
والمستحب تركه وعن أحمد
روايتان أظهرهما انه يلزمه
بذله من غير عوض لاشيئية
والسقي معا ولا يحل له البيع

هو قرية جائزة بالاتفاق وهو
يلزم أم لا قال مالك والشافعي
وأحمد يلزم باللفظ وان لم يحكم
به حاكم وان لم يخرج مخرج
الوصية بعدم ماله وهو قول أبي
يوسف فيصح عنده ويرى ملك
الوقف عنه وان لم يخرج
الوقف عنه يده وقال محمد يصح
إذا أخرجه عن يده بان يجهل
لوقف وليا أو بسلمه إليه وهي
رواية عن مالك وقال أبو حنيفة
الوقف عطية محبسة ولكنه
غير لازم ولا يزل ملك الوقف
عن الوقف حتى يحكم به حاكم أو
يعلقه بموته فيقول إذا مات فقد
وقفت داري على كذا وانفقوا
على أن مالا يصح الانتفاع به
الابتلافة كالذهب والفضة
والماكول لا يصح وقفه ووقف
الحبوان يصح عند الشافعي
وأحمد وهي رواية عن مالك
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف
لا يصح وهي رواية الأخرى
عن مالك (فصل) والراجح
من مذهب الشافعي أن الملك
في ربة الموقوف ينتقل إلى الله
عز وجل فلا يكون ملكا
للووقف ولا للموقوف عليه وقال
مالك وأحمد ينتقل إلى الموقوف
عليه وقال أبو حنيفة وأصحابه
مع اختلافهم إذا صح الوقف
خرج عن ملك الوقف ولم يدخل
في ملك الموقوف عليه ووقف
المسارع جائز كهيته وأجارته

لا يجوز

لا يجوز دفع الزكاة إلى بني عبد المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها إليهم فالأول مشدد
والثاني مخفف وكذلك القول في موالى بني هاشم حرما أبو حنيفة وأحمد وهو الأصح من
مذهب مالك والشافعي وهو يرجع إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قياس بني عبد المطلب على
بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لضعف وصانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
كانوا لم يبقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه ثلثيهم على الموالى
التشريف المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لم يولد القوم منهم أي وان لم يلحق بهم ووجه
الثاني أن الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على أن تحريم الصدقة عليهم
انحصار له غناهم بما يهبطونه من خمس الخس فان منعه وامنهم جاز لهم أخذ الزكاة الا ان كان
هناك من يكفهم من نوع الهدايا أو صدقات النفل على بر وسمت سيدي عليا الخواص رجه
الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تعظيم وتشريف وتزينة لهم
عن أخذ أو سواخ الناس لاثم عليهم لو أخذوها انتهى وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله
صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها تحريم تكليف فيأثمون به والله تعالى أعلم

كتاب الصيام

أجمعوا على أن صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام وانتفق الاثمة
الأربعة على أنه ينضم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى أن
الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو أنهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى أنه
يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما ما لم يكن لوصامتا صح وانتفقوا على
أن المسافر والمرضى الذي يرجى برؤه يباح له الفطر فان صام صح وان تضررا كره وقال
بعض أهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل مطلقا أي لان
الشارع نفي البر في صوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر وانتفقوا على أن الصبي
الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق جنونه غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي لسبع
ويضرب عليه لعشر وانتفقوا على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو باكمال شعبان ثلاثين
يوما وانتفق الاثمة على أنه لا يثبت هلال شعبان واحد وقال أبو ثور يقبل وانتفقوا على أنه إذا
رؤي الهلال في بلد قاصية أنه يجب الصوم على ساكني البلد الا أن أصحاب الشافعي حكموا أنه
يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد وانتفق الاثمة الأربعة على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب
والمنازل الا في وجه عن ابن شريح بالنسبة إلى العارف بالحساب وانتفق الاثمة الأربعة على
وجوب النية في صوم رمضان وأنه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر لا يفتقر صوم رمضان إلى
نية واجمعوا على حكمة صوم من أصبح جنبا لم يكن يستحب له الاغتسال قبل طلوع الفجر خلافا
لأبي هريرة وسالم بن عبد الله في قوله ما يبطلان الصوم وأنه يمسك ويقضي وقال عروة والحسن
أن آخر الفصل أعذر لم يبطل صومه أو غير عذر بطل وقال النخعي أن كان في الفرض يقضي
وانفقوا على أن القبيحة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح الصوم في الحكم
وقال الأوزاعي يبطل الصوم وانتفقوا على أن من أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت أو أن
الفجر لم يطلع ثم بان الأمر بخلاف ذلك أنه يجب عليه القضاء واجمعوا على أن من ذرعه النية

بالانتفاق وقال محمد بن الحسن
بعدم الجواز بناء على أصلهم
في امتناع اجارة المشاع (فصل)
ولو وقف شيئا على نفسه صح عند
أبي حنيفة وأحمد وقال مالك
والشافعي لا يصح وإذا لم يعين
لوقف ممر فبان قال هذه الآثار
وقف فان ذلك يصح عند مالك
وكذلك إذا كان الوقف منقطع
الآخر كوقفت على أولادي
وأولادهم ولم يذكر بعدهم
الفقراء فإنه يصح عنده ويرجع
ذلك بعد انقراض من سمي إلى
فقراء عصبته فان لم يكونوا فإلى
فقراء المسلمين وبه قال أبو يوسف
ومحمد والراجح من مذهب الشافعي
أنه لا يصح مع عدم بيان المصروف
والراجح صحة منقطع الآخر
(فصل) وانتفقوا على أنه إذا
خرب الوقف لم يعد إلى ملك
الوقف ثم اختلوا في جواز
بيعته وصرف عنه في مثله
وان كان مسجدا فقال مالك
والشافعي يبقى على حاله ولا
يباع وقال أحمد يجوز بيعه
وصرف عنه في مثله وكذلك في
المسجد إذا كان لا يرجى عوده
وليس عند أبي حنيفة نص فيها
واختلف أصحابه فقال أبو
يوسف لا يباع وقال محمد يعوده
إلى مالكه الأول

كتاب الهبة

انتفق الاثمة على أن الهبة تصح
بالإيجاب والقبول والقبض

فلا بد من اجتماع الثلاثة عند
الثلاثة وقال مالك لا يفترق عن
وزن ومهال إلى قبض بل يصح
ويلزم مجرد الإيجاب والقبول
ولكن القبض شرط في نفوذها
وعامها واحتراز مالك بذلك
عما إذا أحرر الواهب الإقباض
مع مطالبة الموهوب له حتى
مات وهو مستمر على المطالبة
لم تبطل وله مطالبة الورثة فإن
ترك المطالبة أو أمكنه قبض
الهبة فلم يقبضها حتى مات
الواهب أو مرض بطلت الهبة
وقال ابن أبي زيد المالكي في
الرسالة ولا تتم هبة ولا صدقة
ولا حبس إلا بالخيار فإن مات
قبل أن يحاز عنه فهو ميراث
وعن أحمد رواية أن الهبة تملك
من غير قبض ولا بد في القبض
أن يكون باذن الواهب خلافا
لأبي حنيفة وهبة المشاع جائزة
عند مالك والشافعي كالبيع
ويصح قبضه بأن يسلم الواهب
الجميع إلى الموهوب له ويستوفي
منه حقه ويكون نصيب شريكه
في يده ودعيته وقال أبو حنيفة
أن كان محال لا يقسم كالعبيد
والجواهر جازت هبته وإن
كان مما يقسم لم تجز هبة شيء منه
مشاعا فصل في من أمر
انسانا بقال أو غيره من داره فإنه
يكون قد وهب له إلا شفع بها
مدة حياته وإذا مات رجعت
وقبة الدار إلى مالك الكهنا وهو

لم يفطر خلافا للحسن البصري وأجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير
عذر كان عاصيا وبطل صومه وزمه أمساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق
رقبة فإن لم يجد فصيام شهر من متتابعين فإن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي
على التحبير وأجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أده رمضان وعن قتادة الوجوب في قضائه
واتفقوا على أن من نعد الاكل أو الشرب صحح ما قبله في يوم من شهر رمضان يجب عليه
القضاء وأمساك بقية النهار واتفقوا على أن من أفسد صوم يوم من رمضان بالاكلاكل عامدا
يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يحصل إلا باني عشر يوما وقال ابن المسيب بصوم
عن كل يوم شهر أو قال النخعي لا يقضى إلا بصوم ألف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم
الدهر واتفقوا على عدم حصة صوم من أغنى عليه طول نهاره وعلى أنه لو نام جميع النهار صح
صومه خلافا للاصطخري من الشافعية واتفقوا على أن من فاته شيء من رمضان فاته قبل
امكان القضاء فلا تدارك له ولا ثم وقال طاووس وقتادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا
واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسياق توجيه أقوال من خالف اتفاق الأئمة
الأربعة في الباب إن شاء الله تعالى وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي في أربع قوله
وأحمد أن الحامل والمرضع إذا أفطر ناخوفا على الولد زمه ما القضا والكفارة عن كل يوم مذ
مع قول أبي حنيفة أنه لا كفارة عليهم ما ومع قول ابن عمر وابن عباس أنه يجب الكفارة دون
القضاء فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنه فطر ارتفع به الولد مع أمه ووجه الثاني أن الكفارة موضوعها ارتكاب الأثم
لا المأمورات الشرعية أو المباح ووجه الثالث أنه كان الواجب عليه ما تحمل المشقة وعدم
الفطر لا احتمال أن الصوم لا يضر الولد فذلك كان عليهم الكفارة دون القضاء لاسقاط
الصوم عنهم ما يرجع الفطر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أصبح صائما ثم سافر
لم يجزله الفطر مع قول أحمد أنه يجوز له الفطر واختاره المزني فالأول مشدد والثاني مخفف
ووجه الأول تغليب الحضر ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المسافر إذا قدم مفطر أو برئ المريض أو بلغ الصبي أو أسلم
الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لم يمسك بقية النهار مع قول مالك والشافعي في
الاصح أنه يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
زوال العذر المبيح للفطر فله زمه الصوم وإن لم يحسب له حرمة رمضان وكذلك القول في بقية
المسائل السابقة ووجه الثاني أن أمساك خارج عن قاعدة الصوم فإن صوم بعض النهار دون
بعض لا يصح فكان اللذان بالمسك التدب لا الوجوب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن المرتد إذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التغليب عليه لانه
ارتد بعد أن ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني أنه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال
تعالى قل لا الذين كفروا أن يتنوا ويفرهم ما قد سلف فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه

صح

يصح صوم الصبي مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح فالأول مشدد في الصوم من حيث خطابه به
على وجه التدب من باب فن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم حخته منه من
حيث أنه صفة صمدانية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بأدائها إعادة بخلاف البالغ فإن الله
زعمنا يجعل له قوة تعينه على القيام بأدائها وما يؤيد قول أبي حنيفة أن الصوم عن الاكل
والشرب ما شرع الا لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي
عمره سبع سنين مثالا به من انارة شهوته للجماع بالاكل فكان صومه بالعبث أقرب بخلاف
المراهق فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الأئمة
أجمعين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المجنون إذا
أفاق لا يجب عليه قضاء ما فاته مع قول مالك أنه يجب وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه ما ظاهره ومن ذلك قول أبي
حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي أن المريض الذي لا يرجي برؤه والشيخ الكبير لا صوم
عليه ما وانما يجب عليه ما الندية فقط مع قول مالك أنه لا صوم عليه ما ولا فدية وهو قول للشافعي
ثم إن الفدية عند أبي حنيفة وأحمد نصف صاع عن كل يوم من برأه وعنه الشافعي مدع عن كل
يوم فالأول فيه تشديد في المسائلين والثاني مخفف فيه ما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو إحدى الروايتين عن أحمد أنه لا يجب الصوم
إذا حال دون مطاع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول أحمد في أطهر الروايات
عند أصحابه أنه يجب عليه الصوم قالوا ويتعين عليه أن ينويه من رمضان فالأول مخفف في ترك
الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن قاعدة الوجوب
لا تكون إلا بدليل واضح أو بينة أو مشاهدة ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الأخذ
بالاحتياط وهو خاص بأهل الكشف الذين ينظرون الهلال من تحت ذلك الغيم أو القتر كما
يشهد لذلك قول أصحاب أحمد أنه يتعين على الصائم أن ينوي ذلك من رمضان إذا لم يزل بالنية
لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم سيدي على الخواص وزوجه كانا يكشفان ما تحت
الغمام والقتر وينظران الشياطين وهم مصفدون ويرمون في الآبار والبحار فيصعبان
صائم وغالب أهل مصر مفطرون ومعلوم أن الشياطين لا تصفد إلا ليلة رمضان وقال
المخالف قد تصفد الشياطين آخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان وهم مصفدون كما كان
أبليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان فافهم ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه لا يثبت هلال رمضان إذا كانت السماء مغطاة بالشهادة جمع كثير يقع العلم
بخبرهم وأما في الغيم فيثبت بعدل واحد رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا مع قول مالك أنه
لا يقبل في ذلك إلا عدلان ومع قول الشافعي وأحمد في أطهر روايتهم أنه يثبت بعدل واحد
فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن السماء إذا كانت مغطاة فلا يحق الهلال على جمع كثير من الناس بخلاف
الغيم يحق على غالب الناس فيكتفي بواحد كما قال به الشافعي وأحمد في أطهر روايتهم ما ووجه قول
مالك زيادة التثبت في العدلين لأن ذلك عندهم من باب الشهادة لا من باب الرواية عكس قول

المعمر هذا مذهب مالك وكذلك
إذا قال أعمركتك وعقبتك فان
عقبه عما يكون منفعتها فاذا لم يبق
منهم أحد رجعت الرقبة إلى
المالك لانه وهب المنفعة ولم
يهب الرقبة وقال أبو حنيفة
والشافعي في أحد قوليه وأحمد
تصير الدار ملكا للمعمر وورثته
ولا تعود إلى مالك المعطى الذي
هو المعمر فإن لم يكن للمعمر
وارث كانت لبيت المال
والشافعي قول آخر كذهب مالك
والزقي جائزة وحكمه أحكم العمرى
عند الشافعي وأحمد وأبي يوسف
وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد
الزقي باطله في فصل في من
وهب لولده شيئا استحب أن
يسوي بينهم عند أبي حنيفة
ومالك وهو الراجح من مذهب
الشافعي وذهب أحمد ومحمد بن
الحسن إلى أنه يفضل الذكور
على الإناث كقصة الارث وهو
وجه في مذهب الشافعي
وتخصيص بعض الأولاد بالهبة
مكروه بالاتفاق وكذا تفضيل
بعضهم على بعض وإذا فضل فهل
يلزمه الرجوع الثلاثة على أنه
لا يلزمه وقال أحمد يلزمه الرجوع
فصل في إذا وهب الوالد
لابنه هبة قال أبو حنيفة ليس له
الرجوع فيها حال وقال الشافعي
الرجوع بكل حال وقال مالك
له الرجوع ولو بعد القبض فيما
وهب لابنه على جهة الصلة
والهبة ولا يرجع فيما وهبه على

الرجوع ما لم تنفجر الهبة في يد
الولد أو يستحدث ديناً بعد الهبة
أو تنفجر البنت أو يتخط الموهوب
له بمال من جنسه بحيث لا يتبر
منه والافليس له الرجوع
وعن أحمد ثلاث روايات
أظهرها له الرجوع بكل حال
كذهب الشافعي والثانية
ليس له الرجوع بحال كذهب
أبي حنيفة والثالثة كذهب
مالك في فصل في وهل يسوغ
الرجوع في غير هبة الابن قال
الشافعي له الرجوع في هبة كل
من يقع عليه اسم ولد حقيقة
أو مجازاً كولد له صلبه وولد
ولده من أولاد البنين أو البنات
ولرجوع في هبة لا جنبي
ولم يعتبر الشافعي طرودين
وتزوج البنت كما اعتبره مالك
ليكن شرط بقائه في ساطنة
المنهبة فيمنع عنده الرجوع
بوقته ويمنع لا بإجارته وروثه
وقال أبو حنيفة إذا وهب لذي
رحم محرم بالنسب لم يكن له
الرجوع وإن وهب لا جنبي ولم
يعرض عن الهبة كان له الرجوع
إلا أن يزيد زيادة منصلة أو يموت
أحد المتعاقدين أو يخرج عن
ملك الموهوب له وليس له عند
أبي حنيفة الرجوع فيما وهب
لولده وأخيه وأخته وعمه وعمة
ولا كل من لو كان امرأة لم يكن
له أن يتزوج بها لأجل النسب
فأما إذا وهب لبنى عمه أو

أكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل الصوم ووجه الثاني أنه عمل واحد من أول الشهر إلى
آخره فالأول مخفف خاص بضيق العزم والثاني خاص بالأولياء الذين يحضرون مع الله تعالى
بقاومهم من أول الشهر إلى آخره بنية واحدة فإذا نوى أحد منهم في أول ليلة دام حضوره
بإستصحاب تلك النية ولا يقطعها فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصوم البطل
بصح بنية قبل الزوال مع قول مالك أنه لا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من الاتباع في ذلك
الشارع في توسعته على الأمة في أمر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرص بجامع
أن كلاهما ما مأمور به شرعاً وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام
له ففعل النفل لا طلاقاً لفظ الصيام وبصح أن يكون الأول خاصاً بالصغار والثاني خاصاً
بالأكابر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الصوم الجنب صح مع قول أبي هريرة وسالم بن
عبد الله أنه يبطل صومه كما مر أول الباب وأنه يمسه ويقتضي ومع قول عروة والحسن أنه إن
آخر الفصل بغير عذر بطل صومه ومع قول النخعي أن كان في الفرض يقتضي فالأول مخفف
والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تقرير الشارع
من أصبح جنباً على صومه وعدم أمره بالقضاء ووجه الثاني أن الصوم يشبه الصفة الصمدانية
في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحبها الأمطهر من صفات الشياطين والجنب في حضرة
الشیطان ما لم يغتسل فكاتبطل صلاته من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم
من خرج من حضرة الله تعالى إلى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما
وجه قول النخعي فهو لأن الفرض لا يجوز الخروج منه بخلاف النفل فلذلك شدد فيه بالقضاء
لعدم تأديته على وجه الكمال فالأول خاص بالصغار والثاني خاص بالأكابر وكذلك ما وافقه
ومن ذلك قول الأوزاعي بإبطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع
النقص فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالصغار وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد
أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبة أو كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان
حفظاً لنفسه من الغيبة أو سمعاً من غيره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأكثر المالكية
والشافعية أن الصوم لا يبطل بنية الخروج منه مع قول أحمد بطلانه فالأول مخفف خاص
بالصغار والثاني مشدد خاص بالأكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام
مالك والشافعي أنه يفطر بالقي عامداً مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يفطر بالقي إلا إذا كان
مل فيه ومع قول أحمد في أشهر رواياته أنه لا يفطر إلا بالقي الفاحش ومع قول الحسن أنه يفطر
إذا ذرعه التي فالأول وما قرب منه مشدد أو فيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت الدليل بالفطر لمن قام عامداً ولم يفرق بين أن يكون ذلك
قليلاً أو كثيراً ووجه الثاني وما وافقه أن الذي ليس مفطر الذاته وانما هو لكونه يتخلى المعدة من
الطعام فيضعف الجسم فربما أدى إلى الإفطار خوفاً من المرض الذي يبلغ الفطر لذلك شرط
أحمد وأبو حنيفة التي الكثير من مله الفم فأكثران مثل لقمة أو نحوها لا يحصل به ضعف
في الجسم يؤدي إلى الإفطار وهذه هي العلة الظاهرة في الإفطار بالقي نظير ما سبق

هيبته في فصل في وهل هبة
تم طلب ثوبها وقال إنما أردت
الثواب نظراً فإن كان مثله
عن طلب الثواب من الموهوب
له فله ذلك عند مالك كهبة
الفقير الفقير وهبة الرجل
لاميره ومن هو فوقه وهو أحد
قولي الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يكون له ثواب إلا بشرطه
وهو القول الثاني للشافعي وهو
الراجح من مذهبه في فصل في
وأجده وأعلى أن الوفاء بالوعد في
الخبر مطلوب وهل هو واجب
أو مستحب فيه خلاف ذهب
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
وأكثر المالكية إلى أنه مستحب ولو
تركه فانه الفضل وأرتكب
المكروه كراهة شديدة ولو كان
لأبائهم وذهب جماعة أنه واجب
منهم عمر بن عبد العزيز وذهب
المالكية مذهبا ثالثاً أن الوعد
إن اشترط بسبب كقوله تزوج
ولك كذا وتزوج ذلك وجب الوفاء
به وإن كان الوعد مطلقاً لم يجب
في كتاب اللفظة
أجمع الأئمة على أن اللفظة تعرف
حولا كاملاً إذا لم يكن شيئاً
نافهاً يسيراً أو شيئاً لا يقاؤه وإن
صاحبها إذا جاء أحق بها من
منقطها وأنه إذا أكلها بعد
الحول وأراد صاحبها أن يضمنه
كان له ذلك وأنه أن تصدق بها
منقطها بعد الحول فصاحبها
مخير بين التضمن وبين الرضا

بالاجز فصل في واجمعوا على
جواز الاتقاط في الجلة ثم
اختلفوا هل الافضل ترك
اللقطة أو أخذها فمن أبي
حنيفة روايتان أحدهما
الاخذ أفضل والثانية تركه
أفضل وعن الشافعي قولان
أحدهما أخذها أفضل والثاني
وجوب الاخذ والاصح استحبابه
لواني بأمانة نفسه وقال أحمد
تركها أفضل فلو أخذها ثم
ردها إلى مكانها قال أبو حنيفة
ان كان أخذها ليردها إلى
صاحبها فلا ضمان والا فمن
وقال الشافعي وأحمد يضمن على
كل حال وقال مالك ان أخذها
بنية الحفظ ثم ردها ضمن وان
أخذها مترددا بين أخذها
وتركها ثم ردها فلا ضمان عليه
في فصل في ومن وجد شاة في
فلاة حيث لا يوجد من يملكها
اليه ولم يكن يقرم شاة من
العمران وخاف عليها فله الخيار
عند مالك في تركها أو أكلها
ولا ضمان عليه والمقرة اذا
خاف عليها السباع كالشاة
وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
من أكلها لزمه الضمان اذا
حضر صاحبها في فصل في وحكم
اللقطة في الحرم وغيره سواء
عند مالك فلا يلتقط ان يأخذها
على حكم اللقطة ويملكها به
ذلك وله ان يأخذها ليجعلها
على صاحبها فقط وهو قول أبي
حنيفة وقال الشافعي وأحمد له

في الفطر بالجامة من حيث ان كلام من التي والجامة يضعف الجسد الذي ربما افتناه الحكمة
وأهل الشريعة يوجبون الاطعام في ما حفظ الروح عن العدم أو الضرر الشديد الذي لا يطاق
عاده ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد غالبا من الاكل والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه
وهو الزائد عن حاجته فانه لو أكل لحاجة لم يملك بقذف اطعمه ذلك فكان القول بالفطر أولى
أخذها بالاحتياط فيقضى ذلك اليوم الذي ذرعه التي فيه لان الانسان اذا خلت معدته من
الاكل نصير الداعية تطلب الاكل وترجحه على الصوم فيكون حكمه كالمكره ولا يفتي بحكم
عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه لو بقي بين أسنانه طعام جري به ريقه لم يفطر ان عجز عن تغييره وبجبه وانه ان ابتلعه
بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه بوقدره بعضهم بالحصة وبعضهم بالسبعة
الكاملة فالاول مخفف في عدم الاططار ان عجز عن تغييره وبجبه مشدد في الفطر بابتلاعه ووجه
الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل
كونه يغير الشهوة للعاضى أو الفقلات ومثل الحصة أو السبعة لا يورث في البدن شيئا من
ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا يضبط على حال سد الباب فانهم آمناء
الرسول على الشريعة بعدم موتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو سبعة فيما
بينه وبين الله أدبامع العلماء كما سيأتي بيانه في مسألة الاططار بادخال المبل في احليله أو اذنه
ويسمى مثل ذلك بغير تحريم الحريم المأخوذ من نحو حديث كالأعرجي حول الحى يوشك أن
يقع فيه ونعم ما فعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان
كان التحريم بالاصاله انما هو الجاع لما فيه من الدم المضرب بالذكركا حرم فافهم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة ان الحقنة تفطر الا في رواية عن مالك وكذلك النقطة في باطن الاذن والاحليل
والاسعاط مفطر عند الشافعي ولم أجد غيره في ذلك كلاما فالاول من أقوال الحقنة مشدد
ورواية مالك مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ادخال الدواء من الدبر
أو الاحليل من لا يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان الحقنة
تضعف البدن باخراجها ما في المدة فلا تفطر وأجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انه تفطر
أي يؤول أمرها الى فطر المحقون لعدم وجود شيء تشتغل فيه القوة الهاضمة فتصير تذرع
في الامعاء الى أن يحصل الاضطراب فيفاح الفطر وما قول به ضمهم بالافطار اذا بلع الصائم حجر الا
يتحلل منه شيء أو ادخل المبل في اذنه أو الخيط في حلقه ثم أخرجه فهو سدد للباب لانه ليس
مطعم ولا لاقعة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل لا علم فعل مثل ذلك
فيما بينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك أدبامع
العلماء الذين اقتصروا بالفطر فقد تكون العلة في الاططار علة أخرى غير اثار الشهوة فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجامة لا تفطر الصائم مع قول أحمد انها تفطر الحاجم والمحجوم
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الامتنوع منه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة
لا ما يضعفها وقال ان دليل أحمد موقوف بأن المراد تسبب في الفطر اما المحجوم فظاهر واما
الحاجم فزجره عن أن يسبب في افطار أحمد وذلك أن الجسم يضعف بجزوع الدم لاسيما

ان كان الصائم قليل الدم فالنقطة ليس هوله من الجامة وانما هو لما يؤول اليه أمرها فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو أكل شاة كافي طلوع الفجر ثم بان
انه طالع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحق انه لا قضاء عليه وحكي عن مالك انه يقضى
في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل ووجه الثاني انه
لا يمنع من الاكل الامع بين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النفل
لجواز الخروج منه أو تركه بالكافة عند بعض الأئمة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك وأحمد بتركه بل لو وجد طعم الكحل
في الحلق أفطر عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يفطر بالكحل فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجاع في نهار رمضان عامدا
على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام أولى وانما على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم أشد من الاطعام وأبلغ
في الكفارة ووجه الثاني أن الاطعام أكثر نفعاً للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم
لا سيما أيام الغلاء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة
ومالك ان على كل منهم ما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد
مرتين لم يجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول
مشدد على الزوج مخفف على الزوجة والثاني مشدد علمه الاشتراك في الترفه والتلذذ
المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد
والتخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالواو حكمه الكفارة انما تنفع من وقوع العقوبة
على من جنى جناية تتعلق بالله وحده أو تتعلق بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تمنع
من وصول العقوبة اليه من باب تعلق الاسباب على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة
على ان الكفارة لا تجب الا في أداء رمضان مع قول عطاء وقسادة انها تجب في قضاءه فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظهور انتهاء حرمة شهر
رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان الانتهاء لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء
والقضاء واحدا عند الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجامع
وترع في الحال لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفه في حال
الترع فكان ذلك من بنية الجاع كما هو الغالب على الناس فكانت في حال الترع مغاداة الجاع
ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في تفسيره من الخارج من المصوب انه آت بجرام حال خروجه
ويصح أن يكون الاول خاصا بالكار الذين يكونون شهوتهم والثاني خاصا بالاصاغر الذين
غلبت شهوتهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته ان القبلة
لا يلزمه ذلك الا بينه

ان يأخذها ليجعلها على
صاحبها ويعرفه اما دام مقبلا
بالحرم واذا خرج سلمها الى
الحاكم وليس له ان يأخذها
للتملك في فصل في واذا عتق
اللقطة سنة ولم يحضر مالكا
فغند مالك والشافعي للالتقاط
بحبسها أدأوله التصديق بها
وله ان يأكلها غنيا كان أو فقيرا
وقال أبو حنيفة ان كان فقيرا
جازله ان يملكها وان كان
غنيا لم يجوز ويجوز له عند أبي
حنيفة ومالك ان يصدق بها
قبل ان يملكها على شرط أن
جاء صاحبها فان أجاز ذلك مضى
وان لم يجزه ضمن له الملتقط
وقال الشافعي وأحمد لا يجوز
ذلك لانها صدقة موقوفة واذا
وجد بعيرا بادية وحده لم يجزه
عند مالك والشافعي أخذها فلو
أخذ ثم أرسله فلا شيء عليه
عند أبي حنيفة ومالك وقال
الشافعي وأحمد عليه الضمان
في فصل في واذا مضى على اللقطة
حول وتصرف فيها الملتقط
بنفقة أو بيع أو صدقة فاصحابها
اذا جاءه أن يأخذ قيمتها يوم يملكها
عند أبي حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد وقال داود ليس له شيء
واذا جاءه صاحب اللقطة فاعطى
علامتها ووصفها وجب على
الملتقط عند مالك وأحمد أن
يدفعها اليه ولا يكافئه بينة
وقال أبو حنيفة والشافعي
لا يلزمه ذلك الا بينه

إذا وجد القبط في دار الاسلام
فهو مسلم عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة ان وجد في كنيسة أو
بيعة أو قرية من قرى أهل الذمة
فهو ذمي واختلف أصحاب مالك
في اسلام الصبي المميز غير البالغ
العاقل على ثلاثة أقوال أحدها
ان اسلامه يصح وهو قول أبي
حنيفة وأحد الثاني انه لا يصح
والثالث انه موقوف وعن الشافعي
الاقوال الثلاثة والراجح من
مذهبه أن اسلام الصبي
استقلا لا لا يصح فصل في
وجد القبط في دار الاسلام فهو
حرم مسلم فان امتنع بعد بلوغه
من الاسلام لم يقر على ذلك فان
أبى قتل عند مالك وأحد وقال
أبو حنيفة يحد ولا يقتل وقال
الشافعي يزجر عن الكفر فان
أقام عليه أقر عليه واتفقوا على
انه يحكم باسلام الطفل باسلام
أبيه وكذلك باسلام أمه الا
ما تكافاه قال لا يحكم باسلامه
باسلام أمه وعنه رواية كذهب
الجماعة

كتاب الجمالة

اتفق الاثمة على ان راد الاثمة
يستحق الجمل برده اذا شرطه
ثم اختلفوا في استحقاقه اذا
لم يشرطه فقال مالك ان كان
معر وفاردا لا باق استحق على
حسب بعد الموضع وقربه وان
لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له
ويعطى ما أنفق عليه وقال

لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف
خاص بالا كابر والثاني مشدد خاص بالا صاغر سد الباب عليهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لو قبل فامضى لم ينظر مع قول أحد انه ينظر وكذلك لو نظر بشهوة فانزل لم ينظر عند الثلاثة
وقال مالك ينظر فالاول في المسئلة مخفف والثاني منها مشدد فراجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول في الاول عدم انزال المني ووجه الثاني فيها أن المني الذي فيه لذة تقارب المني
ووجه الاول في المسئلة الثانية عدم المباينة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لحكمة
الصوم ولولا أن تلك النظرة تشبه لذة المباينة ما خرج المني منها فافهم ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان للمسافر الفطر بالا كل والشرب والجماع مع قول أحد انه لا يجوز له الفطر بالجماع ومضى
ما جامع المسافر عنده فطيره الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول اطلاق الشارع الفطر للمسافر فتعمل الاطعمة بكل مفطر ووجه الثاني أن
ما جاوز الحاجة يتقيد برقبته وادها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب فجوز
الشارع له بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النار بالجماع
في الليل فلا حاجة اليه في النهار ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من أفطر في نهار رمضان
وهو صحيح مقيم تزمه الكفارة مع القضاء مع قول الشافعي في أرجح قولييه وأحد انه لا كفارة
عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص
عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول التغليب عليه بانها كحرمه رمضان وقد
أقر الشارع العلماء على شريعتهم من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى اليه اجتهادهم فافهم
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من أكل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد
صومه ويلزمه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا فأنما اطعمه الله وسقاه ووجه الثاني
نسبته في النسيان الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة رفعت الائم عنه كذا ثاره من أكل
طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي يحصل بالا كل عامه قد حصل بالا كل ناسيا وهو
اثارة الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الاول على حال العامة والثاني على حال الخواص
فرحم الله الامام مالكا ما كان أدق نظره ورحم الله بقية المجتهدين ما كان أحسن للتوسيع
على الامة ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من أفسد صوم يوم من رمضان بالا كل أو الشرب
عامد ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما مع قول
ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهر او مع قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم ألف يوم ومع
قول علي بن مسعود انه لا يقضيه صوم الدهر فالاول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث
مشدد والرابع أشد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام
المفطر بشئ زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية التغليب على ذلك المفطر بغير عذر فقل
كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له ووجه قول علي وابن مسعود أن الله تعالى
شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلزم فيه صوم الا بدله في غير وقت الشرع الاصل وقد قدمنا
نظير ذلك في الصلاة واستدلنا عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقونا

كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بجديت في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطر
فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع
ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول أحد انه يبطل بالجماع دون الاكل
والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنما
أطعمه الله وسقاه انتهى ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن
شئ من الاكل ثم صبه في جوف المكاف من غير قصد المكاف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه
فكانه استثنى ذلك المكاف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا
الناسي لا فناء قصده وعدم انتها كحرمه رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطلان
نسبته الى قلة التحفظ كما مر ايضا فراجع قول أحد ان الجماع للصائم بعيد وقوعه من
من المكافين لغلبة التحفظ من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات
تذكره كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تنشرب منه الجارحة الا بشقة بخلاف
من أكل أو شرب ناسيا لكثرة تكرره وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك والشافعي في أرجح قولييه عند دار أفعى انه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو
أكرهت المرأة حتى مكنت من الوطء لم يبطل صومه ما مع الاصح عند النووي من البطلان
وهو القول الآخر للشافعي ومع قول أحد انه يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على
قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادر ولغالب الجماع في الثالث
وشدة منافاته للصوم وهذا السرار في حكمة الجماع يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه لو سبى ماء المضضة أو الاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة
بطل صومه مع قول الشافعي في أرجح قولييه وهو قول أحد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني
مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضضة أو الاستنشاق
متولدا من مأذون فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما اذا لم يخف سبق ماء
المضضة أو الاستنشاق فان خافه وقضم أو استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأحد ان من أخر قضاء رمضان مع امكان القضاء حتى يدخل رمضان
أخر زمه مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة انه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره
الزني وقال الاثمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضاء فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني
مخفف وقول الاثمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاقوال الثلاثة ظاهروا من ذلك قول الاثمة الثلاثة باستحباب صيام ستة أيام من شوال
مع قول مالك انه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم أر أحدا من أشياخي يصومها وأخاف
أن يظن انها فرض انتهى فالاول مشدد بالاستحباب ودليه ما ورد فيها انها كصيام الدهر
والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث
فيحتمل انه لم يصح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة
أولى من فعلها الضعف حديثهم مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين

أبو حنيفة وأحد يستحق الجمل

على الاطلاق ولم يعتبر وجود
الشرط ولا عدمه ولا أن يكون
معر وفاردا لا باق أم لا وقال
الشافعي لا يستحق الجمل الا
بالشرط واختلفوا هل هو مقدر
فقال أبو حنيفة ان رده من
مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين
درهما وان رده من دون ذلك
يرضخ له الحاكم وقال مالك له
أجر المثل وعن أحمد روايتان
أحداهما دينار وأثنى عشر
درهما ولا فرق بين قصر
المسافة وطوله ولا بين المصر
وخارج المصر والثانية ان جاءه
من المصر فشرة دراهم أو من
خارج المصر فاربعمائة درهما
وعند الشافعي لا يستحق شيئا
الا بالشرط والتقدير واختلفوا
فيما أنفق على الأبق في طريقه
فقال أبو حنيفة والشافعي لا يجب
على سيده اذا أنفق من ثمنه وهو
الذي ينفق من غير إذن الحاكم
فان أنفق بأذنه كان ما أنفق
دينا على سيده العبد وله ان
يحبس العبد عنده حتى
يأخذ ما أنفق وقال أحمد هو
على سيده بكل حال ومذهب
مالك ليس له غير أجر المثل

كتاب القرائن

اجمع المسلمون على ان الاسباب
المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح
وولاء وان الاسباب المانعة من
الميراث ثلاثة زرق وقتل واخلاف
دين وعلى ان الانبياء لا يورثون
وان ما يتركونه يكون صدقة

بصرف في صالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة واجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان عملا والاخ وابنه الامن الام والم وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفرائض المقدرة المحدودة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسادس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها في فصل في اختلاف فيه فنه توريت ذوى الارحام الذين لا سهم لهم في كتاب الله عز وجل وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جد وجدة صاقلين وأولاد البنات وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والم للام وبنات الاعمام والمعات والخاللات والمطلون بهم فذهب مالك والشافعي الى عدم توريتهم فلا ويكون المال لبنت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والا زاعى وداد وذهب ابو حنيفة وأحمد الى توريتهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وذلك عند وفاة أصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد ابن المسيب ان الخال يرث مع

نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح من فروع التبعين سنن من قبلكم شبرا شبرا وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال غن فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا شيء بعد فروض الاعيان أفضل من طاب العلم ثم الجهد ساد مع قول الشافعي ان الصلاة أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد انتهى ولكل من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد والتخفيف ووجه القول الاول ان العلم هو ميزان الدين كله فلو العلم ما علمنا مراتب الاعمال ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهد ساد يصف كلمة الكفر ويهد طريق الوصول الى العمل باحكام الدين و اظهار شعائره ووجه كون الصلاة أفضل أعمال البدن ان فيها مناجاة الله تعالى وبحال السجدة ولان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوى والسفلى كما يعرف ذلك أهل الكشف والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعه هو ولا قضاء عليه ولكن يستحب له اتمامه ما مع قول أبي حنيفة ومالك وجوب اتمامه ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على أخ له فخاف عليه أفطر وعليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد ان المتطوع أمير نفسه فان شاء صام وان شاء أفطر فحينما خبر الشارع العبد في الافطار وعدمه فلا يلزم الاتمام ووجه وجوب الاتمام تعظيم حرمة الحق جل وعلا عن نقض ما ربطه العبد معه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل على غيرها أى غير الصلوات الخمس قال لا الا أن تطوع أى تدخل في صلاة التطوع أى فتكون عليك بالدخول وما لم تدخل فيها فليس هى عليك فالاول خاص بالعموم والثاني خاص بالكبر من باب حسنات الارباب سيئات المقرين فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يكره افراد الجمعة بصوم مع قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكرهه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الصوم بقوى استمداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومه واوليائه الاتية لانها كصوم عرفة عند أهل الكشف وذلك خاص بالصاغر الذين يحبون بالاكل والشرب عن شهواتهم انهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عباد العبد لا صوم فيه انما المطلوب من العبد الافطار فيه وهو خاص بالاكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فان الجمعة فيها جمع القلوب على الله تعالى وذلك قوت للارواح فتطيق صبرا الجسم ينزع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن الا بالاكل والطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار اليه حديث الصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقائه به في صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فكل مقام رجال وهنأ أسرار يذوقها أهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره للصائم بعد الزوال والخنازعة من آخرى أصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ترك السواك مع الجوع يفسد راحة الفم وينولد منه القبح وهو صفرة الاسنان أو سوداها فتصير رائحة فمها نضر بجليسه ويتقرب كراهة

السواك فزاله الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل القصيرة على صاحبها ووجه الثاني ان الرخصة الكريمة تولدت من عبادة فلا ينبغي ازالها وأجاب الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والظاهرة الحسية والمعنوية ولذلك شددا في الفقه والنسبة اذا وقع من الصائم زيادة على التحريم والقبح الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى أعلم

باب الاعتكاف

اتفق الأئمة على ان الاعتكاف مشروع وانه قرب الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الابلية واجمعوا على ان خروج المعتكف لطلب الا بد منه كفوض الحاجة وغسل الجنابة جائز على انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا ابتكر المعتكف في الفرج عمد ابطال اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة عين وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكره قال الشافعي ولو نذر الصمت في اعتكافه تسكاه ولا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استحباب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا على انه ليس للمعتكف أن يتجول ولا يكتب بالصنعة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في تخصيصها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني ان المراد ليلة القدر الجنس لكم في رمضان أكثر ظهورا لرفعة تحجب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه آهنا معرفة مقادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هى كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى قال وهو مترع من قال انها في كل السنة وأخبرني الشيخ أفضل الدين انه رأى هاتفي شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر أى ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهى وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليالى السنة ليحصل العدل بين الليالى في الشرف فان تجلى الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك أهل الكشف وروى الامام سيدي بن عبد الله الارزى من أقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة اذ انقضى من الليل الثالث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤله هل من مبتلى فاعاقبه الى آخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من صلاة الصبح انتهى فربما طعن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هى ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها من ليالى الايمان فظن الرافى انها هي فعلى هذا فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل ابن عطية في تفسيره عن الامام أبي حنيفة

باب الاعتكاف

البنيت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا ماتت عن أمه كان لها الثلث والباقى لبنت المال أو عن بنته فلها النصف والباقى لبنت المال وعلى ما قال أبو حنيفة وأحمد المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلى وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا يورثون ذوى الارحام ولا يردون على أحد وهذا الذي يحكى عنهم في الرد وتوريت ذوى الارحام حكاية فعل لا قول وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا في فصل في المسلم لا يرث من الكافر ولا عكسه باتفاق الأئمة وحكى عن معاذ وابن المسيب والنخعي انه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما يزعم الكافرة المسلم ولا يتزوج الكافر المسلم ولا يورثه من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه أو في رده وهذا قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن والثالث ان ما اكتسبه في حال اسلامه لورثته من المسلمين

وما كنسبه في حال رده في
 بيت المال وهذا قول أبي
 حنيفة في فصل في واتفقوا على
 ان القاتل عمد اطال لا يرث من
 المقتول ثم اخذوا فيمن قتل
 خطأ فقال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد لا يرث وقال مالك يرث
 من المال دون الدية في فصل في
 واخذوا في نور يرث أهل المال
 من الكفار فذهب مالك وأحمد
 لا يرث بعضهم بعضا اذا كانوا
 أهل ملتين كاليهود والنصراني
 وكذا من عداها من الكفار
 ان اختلفت ملتهم وقال أبو
 حنيفة والشافعي انهم أهل
 ملة واحدة فكأنهم كفار يرث
 بعضهم بعضا في فصل في والفرقي
 والفتلي والهدى والموثي
 بحر في أوطاعون اذا لم يعلم
 أي مات قبل صاحبه لم يرث
 بعضهم بعضا بركة كل واحد
 منهم باقية ورثته بالتساق الا
 في رواية عن أحمد وذهب على
 وشرح والشمسي والنخعي الى
 انه يرث كل واحد منهم الآخر
 من ثلاثه دونه طارقه وهي
 رواية عن أحمد في فصل في ومن
 بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث
 ولا يرث عند أبي حنيفة ومالك
 والشافعي وقال أحمد وأبو يوسف
 ومحمد والمزني ويرث ويرث بقدر
 ما فيه من الحرية في فصل في
 والكافر والمرء والقاتل عمدا
 ومن فيه رفق ومن خفي موته
 لا يجيبون بالبرون بالاتفاق

انه كان يقول انه ارفعت قال وهو مردود انتهى والحق أن مراد الامام أن ايلة القدر التي
 أنزل فيها القرآن بعينها رفعت والافتل الامام أبي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من أهل
 الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها الى مقدمات الساعة فافهم ومن ذلك قول مالك
 والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد والجامع أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح
 الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تقام فيه الجمعة
 وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة
 المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اختص بسميته بيت الله فاذا
 كانت الجماعة أو الجماعة تقام فيه كان أشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة وسمعت
 سيدي علي الخواص يقول يحتمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه
 الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الأصغر الذين يحتاجون الى شدة المعونة في جمع قلوبهم
 ويكون مطلقا للمساجد خاصا باعتكاف الكبار فافهم ومن ذلك قول الشافعي في الجديد
 انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعزل المهمل للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي
 في القديم ان الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا ان الشارع ولا
 أحد من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني أن اعتكافها في مسجد بيتها أسهل لها
 وقيل على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في قعور يوتهن على صلاتهن في المسجد بجماع
 مطلوبه جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت سيدي علي الخواص رحمه
 الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من أحازه لان الجواز
 خاص باماء الشباطين اللاتي يحصلن بمخرجهن محظور والمنع خاص باماء الله الصالحات
 اللاتي لا يحصلن بمخرجهن للمسجد محظور كراية وسفينة قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء
 الله مساجد الله فافهم فان اماء الشيطان من حيث الافعال الردية يمتنعن من باب تعس عبد
 الدينار والدرهم وظاهره أيضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي عبيد الاختصاص ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا أذن الزوج زوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منعها
 من انما مع قول الشافعي وأحمد ان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص بالكبار والثاني
 مخفف عليه خاص بالأصغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة قيام التعظيم
 لحضرة الله التي دخلت زوجته في افناء حظده ووجه الثاني تقديم حفظ نفسه لشدة فقره
 وضيق حاله وعلمه بامتنة الحق تعالى عن جميع طاعات عبادته وان اقبالهم الى حضرته
 وادبارهم عنها عنده على حده واهو ما رجع الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الا المصلحة تعود
 عليهم لا عليه تعالى فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز الاعتكاف
 الا بصوم مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول مشدد وهو خاص بالأصغر لضعفهم عن
 جمعية قلوبهم في اعتكافهم اذا افطروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكبار
 الذين يقدرون على جمعية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا ياكلون الا بقدر

الضرورة فلا يؤثر فيهم افطارهم بحبالة لولهم عن شهود حضرة ربهم فافهم ومن ذلك قول
 مالك وأحمد في إحدى روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي وأحمد في
 الرواية الاخرى انه ليس له زمان مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وهو خاص بالأصغر ان استحباب حضور
 القلب وجمعه من أودية الشتات لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما
 هو قبيل الغروب واليوم كله دلهيل لذلك ووجه الثاني وهو خاص بالكبار ان الغالب على
 الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع شتات قلوبهم بل بمجرد ما ينوي
 أحدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقة
 العكوف بالقلب على شهود حضرة الرب بحكم الاستصحاب من غير تخلل حجاب كما هو مقام سهل
 ابن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لي منذ ثلاثين سنة أكل الله والناس يظنون اني
 أكلهم انتهى فالاول راعي حال الأصغر والثاني راعي حال الكبار فافهم ومن ذلك قول
 الأئمة الاربعة الا أحمد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لم يمتد اليه ما كان أخر يوم
 قضى متركه وقال أحمد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جازله أن يأتي به
 متتابعاً ومنفرداً عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو إحدى الروايتين
 عن أحمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول أحمد فيها مشدد والاول من المسئلة
 الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة
 ظاهري في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نذر اعتكاف يوم بعينه دون ليلته صح
 مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم
 يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما معهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين انه
 يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها
 مشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتخفيف خاص
 بالكبار والتشديد خاص بالأصغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الجامع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي
 في أصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول
 ظن القائل به حصول شهود استصحاب المعتكف أنه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من
 معتكفه الى ان دخل الجامع في وخص بالأصغر الذين قلوبهم مشتتة في أودية الدنيا ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 بخروجه لاسيما ان أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 ان المعتكف اذا شرط خروجه لعرض في قرية كعبادة مريض ونسيب جنازة جازله
 الخروج ولا يبطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص
 بالكبار والثاني مشدد وهو خاص بالأصغر كما مر توجيهه في نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي في أصح قوليه وأحمد ان المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه ان أنزل
 مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالأصغر لاسيما مخمهم بالطوط غير انزال

وعن ابن مسعود وحده ان
 الكافر والعبد وقابل العمد
 يجيبون ولا يرثون والاخوة اذا
 جحوا الام الى السدس لم
 يأخذوه بالاتفاق وروى عن ابن
 عباس ان الاخوة يرثون مع
 الاب اذا جحوا الام فيأخذون
 ما جحوا عنه والمنه ورعه
 موافقة الكافة والجد ام الاب
 لا يرث مع وجود الاب الذي
 هو ابنها شيا باتفاق الثلاثة
 وذهب أحمد الى انها يرث معه
 السدس ان كانت وحدها أو
 تشارك الام فيه ان كانت
 موجودة والاخوان يجيبان
 الام من الثلث الى السدس
 بالاجماع وحكي عن ابن عباس
 ان لها مائة ما للثلاث حتى يصير
 ثلاثة فيكون لها السدس
 في فصل في وللام في مسئلة
 زوج وأبون أو زوجة وأبون
 ثلث ما بقي بعد فرض الزوج
 أو الزوجة عند جميع الفقهاء
 الا ابن عباس فانه قال يكون لها
 ثلث المال كله في المسئلةين وبه
 قال شرح ووافقه ابن سيرين في
 زوجة وأبون وخالفه في زوج
 وأبون في فصل في وللمتقين فصاعدا
 الثلثان عند جميع الفقهاء الا
 ما شئنا عن ابن عباس ان للمتقين
 النصف كالواحدة وان للامنة
 فصاعدا الثلثين وروى عنه
 كقول الجماعة واذ السنه كمل
 السنين الثلاثين فلا شيء لسنات
 الابن الا أن يكون مهن ذكر

فيصعبن فيكون ما بقى بينه وبين من هو فوقه ومن هو في درجته للذكر مثل حظ الأنثيين عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن مسعود أنه جعل ما بقى للذكر من ولد الأم دون الأب في فصل في الأخوان مع البنات عصبة عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن عباس أنهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات في فصل في المسئلة المشهورة بالمشركة وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ لابون اختلفوا فيها فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث ثم يشارك الأخ للابوين الأخوين للام في الثلث الذي فرض لهما وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجماعات ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وداود الثلث للأخوة وللأم ويسقط الأخ للابوين وهو مذهب علي وحكي عن ابن عباس وابن مسعود في فصل في فرض الجد والجدة السدس عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس أنه أعطى الجدة أم الأب إذا انفردت الثلث وأقامه مقام الأم وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لا يرث من الجدات إلا اثنتان أم الأم وأمهاتهما وأم الأب وأمهاتهما ومذهب أبي

كتاب الحج

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة واتفقوا على أن من لممه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض وأجمعوا على أنه لا يجب على الصبي حج وأن حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج واتفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا رحلة ولكنه بقدر على المنى وعلى صنعة يكسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف واتفق الأربعة على

وجوب الدم على المتمتع أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طاوس وداود لادم على القارن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العمرة سنة لا فريضة مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه أنها فريضة كالحج فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أعمال العمرة داخلية في ضمن أعمال الحج فكانت العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي أتوا بهما متتابعين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين فقال العمرة واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في العمرة مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاة العبد اكتفى عنها بالحج وإن شاة فعلا مع الحج من حيث أنه ساقع خاص انتهى وفيه نظر فليتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا غير حصر بعين في العدد بلا كراهة مع قول مالك يكره أن يعمر في السنة مرتين فالأول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالكبير والثاني مشدد خاص بالصغير وبصح تعامله بالعكس فيكون الأول في حق الأصغر والثاني في حق الأكبر من أهل مقام الأدب الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حاضرة الله الخاصة الألفي مثل كل سنة مرة أو شهر مرة واحدة بخلاف الأصغر فإن أحدهم رجا دخل حاضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوبا وهيات أن يتحصل من ذلك التكرير مدد مرة واحدة من عمر الأكبر فكل من الأئمة أخذ بحكم فمنهم من راعى حال الأصغر ومنهم من راعى حال الأكبر ومراعاة حال الأصغر أولى لأنه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكرار أو خوفه على المعتمر من الإخلال بحرمه البيت إذا رآه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لأن التعظيم للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كما جرب أو في كل شهر كما قال به بعض أصحاب مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فإن أخر به بعد الوجوب جاز عند الشافعي لأنه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر إذا وجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان لكن الأول خاص بالأصغر أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية والثاني خاص بالأكبر الذين لا علاقة لهم بحجهم مرة فمستحب أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد باقنا أن الله تعالى لما أمرنا بالصلوة والسلام بالاختتان بادر واختن بالفاس المبر عنه بالقدوم فقالوا له يا خليل الله لا صبرت حتى نجد الموصى فقال أن تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس ماله سواء أوصى به أو لم يوص به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصى فيحجوا عنه من ثلثه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره وصح أن يكون الأول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس ومن

ومن اجتمع فيه جهتان فرض
ورث عند مالك والشافعي
باقوا ما فقط وعند أبي حنيفة
واحمد برث بالسببين جميعا ولو
اجتمع ابتاعهم احدهما الخ لا
كان للخ منهما السدس والباقي
بينهما بالعصوية بالاتفاق
وحكى عن ابن مسعود والحسن
وابن نوريان ابن العم الذي هو
اخ لام اولى بالمال فصل
كافة العلماء قولون بان الارث
لا يثبت بالموالاة وذهب النخعي
الى ثبوتها وقال أبو حنيفة ان
والاه وعاقده كان له نصفه مالم
يعقل عنه وابن الملاعة قال ابو
حنيفة فسحق امه جميع ماله
بالفرض والعصوبة وقال
مالك والشافعي تأخذ الام
الثالث بالفرض والباقي لبيت
المال وعن احمد روايتان
احدهما عصبة عصبته امه فاذا
خاف اما والا فلا لام الثالث
والسابق للمحال والثانية انها
عصبة فيكون المال جميعا لها
تصويا فصل في العول عند
كافة الفقهاء صحيح ثابت معمول
به فاذا زادت الفرائض على
سهام التركة دخل النقص
على كل واحد منهم على قدر
حقه واعلمت المسئلة ثم تقسم
بعولها فيعطى كل ذي سهم
على قدر سهمه عائلا كالدون
اذا زادت على التركة تقسم على
الحصص وينقص كل واحد
منهم على قدر دينه وقد انعقد

أخي

الاجماع في خلافة عمر رضي الله
عنه على ذلك ثم خالف فيه ابن
عباس بعد موت عمر وأسكره
وقال بطلانه فقيل له هلا قلت
ذلك بحضرة عمر فقال هيبته
وكان مهيبا فقبيل له وأبى مع
الجماعة أحب اليك ان رأيت
منفردا واتقى الأئمة على أن
العول لا يكون الا في الاصول
الثلاثة الستة والاثنا عشر
والاربعة والعشرون فصل في
والسقط وان استهل صارخا
قال مالك وأحمد لا يرث ولا يرث
وان تحررك وتنفس الا أن يطول
به ذلك أو يرضع فان عطس
فمن مالك روايتان وقال أبو
حنيفة والشافعي ان تحررك
أو تنفس أو عطس ورث ورث
عنه فصل في والخني المشكل
وهو من له فرج وذكر قال أبو
حنيفة في المشهور عنه ان بال
من الذكوة وغلام أو من
الفرج فهو أنثى أو من ما اعتبر
أسبقه ما فان استنوباني على
اشكاله الى أن يخرج له الحية
أو يأتى النساء فهو رجل أو يدر
له لبن أو يوطأ فرجه أو يحض
فهو امرأة فان لم يظهر شيء من
ذلك فهو مشكل وميراثه ميراث
أنثى وكذلك قال الشافعي ولكن
بما ألفه في ميراثه فقال يعطى
الابن النصف والخني الثلث
ووقوف السدس حتى يتبين
أمره أو يصطلحا وقال مالك
وأحمد يورث من حيث يورث

أخي أفضل الدين من مصر الى مكة بأربعة أرغفة فأكل في كل ربيع رغيفا فاباك ان تحكم على
الناس بحكم واحد أو تفتح باب الاعتراض على الفقهاء الابدشدة التخصص عن أحوالهم والله
أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج مع قول أحمد
انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن
من سافر للخدمة للناس قد جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالا كابر الذين
لا يقصدون بأعمالهم الدنيوية والاخرية الاوجه الله تعالى ولا يغفلهم أحد الحقيقين عن
الاخر مع ان الخدمة غالبالان تكون الا في وقت يكون فيه فارغ من عمل المناسك فلا يقع في
كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن أين جاءت الكراهة فتأمل وأما وجه الثاني فهو محمول
على حال الا صاغر الذين تكون همهم مصروفة الى طلب الدين والادب وذلك حال غالب الناس اليوم
فمن الأئمة من راعى حال الا كابر ومنهم من راعى حال الا صاغر من العلمان والجمالة فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نصب دابة فحج عليها أو مالا فحج به انه يصح حجه وان كان عاصيا
بذلك مع قول أحمد انه لا يصح حجه ولا يجوز به فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الحرمة لا امر خارج عن أفعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان
وهو خاص بالا صاغر ووجه الثاني انه عاص عاص فعل والعاصي بغضب الله عليه فلا يرضى عليه
الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك الحق الى أهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول
حضرة الله ولودخل مكة فحكمه حكم دخول ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان في حضرة
الله تعالى فافهم وهذا خاص بالا كابر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من
وجبت عليه أجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت بسيرة وأمن
العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر
ويصح حمل الاول على حال من يقدم دينه على آخره والثاني على عكسه ولا يكف الله نفسه
الاوسعها ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع
قول الشافعي في أحد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني أن البحر لا تؤمن غائلته وقد تنور
ريح عظيمة في تلك السنة فيفرق كل من في السفينة وليس بيد أحد وثوق بما يقع في المستقبل
فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق في تلك المرة بخلاف البر فانه اذا غرق في الطريق
يجد من يحمله غالباً من الحجاج أو عرب البرادى ويصح حمل الاول على من رزقه الله قوة البقية
والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان العاجز عن الحج
ينفسه لمرض أو زمانة لا يرجي برؤه منهم ما ألهمهم ووجد أجرة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل
استقر الفرض في ذمته مع قول أحمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعا
بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الحج يقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قولهم
* لعل أراهم أو أرى من يراهم * حيث كان عاجزا عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره
لحضرة محبوبه ووجه الثاني انه لا يشترط في المحبين رسالة بس الام ولا رسول لاسيما والمقصود

فان كان يبول منه ما اعتبر
أسبقه ما فان كان في السبق
سواء اعتبر أكثرها فورث منه
فان ابق على اشكاله وخلف
رجل ابنا وخنى مشكلا قسم
للخنى نصف ميراث ذكر ونصف
ميراث أنثى فيكون للابن ثلث
المال وربعه وللخنى ربع
المال وسدسه
في كتاب الوصايا
الوصية غايك مضاف الى ما بعد
الموت وهي جائزة مستحقة غير
واجبة بالاجماع لمن ليست
عنده أمانة يجب عليه الخروج
منها ولا عليه دين لا يعلم به من
هوله أو ليست عنده وديعة
بغير ائتمان فان كانت ذمته
متعلقة بشئ من ذلك كانت
الوصية واجبة عليه فراضا وهي
مستحقة لغير وارث بالاجماع
وقال الزهري واهل الظاهران
الوصية واجبة للأقارب
الذين لا يرثون الميت سواء
كانوا عصبة أو ذوى رحم اذا كان
هناك وارث غيرهم في فصل
والوصية لغير وارث بالثلث جائزة
بالاجماع ولا تنفذ الى اجازة
وللوارث جائزة موقوفة على اجازة
الورثة واذا أوصى بأكثر من ثلثه
وأجاز الورثة ذلك فذهب مالك
انهم اذا أجازوا في مرضه لم يكن
لهم ان يرجعوا بعد موته أو في
صحته فاهم الرجوع بعد موته
وقال أبو حنيفة والشافعي لهم
الرجوع سواء كان في صحته

الا عظم من الحج تقديس الذوات الواردة على تلك الحضرات وتقدس النائب لا يفتى عن
تقدس من استأجره بل يجب على الاكابر ان يذهب أحدهم لتلك الحضرة ولومات
في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بينهم مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع
أجره على الله فافهم وقد أنشدوا
فوالله ما دنى في القليل رسالة ولا يشنكي شكوى المحب رسول
ومن ذلك قول الأئمة الاربعة الا في رواية لا في حنيفة انه لو استأجر من حج عنه وقع الحج عن
المحجوج عنه مع قول أبي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة
فالاول مخفف عن المحجوج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
هذين القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان
الاعمى اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول أبي حنيفة انه يلزمه
الحج في ماله فيستتيب من يحج عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين
كوجه ما قبلهما فافهم فالا صاغر يستتيبون والا كابر يحجون بأنفسهم طلبا لتقدس
ذواتهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين انه لا يجوز الاستئابة عن
الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول الشافعي
في القول الآخر انه يجوز الاستئابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن
مباشرته بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة
ووجه القول الآخر الشافعي انه قريبة على كل حال فتجوز الاستئابة فيه كالفرص بجامع القرية
وان تفاوت الوجوب والندب ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أشهر روايته انه لا يجوز لمن
لم يسقط عنه فرض الحج أن يحج عن غيره فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه
مع قول أحمد في الرواية الاخرى انه لا ينفذ احرامه لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول أبي
حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة ماله فالاول فيه تشديد والرواية الثانية عن أحمد
مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الامر بالحج أولا
ينصرف الى فرض العبد ليخرج عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جازله الحج عن غيره ووجه
رواية أحمد ان احرامه بالحج عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن قواعد الشريعة وكل
عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقا ما لم يمتدحه أصلا واما النفقة كالصلاة الخداج
ووجه الثالث حمل النسي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لانه من باب الايثار
بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايثار العبد أخاه بالقرية قياسا بما يحق
الاخوان لارغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز أن يتنفل بالحج
من عليه فرض الحج فان أحرم النفل انصرف الى الفرض مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز أن
يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وبه قد أحرمه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب المالكي
عندي لا يجوز ذلك لان الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما يضيق وقت الصلاة فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق في نظائره

فرييا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره الحج بأحد هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على
الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول أبي حنيفة بكراهة القران والتمتع للمسكين
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع
صلى الله عليه وسلم لم فعلا وتقرير من غير ثبوت نهي عن ذلك ووجه الثاني أن التمتع والقران
للمقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الآفاقي والعملاء امناء على
الشريعة فاهم ان يضيقوا ويوسعوا في كل شئ لا ترده قواعد الشريعة فافهم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة ان الافراد أفضل من القران والتمتع مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان
التمتع أفضل من الافراد فالاول مشدد والثاني مخفف خاص بالا صاغر وهو
حال غالب الناس اليوم لصعوبة أديانهم وإيمانهم عن تحمل المشقة أيام الافراد مع انشراح
القلب ولا عانة التمتع على تحصيل الحج المبرور واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث
الدليل وقد رأيت شخصا من اخواننا أحرم بالحج على وجه الافراد فورمت رأسه ووجهه وصار
عبء في الحج ثم ندب وكان ذلك في أيام الشتاء فيحمل قول من قال الافراد أفضل على ما اذالم تحصل
له تلك المشقة الشديدة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الحج على العمرة قبل
الطواف والوقوف مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها
بعد الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر أول الباب لانه قد أقي المقصود فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن العبد قد ربط نيته مع الله تعالى على
فعله العمرة فلا ينبغي له تغييره بغير العباداة أخرى ولو كانت أفضل منها فلا يجوز أن يدخل
في فرض الظهر ثم يجعله عصرًا ولا في صلاة نفل ثم يجعلها فريضة ووجه الثاني المسامحة في مثل
ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في الحج الى الابد وهذا أمر
يعرفه أهل الله تعالى لا نستطرق في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه يجب على القارن
دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طاووس ودأود انه ليس عليه دم ومع قول بعض الأئمة ان عليه
بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان
كل فعل يقوم مقام فعلين ووجه الثاني عدم ورود أمر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث
شدة التغايط على القارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كابر وقد حج سبقيان الثوري
ماشيا حافيا من البصرة فلقاه الفضيل بن عياض من مساجد عائشة فقال له هلا اتخذت لك
نعلا أو دابة فقال يا فضيل اما يرضى العبد الا أنى اذا أتى ما صالحة سيده بعد ابقائه وسوء احرامه
وعدم الخسف به مع استحقاقه خسف الارض به الا ان يأتي راكبا منته لا والله لو وجدت على
الجمل لكان قلة لا فضلا عن اتباني ما صالحة تعالى حافيا واجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل لمن
جاء بالحج سيده أن يأتي الى حضرته راكبا تنهي ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في رواية
ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم
من كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة ودي طوى فالاول خاص بأهل
المنطقة النام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ما داموا على دون مسافة القصر من

أوفى مرضه في فصل
أوصى له بجمل أو بغير جاز عند
الثلاثة أن يعطى أنثى وكذلك
ان أوصى له بدنة أو بقرة جاز
ان يعطى ذكرًا قاله كروالانثى
عندهم سواء وقال الشافعي
لا يجوز في البعير الا الذكروالا
في البدنة والبقرة الا الانثى
واذا أوصى بالخارج ثلث ماله في
الرقاب المندى عند مالك يعق
عما اليك كالأقوال أو حنيفة
والشافعي بصرف الى المكاتبين
في فصل
هي تنفيذ لما كان أمره الموصى
ام عطية مبتدأة الثلاثة تنفذ
والشافعي قولان أحدهما
كالجماعة وهل تلك الموصى له
بموت الموصى أم بقوله أم
موقوف ثلاثة أقوال للشافعي
أرجحها انه موقوف وعند
الثلاثة بقوله واذا أوصى بشئ
لرجل ثم أوصى به لاخر ولم
يصرح رجوع عن الاول فهو
بينهم ما نصنف بالاتفاق وقال
الحسن وعطاء وطاوس هو
رجوع ويكون للثاني وقال
داود هو الاول في فصل
والعتق والهبة والوقف وسائر
العطايا المجردة في مرض الموت
معتبرة من الثلث بالاتفاق
وقال مجاهد وداود هي منجزة
من رأس المال واختلاف فيها
اد اقدم ايقنص منه أو كان في
الصف بازاه العدو أو جاء الحامل
الطلاق أو هاج الموج بالبحر وهو

واكب سفينة فأعطى فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في
المشهور عنه ان عطايها هؤلاء
من الثلث وعن الشافعي قولان
أصحهما من الثلث والثاني
من جميع المال وحكى عن مالك
ان حامل اذا بلغت تسعة أشهر
لم تنصرف في أكثر من ثلث
مالها فصل في اختلاف الوصية
الوصية الى العبد فقال مالك
وأحمد تنصع مطلقا سواء كان
عبد أو عبد غيره وقال الشافعي
لا تنصع مطلقا وقال أبو حنيفة
تنصع الى عبد نفسه بشرط أن لا
يكون في الورثة كبير ولا تنصع
الى عبد غيره ومن له أب أو جد
لا يجوز له عند الشافعي وأحمد
ان يوصي الى أجنبي بالنظر في
أمر أولاده مع وجود أبيه أو
جده اذا كان من أهل العدالة
وقال أبو حنيفة ومالك تنصع
الوصية الى الأجنبي في أمر
الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ
الثلث مع وجود الأب أو الجد
واذا أوصى الى عدل ثم فسق
ترعت الوصية منه كما اذا أسند
الوصية اليه فانها لا تنصع فاه
لا يؤمن عليها وهذا قول مالك
والشافعي وعن أحمد روايتان
وقال أبو حنيفة اذا فسق يضم
اليه عدل آخر فادأوصى الى
فاسق يخرج منه الفاضل من
الوصية فان لم يخرج منه بعد
نصفه صح وصيته واختلفوا
في الوصية للكفار فقال مالك

المسئلة

والشافعي وأحمد تنصع سواء
كانوا أهل حرب أو ذمة وقال أبو
حنيفة لا تنصع لأهل الحرب
وتنصع لأهل الذمة خاصة
فصل في الوصي ان يوصي
بأوصى به اليه غيره وان لم
يكن الموصى جعل ذلك اليه
هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه
ومالك ومنع من ذلك الشافعي
وأحمد في أظهر الروايتين واذا
كان الوصي عدلا لم يحتج الى
حكم الحاكم وتنفيذ الوصية

اليه ويصح جميع نصرة عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة ان لم
يحكم له ما حكم به غيره
ويصح للصبي مردود وما ينفي
عليه فقوله فيه مقبول فصل في
ويشترط بيان ما وصى به
وتعيينه فان أطلق الوصية
فقال أوصيت البك لم يصح عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
وكان ذلك لغوا وقال مالك يصح
وتكون وصية في كل شيء وعن
مالك رواية أخرى انه لا يكون
وصيا في عياله واذا أوصى
لأقارب أو عتقه لم يدخل أولاد
البنات فيهم عند مالك فان
أولاد البنات عنده ليسوا بقب
ويعطى الأقرب فالأقرب وقال
أبو حنيفة أقارب ذورجه ولا
يعطى ابن العم ولا ابن الخال
وقال الشافعي اذا قال لا قاري
دخل كل قرابة وان بعد لا أصلا
وفرعا واذا قال لذريتي وعقبتي
دخل أولاد البنات وقال أحمد

المسئلة الاولى أن يوم عرفة ليس هو آخر أركان الحج وقد قال تعالى فيصيام ثلاثة أيام في الحج
ووجه ما بعده ظاهر فرفع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولي
وأحدان وقت صوم السبعة أيام اذا رجع الى أهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومه ما قبل
الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان أحدهما ان يخرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا
فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني
فيه تشديد ووجه الأول ان قوله تعالى اذا رجع أي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه
الثاني أن المراد اذا فرغ من أعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقهاء من ذلك قول مالك
والشافعي ان المتمتع اذا فرغ من أعمال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدى أو لم يسقه مع قول
أبي حنيفة وأحمد انه ان كان ساق الهدى لم يجز له التحلل الى يوم التشرية في على أحراره فيحرم
بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منها فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الاثني عشر على انه لا يصح الا حرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكعبة
تكون لأهلها ولمن مر عليها من غير أهلها كما صرح به الأحاديث الصحيحة وعلى ان من بلغ
مبغيا لم يجز له تجاوزته بفرا حرام وعلى ان من جاوزه بفرا حرام يلزمه العود الى الميقات يحرم
منه وحكى عن النخعي والحسن البصري انه ما قال الا حرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا
لزمه العود وكان الموضع مخوفا أو ضاق الوقت لزمه دم لمجاوزته الميقات بفرا حرام وحكى عن
سعيد بن جبير انه قال لا ينقد أحراره هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي
والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين كون الا حرام منها واجبا أو
مندوبا فاحتمل الاستحباب نوسعة على الأمة واحتمل الوجوب أخذ بالاحتياط ووجه قول
سعيد بن جبير انه عمل مخالف للسنة فكان مردودا وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثني
الثلاثة ان وقت احرار الحج يستقر الى آخر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستقر الى عشر ايام من
ذي الحجة فقط فالأول تخفيف والثاني تشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
عدم تنصيب الشارع في تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الا حرام بالحج فحيثما جاز تأخير
الاحرام الى غير يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قارب الشيء أعطى حكمه وفيه من التوسعة على
الأمة ما لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون
ومن بعدهم من الأئمة فلم يبلغنا ان أحدا منهم أحرر بالحج بعد غير يوم النحر اذ كان الوقوف
على حد ما كان عليه الشارع وأصحابه أولى وان كان العلماء أمناء على الشريعة وعلى الأمة
بعده فافهم ومن ذلك قول الاثني الثلاثة انه لو أحرر بالحج في غير أشهره كره له ذلك وانما قد حجه
مع قول أصحاب الشافعي انه ينقد عمرة لا حجا ومع قول داود انه لا ينقد شيئا فالأول تخفيف على
المحرم المذكور بانها قد أحراره حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث
مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
انما الأعمال بالنيات وما ثم نصريح من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل

في إحدى روايته من كان
يصله في حياته فيصرف اليه
والا فالوصية لا فائدة من جهة
أبيه ولو اوصى بالخير انه فقال أبو
حنيفة هم الملاصقون وقال
الشافعي حذانا وارادهم
دارا من كل جانب وعن أحمد
روايان أربعون وثلاثون
ولا حشد لذلك عند مالك
في فصل في الوصية للبيت عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
باطلة وقال مالك بصحتها فان
كان عليه دين أو كفارة صرفت
فيه والا كانت لورثته ولو اوصى
لرجل بألف ولم يكن حاضر الا
ألفا وباقي ماله غائب أو باق ماله
عقار أو دين وتحت الورثة وقالوا
لا تدفع الى الموصى له الا ثلث
الالف فعند مالك ليس لهم
ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد له ثلث الالف ويكون
بباقى ماله شريكا في جميع ما
تخلقه الموصى يستوفى حقه
في فصل في اذا أوصى غلام
لم يبلغ الحلم وكان يعقل ما يوصى
به فوصيته جائزة عند مالك
وقال أبو حنيفة بعدم الجواز
واختلف قول الشافعي والاصح
من مذهبه انه لا تصح وهو
مذهب أحمد في فصل في ولو
اعتقل لسان المريض فهل
يصح وصيته بالإشارة أم لا قال
أبو حنيفة وأحمد لا تصح وقال
الشافعي تصح والظاهر من
مذهب مالك جواز ذلك

ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان أصحاب الشافعي جعلوا المذقات شرطاً في صحة
الائنة اذ الخبز اذا لم يصح الخبز ائنة قد عمرة اذهبي ح أصغر فكان حكمه حكم من أحرم بصلالة
القرض قبل دخول الوقت طائفاً دخوله ثم بان انه لم يدخل فانها انقلب فلا تلتاحصل صورة
ائنتها حرمه تلك الحضرة النورية ووجه الثالث ظاهر لا خذاً وادباً الظاهر ومن ذلك قول
أبي حنيفة ان الفضل ان يحرم من ديرة أهله مع قول غيره ان الفضل ان يحرم من
ائنة فان وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كبر والناسي
مخفف خاص بالصاغر كما مر بيانه في الباب قبله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من دخل
مكة بغير إحرام لم يلزمه القضاء مع قول أبي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكياً فلا
فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود
تصريح في ذلك من الشارع بما مر فكان الامر على التخيير فنطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم
ينطوع فلاثم كتحية المسجد بجامع ان كل من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه
الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير إحرام فيه انهاء لك لها فكان عليه القضاء تداركاً لانه
لسوء ادبه وهذا خاص بالا كبر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام
والعلماء فافهم

باب الاحرام ومحظوراته

اتفق الأئمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب للمحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل
وستر رأسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القميص
والسراويل والقنسوة والقباء والخف وكل محيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج
كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل والاس بشهوة والتزويج وقنبل
الصيد واستعمال الطيب وازالة الشعر وانظروا دهن رأسه ولحيته بسائر الادهان والمرأة في
ذلك كله كالرجل الا ان لبس الخيط وستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه
وأجمعوا على انه لا يجوز للمحرم أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على
انه ان قتل الصيد ناسياً أو جاهلاً وجبت عليه الفدية وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب التطيب للاحرام مع قول
مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيباً لا يتبق له رائحة فان تطيب بما يتبقى رائحته بعد الاحرام
وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه بجملة لان المحرم اذا تطيب للاحرام فكأنه تطيب بعد
الاحرام وان لم يتبق له رائحة لا تطلق الشارع النهي عن التطيب مع انه لا بد من رائحة طيبة
تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلاً فان قال قائل فلا شيء حرم الطيب على المحرم
مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجمعة فالجواب ان احرام ذلك
حديث المحرم أشبهت أغبر ولان المطلوب من المحرم اظهار الذل والمسكنة واستشعار الخجل من
الحق تعالى وطالب الصلح والعفو عنه خوفاً من معاجلة العقوبة كما ورد أن السيد آدم عليه
الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ما شيا بان الله عليه في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار

بقوله

في فصل في واذ قبل الموصى
البه الوصية في حياة الموصى
لم يكن له نذراً في حقيقته ومالك
أن يرجع بعدم مودته قال أبو
حنيفة ولا في حياة الموصى الا
أن يكون الموصى حاضراً وقال
الشافعي وأحمد له الرجوع
على كل حال وعزل نفسه متى
شاء قال النووي الا أن ينعين
عليه أو يثاب على ظنه فان
المسال باستيلاء ظالم عليه واذا
أوصى لغيره بالبرق فقبل
الوصية وهو مريض فحقق
عليه أبوه ثم مات الابن فعند
مالك والجمهور انه يرثه وعند
الشافعي وأحمد لا يرثه واذا قال
أعطوه رأساً من رقيق أو رجلاً
من ابني وكان رقيقه عشرة أو
ابله فقال مالك يعطى عشرة
بالقيمة وقال الشافعي يعطيه
الورثة ما يقع عليه اسم رأس
صغيرا كان أو كبيراً في فصل في
واذا كتب وصية بخطه ويعلم
انه خطه ولم يشهد فيها فهل يحكم
بها كالحكم لو شهد على نفسه
بها الثلاثة على انه لا يحكم بها
وقال أحمد يحكم بها ما لم يعلم
رجوعه عنها ولو اوصى الى
رجلين وأطلق فهل لاحدهما
التصرف دون الآخر قال
الثلاثة لا يجوز مطلقاً وقال أبو
حنيفة يجوز في ثمانية أشياء
مخصوصة شراء الكفن وتجهيز
الميت واطعام الصغار
وكسوتهم ورد دبعة بعينها

وقضاء دين وانقاذ وصية بعينها
وعنى عبد بعينه والخصومة
في حقوق الميت في فصل
واختلفوا هل يصح التزوج
في مرض الموت فقال الثلاثة
يصح وقال مالك لا يصح للمريض
الخوف عليه فان تزوج وقع
فاسدا وفسخ وسواء دخل بها
أو لم يدخل ويكون الفسخ
بالطلاق فان برأ من المرض
فهل يصح ذلك النكاح ام يبطل
عنه في ذلك واثبتان ولو كان
له ثلاثة اولاد فوصى لآخر
بمثل نصيب احدهم قال الثلاثة
له الربع وقال مالك له الثلث
ولو وصى بمجموع ماله ولا
وارث له قال ابو حنيفة الوصية
صحبة وهي رواية عن احمد
وقال الشافعي ومالك في رواية
عنه واحد في الرواية الاخرى
لا يصح الا في الثلث ولو وهب
واعنى تم اعنى في مرضه
وعجز الثالث فقال الثلاثة
بتمام وقال الشافعي يبدأ
بالاول وهي رواية عن احمد
في فصل هل يجوز للوصي ان
يشترى لنفسه شيئا من مال الميت
قال ابو حنيفة يجوز بزيادة على
القيمة استحل انا فان اشتراه بمثل
قيمتها لم يجز وقال مالك ان
يشترى بالقيمة وقال الشافعي
لا يجوز على الاطلاق وعن احمد
روايان اشهرهما عدم الجواز
والاخرى اذا وكل غيره جاز
في فصل هو اذا ادعى الوصي

الرأس والمحرّم من شأنه أن يكون أشعث أغبر والمطلّة المذكورة تمنع الغبار ويصح حمل الأول
على حال آحاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجه بالعكس أيضا فيكون المنع في
حق من لم يرض الله تعالى عنه بالقرآن والاباحة في حق من أحس رضا الله عنه فمن شهد
كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللاتق به التشيع والاعتبار ومن شهد رضا
الله عنه كان له النظام المذكور فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا
لبس القباء في كتفه ولم يدخل يديه في كمينه مع قول أبي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان كل
ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس لم يحصل به كمال الترفه خفف
في الفدية فيه ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا فدية على من لبس السر او بل عند فقد
الازار مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ستر العورة أمر لازم أشد من لزوم ترك لبس الخيط
فكان لبس السر او بل أمر الاترفه فيه وأيضا فان شهود عدم التركيب خاص بالاكاروما
كل أحد يشهد بكونه يسهط في تلك الحضرة فغلبه شهود البقاء فيها على البقاء فكان الامر
بخطاب الصفة لموصفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السر او بل
انه لبس الخيط ووقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الفدية كفارة
لما وقع فيه من ترك الترفي الى مقام شهود البسائط وهذا أمر رار يعرفه أهل الله لا تنس طرفي
كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من لم يجد ثوبا جاز له لبس الخفين اذا قطعهما أسفل
من الكعبين ولا فدية عليه الا عند أبي حنيفة فالاول مخفف ومن أوجب الفدية مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قول أبي حنيفة ومالك انه
يحرم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه
الثاني ان ستر الوجه بتمام أو غيره ترفه والمحرّم أشعث أغبر وأيضا فان الرجة تواجه العبد هناك
فاذا ستر وجهه وقعت الرجة على السائر الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تفارق العبد كما
من ايضاحه في الكلام على كراهة التلم في الصلوة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم
استعمال الطيب في الثوب والبدن مع قول أبي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر
الثوب دون البدن وان له التصبر بالعود والتدشيم جميع الرأحين فالاول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال
الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه الثاني ان الثوب ليس ملازما للشخص كالأزمنة جلده
بل يخلع تارة ويلبس أخرى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز للمحرّم أكل الطعام
المطيب وانه لا فدية في أكله وان ظهر ربحه مع قول الشافعي واحمد انه لا فرق في استعمال
الطيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه ما ظاهره ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان الحناء ليس بطيب مع قول أبي حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الحناء ولو

انه

انه كان طيبا لم يكره لانه كان يحب الطيب ووجه الثاني انه طيب عند بعض الاعراب
فيجبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه أيضا من الزينة التي لا تناسب المحرم ومن ذلك
قول الأئمة كلهم بتحريم الأدهان بالدهان المطيب كدهن الورد والياسمين وانه يجب فيه
الفدية وأما غير المطيب كالشبرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي لا يحرم الا في الرأس والحناء
وقال ابو حنيفة هرطيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالشبرج شيئا
من الأعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال الحسن بن صالح
يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحناء فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر كغيره
في الرأس والحناء دون غيره المحرم فيه ما فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر البدن
شعر او بشر او المحرم شعث أغبر والدهن يذهب غبره وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر
ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تشيع
الشعر كغيره أو بدست الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن يده وبطنه ليزلق طبيعته
التي ينأذى بحبسها لا سيما في حق من كان يأكل النواشف كالقرايش ولعل الشارع راعى
ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشيع عن
العادة فشوه خلقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينفق مع قول أبي
حنيفة انه ينفق فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو محازا ووجه الثاني ان
حقيقة النكاح انما يكون بالدخول بها فاقبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم
عنده بعضهم وأجاب الاول بان العقد دلهل للوقوع في الجماع فيحرم كالمساع بما بين
السرة والركبة للعائض وقد يمسس القولان على حالين فمن خاف الوقوع كالشاب الذي به غلة
حرم عقده ومن لم يخف كالشيخ الذي بردت نارسهونه لم يحرم فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة يجوز للمحرّم من ارجعة زوجته مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الرجعة في حكم الزوجة التي في
الصحة لبقاء أحكام الزوجية في حقها ووجه الثاني انها كالأجنبية بدلية لانه لو لم يرجعها
لترجعت الغير من غير احداث طلاق آخر فعلم ان الرجعة لها وجهان وجه للزوجية ووجه
للجنونة فافهم ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة
لما لك ان كان مملوكا مع قول مالك وأبي حنيفة انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع
قول داود انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعيف
والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حضرته اجلالا له تعالى
ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع
 وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفع اثم الخطأ عن الأئمة ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
لا جزاء على من دل على صيد وان حرمت الاعانة على قتله مع قول أبي حنيفة يجب على كل منهما
جزاء كامل حتى لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان أو حلالا وجب على

دفع المال الى البئيم بهد بلوغه
قال ابو حنيفة واحمد القول
قول الوصي مع عينه فيقبل
قوله كما يقبل في اختلاف
المال وما يدعيه من الانلاف
يكون امينا وكذا الحكم في
الاب والحاكم والشريك
والمضارب وقال مالك والشافعي
لا يقبل قول الوصي الا بينة
في فصل هو والوصية للقائل
صحبة عند أبي حنيفة ومالك
واحمد والشافعي قولان أحدهما
الصحة ولو وصى لمسجد قال
مالك والشافعي واحمد تصح
الوصية وقال ابو حنيفة لا تصح
الا ان يقول ينفق عليه ولو
أوصى لبني فلان لم يدخل الا
ذكور بالاتفاق ويكون بينهم
بالسوية ولو وصى لولد فلان
دخل الذكور والاناث
بالاتفاق بينهم بالسوية
في فصل هو والوصي مع التني
هل يجوز له أن يأكل من مال
البئيم عند الحاجة أم لا مذهب
أبي حنيفة لا يأكل بحال
لاقرضا ولا غيره وقال الشافعي
واحمد يجوز له أن يأكل باقل
الاهرين من أجره عمله وكفايته
وهل يلزمه عند الوجودة
العوض للشافعي قولان ولا جد
روايان وقال مالك ان كان
غنيا فلا يستغنى وان كان فقيرا
فأما كل بالمعروف بقدر نظره
وأجره مثله
في كتاب النكاح

الاجماع منه قد على ان الشكاح
من العقود الشرعية المسنونة
باصل الشرع واتفق الاثمة على
ان من تأقت نفسه اليه وخاف
العنف وهو الزنا فانه يتأكد في
حقه ويكون أفضل له من الخ
والجهاد والصلاة وصوم التطوع
فالشكاح مستحب لمحتاج اليه
بجداهية عند الشافعي ومالك
وقال أحمد متى تأقت نفسه اليه
وخشى العنف وجب وقال أبو
حنيفة باستجابته مطلقا بكل
حال وهو عنده أفضل من
الانقطاع لا بمادة وقال داود
بوجوب الشكاح على الرجل
والمرأة مرة في العمر مطلقا
فصل في ما إذا قصد نكاح
امرأة بمن نظره الى وجهها
وكفها بالانفاق وقال داود
يجوز ان يمسك جسدها سوى
السواكين والاصم من مذهب
الشافعي جواز النظر الى فرج
الزوجة والامه وعكسه وبذلك
قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
ومالك المرأة نص الشافعي
على انه محرم لها فيجوز نظره
اليها وهذا هو الاصح عند
جمهور اصحابه وقال الشيخ أبو
حامد الصحيح عند اصحابنا ان
العبد لا يكون محرما لسيده
قال النووي هذا هو الصواب
بل ينبغي ان لا يجزى فيه خلاف
بل يقطع بتحريره والقول بانه
محرم لها ليس له دليل ظاهر
فان الصواب في الآية انما في

احتياطاً

احتياطاً ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر والخطمي مع
قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتكرمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما وجه
وبصريح جل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص الا تخذين لانفسهم بالاحتياط
والفرار من كل شيء فيه تره ما ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وضغ جازله
ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه كل منهما
ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يكره للمحرم الا كتحال بالانكاح مع قول سيبويه
المستحب بالمنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول كونه أي الاثمة زينة فكره ولم يحرم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط في كل فعل يتنافى
حال المحرم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالفصد والحجامة مع قول مالك
فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه
من باب التداءوى من المرض فلا يلزمه به صدقة له دم وروى في ذلك ووجه الثاني ان فيه
تخفيف المرض فكان ذلك تره بالاعفائية أو تخفيف الألم عقب الفصد والحجامة فكانت
الصدقة كفارة لذلك والله أعلم

باب ما يجب بمحظورات الاحرام

اتفق الاثمة على ان كفارة الخلق على التخيير ذبح شاة أو اطمأمة سبعة مساكين كل مسكين
نصف صاع أو صيام ثلاثة أيام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل
الاول فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان أحرم
في الاداء واتفقوا على ان عفة الاحرام لا يرتفع بالوطء في الحائضين وقال داود يرتفع فان قال
قائل فلا شيء لم تأمر والمحرم اذا فسد نسجه بالجماع ان يشئ احراماً ثانياً اذا كان الوقت متسعاً
كان وطئ في ليلة عرفة فالحج باب قد انقضت الاجماع على ذلك ولا يجوز تركه ولعل ذلك بسببه
التغليظ عليه لا غير واتفقوا على ان الحائض المكينة تضمن بقبيها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك
اتفقوا على ان من قتل صيداً ثم قتل صيداً آخر وجب عليه جزاء آن وقال داود لا شيء عليه
في الثاني واتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم لغير
الدواء والعلف وكذلك اتفقوا على تحريم قطع شجر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد في احدي روايته
ان الفدية لا تجب الا في حلق ربيع الرأس مع قول مالك انها لا تجب الا بحلق ما تحصل به اماطة
الاذى عن الرأس ومع قول الشافعي انها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو احدى الروايتين عن
أحمد فالاول فيه تشديد والثاني بحتم التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو القياس على مسحة في الوضوء ووجه الثاني هو إزالة
الاذى عن ثلث أو ربع أو ثلثة أرباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فحرام ووجه الثالث ظاهر
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المحرم اذا حلق نصف رأسه بالفداء ونصفه بالعشي لزمه
كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التفريق أو التتابع مع قول أبي حنيفة ان جميع
المحظورات غير قتل الصيدان كان في مجلس واحد فمليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول

الامام في فصل في ولا يصح
النكاح الا من جاز النكاح
عند عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة
يصح نكاح الصبي المميز
والسفيه موقفاً على اجازة
الولي ويجوز للولي غير الاب
ان تزوج البنت قبل بلوغه
اذا كان ناظراً له كالأب عند
الثلاثة ومنع الشافعي من
هذا ولا يصح نكاح العبد بغير
اذن مولاه عند الشافعي وأحمد
وقال مالك يصح للولي فسخته
عليه وقال أبو حنيفة يصح
موقفاً على اجازة الولي
فصل في ولا يصح النكاح
عند الشافعي وأحمد الاول
ذكر ان عفت المرأة النكاح
لم يصح وقال أبو حنيفة للمرأة
ان تزوج بنفسها وان توكل
في نكاحها اذا كانت من اهل
التصرف في مالها ولا اعتراض
عليها الا ان تضع نفسها في غير
كف فيعترض الولي عليها وقال
مالك ان كانت ذات شرف
وجال يرغب في مثلها لم يصح
نكاحها الا بولي وان كانت
بخلاف ذلك جاز ان يشولي
نكاحها اجنبى برضاها وقال
داود ان كانت بكراً لم يصح
نكاحها بغير ولي وان كانت
ثيباً صح وقال أبو ثور وأبو يوسف
يصح ان تزوج باذن وليها فان
تزوجت بنفسها وتزأها الى
حكم حنفى في حكم بعتة فسد
وليس للشافعي نقضه الاثمة

قبل الحكم فلا حجة عليه الا عند
ابن بكر الصيرفي ان اعتقد تحريمه
وان طاقها قبل الحكم لم يقع
الا عند ابن ابي اسحق المروزي
احتياط فان كانت المرأة في
موضع ليس فيه حاكم ولا ولي
فوجهان احدهما تزوج نفسها
والثاني ان تاراد امرها الى رجل من
المسلمين بزوجه قال المستظهر
وهذا لا يجزى على أصنافه وكان
الشيخ أبو اسحق يختار في مثل
هذا أن يحكم فيها من أهل
الاجتهاد في ذلك بناء على ان
التكريم في النكاح جاز
فصل في وصية الوصي
بالنكاح عند مالك ويكون
الوصي أولى من الولي بذلك
وقال أبو حنيفة بان القاضي
زوج وقال الشافعي لا ولاية
لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه
قال القاضي عبد الوهاب
المالكي هذا الاطلاق في
التعليل فاسد فان الحاكم اذا
زوج المرأة لا يلحقه ما قاله
فصل في تجوز الوكالة في
النكاح وقال أبو ثور لا تدخل
الوكالة فيه والجد أولى من الاخ
وقال مالك الاخ أولى والاخ
من الاب والام أولى من الاخ
للأب عند أبي حنيفة والثاني في
في أصح قوليه وقال مالك هما
سواء ولا ولاية للأب على أمه
بالبنوة عند الشافعي وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد ثبت له

يوسف على الأب وقال أحمد
الأب أولى وفي الجدة عنه
روايتان وهو قول أبي حنيفة
فصل في ولاية الفاسق
عند الشافعي وأحمد ومن أصحابه
من قال ان كان الولي أبا أو جدا
فلا ولاية له مع الفسق وان كان
غيرهما من العصبات ثبت
له الولاية مع الفسق وقال أبو
حنيفة ومالك الفسق لا يمنع
الولاية فصل في واداغاب
الولي الاقرب الى مسافة تقصر
فيها الصلاة وزوجه القاضي لا
الابعد من العصبه عند الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
ان كانت العصبه منقطعة
انتقلت الولاية الى الابعد
وان كانت غير منقطعة لم تنتقل
الولاية والمقطعة عند أبي
حنيفة وأحمد هي العصبه بكان
لا تصل اليه القافلة في السنة
الأميرة واحدة واذا غاب
الولي عن البركة وفي خبره ولم
يعلم له مكان فقال مالك بزوجه
أخوها باذنها وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه خلا قال الشافعي
فصل في اللاب والجد عند
الشافعي تزوج البكر بغير
رضاها صغيرة كانت أو كبيرة
وبه قال مالك في الاب وهو
أشهر الروايتين عن أحمد في
الجد وقال أبو حنيفة تزوج
البكر بالغلة العاقلة بغير
رضاها لا يجوز لاحد محال

باب صفة الحج والعمرة

اتفق الاثني اربعة على أن من دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل نهارا وان شاء دخل ليلا
وقال النخعي وأصح دخوله ليلا أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها
بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود بحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك
أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الاثني اربعة جاهل الفقهاء وعلى أنه اذا وافق يوم
عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في منى وانما يصلون الظهر ركعتين ووافقه على
ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو
يوسف ما لك من هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شعبة بن النابغة المدينية يعلمون أن لا جمعة

وقال مالك واحد في إحدى
الروايتين لا يثبت للجدولة
الاجبار ولا يجوز لغير الاب
تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن
وقال أبو حنيفة يجوز لساكن
العصبان تزويجهما لانه لا يلزم
العقد في حقها ويثبت لها
الخيار اذا بلغت وقال أبو يوسف
يلزمها عقدهم **فصل**
والبراءة اذا ذهبت بكارها بوطه
ولو حراما لم يجز تزويجهما الا باذن
ان كانت بالغة فان كانت
صغيرة فحتى تبلغ وتاذن فعلى
هذا اذا زالت البكارة قبل
بلوغها لم تزوج عند الشافعي
حتى تبلغ سواء كان المزوج أبا
أو غيره وقال أحمد اذا بلغت تسع
سنين صح اذن في النكاح وغيره
فصل في الرجل اذا كان هو
الولي للمرأة ما ينسب أو ولاه أو
حكم كان له أن يزوج نفسه منها
عند أبي حنيفة ومالك على
الاطلاق وقال أحمد بول غيره
لا يكون موجبا قابلا وقال
الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه
ولا بول غيره بل يزوجه ما حكم
غيره ولو خليفته وقال بعض
أصحابه بالجواز وبه عمل أبو يحيى
البلخي قاضي دمشق فانه تزوج
امراة ولي أمرها من نفسه
وكذلك من أعققت منه ثم أذنت
له في نكاحها من نفسه جازله
عند أبي حنيفة ومالك أن يلى
نكاحها من نفسه وكذلك من
له بنت صغيرة يجوز له أن يوكل

من خطبها منه في تزويجها من
نفسه عند مالك وأبي حنيفة
وصاحبه **فصل** في اذا
اتفق الاولياء والمرأة على نكاح
غير الكف صحت العقد عند
الثلاثة وقال أحمد لا يصح واذا
زوجها أحد الاولياء رضاهما
من غير كف لم يصح عند
الشافعي وقال مالك انفاق
الاولياء واختلافهم سواء اذا
أذنت في تزويجها بمس لم فليس
لواحد من الاولياء اعتراض
في ذلك وقال أبو حنيفة يلزم
النكاح **فصل** في الكفافة
عند الشافعي في خمسة الدين
والنسب والصنعة والحربة
والخلو من العيوب وشرط
بعض أصحابه اليسار وقول
أبي حنيفة كقول الشافعي
لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب
ولم يعتبر محمد بن الحسن الديانة
في الكفافة الا أن يكون بحيث
بسهو يخرج فيسخر منه
الصبيان وعن مالك انه قال
الكفافة في الدين لا غير وقال
ابن أبي ليلى الكفافة في الدين
والنسب والمال وهي رواية
عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف
والكسب وهي رواية عن أبي
حنيفة وعن أحمد رواية كذهب
الشافعي وأخري أنه يعتبر الدين
والصنعة ولا اعتبار الشافعي
في السن وجهان كالشيخ مع
الشابة وأصحهما أنه لا يعتبر
فصل في وهل فقد الكفافة

الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما للثلاثة الله وحب الدم بترك طواف
القدم قاله باجتهاد ووجه ظاهر فانه من شاع ما رتب البيت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان
الطهارة وستر العورة شرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه توضأ بغيره مع قول أبي حنيفة
ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا
ان الله قد أحل فيه النطاق فلم يستثن الا السكلام وأما توالي الحركات فيه فلا يصح استثنائه
لان المشي هو حقيقة الطواف فالواستثنائي ذهبت صورة الطواف جله وسمت سيدي عليا
الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من السير في المقامات طوافا كان أو صلاة
لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها من أولها الى آخرها بخلاف
الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمثابة الاتباع من الغار من ذنوبه الى من يحويه
من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف ببيت الله أن يكون كالجالس
في المسجد مع الحدث الاصغر وذلك جائز فذلك قال أبو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان
كان الادب الطهارة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السجود على الحجر لا سود سنة
كالقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه فوقف
عند ما بلغه من التقبيل فقط ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليساري ولا يقبله مع قول
أبي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده بل يضعها على فيه ومع قول
أحمد انه يقبله فالأئمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقبيل فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وحكمة ما ذكرنا لا تذكر الاستفاضة لانها من علوم الاسرار ومن ذلك قول الأئمة ان
الركنين الشاميين اللذين بلمان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر
بأنه استلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص
بالاصغر اللذين لا يشهدون السر والافق ركن الحجر الاسود واليساري فقط والثاني خاص بالكبير
الذين يشهدون السر والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد وأسرار لكن منها ما ظهر
للخاص والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد أخذت من أئمة من الفقهاء ان الكعبة
صاحته حين صلتها وكلها وانشدته أشعارا وانشد هارث بن كرت فضله وشكر فضله فانها
حبة باجماع أهل الكشف ومن شهد بها جسد الروح فيه فهو محبوب عن أسرار الحج فان
نطق المعاني أعجب من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفعان
في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يا رب قد منعت شهوته ويقول القرآن يا رب قد منعت
النوم في الليل فيشفعهما الله تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي انه لما حج فلذت له
الكعبة ورعاها الى مقامات لم تكن قد ذهبت ذلك وخدمنه انتهى ومن هنا أوجب أهل
الله تعالى على من يريد الحج السلوك على يد شيخ عارف بالطريق حتى يصبر على حياة كل شيء
ثم بعد ذلك يحج وأخبرني سيدي علي الخواص ان سيدي ابراهيم المشولي لما طاف بالكعبة
كافأته على ذلك بطوافها به انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع

بوزن في بطلان النكاح أم لا
قال أبو حنيفة بوجه الأول
حق الاعتراض وقال مالك
يبطل النكاح والشافعي قولان
أحدهما البطلان إذا حصل
معه رضا الزوجة والأولياء وعن
أحمد وإتقان أظهرهما البطلان
وإذا طلبت المرأة التزوج من
كف بدون مهر مثله الزم الولي
اجابته عند الشافعي ومالك وأحمد
وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس
بكف في النسب غير محرم
بالاتفاق في فصله وإذا زوج
الأب أو الجد الصغيرة بدون مهر
مثله بائع به مهر المثل وكذا لو
زوج ابنه الصغيرة بكثرت من
مهر المثل رد إلى مهر المثل عند
الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد يلزم ما عساه وإذا كان
الأقرب من أهل الولاية فروجه
الأبعد لم يصح عند الثلاثة وقال
مالك يصح إلا في حق
السكر والوصي فإنه لا يجوز
للأبعد التزوج في فصله وإذا
زوج المرأة وليا بآذنها من
رجلين وعلم السابق فالثاني
باطل عند الشافعي وأبي حنيفة
وأحمد وقال مالك إن دخل بها
الثاني مع الجهل بطل الأول
بطل الأول وصح الثاني وإن لم
يعلم السابق بطلا وإذا قال رجل
فلانة زوجتي وصديقته نبت
النكاح بائعا فهاهنا الثلاثة
وقال مالك لا يثبت النكاح

سنة مع قول مالك أن الاضطباع لا يعرف وما رأيت أحدا يفعله فالأول مشدد والثاني مخفف
ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم يرم فعله فظن أنه لو كان مسنة لفعله بعض
الناس ورواه الإمام مالك وبقدر يلوغ الإمام ما ورد في الاضطباع فقد يكون منه زوال
الحكم بزوال العلة فإن تلك العلة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالاضطباع والرمل
لأجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بخالد ما ظن أنه قريش من الوهن
والضعف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن بأحد قارهم في العيون لما اضطبعوا
ورما لو رجع قريش عما كانت ظن فيهم وقالوا كأنهم الأفراول ولكن القول الأول أظهر
وأكثر أديامع أنه قد يكون الشارع أراد ذلك الفعل بعد زوال علة المذكورة لعله أخرى
فإن قيل قد قال العارفون أن ظاهر الضعف والمسكنة أعل في المقام عند الله تعالى من اظهار
القوة فالجواب صحيح ذلك فهم بظهور القوة لعدم فهم مثل لا يثبت بهم وهم في غاية الضعف
في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد نهى الشارع عن التجتر في المني إلا في دار الحرب وجوز
صنع اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع أنه نهى عنه في غير الحرب فافهم ومن ذلك قول
الأئمة الأربعة أنه إذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري والمجاهدون
أن عليه دما فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه
سنة ووجه الثاني أنه واجب بالاجتهاد ولكل منهم رجال ومن ذلك قول جواهر العلماء أن
قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالأول مخفف والثاني مشدد في عدم
تلاوة القرآن فيه ووجه الأول أن القرآن أفضل الأذكار فقرأته في حضرة الله تعالى أولى
بكافي الصلاة بجماع أن الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد في حاجة الحق تعالى فيه بكلامه القديم
أعظم ووجه الثاني أن الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وإن كان
أفضل قياما على ما قالوه في أذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح أن ركعتي الطواف واجبتان مع قول
مالك وأحمد والشافعي في القول الأرجح أنه مسنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ولكل منهم ما وجه لأن الشارع إذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا
مندوبا فلهما جتهد أن يجعله مستحبا تخفيفا على الأمة وله أن يجعله واجبا احتياطا لهم فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي أن السعي ركن في الحج مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه أنه واجب يجزئ به بدم ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه مستحب فالأول مشدد
والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما صح فيه
من الأحاديث ووجه الثاني أنه صار من شعائر الحج الظاهرة كالرمي والمبيت بمنزلة ووجه
الثالث العمل بظاهر قوله تعالى فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن
تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم فقوله فلا جناح عليه أن يطوف بهما فيه رفع الحرج الذي كان
قبل أن يؤمر الناس بالسعي لا غير لا سيما وقد عهده تعالى بقوله ومن تطوع خيرا فجعله من
جعله ما ينطوق به وأجاب الأول والثاني بأن القاعدة أن كل ما جاز بعد منع وجب وإن الواجب
بطاق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خير لأن من فعله فقد أطاع الله تعالى ومن ذلك قول

الأئمة

الأئمة الثلاثة أنه لا بد من البداءة بالصفا في صحة السعي مع قول أبي حنيفة أنه لا حرج عليه
في الكس فيبدأ بالمرءة ويختتم بالصفا فالأول مشدد وشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني
مخفف وشهد له باطن الكتاب والسنة وهو أن المراد النطوف بهما وإبدأ بالصفا ثم بالمرءة
تفاهير قول مالك في ترتيب الوضوء أنه ليس بشرط وإن المراد أن يغسل جميع أعضائه الوضوء قبل
أن يدخل في الصلاة مثلا سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلا أو تأخر عنه ولكن البداءة
بالصفا مستحبة عند من لا يقول بوجود الترتيب من الشارع دون العكس وقد قال ابن
عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداءة بالصفا فقال أبدأ وأبدا الله به أي بذكره
فأفهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف
بمرقبة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع وهو يتمم بالوجوب والنسب ولكن
القول بالوجوب هو الأحوط فإن ليلة عرفة قد جعلها الشارع متأخرة عنها فهي معدودة
من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطاع الشجر فالبقاء لعرفة نصيب من الدعاء ورجع عاق
النهار عن وقت تذكرا لآسان جميع ذنوبه التي فعلها أطول عمره أو تلك السنة أو ذنوب من
يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعينا إلى أن يفرغ من
تذكري ذنوبه ولو إلى العجولان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه ذنب لم يثبت منه
احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي الروايات من الأكابر بخلاف
الأصغر لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لأنهم معدون على شفاعته غيرهم فهم وفي
أصحابهم وذلك لأن أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون إلى شافع
هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعيين في أهل عرفة ودعوا إلى ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الركوب المني في الوقوف بعرفة على حدة سواء مع قول أحمد والشافعي في
القديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر ووجه
الأول عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن
الفضل لله تعالى الذي حمله إلى حضرته وذلك أكمل في الشكر من أني إلى حضرته ماشيا فإنه
ربما حصل له بذلك أدلال على الله تعالى وقد سألت سيدي عليا الخواص عن حكمة طوافه
صلى الله عليه وسلم را كبا قال حكمته أن يراه المؤمنون فبتساو به و يراه العارفون فيعبروا
وسألت شيخنا شيخ الإسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو أن طوافه صلى الله عليه وسلم
بالبيت را كبا يتمم شدة إيمان الناس فيستفتونه عن وقائعهم في الحج وأما العلم بالناس أنهم
جاءوا حولين على كف القدرة الإلهية أظهار الفضل الله عليهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو
لم يجمع بين المغرب والعشاء عذرة صلى كل واحدة منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة أن
ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الجمع
المذكور مستحب ووجه الثاني أنه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يتمم الوجوب
والندب بخالفه المندوب جائزة ومخالفه الواجب لا يجوز ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
رى الجرات بغير الحجارة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض ومع قول

حسني يرى داخلًا وخارجًا من
عندها الآن يكون في سفر
فصله ولا يصح النكاح
الشهادة عند الثلاثة وقال
مالك يصح من غير شهادة إلا أنه
اعتبر الأشاعة وترك التراضي
بالكتمان حتى لو عقد في السر
واشترط كتمان النكاح فصح
عند مالك وعند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد لا يصح كتمانهم
مع حضور شاهدين ولا يثبت
النكاح عند الشافعي وأحمد
الإشاهدين عند دليل ذكرين
وقال أبو حنيفة بغير دليل رجل
وأمرأتين وبشهادة فاسقين
وإذا تزوج مسلم ذمية لم ينقذ
النكاح إلا بشهادة مسلمين
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
ينقذ بزميين والخطبة في
النكاح ليست بشرط عند
جميع الفقهاء إلا داود فإنه قال
بإشراط الخطبة عند العقد
مستدلا بفعل النبي صلى الله
عليه وسلم في فصله ولا يصح
النكاح عند الشافعي وأحمد
الاباقت التزوج والنكاح
وقال أبو حنيفة بغير دليل لفظ
يقضي التملك على التأييد في
حال الحياة حتى روى عنه في
لفظ الإجازة روايتان وقال
مالك بغير دليل مع ذكر المهر
وإذا قال زوجت بنتي من فلان
فبلغه فقال قبلت النكاح لم
يصح عند عامة الفقهاء وقال
أبو يوسف يصح ويكون قوله

زوجت فلان جميع العبد ولو

قال زوجتك بنتي فقال قبلت
فلا شافني قولان أحدهما أنه
لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها
أو تزويجها والناسي أنه يصح
وهو قول أبي حنيفة وأحمد ولا
يجوز للسلم أن يزوج كتابية
بولاية كتابي عند أحمد وأجازته
الثلاثة في فصل في ذلك السيد
أخبار عبده الكبير على النكاح
عند أبي حنيفة ومالك وعلى القديم
من قول الشافعي ولا يملك ذلك
عند أحمد وعلى الجديد من قول
الشافعي ويجبر السيد على بيع
العبد أو نكاحه إذا طاب منه
النكاح فامتنع عند أحمد وقال
أبو حنيفة ومالك لا يجبر
وللشافعي قولان كالمذهبين
أحدهما لا يجبر ولا يلزم الابن
اعفاف أبيه وهو نكاحه إذا
طلب النكاح عند أبي حنيفة
ومالك وأظهر الروايتين عن أحمد
أبيه يلزمه وهو نص للشافعي قال
محققو أصحابه بشرط حرية
الاب وكذلك عنده يلزم اعفاف
الأجداد من جهة الأب وكذا
من جهة الأم في فصل في
يجوز للولي أن يزوج أم ولده
بغير رضاها عند أبي حنيفة
وأحمد وللشافعي في ذلك أقوال
أصحها كسذهب أبي حنيفة
وأحمد وإيتان ولو قال اعتقت
امتي وجعلت عتقها صداقها
بحضرة شاهدين فمن أبي حنيفة
ومالك والشافعي النكاح غير

داود يجوز بكل شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني والثالث أن المقصود نكاح الشيطان
حين رأى إلى امرئ عند كل حصة بشبهة يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تخطر
له عند كل حصة فإذا أضافها بخاطر الامكان للذات وجب رمية بحصة الافتقار إلى المرح وهو
أنه تعالى واجب الوجود لنفسه وإذا أنه تعالى جوهر وجب رمية بحصة الافتقار إلى الاداة
إلى الصبر والوجود بالغير وإذا أنه بخاطر الجمعية وجب رمية بحصة الافتقار إلى المحل والحدوث وإذا
أنه بالعلمية وجب رمية بحصة دليل مساواة العلم للعلول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء
معه وإذا أنه بالطبيعة وجب رمية بالحصة السادسة وهي دليل نسبة الكثرة اليه وافتقار كل
واحد من آحاد الطبيعة إلى الامر الآخر في الاجتماع به إلى اتحاد الاجسام الطبيعية فإن
الطبيعة مجموع قاعين ومنفعلين حرارة وبرودة ورطوبة وبسوسة ولا يصح اجتماعها لثباتها ولا
افتقارها لثباتها ولا وجودها إلا في عين الحار والبارد واليابس والرطب وإذا أنه بالعدم وقال له
فإذا لم يكن هذا ولا هذا بعدد له ما تقدم فاشتمل شيء وجب رمية بالحصة السابعة وينتجه
دليل آثاره في الممكن إذا العدم لا أثر له ومعنى التكبير عند ذلك حصة أي الله أكبر من هذه
الشبهة التي أنما بها الشيطان كما أوضحنا ذلك في كتاب أسرار العبادات فإذا روى إبليس بحديد
أو نحاس أو رصاص أو خشب أو عظم حصلت نكاح الشيطان به إذا مسه فافهم ومن ذلك
قول الشافعي وأحمد إن روى يدخل من نصف الليل فإذا روى بعد نصف الليل جازم
قول أبي حنيفة ومالك إن الروى لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول مجاهد والنخعي
والثوري أنه لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ونوجيه هذه الأقوال لا يدرك إلا المشافهة لا هله لانه من
الاسرار ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلبية مع أول حصة من روى جرة العقبة مع
قول مالك أنه يقطعها من زوال يوم عرفة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الاجابة قد حصلت بلبس المزدلفة وما بقي الا التسرع في الفعل من
النسك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني أن الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم
عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فناء ترك التلبية بعد حصول معظم فافهم ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الترتيب في أفعال يوم النحر فري جرة العقبة ثم نحر ثم يحلق ثم
يطوف مع قول أحمد أن هذا الترتيب واجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور
على هذا الترتيب فيحتمل أن يكون ذلك واجبا ويحتمل أن يكون مستحبا ويمكن الاستصحاب
أقرب في حق الضعفاء ما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم ولا أخر في يوم النحر الا
قال افعل ولا حرج ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الواجب في حلق الرأس أربع مع قول مالك
أن الواجب حلق السك أو الاكثر مع قول الشافعي أن الواجب ثلاث شعرات والافضل حلق
السك فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان

والاول

والاول خاص بالمتوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالا كابر
العارفين وذلك لان الحق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكلاما خفف الرياسة خفف
حلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الخالق يبدأ بحلق الشق الايمن مع قول
أبي حنيفة أنه يبدأ باليسر فاعتبر بين الخالق لا المحلوف له ودليل الأول الاتباع من حيث أنه
تكريم ووجه الثاني أنه إزالة قدر فناسب البداهة به وهذا القولان كالقولين في السواك
فمن جعله تكريرا قال يتسوك بيمينه ومن جعله إزالة قدر قال يتسوك بيساره ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن من لا يشعر بأمر الله يستحب له امرار موسى عليه مع قول أبي حنيفة أن ذلك
لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
الرياسة قاعة بكل ذات وحلق الشعر كناية عن إزالة الفاسقة شاعر ناب مسح الجلد بالموسى
في زوال الرياسة مقام حلق الشعر وإن كانت الرياسة حقيقة محله القلب لا الرأس فافهم
وجه الثاني أن الشارع لم يأمر بالحلق الا من كان له شيء من زوال وامرار موسى على الجلد
لم يزل شيئا في رأى العين فلا فائدة لا امرار موسى فافهم ومن ذلك قول الأئمة باستصحاب سوف
الهدى وهو أن يسوق معه شيئا من النعم ليمدحه وكذلك شعار الهدى إذا كان من ابل أو بقرة
في صفحة سنامه الايمن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال أبو حنيفة
الاشعار محرم فالأول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر ويشوه
الصورة وأجاب الأول أن الاثارة كناية عن كمال الاذعان لامتناع امر الله في الحج واشارة
إلى أن الانسان لو ذبح نفسه في رضاه به كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلد للذبح والمأكلة
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب أن يقبل الغنم نعلين مع
قول مالك أنه لا يستحب تقليب الغنم انما التقليب للدليل فقط فالأول مخفف في ترك استصحاب
تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه قول
مالك أن الغنم لا تخاطها الشياطين بخلاف الابل فكان النعل في الابل كناية عن صفح
الشياطين بالنعال بخلاف الغنم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الهدى إذا كان منذورا
يزول ملكه عنه بالنذر وبصير للمساكين فلا يباع ولا يبدل مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيعه
وأبداله بغيره فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
الزام الناذر بالوفاء ليس هو تركه له وإنما ذلك عقوبة له حيث أنه أوجب على نفسه ما لم
يوجه الله تعالى عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشريع فكان في خروجه عن ملكه بالنذر
مبادرة إلى استيفاء العقوبة ليرضى عنه به حيث ارتكب منه ما عنه ووجه الثاني أن المراد
إخراج ذلك المنذور أو مثله في القيمة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز شرب ما فضل
عن ولد الهدى مع قول أحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن النذر حقيقة لما وقع على ما كان تابنا في جسمه لا يستخفف وأما
ما يستخفف ويحدث نظيره فلا حرج في الانتفاع به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل
لبن البهيمه الذي في ضرعه في المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن ما وجب في الدماء
حرام لا يؤكل منه مع قول أبي حنيفة أنه يؤكل من دم القران والتمتع مع قول مالك أنه يؤكل

منعقد وعن أحمد وإيتان
أحدهما كذهب الجماعة
والثانية الانعقاد وثبوت العتق
صداقا وأما العتق فصحيح الاجماع
ولو قالت الامة لسيدها اعتقني
على أن تزوجك ويكون عتقي
صداقي فاعتقها قال الامة
يصح العتق وأما النكاح فقال
أبو حنيفة ومالك والشافعي هي
بالخيار إن شئت تزوجته وإن
شئت لم تزوجه ويكون لها
أن اختارت تزويجه صداق
مستأنف فإن كرهته فلا شيء
عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال
الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال
أحمد نصبر حرة ولم يهرها قيمة
نفسها وإن رضيا بالعقد كان
العتق مهرًا ولا شيء لها سواء
في باب ما يحرم من النكاح
أم المرأة تحرم على التأيد بمجرد
العقد على البنت بالاتفاق وحكي
عن علي وزيد بن ثابت أنهما قالوا
لا تحرم الا بالدخول بالبنت وبه
قال مجاهد وقال زيد بن ثابت
أن طلقها قبل الدخول جازله
أن يتزوج بامرأته إن مات قبل
الدخول لم يجز له تزويج أمه الجعل
المرة كالدخول وتحرم الربيبة
بالدخول بالام بالاتفاق وإن لم
تكن في حجر زوج أمه أو قال
داود بشرط أن تكون الربيبة
في كنفه وتحريم المساهرة
متعلق بالوطء في ملك فاما
المباشرة فيما دون الفرج
بشهوة فليس يتعلق بها

الضرب بذلك حتى قال ان النظر الى الفرج كالبشارة في تحريم المصاهرة ففصل في الزانية يحل نكاحها عند الثلاثة وقال أحمد يحرم نكاحها حتى تتوب ومن زنا بامرأة لم يحرم نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحمد فقال اذا لاط بسلام حرمت عليه أمه وبنته ولو زنت امرأة لم يتفصح نكاحها بالاتفاق وحكى عن علي والحسن البصري أنه يتفصح ولو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها عند الشافعي وأبي حنيفة من غير عدة لكن يكره وطء الحامل حتى تضع وقال مالك وأحمد يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها وقال أبو يوسف اذا كانت حاملا حرم نكاحها حتى تضع وان كانت غير حامل لم يحرم ولم تعد وهل يحل نكاح المتولدة من زناه قال أبو حنيفة وأحمد لا يحل وقال الشافعي يحل مع الكراهة وعن مالك روايتان كالمذهبيين ففصل في الجمع بين الاختين في النكاح حرام وكذا بين المرأة وعمتها وأخالتها وكذا يحرم الجمع في الوطء بملك اليمين وقال داود لا يحرم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن

من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وفدية الاذى فالاول مشدد خاص بالا كبر والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين والثالث تخفيف خاص بالموافق وحده استثناء جزاء الصيد وفدية الاذى فيه في الاول كفارة للجناية على الصيد وفي الثاني لا جيل ما حصل له من التزنية بنقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح ايلا مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين مقرر في الفقه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لذبح المعتمر المروة والحاج منى مع قول مالك انه لا يجزى المعتمر الذبح الا عند المروة ولا الحاج الا بئى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودايل القولين الاتباع ونقص بهما للوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه أحوط من القول الاول فتأمل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وأفضله ضحى يوم النحر ولا آخره مع قول أبي حنيفة أول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني أيام التشريق فان أخره الى الثالث لم يدم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب أن يبدأ في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة مع قول أبي حنيفة انه لو رمى منكسا أعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البداءة بالجمرات التي تلي مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على أمر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول أبي حنيفة انه نكسك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين معا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لم يتفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورمى الغد مع قول أبي حنيفة ان له أن يفر ما لم يطلع عليه الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المرأة اذا حاضت قبل طواف الافاضة لم تتفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجال حبس الجبل لها بل ينفر مع الناس ويركب غيرهما مع قول مالك انه يلزمه حبس الجبل أكثر من مدة الحبض وزيادة ثلاثة أيام ومع قول أبي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد أفنى البارزى النساء اللاتي حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من أئمة الشافعية ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من أقام عكة فانه لا وداع عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوداع لا فمال الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الاحصار

اتفق الائمة الاربعة على أن من أحصره عد وعن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له

أحمد وقال أبو حنيفة يحرم نكاح

الاخت بغيره لا يحل له وطء المشكوك فيه حتى يحرم الموطوءة على نفسه ففصل في ومن أسلم وتحنه أكثر من أربع نسوة قال مالك والشافعي وأحمد يحتمل منهن أربعاً ومن الاختين واحدة وقال أبو حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وأن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأوائل وكذلك الاختان ولو ارتد أحد الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك تتحل الفرقة مطلقاً سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي وأحمد ان كان الارتداد قبل الدخول فتمت الفرقة وان كان بعده فمقت على انقضاء العدة ولو ارتد الزوجان المـ لسان معاف وبمثلة ارتداد أحدهما وقال أبو حنيفة لا ترفع فرقة وأنكحة الكفار بحصة تتعلق بها الاحكام المتعلقة باحكام المسلمين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك هي فاسدة ففصل في اغنا يجوز للحر نكاح الامة بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين وانما المانع عنده من ذلك أن يكون تحنن زوجة حرة أو معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح الامة الكائنة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحل ولا

طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتحلل فان سلكه ففاته الحج أو لم يكن له طريق آخر تحلل من احرامه بعمل عمره عد الثلاثة مع قول أبي حنيفة ان شرط التحلل ان يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فان أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس انه لا يتحلل اذا كان العدو وكافراً فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان فان قيل فلم يشرع المهدى لأحصره مع أن الحصر لم يقع باختياره وانما ذلك على رغم أنف المهدى وموضوع الكفارات اغنا هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد ربه فالجواب الامر كذلك وبإضاحه أن العبد ما صد عن دخول حضرة الله عز وجل الا باعتداء من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان المهدى كالمهدية بين يدي الحاجة فانه يسهل قضاءها والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ المهدى محله فان الحاق الرأس اشارة لزال الرياسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول الحضرة فان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صد هـم المشركون فالجواب ان ذلك كان من باب التشريع لامتة فادخل نفسه في حكمهم ونواضعهم ونحوه آخر لا نذكر الا مشافهة لانهم من مسائل الخلاف التي كان ينبغي بها الخواص من الفقهاء والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي انه يتحلل بنية التعادل وبالذبح والحلق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الذبح حيث أحصر وانما يصح بالحرم فيمواطي رجلان برقبته وقتا يخبر فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن في التحلل عباداً كرادعاً مع الله تعالى كافي بنية الخروج من الصلاة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياساً على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالا كبر وقول مالك خاص بالا صاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في اظهر القواين انه يجب القضاء اذا تحلل من الفرض لامن التطوع مع قول مالك انه اذا أحصر عن الفرض قبل الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عندهما ومع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضاً كان أو تطوعاً وهو احدى الروايتين لأحمد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم أمر الفرض لاسيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من أحصر قبل التلبس بالاحرام في مكانه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحمد في احدى روايتيه تعظيم أمر الحج بدليل انه لا يخرج منه بالساقيل يجب المضي في فادته والقضاء وان كان نسكه تطوعاً ومن ذلك قول الشافعي انه لا قضاء على المحصر المتداوع بالمرض الا ان كان شرط التحلل به مع قول مالك وأحمد انه لا يتحلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة انه يجوز التحلل مطلقاً فالاول فيه تخفيف تبعاً لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم محلي حيث حبستني والثاني فيه تشديد والثالث مخفف ووجه هذين القولين أن المرض عذر كالعدو وأجاب مالك وأحمد بأن المرض عكسه الاستنابة بخلاف من أحصره العدو ولا يتحلل الجواب

عن اشكال ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فلا سيد تحمله
مع قول اهل الظاهر انه لا ينقض احرامه والامة كاله د الا ان يكون لها زوج فيعتبر اذنه مع
السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد
والثاني اخف عليه لعدم احتياجه فيه الى تحايل العبد ووجه اعتبار اذن زوج الامة مع
السيد كونه مالكا لا ستمناع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كون السيد
مالك الرقبة وانما عتاق الزوج بها امر عارض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز احرام المرأة
بغير رضة الخ بغير اذن زوجها مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالفرض
الا باذنه فالاول مخفف ودليله ان حق الله تعالى مقدم على حق الادنى لا سيما والحق يجب في
العمر مرة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضيقه عن شهرته أيام الخ
ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الاصاغر الذين هم
تحت شهوتهم ومع ذلك القول في تحايله من الخ بعد انعقاده فان الشافعي يقول في ارجح
قولييه ان له تحايله او ماله أو بوجبة يقولان ليس له تحايله اهكذا صرح به القاضي عبد
الوهاب المالكي وكذلك منه من حج النطوع في الامة فان احرم به فله تحايله عند
الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تحايله او عدمه ظاهر لان من
الائمة من راعى تعظيم حرمة الخ ومنهم من راعى تعظيم حق الزوج لا يكون حقه مبنيا على
المشاحة والله تعالى اعلم بالصواب

باب الاضحية والعقيقة

اجمع الائمة على ان الاضحية مشروعة اصل الشرع وانما اختلافوا في وجوبها واتفقوا على ان
المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكثرة يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان
الحرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور واجمعوا على ان مقطوعة الاذن لا تجزى كذا مقطوعة
الذنب لقوات جز من اللحم واتفقوا على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاضحية المذكورة
وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدي نذرا كان أو تطوعا وكذلك
بيع الجلد خلافا للحنفي والاوزاعي كما سيأتي في الباب واتفقوا على ان البدنة والبقرة تجزى عن
سبعة والشاة عن واحد وقال الحق بن راهويه تجزى البقرة عن عشرة واتفقوا على ان وقت
ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يسر رأس المولود يوم العقيقة وقال
الحسن بطلي رأس المولود يومها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا
فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة وصاحبي الامام أبي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول
أبي حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل الامصار وانما تجزى في وجوبها لنهاية فالاول مخفف
والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لا سيما في حق الاكابر الذين
طهرهم الله تعالى من المخالفات ورزقهم حسن الثمن بوجوه التي في شهود استحقاق العبد
نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يعطاه من الوقوع في المخالفات المحضة او لما
يقع فيه من النقص في الامور فكان اللائق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق

يسقط ويصح النكاح على
التأيد اذا كان باقظ التزوج
وان كان باقظ المتعة فهو
موافق للجماعة ونكاح الشغار
باطل عند الشافعي ومالك وأحمد
وقال أبو حنيفة العقد صحيح
والمهر فاسد واذا تزوج امرأة
على ان يحلها المطلقة ان لا يشرط
انه اذا وطئها فهي طالق أو فلا
نكاح فعند أبي حنيفة يصح
النكاح دون الشرط وفي حالها
للارول عنده رواية وعند
مالك لا تحل للارول الا بعد
حصول نكاح صحيح يصدر عن
رغبة من غير قصد التحايل
ويطؤها حاللا وهي طاهرة
غير حائض فان شرط التحليل
أو نواه ففسد العقد ولا تحل
للثاني وللشافعي في المسئلة
قولان أحقهما ما انه لا يصح
النكاح وقال أحمد لا يصح
مطلقا فان تزوجها ولم يشرط
ذلك الا انه كان في عزمه مع
النكاح عند أبي حنيفة وعند
الشافعي مع الكراهة وقال
مالك وأحمد لا يصح ولو تزوج
امرأة وشرط ان لا يتزوج عليها
أولا يفسر عليها أولا ينفقها من
بلدها أو دارها أولا يسافر بها
فعند أبي حنيفة ومالك والشافعي
القد صحيح ولا يلزم هذا الشرط
ولها مهر المثل لان هذا شرط
بحرم الحلال فكان كالشرط
ان لا تسلم نفسها وعند أحمد

هو صحيح بلزمه الوفاء به ومتى

خالف شيئا من ذلك فله الخيار في الفسخ

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

العيوب الممنوعة للخيار تسعة ثلاثة منها يشترك فيها الرجال والنساء

وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما

الجب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القسرن والرتق

والفتق والعقل فالجب فطع الذكرو العنة العجز عن الجماع

أعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء

والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج

وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويثبت الخيار للمرأة في الجب والعنة فقط

ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله إلا في الفتق وأحمد يثبت في الكل فإن حدث ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول

تحيرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذا به الدخول إلا العنة عند الشافعي وإن

حدث بالزوجة فله الفسخ على الراي من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد

قولي له لا خيار له في فصله وإذا عتقت المرأة وزوجها رقيق

مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تركه مكسورة القرن مع قول أحمد أنه لا تجزى

فالأول مخفف والثاني مشدد ويحمل الأمران على حالين بالنظر للأكبر والأصغر ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العرجاء لا تجزى مع قول أبي حنيفة أنها تجزى فالأول مشدد خاص

بالأكبر من أهل الورع والثروة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالأصغر ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تجزى مقطوعة شيء من الذنب ولو بسيرامع

اختيار جماعة من متأجري أصحابه الأجزاء مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إن ذهب الأقل أجزأ أو لا أكثر فلا ولا جدماء زاد على الثالث روايتان فالأول مشدد خاص بالأكبر وما بعده مخفف

خاص بالأصغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يستنقب في ذبح الأضحية مع التكره في الذي مع قول مالك أنه لا يجوز استنسابه الذي

ولا تكون أضحية فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول كون الذي من أهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك أن الأضحية قربان إلى الله تعالى فلا يليق أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا أسرار في أحكام الكافر والمشرئ والفرق بينهما لا أن يطر في كتاب ومن ذلك

قول الأئمة الثلاثة أنه لو شاة بنية الأضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة أنها تصير فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالأكبر فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن ترك التسمية على الذبيحة عمدا أو سهوا لا يضر مع قول أحمد أنه إن ترك التسمية عمدا لم يجز كاهن أو أن تركها ناسيا فيه روايتان وبذلك قال مالك وعنده

رواية ثالثة أنها تحل مطلقا سواء تركها عمدا أو سهوا ومذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب أن تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل ذبيحته ومع قول أبي حنيفة أن الذابح إذا ترك

التسمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسيا بياأكلت فالأول مخفف والثاني وما بعده مفصل إلا الرواية الثالثة عن مالك فإنها مخففة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه من منع الكل

بما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيه أنا لاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإن كانت الآية عند المفسرين أغما هي في حق من يذبح على اسم الأصنام والأوثان ووجه

من أباح الكل بما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمد العمل بقرائن الأحوال فإن المسلم لا يذبح إلا على اسم الله لا تكاد الأصنام والأوثان تخطر على باله وقد اجتمع الأئمة الأربعة على استحباب

التسمية في جميع ما أمرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك إلا بعض أهل الظاهر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد بالنظر لحال الأكبر والأصغر فافهم ومن ذلك

قول الإمام الشافعي يستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول أحمد إن ذلك ليس بشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك أنه تركه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك ولك فتقبل مني وقال أبو حنيفة

يكراه قول ذلك فالأول من المسئلة الأولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التسايم من تركه غير الله مع الله عند الذبح

والمبالغة في التقير عن صفة من كان يذبح على اسم الأصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فظاهر الفضل في ذلك تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي

ثبت الخيار عند أبي حنيفة ما

دامت في المجلس الذي علمت بالفتق فيه ومتى علمت

ومكته من الوطء فهو رضا وللشافعي أقوال أحدها أن لها

الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تمكنه

من الوطء ولو عتقت وزوجها حر فلا خيار لها عند مالك

والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يثبت لها الخيار مع حرية

في كتاب الصداق لا يفسد النكاح بفساد الصداق

عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد روايتان وأقل

الصداق مقدار عند أبي حنيفة ومالك وهو ما يقطع به السارق

مع اختلافه ما في قدر ذلك فعند أبي حنيفة عشرة دراهم أو دينار

وعند مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم وقال الشافعي وأحمد

لاحد لأقل المهر وكل ما جاز أن يكون ثمن في البيع جاز أن

يكون صداقا في النكاح وتعلم القرآن يجوز أن يكون مهرا

عند مالك والشافعي وأحمد في أحدى الروايتين وقال أبو

حنيفة وأحمد في الظاهر روايتان لا يكون مهرا في فصل

وتلك المرأة الصداق بالعقد عند أبي حنيفة والشافعي

وأحمد وقال مالك لا تملكه إلا بالدخول أو بعوت الزوج

بل هو مراءى لا تستنفقه كله بمجرد العقد وإنما تنفق

بالدول وكثرة المواضع وخود نار البشرية والله تعالى أعلم

نصفه واذا أوفاه مهرها سافر
بها حيث شاء عند أبي حنيفة
وقيل لا يخرجها من بيتها إلى
بلد غير بلدها لأن الغربة
تؤذي هذا اللفظ الهداية وقال
في الاختيار للحنفية وإذا
وفاه مهرها نقلها إلى حيث
شاء وقيل لا يسافر بها عليه
الفتوى لفساد أهل الزمان
وقيل يسافر بها إلى قرى المصر
القريبة لأنها ليست بغربة
ومذهب مالك والشافعي وأحمد
أن الزوج أن يسافر برزوجه
حيث شاء فصل في المفوضة
إذا طلق قبل المسيس والفرض
فليس لها إلا المنة عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في أصح
روايتيه قال في الكافي أنه
المذهب وقال أحمد في رواية
أخرى لها نصف مهر المثل وقال
مالك لا تجب له المنة بحال بل
تستحب ولا منعة لغير المفوضة
في ظاهر مذهب أحمد وعنه
رواية أنها تجب لكل مطلقة
وهو مذهب أبي حنيفة وقال
الشافعي أنها واجبة على كل
حتى مطلقته قبل الوطء لم يجب
لها مهر وكذا الموطوءة
بكل فرقة ليست بسببها واختلف
موجب المنة في تقديرها فقال
أبو حنيفة المنة ثلاثة أثواب
درع وخمار وحلقة بشرط أن
لا يزيد قيمة ذلك على نصف مهر
المثل وقال الشافعي في أصح
قوله وأحمد في رواية

باب النذر

اتفق لأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة وإن كان معصية لم يحز الوفاء به وعلى أنه
لا يصح نذر صوم يوم العيدين وأيام الحبص فإن نذر صوم العيدين وصام مع صومه مع التحريم
عند أبي حنيفة وعلى أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومه امتناعا ومتفرقا وقال داود يلزمه
صومه ما تمتا بما فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكبار من أهل الاحتياط هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم
نذر المعصية كفارة مع قول أحمد في رواية أنه لا يلزم فعله ولا يحل فعله ويجب به كفارة
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص
في ذلك بالكفارة ووجه الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يعلمها فيأثم على ذلك
فكان وجوب الكفارة لثاقبه دافعا عنه ثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي
أنه لو نذر ذبح ولده أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في رواية أنه يلزمه
ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول أحمد في رواية الأخرى أنه يلزمه كفارة عين فالأول مخفف
والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص
في ذلك ووجه الثاني وما بعده أنه معصية فكان فيه شاة قيا على الدماء الواجبة في الحج
بفعل حرام أو كفارة عين قياسا على البمين إذا حنت فيها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر
نذرا مطلقا صح وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة حتى يعلمه
يعني النذر المذكور بشرط أوصفة فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يفارق حضرته بلا
حصول شيء يؤجر عليه لأن ذلك كالملاعب فهو كمن نوى نقلا من الصلاة مطلقا من غير
تعيين فانه يصح صلواته ووجه الثاني أن تعاقبه بشرط أوصفة هو موضوع النذر فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء مع قول أحمد في رواية أنه
يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه كفارة عين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه مثل ذلك قريبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أن من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في أحد القولين أنه يلزمه كفارة لا غير
والقول الآخر يخبر بين الوفاء به وبين كفارة عين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن من نذر قربة في الجاه كأن قال
إن كنت فلانا فلتع على صوم أو صدقة فهو مخير بين الوفاء بما التزم وبين كفارة عين مع قول
أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه تجزئه
الكفارة ويقال إن العمل عليه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد
ومن ذلك قول الشافعي فمن نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن يتصدق بجميعه مع قول
أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحبابا وفي قول أحرانه
يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة وغيرها

ومع قول أحمد في رواية أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية الأخرى
الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريب
منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال معروف ومرجعه الاجتهاد
ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلاة في المسجد الحرام نذر
فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والأصح مع قول أبي حنيفة أن الصلاة لا تتم في
مسجد بحال فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يشهدون نقاوت المساجد في الفضيلة
من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون
تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من
حيث ما جعله الله تعالى للكاف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن يكون القائلون بالأول
يشهدون كذلك هذا المشهد بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضل بل فيكون
أكل من القائلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الأسماء الأربعة لا يقال إن الاسم الرحيم أفضل
من الاسم المنتقم من لالرجوع الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة
المساجد إلى الله وما ورد في النفاضل ينهار راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم
لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفطر لعذر فراه مع قول مالك أنه إذا أفطر بالمرض لا يلزمه
القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو
خاص بالأصاغر ووجه الأول قياس النذر على الفرض في تحقوله تعالى فن كان منكم
مرضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يجامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر
عن درجة الفرض لأنه مما أوجبته العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق
مأمره بالوفاء به الأعقوبة له على سوء أدبه في من أحسنه الشارع في التشريع ولذلك ورد
النهي عنه وعنده بعض المحققين من جملة الفضول المنهي عنه وما مدح الله تعالى الذين
يوفون بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم ومن ذلك قول مالك
وأحمد أنه لو نذر قصد البيت الحرام ولم يكن له نية الحج ولا عمرة أو نذر المشي إلى بيت الله الحرام
لزمه القصد بحج أو عمرة ولزمه المشي من ديرة أهله مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه شيء
إلا إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام وأما إذا نذر القصد والذهاب إليه فلا فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر إلى كبر
والأصاغر ومن ذلك قول الشافعي في أحد القولين وأبي حنيفة أن من نذر المشي إلى
مسجد المدينة أو الأقصى لا ينعقد نذره مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه أنه
ينعقد ويلزمه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد تقدم
توجيه نقاوت المساجد وتساويها قريبا فراجع منه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه
لو نذر فصل مباح ككان قال الله على أن أمشي إلى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا
شيء عليه مع قول الشافعي أنه يلزمه كفارة عين إذا خالف وإن كان لا يلزمه فعل ذلك مع
قول أحمد أنه ينعقد نذره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة فالأول مخفف والثاني فيه

أنه مقبوض إلى اجتهاد الحاكم
بقدرها بنظره وعن الشافعي
قول آخر أنه مقبوض بما يقع عليه
الاسم كالصدق بصدق بما قل
وجعل والمستحب عنده أن
لا تنقص عن ثلاثين درهما
وعن أحمد رواية أخرى أنها
مقدرة بكسوة تجزئ فيها
الصلاة وذلك ثوبان درع وخمار
لا ينقص عن ذلك فصل في
اختلاف الأئمة في اعتبار مهر
المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر
بقرباتها من العصابات خاصة فلا
مدخل في ذلك لأمها ولا لأماتها
إلا أن يكونا من غير عسبرتها وقال
مالك هو معتبر بأحوال المرأة
في جاهلها وشرفها وما لها دون
أنسابها إلا أن تكون من قبيلة
لا يزدن في صدقاتهن ولا ينقص
وقال الشافعي هو معتبر بصبانها
فيراى أقرب من نسب اليه
فأقربهن أخت لا بون ثم لا ب
ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فإن
قد نساء العصابات أو جهل
مهرهن فأرحام كحيدات
وخالات وبعثرسن وعقل
وبسار وبكاره وما اختلف
به غرض فإن اختمت بفضل
أو نقص زيد أو نقص لائق
بالحال وقال أحمد هو معتبر
بقرباتها النساء من العصابات
وغيرهن من ذوى الأرحام
فصل في اختلاف الزوجان
في قبض الصداق قال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد

القول قول الزوجة مطلقا وقال
مالك ان كان يلد العرف فيه
جاء دفع المهر قبل الدخول
كما كان بالمدينة فالقول بعد
الدخول قول الزوج وقيل
الدخول قولها في فصل في
اختلاف الآية في الذي بعده
عقدة النكاح من هو فقال
أبو حنيفة هو الزوج وهو الجديد
الراجح من مذهب الشافعي
وقال مالك هو الولي وهو القديم
من قول الشافعي وعن أحمد
روايان في فصل في الزيادة
على الصداق بعد العقد هل
تلك به قال أبو حنيفة هي
ثابتة ان دخل بها أو مات عنها
فان طلقها قبل الدخول لم
تثبت وكان لها نصف المسمى
فقط وقال مالك الزيادة ثابتة
ان دخل بها فان طلقها قبل
الدخول فلها نصف الزيادة
مع نصف المسمى وان مات قبل
الدخول وقبل القبض بطلت
وكان لها المسمى بالعقد على
المشهور وعنده وقال الشافعي
هي هبة مستأنفة ان قبضتها
مضت وان لم يقبضها بطلت
وقال أحمد حكم الزيادة حكم
الاصل في فصل في العبد اذا
تزوج بغير إذن سيده ودخل
بالزوجة وقدمي لها مهر قال
أبو حنيفة لا يلزمه شيء في الحال
فان عتق لزمه مهر مثلها وقال
مالك لها المسمى كاملا وقال
الشافعي لها مهر المثل والجديد

تشديد الثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه الاقوال
راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى أعلم

كتاب الأطعمة

أجمعوا على ان لحوم النعم حلال وانفقوا على ان كل طير لا يخلب له فهو حلال وكذلك انفقوا
على ان الارز حلال وكذلك انفقوا على ان الحلال من حوان البحر هو السمك وانفقوا
على ان الجلالة اذا حبست وعلفت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت
الكراهة عند من لا يقول بخبرها كالأئمة الثلاثة قالوا وبمس البعير والبقرة أربعين يوما
والشاة سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطرار
وكذلك انفقوا على ان السمك أو الزيت أو غيرهما من الادهان اذا وقعت فيه فارة فالقبت
وما حولها حل أكل الباقي وكان طاهرا وكذلك أجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا
كان عليه عائط الاذن مالكة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحل أكل لحم الخبيل مع
قول مالك بكراهته وقول أصحابه بحرمة وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من
الامراء وأبناء الدنا ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستطابة عن لحوم النعم ووجه التحريم
خوف انقطاع نسلها اذا قبل باحتنا فيضعف الاسناد ادلا من الجهاد كما أشار اليه قوله تعالى
وأعدوا لهم ما لم يخطر على بالهم من قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي ابقائها وعدم
ذبحها ولو حل أكل لحمها في الجملة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحم
البغال والحمير الا هليمة مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققو أصحابه انه حرام ومع
قول الحسن يحل أكل لحم البغال وقال ابن عباس يحل أكل لحوم الحمير الا هليمة فالاول
والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والراجح مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاقوال كلها اظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فن طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج
ومن لم تطب نفسه باكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا ومن ذلك
اتفاق الأئمة الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير يعدوه على غيره
كالعقاب والصقر والبازي والشاهين وكذا ما لا يخلب له اذا كان يأكل الجيف كالنسر
والرخم والغراب الابقع والاسود وغير غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على
الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه غير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه قسوة من حيث انه يقصر غيره ويقهره
من غير رجة بذلك الحيوان المقسور فيسرى نظير تلك القسوة في قلب الآكل له واذا قسى
قلب العبد صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالجار ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود
النمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كحرب ووجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستحب
ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيعه فيباح له أكله فان العلة في تحريم غير المستطاب
انما هي من جهة الطب وذلك لان أكل كل ما لا تشبهه النفس يكون بطي والمضم فيورث

الامراض

الامراض عكس أكل الانسان ما تشبهه نفسه فانه يكون سريع الهضم وكلما تشددت
الشهوة اليه كان أسرع فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة
فيما نهي عن قتله كالحطاف والمهدد والخفاش واليوم والبيضاء والطاوس مع قول الشافعي
في أربع القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه لو كان أكله يؤدي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله
حل أكله فقد يحرم وذلك كله مكلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الأئمة بتحريم
أكل كل ذي ناب من السباع يعدوه على غيره كالاسد والثور والذئب والذئب والذئب والذئب والذئب
مالكا فانه أباح أكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حل الثاني على حال أصحاب الضرورات والاول على حال أصحاب الرفاهية
فافهم ومن ذلك قول صاحب التيجيز بتحريم أكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى
الحليية ان المختار حل أكلها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل ذلك على حال أهل
الضرورات وحال أصحاب الرفاهية ومن ذلك قول الشافعي وأحمد وحل النعلب والضبع مع
قول مالك بكراهة أكل لحمها ومع قول أبي حنيفة بخبرها ما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع الى اجتهاد
المجتهدين ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة لحم الضب واليربوع مع قول أبي حنيفة
بكراهة أكلها ومع قول أحمد باباحة لحم الضب وفي اليربوع روايان فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد وكذلك ما به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
بتحريم أكل جميع حشرات الارض كالغفار والذباب والدود المنفرد عن معدنه أو الذي يسهل
تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك على حالين ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه مامات خفف أنه
من غير سبب يصنع به فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بتحريمه ومع قول
مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات اذا ذكيت والخلد دابة غمية تشبه الغار فالاول مخفف
والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح قوايسه انه يحرم أكل ابن أوى مع قول
مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في
أصح قوايسه ان الهرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى
رواياته انها مباحة وفي الأخرى انها حرام فالاول والراجح مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين
ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك وما كان من جنسه خاصة مع
قول مالك انه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكلب الماء والضفدع وخنزيره لكن
الخنزير مكروه عنده وروى انه توقف فيه ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر الا النمساح
والضفدع والكوسج ويقتصر غير السمك عنده الى الذكاة تختص بالبحر وكلبه وانسانه ومع

الراجح من مذهبه انه يتعلق بذمة
العبد وعن أحمد روايان
أحدهما كذهب الشافعي
والاخرى يلزمه حسا المسمى مالم
يزد على قيمته فان زاد لم يلزم
سيده الا قيمته أو نسليه لان
مذهبه ان المسمى يتعلق برقة
العبد في فصل في اذا سلمت
المرأة نفسها قبل قبض صداقها
فدخل بها الزوج أو خلاها ثم
امتدت بعد ذلك قال أبو حنيفة
وأحمد لها ذلك حتى تقبض
صداقها وقال مالك والشافعي
ليس لها ذلك بعد الدخول
ولها الامتناع بعد الخلوة
في فصل في والمهر هل يستقر
بالخلوة التي لا مانع فيها ولا يستقر
الا بالدخول قال الشافعي في
أظهر قوله لا يستقر الا
بالوطء وقال مالك اذا خلاها
وطالت مدة الخلوة استقر
المهر وان لم يوطأ وحذان القاسم
طول الخلوة العام وقال أبو
حنيفة وأحمد يستقر المهر
بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم
يحصل وطء وبعت أحد الزوجين
يستقر المهر بالاتفاق في فصل في
وليمة العرس سنة على الراجح
من مذهب الشافعي ومستحبة
عند الثلاثة والاجابة اليها
مستحبة على الأصح عند أبي
حنيفة وواجبة على المشهور
عن مالك وهو الاظهر من قول
الشافعي وأحمدى الروايتين
عن أحمد والنفار في العرس

والنظامه قال أبو حنيفة لا بأس

به ولا يكره أخذه وقال مالك
والشافعي بكرهه وعن أحد
روايتان كالمذهبين وأما ولية
غير العرس كالتخمين ونحوه
قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
نفسه وقال أحد لا تنصب
بها باب القسم والشور عشرة
النساء

ثبت في الصحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقسم
بين نسائه ثم القسم اغتصب
للزواج بالاتفاق فلا قسم
لزوجة ولا لأمهات بات عند
واحدة لزمه الميت عند من بقي
ولا نجب النسوية في الجماع
بالاجماع ويستحب ذلك ولو
أعرض عنهن أو عن الواحدة
لم يأنم ويستحب أن لا يعطاهن
ونشوز المرأة حرام بالاجماع
مسقط للنفقة ويجب على كل
واحد من الزوجين معاشرة
صاحبه بالمعروف وبذل
ما يجب عليه من غير مطول ولا
إظهار كراهة فيجب على الزوجة
طاعة زوجها وملازمة المسكن
وله منعها من الخروج بالاجماع
ويجب على الزوج المهر والنفقة
فصل في العزل عن الحرة
ولو سيرا ذمها على المخرج
من مذهب الشافعي لكن غيبي
عنه فالأولى تركه وعند الثلاثة
لا يجوز إلا بإذن الزوج والامة
تعت الحرة قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا يجوز العزل عنها إلا

قول بعض أصحاب الشافعي وهو الأصح عندهم أنه يؤكل جسيح مافي البحر وقال بعضهم لا يؤكل
إلا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فارتة ولا عقربه ولا حيتة وكل ماله
شبه في البر لا يؤكل ويرج بعض الشافعية أن كل مافي البحر حلال إلا القساح والضفدع
والحيتة والسرطان والسحفاة فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ظاهر الآيات والأخبار يعطى الخصاص حبل السمك فقط
لأنه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم
صيد البحر فعمل كل ما فيه إلا الخنزير وأوحى الخنزير وهو مبنى على أن الأحكام تدور على
الاسم أو الذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فتعبد له أنه من
حيوان البحر فقال إن الله تعالى حرم لحم الخنزير وأتم سميته وخنزير أو بقية وجوه الأقوال
ظاهرة مذكورة في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرهه أو كل لحم الجلالة من
بقروشاة وغيرهما مع قول أحد بغيره أكل لحمها ولو لم يضرها فالأول فيه تخفيف وهو خاص
بأصحاب الحاميات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرافعية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للأصغر أن يأكل من لحمه أو يرضعها فالأول فيه تخفيف وهو خاص
بمخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا عنه ثم جاز وجب ووجه الأول مراعاة ترجيح
جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد فالأول خاص
بالأكابر المتورعين المشددين والثاني خاص بالأصغار فكان لسان حال الأكابر يقول لنا
ترك أكل الميتة تنزيها للبطون عن أكل النجاسة من حيث أنها محل نظر الله البنا كما ورد وكان
لسان حال الأصغار يقول إن مراعاة بقائه نفسى من حيث أنها أودية لله عندى أولى من
مراعاة أكل النجاسة فإن الله تعالى يحب بهاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم
إلى التهلكة وقال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنحوا لقد تقدم أن أود عليه الصلاة والسلام
لمساخيت المقدس كان كل شيء بناء يهدم فسكاذك إلى الله فأوحى الله تعالى إليه أن يبنى
لا يقوم بناؤه على يد من سفل الدماء فقال يارب أليس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله
تعالى بلى ولكن أليسوا ببادئ انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد
قوله أنه لا يجوز له أى المضطر السبع وأغنيا كل سد الرقيق مع قول مالك وأحمد في إحدى
روايتيه أنه يشبع ومع قول الشافعي في أرجح قوله أنه أن توقع حلالا فربما لم يجز غير سد الرقيق
ومع قوله أن المنقطع في طريق يسبع ويتزود فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني
فيه تخفيف وهو خاص بالأصغار الذين لا يقدرزون على شدة الجوع ووجه الأرجح من قول
الشافعي العمل بقاعدة ما جاز للضرورة بتقدير بقدرها ووجه جواز التزود منها الأخذ بنفسه
بالاحتياط وقد لا يجد شيئا بعد ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك ومن ذلك قول مالك وأكثر
أصحاب الشافعي وجاعة من أصحاب أبي حنيفة أن المضطر إذا وجد ميتة وطعام الغريب كل
طعام الغريب إذا كان غائبا بشرط الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من أصحاب أبي حنيفة
وبعض أصحاب الشافعي أنه يأكل الميتة فالأول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في
اجتناب مال الغير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الغالب هو أنه لا يذلل

العبد

بإذن سيدها وجوز الشافعي

بغير إذنه فصل في كراهة
الجديدة بكر أقام عندها سبعة
أيام ثم دار بالقسم على نسائه
وإن كانت ثيبا أقام ثلاثا عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يفضل الجديدة في القسم بل
يسوى بينها وبين الأولى عنده
وهل للرجل أن يسافر واحدة
منهن من غير قرعة وإن لم يرضن
قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك
روايتان أحدهما كقول أبي
حنيفة والأخرى عدم الجواز
الأبرضا هن أو بقرعة وهذا
ذهب الشافعي وأحمد فإن
سافر من غير قرعة ولا تراض
وجب عليه القضاء لمن عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك لا يجب

كتاب الخلع

الخلع مستقر الحكم بالاجماع
ويحكي عن بكير بن عبد الله
المزني أنه قال الخلع منسوخ
وهذا ليس بشيء وانفق الأئمة
على أن المرأة إذا كرهت زوجها
أقع منظر أو سبعة عشر جاز لها
أن تخالعه على عوض وإن لم
يكن من ذلك شيء وتراضا على
الخلع من غير سبب جاز ولم يكره
وحكى عن الزهري وعطاء وداود
أن الخلع لا يصح في هذه الحالة
فصل في طلاق بائن
عند أبي حنيفة ومالك وفي
أحمدى الر واثنين عن أحمد
والصحيح الجديد من أقوال

العبد طامه للضطر وعدم توفقه في ذلك فقدم على الميتة ووجه الثاني أن الميتة لا تبعه فيها لأحد
من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان أكلها أخف من أكل طعام النير ولو حصل بأكلها
بعض مرض في الجسد فبرجى الشفاء منه بالمداواة إن شاء الله تعالى وقدم على شخص من
أرباب الأحوال في الخلع أيام عدم الماء وهو ينش في دجاجة ميتة فنظرت إليه شرا فقال لي
استهذه بالله تعالى من زمان صار الف يرفيه بدم الميتة على ما في أيدي الناس انتهى ومن
ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تطهير الدهن المائع إذا نجس وإن غلبه حرام مع قول
بعضهم أن الدهن يطهر بنفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وكذلك اتفاقه على جواز الاستسباح به مع قول الشافعي أنه لا يجوز الاستسباح به فيحمل
كلام المانع في المسئلة على حال أهل الرافعية من الأغنياء ويحمل كلام المجوز على
حال أهل الضرورات ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بإباحة الصوم التي حرمها
الله تعالى على اليهود إذا تولى ذبح ما هي فيه يهودى مع قول مالك في إحدى روايتيه
أنه لا تحرم وفي الرواية الأخرى أنها مكرهة وهما كل روايتين عن أحمد واختار جماعة من
أصحابه التحريم وجاعة الكراهة منه ثم اخرج في فالأول مخفف ومقابلته من التحريم مشدد
ومن الكراهة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من اضطر إلى شرب الخمر أو طش أو دواه له شربه وهو
أحد أقوال الشافعي مع قول الشافعي في أصح قوايه المنع مطلقا ومع قوله في القول الآخر
أنه يجوز للعطش ولا يجوز للداوى واختاره جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الضرورات تبيح المحظورات
وجه الثاني أن الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح أنها يجوز شربها لعطش أو دواه
فنقف عن الشرب أو شرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا أو نوب منه ونستغفر الله تعالى
ويصح حل الإباحة على حال الأصغار والمنع على حال الأكابر ووجه المنع في الداوى دون
العطش قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهما ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز أن يرضع من يرضع غيره وهو غير محظوظ أن يأكل من فأكنته
الطبيبة من غير ضرورة إلا بآذن مالكه وأمام الضرورة فيأكل بشرط الضمان مع قول
أحمد في إحدى روايتيه أنه يباح له الأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله
في الرواية الأخرى أنه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالأول مشدد وهو أحوط للدين
والثاني مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه يجب ضيافة المسلم المسلم إذا مر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به
ضرورة دون الوجوب مع قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليس له
واحدة والثلاث مسخبة ومتى امتنع من الواجب صار عليه دين فالأول مخفف خاص
بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروآت فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكرم والمروءة وطالب تخليص ذمة أخيه من
تبعه أخلاقه بحقه ثم إن من المروءة إسقاط ذلك الحق بعد تربيته في ذمة المضيف ومن ذلك

ميزان

أظهر الرواية هو نسخ لا ينقص عدد أو ليس بطلاق وهو القديم من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث أنه ليس بشئ **فصل** وهل يكره الخلع بأكثر من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك وقال أبو حنيفة إن كان النشوز من قبلها كره أخذاً أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شئ مطلقاً وصح مع الكراهة وقال أحمد يكره الخلع على أكثر من المسمى مطلقاً **فصل** وإذا طلق المختلعة منه قال أبو حنيفة يلحقها طلاقه في مدة العدة وقال مالك إن طلقها عقب خلعها متصلاً بالخلع طلق وإن انفصل الطلاق عن الخلع لم نطق وقال الشافعي وأحمد لا يلحقها الطلاق بحال **فصل** ولو طالع زوجته على رضاع ولدها سنتين جاز فإن مات الولد قبل الحولين قال أبو حنيفة وأحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للسدة المشروطة وعن مالك روايتان أحدهما لا يرجع بشئ والآخرى كذهب أبي حنيفة وأحمد وللشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع ولا يقوم غير الولد مقامه والثاني

قول الأئمة الثلاثة أن أطيب الكسب الزراعة والصناعة مع قول الشافعي في أظهر قوليه أن أفضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع إلى الاختلاص وكثرة النفع المتعدى إلى الناس وقد ورد ما يدل على كل من القولين والله تعالى أعلم

كتاب الصيد والذبائح

أجمعوا على أن الذبائح المعتمدة بالذبيحة المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء الذكرو والأنثى وكذلك أجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير أهل الكتاب وعلى أن الذكاة يصح بكل ما أنهر الدم وحصل به قطع الحلقوم والمرئ من سكين وسيف وجرّاج وحجر وقصب له حذيق طع كناية طع السلاح المحدود وانفقوا على أنه لو أن الرأس لم يحرم ذلك المذبح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول أنه ليس على كيفية الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على أن السنة أن تحضر الأبل فائقة معقولة وعلى أن تذبح البقر والغنم مضطجعة وانفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلمة كالكلب والفهد والصقور والشاهين والبارزى إلا الكلب الأسود عند أحمد كسباقي وعن ابن عمر ومجاهد أنه لا يجوز إلا بالكلب فقط ولورى طائر الجرحه فسقط إلى الأرض فوجده منبأحل باتفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الذكاة بالسن والظن مع قول أبي حنيفة تصح إذا كانا منفصلين يعني عن الذابح فالأول مشدد ودليله النهي عن الذبح به - ما والثاني فيه تخفيف ووجهه إذا كانا منفصلين أنهم ما ينهران الدم بخلافه امتصاين فأنكرتهما تكون ضعيفة لا تكاد تقطع الحلقوم والمرئ فيؤدى ذلك إلى تعذيب الحيوان وعدم الأسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض العلماء أنه يشترط في الذبح أن لا يرفع السكين لسنهما منه إلا متى رفهما ثم عاد حرم الذبيحة فافهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الأربعة وهي الحلقوم والمرئ والودجان مع قول الشافعي أنه يجب قطع الحلقوم والمرئ فقط ومع قول أبي حنيفة أنه يجب قطع ثلاثة من الحلقوم والمرئ والودجين فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجهه ما ظهر فإن كلا منهما يخرج للدم الذي يضربقاؤه في الذبيحة ولو مع بطه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والأول يعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا تحل بحال فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول معروف ووجه الثاني أنه خلاف الذبح المشروع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك أنه لو ذبح بعيرا ونحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل وجهه بعض أصحابه على الكراهة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد إن لم يحمله على الكراهة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه التحريم أنه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو ذبح حيواناً ما كولا فوجد في جوفه جثثاً ميتة حل أكله مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل فالأول مخفف محمول على حال من طابت نفسه بأكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بكاه أمه والاني فيه تشديد محمول على حال من لم تطب نفسه بأكله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم سواء كان أسوداً أو غيره وبغيره من الجوارح المعلمة مع قول أحمد أنه لا يحل صيد الكلب الأسود ومع قول ابن عمر ومجاهد أنه لا يجوز الاصطياد إلا بالكلب فقط فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الأسود ما ورد من أنه شيطان وصيد الشيطان رجس لأنه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبهم فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهد أن الاصطياد بالكلب هو الوارد في الأحاديث وإن كان المراد بالكلب كل ما فيه نكبات فشمل السبع وغيره مع أنه ورد ما يشهد لتسمية السبع كلباً في حديث اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فسلط الله تعالى عليه السبع فأكله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط مع كون الكلب المعلم إذا استرسل على الصيد يطلبه وإذا جرحه عنه أن جرحوا إذا شلاه استشلى كونه إذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد وخلى يديه بينه مع قول مالك أن ذلك لا يشترط فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الأول فكان فعل الجارح إذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الأول أنه لا يحصل كمال الانقياد إلا بكونه ملك الصائد للصائد ويخلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشترط في الجارح أن تذكر منه الشروط مرات حتى يسمى معلماً وأقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي أن ذلك يحصل بمرة واحدة فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على حال أهل الورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الشافعي باستصحاب التسمية عند إرسال الجارح على الصيد وأنه لو تركها ولو عاهد المبحرم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في حال كونه ذاكراً فإن تركها ناسبا حل أو عامداً فلا ومع قول مالك أنه إن تعمد تركها لم يحل وإن نسي فبغيره روايتان مع قول أحمد في أظهر رواياته أنه إن تركها عند إرسال الكلب أو الرمي لم يحل إلا كل من ذلك الصيد على الإطلاق عمداً كان الترك أو سهواً ومع قول داود والشعبي وأبي ثور أن التسمية شرط في الإباحة بكل حال فإذا ترك التسمية عامداً أو ناسيها لم تؤكل تلك الذبيحة فالأول مخفف والثاني والرابع مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والأحاديث تشهد لجميع الأقوال فإن الأمر بالتسمية يشمل الوجوب والتدب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الكلب لو عقر الصيد ولم يقتله ثم أدرك وفيه حياة مستقرة فقات قبل أن يسع الزمان الذكاة حل مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل فالأول مخفف والثاني والرابع مشدد والدلائق بأهل الورع الثاني والدلائق بغيرهم الأول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتهم والشافعي في أصح قوليه أن الجارح لو قتل الصيد بثقله حل مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد وغيرهم أنه لا يحل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والدلائق بأهل الخصاصة الأول وبأهل الرفاهية الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليه وأحمدان الكلب المعلم لو أكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه يحل فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن جارحة الطير

كتاب الطلاق

هو مع استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال أبو حنيفة بنحر به وهل يصح تعاقب الطلاق

والعق بالملك أم لا وصورة
أن يقول لا جنيبة أن تزوجتك
فانت طالق أو ككل امرأة
أزوجه أهـ طالق أو يقول
لعبد أن ملكك فانت حر أو كل
عبد اشتريته فهو حر قال أبو
حنيفة يصح التعليق ويلزم
الطلاق والعق سواء أطلق
أو عم أو خصص وقال مالك
يلزم إذا خصص أو عين من
قبيلة أو بلدة أو امرأه بعينها
لأن أطلق أو عم وقال الشافعي
وأحمد لا يلزم مطلقا فصل
والطلاق هل يعتبر بالرجال أم
بالنساء قال مالك والشافعي
وأحمد به بطلان بالرجال وقال
أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته
عند الجماعة أن الحر يملك ثلاث
تطبيقات والعبد تطليقتين
وعند أبي حنيفة الحرية طلاق
ثلاثا والأمة اثنتين حر كان
زوجها أو عبد أو فصل
على طلاقها بصفة كقوله ان
دخلت الدار فانت طالق ثم
أبأنه لم تفعل المحلوف عليه في
حال البيونة ثم تزوجها ثم دخلت
فقال أبو حنيفة ومالك أن كان
الطلاق الذي أبأنه به دون
الثلاث فاليمين باقية في النكاح
الثاني لم تفعل فبحث بوجود
الصفة مرة أخرى وإن كانت
ثلاثا انحلت اليمين والشافعي
ثلاثة أقوال أحدها كذهب
أبي حنيفة والثاني لأن فصل اليمين
وإن بانث بالثلاث والثالث
وهو الأسخ أنه منى طلقها

في الاكل كالكلب مع قول أبي حنيفة أنه لا يحرم ما أكلت منه جارية الطير فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوايه وأحمد
أنه لو رمى صيدا أو أرسل عليه كلبا فمقره وغاب عنه ثم وجد ميتا والمقر مما يجوز أن يموت به
يجوز أن لا يموت لم يحل مع قول أبي حنيفة أنه إن وجدته في يومه حل أو بعد يومه لم يحل واختار
جماعة من أصحاب الشافعي الحل لصحة الحديث فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نصب أحبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل
مع قول أبي حنيفة أنه إن كان فيها سلاح فقتله بحده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نوحش أنسي فلم يقدر عليه
فذلك أنه حيث قدر عليه كذا الوحدى مع قول مالك أن ذكاته في الحلق واللثة فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لو رمى صيدا فقد نضبت حل كل واحد من القطعتين
بكل حال مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل إلا أن كانتا سويا ومع قول مالك أن كانت القطعة
التي مع الرأس أقل لم تحل وإن كانت أكثر حلت ولم تحل الأخرى فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال راجع لاجتهاد
المجتهدين ومن ذلك قول الشافعي ومالك في إحدى روايته أنه لو أرسل الكلب على الصيد
فرجعه فلم يترجروا في عدوه لم يحل أكله مع قول أبي حنيفة وأحمد بحله فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لو أفلت الصيد من يده لم يزل ملكه عنه مع قول أحمد أنه إذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع الى ما ظهر
للمجتهدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو صاد طائر بري أو جعله في برجه فطار الى برج غيره
لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه إن لم يكن أنس ببرجه بطول مكثه صار ملكا لمن انتقل الى
برجه فإن عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ولتشرع في ربيع البيوع وما به من ربيع النكاح والجراح الى آخر أبواب الفقه على وجه
الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جدد الثلاث بطول الكتاب ونعم كتابته على غالب
الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

كتاب البيوع

أجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل
مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع
والاتفاق في الباب وأما المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الإمام الشافعي ومالك
أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يصح إذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو
حنيفة يشترط في انعقاد البيع أن لا يسبق من الولي وأحمد يشترط في الانعقاد أن لا يكون الولي فالاول

مشدد

مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان
وجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تفتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما
الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى إعطاء السفهاء المال لاستلزام البيع والشراء لبذل
المال والجامع بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في إضاعة المال في غير طريقه الشرعي
وجه الثاني أن العمل في ذلك على أذن الولي لا على الصبي فصح البيع لأن الصبي حينئذ
كالدال والعاقبة غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع المذكرة مع قول أبي حنيفة
بصحته فالاول مشدد ودليله الأحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجهه الأخذ بظاهر
الحال لأنه لا اطلاع لنا على صحة الإكراه لجوعه الى ما في قاب العبد فقد يكون عنده قدرة
على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما أظهره أناس العجز وقد صرح لئلا يبيع ما رأى
لنفسه في ذلك من الحظ والمصلحة لا سيما أن قبض الثمن مختار فسادناه على ذلك لخصامه
من عقوبة الظالم له بحبس أو غيره وجعلنا الأثم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحاق
الاثم بالمشتري أيضا حيث علم بالاكراه ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوايه وأبي حنيفة
وأحمد في إحدى الروايتين عنه أنه لا ينعقد البيع بالمعاطة مع قول مالك أن البيع ينعقد بها
واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي
حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم إنما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على
ذلك من اللفظ لا سيما أن وقع تنازع بعد ذلك بين البائع والمشتري وتزافعا الى الحاكم فانه
لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود إلا أن شهدوا باسمهم من اللفظ ولا يكفي أن يقر لأربابها
يدفع اليه دنائير مثلا ثم دفع الآخر اليه حمارا مثلا ووجه قول مالك ومن وافقه أن القربة
تكتفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن وإعطاؤه المبيع للمشتري ولو أنه لم يرض به لم يمكنه منه
وهذا خاص بالاكراه من أهل الدين الذين لا يدعون باطلا وبرون الحظ الا وفرا لا خيم كما كان
عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان وأما الاول فهو خاص ببناء الدنيا المؤثرين
أنفسهم على اخوانهم بل ربحا ربحا أحدهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه
ومن ذلك قول بعضهم أنه لا يشترط اللفظ في الاشياء الحقة كزخمة بقل مع قول
بعضهم أنه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم في الامور الخطيرة
وضابط الخطير والحقير أن كل ما يحتاج الناس فيه الى الترافع الى الحكام فهو خطير وكل
ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البيع ينعقد بلفظ
الاستدعاء كعني أو اشتري فيقول نعم أو اشتريته مع قول أبي حنيفة أنه لا ينعقد أصلا
فالاول مخفف والثاني مشدد وجه الاول حصول الغرض بكون المستدعي بائعا أو مشتريا
اذلا بتمن الجواب في المستثنين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة
فربما فهم الناس منه أنه لو لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان
يصبر الى أن يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الأسواق ويصح حل الاول على حال الاكراه من
أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الا وفرا لا خيمهم وحل الثاني على من كان بالصد من ذلك

ط لا قابا ثم تزوجها وإن لم
يحصل فعل المحلوف عليه انحلت
اليمين على كل حال وقال أحمد
تعود اليمين سواء بانث بالثلاث
أو بعد يومها ما إذا حصل فعل
المحلوف عليه في حال البيونة
فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك
في المشهور عنه لا تعود اليمين
وقال أحمد وتعود اليمين يعود
النكاح فصل في انفق الأئمة
الاربعة على ان الطلاق في
الحيض لم يدخل بها أو في طهر
جامع فيه محرم الا أنه يقع وكذلك
جمع الطلاق الثلاث محرم
ويقع واختلفوا بعد وقوعه هل
هو طلاق سنة أو بدعة فقال
أبو حنيفة ومالك هو طلاق
بدعة وقال الشافعي هو طلاق
سنة وعن أحمد روايتان كالمذهبين
اختلفا في أنه طلاق سنة
واختلفوا فيما إذا قال أنت طالق
عدد الرمل والقراب فقال أبو
حنيفة يقتضي طلاقه تبيين المرأة
بها وقال مالك والشافعي وأحمد
بأنه به الثلاث (فصل) اتفق
أصحاب أبي حنيفة ومالك
وأحمد على أن من قال لزوجته
ان طلقك فانت طالق قبله
ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع طلاقه
منعززه ويقع بالشرط غمام
لثلاث في الحال واختلف
أصحاب الشافعي في ذلك فالاصح
في الرافعي قال في الروضة والفتوى
به أولى وقوع المنعز فقط رفعها
للدور وقال المزني وابن سريج
وابن الحداد والفعل والسج

لا يقع طلاق أصلا وحكي ذلك
عن نص الشافعي ومن أصحابه
من يقول بوقوع الثلاث
كمذهب الجماعة (فصل)
اختلافوا في الكتابات الظاهرة
وهي خلية وبرية وبان وبنة
وبتلة وجبلت على غار بك وأنت
حرة وأمر بك بيدك واعتدى
والحقى بأهلك هل تعتقر إلى
نمة فقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد تعتقر إلى نمة أو دلالة
حال وقال مالك يقع الطلاق
بمجرد اللفظ ولو انضم إلى هذه
الكتابات دلالة حال من
الغضب أو ذكر الطلاق فهل
يفتقر إلى النية أم لا قال أبو
حنيفة إن كان في ذكر الطلاق
وإن لم أرده لم يصدق في جميع
الكتابات وإن كان في حال
الغضب ولم يجر للطلاق ذكر لم
يصدق في ثلاثة ألفاظ اعتدى
واختار وأمر بك بيدك ويصدق
في غيرها وقال مالك جميع
الكتابات الظاهرة متى قالها
سبتة أو مجيبا لها عن سؤالها
الطلاق كان طلاقا ولم يقبل
قوله لم أرده وقال الشافعي جميع
ذلك يفتر إلى نية مطلقا وعن
أحمد روايتان أحدهما
كمذهب الشافعي والأخرى
لا يفتر إلى نية وتسكن دلالة
الحال (فصل) وانفقوا على
أن الطلاق والفراق والسراح
صريح لا يفتر إلى نية إلا أبا

كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالبحرية أو الفرائن فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس مالم
يتفرقا أو يختارا لزوم البيع فإن اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار للآخر (فصل)
أو يختار الزوم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث البيهقي بالخيار مالم يتفرقا
أو يقول أحدهما اخترت يعني الزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء
ولا يحتاج إلى خيار المجلس ويصح حل الأول على حال الأصغر الذين يود كل واحد منهما الحظ
الأوفر لنفسه فرجهما الشارع يجعل خيار المجلس لهما لقصور نظرهما وترددهما في لزوم
البيع كما يصح حل الثاني على حال الأكبر الذين يود كل واحد منهما الحظ الأوفر لاختيه ومثل
هذين لا يحتاجان إلى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لا أحدهما إذا ظهر الحظ الأوفر
لا خيه بل يفرح أحدهما بذلك فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يجوز شرط
الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول الإمام مالك يجوز بقدر ما يدعو إليه الحاجة
ويختلف ذلك باختلاف الأموال فالأكثر التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها
أكثر من يوم والقربة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها ثلاثة
أيام ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد يثبت من الخيار ما يقعان على شرطه كالأجل فالأول فيه
تشديد تبع للدلالة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتهد المجتهد بسبب اختلاف مراتب الناس
في تعظيم أمور الدنيا وهوانها عليهم وروؤيتهم الحظ الأوفر لاختيهم أولا لأنفسهم كما تقدم الكلام
عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الخيار إذا شرط إلى الليل
لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة أن الليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بلزوم
البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا إجازة مع قول مالك أن البيع لا يلزم بمجرد
مضى المدة بل لابد من اختيار أو إجازة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للبدن
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه سبعة
وشرط أنه إذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول
فيما إذا قال البائع بعثك على أني إن رددت عليك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي
حنيفة بصحة البيع ويكون القول الأول لأجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني
لإثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار مع
قول مالك أنه يلزم فالأول في المسئلةين الأولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيهما مخفف والأول
في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيهما مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل
الثلاث ظاهرة في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من ثبت له الخيار فسخ البيع
في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه
تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضى لاختيه

بالخيار فكان له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد
يبدوله عند حضوره غير ذلك فراجع أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الأول على
حال الأكبر الذين يرون لاختيهم الحظ الأوفر وحل الثاني على حال من كان بالفسخ من ذلك
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا شرط خيار بيعه في أبيه بطل الشرط والبيع
مع قول مالك يجوز ونضرب له مدة كمدة خياره مثله في المأوى مع ظاهر قول أحمد بصحة ما وقع
قول ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول فساد البيع والشراء
بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بصحة ما قام عنده من طريق اجتهد
وجه قول ابن أبي ليلى أن البيع قد انعقد بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد
ثم إن هذا كله راجع إلى اجتهد المجتهد فاني لم أر له دليلا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من
له الخيار إذا مات ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة أن الخيار يسقط عنه وفي الوقت
ينتقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب
الفقه بتفاصيله وتفاصيله فلا تطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع وطه
الجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول أحمد أنه لا يحل وطؤها للبائع ولا للمشتري
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن انتقال ملك
البائع عن الجارية لم يثبت إلا بانقضاء مدة الخيار فكان لم يخرج عن ملكه ووجه امتناع
المشتري من الوطء توقف حله على الاستبراء ولم يوجد وجه قول أحمد كون الوطء لا يجوز
الأقدام عليه إلا مع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى
أعلم والحمد لله رب العالمين

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه

أجمعوا على صحة بيع العين الظاهرة وانفقوا على أنه لا يجوز بيع أم الوالد إلا فالأول وبه قال
علي وابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالعطير في الهواء
والسمك في البحر والعبد إلا بقى خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله بجواز بيع الأبق
وعن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى أنهم أجازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة
وان احتج في أخذه إلى مؤنة كبيرة وأجمعوا على صحة بيع المسك وكذلك فأرته أن انفصلت
من حي عند الشافعي واتفقوا على أن ابن المرأة طاهر وعلى جواز شراء المصحف وانما اختلفوا
في بيعه ههنا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
الشافعي وأحمد أنه لا يجوز بيع العين النجسة في نفسها كالسكاب والخنزير والجر والسرجين
فإن تلف السكاب أو تلف فلا قيمة له وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء
مع قول أبي يوسف أنه يجوز بيع الدهن النجس ولو لم يغسل ومع قوله أيضا أنه يصح بيع السكاب
والسرجين وإن بوكل المسلم ذميا في بيع الجر والنيذ في ابتياهما ومع قول بعض أصحاب
مالك يجوز بيع السكاب مطلقا وقول بعضهم أنه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع السكاب
المأذون في أمساكه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد

حنيفة قال الصريح عنده لفظ
واحد وهو الطلاق وأما لفظ
السراح والفراق فلا يقع به
طلاق عنده (فصل) واختلفوا
في الكتابات الظاهرة إذ اتوى
بها الطلاق ولم ينو عدد أو كان
جوابا عن سؤالها الطلاق كم
يقع بهما من العدد فقال أبو حنيفة
تقع واحدة مع عينه وقال مالك
إن كانت الزوجة مدخولا بها
لم يقبل منه إلا أن يكون في خلع
وإن كانت غير مدخول بها قبل
ما يدعيه مع عينه ويقع ما ينويه
إلا في البتة فإن قوله اختلف
فيها فروى عنه أنه لا يصدق
في أقل من الثلاث وروى عنه
أنه يقبل قوله مع عينه وقال
الشافعي يقبل منه كل ما يدعيه
في ذلك من أصل الطلاق
وأعداده وقال أحمد متى كان
معها دلالة حال أو نوى الطلاق
وقع الثلاث نوى ذلك أو دونه
مدخولا بها كانت أو غير مدخول
بها (فصل) واختلفوا في
الكتابات الخفية كإخراجي وإذهبي
وأنت مخلاة ونحو ذلك فقال أبو
حنيفة هي كالكلمات الظاهرة
إن لم ينو بها عدد أو وقت واحدة
وإن نوى الثلاث وقعت وإن نوى
اثنين لم يقع إلا واحدة وقال
الشافعي وأحمد نوى بها طلقين
كانت طلقين واختلفوا في لفظ
اعتدى واستبرق رجلك إذا
نوى بها ثلاثا فقال أبو حنيفة

تقع واحدة رجعية وقال مالك
لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت
انسداه وكانت في ذكر طلاق
أو في غضب فقع مانواه وقال
الشافعي لا يقع الطلاق بها الا
أن ينوي بها الطلاق ويقع ما
نواه من العدد في المدخول بها
والا فطقة واحدة وعن أحمد
روايان احدهما تقع الثلاث
والاخرى انه يقع مانواه في فصل
واختلافهما في قول زوجته أنا
منك طالق أو رد الامر لها
فقال أنت مني طالق فقال
أبو حنيفة وأحمد لا يقع وقال
مالك والشافعي يقع ولو قال
زوجته أنت طالق ونوى ثلاثا
فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية
اخبارها الخبر في تقع واحدة
وقال مالك والشافعي وأحمد في
رواية تقع الثلاث ولو قال
زوجته أمر لك بسدك ونوى
الطلاق وطلقت نفسها ثلاثا
فقال أبو حنيفة ان نوى الزوج
ثلاثا وقعت أو واحدة لم يقع
شيء وقال مالك يقع ما أرفقت
من عدد الطلاق اذا أقرها عليه
فان نكرها حاف وحسب من
عدد الطلاق ما قاله وقال الشافعي
لا يقع الثلاث الا أن ينوي بها
الزوج فان نوى دون ثلاث وقع
مانواه وقال أحمد يقع الثلاث
نواه نوى الزوج ثلاثا أو واحدة
ولو قال زوجته طالق نفسك
فطلقت نفسها ثلاثا قال أبو حنيفة
ومالك لا يقع شيء وقال الشافعي

والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجهه بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل
صرح على منع بيع السرجين بخلاف الخمر ويصح حل قول أبي يوسف يجوز للسلم ان يوكل
ذميا في بيع الخمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير صغير محض والحديث انما لمن بائنه أو هو
هنا الذي لا مسلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز بيع المدبر مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز
اذا كان المتدبر مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول
خاص بالا صاغر الذين قد يحتاجون الى عن المدبر بعد التدبير فيكون نومه الاثمة عليه يجوز بيع
المدبر وصرف ثمنه في ضروراته رجعية وذلك أحق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط النية
مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالكبير من الاولياء والامراء فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم
حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان والاول خاص بالكبير كافي المسئلة قبله او الثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع
عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه لاسيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك
قول الشافعي وأحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول
مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه في ضمن قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن
أجورهن أي عن لبنهن وأجرة حضانتهم للطفل فقوله تعالى فآتوهن أجورهن مؤذن بصحة
بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى ابن الا دمية في العادة الا لا دميون ومن المعروف ان
نسق المرأة لبنها الولد أخيه المسلم بلا غش اشرف النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد في احدي روايته انه يجوز بيع دور مكة لكونها فمحت صلحا مع قول أبي حنيفة وأحمد
في أصح روايته انه لا يصح بيعه ولا اجارتها وان فتح صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيعه دوره
لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حاضرة الله
تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجارته أدام الله تعالى أن
يرى العبد له ملكا مع الله تعالى في حضرته على الكسف والشهود فان البيع انما يبرع بالاصالة
لمن هو في حجاب عن ربه عز وجل ولو أن ذلك الحجاب رفع لم يشهد الا الله فلي بيع ولذلك قال
بعض الصوفية ان الانبياء والاولياء لازكاة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى
ملكاً انتهى وان كان الجهر وعلى خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزه
البشرى فافهم ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوايه انه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير إذن
مالكه مع قول أبي حنيفة وأحمد في احدي روايته انه يصح ويوقف على اجازة مالكه وهو
القديم من قول الشافعي بخلاف الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة ومع قول
مالك انه يوقف البيع والشراء على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاول ظاهرا فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما يملك
حال العقد انما ذلك تقدم وتأخير ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع
ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا قبل قبضه عقارا كان أو منقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع

العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع الطعام قبل القبض وأما ما سواه فيجوز ومع
قول أحمد ان كان المبيع مكبلا أو موزونا أو معدودا لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول نهي الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني أن العقار لا يخاف قبضه غالباً بعد
وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التعبير على الطعام بخلاف ما سواه ووجه قول
أحمد سهولة قبض المكبل والموزون والمعدود عادة فلا يتعذر عاينه القبض ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والشارع على الاستحباب
بالتخية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخية ووجه القولين ظاهراً أما الاول
فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف العقار ووجه الثاني
أن البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض من النقل بذلك
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجزولة كعبد من عبيد أو ثوب من أثواب مع
قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد أو ثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار دون
ما زاد على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهراً لان شرط الخيار يرتد الامر الى الرضا فكان المشتري رضي بالعبد ان كان هناك
عيب ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح القولين انه لا يصح بيع العين الفاتية عن العاقدين
ولم توصف لهما مع قول أبي حنيفة انها صح وبثبت للمشتري الخيار عند الرؤية وبه قال أحمد في
أصح الروايتين عنه واختلاف أصحاب أبي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بعتم
مافي كى فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول
على بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما لم يغلب فيه وبه قال بعض
الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح بيع الاعمي وشراؤه واجارته ورهنه وهبته
وبثبت له الخيار اذا المسه مع قول الشافعي في أرجح قوايه انه لا يصح بيعه ولا شراؤه الا اذا كان
رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول حديث اغنا البيوع عن تراض وقد رضي الاعمي بذلك ووجه الثاني فصور
الاعمي عن ادراك الجيد والردى فربما ندّم اذا أخبره الغير برده لونه مشدداً ولا يحتاج الى رده
مع الحياة والحجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح بيع الماقله في قشره الاعلى مع قول
أبي حنيفة بجوازه فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بعوام الناس فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة بيع الحنطة في سنبلها مع قول
الشافعي في أرجح قوايه انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكبار
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح بيع النخل في كوارته
ان شويهد مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيع النخل فالاول مخفف خاص بالعامة والثاني
مشدد خاص بالكبار فرجع الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان في الانتفاع به ان
يتهمه من صاحبه وذلك لانه لا ينضبط بعدد ولا وزن ولا كيل فخرج عن موضوع المبيعات
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك يجوز بيعه أياما

واختلفوا في الوعيد الذي يغلب
على الظن حصول ما نوه عنه
هل يكون اكراهاً فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي نعم
وعن أحمد ثلاث روايات
أحداهن كذهب الجماعة
والثانية واختارها الخري لا
والثالثة أن كان بالقتل أو بقطع
طرف فأكراه والأفلاواختلفوا
في أن الاكراه هل يختص
بالسلطان أم لا فقال مالك
والشافعي لا فرق بين السلطان
وغيره كلعن أو متقلب وعن أحمد
روايتان أحدهما لا يكون
الاكراه الا من السلطان
والثانية كذهب مالك والشافعي
وعن أبي حنيفة روايتان
كالمدعيين فصل في اختلاف
فيمن قال زوجته أنت طالق
ان شاء الله فقال مالك وأحمد
يقع الطلاق وقال أبو حنيفة
والشافعي لا يقع واختلفوا فيما
اذا شك في الطلاق فقال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد يني
على اليقين وقال مالك في
المشهور عنه يغلب الا يقع
فصل في اختلافوا في المريض
اذا طلق امرأته طلاقاً بائنهم
مات من مرضه الذي طلق فيه
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
نرت الا ان أبا حنيفة يشترط في
ارتها ان لا يكون الطلاق عن
طاب منها والشافعي قولان
أظهرهما لا نرت والى متى نرت
على قول من يورثه فقال أبو حنيفة

معلومة اذا عرف قدر حلالها فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والاني مخفف
لتسارع غالب الناس به أيامه معلومة غالباً بل رأيت من يسارع بغيره الشهر وأكثر بطريق
الاباحة أو الهبة والاول خاص الاكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعامه حيث طاب به
نفس البائع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باباحة بيع المصحف من غير كراهة مع قول أحمد
والشافعي في أحد قوليه بركاهته وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم فالاول مخفف والثاني
مشدد ووجه الاول أن المبيع حقيقة انما هو الجند والورق وأما القرآن فليس هو حالاً في
الورق ووجه الثاني انه لا يملك انفصال اللفاظ عن المعاني فكراهة البيع لدخول معاني القرآن
في ضمن ذلك تحية للاسماء وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وان كان النطق
به واقعاً منافعهم وأكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه يصح بيع العنب لعاصر الخمر مع الكراهة مع قول أحمد بدم الصحة فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد ووجه الاول أن المقاصد هي التي يؤخذ بها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين
العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لمن يريد أن يصره خمر غير حرام لعدم تحققنا انه يمكن
من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري
يقول بيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو
بالقصد كالموظف انما انظر الى ثوب موضوع في طاق على ظن انه امرأة أجنبية فانه يحرم عليه
ذلك فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أجرة ضرب الفحل مع قول مالك بجواز أخذ
العوض على ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الاخوين في البيع مع قول أبي حنيفة ان
ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول الناذي لكل منهما فهو يشبه
التفريق بين الام وولدها قبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه اذا باع عبداً بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور انه لا يصح
ووجه الاول أن الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لموم نهيه
صلى الله عليه وسلم عن بيع وشراء فليس يستثنى العتق فيما طفر به قائل هذا القول من الحديث
والانسان متبع ما هو مشرع فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم التفريق في البيع
بين الام والولد قبل البساع مع قول أبي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

باب تفريق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبداً بشرط الولاء لم يصح وعن الاصططخري من أصحاب الشافعي انه
يصح البيع ويبطال الشرط نظير ما قاله الحسن وابن أبي ليلى والنخعي انه لو باع داراً بشرط أن
يسكنها البائع من أنه يجوز البيع ويقصد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

باب الربا

أجمعوا

نرت مادامت في العدة فان مات
بعد انقضاء عدتها لم نرت وقال
أحمد نرت ما لم تنزوج وقال مالك
نرت وان تزوجت وللشافعي
أقوال أحدها نرت مادامت
في العدة والثاني ما لم تنزوج
والثالث نرت وان تزوجت
فصل في اختلافوا فيمن قال
لزوجته أنت طالق الى سنة
فقال أبو حنيفة ومالك تطلق
في الحال وقال الشافعي وأحمد
لا تطلق حتى تسبغ السنية
فصل في اختلافوا فيمن طلق
واحدة من زوجاته لا بعينها
أو بعينها ثم نسبها لغيره
فقال أبو حنيفة وابن أبي هريرة
من الشافعية لا يحال بينه وبين
وطئه وله وطئه أي نكاحاً فاذا
وطئ واحدة انصرف الطلاق
الى غير الموطوءة ومذهب
الشافعي انه اذا أنهم طلاقاً بائناً
تطلق واحدة منهن مبهماً ولو لم
التمين ويمنع من قربانهم الى
ان يعين ويلزمه ذلك على الفور
فلو أنهم طلقه رجعية فالاصح
لا يلزمه التمسك في الحال لان
الرجعية زوجة ونحسب عدة
من عينها حين اللفظ لامن
وقت التمسك وقال مالك بطلاق
كلهن وقال أحمد يحال بينه وبينهن
ولا يحل له وطئهن حتى يفرع
بينهن فإتبع خرجت عنها القرعة
كانت هي المطلقة فصل في
اتفقوا على انه اذا قال لزوجته
أنت طالق نصف طلاقاً لزمه

أجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم الربا بفساد الذهب والفضة والبر والسعير
والنمر والزيب والمخ اذا علمت ذلك فقد أجمع المسلمون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب
بالذهب منفرداً والورق بالورق منفرداً بغيرها ومضروها وحلها الا مثلاً بمثل وزناً
يداً بيد ويحرم نسبة واتفقوا على انه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والسعير بالسعير والنمر بالنمر
والمخ بالمخ اذا كان بعد ازالة المثل ويداً بيد ويجوز بيع القمح بالمخ والمخ بالقمح منقاضين
يداً بيد وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول
الشافعي العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة كونهم ما من الاعيان أو من جنس الاعيان
مع قول أبي حنيفة ان علة الربا فهم ما كونهم مأمورون بجنس فبحرهم الربا في سائر الموزونات
وأما العلة في تحريم الربا في البر والسعير والنمر والزيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها
مطهومة فبحرهم الربا في الماء العذب والادهان على الاصح وقال في القديم انها مطهومة
أو مكيلة أو موزونة وقال أهل الظاهر لا باعير معال وهو مخصص بالمنصوص عليه فقط وقال
أبو حنيفة العلة فيها كونها مكيلة في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس
وعن أحمد روايتان أحدهما كقول الشافعي والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل
ما تحب فيه الزكاة فهو ربي ولا يجوز بيع بغيره بغيره وقال جماعة من الصحابة ان الزباخاص
بالنسبة فلا يحرم التفاضل انتهى وتوجه هذه الاقوال ظاهر عند أربابها فاعلم ذلك ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع بعض الدراهم المغشوشة ببعض ويجوز أن يشتري بها
ساعة مع قول أبي حنيفة انه ان كان الغش قليلاً جاز فالاول مشدد وخاص بأهل الورع من
قاعدة مدعوجة ودرهم والثاني مخفف خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههما لان العلة في الذهب
والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين ان الربا يتعدى الى النحاس
والرصاص وما أشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تخصيص السارع الذهب والفضة بالذكري الربا دون غيرها ووجه الثاني الحاق
الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة تورعاً بشرط فيه ما الحول والمماثلة والتفاضل
قبل التفريق اذا باع جنساً بجنس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان بؤكل
يلحم من جنسه مع قول أبي حنيفة ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول النظر لعلة اللحمية ووجه الثاني عدم النظر لها فلا يكون عنده
الحيوان من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي
انه لا يجوز بيع دقيق الحنطة بمثلها مع قول أحمد بجوازه ومع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع
أحدهما بالأخر اذا استوفى النعومة والخشونة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك كالجوهين في المسئلة قبلها في
المثلية وعدمها والله أعلم بالصواب

باب بيع الاصول والثمار

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حمامها الا المنقول كالذلول والبكرة

طائفة قال القاضي عبد الوهاب
وحكى عن داود ان الرجل اذا
قال لزوجته نكحت طالق أو أنت
طالق نصف طلاق لا يقع عليه
الطلاق والفقهاء على خلافه
واختلفوا فيمن له أربع زوجات
فقال زوجتي طالق ولم يعين فقال
أبو حنيفة والشافعي نطق واحدة
منهن وله صرف الطلاق الى
من شاء منهن وقال مالك وأحمد
يطلقن كلهن في فصل واحد واختلفوا
فيما اذا شك في عدد الطلاق
فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
يبني على الأقل وقال مالك في
المشهور من مذهبه يغاب
الايقاع في فصل واحد واختلفوا
فيما اذا أشار بالطلاق الى مالا
ينفصل من المرأة في حال
السلامة كاليد فقال أبو حنيفة
ان أضافه الى أحد خمسة أعضاء
الوجه والرأس والرقبة والظهر
والفرج وقع وفي معنى ذلك
عنده الجزء الشائع كالنصف
والربع قال وان أضافه الى
ما ينفصل في حال السلامة
كالسن والظفر والشعر لم يقع
وقال مالك والشافعي وأحمد
يقع الطلاق بجميع الأعضاء
المتصلة كالأصبع وأما المنفصلة
كالشعر فيقع بها عند مالك
والشافعي ولا يقع عند أحمد
باب الرجعة
اتفقوا على جواز رجعة المطلقة
واختلفوا في وطء الرجعية هل
يحرّم أم لا فقال أبو حنيفة

والسمر بر وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجانث والرف والسلم المستقران وكذلك
اتفقوا على انه اذا باع غلاما أو جارية وعلّمها ما يباب لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه
لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود والجام وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعثك ثمرة هذا
الدينان الاربعه اصح وعن الاوزاعي انه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا باع متحلا وعلّمها طاع مؤرد دخل في البيع
أو غير مؤرد لم يدخل مع قول أبي حنيفة انه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى ان الثمرة
للمشتري بكل حال فالاول مفضل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الشق الاول من قول الأئمة الثلاثة ان الطالع قد صار ظاهرا مضافا لدخل في البيع
كسقية النخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة ان البيع وقع على جملة النخلة فشم
طاعها سواء ظهر أم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه اذا باع ثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك انه
يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العقد
اشتمل على معلوم ومجهول قد لا يتجزأ عنه الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن
الظن بالله تعالى وبمساحة العبد لآخيه بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرج به الله من الثمرة
ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستثنى غصنا منها لم يصح مع قول مالك انه يجوز
ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تخصيص
ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالكبر من
أهل الورع ووجه الثاني المساحة بثلث ذلك عادة فصح استثناء الغصن والله أعلم

باب بيع المصرة والرد بالعيب

اتفق الأئمة على ان النصرية في الابل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام
وكذلك اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذارش العيب لم يجبر المشتري
على ذلك وان قاله المشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا لقي البائع فسلم عليه
قبل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافاً لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبداً على انه كافر
فخرج انه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على انه اذا ملك عبداً مالا وباعه وقبله انه أي العبد ملك
لم يدخل ماله في البيع الا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق
البيع تبعاً له وكذلك الوأعققة وحكى ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة
الاربعة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصرة مع قول
أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وقوع التدليس من البائع مخفف عن المشتري دونه
ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما مشدده العلماء لان قصدهم التنفير من الوقوع
في الخوف على بعضهم بعضاً ومن رؤية الخط الاوفر لا ينفعهم دون اخوانهم انتهى ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي انه على الفور
فالاول مخفف خاص بالكبر الذين لا خوف عندهم على أحمد ممن يعاملهم ولا يرجحون

انفسهم

وانفسهم على آخيهما والثاني مشدد خاص بالا صغار الذين يرون الخط الاوفر لا ينفعهم ولا يكاد
أحدهم يرى الخط الاوفر لآخيه وربما رأى الخط الاوفر لآخيه ثم يتغير الحال عليه بعد
ذلك فكان اشتراط الفورية أحوط لديهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا
وجد بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الامام مالك ان
عهدة الرقيق الى ثلاثة أيام الا في الجذام والبرص والجنون فان عهده الى سنة فيثبت له
الخيار اذا مضت السنة فالاول مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الاحاديث
والثاني مفضل ووجه التفصيل في الشق الاول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في
البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس على ما قاله في باب خيار النكاح في العنة
فانهم ضربوا لها هناك سنة وأيضاً فان أقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والجنون اذا طرأ
مدة سنة وهناك يبين انه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب البيوع المنهية عنها

اتفق الأئمة على تحريم بيع الحاضر للباي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا
على تحريم احتكار الاقوات وهو ان يبتاع طعاما في الغلاء ثم يبيعه بزيادة ثمرة وكذلك اتفقوا
على تحريم النجس وعلى تحريم الكالي بالكالي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من اغتر بالنجس واشترى
فشرأوه صحح وان أتم الغارم مع قول مالك بطلان الشراء فالاول مشدد في تحريم النجس فقط
دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التحريم
لامر خارج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التنفير من الوقوع في مثل ذلك في باب النجس
المنهية عنه كما أشار اليه حديث اعلى البيع عن تراض اه اذ لو طلع المشتري على ان المبيع
لا يسوى الثمن مع تلك الزيادة التي خدعها بها الناجس لما اشتراه ومن ذلك قول الشافعي
يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثلث الى أجل ثم يشتريها من مشتريها
نفسه باقل من ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك وأحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص
بالعوام والثاني مشدد خاص بالكبر من أهل التورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان كلام البائع والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصحة
ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل السفهاء والله أعلم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك انه اذا خانف واحد من أهل
السوق بزيادة أو نقصان يقال له اما ان يبيع بسعر السوق واما أن تنزل عنهم فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سد باب الحكم على الناس
في أموالهم التي أباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص
بالا صغار الذين غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد
باب الخوف والجور على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل ايمان أحدكم
حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكبر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وظهورهم
الله من محبتها المذمومة بالكفاية والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح

وأحمد في أظهر روايته لا يحرم
وقال مالك والشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى يحرم واختافوا
هل يصير بالوطء مراحماً أم لا
فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه نعم ولا يحتاج معه الى
لفظ نوي به الرجعة أولم ينوها
وقال مالك في المشهور عنه ان
نوي حصاة الرجعة وقال
الشافعي لا تحصل الرجعة الا
بالفظ وهل من شرط الرجعة
الاشهاد أم لا قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في رواية عنه
ليس من شرطها الاشهاد بل هو
مستحب وللشافعي قولان
أصحهما الاستصحاب والثاني
انه شرط وهو رواية عن أحمد
وما حكاه الرافعي من ان الاشهاد
شرط عند مالك لم أره في مشاهير
كتب المالكية بل صرح
القاضي عبد الوهاب والقرطبي
في تفسيريه بان مذهب مالك
الاستصحاب ولم يحكي فيه خلافاً
عنه وكذلك ابن هبيرة من
الشافعية في الاصحاح فصل
وافقوا على أن من طلق زوجته
ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً
غيره ويطأها في نكاح صحح
وان المراد بالنكاح هنا الوطء
وانه شرط في جواز حلها الاول
وان الوطء في النكاح الفاسد
لا يحل الا في قول للشافعي
واختلفوا هل يحصل حلها
بالوطء في حال الحيض أو الحرام
أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة

نم واختلوا في الصبي الذي
يمكن جماعه هل يحصل بوطنه
في نكاح صحيح الحل أم لا فقال
مالك لا وقال الثلاثة نعم
باب الإيلاء
اتفقوا على أن من حلف بالله عز
وجل أن لا يجامع زوجته مدة
أكثر من أربعة أشهر كان موليا
أو أقل لم يكن موليا واختلوا
في الأربعة الأشهر هل يحصل
بالحلف على ترك الوطء في الإيلاء
أم لا قال أبو حنيفة نعم وروي
مثل ذلك عن أحمد وقال مالك
والشافعي وأحمد في المشهور
عنه لا فصل في فادامت
الأربعة أشهر هل يقع الطلاق
بعضها أم بوقف قال مالك والشافعي
وأحمد لا يقع بعض المدة طلاق
بل بوقف الأمر ليقى أو يطلق
وقال أبو حنيفة متى مضت
المدة وقع الطلاق واختلف
من قال بالابقاء فيما إذا امتنع
المولى من الطلاق هل يطلق
عليه الحاكم أم لا فقال مالك
وأحمد يطلق عليه الحاكم وعن
أحمد رواية أخرى أنه يضيق
عليه حتى يطلق وعن الشافعي
قولان أظهرهما أن الحاكم
يطلق عليه والثاني أنه يضيق
عليه فصل في واختلوا
فيما إذا ألى بغير اليمين بالله عز
وجل كالطلاق والعنق
وصدقة المال وإيجاب
العبادات هل يكون

مع قول أبي حنيفة أنه إن كان المكره هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان صح البيع
ثم إن سمر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالأول مشدد
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الإكراه في الأحاديث فلم
تفرق بين إكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يصح به
الإكراه وسهولة رده عن إكراهه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن القاضي
وغيره يهزون عن رده إذا أكره أحد من رعيته لاسيما أن نظره لا يكونه أنهم نظرا من رعيته
وأكثر ثقة فربما رأى المصلحة في إكراه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك بجواز بيع الكلب مع الكراهة فإن بيع كلب لم ينسخ البيع إن أمكن
الانقضاء به عندهما وقال الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له إن
قتل أو أتلف فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
النهي عن غنمه لا يلزم منه عدم صحته بغيره نظير ما ورد في كسب الجحام فإن الجحامة جائزة وكسبها
مكره ووجه الثاني أن النهي عن كل غن الكلب يقتضي عدم صحته بغيره لاندور الحاجة إلى
بيعه لكثرة الكلاب في كل زمان ومكان مع قول جمهور الأئمة بنجاستها وخبيثها وأمر الشارع
بالفصل من فضلاتها سبع مرات أحداهن بالتراب الطهور ويصح حل القوابن على حالين
فإن احتاج إلى كلب لمأشبة أو حراسة دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب بيع المراجعة

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة وإن كان ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزوه
أصح بن راهوبه وكذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى ثمن مؤجل لم يجز عطلق بل يجب البيان
وقال الأوزاعي يلزم العقد إذا أطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الأربعة يثبت
للشترى الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا يبينه تحالفا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
الامام الشافعي أنه يبيد أيمن البائع مع قول أبي حنيفة أنه يبيد أيمن المشتري فالأول مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فر لنفسه
دون أخيه فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداهة باليمين فافهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد
في إحدى روايتهم أن المبيع إذا كان هالكا واختل في قدره تحالفا فسخ البيع ورجع
بقيمة المبيع إن كان متقوما وإن كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه
لا تحالفا على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور القول قول المشتري بكل
حال وقال الشعبي وابن سريج إن القول قول البائع فالأول مشدد وقول أبي حنيفة مخفف
لعدم وجود العين التي تحالفا لاجلها ووجه قول أبي ثور وزفر أن المشتري معه الظاهر ووجه

قول

قول الشعبي وابن سريج أن البائع هو مالك الأصلي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الشافعي في أحد القولين أنه إذا باع عبدا بثلث في الذمة ثم اختل فقال البائع لا سلم
المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله إن البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر
المشتري على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة ومالك أن المشتري يجبر أولا فالأول مشدد على
البائع لكون أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المبيع إذا تلف بائنا فسخا وبه
قبل القبض انفسخ البيع مع قول مالك وأحمد أن المبيع إذا لم يكن مكبلا ولا موزونا ولا
معدودا فهو من ضمان المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق
المشتري الثمن لعدم الثمن ووجه الثاني أن البائع أذن له في قبضه فكانه من حين باع باللفظ
أو بالمعاطاة صار في يد المشتري وحيازته ولو لم يقبضه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي أن المبيع إذا تلفه البائع انفسخ البيع كالتلف بالآفة مع قول أحمد أن المبيع
لا ينفسخ بل على البائع قيمته إن كان متقوما ومثله إن كان مثليا فالأول مشدد على
القبض والثاني مشدد في القرم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المتلف هو
الله تعالى حقيقة فكأنه تلف بائنا فسخا وبه فلا غرم عليه من قيمة أو مثله وأحمد نظر إلى أن
البائع برز منه الفعل فعليه القيمة أو المثل وإن كان فعل البائع من جملة أفعال الله تعالى فإن
له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
في أصح قوليه أن المبيع إذا كان غرة قتلت بعد التخلية أنها من ضمان المشتري مع قول
مالك أن كان التالف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فهو من ضمان
البائع مع قول أحمد أنها إن تلفت بائنا فسخا وبه كانت من ضمان البائع أو يهب أو سرقة
فمن ضمان المشتري فالأول مشدد بالضمان على المشتري لأنه المفصر في القبض بعد التخلية
والثاني مفصل وكذا الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام
مالك أن النقص إذا كان أقل من الثلث يحمي له المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحمي
ووجه الشق الأول من كلام أحمد أن التالف بالأمر السماوي بعد التخلية ليس كالتلف
به بعد القبض فكان من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن التالف بعد التخلية
كالتلف بعد القبض فكان من ضمان المشتري فإن المبيع قد صح قبل التلف وانما القبض
من تمام البيع وكاله لا غير فتأمل

باب السلم والقرض

اتفق الأئمة على أن السلم يصح بستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقداره رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان له ثبوت
لكن أبو حنيفة يسمى هذا التسليم شرطا وبقي الأئمة يسمونه لازما وكذلك اتفقوا
على جواز السلم في المكبلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا
على جوازه في المعدودات التي لا تتفاوت أحادها كالجوز واللوز والبيض إلا في رواية

موليا أم لا فقال أبو حنيفة
يكون موليا سواء قصد الأضرار
بها أو رفعه عنها كالمريض
والمرضة أو عن نفسه وقال
مالك لا يكون موليا إلا أن
يختلف حال الغضب أو يقصد
الأضرار بها فإن كان للأصلاح
أولنه هافلا وقال أحمد لا يكون
موليا إلا إذا قصد الأضرار بها
وعن الشافعي قولان أحدهما
كقول أبي حنيفة فصل في
وإذا أفاه المولى لزمته كفارة يمين
بالله عز وجل بالاتفاق إلا
في قول قدم الشافعي فصل في
واختلفوا في ترك وطء زوجته
للأضرار بها من غير يمين أكثر
من أربعة أشهر هل يكون
موليا أم لا فقال أبو حنيفة
والشافعي لا وقال مالك وأحمد
في إحدى روايتهم نعم فصل في
واختلفوا في مدة إيلاء العبد
فقال مالك شهران حرة كانت
زوجته أو أمة وقال الشافعي
مدة أربعة أشهر مطلقا وقال
أبو حنيفة الاعتبار في المدة
بالنساء فمن تحته أمة فشهران
حرا كان أو عبدا ومن تحته حرة
فأربعة أشهر حرا كان أو عبدا
وعن أحمد روايتان أحدهما
كذهب مالك والثانية
كذهب الشافعي واختلفوا في
إيلاء الكافر هل يصح أم لا
فقال مالك لا يصح وقال الثلاثة
يصح وفأذنه مطالبته بعد
إسلامه باب الظهار

انفقوا على ان المسلم اذا قال
زوجته أنت على كظهر رأي
فانه مظاهر منها لا يجعل له
وطؤها حتى يقدم الكفارة
وهي عتق رقبة ان وجدها
فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام
سنتين مسكينين واختلافوا في
ظاهر الذي فقال أبو حنيفة
ومالك لا يصح وقال الشافعي وأحمد
بصح ولا يصح ظاهر السيد من
أمة الا عند مالك وانفقوا على
حقة ظهار العبد وانه يكفر
بالصوم وبالاطعام عند مالك
ان ملكه السيد في فصل
واختلفوا فيمن قال زوجته
أمة كانت أحررة أنت على
حرام فقال أبو حنيفة ان نوى
الطلاق كان طلاقا وان نوى
ثلاثا فهو ثلاث وان نوى واحدة
أو اثنتين فواحدة بآية وان
نوى التحريم ولم ينو الطلاق
أو لم يكن له نية فهو عين وهو
مول ان تركها أربعة أشهر
وقعت طاقه بآية وان نوى
الظهار كان مظاهرا وان نوى
اليمين كان يمينا ويرجع الى نية
كم أراد بها واحدة أو أكثر سواء
المدخول بها أو غيرها وقال مالك
هو طلاق ثلاث في المدخول
بها أو واحدة في غير المدخول
بها وقال الشافعي ان نوى
الطلاق أو الظهار كان مانوا
وان نوى اليمين لم يكن يمينا ولكن
عليه كفارة يمين وان لم ينو شيئا

فقولان أحدهما وهو الراجح
لا شيء عليه والثاني عليه كفارة
يمين وعن أحمد روايت أظهرها
انه صريح في الظهار نواه أو لم
ينوه وفيه كفارة الظهار والثانية
انه يمين وعليه كفارة والثالثة
انه طلاق فيحصل به واختلافوا
في الرجل يحرم طعامه وشربه
أو أخته فقال أبو حنيفة وأحمد
هو حالف وعليه كفارة يمين
بالحنث ويحصل الحنث عندهما
بفعل خرمه ولا يحتاج الى
أكل جميعه وقال الشافعي ان
حرم الطعام أو الشراب أو
الملبوس فليس بشيء ولا كفارة
عليه وان حرم الأمة فقولان
أحدهما لا شيء عليه والثاني
لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين
وهو الراجح وقال مالك لا يحرم
عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه في فصل
واختلفوا هل يحرم على المظاهر
القبلة والمس بشهوة أم لا فقال
أبو حنيفة ومالك يحرم ذلك
والشافعي قولان الجديد الإباحة
وعن أحمد روايتان أظهرهما
التحريم واختلفوا فيما اذا وطئ
المظاهر في صوم الظهار في
خلال الشهرين بل لا كان أو
نهارا عايدا كان أو ساهيا فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر
روايتيه يستأنف الصيام وقال
الشافعي أن وطئ بالليل مطلقا
لم يلزمه الاستئناف وان وطئ
بالنهار عايدا فسد صومه وانقطع

أهل الورع والثاني مخفف خاص بالأصاغر الذين عس حاجتهم الى مثل ذلك المضموف
وتجوزهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز
السلم الا فيما كان موجودا عند عقد السلم رغابا على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي
حنيفة ان ذلك لا يجوز الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المحل فالاول فيه مخفف خاص
بالأصاغر الذين عس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالكابر
الذين يحتاجون لاخيمهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واشترط ذلك الى وقت المحل فصار المسلم
اليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجوهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك بجواز ذلك
فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام الذين يرمون أنفسهم على مر
الشجر وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يمنع الاشرار والتواب في السلم بخلاف البيع مع قول مالك
يجوز ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا
يصحون اليه أمرا آخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يفتقرون الى مثل ذلك فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الأئمة
الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء
بالوعد والثاني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز فرض الحبز مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال
فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر من أهل الورع الذين يخافون أن
يكون ذلك من جهة الربا بالباء الموحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز فرض الحبز عدد أو يجوز وزنا وهو احدى الروايتين عن
أحمد مع قول مالك انه يجوز بيع الحبز بالحبز تحريا فالاول فيه تشديد خاص بالكابر والثاني
فيه تخفيف خاص بالعامه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا أو كل طعامه وغير ذلك من سائر الاتقاعات
بما لا يقتضيه اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولولم تجز في قول الشافعي مع قول أبي
حنيفة ومالك يحرمه ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل فرض جرت عهده ورأى على
ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعادة الروضة واذا أهدي المقرض
للقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقرض أن يرد أجودهما اقترض للمحدث
الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض أخذه انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحاجة من العوام
والثاني مشدد خاص بأهل الورع تطير ما قالوه في هدية القاضى بحكم التفصيل في ذلك فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا كان اشخص دين على آخر من جهة بيع
أو قرض مؤجل عدة فليس له أن يرجع في التأجيل بل يلزمه أن يصبر الى تلك المدة التي أجلها
وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال أبو حنيفة والشافعي والقرض مع
قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا الحال لا يؤجل

الفتاوى وزعمه الاستئناف
انص القرآن في فصل
واختلفوا في اشتراط الايمان
في الرقة التي يكفر بها المظاهر
فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه لا يشترط وقال مالك
والشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى بشرطوا واختلفوا فيما
إذا شرع في الصيام ثم وجد
الرقة فقال الشافعي وأحمد ان
شاه بنى على صومه وان شاء
أعتق وقال مالك ان كان صام
يوماً أو يومين أو ثلاثاً عاد إلى
العتق وان كان قد مضى في
صومه أعتقه وقال أبو حنيفة
يلزمه العتق مطلقاً في فصل
وانفقوا على انه لا يجوز له الوطء
حتى يكفروا به لا يجوز دفع
شيء من الكفارات إلى الكافر
الحربي واختلفوا في الدفع إلى
الذي فقال أبو حنيفة يجوز
وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يجوز ولو قالت المرأة زوجها
انت على كظهر أبي فلا كفارة
عليها بالاتفاق إلا في رواية عن
أحمد اختارها الحنفى
باب اللعان
اجهوا على ان من قذف امرأته
أو رماها بالزنا أو نفى جملها
وأكذبه ولا يثبت له انه يجب
عليه الحد وله ان يلاعن وهو
ان يكرر اليمين أربع مرات بالله
انه لمن الصادقين ثم يقول في
الخامسة ان لعنة الله عليه ان
كان من الكاذبين فإذا لاعن

قالوا أول مشدد خاص بالا كابر من أهل الوفاء بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على ان الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود وهو مخفف بالسفر ووجه قول داود ان المسافر كالمفقود فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فان القلب مطمئن من جهته غالباً هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الامام مالك ان عقد الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض ولو كان بجوار الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لا يلزم الرهن الا بقبضه فالأول مشدد على المرتن مخفف على الراهن والثاني عكسه فيعمل لأول على حال أهل الصدق الذين لا يتغيرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويعمل الثاني على من كان بالضد من ذلك ممن يريد الحظ الا وفر له نفسه دون أخيه ولا يحنط لا حرة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فتأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يبيع كالعقار أو لا كالعبد هو جائز ووجه الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جائز رهنه ووجه الثاني عدم التصرف فيه على المرتن غالباً لقوله من رغب في شراء المشاع اذا احتجج إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان في الأئمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتن ومن ذلك قول الشافعي ان استدامة الرهن في يد المرتن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك انها شرط في خروج الرهن من يد المرتن على أي وجه كان بطل الرهن الآن أو بالحنيفة يقول ان الرهن اذا عاود بدية أو عار به لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مشدد على المرتن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وإن كان الأول خاص بالعوام الذين لا يحنطون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالا كابر الذين يحنطون لديهم فان المرتن ما أخذ الرهن الا وسيلة إلى تحصيل حقه فاذا خرج من يده فكان له لم يرتن شيئاً فكان المرتن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليجده في يده عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أوجح الأقوال انه اذا رهن عبداً ثم أعتقه فان كان موسراً نفذ العتق وزعمه فتمت يوم عتقه ويكون رهنه وان كان معسراً لم ينفذ وفي قول آخر لما لاك انه ان طرأ له مال أو قضى المرتن ما عليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك الاخر والا فلا وقال أبو حنيفة وأحمد ينفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة ان العبد المرهون يبيع في قيمته للمرتن حال اعساره سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على الممتق بما فيهما من التفصيل والثالث مشدد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق بخلاف المعسر فان ملازمه غالباً بصعوبة التقرب بعتقه سيده لا سيما عند الحاجة اليه وما لا يشرح الصدر اليه فهو إلى الرد أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تعلق بالعتق اختياراً منه والشارع منشئ في الشفقة والرحمة بالارقاء بدليل قوله صلى

لزمها حينئذ الحد ولها ردوه باللعان وهو ان تشهد أربع شهادات بان انه من الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فان شكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعي وأحمد إلا أن الشافعي يقول اذا نكل فسق ومالك يقول لا ينسق حتى يحد وقال أبو حنيفة لا حد عليه بل يتعس حتى يلاعن أو يقر وان نكلت الزوجة حبست حتى تلاعن أو تقر عند أبي حنيفة وفي أظهر الروايتين عن أحمد وقال مالك والشافعي يجب عليهما الحد في فصل في اختلاف أهل اللعان بين كل زوجين حرين كانا أو عدينا أو أحدهما عدينا كانا أو قاسقين أو أحدهما قاسقاً ما إن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه حراً كان أو عبداً عدلاً كان أو قاسقاً وبه قال الشافعي وأحمد غير ان الكافر يجوز طلاقه ولعانه عند الشافعي وأحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان أنكره الكفار عنده فأمده فلا يصح لعانه وقال أبو حنيفة اللعان شهادة فحق قذف وليس هو من أهل الشهادة حدوا واختلفوا هل يصح اللعان لثني الحمل قبل وضعه قال أبو حنيفة وأحمد اذا نفي حمل امرأته فلا لعان بينهما ولا يثبت عنه فان

صلى الله عليه وسلم وهو محتضر الصلاة وما ملكك أيما نكح أي حافظوا على الصلاة واستوصوا بما ملكك أيما نكح خير أجمع أن القائل بالحكم على السيد بالعق قائل بوجوب القيمة عليه ان كان موسراً وإلى العبدان كان سيده موسراً كما مر فافان من حق المرتن شيء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه اذا رهن شيئاً على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين جميعاً لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول أن الرهن لازم بالدين الأول والعين المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين آخر ووجه الثاني أن المرتن قد رضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل ترك الرهن أصلاً لاسيما ان كان الراهن والمرتن من العلماء والاصدقاء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة انه يصح فالأول مخفف خاص بمن يغلب عليه عدم الرشخ فخير عليه أن يتصرف في أخراج ماله لمن ليس له عنده حق والثاني خاص بالا كابر الذي يتصرفون في ماله بمسب ما يرويه أحوط لدينهم لان الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر انه رهن عند أخيه شيئاً قبل ترتيب الحق عليه ثم أكلاه المرتن مثلاً أو ألقاه لم تنكدر منه شعرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتن جاز مع قول الشافعي انه لا يجوز للمرتن ان يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتن فان أبي الرمز الحاكم بقضاء الدين أو يبيع المرهون فالأول مخفف على المرتن خاص بكامل المؤمنين الذين يرون الحظ الا وفرا لا خهم ولا يندمون على ما ينصرف أخوهم فيه بما فيه براه ذمة لهم بل يرون نصرفه في أموالهم كنصرفهم في أموال نفوسهم بالحظ الا وفرا في الدنيا والآخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالضد مما ذكرنا فرجع الأمر إلى عدم بيعه بالحظ الا وفرا أو يبيعه بأخص عن فيقع بينه ما النزاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك رحمه الله انه اذا اختلف الراهن والمرتن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتن بيمينه كأن قال الراهن رهنه على خمسمائة درهم وقال المرتن بل رهنه على ألف وقيمة الرهن تساوي الألف أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان القول قول الراهن فيما يذكره مع يمينه من ألف أو خمسمائة درهم واذا دفع إلى المرتن ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مشدد على الراهن مخفف على المرتن والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمنهم من احتاط لمال الراهن ومنهم من احتاط لمال المرتن دون عكسه بالنظر للا كابر والاصاغر اذا لا كابر يرون الحظ الا وفرا لغيرهم والاصاغر بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الراهن مضمون على كل حال باقل الأمرين من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك ان ما يظهر هلاكه كالحيوان والعقار غير مضمون على المرتن وما يخفى هلاكه كالقد والثوب ولا يقبل قوله فيه إلا أن يصدق الراهن ومع قول الشافعي وأحمد ان الرهن أمانة في يد المرتن كسائر الأمانات لا يضمن إلا بالتعدي ومع قول شرح والحسن والشعبي ان الراهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهماً والحق عشرة آلاف ثم ناف الرهن سقط الحق كله فقول أبي حنيفة مشدد وقول

قد فيها بصريح الزنا لا عن القذف
ولم ينف نسب الولد سواء ولدته
سنة أشهر أو أقل وقال مالك
والشافعي يلاع لنفي الحمل
الان مالكا اشترط أن يكون
اسمها بثلاث حركات أو
بحيضة على خلاف بين أصحابه
في فصل في وفرة التلاعن
واقعة بين الزوجين بالاتفاق
واختلفوا بما إذا تنفع فقال مالك
تفع بالعمان خاصة من غير تفرقة
الحاكم وهي رواية عن أحمد
وقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه لا تنفع إلا بالعمان
وحكم الحاكم فيقول فرقت
بينهما وقال الشافعي تفع بالعمان
الزوج خاصة كما ينتفي النسب
بالعمان وانما العمان ما يسقط الحد
عنهما واختلفوا هل ترتفع
الفرقة بنكذب نفسه أم لا
فقال أبو حنيفة ترتفع فإذا
أكذب نفسه جلد الحد وكان
له أن يتزوجها وهي رواية عن
أحمد وقال مالك والشافعي
وأحمد في أظهر روايتيه هي
فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال
في فصل في اختلاف أهل فرقة
اللعان فخرج أو طلاق فقال أبو
حنيفة طلاق بآل وقال مالك
والشافعي وأحمد في وفادته
انه اذا كان طلاقا لم ينأيد التحريم
وان أكذب نفسه جازله أن
يتزوجها وعند الشافعي ومالك
هو تحريم مؤبد كالرضاع فلا
تحل له أبدا وبه قال عمر وعلى

مالك مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شريح والحسن والشعبي أشد من
الكل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم
ومن ذلك قول مالك ان المرتبة اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفقا على القيمة فلا
كلام وان اتفقا على الصفة واحتفا في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه صفة وعمل عليها
مع قول أبي حنيفة ان القول قول المرتبة في القيمة مع عينه ومع قول الشافعي ان القول قول
الغارم مطلقا فالأول مفصل والثاني مشدد على المرتبة باليمين والثالث مخفف على الغارم
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

كتاب التفليس والحجر

اتفق الأئمة الأربعة على ان بينة الاعسار تسع بعد الحبس وعلى ان الاسباب الموجبة للحجر
ثلاثة الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا
آتس من صاحب المال الرشيد سلم اليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان الحجر على المفلس عند مال الغرماء واحاطة الديون
بالمدينين متحقق على الحاكم وان له منه من التصرف حتى لا يضربا الغرماء وان الحاكم يبيع
أموال المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالخصص مع قول أبي حنيفة انه لا يحجر
على المفلس بل يحبس حتى يقضى الديون فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبعه الا ان
يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقضها القاضي في دينه فالأول مشدد على المفلس من حيث
منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تخليص الدين منه وهو خاص بالحاكم الذي هو أتم نظرا
من المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس
وهو خاص بمن كان عنده غمرد واحتناع من أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن
ذلك قول مالك والشافعي في أظهر روايته انه لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه
بيعه ولا هبة ولا عتق مع قول أحمد في إحدى روايتيه انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة
ومع قول أبي حنيفة انه لا يحجر عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض
ثان واد الم يصح الحجر عليه صحت تصرفاته كالمساواة احتملت التسخير أو لم تحتمل فان نفذ الحجر
قاض ثان صح من تصرفاته ما لم يحتمل التسخير كالتكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل
ما يحتمل التسخير كالبيع والإجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفلس بعدم
صحة تصرفه تقديم الصحة برأه ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بحصة العتق والثالث مخفف
من حيث تصرفه في ماله وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدنيا والآخرة فالنحو والتجسير
عليه مما يشغل ذمته فيما ليس هو بالتأخي تتصرف فيه فان خاضت ذمته من جهة
الغرماء فلا تخاف من جهة المفلس فتدعه وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشريف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان مشدد ومخفف فيه كما نرى ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد انه لو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها بأموال المفلس
حتى فصاحبها أحق بها من الغرماء فيفوز بأخذها دونهم مع قول أبي حنيفة ان صاحبها
كأحد الغرماء فيقام بموئنه فيها فالأول وجدها صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها

شيا فقال الثلاثة صاحبها السوء الغرماء وقال الشافعي وحده انه أحق بها فالأول مخفف على
صاحب السلعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه كالأول في المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح في ذلك وجه الثاني فيها ان
السلعة صارت مائة كالمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من مائتها فصار صاحبها كأي حاد
الناس وأهل صاحبها لم يبلغه الحديث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المفلس اذا أقر دين
بعد الحجر تعلق ذلك الدين بدمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين لا يحجر عليهم لاجلهم مع قول
الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول تقصير المقر له في الخصص هل على المفلس دين غيره أم لا ووجه
الثاني ان حكم الحجر على الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع انه ربما يكون متهم
في الاقرار المذكور ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه اذا ثبت اعسار المفلس عند
الحاكم أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغرماء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه بذلك
ولا ملازمته بل يهل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة ان الحاكم يخرجهم من الحبس ولا يتحول بينه
وبين غرمائه بعد دخروجه فيه لا زموه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه
بالخصص فالأول مخفف على المفلس مشدد على الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط
والمسارعة لبراءة ذمة المفلس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد ان البينة بالاعسار تسع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة انه لا تسع
إلا بعد الحبس فالأول مخفف على المفلس والثاني عكسه ولكن يحمل الأول على حال أهل
الدين والورع الخائفين من حقوق الخلاق ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان المفلس اذا أقام بينة
باعساره لا يخلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي انه يخلف بطلب الغرماء فالأول مخفف
على المفلس محمول على ما اذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما اذا
كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان بلوغ
الغلام يكون بالاحتلام أو بالزال فان لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة
سنة وأما بلوغ الجارية فبالحيض والاحتلام والحبل والاختفى يتم لها ثمان عشرة سنة
أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمد ان البلوغ بخمس عشرة سنة أو خروج
المني أو الحيض أو الحبل فالأول مفصل فيه تخفيف بعدم القول بتكليفه والثاني جازم
فيه الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه كل منهما الاستقراء من الأئمة
المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول
مالك وأحمد انه يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي ان نبات العانة يقتضي الحكم
بالبلوغ ولد الكافر دون المسلم فالأول مخفف على المكافين والثاني مشدد عليهم والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان التكليف الواجبة أمرها شديد
ولا تجب على المكاف الا بعد بلوغه يقينا لان نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن
ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكاف ليفوز بنواب

وابن مسعود وابن عمر وعطاء
والزهري والأوزاعي والثوري
وقال سعيد بن جبير ان يقع
باللعان تحريم الاستمتاع فإذا
أكذب نفسه ارتفع التحريم
وعادت زوجته ان كانت في
العدة في فصل في وفادته
زوجته برجل بعينه وقال زني
بفلان فقال أبو حنيفة ومالك
يلاع للزوجة ويحد للرجل
الذي قذفه ان طلب الحد ولا
يسقط باللعان وعن الشافعي
قولان أحدهما يجب حد واحد
لهما وهو الراجح والثاني يجب
لكل منهما حد فان ذكر
المقذوف في لعنه سقط الحد
وقال أحمد عليه حد واحد لها
ويسقط بلعانها ولو قال
زوجته يارانية وجب عليه
الحدان لم يشبهه وليس عند
مالك في المشهور عنه أن يلاع
حتى يدعى رؤيته بعينه وقال
الشافعي وأبو حنيفة له أن
يلاع وان لم يدكر رؤية
في فصل في لو شهد على المرأة
أربعة منهم الزوج فعند مالك
والشافعي وأحمد لا يصح وكأهم
قذف يحدون الا الزوج فيسقط
حدّه باللعان وعند أبي حنيفة
تقبل شهادتهم ونحو الزوجة
ولو لا عنت المرأة قبل الزوج
اعتد به عند أبي حنيفة وقال
مالك والشافعي وأحمد لا يعتد
به في فصل في الاخرس اذا كان
يعقل الإشارة ويفهم الكتابة

وبعلم ما يقوله فانه يصح لعانه
وقد فقه عند مالك والشافعي
وأحمد وكذلك الخرساء وقال
أبو حنيفة لا يصح فصل في
إذا بان زوجه منه ثم رآها
ترقى في العدة فله عند مالك أن
يلاعن وكذا ان تمزجها حل بعد
طلاقه وقال كنت استبرأتها
بحيضة وقال الشافعي ان كان
هنالك حل أو ولد فله ان يلاعن
والأفلا وقال أبو حنيفة وأحمد
ليس له أن يلاعن أصلاً
فصل في لو تزوج امرأة
وطلقها عقب العقد من غير
امكان وطه وأنت بولدت سنة
أشهر من العقد لم يلحق به عند
مالك والشافعي وأحمد كالأول
أنت به لا قبل من ستة أشهر
وقال أبو حنيفة إذا عقد عليها
بحضرة الحائض ثم طلقها عقب
العقد فانت بولدت سنة أشهر
لحق به وان لم يكن هنالك إمكان
وطه وانما يمتد برأتان به لستة
أشهر فقط لا أكثر منها ولا أقل
لأنها ان أنت به لا أكثر من ستة
أشهر كان الولد حادياً به
الطلاق الثلاث لا يقع وان
أنت به لا قبل من ستة أشهر كان
الولد حادياً قبل العقد فلا يلحق
به وقال أيضاً لو تزوج امرأة
وغاب عنها الستين الطوال
فانها حرة وبوفاته فاعتدت
ثم تزوجت وأنت بالولاد من
الثاني ثم قدم الأول قال الأولاد
يلحقون بالأول وينفون من

كتاب الصلح

اتفق الاثمة على ان كل من علم عليه حقا فصال على بعضه لم يحل لانه هضم للحق وعلى ان للمالك
أن يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان للسلم أن يعلى بناءه على بناء جاره لكن لا يحل له
أن يطالع على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه اذا لم يعلم أن عليه حقا وادعى عليه نصح المصلحة مع قول الشافعي انها
لا تصح فالأول مشدد بمبالغ في الاحتياط في براه ذمته وهو خاص باهل السماح من كل
المؤمنين والثاني مخفف ووجهه ان من مكن أحدا من أخذ ماله بغير طريق شرعي فهو
مساعد للذمى على أكاه مال الناس بغير حق وورع يخرج عن الرشد بذلك اللهم الا أن يصالحه

ويبرئ

ويبرئ ذمته فلا منع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بان الصلح
على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول انه من جملة استبرأ المؤمن لدينه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا
بالدين المعلول بذمة المبرأ اسم مفعول لا تبرأ ولكل منه ما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك انما اذا ادعى باسقة فامان بيت وغرفة فوفقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي
وأحمد انه بينهما نصفان فالأول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الظاهر منه فدل من بني بيتا لا ويجعل له سقفا ووجه الثاني انه يدل
بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم يقضى في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح
لاحدهما على الآخر فكان يقسم بينهما ما ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اتهم العا
والسفل وأراد صاحب العلوان يمينه لم يجبر صاحب السفلى على البناء والتسقيف ليبنى
صاحب العلوان بل ان اختار صاحب العلوان يميني السفلى من ماله ويمنع صاحب السفلى
من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول أصحاب الشافعي انه لا يجبر صاحب
السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا بنى صاحب العلوان يمينه يراذنه بناء على أصله في قوله الجديد ان
الشريك لا يجبر على العمارة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه انه يجبر الشريك
على ذلك دفعا للضرر وصيانة للملاك عن التعطيل فالأول مخفف على صاحب السفلى ونقل
أيضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالأجبار دفعا للضرر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان له أن يتصرف في ملكه بما يضر الجار مع قول
مالك وأحمد منع ذلك فالأول مخفف على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملاك وضعف حق الجار ومثله بان يبنى حائضا أو
مرحاضا أو يحفر بئرًا مجاورة لبئر من يملكه فينتقص ماؤها لذلك أو يفتح حائضه شيئا كيشرف
على جاره ومن ذلك قول مالك وأحمد انه اذا كان سطحه أعلى من سطح غيره يلزمه بناء ستره
تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك فالأول مشدد على
صاحب السطح خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويصح
التوجيه بالعكس فيكون جعل السائر الخاف وقوع بصره على عورة الجار وتركه على من لم
يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا كان بين
رجلين دولاب أو نهر أو بئر فطل أو جدار فسقط فطالب أحدهما الآخر بالبناء فامتنع أو
بتمشية الدولاب والنهر مشددا فامتنع انه يجبر مع قول غيره انه لا يجبر على نحر برنقل في ذلك
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه معروف
واجب ووجه الثاني انه أمر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد الاول حديث
لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الحوالة

اتفق الاثمة على انه اذا كان لا انسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجز على المحال
قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه أن يمنع من قبول الحوالة عليه هذا

الثاني وعن مالك والشافعي
وأحمد يكونون للثاني وقال
أيضا لو تزوج وهو بالشرقي
امرأة وهي بالمغرب وأنت
بولدت سنة أشهر من العقد كان
الولد لم يقابله وان كان بينهما
مسافة لا يمكن أن يلتقيا أصلاً
لوجود العقد

كتاب الايمان

اتفق الاثمة على ان من حلف
على عين في طاعة لزمه الوفاء بها
وهل له ان يعدل عن الوفاء الى
الكفارة مع القدرة عليها قال
أبو حنيفة وأحمد لا وقال
الشافعي الاول أن لا يعدل
فان عدل جاز وزمته الكفارة
وعن مالك روايتان كالمذهبين
واتفقوا على انه لا يجوز أن
يجعل اسم الله عرضة للإيمان
يمنع من بروضه وان الأولى
أن يحلف ويكفر اذا حلف على
ترك برب ورجع في الايمان
الى النية فان لم تكن نية نظر
الى سبب اليقين وما هيجهما
فصل في واتفقوا على ان اليقين
بالله انعقد وبجميع أسمائه
الحسنى كالرحمن والرحيم والحي
وبجميع صفاته ذاته كعزة
الله وجلاله الآن بأحنيضة
استثنى علم الله فلم يره عينا
فصل في واختلفوا في اليقين
العموم وهي الحلف بالله على
أمر ماض منه كالكذب
بهل لها كفارة أم لا قال أبو

حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا كفارة لها لأنها أعظم من أن تكفر وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى تكفر وأما إذا حلف على أمر في المستقبل أن يفعله أولا يفعله فإذا حلفت وجبت عليه الكفارة بالإجماع فصل ولوقال أقسم بالله أو أشهد بالله فقال أبو حنيفة وأحمد هي عين وإن لم تكن له نية وقال مالك متى قال أقسم أو أقسمت فإن قال بالله لفظاً أو نية كان عينا وإن لم يلفظ به ولا نواه فليست بعين وقال الشافعي فحين قال أقسم بالله أن نؤي به العين كان عينا وإن نوى الأخبار فلا وإن أطلق اختلاف أصحابه فمنهم من رجح كونه ليس بعين وقال فحين قال أشهد بالله ونوى العين كان عينا وإن أطلق قال الأصح من مذهبه أنه ليس بعين ولو قال أشهد لا فقلت ولم ينو فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته يكون عينا وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يكون عينا فصل ولوقال وحق الله كان عينا عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يكون عينا ولو قال لعمر الله أو والله قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين هو عين نوى به العين أم لا وقال بعض أصحاب الشافعي أن لم ينو فليس بعين وهي رواية عن أحمد فصل لو حلف

في كتاب الضمان

اتفق الأئمة على جواز الضمان وعلى أن كفاية البدن صحيحة على كل من وجب عليه الحضور إلى مجلس الحكم لا طباق الناس عليه وميسر الحاحية الها وعلى أن الكفيل يخرج من المهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أو أراده المستحق إلا أن يكون دونه يد عادية مائة فلا يكون تسليماً وعلى أن الضامن إذا لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى أن ضمان الدرك جاز صحيح لكن بشرط عند الشافعي أن يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في جميع الأعصار والشافعي قول أنه لا يصح لأنه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الحق لا ينتقل عن المضمون عنه إلى نفسه الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته إلا بالاداء مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور وداود أنه يسقط فالأول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على حال أهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم ويصح أن يكون الأمر بالعكس لأن الضامن إذا كان

بحاف الله فكان صاحب الحق وصل إلى حقه بخلاف العكس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يبرأ فالأول مشدد على الميت محمول على حال الأصغر من العوام والشأن مخفف عليه محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن ضمان المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المشهور أن ذلك لا يجوز كالإبراء من المجهول فالأول مخفف محمول على أهل الدين والورع في المسائلين والثاني مشدد محمول على من كان بالضمد من ذلك ممن إذا وعد أخاف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يخاف وفاء الدين الذي عليه جاز وفاء الدين عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الضمان عنه فالأول مخفف ووجهه أنه من أفعال الخير وفي السنة ما يؤيده وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخاف له وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تقييد شأن الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك لأنه لا يتساهل الناس في الوفاء اعتماداً على أخوانهم وأصدقائهم في حال بين أصدقاؤهم وأخوانهم وبين الوفاء بعرض فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول الطالب مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض لورثته أو بعضهم اضمن عني ديني والقرماء غيب فيجوز أن لم يسم الدين وإن كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء فالأول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والشأن فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من باب الوفاء بحق أخيه المسلم ثم إن شاء الطالب بديل ذلك وإن شاء لم يقبل وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لثواب الآخرة ووجه الثاني أن تأكد مشروعية الوفاء بحق أخيه المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك فقد يهرب من المنفعة عليه أو على المضمون ثم يسبح المديون في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة كفاية البدن عن أدي عليه مع قول أبي حنيفة بعدم صحته فالأول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه طريق إلى تخليص الحق الذي لا يخيه عليه فإن المديون لما هربوا ضربوا أنفسهم وعال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك إنما ورد ضمان الدين لا البدن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المكفول لو تعيب أو هرب فليس على الكفيل غير إحضاره ولا يلزمه المال وإذا تعذر عليه إحضاره بغية أمهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع المكفول فإن لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد أنه إذا لم يحضره غرم المال ولا يقرم المال عند الشافعي مطلقاً فالأول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لم ياتر المال وإنما التزم إحضار المدين فقط لا سيما إن كان الكفيل فقيراً جازاً والمكفول عليه دين فيميل كالف دينار مثلاً فإن العقل يقضي بأن الكفيل لم ينو به وزن المال خرم ما ووجه الثاني أنه تسبب في إطلاق المكفول من يد خصمه بضمان إحضاره فكان عليه المال على قاعدة التفرغ بالسبب وذلك أحوط في دين

الحنف فهل بين الصيام والعق
والاطعام فرق قال مالك
لا فرق وقال الشافعي لا يجوز
تقديم التكفير بالصيام ويجوز
بغيره **فصل في اختلافنا في**
لعق اليمين فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في رواية هو أن يحلف
بالله على أمر بطله على ما حلف
عليه ثم تبين أنه بخلافه سواء
قصده أو لم يقصده فسبق على
إسناده إلا أن أبا حنيفة ومالك
قالا لا يجوز أن يكون في الماضي
وفي الحال وقال أحمد وهو في
الماضي فقط ثم اتفقوا ثلاثهم
على أنه لا يتم فيها ولا كفارة وعن
مالك أن لعنوا اليمين أن يقول
لا والله وبلى والله على وجه
المحاوره من غير قصد إلى عقدها
وقال الشافعي أنه اليمين مالم
يقصد وانما يصور ذلك عنده
في قوله لا والله وبلى والله عند
المحاوره والغضب واللباح من
غير قصد سواء كانت على ماض
أو مستقبل وهي رواية عن
أحمد ولو قال والله لأفعل كذا
فيمين مع الإطلاق نوى أو لم ينو
خلافا لبعض أصحاب الشافعي
فصل في ولوحلف لغيره
على أمر أنه فقال أبو حنيفة يبر
بغيره **فصل في** ولوحلف لأحد
لا بد من وجود شرطين أن
يتزوج عن يشتر أن تكون
نظيرها وأن يدخل بها **فصل في**
ولو قال والله لا شرب لزيد الماء
ويقصد به قطع المنه فقال مالك

الكفيل لا سيما إن كان من كرام الناس الذين إذا حضروا في قضية كفي صاحبها مؤثرتها فإن
الذهن يتبادر إلى أنه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أنه لو قال إن لم أحضره غدا فأناضا من ماعليه فلم يحضره أو مات المطلوب ضمن
ما عليه مع قول الشافعي ومالك أنه لا يضمن فالأول مشدد على من ضمن أحضار المدينين وهو
خاص بأهل الدين والورع الموفين بما قولون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن أنه لو ادعى
شخص على آخر عانة درهم فقال شخص إن لم يوف بها غدا فاعلى المسألة فلو يوف بالم تلمزه
المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه تلمزه فالأول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه وعد الوفاء بالوعد خاص وجوبه بالأكثر
فيحمل على آحاد الناس كما أن قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كل المؤمنين من أهل
الدين والورع العامين بوجوب الوفاء بالوعد والله أعلم

كتاب الشركة

اتفق الأئمة على أن شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي وأحمد أن شركة المفاوضة باطلة مع قول أبي حنيفة
يجوزها ووافق مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما فيه من عدم تخلص الذمة فإن صورتها أن
يشترك رجلان في جميع ما يملكه من ذهب أو فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجانبين
الأمتل مال صاحبه فإذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما مالا
بطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما ما وكل
ما سعى أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة وأما عند مالك
فإنه قال يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه
أحدهما لمما هو كال تجارتهم ما بينهما ما وأما الغصب ونحوه فلا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن
يكون ماله ماعروضا أو دراهم ولا فرق عنده أيضا بين أن يكونا شركاء في كل ما يملكه
ويجعله للتجارة أو في بعض ماله ما وكذلك لا فرق عنده بين أن يخطأ المالك ما حتى لا يتميز
أحدهما عن الآخر أم كان مقبزا بعد أن يجعده ويصيراه بينهما ما جعده في الشركة وقال أبو
حنيفة تصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده ووجه الثاني أن هذه الشركة جائزة
حيث وفي كل منها ما يوافق عليه مع صاحبه وهذا خاص بأهل الكمال في الإيمان فإنه
لا فرق عندهما في مال الشركة بين أن يكون عند أحدهما أو عند شركيه ما يعلم كل واحد من
الخبر والآخر في حق صاحبه ووجه الأول تخصيص ذلك بمن كان بالصد عما ذكرناه فلا يكاد
مثل هذا يوفي بما اتفق عليه فأبطله الشافعي وأحمد لما يؤي إليه من النزاع ومجبة كل واحد
لأن يكون رابحا لا خاسرا فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يجوز شركة الوجوه مع
قول مالك والشافعي يبطلانها وصورتهما أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما للآخر
اشتركتنا على أن ما اشتراه كل واحد منائي الذمة يكون شركة والربح بينهما فالأول مخفف وهو

وأحمد متى انتفع بشيء من ماله
بأكل أو شرب أو عارية أو ركوب
أو غير ذلك حنث وقال أبو حنيفة
والشافعي لا يحنث إلا بما تناوله
أطقه من شرب الماء فقط
فصل في لو حلف لا يسكن
هذه الدار وهو ساكنها فخرج
منها نفسه دون أهله ورحله
قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهله
ورحله وقال الشافعي يبرح
بخروجه بنفسه ولو حلف
لا يدخل دارا فقام على سطحها
أو حائطها أو دخل بينا منها فيه
شارع إلى الطريق حنث عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال
الشافعي لا يحنث إلا بان يدخل
شيئا من عرصتها فإن رقى على
سطحها من غيرها ولم ينزل إليها
لم يحنث ولا يحسبه في السطح
المحجر وجهان ولو حلف لا يدخل
دار زيدة هذه فباعها زيد ثم
دخلها الحالف قال مالك والشافعي
وأحمد يحنث وقال أبو حنيفة
لا يحنث **فصل في** ولو حلف
لا يكلم ذا الصبي فصار شيخا
أو لا بأكل الخروف فصار
كباشا أو البسر فصار رطبا
أو الرطب فصار قرا أو التمر ففقد
حلاؤه لا يدخل هذه الدار
فصار ساحة قال أبو حنيفة
لا يحنث في البسر والرطب
والتمر ويحنث في الباقى وللشافعي
وجهان وقال مالك وأحمد يحنث
في الجميع **فصل في** ولو حلف

خاص بأكثر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضا
ولا يوفون فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا كان رأس
المال متساويا بين شركتي العنان وشرط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه
فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح إذا كان المشروط لذلك أصدق في التجارة وأكثر عملا
فالأول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وشرط الشافعي في صحة
شركة العنان أن يكون رأس ماله متساويا أو يخطأ به بحيث لا يتميز بين مال أحدهما عن
الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالين فاعلم ذلك والله أعلم

كتاب الوكالة

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العتود الجائزة في الجملة لأن ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت
فيه الوكالة كالبيع والشراء والأجارة وقضاء الديون والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج
والطلاق ونحو ذلك واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل
بحال وكذلك اتفقوا على أن إقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان
بمجلس الحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا
إلى أجل وعلى أن قول الوكيل مقبول في تلف المال بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح إقرار الوكيل على موكله
بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح إلا أن يشترط عليه أن لا يقر عليه فالأول مشدد
خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكل المؤمنين الذين هم أولى بالموكل من نفسه
من باب الاحتياط لدينه بحكم الأرض في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على
موكله إلا بعباراه أفضل له وأكمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
ومالك وأحمد أن وكالة الحاضر صحيحة وإن لم يرض خصمه بشرط أن لا يكون الوكيل عدوا
للخصم مع قول أبي حنيفة أنه لا تصح وكالة الحاضر إلا برضى الخصم إلا أن يكون الموكل
مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ فالأول مخفف على الموكل مشدد على الخصم
والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا
وكل شخصاً في استيفاء حقوقه فإن كان بحضور الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه إلى يمينه سواء
وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضور من يستوفي منه الحق شرطاً في
صحته أو كماله وإن وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالةه بالبيعة على الحاكم ثم يدعى على من
بطالبه بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره
شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحة فالأول فيه تخفيف
خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن للوكيل عزل نفسه
بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول أن ذلك من باب فسخ خبيراً فهو خير له
فلا إزام فيه ووجه الثاني من إعادته خاطر الموكل والوفاء بعهده حيث دخل معه في عقد

لا يدخل بيتا فدخل المسجد
أو الحمام قال الثلاثة لا يحنث
وقال أحمد يحنث ولو حافت
لا يسكن بيتا فسكن بيتا من
شعر أو جلد أو خبثه وكان من
أهل الأمصار قال أبو حنيفة
لا يحنث فإن كان من أهل
البادية حنث ولا نص عن مالك
في ذلك إلا أن أصوله تنقض
الحث وقال الشافعي وأحمد
يحنث إذا لم يكن له نية قرويا
كان أو بدويا ومن أصحاب
الشافعي من فرق بينهما
فصل في لو حافت أن لا
يقول شيئا فامر غيره ففعله قال
أبو حنيفة يحنث في الشكاح
والطلاق لا في البيع والاجارة
الآن يكون ممن لم يحنث
أن يقول ذلك بنفسه فيحنث
مطلقا وقال مالك أن لم يتوكل
ذلك بنفسه فإنه يحنث وقال
الشافعي أن كان ساطنا أو ممن
لا يتوكل ذلك بنفسه أو كانت
له نية في ذلك حث والافلا وقال
أحمد يحنث مطلقا فصل في
لو حافت ليقضيه دينه في غدا
فقضه قبله قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد لا يحنث وقال
الشافعي يحنث ولومات صاحب
الحق قبل الغد حث عند أبي
حنيفة وأحمد وقال الشافعي
لا يحنث وقال مالك أن قضاه
الورثة أو القاضي في الغد لم
يحنث وإن أخر حث ولو حلفت
ليشربن ماء هذا الكوز في

التوكيل أذهب من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات المنافقين فيكون العزل
بحضوره لينظر هل ينكر من ذلك أو يرضى ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن الموكل أن
يعزل الوكيل وإن الوكيل بعزل وان لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه أنه لا ينعزل إلا بعد العلم بذلك فالأول مخفف على الموكل فكأن يرفع بالوكيل
للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه إلا أنه أحوط لدين الموكل
في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وغير أحوط للوكيل بل فرج الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد أنه لو وكاه في البيع مطلقا فنقض
البيع بمن المثل وبقيت البلد وأنه لو أعيد لا ينعان الناس بمثله أو نسيته أو بغيره ينعقد
البلد لم يجز الأبرضى الموكل كل مع قول أبي حنيفة أنه يجوز أن يبيع كيف شاء نقد أو نسيئة
ويدون في المثل وبما لا ينعان الناس بمثله وبقيت البلد وبغيره ينعقد فالأول مشدد خاص
بالوكيل القاصر في النظر للمصالح التي ترجح ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان
كامل النظر في مصالح الموكل فإن مثل هذا لا ينصرف لموكله إلا بما يراه أنفع لموكله في دينه
وأبضا فإن الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقيد بها فاعتبر في الإيعافه عنه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من كان عليه حق لشخص في ذمته
أوله عنده عين عارية أو ودعه بفاءه إنسان وقال وكاني صاحب الحق في قبضه منك وصدقه
أنه وكيله ولم يكن للوكيل نية أنه لا يجبر على تسليم ذلك إلى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه
أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما العين فقال محمد يجبر على تسليمه عنده كافي الذمة فالأول
مخفف على المدينين والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويمكن حمل الأول على
أهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من كان يصعب عليه وزن الحق ويصح أن يكون الحمل
بالعكس وذلك أن الحائز لم ينصرف على الناس بما يراه أحسن لدينهم وأبرأ ذمتهم لانه أمين على
أديانهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البيعة تسمع بالوكالة من غير حضور الخصم مع قول
أبي حنيفة أنها لا تسمع إلا بحضوره فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول إجراء أحكام الناس على الظاهر من أن البيعة لا تكذب والخصم
لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الأخذ بالاستحاط للنصرفات الواقعة من الوكيل وبيان
رضا الخصم بطلان ذلك الوكيل له فقد يكون عدو للخصم فيطالبه بغيره وشدة ومن ذلك
قول مالك والشافعي في أظهور قرائنه وأحمد في أصح روايته أن الوكالة تصح في استيفاء
القصاص في غيبة الخصم مع قول أبي حنيفة أنها لا تصح إلا في حضوره فالأول مخفف على
المدعي مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاحتياط للدماء فإنها أعظم من الأموال
فإذا كان المدعى عليه حاضرا فربما أجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه القصاص
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول مالك أن له أن
يتناع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول أحمد في أظهر روايته أنه لا يجوز بحال فالأول
مشدد محمول على من لا تؤمن منه الحيانة ويرى الخطأ أو فر لنفسه دون الموكل والثاني فيه

تخفيف

تخفيف محمول على حال أهل الدين والورع والثالث أنه محمول على من اشتهر عنه عدم التورع
ورأى لنفسه الخطأ وفرحت قوت التهمة فيه ويصح رجوعه إلى القول الأول فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أحمد وأبي حنيفة أنه يصح توكيل الصبي المميز المراهق مع
قول مالك والشافعي أنه لا يصح فالأول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المراهق كالبالغ من حيث الاحتاط بأموال الدنيا ووجه
الثاني نقسه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى أعلم

كتاب الأقرار

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ إذا أقر بحق لغير وارث صح إقراره ولم يكن له الرجوع عنه
ولا إقرار بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حق وفهم أن وفاء التركة
بذلك إجماعا واتفقوا على أنه لو مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بالثمن وأنكر الآخر لم
يثبت نسبه وعلى أن الاستثناء جائز في الأقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام
معهم وفيه صح باتفاق الأئمة إذا كان من الجنس وأما غير الجنس ففيه خلاف سيما في ذلك
اتفقوا على جواز استثناء الأقل من الأكثر وأما عكسه فاختلاف فيه كما سيأتي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأقرار بالدين في
الصحة والمرض سواء فإن لم توف التركة تحاص الغرماء في الموجود على قدر دينهم مع قول أبي
حنيفة أن غريم الصحة مقدم على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فإن لم يفضل شي فلا شيء
عليه وإن فضل شي صرف إلى غريم المرض فالأول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني
مشدد على غريم المرض فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن حق غريم الصحة
تعلق بعين مال المدين قبل المرض فلما أقر لشخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك
فأشبهت ذمته بدين كل منهما فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما
تعلق بعين مال المدين حال الصحة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كله
فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض لو ارث أصلا مع قول
الشافعي في أرجح قوايه أنه يقبل ومع قول مالك أنه إن كان غريمهم ثبتت والافلا مثاله أن
يكون بنت وابن أخ فإن أقر لابن الأخ لم يثبت لهم وإن أقر لابنته لهم فالأول مشدد والثاني مخفف
والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه قد يقر بعض الورثة بحال
ليحرم غيره من ذلك المال لمداهة تكون بينهما ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه
حق فآقر له يخص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القوانين قبله والله أعلم ومن ذلك
قول أبي حنيفة أن المقر يشارك من لم يثبت نسبه وذلك فيما إذا مات رجل عن ابنين
وأقر أحدهما بالثمن وأنكر الآخر فإن نسب لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة مع
قول مالك وأحمد أنه يدفع إليه ثلث ما في يده لانه قدر ما يصيبه من الارث لو أقر به الأخ الآخر
أو قامت بذلك بينة ومع قول الشافعي أنه لا يصح الأقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الارث لعدم
ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه

غدا فهرب قبل الغد قال أبو
حنيفة وأحمد لا يحنث وقال
مالك والشافعي أن تأت قبل
الغدا بغير اختياره لم يحنث ولو
حلفت ليشرن ماء هذا الكوز
فلم يكن ماء لم يحنث بالانفاق
وقال أبو يوسف يحنث فصل في
لو فعل المحلوف عليه ناسيا قال
أبو حنيفة ومالك يحنث مطلقا
سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق
أو بالعناق أو بالظهار والشافعي
قولان أظهرهما لا يحنث
مطلقا وعن أحمد روايتان
أحداهما أن كانت اليمين بالله
أو بالظهار لم يحنث وإن كانت
بالطلاق أو بالعناق حث
والثانية يحنث في الجميع
واختلاف في عين المكره فقال
مالك والشافعي لا تنفذ وقال
أبو حنيفة تنفذ فصل في
اتفقوا على أنه إذا قال والله
لا كلف فلا ناحيا ونوى به شيئا
معيناته على ما نواه وإن لم ينو
قال أبو حنيفة وأحمد لا يكلفه
سنة أشهر وقال مالك سنة وقال
الشافعي ساعة ولو حلف لا يكلف
فلا نافية كتابه أو راسله أو أشارة
بيده أو عينه أو رأسه قال أبو
حنيفة والشافعي في الجديد
لا يحنث وقال مالك يحنث
بالمسكتبة وفي المراسلة والاشارة
عنه روايتان وقال أحمد يحنث
وهو القديم عن الشافعي
فصل في لو قال لا زوجه إن
خرجت بغير إذني فانت طالق

وَنَوَى شَيْئًا مِمَّا فَعَلَهُ عَلَى مَا نَوَاهُ
وَأَنْ لَمْ يَنْوِشْهُ أَوْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ أَنْ خَرَجْتَ إِلَّا أَنْ أَذِنَ
لَكَ أَوْ حَتَّى أَذِنَ لَكَ قَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ إِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ
إِذْنٍ فَلَا بَدَّ مِنْ الْإِذْنِ فِي كُلِّ
مَرَّةٍ وَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ أَذِنَ لَكَ
أَوْ حَتَّى أَذِنَ لَكَ أَوْ أَلَى إِنْ أَذِنَ
لَكَ كُنِيَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقَالَ
مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الْخُرُوجُ الْأَوَّلُ
يَحْتَاجُ إِلَى الْإِذْنِ فِي الْجَمِيعِ وَلَا
يَقْتَضِي بَعْدَهُ إِلَى إِذْنِ كُلِّ مَرَّةٍ
وَقَالَ أَحْمَدُ يَحْتَاجُ كُلُّ مَرَّةٍ إِلَى
إِذْنٍ فِي الْجَمِيعِ وَلَوْ أَذِنَ لَهُمَا مِنْ
بَيْتٍ لَا تَسْمَعُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِذَا
فُتِدَ الثَّلَاثَةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ
إِذْنٌ صَحِيحٌ (فصل) وَلَوْ خَافَ
أَيُّ أَسْكَرٍ الرُّؤُسَ وَلَا يَسْمَعُ لَهُ بَلْ
طَلَّقَ وَلَا وَجَدَ سَبَبَ يَسْتَدِلُّ
عَلَى النِّيَّةِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ
يَعْمَلُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَمْنِي بِرَأْسِهِ
حَقِيقَةً فِي وَضْعِ اللِّغَةِ وَعَرَفَهَا
بِالنَّعَامِ وَالطَّيُورِ وَالْحَيَّاتِ
وَالْأَنْعَامِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَحْمَلُ عَلَى رُؤُسِ
الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ قَالَ الشَّافِعِيُّ
يَعْمَلُ عَلَى الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ
(فصل) لَوْ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ
يَدَهُ أَمَّا سَوَاطِيفُهُ بِضَعْفٍ
يَسْتَمْرُخُ فَهَلْ يَبْرِي ذَلِكَ
قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ لَا يَبْرِي وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ يَبْرِي وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَهْبُ فَلَانَا هَبَةً فَتَصَدَّقَ
بِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
عَنْتَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَحْنُثُ
لَوْ حَلَفَ لَيَقْتُلَنَّ فَلَنَا وَكَانَ مِمَّا

الافقون انه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوليه انه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول انه هو الذي ساط الغرماء على بقية الورثة باقراره فهو قوب بوزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يعترفوا به ووجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت في الذمة كالمكبل وموزون ومعدود كقوله ألف درهم الا كحطاة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته كنوب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق ومع ظاهر كلام أحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه هذه الاقوال ظاهر عند الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح استثناءه الاكثر من الاقل مع قول أحمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال له عندى ألف درهم في كيس أو عشرة أرطال عرفت جراب أو ثوب في منديل فهو اقرار بالذاتهم والثوب والتمردون والوعبة مع قول أهل العراق ان الجميع يكون له فالاول مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حل الاول على أهل الجود والكرم الذين لا يطالبون بالالوعة وحل الثاني على أهل البخل والشح الذين لا تسمع نفوسهم بالظروف ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قرع العبد الذي لم يؤذن له في التجارة بما يتهامى به عقوبة يدينه كالقتل العمد والزنا والسرفقة والقذف وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه حدا ما أقر به مع قول أحمد انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرفقة فقط فانه يقبل فيهما فالاول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقتل العمد كذبا ليسترج من ثقل الخدمة اذا كان سيده لا يرجه ولا يشفق عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان يدعي على عمرو بألف درهم وشهد له شاهدان يثبت له الألف بشهادتهما وله أن يخلف مع الشاهد الذي زاد ألفا أخرى مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا لانه لا يقضى بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل أو رجل وبعين

﴿ كتاب الوديعه ﴾

اتفق الاثنته كلهم على ان الوديعة من القرب المنسوب اليها وان في حفظها وادائها امانة
محمضة وان الضمان لا يجب على المودع الا بالتعدي وان القول قوله في التلف والرد على
الاطلاق مع عينه وعلى انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الامكان والا ضمن
وعلى انه اذا طالبه فقال ما اودعني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن لخروجه عن حد

وهو لا يعلم عنه لم يبحث وان
كان به لم بحث عند الثلاثة وقال
مالك لا يبحث مطلقا علم أو لم يعلم
ولو حلف أنه لا مال له وله ديون
قال أبو حنيفة لا يبحث وقال مالك
والشافعي وأحمد يبحث في فصل
حلف لا يأكل فأكهة فاكل
رطباً أو رماناً أو عنباً قال أبو
حنيفة وحده لا يبحث
وقال الثلاثة يبحث ولو حلف
لا يأكل إذا ما فاكل اللحم أو
الجن أو البيض قال أبو حنيفة
لا يبحث إلا بالكل ما يطبخ به
وقال مالك والشافعي وأحمد
يبحث في أكل الكل ولو حلف
لا يأكل لحما فاكل لحمك قال
أبو حنيفة والشافعي لا يبحث
ولو حلف لا يأكل كل لحما فاكل
شحم ما لم يبحث عند الثلاثة
وقال مالك يبحث ولو حلف
لا يأكل شحم ما فاكل من شحم
الظهر بحث عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يبحث ولو حلف
لا يشم البنفسج فشم دهنه قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد يبحث

﴿ كتاب العارية ﴾

انفق الاثمة على ان العاربية مندوب اليها وبثاب علم اهذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحدان العاربية مضمونة على المستعبر مطلقا تعدى أولم بعدم قول أبي حنيفة وأصحابه انه أمانة على كل حال لا تضمن الابتناء فالاول مشدد وهو أحوط للدين خاص بالاكابر من المؤمنين الذين يكافئون من أعارهم ولا يحملون لهم منه والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث الصحيحة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والثوري والاوزاعي والنخعي انه يقبل قوله في التاف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العاربية لا تضمن المستعبر سواء كانت ثيابا أو حيوانا أو حليبا يظهر أو يخفى الا ان تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول قتادة

1849

وفي عبد نفسه لاصحابه وجهان
وقال مالك وأحمد بحث مطلقا
فصل في لو حلف لا يتكلم
فقر القرآن قال مالك والشافعي
وأحمد لا يحنث مطلقا وقال
أبو حنيفة ان قرأ في الصلاة
لم يحنث أو في غيرها حنث
(فصل) لو حلف لا يدخل
على فلان بيتا فادخل فلان عليه
قاله تدا ما قام معه قال أبو
حنيفة والشافعي في أحد قوليه
لا يحنث وقال مالك وأحمد
يحنث وهو القول الثاني
للشافعي ولو حلف لا يسكن مع
فلان دارا بينهما فافترسها
وجعل بينهما ما حائطا ولا كل
واحد بابا وغلقا وسكن كل واحد
منهما في جنب قال مالك يحنث
وقال الشافعي وأحمد لا يحنث
وعن أبي حنيفة رواية ان
(فصل) ولو قال مالي كذا
أو عبيدي أحرار قال أبو حنيفة
يدخل فيه المدبر وأما
المكاتب فلا يدخل فيه الابنية
والمنقص لا يدخل أصلا وقال
الطحاوي يدخل الكل وهو
مذهب مالك وقال الشافعي
يدخل المدبر والعبد وأم الولد
وعنه في المكاتب قولان
أصحهما انه لا يدخل وقال أحمد
يدخل الكل وعنه رواية في
المنقص انه لا يدخل الابنية
فصل في وانفقوا على أن
الكفارة اطعام عشرة مساكين
أو كسوتهم أو تحرير رقبة

وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط المبيع على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم بشرطه فلا
يلزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا استعار شيئا
له ان يبيعه لغيره وان لم يأت له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول أحمد
وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير أن يبيعه لغيره ولا يسلفه للشافعي فيها
نص فالاول مخفف خاص بأهل الدين والورع أو الذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا
يشعرون على اخوانهم بشئ ينفعهم والثاني مشدد خاص بأهل الشح والخل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه يجوز للعير أن يرجع فيما أعاره
مضى شاء ولو بعد القبض وان لم ينتفع به المسمى مع قول مالك انه ان كان ذلك الى أجل فلا
يجوز للعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس للعير استعادة العارية قبل انقضاء المستعير بها
قال مالك وليس له أن يرجع في الارض اذا أعاره البناء أو غرس وبنى أو غرس بل للعير أن
يعطيه أجرة ذلك تطوعا أو بأمره بالقاع ان كان ينتفع به لوعه فان كان له مدة فليس له أن
يرجع قبل انقضاءها فان انقضت فالحيار للعير كما تقدم ومع قول أبي حنيفة انه ان وقت له وقتا
فله أن يجبره على القاع أي وقت اخذار وان لم بشرط فان اخذار رأى المسمى القاع قاع وان
لم يجبره للعير بالخيار بين ان يتملكه بقيته أو يقاع ويضمن ارش النقص وان لم يجبره للعير يقاع
ان بذل المسمى غير الأجرة فالاول مخفف جار على قواعد الشريعة وهو خاص بأحد الناس
والثاني فيه تشديد على المبيع كونه أمير نفسه في نصرفه في ماله والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الغصب

اجمع الآئمة على تحريم الغصب وتأبم الغاصب وانه يجب عليه رد المصنوع ان كانت عينه باقية
ولم يخف من نزاعه انلاف نفسه وعلى انه اذا كتم المصنوع وادعى هلاكه فاخذ منه المالك
القيمة ثم ظهر المصنوع فله أخذه ورد القيمة وانفق الآئمة الا في رواية لا جد على ان العروض
والحيوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب وتلف بقيته وان المكمل
والموزون يضمن بثلثه اذا وجد وانفقوا على انه اذا غصب خشية وأدخلها في سقينة وطالبه
بها ما أكله أو هو في لجة البحر انه لا يجب عليه قلعها أو ما حكي عن الشافعي من انه يجب قلعها
محمول على ما اذا لم يخف تلف نفسه أو مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على مناع انسان فالتف عليه غرضه
المقصود منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشئ المتعدى عليه قال ولا فرق في ذلك
بين المركوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب جمار القاضى أو أذنه أو غيرها مما يعلم ان مثله
لا يركبه كذلك أي على هذا الحال سواء كان بغلا أو جارا أو فرسا مع قول أبي حنيفة انه لو جنى
على ثوب حتى أظف أكثر منافع لزمه قيمته وبسليم الثوب اليه فان ذهب نصف قيمته أو دونها
فله ارش ما نقص وان جنى على حيوان ينتفع به لم يظفره كغيره ونحوه فقلع احدى عينيه
لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله كفاية

والخالف مخبر في أي ذلك شاء فان

لم يجد انتقل الى صبيام ثلاثة
أيام وهل يجب التسابع في
صومها قال أبو حنيفة وأحمد
يجب وقال مالك لا يجب وعن
الشافعي قولان الجديد الرجاء انه
لا يجب وأجهوا على أنه لا يجزئ
في الاعتاق الا رقبة مؤمنة سليمة
من العيوب خالصة من شركه الا
أبا حنيفة لم يبر فيها الايمان
وهو مشكل لان العنق غرة
تخلص رقبة أميعة الله عز
وجل فاذا اعتق رقبة كفرة
فاغفرها العباداة ابليس والعنق
قربة أيضا ولا يحسن التقرب
بكافروا جهوا على انه لو أطعم
مسكين واحد عشرة أيام لم
يحسب الا باطعام واحد الا أبا
حنيفة فانه قال يجزئه عن عشرة
مساكين فصل في واختلفوا
في مقدار ما يطعم كل مسكين
فقال مالك مده وهو رطلان
بالغدادي وشئ من الادم فان
انقص على مد أجزأه وقال أبو
حنيفة ان أخرج بران نصف
صاع أو شبرا أو غراما وقال
أحمد مده من خنطة أو دقيق
أو مده من شعير أو غراما أو رطلان
من خبز وقال الشافعي لكل
مسكين مده والكسوة مقدرة
بأقل ما تجزئ به الصلاة عنده
مالك وأحمد في حق الرجل
ثوب كقميص أو أزار وفي حق
المرأة قميص وخمار وعند أبي
حنيفة والشافعي يجزئ أقل

يبحث ولو حلف لا يأكل طعاما
اشترى فلان فاكل مما اشترى
هو وغيره حنت عند مالك وأجد
وكذا لو حلف لا يلبس ثوبا
اشترى فلان أو لا يسكن دارا
اشترى فلان وما في معنى ذلك
فقال أبو حنيفة يبحث بأكل
الطعام وحده وقال الشافعي
لا يبحث في الجميع فصل
ولو حلف لا يأكل هذا الدقيق
فاستف منه أو خبزته وأكله
حنث عند مالك وأجد وقال أبو
حنيفة ان استغنى لم يحنث وان
خبروا كل حنت وقال الشافعي
ان استغنى حنت وان خبروا كل
لم يحنث ولو حلف لا يسكن دار
فلان حنت بما يسكنه بكرة
عند الثلاثة وكذا لو حلف
لا يركب دابة فلان فركب دابة
عنده حنت عندهم وقال
الشافعي لا يبحث ان لم تكن
له دابة ولو حلف لا يشرب من
الدجلة أو الفرات أو النيل
فشرب من ماء ما بعده أو بانه
وشرب حنت عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يبحث حتى يكرع
بقية منها كرا ولو حلف لا يشرب
ماء هذا البئر فشرب منه فلا
حنث عند أبي حنيفة ومالك
وأجد إلا أن ينوي أن لا يشرب
جميعه وقال الشافعي لا يبحث
فصل ولو حلف لا يضرب
زوجته فخنقه أو عضها أو تنف
شعرها حنت عند الثلاثة وقال
الشافعي لا يبحث ولو حلف

والأحوال الباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة ومالك في رواية الأخرى ان في ذلك الشفعة
فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
ان كمال الانتفاع المتشروع لاجله الشفعة لا يحصل بالشقص الذي لا ينقص من البئر والحمام
مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المتشروع لاجله الشفعة ولو بوجه من الوجوه ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل أن يبيع سلعة بمجولة
عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو ان يقر له بعض الملك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له مع قول
مالك وأجد انه ليس له الاحتيا لاسقاط الشفعة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ورود الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الحظ الاو فر لا خيه المسلم اذا حيلة اغا
هي رخصة لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك
فبذل له المشتري دراهم على ترك الاحتيا بالشفعة جازله أخذها وغدا كهم مع قول الشافعي ان
ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه رد هاولا عهده في اسقاطها بذلك وجهان فالأول
مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حق
فهو لا يحتاج فيه إلى بذل مال فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
وأجد انه اذا ابتاع اثنتان من الشركة نصيب مائة ففقه واحدة كان للشفيع أخذ نصيب
أحدهما بالشفعة كالأخذ بنصيب ما جعلا مع قول مالك وأبي حنيفة انه ليس له أخذ حصص
أحدهما مادون الآخر بل يأخذ بنصيب ما جعلا أو يتركه ما جعلا فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اطلاق الأحاديث بأن الشفعة للشريك
الشفعة تثبت الذي مع قول أجد انه لا شفعة للذي فالأول مخفف على الذي والثاني مشدد
عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اطلاق الأحاديث بأن الشفعة للشريك
من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد ذلك بالمسلم فهو حري على الغالب كما قالوا في حديث
لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ووجه الثاني التغليظ على الذي من
حيث ان في اثبات الشفعة له تسلط على المسلم بأخذ حصصه بنوع من القهر والغلبة لا سيما
مع عدم طيب نفس المسلم بذلك والله أعلم

كتاب القراض

اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ أهل المدينة وهو ان يدفع انسان إلى
شخص مالا ليضربه ويرجع مشترك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فن ذلك قول مالك والشافعي وأجد انه لو أعطاه ساعة وقال له بها واجعل ثمنها فراضا فهو
قراض فاسد مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر إلى ان
الاذن له في جعل ذلك ثمنًا قراضا كاعطائه النقد قراضا على حد سواء نظر المعنى ومن ذلك
قول الأئمة نعم القراض بالنفس مع قول أنهم وآبى يوسف بجواز القراض بها اذا راجت
رواج النفود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول

عامة

عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا أخذ مال القراض بيعة الا برده بيعة مع قول أهل العراق
انه يقبل قوله مع يمينه فالأول مشدد خاص عن غلب على قلبه بحجة الدنيا فلا يبعد أن يحلف
باطلا ويدين رده والثاني مخفف ناص عن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في
تأدية الامانات فصدقوه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه اذا دفع إلى العامل مال قراض فاشترى العامل منه ساعة ثم هلك المال قبل دفعه إلى البائع
انه ليس على المقارض شيء والساعة للعامل وعليه ثمنها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على
رب المال فالأول مخفف على رب المال والثاني مشدد عليه ولعل ذلك ان نسبة رب المال
إلى التخصيص في اعطائه ماله لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر للعواقب فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد انه لا يجوز القراض مدة معلومة لا يفسخه قبلها
أو على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة انه يجوز ذلك
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان القراض
اغناشع للرجوع والرجوع ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي الاطلاق في التصرف
ووجه الثاني ان رب المال الرجوع عن القراض زهد في الرجوع الذي هو متى شاء ومن ذلك
قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان
القراض فاسدا مع قول أبي حنيفة وأجد ان ذلك صحيح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان رب المال قد يكون أتم نظرا من العامل ووجه
الثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المقارض اذا عمل بعد فساد القراض
فحصل في المال ربح كان للعامل مثل أجر عمله والرجوع للمال والنقصان عليه مع قول
مالك في إحدى روايته انه يرد إلى قراض مثله وبه قال القاضي عبد الوهاب فالأول مشدد
على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك رضي الله عنهما ان العامل اذا فربح المال القراض تكون نفقة من مال القراض مع
قول أجد والشافعي في أرجح قوله ان نفقة العامل اذا سافر للمضاربة والرجوع على نفسه حتى
أجرة مراكبه فالأول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك ان من أخذ قراضا على ان جميع الرجوع له وانه لا ضمان عليه
جاز مع قول أهل العراق ان ذلك المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي ان للعامل أجره
مثله والرجوع للمال فالأول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل
والثالث فيه تحقيق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان قول الثلاثة ظاهر ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا
ونسيئة فقال رب المال ما ذنت لك الا نقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول
الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالأول مخفف على المضارب والثاني عكسه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان رب المال استأمنه أولا فلا ينبغي له تكذيبه
فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو الاصل في الاحسان إلى المضارب فمكان له
اليده عليه من حيث انه أصل والمضارب فرعه والله تعالى أعلم

لا يشتري وجامعها حنت وان
تخصمها وتطالب ولدها عند
مالك وأجد وقال أبو حنيفة
ان أحصنها وجامعها حنت
وزاد الشافعي وتطالب ولدها ولو
حلف لا يبيع لفلان شيئا ثم
وهبه فلم يقبله حنت عند أبي
حنيفة ومالك وأجد وقال
الشافعي لا يبحث حتى يقبل
ويقبض ولو حلف لا يبيع
فباع بشرط ان يمار نفسه
حنث عند الثلاثة وقال مالك
لا يبحث في فصل يكره واذا كان
له مال غائب أو دين ولم يجدهما
يعتق أو يكسوا أو يطعم لم يجزئه
الصيام وعليه ان يصر حتى
يصل إلى ماله ثم يكفر بالمال
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يجزئه الصيام عند غيبة المال
في كتاب العدد
اتفق الأئمة على ان عدة العامل
مطلقا بالوضع المتوفى عنها
زوجها والمطلقة وعلى ان عدة
من لم تحض أو يئست ثلاثة
أشهر وعلى ان عدة من تحيض
ثلاثة أشهر اذا كانت حرة فان
كانت أمة فقرآن بالاتفاق وقال
داود ثلاثة والاقرء الاظهار
عند مالك والشافعي وعند أبي
حنيفة الاقرء الحيض وعن
أحمد روايتان واختلفوا في
المرأة التي مات زوجها وهي
في طريق الحج فقال أبو حنيفة
يلزمها الاقامة على كل حال ان
كانت في بلد أو ما يقارب وقال

مدة الجلس ستة أشهر واختاروا في أكثرها فقال أبو حنيفة سنان وعن مالك روايت أربع سنين وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي أربع سنين وعن أحمد روايتان المشهورة كذهب الشافعي والأخرى كذهب أبي حنيفة في فصل في واقعة في المعنة اذا وضعت علة أو مضفة فقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه لا تنقض عتقه بذلك ولا نصبر به أم ولد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه تنقض عتقه بذلك ونصبر أم ولد وبذلك قال أحمد في الرواية الأخرى في فصل في الاحداد واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة وما يدعوى التكاح وحكم عن الحسن والشعبي انه لا يجب وفي المعنة المبسوطة للشافعي قولان قال في القديم يجب عليها الاحداد وهو قول أبي حنيفة وأحمد والرواية عن أحمد وقال الشافعي في الجسد بدلا للاحداد عليها وبه قال مالك وهي الرواية الأخرى عن أحمد وهل للبائن ان تخرج من بيتها ار الحاحتها قال أبو حنيفة لا تخرج الا لضرورة وقال مالك وأحمد لها الطهر وج مطلقا والشافعي قولان كالمذهبين أحدهما كذهب أبي حنيفة والكبير والصغيرة

الائمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا ينفك عن عتق العاقدين جميعا أو أحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول احسان الطن بالورثة وانهم يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني الاحتياط وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لندص في عقولهم أو لكمال عقولهم ووجه الثالث في عقل مورثهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة والشافعي في أربع أقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا مع قوله أي الشافعي في القول الآخر انه لا يجوز أكثر من سنة وفي القول الآخر انه لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بالغالب في بقاء تلك العين ولومائة سنة وأكثر ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني أن العين قد تتغير بعد مضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين سنة هي التي ينتهي اليها آمال الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالثاني سنة هي على مرعاة أحوال الخلق غالبا ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه ان الصانع اذا أخذ الشيء الى منزله ليعمله فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة والشافعي في أربع قوليه لا ضمان عليه الا فيما جنت يده أو قصر فيه ومع قول أبي يوسف ومحمد ان عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر الغائب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجراء لا يضمنون بل هم على الامانة الا الصياغ خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو بغيرها الا ان تقوم بينة بفراغه قبل هلاكه فيبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث ومابعد مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهرة من ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اختلف الخياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباء أو قيصامه فلا قول قول الخياط مع قول أبي حنيفة ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على صاحب الثوب مخفف على الخياط والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لا يصح الاستجارة على القرب الشرعية كالخ و تعليم القرآن والامانة والاذان مع قول مالك والشافعي انه يجوز ذلك في الامانة بفرداه واختلاف أصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع والدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه يجوز للمسلم ان يستأجر دارا ليصلي فيها فيؤجره مالك الدار مدة معلومة يصلي فيها ثم يعود اليه ملكا وله الاجرة مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا أجر له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن أبي حنيفة لا سيما باب عليه لانه مبني على القربات عنده ولا يؤخذ عليه بأجرة فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي والجمهور بصحة اجارة الجندي لقطاع السلطان الذي قطعه له لان الجندي مستحق لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زالنا نسمع علماء الاسلام فاطبة بالديار المصرية والشامية يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الفزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قال يعني من المنع وهو المعروف من مذهب أحمد وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى

الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهره وليس له ان يجوز بيع العين المتفرجة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضا المبتاع فهو بالخيار بين اجازة البيع وبطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المتفرجة للمبتاع بغير رده لم يردم ومذرو صوله الى استيفاء المنفعة بخلاف مالك والشافعي تأخر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على المؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فليجملها بالجمها بما جرت به العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدرهم للزينة والتجمل بها كالمواكب صيرفيا مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بغير ثمن فيها أو يخرج منها ولا يطعم كالكسكس والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما انتبهت الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن وطاوس بعدم جواز كراء الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المطعوم الذي خرج من الارض كان يتذرفها فكان من قاعدة مدحجوه ووجه الثاني المخفف ان الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالذهب والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالوفاة بحق اخوة الاسلام فمن احتاج الى أرضه زرعه او من استغنى عنها أعطاهما لاختاره المسلم ليزرعها بلا أجره على الاصل في الانتفاع بالارض اذا الانتفاع بكرائها انما هو فرع عن ذلك ورخصة من الشارع والافالارض مخلوقة بالاصالة لمنافع عباده من غير تحجير فكل من احتاج اليها كان أولى بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها حنطة ان له أن يزرعها شعيرا وكل ما ضرره كضرر الحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الحنطة فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز أن يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه وأما رهنه وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشترطون من عاماهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس الذين يشترطون آناهم ويرون الحظ الاوفر لانفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلاثي الاجارة كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الحظ الاوفر لاخيرهم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الحظ الاوفر لاخيرهم يجامع ان الاجارة فيها بيع المنافع فلا فرق بينها وبين الاعيان ان تأمل فرجع الامر الى

والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا احداد على الصغيرة والذمية اذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد واذا كان زوج الذمية ذميا وجب عليها العدة والاحداد عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الاحداد ولا العدة في فصل في واقعة على ان من ملك أمة يبيع أو هبته أو أرت أو سبي لزمه استبراء وان كانت حائلا تخيض ففقره وان كانت عن لا تخيض اصغر أو كبرت فبشر ولوبايع أمة من امرأة أو خصي ثم تقابل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأ عند الثلاثة وقال أبو حنيفة اذا تقابلا قبل القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء ولا فرق في الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبرك والذهب عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك ان كانت ممن يوطأ أمته لم يجز وطؤها قبل الاستبراء وان كانت ممن لا يوطأ أمته لم يجز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر ومن ملك أمة جاز له بيعها قبل الاستبراء وان كان قد وطأها عند أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وقال النخعي والثوري والحسن وابن سيرين يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري وقال عثمان رضي

الله عنه الاستبراء بحب على

البائع دون المشتري فصل
ولو كان لرجل أمة فأراد أن
يزوجه أو قدوطها لم يجز حتى
يستبرئها وكذلك إذا اشترى
أمة وقدوطها البائع لم يجز له
أن يزوجه حتى يستبرئها وكذا
إذا أعتقه أو قبل أن يستبرئها لم
يجز له تزويجها حتى يستبرئها
عند مالك والشافعي وأجروا قول
أبو حنيفة بجوز أن يزوجه
قبل أن يستبرئها ويجوز عنده
أن يتزوج أمة التي اشتراها
وأعتقها قبل أن يستبرئها قال
الشافعي في الحائض وهذه مسألة
القاضي أبي يوسف مع الرشيد
فانه اشترى أمة وتاقت نفسه
إلى جماعها قبل أن يستبرئها
فجوز له أن ينفقها ويتزوجها
ويطأها وإذا أعتق أم ولده
أو عتقت بئوته وجب عليها
الاستبراء عند مالك والشافعي
وأجدهم وهو حبيصة وقال
أبو حنيفة نعت بثلاثة أقراء
وقال عبد الله بن عمرو بن العاص
إذا مات عن المولى اعتدت
بأربعة أشهر وعشروا يروى ذلك
عن أحمد وداود

كتاب الرضاع

اتفقوا على أنه يحرم من الرضاع
ما يحرم من اللبن واختلفوا في
العدد المحرم فقال أبو حنيفة
ومالك رضيعة واحدة وقال
الشافعي خمس رضعات وعن
أحمد ثلاث روايات خمس وثلاث

مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا سلبت شخص شيئا من دار أو عبد فلم ينفع
به فعله إلا جرمه مع قول أبي حنيفة أنه لا أجرة عليه لم ينفع بذلك فالأول مشدد
خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان والله أعلم

كتاب أحياء الموات

اتفق الأئمة على جواز أحياء الأرض الميتة للمسلم ولو موات الإسلام هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للذي أحياء
موات الإسلام مع قول أبي حنيفة أنه يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أن غيبك الذي من الأحياء فيه عزله بخرجه عن الصفار ووجه
الثاني أنه لا فرق بين أحيائه موات الإسلام وبين غيبك الذي من الأحياء فيه عزله بخرجه عن الصفار ووجه
قول أبي حنيفة يشترط في جواز أحياءه إذن الإمام مع قول مالك أن ما كان في الفلاة أو
حيث لا يتشاع الناس فيه لا يحتاج إلى إذن وما كان قريبا من العمران لم تأمل ومن ذلك
الناس فيه أفتر إلى الأذن ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يحتاج إلى إذن الإمام مطلقا فالأول
مشدد خاص بأهل الأدب مع ولى الأمر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث
الصحيح من أحياء أرضا ميتة فهي له فان لم ينظ به المسلم والذي ومن أذن له الإمام ومن لم
يأذن له فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إنما كان من
الأرض مملوكا ثم يادأه له وخرط وطال عهد هذه بلاك بالأحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه أنه لا يملك بالأحياء فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل
الورع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أحياء الأرض
ولا يملكها يكون بغيرها وان يتخذ لها ماء وأما الدار فبغيرها وان لم يسهفها مع قول مالك
تملك الأرض بما يسهل بها عادة أنه أحياء لما يسهل بها من بناء وغراس وحفر وبر وغير ذلك ومع قول
الشافعي أن كانت للزرع فتملك بزرعها واستخراج ما فيها وان كانت للسكنى فبغيرها بغيرها
وتسقيها فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والتفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حريم البئر أربعون ذراعا ان كان الأبل نسق دائمتها وان
كانت للماشع فستون ذراعا وان كانت عينا فثمانية ذراع وفي رواية عنه خمسمائة ذراع فن
أراد أن يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي أنه ليس لذلك حد مقدر والرجوع
في ذلك إلى العرف ومع قول أحمد أن كانت في أرض موات فخمسة وعشرون ذراعا
وان كانت في أرض عامرة فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسة مائة ذراع فالأول مفصل
وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولعل الأمر في
ذلك يختلف باختلاف صلاحية الأرض ورخاوتها وكثرة الوارد على الماء وقتهم فكلام الأئمة
كلهم صحيح ووجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه أنه إذا
بنت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه صاحب الأرض فكل من أخذه صار له مع قول
الشافعي أنه يملك بلاك الأرض ومع قول مالك أن كانت الأرض محبوطة مملكه صاحبها

وان

ورضعة وانفقوا على أن التحريم

بالرضاع ثبت إذا حصل للطفل
في سنتين واختلفوا فيما زاد
على الحولين فقال أبو حنيفة
ثبت إلى حولين ونصف وقال
زفر إلى ثلاث سنين وقال مالك
والشافعي وأحمد إلا بدسنتان
فقط واستحسن مالك أن يحرم
ما بعدهما إلى شهر وقال داود
رضاع الكبير يحرم وهو مخاف
لكافة الفقهاء ويحكي عن
عائشة واتفقوا على أن الرضاع
انما يحرم إذا كان من لبن أمي
سواء كانت بكر أو نسيب موطوءة
أو غير موطوءة إلا أحمد فانه قال
انما يحصل التحريم بلبن امرأة
نارها لبن من الحبل واتفقوا
على أن الرجل لو درله لبن فارضع

منه طفلا لم يثبت به تحريم
وانفقوا على أن السعوط
والجوز يحترم في رواية
عن أحمد فانه شرط الارتجاع
من الثدي واتفقوا على أن
الحقنة باللبن لا تحرم في قول
قديم للشافعي وهي رواية عن
مالك واختلفوا في اللبن إذا خلط
بالماء أو سبه تلك بطعام فقال
أبو حنيفة أن كان اللبن غالبا
حرم أرمه ولو بافلا وأما المخلوط
بالطعام فلا يحرم عنده بحال
سواء كان غالبا أو مغلوبا وقال
مالك يحرم اللبن المخلوط بالماء
مالم يستهلك فان خلط اللبن بما
استهلك اللبن فيه من طبع
أودوا أو غيره لم يحرم عند جمهور

وان كانت غير محبوطة لم يملك فالأول مشدد على المسالك مخفف على المسلمين والثالث مفصل
وظاهر القواعد قد قول الشافعي ويشهد لذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء
في ثلاث الماء والكبار والنار فانه يشعل الكبار الثابت في الماء وفي الموات فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحشيش لا ينفق عليه صاحب الأرض في الغالب بخلاف
غير الأشجار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فلا ينبغي لأحد أن يأخذ ذلك الحشيش إلا بطيب
قلب صاحب الأرض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك أن التحويط يدل على
الانقضاء إلى الحشيش فليس لأحد أخذه إلا بأذن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن
محوطاً عليه فانه يدل على مسامحة الناس به ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حاجة
الإنسان وبمائه وزرع شيء من الماء الذي في نهره أو بئرته فان كان النهر أو البئر في البرية
فالمالك أحق بقدر حاجته منه مما من غيره ويجب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في
حائط فيلزمه بذل الفضل لجاره إلى أن يصح بغير نفسه أو عينه فان تمهاون بالصلاح لم يستحق
شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه يلزمه بذله
لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع وله أخذ العوض ويستحب تركه
مع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والسقي مع ما لا يحمل له
البيع فالأول مخفف على المسالك والثاني مشدد على المسالك رجة بالناس والدواب والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

كتاب الوقف

اتفق الأئمة على أن الوقف قرية جائزة وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به إلا بالانفاق عينه كالذهب
والفضة والمأكل لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كبيعته وأجارته خلافا لمحمد بن الحسن
فقط في قوله بالمشاع أجارة المشاع ووقفه وعلى أنه إذا خرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقف هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزم
باللفظ وان لم يحكم به حاكم وبزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن
لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده بان يجعل للوقف وليا أو يسهله اليه وهو إحدى الروايتين عن مالك
ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولا يسهل اليه ولا يزول ملك الواقف عنه إلا بهدآن
يحكم به حاكم أو بعاقبه بغيره كأن يقول إذا مات فقد وقف دارى على كذا فالأول مشدد على
الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الواقف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه
الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايتيه أنه يصح وقف
الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصح بناء على قاعدته ما أنه
لا يصح وقف المنقول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أنه فعل معروف وان غاب عليه التمسك بعد مدة ووجه الثاني أن الوقف انما يتخذ للتأيد
ودوام الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول أصحاب الشافعي أن الملك في
رقبة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجماعات من أصحابه والراجح من
قول الشافعي أن الوقف إذا صح خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه

احتسابه ولم يوجد له نص
وقال الشافعي وأحمد بن حنبل
التحرير بالدين المشوب بالطعام
والشراب إذا لم يمتدحس
مرات سواء كان الدين مستمرا
أو غالبا

كتاب النفقات
اتفق الأئمة على وجوب النفقة
لمن تلزمه نفقة كالزوجة
والاب والولد الصغير واختلفوا
في نفقة الزوجات هل هي
مقدرة بالشئ أو معتبرة بحال
الزوجين فقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد بن حنبل
الزوجين فيجب على المومنين
للموسرة نفقة المومنين وعلى
المسرة للفقيرة أقل الكفايات
وعلى الموسر للفقيرة نفقة
متوسطة بين الفقيرين وعلى
الفقير للموسرة أقل الكفاية
والباقي في ذمته وقال الشافعي
هي مقدرة بالشئ لا اجتهد
فيها معتبرة بحال الزوج وحده
فعلى الموسر مدان وعلى الموسر
مد ونصف وعلى المسر مد
وانفقوا على أن الزوجة إذا
احتاجت إلى خادم وجب
أخذها ما احتاجت إليه
احتاجت إلى أكثر من خادم
فقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا يلزمه إلا خادم واحد
وان احتاجت إلى أكثر وقال
مالك في المنهور عنه إذا
احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة
لزمه ذلك واختلفوا في نفقة

فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية الوفاء ادعاء العبد المالك مع سببه كما قالوا في الزكاة
لواجبة فكانه بالوقف يشترط الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرج منه من ملكه
فكانه لم يشترط ووجه الثاني ان الواقف اذا رجع الملك فيما بيده الى الله تعالى يحتاج الموقوف
عليهم الى تملك جديد من الله تعالى ولم يحصل وأيضا فان الانتفاع لا يتخصص بأحد بيده في
الأصل فاذا مات المدين انتقل الى ما بعده من جهات القربى ولو ان الموقوف عليهم كانوا
يكون الموقوف لا يحتاج الى اذن منهم ان ينتفع به بعدهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف
على الواقف خاص بأهل الشئ والبخل الذين لا يتخصص نفوسهم من ورطة محبة الدنيا فكان
ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث أفضل الصدقة ان تصدق وأنت صحيح
شحيح تأمل البناء وتختي الفقير وليس الصدقة ان تقول اذا حضرتك الوفاة لان كذا
ولقد ان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعدة القربى الشرعية من
طلب المبادرة بها قبل احترام الميت فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه
يصح الوقف اذا لم يمتدحس صرفا كان قال وقت دارى هذه وكذلك يصح الوقف عنده
وعند الشافعي اذا كان منقطع الا تحركت كذا على اولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم
الفقراء مثلا ويرجع ذلك بعد انقراض من سعى الى فقره عصبته فان لم يكونوا فالى فقره
المسلمين وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يمتدحس
فالاول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يمتدحس ففرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي يوسف ان الوقف اذا حارب لا يجوز بيعه وصرف
غنه الى مثله كما اذا حارب المسجد ولم يرج عوده مع قول محمد انه يعود الى مالكه الاول وليس لابي
حنيفة نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته
فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب الهبة

اتفق الأئمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول والقبض وأجمعوا على ان الوفاء بالوعد في
الحرة مطلق وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وكذا تخصيص بعضهم على بعض
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه يقتضي صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا يقتضي صحة اولى ومها الى قبض بل
تصح وتلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتعامها واحترز مالك
بذلك عما اذا أخر الوهاب الا قباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة
فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات
الواهب أو مرض بطلت الهبة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة
ولا حبس الا بالحياة فان مات قبل الحياة فهو ميراث مع قول أحمد في إحدى روايته ان
الهبة ثلاث من غير قبض فالاول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر

الصغيرة التي لا يجمع مثلها
اذا تزوجها كبير فقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد لا نفقة لها
والشافعي قولان أحدهما انه
لا نفقة لها فلو كانت الزوجة
كبيرة والزوج صغير لا يجمع
مثلها وجب عليه النفقة عند أبي
حنيفة وأحمد وقال مالك
لا نفقة عليه وللشافعي قولان
أحدهما الوجوب في فصل
الاعسار بالنفقة والكسوة
هل يثبت للزوجة الفسخ معه
أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت
لها الفسخ ولكن يرفع يده
عن التكسب وقال مالك
والشافعي وأحمد يثبت لها
الفسخ بالاعسار عن النفقة
والكسوة والمسكن فادامضي
زمان ولم ينقضي على زوجته
فهل تستقر النفقة عليه أم
تسقط بعض الزمان فقال أبو
حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حاكم
أو يفتقن على قدر معلوم فيصير
ذلك دينيا باطلا لا حقه ما قال
مالك والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه لا تسقط نفقة الزوجة
بعض الزمان بل نصير عليه دينيا
لانها في مقابلة التمكن
والاستمتاع في فصل في اتفقوا
على ان الناس لا نفقة لها
واختلفوا في المرأة اذا سافرت
بأذن زوجها في غير واجب
عليها فقال أبو حنيفة تسقط
نفقة وقال مالك والشافعي
لا تسقط في فصل في والمستورة

التعليقات والثاني مخفف على الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الامر الى مرتبة
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بد في صحة القبض أن يكون بأذن الواهب مع قول أبي حنيفة
انه يصح القبض بغير اذن منه فالاول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والثاني ان هبة المشاع جائزة كالبيع وصحة قبضه ان
يسلم الواهب الجميع الى الموهوب له فيسقط عنه حقه ويكون نصيب شريكه في يده
كالوديعة مع قول أبي حنيفة ان كان مما لا ينقسم كالعبد والجواهر جازت هبته وان كان مما
ينقسم لم تجز هبته شي منه مشاعا فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للاب وان علان يسوي بين أولاده في الهبة مع قول
أحمد ومحمد ان له ان يفضل الذكور على الاناث كقسمة الارث فالاول فيه تشديد على الاب
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم اذا فاضل الاب بينهم فهل يلزمه
الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال أحمد يلزمه الرجوع فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه ليس للاب الرجوع في هبته لولده بحال مع قول
الشافعي ان له الرجوع فيها بكل حال ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض في كل
ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة قال وأما يسوع
الرجوع اذا لم تنف بغير هبة في يد الولد أو يستحدث دينه بعد الهبة أو تترج البنت أو يحتاط
الموهوب بحال من جنسه بحيث لا يتميز عنه والافليس له الرجوع مع قول أحمد في إحدى
رواياته وأظهرها ان له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالاول مشدد خاص بالا كابر
في الدين والثاني مخفف خاص بالاحاد الناس والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان بعض الاولاد قد يكون مع أبيه كالا جانب بل كالاعداء ووجه الثاني قوله
صلى الله عليه وسلم لولدت ومالك لا يملك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد واكثر
العلماء ان الوفاء بالوعد في الحرة مستحب لا واجب ولو تركه فانه الفضل وان تركه كراهة
شديدة ولكن لا يأنه مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز ان الوفاء بالوعد واجب ومع قول
بعض أصحاب مالك ان الوعد ان كان مشروطا بسبب كقوله تزوج ولك كذا وتزوج ذلك وجب
الوفاء به وان كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب فن نطوع خير فهو خير له وهو خاص عن
كان عنده بقية بمخل من الناس ووجه الثاني التباعد من صفات المنافقين فان من أخلف
الوعد فهو منافق خالص وان صام وصلى وقال اني مسلم كما ورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر

كتاب اللقطة

أجمع الأئمة على ان اللقطة تعرف حولا كما لا بد لم تكن شئنا فها يسرا أو شيئا لا يقامه وعلى
ان صاحبها اذا جاءه فحق به ما من ملقطها وعلى انه اذا أكلها بعد الحول فصاحبها بخير بين
التصميم وبين الرضا بالبدل وأجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان
الافضل أخذها أو تركها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع في الباب وأما ما اختلفوا فيه
فن ذلك قول أبي حنيفة ان أخذ اللقطة في الجملة أولى من تركها مع قول أحمد ان تركها أفضل

إذا طلبت اجرة مثلها في الرضاع
لولدها فهل هي أحق من غيرها
قال أبو حنيفة إن كان ثم
منطوعة أو من ترضع بدون اجرة
المثل كان للاب أن يسترضع
غيرها بشرط أن يكون الرضاع
عند الام لان الحضنة لها وعن
مالك روايتان احدهما ان
الام أولى والثانية كذهب
أبي حنيفة وللشافعي قولان
أحدهما وهو قول أحمد ان
الام أحق بكل حال وان وجد
من يتبرع بالرضاع فانه يجبر
على اعطائه الولد لانه باجرة
مثلها والثاني كقول أبي حنيفة
واتفقوا على انه يجب على المرأة
ان ترضع ولدها للبا وهل تجبر
الام على ارضاع ولدها بعد شرب
اللبا قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا تجبر اذا وجد غيرها
وقال مالك تجبر مادامت في
زوجية أبيه الا ان يكون مثلاً
لا يرضع لشرف وعز أو يسار
أو أسقم بها أو لفساد اللبن فلا
تجبر في فصل في واختافوا هل
يجبر الوارث على نفقة من يرثه
بفرض أو تعصيب فقال أبو
حنيفة يجبر على نفقة كل ذي
رحم محرم قد دخل فيه انخاله
عنده والعمه ويخرج منه ابن
العم ومن ينسب اليه بالرضاع
وقال مالك لا تجب النفقة الا
للولدين الاذنين وأولاد الصلب
وقال الشافعي تجب النفقة على
الاب وان علا وعلى الابن وان

من أخذها ومع قول الشافعي في أحد قوليه بوجوب الاخذ ومع الاصح عند أصحابه ان
أخذها مستحب ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فيه حفظ المال أخيه ووجه
الثاني ان فيه الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لمكن هذا على سبيل
الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو
أخذ اللقطة ثم ردها الى مكانها فان كان أخذها لبردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع
قول الشافعي وأحمد انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان أخذها بنية الحفظ ثم ردها ضمن
وان كان مترددا بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول مالك
ان من وجد ثوبا بقلعة من الارض وخاف عليه فباعه أو أكله أو ألبسه أو أهداه فلا ضمان عليه
وكذلك البقرة اذا خاف عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من أكلها فاعليه الضمان اذا
جاء صاحبها فالاول مخفف على الملقط في عدم الضمان اذا أكلها والثاني عكسه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فلامنقط ان يأخذها
على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله أن يأخذها بالحفظ فقط وبه قال أبو حنيفة مع قول
الشافعي وأحمد ان له أخذها بالحفظ على صاحبها ويعرفها مادام مقيما بالحرم فاذا خرج سلمها
للمالك وليس له ان يأخذها للتملك فالاول مخفف على الملقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الملقط اذا عترف اللقطة سنة
فله أن يحبسها أبدا وله أن يتصدق بها وله أن يأكلها انما كان أوفقيرا مع قول أبي حنيفة ان
الملقط اذا كان فقيرا جاز له أن يملكها وان كان غنيا لم يجز ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن
يتصدق بها قبل أن يملكها على شرط أن صاحبها اذا جاءه وأمضى ذلك مضي وان لم يجز ذلك ضمن
له الملقط مع قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز له ذلك لانها صدقة موقوفة فالاول مخفف على
الملقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا وجد بعيرا بادية وحده لم يجز له أن
يأخذها فلو أخذها ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين والاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه اذا مضى على اللقطة حول وتصرف فيها الملقط بنفقة أو بيع
أو صدقة فاصحابها اذا جاءه أن يأخذها يومئذ يملكها مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك
فالاول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والخوف من تبعات
الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد ان صاحب اللقطة اذا جاءه
ووصفها بصفات ما وجب على الملقط ان يدفعها له ولا يكافه مع ذلك بيينة مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا بيينة فالاول مخفف خاص بما اذا كان صاحبها غير متم في دعواه
والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان صاحبها متم ما في رقة دينه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان والله أعلم

كتاب اللقيط

اتفق الاثمة على انه يحكم بالسلام لطفل بالسلام أبدا أو أمه الا في رواية عن أبي حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد لقيط
في دار الاسلام فهو مسلم لم مع قول أبي حنيفة انه ان وجد في كنيسة أو في حجرة أو في قبر من فري
أهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم بالسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجهه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك ان
اسلام الصبي غير البالغ الملقط صحيح مع قول الشافعي في أربع أقواله وأقوال أصحابه انه لا يصح
اسلام صبي غير بالغ الا وللشافعي قول انه موقوف الى السلوع فالاول مشدد في حصول
الاسلام احتياط للصبي وللشافعي بالسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك وأحمد ان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع
قول أبي حنيفة انه يجب ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يزجر عن الكفر فان أقام عليه أقرعاه
فالاول مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان

كتاب الجمالة

اتفق الاثمة على ان راد الا بق يستحق الجعل اذا رده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك ان راد الا بق اذا كان معروفا
بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعدوه وأما اذا لم يكن راد
الا بق معروفا فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد انه يستحق الجعل
على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفا بقا ردا الا بق أم لا ومع
قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الا بق
والثالث مفصل كالاول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك
العمل بالقرينة وهي احدي الأدلة وفيها خلاص للذمة صاحب الا بق وتجميع للراد على
المداومة على رد الا بق لاختوانه المسلمين وإزالة كربهم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة
على شراء عبد بخدمته أو دابة بركبها أو نفقة يحصلها وتوجيه لثاني كنزوجه الاول وأشد حثا على
اعطائه الراد جماله لما قلناه من خلاص الذمة وتجميع الراد على أن يدوم على رد الا بق
فان منع اعطائه الجعل بعد ثبته بركبها وبكسلة عن التعيب بعد ذلك في رد الا بق آخر لاسيما
من ليس له حرفة يتفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوجوب
في الجعل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فأنما يكون اعطاؤه
الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا واجب ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد
الا بق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أربعين درهما وان رده من دون ذلك رضى له الحساب مع
قول مالك انه له اجرة المثل ومع قول أحمد ان له دينار أو اثني عشر درهما ولا فرق بين قصير
المسافة وطويلها ولا بين المصر وخارج المصر خلافا لآحمد في قوله في رواية له اخرى انه ان
جاء به من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله أربعون درهما ومع قول الشافعي انه

مقتول ولا يتعدى عمودي النسب
وقال أحمد لكل شخصين جرى
بينهم الميراث بفرض أو تعصيب
من الطرفين لزمه نفقة الآخر
كالأبوين وأولاد الاخوة
والاخوات والعمومة وبنهم
رواية واحدة فان كان الارث
جائرا بينهم من أحد الطرفين وهم
ذوو الارحام كان الاخ مع عمته
وابن العم مع بنت عمه فمأخذ
روايتان في فصل في اختافوا
هل يلزم السيد نفقة عتيقه
فقال أبو حنيفة والشافعي
لا يلزمه وقال أحمد يلزمه وعن
مالك روايتان احدهما كذهب
أبي حنيفة والشافعي والاخرى
ان أعتقه صبي لا يستطيع
السعي لزمه نفقة الى أن يسعي
في فصل في واختافوا فيما اذا
بلغ الولد معسرا ولا حرفة فقال
أبو حنيفة تسقط نفقة الغلام
اذا بلغ صحيا ولا تسقط نفقة
الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك
كذلك الا انه أوجب نفقة
الجارية حتى يدخل بها الزوج
وقال الشافعي تسقط نفقةهما
جميعا وقال أحمد لا تسقط نفقة
الولد عن أبيه وان بلغ اذا لم يكن
له مال ولا كسب واذا بلغ الابن
من بضائقه نفقة على أبيه
بالاتفاق ولو برأ من مرضه ثم
عاوده المرض عادت نفقة عند
الاثمة الا مالكا فان عنده
لا تعود ولو تزوجت الجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها قال

منها والاخت للاول من
الاخت للاول وقال الشافعي
واحد الاخت للاول من
الاخت للاول ومن الحالة
فصل في اذا اخذت الام
الطفل بالحضانة فاراد الاب
السفر بولده بنيت الاستيطان
في باد أخرى فهل له أخذ الولد
منها أم لا قال أبو حنيفة ليس
له ذلك وقال مالك والشافعي
وأحمد في المشهور عنه له ذلك
فاذا كانت الزوجة هي المنتقلة
بولدها قال أبو حنيفة لها أن
تنتقل بشرطين أن تنتقل الى
بلدها وأن يكون العقد وقع
ببلدها الذي تنتقل اليه فان
فان أحد الشرطين منعت الا
الى موضع قريب يمكن المضي
اليه والعود قبل الليل فان كان
انتقالها الى دار حرب أو من
مصر الى سواد أو من قريب منعت
منه أيضا وقال مالك والشافعي
وأحمد في إحدى روايته الاب
أحق بولده سواء كان هو المنتقل
أو هي وعن أحمد رواية أخرى
ان الام أحق به ما لم تنزع
كتاب الجنابات

اتفق الاثمة الاربعة على ان
القاتل لا يخلد في النار وتصح
توبته من القتل وحكي عن ابن
عباس وزيد بن ثابت والضحاك
انه لا تقبل توبته وانفقوا على ان
من قتل نفسا مسلمة مكافئة له
في الحرية ولم يكن مقتولا ابنا

مع قول أحمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه دون طارفه وسبقه الى ذلك على وشريح
والنخعي والشافعي فالاول مشدد على من ذكر عدم ارثهم من بعضهم بعضا والثاني فيه
تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الجدة أم الاب
لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا مع قول أحمد انه يرث معه السدس ان كانت وحدها
أو نساها الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك اجماع الاثمة على أن الاخوين يحجبان
الام من الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لها معها الثلث حتى يصير واثلاثة فيكون
لها السدس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن
ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن ليس بعصبة
ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالاة مع قول النخعي انه
يثبت بها ومع قول أبي حنيفة انه ان والامواعة كان له نفقة ما لم يعقل عنه فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان ابن الملاعة تستحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام
تأخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول أحمد في إحدى روايته ان عصبة عصبة
أمه فاذا خالف أم أو خال فلا لام الثلث والباقي للخال والرواية الثانية لا مدانها عصبة فيكون
المال جميعا لها نصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عام كذلك باقي
الاقوال فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك وأحمد ان السقط اذا استهل
صار خا لا يرث ولا يرث وان تحرك أو تنفس الآن يرضع فان عطس فعن مالك روايتان مع
قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول مشدد
في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميراث والله تعالى أعلم

كتاب الوصايا

أجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تعليل يضاف الى ما بعد الموت فان كان
الانسان عنده أمانة غيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله أو
عنده ودية بغير اثم أو أجمعوا على انها لا تجب للوارث خلا للزهرى وأهل الظاهر في قولهم
بوجوب الوصية للارباب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة أو ذوى رحم اذا كان هنالك وارث
غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تنفع قرابة الوارث وعلى ان الوصية
لوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الوارث واتفق الاثمة على انه لو أوصى لبني فلان لم يدخل
الا الذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى انه لو أوصى لولد فلان دخل الذكور والاناث ويكون
بينهم بالسوية واتفق الاثمة على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض
الموت معتبرة من الثلث خلا لما هددوا ودقانهما قالوا انها بمنزلة من رأس المال هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك اذا أوصى
بأكثر من ثلث ماله وأجاز الوارث ذلك ينظر فان أجاز وافي مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا به وموته

للقاتل وكان في قتله له منه مد
وجب عليه القود وان السيد
اذا قتل عبده فانه لا يقتل
به وان تعمد واتفقوا على ان
الكافر اذا قتل مسلما قتل به
واختلفوا فيما اذا قتل مسلما
ذميا أو معاهدا فقال الشافعي
وأحمد لا يقتل به وقال مالك
كذلك الا انه استثنى فقال ان
قتل ذميا أو معاهدا أو مسلمانا
غيلة قتل حتما ولا يجوز للولي
العفو لانه تعاقب قتله بالانتقام
على الامام وقال أبو حنيفة يقتل
المسلم بالذمى لا بالمسلمان
وانفقوا على ان العبد يقتل بالحر
وان العبد يقتل بالعبد واختلفوا
في الحر اذا قتل عبدا غيره هل
يقتل به أم لا قال مالك والشافعي
وأحمد لا يقتل به وقال أبو حنيفة
يقتل به في فصل في وانفقوا
على ان الابن اذا قتل أحد أبويه
قتل به واختلفوا فيما اذا قتل
الاب ابنه فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يقتل به وقال
مالك يقتل به اذا كان قتله
بجحد القصد كضجاعة وذبحه
فان حذفه بالسيف غير قاصد
لقتله فلا يقتل والجحد في ذلك
عنده كالاب في فصل في
وانفقوا على ان المرأة تقتل
بالرجل وان الرجل يقتل بالمرأة
واختلهما هل يجري القصاص
بين الرجل والمرأة فيما دون
النفس وبين العبد وبعضهم على
بعض فقال مالك والشافعي

وان أجاز وافي مرضه فلهم الرجوع به وموته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع
بواه كان ذلك في صحة أو مرضه فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو أوصى بجملة أو بعير جاز أن يعطى أثني
وكذلك ان أوصى بيته أو بقره جاز أن يعطى ذكرا فالذكري الاثني عندهم واحد مع قول
الشافعي في أحد قوله انه لا يجوز أن يعطى في البعير الا الذكروا في البيضة والبقرة الا الاثني
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميراث ولكن الاول محمول على حال
عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الا فضل احتياطا ومن ذلك اتفاق
الاثمة الاربعة على انه اذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به لا آخر ولم يصرح برجوع عن الاول
فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيه يكون للثاني ومع قول داود
انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول والثالث فيه تشديد
على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميراث ووجه الثالث انه لما أوصى به للاول خرج عن
ماله بذلك فبقي له فيه تصرف آخر وهو خاص بأهل الورع كان الثاني أيضا يصح حله
على حال أهل الورع لان الوصية به ثانيا كالناحية للحكم الاول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد والشافعي في أظهر القولين ان من قدم لم يقص منه أو من كان في الصف بارزا لا عدو
أو كانت حاملا فجاءها الطلق أو كان في سفينة وهاج البحر فعطاه من الثلث مع قول الشافعي
الاخر انه من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة أشهر لم تنصرف في أكثر
من ثلث مالها فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك وأحمد انه تصح الوصية للعبد مطلقا سواء كان عبده
أو عبدا غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول أبي حنيفة انها تصح لعبد نفسه بشرط أن
يكون في الورثة كبير ولا تصح الى عبده غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية احسان زائد
على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم ملك العبد لثلث الوصية
ومعلوم أن الوصية تعليل والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد انه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصي الى أجنبي بالنظر في أمر أولاده اذا كان
أبوه أو جدّه من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك انه تصح الوصية الى الأجنبي في أمر
أولاده وفي قضاء دينه وتنفية الثلث مع وجود الاب أو الجد فالاول مشدد محمول على ما اذا
عرف الموصي أن الاب أو الجد أدشفق على أولاده من الأجنبي والشافعي مخفف محمول على
عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى
الروايتين انه لو أوصى الى عدل ثم فسق تزعت منه الوصية كما اذا أسند الوصية اليه ابتداء فلا
تصح لانه لا يؤمن علمه مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى انه اذا فسق يضم اليه عدل
آخر فاذا أوصى الى قاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرج القاضى
ونصرف نفذ تصرفه وصيته فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميراث ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان حرا أو ذميا
مع قول أبي حنيفة بعدم صحته لاهل الحرب وصحته لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني

وأجبرى وقال أبو حنيفة لا يجزى فصل في الجماعة اذا اشترى كوا في قتل الواحد هل يقتلون به فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي تقتل الجماعة كلها بالواحد الا ان مالكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا الواحد وعن أحمد روايتان احدهما كذهب الجماعة واختارها الخرق والآخر لا تقتل الجماعة بالواحد وتجب الذية دون القود وهل تقطع الايدي باليد قال مالك والشافعي وأحمد تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع وتؤخذ ذية اليد من القاطع بالسواه في فصل في وفاء العلى انه اذا جرح رجل عمدا صار ذافرا شحتى مات انه يقتص منه واخذ فوافيا اذا كان القتل بمنقل كالحشبة الكبيرة والحجر الكبير الذي الغالب في مثله ان يقتل به فقال مالك والشافعي وأحمد يجب القصاص بذلك ولا فرق بين ان يخنقه بحجر أو عصا أو بفرقه في الماء أو بحرقه بالنار أو بخنقه أو بطعن عليه بيوتا أو بعتقه الطعام والشراب حتى يموت جوعا أو عطشا أو بذهبه أو يدم عليه بيوتا أو يضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة غيبا يجب الفصاص عن القتل بالنار أو بالحد من الحديد أو الخشبة

مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك ان له ان يوصى بما وصى به اليه غيره ولو لم يكن الوصى جعل ذلك اليه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الوصى اذا كان عدلا لم يمتنع الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وانه يصح جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو مردود وما ينفق عليه فقوله فيه مقبول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبصح جعل الاول على حال أهل الدين والورع وجعل الثاني على من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط بيان ما وصى فيه فان أطلق الوصية فقال أو صيت اليك فقط لم يصح وهو لغو مع قول مالك انه انصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو أوصى لجبراه لم يدخل في ذلك الا الملاصقون له مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك أربعون دارا من كل جانب ومع قول أحمد في إحدى روايته ثلاثون دارا ومع قول مالك انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيات أن يقوم أحدهم بحق الجار الملاصق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالأكابر على حسب مقامهم في المروءة والايان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بطلان الوصية لليت مع قول مالك بصحتها فان كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني أن المقصود بالوصية ابصال خير الى الميت مادام لم يدخل الجنة فان البرزخ وبوم القيامة مع دودان من أيام الدنيا ودار التكليف بدليل كون أهل الاعراف يمدون بالسجدة يوم القيامة وترج ميراثهم بها ثم يدخلون الجنة فلو أن هذه السجدة في دار التكليف ما رجحها ميراثهم ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كان يعقل ما وصى به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والاصح من مذهب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه أمر يثاب عليه كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدوله فعل خير بتلك الوصية أرجح مما كان فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه اذا اعتقل لسان المريض لم تنفع وصيته بالإشارة مع قول الشافعي انها تنفع وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرسا على تقديم فعل الخير فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه ويعلم انها بخطه ولو كان لم يشهد فيم يحكم بها مع قول أحمد انه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو أوصى الى رجلين أي أسند وصيته اليهما وأطلق فليس لاحدهما تصرف بدون اذن الآخر مع قول أبي حنيفة انه يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت والطعام الصغير وكسوتهم ورد الوديعة بعينها وقضاء الدين وافتاد الوصية بعينها

وعتق

وعتق العبد بعينه وكذا الخصومة في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح التزوج في مرض الموت مع قول مالك انه لا يصح للريض الخوف عليه أن يتزوج فان تزوج وقع فاسدا سواء أدخل بها أم لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليحرم وورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة استحيابا فان اشترى بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له أن يشتريه بالقيمة ومع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جاز فالاول فيه تخفيف على الوصى بالشرط المذكور لان الممنوع انما هو من يرى الخط الا وفر لنفسه دون الطفل فاذا اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصى وهو خاص بمن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مفصل ووجه الخامس أن الوكيل كالأجنبي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو ادعى الوصى دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع عينة فيقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو أمين وكذلك الحكم في الاب والحاكم والشرى والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصى الا بينة فالاول مخفف على الوصى على قواعد الامتثال والثاني مشدد عليه وبصح جعل الاول على أهل الصدق والدين والثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تصح الوصية للمسلم مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الآن يقول بنفق منه عليه فالاول مخفف لانه من جملة القربات الشرعية كبنائه وإنشائي مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوصى اذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا يقرض ولا يقرضه مع قول الشافعي وأحمد ان يأكل بأقل الامر من أجر عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الا وفر اليتيم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أحد قوليهما ان الوصى اذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العوض مع قول مالك انه ان كان غنيا فليس يستغنى وان كان فقيرا فليأكل بالمعروف بقدر نظره وأجرة مثله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب النكاح

أجمع الائمة على ان النكاح من العقود الشرعية المستنونة بأصل الشرع واتفق الائمة على استحبابه لمن تأقت نفسه اليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الخ والجهاد والصلاة والصوم التطوع واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأ من له نظره الى وجهه أو كفها خلافا لداود فانه قال يجوز النظر الى سائر جسدها خلافا للسوأتين وكذلك اتفق الائمة على ان نكاح من ليس بكف في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما

المحددة أو الحجر المحدد فاما ان غرقه بالماء أو قتل بحجر أو خشبة غير محددة فانه لا قود وقال الشافعي والبخاري والحسن البصري لا قود الا بحديد ولو ضرب به فاسود الموضع أو كسر عظامه في داخل الجلد فن أبي حنيفة في ذلك روايتان واختلفوا في عمد الخطا وهو ان يعمد الفعل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يكزه أو يلطمه لطمه بلبغا في ذلك الذية دون القود عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد الا أن الشافعي قال ان كرر الضرب حتى مات فعليه القود وقال مالك وجوب القود في ذلك فصل في اختلافوا فيما اذا كرر رجل رجلا على قتل آخر فقال أبو حنيفة يقتل المكره دون المباشر وقال مالك وأحمد يقتل المباشر وقال الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قول واحد وفي قتل المكره بفتح الراء قولان الرابع من مذاهبهم ان عليه ما جدها القصاص فان كافأه أحدها فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا في صفة المكره فقال مالك ان كان المكره سلطانا أو مقلبا أو سيدا مع عبده أقتل ما جدها الا أن يكون العبد أعجميا جاهلا لا يفهم ذلك فلا يجب عليه القود وقال الباقر بن بصير الاكرام من كل ذي يد عادية

واختلفوا فيما اذا أمسك رجل رجلا فقتله آخر فقال أبو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون الممسك ولم يوجب على الممسك شيئا الا التعزير وقال مالك الممسك والقاتل شر يكافى في القتل فيجب عليهم القود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالامساك وكان المقتول لا يقدر على الحرب بعد الامساك وقال أحمد في إحدى روايته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت وفي رواية اخرى يقتلان جميعا على الاطلاق فصل في لو شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة بعد استيفاء القصاص وقالوا نعمدنا أوجاه المسمود بقتله حيا قال أبو حنيفة لا قود بل نجب دية مغلفة وقال الشافعي يجب القصاص وكذلك قال مالك في المسمود عنه وانفقوا على انهم لم يورجعوا وقالوا أخطأنا لم يجب عليهم القصاص وانما يجب الدية فصل في ما اختلفوا في الواجب بالقتل العمد هل هو معين أم لا فقال أبو حنيفة ومالك في إحدى روايته الواجب معين وهو القود والرواية الاخرى التحيير بين القود والدية وعن الشافعي قولان الاول ان الواجب أحدهما لا بينهما والثاني وهو الصحيح ان الواجب القصاص عينا ولكن له العدول الى الدية وان لم يررض الجاني وعن أحمد

ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مستحب لمحتاج اليه يجد أهله مع قول أحمد انه متى نأقت نفسه اليه وخشي العنت وجب ومع قول أبي حنيفة انه يستحب مطا بقابل حال ومع قول داود وجوبه مطا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول مفصل في الايجاب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد من وجه ومخفف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله تعالى وليس منعف الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح اكون ذلك مصاحبا للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع ولا يحتاج الى التشديد بالايجاب ووجه الرابع ان امثال أمر الشارع يحصل بالمرأة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الاربعة يجوز نظر الرجل الى فرج زوجته وأمه وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي ان ذلك يحرم فالاول مخفف محمول على آحاد الناس من الامة والثاني مشدد خاص بأكثر العلماء وأصحاب المروءة والحياة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره اليها وعليه جهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد والنووي انه ليس بمحرم لمسه يدته وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم لمسه له دليل ظاهر والاثباتية انما وردت في الاماء فالاول مخفف خاص بأهل العفة والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالصد من ذلك ووجه الاول ان مقام السيدات مقام الامومة في نفرة الطبع من التلذذ بالاستمتاع بهما يشاهده العبد من سيده من الهيبة والتعظيم ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جاز التصرف مع قول أبي حنيفة انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على اجازة الولي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للولي غيب الاب أن يزوجه البتيم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول الشافعي يمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح نكاح العبد بغير إذن سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للولي فيه عليه ومع قول أبي حنيفة انه يصح موقوفا على اجازة المولى فالاول مشدد والثاني والثالث فيه التخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجبه النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه له في النكاح التزم عنه جميع واجباته ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم أكله من مال السيد الا كل الواجب أو المستحب أو المباح فلا يحتاج الى إذن فيه الا أن يبدو خلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كان له منعهم من كل الشهوات التي تضر به أو بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح ضررا للعبد فكان من المروءة توقف الصحة على اجازته ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة

ان للمرأة ان تزوج بغيرها وان توكل في نكاحها اذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع نفسها في غير كف فنهك بعرض الولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها أجنبي برضاها ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح ومع قول أبي ثور وأبي يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بغيرها وترافعا الى حاكم حتى يحكم بغيره فليس للشافعي نفسه خلافا في سعيه الا يطغى فان وطئها قبل الحكم فلا حرج عليه خلافا لابي بكر الصديق في ان اعتقد تحريره وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند أبي اسحق المروزي احتياطا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود وقول أبي ثور وأبي يوسف مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهه الاقوال كلها ظاهرة لا يخفى على الفطن ووجه قول داود ان البكر لم تغارس الرجال فليس لها خبرة بما ينفعها أو يضرها بخلاف الثيب ومن ذلك قول مالك انه تصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون الوصي أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي انه لا ولاية للوصي من ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التاميل بقتض بالحاكم اذا زوج امرأة فانه لا يلحقه العار انتهى فالاول مخفف والثاني مشدد على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي أتم نظرا وأشفق على موليته من أخيه مثلا ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون أتم نظرا من الولي والوصي ويحمل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نقض لكلامه ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تعادل شفقة غيره فالاقوال محمولة على أحوال ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا ولاية لفاقد مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر وزوجها لا بعد من العصبية مع قول الأئمة الثلاثة ان الغيبة اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد هي الغيبة يمكن الاتصال اليه القافلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يخاف عليها العنت فانه يجب التحميل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفى خبره ولم يعلم له مكان ان أخاها يزوجه باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في الجدة وهو أشهر الراييين عن أحمد في الجدة مع قول أبي حنيفة ان تزوج البكر البالغة العاتلة بغير رضاها لا يصح لاحد حال ومع قول مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا تثبت للجدة ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والجدة الثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى

روايتان كالمذهبين وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا سقطت الدية ولو عفا الولي عن القصاص عاد الى الدية بغير رضا الجاني وقال أبو حنيفة ليس له العدول الى المال الا برضا الجاني وقال الشافعي وأحمد له ذلك مطلقا وعن مالك روايتان كالمذهبين فصل في وانفقوا على انه اذا عفا رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية واختلفوا فيما اذا عفت المرأة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يسقط التودد والمختلف الراي عن مالك في ذلك فنقل عنه انه لا يدخل للنساء في الدم ونقل عنه انهن في الدم مدخلا كالرجال اذ لم يكن في درجتهم عصبية فعلى هذا في أي شيء لهن مدخل عندهن روايتان أحدهما في القود دون العفو والثانية في العفو دون القود فصل في وانفقوا على ان الأولياء المستحقين البالغين اذا حضروا وطلبوا القصاص لم يؤخر الا أن يكون الجاني امرأة حاملا فتؤخر حتى تضع وعلى انه اذا كان المستحقون صغارا أو غائبين فان القصاص يؤخر الا إذا حنيفة فانه قال في الصغار اذا كان لهم أب استوفى القصاص ولم يؤخر ولو كان في المستحقين صغير أو غائب أو مجنون فقد اتفق الأئمة على ان القصاص

مرتبني الميزان ونوجبه الاقوال الثلاثة لا يفتي على القطن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز له ان يزوج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لاسائر العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها الخيار اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجبه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام لا يزوجها الا بولا غير حتى تبلغ وتاذن مع قول أحمد انها تترج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب أو ولاء أو حكم له ان يزوج نفسه منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوج نفسه منها الا بطريق نوكيله غيره في ذلك اثلا يكون موجبا قابلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوج به الحاكم ولو خليفته أو نائباً وقال أبو يحيى البلخي من أحياه يجوز له القبول بنفسه رتب عنه انه يزوج امرأة ولي امرها من نفسها فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو أعقق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان يني نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اتفق الاولياء والمرأة على نكاح غير الكف صرح مع قول أحمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول الرضا ووجه الثاني انه تصرف بغير الخط والمصلحة ومن ذلك قول الشافعي انه اذا زوجها أحد الاولياء برضاها بغير كف لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء فاذا أذنت في تزويجها المسلم فليس لواحد من الاولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والنسب والصنعة والحرية والخلوص من العيوب مع قول محمد بن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاءة الا أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى ان الكفاءة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في أحدي روايته ان الكفاءة تعتبر في الدين والصنعة وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انها تعتبر في الدين والنسب والمال فالاول مشدد في شروط الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والاربع نحوه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي ان السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فالشيخ أن يتزوج الشاب فالاول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطاره على ربة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة

ان فقد الكفاءة بوجوب الاولياء حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل النكاح وهو الاصح من قول الشافعي وأحمد الا ان حصل معه رضا الزوجة والاولياء فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهم بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجبه القولين ظاهر للقطن ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلبت التزوج من كف بدون مهر مثله لم يلزم الولي اجابته مع قول أبي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابته فالاول مشدد خاص بقاصر النظر من الاولياء والثاني مخفف خاص بتمام النكاح منهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الابعد اذا زوج مع حضور الولي الاقرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في الاب في حق البكر والوصى فانه يجوز لادبعه التزوج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقته على ذلك ثبت النكاح باتفاقهما مع قول مالك انه لا يثبت حتى يرى دخلا وخارجا من عندها الا أن يكون في سفر فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على أكبر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر فيه الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالاول مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يثبت النكاح الا بشاهدين عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة انه ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الاموال في ثبوتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فانه يحصل بهما الاشاعة بالنكاح وذلك كاف في الخروج عن صورة نكاح السفاح ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوج مسلم ذمية لم ينعقد النكاح الا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة انه ينعقد بذمةين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تغليب حكم الاسلام ووجه الثاني تغليب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم اذا وقع بحجود مثلاً ومن ذلك قول عامة العلماء ان الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انها كالسمية على الطعام أو عند الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني انها كخطبة الجمعة فلم يبلغنا انه صلى الله عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح التزوج الا بلفظ التزوج أو الا نكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله انه ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك على التأدي في حال الحياة حتى انه روى عنه في لفظ الاجارة روايتان ومع قول مالك انه ينعقد بذلك مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني انه لم يثبت عن الشارع انه تعذرنا بلفظ مخصوص لا يرى خلافاً كلفظ التكبير في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضا كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزوج

فقطعه يده اليمنى فطبا منه القصاص فقال أبو حنيفة تقطع يمينه يميناً ويؤخذ منه دية أخرى له ما وقال مالك تقطع يمينه يميناً ولا دية عليه وقال الشافعي تقطع يمينه الاول ويغرم الدية للثاني فان كان قطع يمينه مامعاً أفرع يمينه كما قال في النفس وكذا ان اشتبه الامر وقال أحمد ان طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وان طاب أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر ولو قتل متعمداً ثم مات قال أبو حنيفة ومالك يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً وقال الشافعي وأحمد تنبى الدية في تركه لاولياء المقتول في فصل في وانفقوا على أن الامام اذا قطع يد السارق فصرى ذلك الى نفسه انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطعته مستنقص فصرى الى نفسه فقال مالك والشافعي وأحمد السراية غير ضمنية وقال أبو حنيفة هي مضمونة بحملها عاقلة المقنص ولو قطع ولي المقتول يد القاتل قال أبو حنيفة ان عفا عنه الولي غرم دية يده وان لم يده لم يلزمه شيء وقال مالك تقطع يده بكل حال سواء عفا عنه الولي أو لم يعف وقال الشافعي لا ضمان على القاطع ولا قصاص بكل حال سواء عفا الولي أو لم يعف وقال أحمد يلزمه دية البدن ماله

كل حال في فصل في واتفقوا
على أنه لا يقطع اليد الصحيحة
بالشاة ولا يمين يسار ولا يسار
يمين واختلفوا هل يستوفى
النصاص فيما دون النفس قبل
الاندمال أو بعده قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يستوفى
الأبعد الاندمال وقال الشافعي
يستوفى في الحال واختلفوا
فيما يستوفى به القصاص من
الآلة فقال أبو حنيفة لا يستوفى
ألا بالسيف سواء قتل به أو غيره
وقال مالك والشافعي يقتل بمنزلة
ما قتل به وعن أحمد روايتان
كالذهبين واتفقوا على أن من
قتل في الحرم جاز قتل فيه ثم
اختلفوا في قتل خارج الحرم
ثم لجأ إليه أو وجب عليه القتل
لكفر أو زنا أو ردة ثم لجأ إلى
الحرم فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يقتل فيه وإن كان يضيق عليه
فلا يباع ولا يشارى حتى يخرج
منه فيقتل وقال مالك والشافعي
يقتل في الحرم
في كتاب الديان

اتفق الأئمة على أن دية المسلم
الحسن الذكورية مائة من الأبل في
مال القاتل العام إذا عدل إلى
الدية ثم اختلفوا هل هي حالة
أو موجهة فقال مالك والشافعي
وأحمد هي حالة وقال أبو حنيفة
هي موجهة في ثلاث سنين
واختلفوا في دية العمدة فقال
أبو حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه هي أربع لكتل
سن من أسنان الأبل منها

والانكاح دون غيرها ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال زوجت بنتي من فلان فباعه
فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوجت فلانا كقوله في
العقد زوجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذبه
والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الشافعي في أصح الأقوال أنه لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو تزويجها
لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الآخر أنه يصح فالأول مشدد محمول على
حال من يخاف بحجوده وتزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كنية من ولها
النكاحي مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تغليباً مراعاة حكم الكثرة والثاني مشدد
تغليباً لحكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي في القديم أن السيد يكاتب أجنبياً على النكاح مع قول أحمد والشافعي
في الجديد أنه لا يكاتب ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ونوجبه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي في أصح قوليه أن السيد لا يجبر على بيع عبده إذا طلب ذلك منه فامتنع مع قول
أحمد أنه يجبر على ذلك فالأول مخفف على السيد محمول على حال أحاد الناس والثاني مشدد محمول
على حال أهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقاً على عبدهم بالملك أغاراه أخاه في الإسلام
أن كان العبد مسلماً ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الأرقاء ومن لا يلائمكم فيه فهو ولا
تعذبوا خلق الله انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح
إذا طلب الأب ذلك مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه أنه يلزم الابن اعفافه بالنكاح
بشرط حرية الأب عند محقق أصحاب الشافعي فالأول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه
بالشروط المذكورة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي
في أصح القولين أنه يجوز للولي أن يتزوج أم ولد بغير رضاها مع قول أحمد في إحدى روايتيه
أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لو قال أعتقت أمي وجعلت عتقها
صدقتها بحضرة شاهدين فالنكاح غير منه مقدم قول أحمد في إحدى روايتيه أنه ينعقد وما
العنق فهو صحيح إجماعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الأمة لو قالت لسيدها أعتقتني على أن
أتزوجك فيكون عتقي صدقاً فاعتقها صح العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة والشافعي
هي بالخيار إن شأته تزوجه وإن شأته لم تزوجه ويكون لها أن تختار تزوجه صدقاً
مستأنف وإن كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها قيمة نفسها وقال
أحمد نصيرة وتزعمها قيمة نفسها فإن تراضيا بالعقد كان العتق مهر ولا شيء لها سواه فالأول
مشدد في أمر العتق مخفف في أمر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من الشقين في الخيار
مشدد بالخيار أمها قيمة نفسها إذا لم يراضيا يجعل نفس العتق مهر فرجع الأمر إلى مرتبة

في باب ما يحرم من النكاح

اتفق الأئمة على أن أم الزوجة تحرم على النكاح عجزاً العقد على البنت خلافاً لعل وزيد بن
نابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم إلا بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت إن طلقها قبل الدخول
جازه أن يتزوج أمها وإن ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج أمها فجعل الموت كالدخول
فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجبه القولين ظاهر
وافق الأئمة أيضاً على أن الزوجة تحرم بالدخول بالأم وإن لم تكن في حجر زوجها أمها وقال داود
يشترط أن تكون الزوجة في كفالة وكذلك اتفقوا على أن المرأة إذا تزمت لم ينعقد نكاحها
خلافاً لعل والحسن البصري واتفقوا أيضاً على أنه لا يجوز أن يحل له نكاح الكنتار وطه أماتهم
بذلك اليمين خلافاً لابي ثور فإنه قال يجوز وطه جميع الأمهات بملك اليمين على أي دين كن واتفق الأئمة
على تحريم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها وأختها واتفقوا على أن نكاح
المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول زوجتك إلى شهر
أو سنة ونحو ذلك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قديماً وحديثاً بآثارهم خلافاً
للشعبة ورواه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسبق أن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا
ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
يجوز نكاح الزانية مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة
لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وبنتها مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يعلق تحريم المصاهرة
بأن نازاد عليه أحمد فقال إذا لاط بعلام حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجبه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الأم باللواط
في ولدها الذي كره كونه بمحلول لولادته كالأنثى على حد سواء تغليباً للمحل ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحامل
المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى
تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملاً حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائلاً
لم يحرم ولم تعدد فالأول مخفف خاص بأحد الناس والشافعي فيه تشديد خاص بأهل المروءات
من العلماء والصالحين والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اقتداء
النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخر
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايتيه أنه يحرم على الرجل نكاح
المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنه سأل مع الكراهة فالأول
مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأهل الناس فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحريم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين مع
قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لابي
حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على أختها غير أنه لا يحل له وطء المنكوبة حتى يحرم الموطوءة

خمس وعشرون بنت مخاض
ومثلها بنت لبون ومثلها
حقاق ومثلها جذاع وقال
الشافعي تؤخذ مثانة ثلاثون
حققة وثلاثون جذعة وأربعون
خلفة أي حوامل وبه قال أحمد
في روايته الأخرى وأما دية شبه
العمدة فهي مثل دية العمد المحض
عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد
واختلفت الرواية عن مالك
في ذلك وأما دية الخطأ فقال أبو
حنيفة وأحمد هي خمسة
عشرون جذعة وعشرون
حققة وعشرون بنت لبون
وعشرون بنت مخاض وعشرون
بنت مخاض وبذلك قال مالك
والشافعي إلا أنهم ما جعلوا مكان
ابن مخاض ابن لبون في فصل في
واختلفوا في الدنانير والدرهم
هل تؤخذ في الديات أم لا فقال
أبو حنيفة وأحمد يجوز أخذها
في الديات مع وجود الأبل ثم
عنهم روايتان هل هي أصل
بفصلها أم الأصل الأبل والذهب
والفضة بدل عنها قال مالك هي
أصل بنفسها مقدرة بالسرعة
ولم يغيرها بالأبل وقال الشافعي
لا يعدل عن الأبل إذا وجدت
الأبلا تراضى فإن أعوزت فعنه
فولان الجديد الرابع أنه يعدل
إلى قيمته حين القبض زائدة
أو ناقصة والقديم المأمول به
ضرورة أنه يعدل إلى ألف دينار
أو اثني عشر ألف درهم واختلفوا
في مبلغ الدية من الدراهم فقال
أبو حنيفة عشرة آلاف درهم

عشر ألف درهم واختلوا في البقر والغنم والحمل هل لها أصل في الدية أم تؤخذ على وجه القيمة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي ليس لها أصل في الدية وإنما تؤخذ بالتراضي على وجه القيمة وقال أحمد البقر والغنم أصل مقدرة ما في البقر مما تبقره ومن الغنم ألفا شاة واختلفت الرواية عنه في الحمل فقيل مقدرة بما تبي كل حلة كل حلة أزار ورداء وروى عنه أنها ليست تبدل بفصل ولا يفرق بينهما إذا قتل في الحرم أو قتل وهو محرم أو في شهر حرام أو قتل ذات رحم محرم هل تغلظ الدية في ذلك فقال أبو حنيفة لا تغلظ الدية في شيء من ذلك وقال مالك تغلظ في قتل الرجل ولده فقط والتغليظ أن تؤخذ من الأبل أو الأناث ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وعن مالك في الذهب والفضة واثنان أحدهما لا تغلظ الدية فيه ما والاخرى تغلظ وفي صفة تغليظها عنه روايتان أشهرهما أنه يلزم من الذهب والورق قيمة الأبل المغلظة بالغة ما بلغت وقال الشافعي تغلظ في الحرم والمحرم والأشهر الحرم وهل تغلظ في الأحرار وجهان أظهرهما لا تغلظ ولا تغلظ عنده الأفي الأبل وأما الذهب والورق فلا مدخل للتغليظ فيه وصفة التغليظ عنده أن تكون

على نفسه فالأول مستدود يؤيده ظاهر قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاثنين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاثنين على الميراث والثالث مخفف في جواز العقد على من غير روطه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أسلم وتجنه أكثر من أربع يختار منهن أربعاً ومن الاثنين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقود صح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ونوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النكحة الكفار صحيحة تنطبق بها الأحكام كمنع أن النكحة المسلمة مع قول مالك أنها فاسدة فالأول مخفف على الكفار والثاني مشدد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه الأول عدم تعرض السلف للبحث عن أنكحة في الفساد أو الصحة ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود ويمكن تجديد عقد أحدهم إذا أسلم بسهولة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للحر نكاح الأمة إلا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وإنما المانع عنده من ذلك أن يكون غنمه زوجة حرة أو معتدة منه فالأول فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الأماء عندهم عاراً ونقصاً في النسب والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يحل للمسلم نكاح الأمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كما في المسئلة قبله فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للعبد أن يجمع بين أربع سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك أنه كالحرف في جواز الجمع بين أربع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للحر أن يزيد في نكاح الأماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن يتزوج من الأماء أربعاً كما يتزوج من الحرائر فالأول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمرأة زنى بها ويجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير استبراء بحبيضة أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك بركه التزوج بالزانية مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوجها إلا بشرطين وجود التوبة منها واستبراءها ووضع الحمل أو بالإقراء أو بالشهود فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ويصح حمل الثاني على حال أهل الورع بعد توبتهم وحمل الأول على آحاد الناس وذلك أن الناس يلقون بأهل الورع إذا تزوجوا زينة قبل ظهور نوبتها الخالصة للناس وجعلها على الصدق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين يقعون في الرذائل ومن ذلك قول الأئمة كلهم أن نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية أن الشرط يسقط ويصح النكاح على التأييد إذا كان باقياً التزوج وإن كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالأول مشدد

لنكح نكاح المتعة باجماع الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا تزوجها على أن يحلها لمطلقها ثلاثاً وشرط أنه إذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها الأول عنده روايتان مع قول مالك أنها لا تحل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة وصدق من غير قصد تحليل ويطؤها حللاً وهي طاهرة غير حائض فإن شرط التحليل أو نواه فسد العقد ولا تحل للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح مع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقاً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ووجه هذه الأقوال لا تخفى على القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشرط أن لا يتزوج ولا ينسرى عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كالموشرط أن لا تسلمه لنفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح وإن كان يلزمه الوفاة ومتى خالف شيئاً من ذلك فلا خيار في النكاح فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث والله سبحانه ونه إلى أعلم

باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أنه لا دفع شيء من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه يثبت في ذلك كله الخيار إلا في الفتق ومع قول أحمد يثبتونه في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرق والفتق والعقل فألجب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرق انسداد الفرج والفتق اختراق ما بين محل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع من لذة الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخيرت المرأة وكذلك بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوج قبله القسح على الراجح من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له فالأول مخفف على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا عتقت وزوجها رقيقاً أنه يثبت لها الخيار ما دامت في المجلس الذي عتقت بالعتق فيه ومتى عتقت ومكنته من الوطء فهو رضايه مع

بأسنان الأبل خاصة وقال أحمد تغلظ الدية وصفة التغليظ عنده أن كان الضمان بالذهب والفضة فزيادة القدر وهو ثلث الدية نصاعته وإن كان بالأبل فقياس مذهب أنه كالأثمان وأنهما مائة زيادة القدر لا بالسن واختلاف الشافعي وأحمد هل يتدخل تغليظ الدية أم لا مثاله قتل في شهر حرام في الحرم ذات محرم فقال الشافعي يتدخل ويكون التغليظ فيها واحداً وقال أحمد لا يتدخل بل لكل واحد من ذلك ثلث الدية وفصل بينهما اتفاق الأئمة على أن الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص وأما ما لا يتأتى فيه القصاص وهو عشرة الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامية وهي التي تخرج الدم والباضعة وهي التي تشق اللحم والمتلاجة وهي التي تعوض في اللحم والسحقاق وهي التي تبقى بينها وبين العظم جلده رقيقة فهذه الجروح الخمسة ليس فيها مقدر شرعي باتفاق الأربعة إلا ما روى أحمد أن زيد أراضى الله عنه حكم في الدامية بغير وفي الباضعة بعشرين وفي المتلاجة بثلاثة أشهر وفي السحقاق بأربعة أشهر قال أحمد وأنا ذهب إلى ذلك فهذه رواية عنه والظاهر من مذهبه كالجاعة وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه

والحكومة أن يقوم المحني عليه
قبل الجناية كما كان عبدا
فيقال كم قيمته قبل الجناية وكم
قيمه بعد ما فيكون له بقدر
التفاوت من دينه **فصل**
واما الحكمة التي فيها قدر شرعي
فهى الموضحة التي توضح عن
العظم فان كانت في الوجه
ففيها خمس من الابل عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد في
أحمدى روايته وفي الرواية
الآخرى فيها عشر من الابل
وقال مالك في موصعة الانف
واللحي الاصل حكومة خاصة
وباقى المواضع من الوجه فيها
خمس من الابل وان كانت في
الراس فهل هي بمنزلة الموضحة
في الوجه أم لا قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي هي بمنزلة
وعن أحمد روايتان أحدهما
كالجماعة والثانية ان كانت في
الوجه فيها عشر وان كانت في
الراس ففيها خمس **فصل**
وأجمعوا على ان في الموضحة
القصاص ان كان عمدا الثانية
المشتمة وهى التي تهم العظم
وتكسر وهى عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد عشر من الابل
واختلفت الرواية عن مالك في
ذلك فقيل خمس وحكومة وقيل
خمس عشر وقال أنهم فيها عشر
كذهب الجماعة الثالثة المنقلة
وهى التي توضح وتهم وتنقل
العظام وفيها خمسة عشر من الابل

قول الشافعي في أصح أقواله ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاثة أيام والثالث ما لم يمكنه
من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد والقول الثاني من أقوال
الشافعي فيه تخفيف على الزوج وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول
أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع
ووجه كون الخيار هنا على الفور والحاقه بالاطلاع على عيب المبيع ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة اذا عتقت الامة وزوجها حر فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه يثبت لها الخيار مع
حرية فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تساويهما في الحرية بالعتق
ووجه الثاني انه كان شاهدا عقد النكاح فلا ينبغي تزويجه الا بمن ترضاه فقد ذكره لاسرأ خفيه
غير العيوب التي في هذا الباب والله تعالى أعلم

كتاب الصداق

اعلم اني لم أرفيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر بعوت أحد
الزوجين وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدى
روايتهم ما ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الزوجين الاخرين مالك وأحمد يفسد
بفساد الصداق فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان فساد المهر لا ينعق له بذات النكاح فيصح النكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر أو مهر المثل
ووجه الثاني ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيده
حديث قد استعملتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأته في نيتيه أن لا يوفيهما
صداقها اتى اليوم القيامة وهو زان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل الصداق
مقدار ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة وأربع دينار أو ثلاثة دراهم
عند مالك فالاول من أصل المسئلة مشدد خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون
التقدير أنفع لهم ليرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجة أو ولها
من قليل أو كثير فالزوج جعل الصداق من جلد الثور ذهبا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيه انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرام
قول أبي حنيفة وأحمد في أحدى روايتيه انه لا يكون مهرافا فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نصريح السنة بجواز أخذ الاجر عليه ووجه
الثاني أن المال هو اللاتى يجعله صداقا فله ميل القلوب اليه فيحصل به التأليف بين الزوج
والزوجة وأهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطيها ديناراً فيجدها لذة أكثر من أن تعلم آية
أو حديثاً أو يصير يحبك لاجل ذلك أكثر ويحتمل أن الامام أباح حنيفة فساد اجلال كلام الله
عز وجل أن يكون عوضا عن الاستمتاع بجدة دبت بدم الحيض والنفاس ولا تساوى فلسا
في السوق لو قطعت وبيعت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرأة تلك الصداق بالعقد مع
قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول أو بعوت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وانما الملك بعقه
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة

التي تفصل الى جلد الدماغ
وفيها ثلث الدية بالاجماع الخامسة
الجسافة وهى التي تفصل الى
جوف كبطن ويدر ونقرة بصر
وجنب وخاصرة وفيها ثلث
الدية بالاجماع **فصل**
واتفقوا على أن العين بالعين
والانف بالانف والاذن بالاذن
والسن بالسن وعلى أن في
العينين دية كاملة وفي الانف
اذا جعد الدية وفي اللسان الدية
وفي الشفتين الدية وفي مجموع
الاسنان وهى اثنتان وثلاثون
سنة الدية وفي كل سن خمسة
أبهر وفي اللبسين الدية وفي كل
لحى ان بقى الآخر نصفها
واستشكل وجوب الدية في
اللحمين صاحب الفتنة من
الشافعية لانه لم يرد فيه خبر
والقياس لا يقتضيه بل هو من
العظام الداخلة كالترقوة
والضلع وفي الاذنين الدية عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
وعن مالك روايتان أحدهما
كالجماعة والثانية حكومة
واتفقوا على أن في الاجفان
الاربعة الدية في كل واحد ربع
الامال كما قال فيها حكومة
واختلفوا في العين القاعة التي
لا يبصر بها اليد السلام والذكر
الاشل وذكر الخصى ولسان
الانحر والاصبع الزائدة والسن
السوداء فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي في أظهر روايتيه

الثلاثة انه اذا وفاهامهر فافله أن يسافر بزوجته حيث شاء مع قول أبي حنيفة في أحدى
روايتيه انه لا يخرجها من بلدها الى بلد آخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار
لفساد أهل الزمان فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه ان المفوضة اذا تزوجت
ثم طاعت قبل المسيس والافرض فليس لها الا المنعة مع قول أحمد في الرواية الاخرى ان لها
نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المنعة لا تجب لها بحال بل هى مستحبة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ايجاب المنعة على القول
الاول ان من المعروف وحسن المعاملة والمعاملة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض
لها مهر ووجه الثالث أن المفوضة لم تعاق أهلها بالملء ركل ذلك التعلق فكانت المنعة لها
مستحبة ويصح حمل الوجوب على حال الا كابر من أهل الورع والثاني على حال آحاد الناس
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المنعة اذا وجبت فهى مقدرة بثلاثة أثواب درع وخمار وملحفة
بشرط أن لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في أصح روايتيه وأحمد في أحدى
روايتيه ان ذلك مقوض الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب ان
لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قول آخر انها تصح بما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصح بما
قل وكثر وفي رواية لا أحمد انها تقدر بكسوة تجزيم في الصلاة وذلك ثوبان ودرع وخمار
لا ينقص عن ذلك فالاول فيه تشديد بالشرط الذى ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف أحوال الناس في اليسار
وعدمه ومن ذلك قول أبي حنيفة ان مهر المثل معتبر بقراباتها من العصبات خاصة ولا
مدخل في ذلك لامها ولا لحالتها الا أن تكون من نفس عشرين تمام قول مالك انه معتبر بأحوال
المرأة في جاهها وشرفها ومالهادون انسابها الا أن يكن من قبيلة لا يزيد في صداقهن ولا
ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقراباتها من العصبات فقط فيراعى حال أقرب من تنسب اليه
وأقرب من آخر من لا يوين ثم لا يبن اث اث ثم عمات كذلك فان فقدت نساه العصبات أو جهل
مهرهن فأرحام كجداث وخالات ويمنرس وعقل وبسار وبكارة وما اختلف به غرض فان
اختصت بفضل أو غيره زيد أو نقص لائق بالحال ومع قول أحمد هو مقدر بقراباتها النساه
من العصبات وغيرهما من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مشدد
والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف
باختلاف أحوال الناس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
الصداق فالقول قول الزوج ووجه ما قلنا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في ذلك البلد دفع
المحل قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقيل الدخول قولها
فالاول مخفف على الزوج مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح روايتيه انه الذي بيده عفة النكاح هو الزوج
مع قول مالك والشافعي في القديم انه الولي ومع قول أحمد في أحدى روايتيه كذهب الشافعي
في الجديد والثانية كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا ينبغي أن يكل من الاقوال وجهها

حكومة وعن أحمد روايتان
أظهرهما في الدية والآخرى
كالجاعة واختلوا في التروية
والضاح والذراع والساعد
والزند والخنجر قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي في ذلك حكومة
وقال أحمد في الضلع بعير وفي
التروية بعير وفي كل واحد من
الذراع والساعد والزند والخنجر
بعيران في الزندين أربعة
واختلفوا فيما لو ضرب به فاضحه
فذهب عقله فهل تدخل
الموضحة في دية العقل أم لا قال
أبو حنيفة والشافعي في أحد
قوله عليه الدية للعقل ويدخل
في ذلك أرش الموضحة والقول
الآخر للشافعي وهو الأصح
عند أصحابه أن عايشه لذهب
العقل دية كاملة وعليه أرش
الموضحة وهذا مذهب مالك
وأحمد واختلفوا فيما إذا قطع
سن من قد أضر فقال أبو حنيفة
وأحمد لا يجب عليه العيinan
وقال مالك وجوبه وعدم سقوطه
بعودها وللشافعي قولان أحكمهما
الوجوب وعدم السقوط ولو
ضرب سن رجل فأسودت قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في
أحد روايتيه يجب أرش سن
خمس من الأبل والرواية الأخرى
ثلث دية السن وزاد مالك على
ذلك فقال إن وقعت السن
السوداء بعد ذلك لزمه دية أخرى
وقال الشافعي في ذلك حكومة
فقط واختلفوا فيما إذا قطع

فإن عفو الولي فيه مصلحة للزوج وعفو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن العبد إذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي
لها مهر إلا بزمه شيء في الحال فإن عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك أن لها المسمى كله ومع
قول الشافعي أن لها مهر المثل وأنه يتعلق بدمه العبد وعن أحمد روايتان فالأول مخفف على
العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الزيادة على الصداق بعد العقد لمحق بالصداق في الثبوت سواء
دخل بها أو مات عنها فإن طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط
مع قول مالك أن الزيادة ثابتة إن دخل بها أو مات عنها فإن طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها
نصف الزيادة مع نصف المسمى وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطات وكان لها المسمى
بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي هبة مستأنفة إن قبضها مضت وإن لم يقبضها
بطلت ومع قول أحمد حكم الزيادة حكم الأصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث
كذلك والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
المرأة إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاها ثم اعتنت عنه بعد ذلك
جاءها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلوة فالأول
مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد علم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين
لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قولييه أن المهر لا يستقر إلا بالوطء مع قول
مالك بأنه يستقر إذا طالت الخلوة وإن لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمد أن المهر يستقر بالخلوة
التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عايشه والثالث
منفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قولييه والأئمة الثلاثة
أن وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر ما وجبه فالأول مخفف والثاني
مشدد وأهل الأمر يختلف باختلاف أخلاق الناس في الجود والسخاء فيجب على أهل المروءة
وتسحب لغيرهم ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيهما أن الإجابة إلى وليمة العرس واجبة مع قول الأئمة المذكورين في
القول الآخر لهم أنها مستحبة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ويصح جعل الأول على ما إذا ترتب على عدم إجابته فتنه والثاني على ضد ذلك والحمد لله رب
العالمين ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا بأس بالنكاح في العرس ولا
يكراه التناطح مع قول مالك والشافعي بكراهته فالأول مخفف خاص بما إذا لم يكن فيه نسبة إلى
ذناه الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما إذا ترتب على ذلك ذناه همة
ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه تستحب وليمة غير العرس كالخمران ونحوه مع قول أحمد أنها لا تستحب فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

باب القسم والشور وعشره النساء

اتفق الأئمة على أن القسم واجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمه وعلى أنه لا يجب التسوية

في الجماع بالاجماع وعلى أن النشور حرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى أنه يجب على كل
واحد من الزوجين معاشرته صاحبه بالمعروف وعلى أنه يجب على كل منهما ما بذل ما وجب عليه
من غير كراهة ولا مطل بالاجماع وعلى أنه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن
وعلى أن له منعها من الخروج وعلى أنه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي أن العزل
عن الحرة ولو بغير إذن جائز مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك لا يجوز إلا بالاذن من الزوج
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحققنا أن الله تعالى
يخلق من ذلك الماء بشرًا فقد يلحق المني النساد فلا ينفقه منه ولد ووجه الثاني أن الأصل
الانقضاء والفساد عارض والأصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحرة إذا كانت تحت أمه
فالشافعي يجوز العزل عنها بغير إذن سيدها والأئمة الثلاثة يحرمون ذلك إلا بآذن سيدها
والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج بكراً أقام عندها سبعة أيام أو ثيباً أقام
عندها ثلاثة أيام ثم دار بالقسمه على نسائه في صورتين مع قول أبي حنيفة أن الجديدة
لا تفضل في القسم بل يسوي بينهما وبين اللائق عنده فالأول مشدد على الزوج وبه جاءت
الأحاديث والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن
للرجل أن يسافر ببعضه من غير قرعة وإن لم يرض مع قول مالك في إحدى روايتيه وأحمد
والشافعي أنه لا يجوز إلا برضاهن وأن يسافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لمن عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الأخرى لا يجب عليه القضاء فالأول مخفف
والثاني مشدد والأول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الخلع

اتفق الأئمة على أن الخلع مستقر الحكم خلافاً لما كره عبد الله المزني السابغ الجليل في قوله
أن الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشيء واتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها
أفصح منظر أو سوء عشرة جاز لها أن تخله على عوض وإن لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على
الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافاً للزهرى وعطاء ودأود في قولهم أن الخلع لا يصح في هذه
الحالة أي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير المشرع مردود واتفقوا على أن الخلع يصح
مع غير زوجته بأن يقول أحدهما للآخر طلاقاً أو بغيره من ألفاظ لا يوجب الخلع وهذا
ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع واتفاق الأئمة الأربعة في الباب وأما ما اختلف فيه
الأئمة من ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قولييه وأحمد في إحدى روايتيه أن
الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايتيه أنه فسخ لا ينقص عدداً وليس بطلاق وهو القديم
من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة
وبلفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الخلع لا يكره
بأكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة أن كان النشور من قبلها أكثر أخذاً أكثر من المسمى وإن

لسان صبي لم يبلغ حد النطق
فقال أبو حنيفة فيه حكومة
وقال مالك والشافعي وأحمد فيه
دية كاملة ولو وقع عين أعور
فقال مالك وأحمد بدمه دية
كاملة وقال أبو حنيفة والشافعي
نصف دية ولو وقع العين إحدى
عيني الصبي عمد أقال أبو حنيفة
والشافعي يجب القصاص فإن
عفا عنه نصف دية وقال مالك ليس
له القصاص وهل له دية كاملة
أو نصفها عنه في ذلك روايتان
وقال أحمد لا قصاص بل دية
كاملة وفي البدين الدية وفي كل
واحدة نصفها بالاجماع وكذا
الأمر في الرجاين واجمعوا على
أن في اللسان الدية وإن في الذكر
الدية وإن في ذهاب العقل دية
وإن في ذهاب السمع دية وإذا
ضرب رجل رجلاً فذهب شعر
لحيته فلم يثبت أو ذهب شعر
رأسه أو شعر حاجبيه أو أهداب
عينيه فلم يعد قال أبو حنيفة وأحمد
في ذلك الدية وقال الشافعي
ومالك فيه حكومة فصل في
وأجمعوا على أن دية المرأة الحرة
المسلمة في نفسها على النصف
من دية الرجل الحر المسلم
ثم اختلفوا هل تساويه في
الجراح أم لا فقال أبو حنيفة
والشافعي في الجديدة لا تساويه
في شيء من الجراح بل جراحها
على النصف من جراحه في
القليل والكثير وقال مالك
والشافعي في القديم وأحمد
في إحدى روايتيه تساويه في

الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا
بلغت الثلث كانت دية جراحها
على النصف من دية الرجل
وقال أحمد في الرواية الأخرى
وهي أظهر روايته واختارها
الخرفي نسأله إلى ثلث الدية
فاذا زاد على الثلث فهي على
النصف ولو وطئ زوجته وليس
مثلهايوطأ فافاضها قال أبو
حنيفة وأحمد لا ضمان عليه
وقال الشافعي عليه الدية وعن
مالك روايتان أشهرهما أنه
حكومتها والآخرى دية فصل
واختاروا في دية السكابي
اليهودي أو النصراني فقال
أبو حنيفة دية كدية المسلم في
العمد والخطأ سواء من غير فرق
وقال مالك نصف دية المسلم في
العمد والخطأ من غير فرق وقال
الشافعي ثلث دية المسلم في العمد
والخطأ من غير فرق وقال أحمد
إن كان النصراني أو لليهودي
عهد وقته مسلم عمدا فدية كدية
المسلم وإن قتله خطأ فروايتان
أحمدان نصف دية مسلم واختارها
الخرفي والثانية ثلث دية مسلم
والجوسي دية عند أبي حنيفة
كدية المسلم في العمد والخطأ من
غير فرق وقال مالك والشافعي
دية الجوسي ثمانمائة درهم في
العمد والخطأ وقال أحمد في
الخطأ ثمانمائة درهم وفي العمد
ألف وثمانمائة واختاروا في
ديات السكابي والمجوسيات
فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي
ديانهم على النصف من ديات

كان من قبله كره أخذ ثلثي مطلقا وصح مع الكراهة ومع قول أحمد يكره الخلع على أكثر من
المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن حكم الحل في العقد حكم العقد فكذلك في عوض
الخلع ووجه الأول من شقي التفصيل أن الضرر منها أكثر فبالزواج أن يشدد عليه بأخذ
ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من جملة أخذ أموال الناس بالباطل وهو خاص
بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك مع كونه ظاهرا عليه بأسوه عشرته وكثرة بخله
وشح نفسه ومضاررتهم بآثاره ووجع التسري عليها ويرى أنه بعد ذلك خالص من تبعها والحال
أنه تحت حكمها في الآخرة فانه لولا كثرة أيدائه لها ما فدت نفسها منه بمال حتى تستريح
منه ومن رويته ووجه قول أحمد أن الزائد على المسمى خارج عن حكم العدل فالحق بتصرف
السفيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق الختانة الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه
إن طلقها عقب خلعها منه فلا يلحق طلاق وان انفصل الطلاق عن الخلع لم ينفصل طلاق ومع قول
الشافعي وأحمد أنه لا يلحقها الطلاق بحال فالأول مشدد على الزوج والثاني مفصل والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل من الأقوال ظاهر ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة لأنه ليس للاب أن يتنكح ابنته الصغيرة بشيء من ما لها مع قول مالك وبعض أصحاب
الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يتنكح زوجة ابنته الصغيرة عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك
بأن له ذلك فالأول في المسئلة مشدد على الأب والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلق ثلثي ثلاثا على ألف فطلقها واحدة
استحق ثلث الألف مع قول مالك أنه يستحق الألف كله سواء طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها ملك
نفسها بالواحدة كما ملك بالثلاث ومع قول الشافعي أنه يستحق ثلث الألف في الحالين ومع
قول أحمد أنه لا يستحق شيئا في الحالين فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف
من وجهه وتشديد من وجهه والراجح مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فصح الخلع ولما
المسال ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو طلق واحدة بألف فطلقها ثلاثا طلق
واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا فالأول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

في كتاب الطلاق

اتفقوا على أن الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بتحريره واتفقوا على
تحريم الطلاق في الحيض لدخولها في طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جمع الطلاق
الثلاث يقع مع النسي عن ذلك نهي تحريم عند بعضهم ونهي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا
على أنه إذا طلق زوجته أنت طلاق نصف طلاق لزمه طلاق واحدة خلافا لآود في قوله أنه لا
يقع شيء والفقهاء كلهم على خلافه وعلى أن الزوج إذا طلق لغير المدخول بها أنت طلاق بانته
كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول
أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح تعاقب الطلاق والملك بالعق قبل لم الطلاق والعق سواء أطلق أو
عم أو خصص وصورته أن يقول لا جنبية إن تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة تزوجتها فهي

رجاله لا فرق بين العمد والخطأ
وقال أحمد على النصف في الخطأ
وفي العمد كالرجل منهم سواء
في فصل بين العمد إذا جنى
جنبية نارة تكون خطأ ونارة
تكون عمدا فإن كانت
خطأ فقد اختلفت الأئمة
في ذلك فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في أظهر روايته المولى
بالخيار بين الفداء وبين دفع
العبد إلى ولي المجني عليه فيملكه
بذلك سواء زادت قيمته على ارش
الجنبية أو نقصت فإن امتنع
ولي المجني عليه من قبوله وطالب
المولى ببيعته ودفع القيمة في
الارش لم يجبر المولى على ذلك
وقال الشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى المولى بالخيار بين
الفداء وبين الدفع إلى الولي
لبيع ففضل من ثمنه شيء
فهو وليه فان امتنع الولي من
قبوله وطالب المولى ببيعته ودفع
الثلث إليه كان له ذلك وإن
كانت الجنبية عمدا قال أبو حنيفة
والشافعي في أظهر روايته ولي
المجني عليه بالخيار بين القصاص
وبين العفو على مال وليس له
العفو على رقبته العبد واسترقاقه
ولا يملكه بالجنبية وقال مالك
وأحمد في الرواية الأخرى يملكه
المجني عليه بالجنبية فإن شاء قتله
وان شاء استرققه وان شاء أعنته
ويكون في جميع ذلك منصرفا
في ملكه إلا أن مالكا اشترط
أن تكون الجنبية قد نبتت

بالدينة لا بالاعتراف وهل يصح
العبد قيمته بالغة ما بلغت وان
زادت على دية الحر أم لا قال
أبو حنيفة لا يبلغ به دية الحر
بل ينقص عشرة آلاف
درهم وقال مالك والشافعي
وأحمد في أظهر روايته
يصح بغيره بالغة ما
بلغت والحر اذا قتل عبدا
خطأ قال أبو حنيفة قيمته على
عاقلة الجاني وقال مالك وأحمد
قيمتها على الجاني دون عاقلته
وعن الشافعي قولان أحدهما
كذهب مالك وأحمد والثاني
على عاقلة الجاني واختلافوا في
الجناية على أطراف العبد فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد كل ذلك
في مال الجاني لا على عاقلته
والشافعي قولان والجنايات
التي لها أروش مقدرة في حق
الحر كيف الحكم في منها في
العبد قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد في رواية في ذلك جناية
لها أروش مقدرة في الحر من الدية
فإنها مقدرة من العبد بذلك
الأروش من قيمته وقال مالك
وأحمد في رواية الأخرى يصح
بما نقص من قيمته وزاد مالك
فقال الأبي المأمومة والجائفة
والمنقلة والموضحة فإن مذهب
فيها كذهب الجساعة في فصل
وإذا اصطدم الفارسان الحران
فما قال مالك وأحمد على عاقلة
كل واحد منهما دية الآخر
كاملة واختلفت الرواية عن أبي

الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف
لفظ التفصيل والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك أنه لو قال لزوجته طلق نفسها فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد
أنه يقع واحدة فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لغيره مدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
وقعت واحدة مع قول مالك رحمه الله أنه يقع ثلاث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول
أن طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة ككون المراد به البينة الصغيرة القائمة مقام
البينة الكبري في البعد عن عدم وقوع الاختلاف بينهم باختلاف المدخول بها فإن العادة أنه
لا ينتفس بالطلاق إلا عقب المخاض والغضب فأخذ بالطاقة الثالثة وسومح بالأولى والثانية
ووجه الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال
لمدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أردت أفهامها بالثانية والثالثة وقع
الثلاث مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقع إلا واحدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طلاق الصبي
العاقق لا يقع والمراد به من يعقل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر روايته أنه يقع وبه قال
الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني وأبو ثور من الشافعية فالأول فيه تخفيف على الزوج
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلق
أو أعتق مكرها وقع الطلاق وحصل الأعتاق مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقع إذا نطق به دفاعا
عن نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
المكره اسم فاعل خبره بين احتمال ذلك الضرر وبين وقوع ما كرهه عليه فكانه اختار
وقوع الطلاق أو العتق لاسيما والشارع منشوف إلى العتق ووجه الثاني الأخذ بعموم
رخصة الله تعالى فإنه إذا كان الحكم بالكفر لا يصح مع الإكراه مع كونه أعظم الذنوب
فكيف بآحاد فروع الدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى رواياته أن غلبة
الظن في وقوع ما هذب فيه كافية في حصول الإكراه مع قول أحمد في الرواية الأخرى واختارها
الطحاوي أنه لا يكون إكراهها مع قول أحمد في الرواية الثالثة عنه أن الإكراه أن كان بالقتل
أو القطع للطرف فهو إكراه وان كان بغير ذلك فلا فالأول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول
والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويحتمل أن يكون
الأول في حق آحاد الناس الذين لا صبر عندهم من المترفين في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر
والاحتمال من العلماء العاملين أو الصوفيين يخاف العيب ويستحي أن يقول آه إذا سخط
إلا جلدته وكذلك القول في الثالث المفصل ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين
أن يكون المكره له السلطان أو غيره كص أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى
روايتهم ما إن الإكراه لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال لزوجته أنت طالق إن شاء
الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه

حنيفة فقال الدائماني فهمها
روايتان أحدهما كذهب
مالك وأحمد والأخرى على عاقلة
كل واحد منهما نصف دية
الأخرى وهذا مذهب الشافعي
قال وفي تركه كل واحد نصف
قيمة دية الآخر وله قول آخر
أن هلاكهما وهلاك الدائمين
هدر إذا لصع لهما كالأشقة
السماعية في فصل في اتفق
الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ
على عاقلة الجاني وأنما يجب
عليهم مؤجلة في ثلاث سنين
واختلفوا هل يدخل الجاني
مع العاقلة فيؤدى معهم قال
أبو حنيفة هو كاحد العاقلة يلزمه
ما يلزم أحدهم واختلف أصحاب
مالك فقال ابن القاسم كقول
أبي حنيفة وقال غيره لا يدخل
الجاني مع العاقلة وقال الشافعي
أن اتسعت العاقلة للدية لم يلزم
الجاني شيء وإن لم تنسع لزمه
وقال أحمد لا يلزمه شيء سواء
اتسعت العاقلة أو لم تنسع
وعلى هذا في لم تنسع العاقلة
لتحمل جميع الدية انتقل باقي
ذلك إلى بيت المال وإن كان
الجاني من أهل الديوان فهل
يلحق أهل ديوانه بالعصبة في
الدية أم لا قال أبو حنيفة ديوانه
عاقلة ويقتمون على العصبة
في التحمل فإن عدموا فخذت
تحمّل العصبة وكذلك عاقلة
السوق أهل سوقه ثم قرأته
فإن عجزوا فاهل محلتهم فإن لم
تنسع فاهل بلده وإن كان

الحاق من أهل القرى ولم تنسح
فالمصر الذي يلى تلك القرى
من سواده وقال مالك والشافعي
وأحمد لا مدخل لهم في تحمل
الدية إذا لم يكونوا أقارب الحاق
في فصل في اختلاف ما يحمله
العاقلة من الدية هل هو مقدار
أم هو على قدر الطاقة والاجتهاد
فقال أبو حنيفة يسوي بين
جميعهم فيؤخذ من ثلاثة دراهم
إلى أربعة وقال مالك وأحمد
ليس فيه شيء مقدور وانما هو
بحسب ما يسهل ولا يضربه
وقال الشافعي بتقدير فيوضع على
الغني نصف دينار وعلى المتوسط
الحال ربع دينار ولا ينقص
من ذلك وهل يستوي الفقير
والغني من العاقلة في تحمل
الدية أم لا قال أبو حنيفة يستويان
وقال مالك والشافعي وأحمد
يحمل الغني زيادة على المتوسط
والغائب من العاقلة هل يحمل
شبا من الديان كالحاضر أم لا
قال أبو حنيفة وأحمد هما سواء
وقال مالك لا يحمل الغائب
مع الحاضر شيئا إذا كان الغائب
من العاقلة في أقلام آخر سوى
الأقلام الذي فيه بقية العاقلة
ويضم إليهم أقرب القبال من
هو محجور معهم وعن الشافعي
كالمدعيين واختلاف في ترتيب
التحمل فقال أبو حنيفة القريب
والبعيد فيه سواء وقال الشافعي
وأحمد ترتيب التحمل على
ترتيب الأقرب فالأقرب من

تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشك في الطلاق
لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يغلب الإيقاع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وبصح حل الأول على أحد الناس والثاني على أهل الدين والورع
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقا ثانيا مات في مرضه الذي طلق
فيه أنها تراث منه وهو لا يظهر من أقوال الشافعي إلا أن أبي حنيفة يشترط في إرثها أن لا يكون
الطلاق عن طاب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول من يورثها إلى متى تراث
فقال أبو حنيفة تراث مادامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم تراث وله رواية أخرى أنها
تراث ما لم تتزوج وبه قال أحمد وقال مالك تراث وإن تزوجت وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه
المذاهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل
من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنها تراث مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها
في حباله مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تتزوج فإنها
بسييل أن ترجع إليه ما لم تتزوج ووجه قول مالك أنها تراث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال (زوجته أنت
طالق) إلى سنة طلق في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تنسلخ السنة فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من
له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلق واحدة منهن وله صرف الطلاق إلى من شاء منهن
مع قول مالك وأحمد أنهن بطلن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة
كاليد فإن أضافه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى
ذلك عنده الجزء السائع كالنصف والرابع قال وان أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة
كالسنن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المنفصلة
كلاصبع وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافا لأحمد فالأول مفصل
والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة
مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

كتاب الرجعة

اتفق الأئمة على جواز الرجعة المطلقة وعلى أن من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له إلا بعد أن
تكره زوجا غيره وبطأها في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط
في جواز حلها الأول وإن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول للشافعي
هكذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
في أظهر روايته أنه لا يحرم وطء الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر
أنه يحرم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها
في حكم الزوجة بدليل الحرف الطلاق لها والابلاء والظهار والله أعلم منها والارث لها منه

وارثه

وارثه منها ووجه الثاني أنه بطلاقها صارت أجنبية بدليل أنه لا بد في حلها من قوله رجعت إلى
نكاحي ونحو ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الرجعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه
إلى لفظ سواء نوى الرجعة به أم لا مع قول مالك في المشهور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواها
به ومع قول الشافعي لا تصح الرجعة إلا باللفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في أحسن
القصص ميل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمله على أنه ما وطئها
الأول قد نوى رجعتها إذ بعد وقوع المؤمن في وطئه من طلقها وهو لم ينو ارتجاعها ووجه الثاني
أنه قد يقع في وطئها أحراما من غيرية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة
على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ فالأول محمول على أحوال ومن ذلك قول مالك
وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط الإشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في أحد قوليه وأحمد
في أحدي روايته أنه شرط والأصح عند أصحاب الشافعي في أظهر قوليه وكذلك أحمد في أظهر
قوليه أن الإشهاد مستحب قال شيخ الإسلام الصفدي في كتابه رجعة الامة في اختلاف الأئمة
وما حكاه الرافعي من أن الإشهاد شرط عند مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح
القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره أن مذهب مالك الاستحباب ولم يحتج فيه خلافا
وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الأيضاح فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
وتوجيهها ما كونه وجبه المسئلة قبلها فن قال لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهادة
ليشهدوا على اللفظ فإن النية لا يصح فيها الإشهاد إلا الشافعي فإنه وإن اشترط اللفظ في الرجعة
فقد اغتفر عدم الإشهاد أن يكونا مساكلا لإنشاءه ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج
إلى الإشهاد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن وطء الرجعية في حال
الحيض أو الأحرام لا يحلها مع قول الأئمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء حال الحيض أو الأحرام ممنوع منه شرعا فكأنه وطء
في نكاح فاسد ووجه الثاني أن الحائض والمحرم ممنوع من وطئها معارض ومن ذلك قول مالك
في الصبي الذي يمكن جماعه أنه إذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحل مع قول الأئمة الثلاثة
أنه يحصل به الحل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
قول الشارع في حديث التحميل حتى تدوق عسيلة ويدوق عسيلة والعسيلة هي اللذة
بالجماع وذلك لا يكون إلا بخروج المني غالبا ووجه الثاني أن نفس الجماع فيه لذة وإن لم ينزل
وإنما خروج المني من كمال اللذة بدليل وجوب الغسل على من جامع ولم ينزل عند الأئمة
الأربعة خلافا لأحمد ووجه جماعة من الصحابة كما مر أول باب الغسل والله أعلم

كتاب الإيلاء

اتفق الأئمة على أنه إذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان
مولى أو أن حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى أو على أن المولى إذا فاقه لزمته كفارة عين بالله
عز وجل إلا في قول للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما
اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر بإيلاء وبروي
مثل ذلك عن أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بإيلاء فالأول مشدد

العصبات فإن استغفروا لم
يقسم على غيرهم فإن لم يتبع
الأقرب لتحمله دخل الأب
وهكذا حتى يدخل فهم أبهم
درجة على حسب الميراث
وابتداء حول العقل هل يعتبر
بالموت أو حكم الحاكم قال أبو
حنيفة اعتباره من حين حكم
الحاكم وقال مالك والشافعي
وأحمد من حين الموت ومن مات
من العاقلة بعد الحول فهل
يسقط ما كان يلزمه أم لا قال
أبو حنيفة يسقط ولا يؤخذ من
تركته وأما مذهب مالك فقال
ابن القاسم يجب في ماله ويؤخذ
من تركته وقال الشافعي وأحمد
في أحدي روايته ينقل ما عليه
إلى تركته في فصل في إذا مال
حائط إنسان إلى طريق أو مال
غيره ثم وقع على شخص فقتله
قال أبو حنيفة إن طواب بالنقض
فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف
بسيبه والأقرب ضمن وقال مالك
وأحمد في أحدي روايته إن
تقدم إليه طلب بقضه فلم يقضه
فعلبه الضمان زاد مالك وأحمد
عليه وعن مالك رواية أخرى أنه
إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا
يؤمن معه الاتلاف ضمن ما تلف
به سواء تقدم أم لا وسواء أشهد
أم لا وعن أحمد رواية أخرى
وهي المشهورة أنه لا يضمن
مطلقا ولا صاحب الشافعي في
الضمان وجهان أحدهما أنه
لا يضمن في فصل في ولو صاح

والشافي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ادا مضى الاربعة أشهر لا يقع بطلانها بل يوفى الامر لابي أو يطلق مع قول أبي حنيفة انه متى مضى الائمة وقع الطلاق فالاول مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمدان المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه الحاكم وهو الاطوار من قول الشافي مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافي في القول الاخر عنه ان الحاكم يضيّق عليه حتى يطلق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافي في أصح قوايه ان من آلى بغير الميزان الله عز وجل كالطلاق والعاقب واجاب العبادات وصدة المال لا يكون مولى اسواه قصد الاضرار بها أو رفعه عنها كالمرضع والمريضة أو عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولى الا أن يحلف على الغضب أو يصد الاضرار بها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافي انه لو ترك وطه زوجته للاضرار بها من غير عيب أكثر من أربعة أشهر لا يكون مولى مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه انه يكون مولى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك ان مدة ايلاء العبد شهران حرة كانت زوجته أو أمة مع قول الشافي انه أربعة أشهر مطلقا مع قول أبي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحته أمة فنهرا كان حرا كان أو عبدا ومع قول أحمد في إحدى روايتيه كذهب مالك والثانية كذهب الشافي فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان ايلاء الكافر لا يصح مع قول الثلاثة انه يصح ومن قوائمه مطالبته بهداسلامه بالبيعة أو الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم بالصواب

كتاب الطهارة

اتفق الائمة على أن المسلم متى قال لزوجه أنه أنت على كظهر أمي كان مظاهرا منها لا يجعل له وطوها حتى يقدم الكفارة وهي عنق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستة مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا على حمة طهار العبد وانه يكفر بالصوم وبالاطعام عندما لا يمكنه السيد وكذلك اتفقوا على ان المرأة اذا قالت لزوجها أنت على كظهر أمي فلا كفارة عليها الا في رواية اختارها الحنفية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك وأبي حنيفة انه لا يصح طهار الذي مع قول الشافي وأحمد انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الذي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني اكتفاؤنا منه بالتزامه لاحكام طهارا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح طهار السيد من أمته مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول أن الوارد في الشريعة انما هو في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بأمنه كالزوج فصح طهاره ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال لزوجه حرة كانت أو أمة

أو حائطا وقع ذات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس الحكم فأجهضت جنينها فزعا أو زال عفاها قال أبو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على أحد جلة وقال الشافي الذية في ذلك كله على العاقلة الا في حق البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال ابن أبي هريرة من أصحابه يوجب الضمان فيه وقال أحمد الذية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة وقال مالك الذية في ذلك كله على المرأة فانه لا ذية فيها على أحد مفصل يـ ولوضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا ماتت قال أبو حنيفة ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلى من ضرب مائة كاملة وقال الشافي وأحمد في ذلك ذية كاملة وغرة الجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الامة اذا كان مملوكا فقال مالك والشافي وأحمد فيه عشرة قيمة أمه يوم الجنابة سواء كان ذكرا أو أنثى وتعتبر قيمة الام يوم جنى عليها وحين أم الولد من مولاها فيه غرة تكون قيمتها نصف عشرة ذية الاب وكذلك في جنين الذمية اذا كان أبوه مسلما وقال أبو حنيفة في الذكر نصف عشر قيمته وفي الانثى عشر مفصل يـ

أنت على حرام فان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا وان نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوى قتلين أو واحدة فواحدة فان نوى النحر لم ينو الطلاق ولم يكن له نية فهو عيب وهو مولى ان تركه أربعة أشهر وقعت عليه طلبة بائنة وان نوى المهار كان مظاهرا وان نوى العيب كانت عينا ويرجع الى نية كم أراد بها واحدة أو أكثر سواء المدخول بها أو غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا بها واحدة ان كانت غير مدخول بها ومع قول الشافي ان نوى بذلك الطلاق أو المهار كان ماثوا وان نوى العيب لم يكن عيبا ولكن عليه كفارة عيب وان لم ينوشها فالارجح من قوله انه لا شيء عليه والشافي ان عليه كفارة عيب ومع قول أحمد في أظهر روايتيه ان ذلك صريح في المهار نواه أو لم ينوه وفيه كفارة المهار والثانية انه طلاق فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان حاله ما عليه كفارة عيب بالحنث من غير أن يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بأكل جزء منه ولا يحتاج الى أكل جميعه مع قول الشافي ان من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم أمته فالارجح ان لا يحرم ولكنه عليه كفارة عيب ومع قول مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايتيه انه يحرم على المظاهر القبلة واللسان بشهوة مع قول الشافي في أظهر قوليه ان ذلك لا يحرم فالاول مشدد خاص بالهـل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المظاهر اذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خيال الشهرين ليسلا كان أو نهرا عامدا كان أو ناسيا مع قول الشافي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف وان وطئ بالنهار عامدا فسدمومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف بنص القرآن فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن عدم التتابع رخصة والرخص لا تنطاط بالمعاصي ممن جنى واستحق العقوبة ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا يشترط الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافي وأحمد في الرواية الاخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كفارة ووجه الثاني أن الكفارة مما يقرب به الى الله فلا يكفي في الادب التقرب اليه بعيب الكفر كما ورد في الاضحية والهدى ويصح حل الاول على حال أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والادب مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى ذي مع قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر بحملهما على حاليين فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الاعان

اتفق الائمة على ان من قذف امرأته أو مراهبا أو نأوني حيا أو كذبته ولا يئنه له يلزمه

ولو حفر ثرا في فناء داره قال أبو حنيفة والشافي وأحمد يضمن ما هلك فيها وقال مالك لا ضمان عليه ولو بسط يديه في المسجد وحفر ثرا لم يلزمه أو عاق فيه قذبا لا يعطى بذلك انسان قال أبو حنيفة اذا لم ياذن الجيران في ذلك ضمن وللشافعي قولان في ضمانه واسقاطه وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه لا ضمان ولا خلاف انه لو بسط يديه الحصار فراق به انسان انه لا ضمان عليه ولو ترك في داره كلبا عقورا فدخل الى داره انسان وقد علم ان تم كلبا عقورا فعقره قال أبو حنيفة والشافي لا ضمان عليه على الإطلاق وقال مالك عليه الضمان بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم انه عقور وعن أحمد روايتان أظهرهما انه لا ضمان عليه

باب القسامة
اتفق الائمة على ان القسامة مشروعة في القتل اذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا في السب الموجب للقسامة فقال أبو حنيفة الموجب للقسامة وجود القسمة في موضع هو في حفظ قوم أو حيا ينسب كالمحلة والدار ومسجد المحلة والقرية فانه يوجب القسامة على أهلها لكن القتل الذي بشرع فيه القسامة اسم لم يثبت به أثر من حواجة أو ضرب أو خنق ولو كان الدم يخرج من أذنه أو دبره فليس بقتيل ولو خرج

من أذنه أو عينيه فهو قتل فيه القسامة وقال مالك السبب المعتبر في القسامة أن يقول المقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول بالقسامة مسلما أو سواء كان فاسقا أو عدلا ذكرا أو أنثى أو يقوم لأولياءه المقتول شاهد واحد واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكره كورينه فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب بالناسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه أن يوجد المقتول في مكان خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء وقال الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة لصدق المدعى بأن يرى قتيلا في محلة أو قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تنفرق جمع عن قتيلا وإن لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العدل عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان وكذا فاسق وكفار على الأرجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عنده لهج السنة العام والخاص بأن فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود ما طخ بالدم بيده سلاح عند القتيلا ومنه أن يردحم الناس بوضع أوفى باب فيوجد فيه قتيلا وقال أحمد لا يحكم بالقسامة الآن يكون بين المقتول وبين المدعى عليه لوث

الحدوله أن يلاع وهو أن يكرر اليمين أربع مرات بالله أنه لمن الصادق ثم يقول في الخامسة وإن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فإذا لاعن لزمها حينئذ الحد ولها دروة باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين فيما رماي به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليهما كان من الصادقين وإن فرقة اللاعن وأمة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يلزمه الحد مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن أو يقر ويجرد النكول بصير به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يجتهد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاعن أو تقرر مع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها الحد بمجرد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن كل مسلم صح طلاقه صح لعانه حرين كانا أو عبيدين أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما أو عنده مالك لا يصح طلاق الكافر أو الكوفة الكفار فاسدة عنده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فتى فذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينفق عنه الولدان فذفه ابصر مع الزنا لاعن بالحد ولم ينفق نسب الولد سواء ولدته سنة أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون أسنة أو هاتين ثلاث حيضات أو بحیضة واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظر واليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أجرة خرج الساقين ووجه الثاني حصول الزينة بمجرد الحمل فيصح اللعان لأجله مبادرة للخلوص من العار ومن ذلك قول مالك وأحمد في أحمدى روايته أن الفرقة تقع بلعانه خاصة بفرقة الحاكم مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنها لا تحصل إلا بلعانه ما وحكم الحاكم فيقول فرقت بينكما مع قول الشافعي أنها تقع بلعان الزوج خاصة كما ينفق النسب بلعانه وأما لعانه يسقط الحد عنها فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الفرقة ترفع بكذب نفسه فإذا كذب نفسه جلد الحد وكان له أن يتزوجها وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته أنها فرقة مؤبدة لا ترفع بحال فالأول فيه تخفيف محمول على أرذل الناس والثاني فيه تشديد محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروءة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فرقة اللعان طلاق لا يقع مع قول الأئمة الثلاثة أنها فاسدة فائدة ذلك أنه إذا كان طلاقا لا يبدى التحريم حتى لو أكذب نفسه جازله أن يتزوجها مع قول مالك والشافعي أنه تحريم مؤبد كالرضاع فلا نخل له أبدا وبه قال عمرو بن عبد الله وابن مسعود وابن عمر وعطاء بن الزهري والأوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير أن يقع باللعان تحريم الاستمتاع فإذا أكذب نفسه ارتفع

التحريم

واختلفت الرواية عنه في اللوث فروي عنه العداوة الظاهرة والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين أهل البني وأهل العدل وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول أن فلانا قتلني فلا يكون لوثا لا عند مالك ولا عند غيره ففصل في هذا عند مالك في القسامة عند كل واحد من الأئمة حلف المدعون على قاتله خمسين يمينا واستحقوا دمه إذا كان القتل عمدا عند مالك وأحمد وعلى القديم من قولي الشافعي وقال الشافعي في الجديد يستحقون دية مغلفة في فصل في وأخته لمفوا هل يبدأ بإيمان المدعين في القسامة أم بإيمان المدعى عليهم قال الشافعي وأحمد بإيمان المدعين فإن نكل المدعون ولا يئنه حلف المدعى عليه خمسين يمينا ويرى وقال مالك يبدأ بإيمان المدعين واختلفت الرواية عنه بالحكم أن نكوا في رواية يبطل الدم ولا قسامة وفي رواية يحلف المدعى عليه أن كان رجلا بعينه حلف ويرى وإن نكل لزمه الدية في ماله ولم يلزم العاقلة منهاشي لأن النكول عنده كالأعتراف والعاقلة لا تحمل الاعتراف وفي رواية تحمل العاقلة قلت أو كترت فمن حلف منهم يرى ومن لم يحلف فعليه بقسطه من الدية وقال أبو حنيفة لا تشريع اليمين في القسامة إلا

التحريم وعادت زوجته له أن كانت في العدة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو فذف زوجته رجل بعينه فقال زني بك فلان لاعن للزوجة وحد للرجل الذي فذفه أن طاب الحد ولا يسقط باللعان مع قول الشافعي في أرجح قوله أنه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما أحد فان ذكر القذف في لعانه يسقط الحد ومع قول أحمد أن عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما أحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لو قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحدان لم يشتهه وليس له أن يلاعن حتى يدعى رؤيته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي أن له أن يلاعن ولو لم يذكر رؤيته فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لو شهد على المرأة أربعة منهم الزوج قبلات شهادتهم ونكح الزوجة مع قول غيره أنه لا تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف على الزوجية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الزوجة لو لا غنت قبل الزوج اعتد به مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتد به فالأول مخفف والثاني مشدد تبع للنص القرآن في العلماء من أوجب الترتيب ومنهم من لم يوجبه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح لعان الآخر إذا كان يعقل الإشارة ويفهم الحكاية ويعلم ما يقوله وكذلك يصح فذفه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح فذفه ولا لعانه فالأول مخفف على الآخر والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا بان زوجه منه ثم رآها تزني في المدة فله أن يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت استبرأ ثم بالحیضة مع قول الشافعي أنه أن كان هنالك حمل أو ولد فله أن يلاعن والأول مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه ليس له أن يلاعن أصلا فالأول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد من غير أن كان وطأ وأنت بولدة لسنة أشهر من العقد لم يلحق به كالأنت به لاق من سنة أشهر مع قول أبي حنيفة أنه يلحقه إذا عقدت عليه بالحضرة الحاكم ثم طلقها عقب العقد وأنت به لسنة أشهر لا أكثر منها ولا أقل فإن الولد حينئذ يلحقه الحد وبه قبل الطلاق فالأول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنتين فأتاها بخبر وفاة فاعتقدت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ثم قدم الأول أن الأولاد يلحقون بالأول ويقتفون من الثاني مع قول الأئمة الثلاثة أن الأولاد يكونون للثاني وعند أبي حنيفة أيضا أنه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فأتت بولدة لسنة أشهر من العقد كان الولد لمقهابه وإن كان بينهم مامسافة لا يمكن اجتماعهما فيها لوجود العقد فالأول مشدد على الزوج الأول والثاني مخفف على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وقد صارت فراسا لزوجها بالعقد فالولد له بنص الشارع إذا احكام برجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج إلى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

اذا لم يمينوا شخصاً بعينه يدعون عليه فيحلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خسين يميناً بمن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلوا ولا علمنا قاتلاً فان لم يكونوا خسين كررت اليمين فاذا تكلمت اليمين وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة وان عين المدعون قاتلاً فلا قسامة ويكون نعيمهم القاتل نيرة لباقي أهل المحلة ويلزم المدعى عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ويترك في فصل في اخذ قوافلها اذا كان الاولياء جماعة فقال مالك وأحمد تقسم اليمين بينهم بالحساب وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تكرر عليهم اليمين بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة واختلفوا هل تنبت القسامة في العيب فقال أبو حنيفة وأحمد تنبت وقال مالك لا تنبت وللشافعي قولان أحدهما تنبت وهل تجمع أيمان النساء في القسامة قال أبو حنيفة وأحمد لا تجمع مطلقاً في عمد ولا خطأ وقال الشافعي تجمع مطلقاً العمد والخطا وهن في القسامة كالرجال وقال مالك تجمع أيمانهن في الخطا دون العمد في كتاب كفارة القتل في اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في القتل الخطا اذا لم يكن المقتول دميّاً ولا عبداً واختلفوا فيما

كتاب الأيمان

اتفق الأئمة على ان من حلف على عين في طاعة لم يلزمه الوفاء بها وعلى انه لا يجوز للكافر ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمنع به من روضه ورحم وعلى ان الاولى له ان يحلف ويكفر اذا حلف على ترك بر أو انه يرجع في الايمان الى الله وعلى ان اليمين بالله تعالى تنعقد بجميع أسمائه الحسنى ومائمه الاما هو حسن كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفاته كقوله الله وجلاله الا ان أبا حنيفة استثنى علم الله فلم يمينوا أجمعوا على انه اذا حلف على أمر مستقبلي أن يفعله أو لا يفعله وحلف وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمحلف انه قد عينه ووجبت عليه الكفارة اذا حلف خلافاً لما لا يندفع قوله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والنافعين على انه قاتل اليمين بالحلف عليه ووجوب الكفارة اذا حلف وكذلك اتفق الأئمة على أن الكفارة تجب بالحلف في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى انه لو حلف بشرين ما هذا الكفر فلم يكن فيه ما لم يحلف خلافاً لابي يوسف في قوله انه يحلف وعلى انه اذا قال والله لا أكلم فلان حياً ونوى به شيئاً معيناً انه على ما نواه وكذلك لو قال زوجته ان خرجت به برادى فأنت طالق ونوى شيئاً معيناً فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف ليقتل فلان أو كان ميتاً وهو لا يعلم بموته لم يحلف وكذلك اتفقوا على أن كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والحالف مخير في فعل أيها شاء فان لم يجد استقل الى صيام ثلاثة أيام وأجمعوا على انه لا يجزى في الاعتاق الا رقبة مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشرك خلافاً لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان في الرقبة قال الهما وهو مشكل لان العتق عمره تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقبة ككافرة فانه خالصها لعبادة ابيليس وأيضاً فان العتق قرينة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر فقلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام أبي حنيفة نظر فليأمل وكذلك اتفقوا على انه لو أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام لم يحسب الا اطعام واحد خلافاً لابي حنيفة في قوله انه يجزى عن عشرة مساكين وأجمعوا على انه يجزى دفعها الى فقراء المسلمين الاحرار والى صغار بقضاءه ولبه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه ليس له أن يعدل عن الوفاء في الكفار مع قدرته علم عامع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وأنه يجوز له العدول وتلزمه الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه ان اليمين الغموس وهي الحلف بالله تعالى على أمر ماض متعديداً للكذب فيه لا كفارة لها لانها أعظم من أن تكفر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وايضاح ذلك شدة ظهور راحة الاستهانة بجناب الحق جل وعلا من العارف اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله فانه يكون معذوراً ببعض العذر فذلك خفف في حاله باجزاء الكفارة في عيونه المذكورة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال اقسم بالله أو أشهد بالله فهي يمين وان لم

اذا كان دميّاً أو عبداً فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تجب الكفارة في قتل الذي على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور وقال مالك لا تجب كفارة في قتل الذي وهل تجب في قتل العمد قال أبو حنيفة ومالك لا تجب وقال الشافعي تجب وعن أحمد روايتان كالمذهبين ولو قتل الكافر مسلماً خطأ قال الشافعي وأحمد تجب عليه الكفارة وقال أبو حنيفة ومالك لا كفارة عليه وهل تجب الكفارة على الصبي والمجنون اذا اقتلوا قال مالك والشافعي وأحمد تجب أبو حنيفة لا تجب في فصل في فصل في اتفقوا على ان كفارة الخطا عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم اختلفوا في الاطعام فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه لا يجزى الاطعام في ذلك والرواية الاخرى عن أحمد انه يجزى وللشافعي في ذلك قولان أحدهما انه لا اطعام وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب تعديه تكفر به بترتيب السكين ووضع الحجر في الطريق قال مالك والشافعي وأحمد تجب وقال أبو حنيفة لا تجب مطلقاً وان كانوا أجمعوا على وجوب الدية في ذلك في باب حكم الصغر والحر في الصغر عزائم وورق وعقد نوتر

يكن له نية مع قول مالك انه متى قال أقسمت بالله أو أقسم بالله لفظاً أو نية كان يميناً وان لم يلفظ به ولا نواه فليس يمين ومن قول الشافعي انه متى قال أقسم بالله ونوى به اليمين كان يميناً وان نوى الاخبار فلا واختلاف أصحابه فيما اذا أطلق والاصح انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه ان من قال أشهد بالله لافعل لم يميناً سيما انه يكون يميناً مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يميناً مع قول أبي حنيفة انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه لو قال والله أو أيم الله فهو يمين نوى به اليمين أم لا مع قول أحمد في الرواية الاخرى وبعض أصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف بالمحلف انه قد عينه ووجبت عليه الكفارة بل نقل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول بعضهم انه لا ينعقد بالحلف بالمحلف عين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انعقاد الاجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القاسم بذلك لا بالورق ولا بخفي ما يترتب على ذلك من فتح باب انتهاك الحرمه والحق ان لكلام الله تعالى اطلاقات حقيقية في الموجودات الاربع لا يجازية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان على هذا الاعتقاد ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمحلف وحلف كفارة واحدة مع قول أحمد انه يلزمه بكل آية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن آخره الا بحالته ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان كل آية بطلق عليها صفة ومن ذلك قول أحمد انه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم انه قد عينه فان حلف لزمته الكفارة مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينعقد بذلك عينه ولا تلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يملكون سر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله والثاني مخفف خاص بأحد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان عين الكافر لا تنعقد مع قول الثلاثة انها تنعقد وتلزمه الكفارة بالحلف فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حنفاً له في معرفة جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئاً من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه لا بد أن يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ليكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقاً انما يجزى اذا أخرجهما بعد الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمه على الحنث المباح ومع قول مالك في إحدى روايتيه وأحمد انه يجوز تقديمه مطلقاً فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى

في الابدان والقلوب فمرض
ويقتل ويغرق بين المرو وزوجه
وله حقيقة عند الاثمة الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا
ثابت في الجسم وبه قال أبو جعفر
الاسترأبدي من الشافعية
وتعلمه حرام بالاجماع واختلافوا
في تعليمه الصبر ويعلمه فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر
بذلك ومن أعجاب أبي حنيفة
من قال ان تعلمه ليتجنبه أو
ليتجنبه لم يكفروا وتعلمه
معتقدا جوازه أو معتقدا انه
ينفعه ككفروا واعتقد ان
الشياطين تفعل للساحر ما يشاء
فهو كافر وقال الشافعي من
تعلم السحر قلناه صف لنا سحره
فان وصف ما يوجب الكفر
مثل ما اعتقده أهل بابل من
التقرب الى الكواكب السبعة
وانها تفعل ما يبتغي منها فهو
كافر وان وصف ما لا يوجب
الكفر فان اعتقدا باحة السحر
فهو كافر ففصل في وهل يقتل
الساحر بمجرد تعلمه واستعماله
قال مالك وأحمد يقتل بمجرد
ذلك فان قتل بصره قتل عند
الاثمة الأبا حنيفة فانه قال
لا يقتل حتى يتكرر ذلك منه
وروي عنه انه قال لا يقتل حتى
يقر أنه قتل انسانا بصره وهل
يقتل قصاصا أو حدا قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد يقتل حدا
وقال الشافعي يقتل قصاصا
فوفصل في وهل تقبل توبة

الساحر أم لا قال أبو حنيفة في
المشهور عنه ومالك لا تقبل
توبته ولا تسمع بل يقتل كالزندق
وقال الشافعي تقبل توبته وعن
أحمد وابن أبي عمير لا تقبل
واختلفوا في ساحر أهل
الكتاب فقال مالك والشافعي
وأحمد لا يقتل وقال أبو حنيفة
يقتل كما يقتل الساحر المسلم
وهل حكم الساحرة المسلمة حكم
الرجل الساحر المسلم قال مالك
والشافعي وأحمد حكمها حكم
الرجل وقال أبو حنيفة تحبس
ولا تقتل ففصل في قال امام
الحرمين لا يظهر السحر الا على
فاسق كالاظهار الكرامة على
فاسق وذلك مستفاد من
اجماع الامة وقال مالك السحر
زندقة واذ قال الرجل أحسنه
قتل ولم تقبل توبته ففصل في
قال النووي في الروضة اتيان
الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم
والضرب بالرمل والشعرير
والسحرة وتعليمهم احرام بالنص
الصحيح وقال ابن قدامة الحنبل
في الكافي الكاهن الذي له
رئي من الجن والعراف نقل عن
أحمد ان حكمهما القتل أو
الحبس حتى يموتا قال وأما المعزم
الذي يعزم على المعصية ويرغم
انه يجمع الجن وانها تطيعه فذكره
أحمد في النور وروي عن
أحمد أنه توقف فيه قال وسئل
ابن المسيب عن الرجل يوجد
عند امرأته يلمس من يداويه

أولا يأكل ذا الخروف فصاركبشا أو البسر فصاروطيا أو الرطب فصارغرا أو التمر فصارخلا
أولا يدخل هذه الدار فصارت ساحة حنت في مسئلة الصبي والخروف والساحة دون غيرها
فلا يحنت في البسر والرطب والتمر وهو أحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك وأحمد يحنت
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد أو الحرم لم يحنت مع قول أحمد انه
يحنت فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم
غلبة الطلاق البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسج
بيت كل تقى وألحق به الحرم ومن ذلك قول أبي حنيفة واقتضاء قواعد مذهب مالك انه
لو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من شمر أو جلد أو خيمة وكان من أهل الامصار لم يحنت أو كان
من أهل البادية حنت مع قول الشافعي وأحمد انه يحنت قرويا كان أو بدويا فالاول مفصل
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف
لا يفعل شيئا ففعله غيره بقله فان كان تكا أو طلاقا حنت وان كان بيماء أو اجارة لم يحنت الا ان
يكون من عادته أن يتولى ذلك بنفسه فانه يحنت مطلقا مع قول مالك انه لا يحنت الا ان يتولى
ذلك بنفسه ومع قول الشافعي ان كان سلطانا أو ممن لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له فيه في
ذلك حنت والا فلا ومع قول أحمد يحنت مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف
ليقضين دين فلان في غده فقضاه قبله لم يحنت مع قول الشافعي انه يحنت فلان صاحب الحق
ما قبل القدر حنت عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحنت وقال مالك ان قضاه للورثة
أولا فاقضى في الغد لم يحنت وان أخر حنت فالاول من أصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد
كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل فرجع الامر الى المرتبتين
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان بين المكره لا ينقض مع قول أبي حنيفة
انه ينفذ وقيل ان أحد لا ينقض له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظاهر ووجه
الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا المكره بفتحها بين أن يحلف وبين
أن يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الاولى له تحمل الضرر لاجل الجنب الحق كما عليه
الاكابر من العلماء ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو فقد المحلوف عليه نسيانا لا تلقا
حنت مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق أو بالظهار مع قول الشافعي في
أظهر القولين انه لا يحنت مطلقا ومع قول أحمد في إحدى روايته انه ان كان اليمين بالله أو
بالظهار لم يحنت وان كان بالطلاق أو بالعناق حنت فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو حلف ليشرب
ماء هذا الكوز في غدا فاهرب قبل الغد لم يحنت مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل
الغدي بغير اختياره لم يحنت فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال والله لا كلف فلانا حنينا ولم ينوش بيميننا حنت
ان كلفه قبل سنة أشهر وقال مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه

فقال لعمري ان الله عز وجل
عما يضر ولم يبه عما يقع ان
استطعت ان تنفع أخاك فافعل
وهذا يدل على ان مثل هذا
لا يكفر صاحبه ولا يقتل
في كتاب الحدود المرتبة على
الجنائيات السبعة
وهي الردة والبغى والزنا
والقذف والسرقعة وقطع
الطريق وشرب الخمر
باب الردة
هي قطع الاسلام بقول او فعل
أونية انفق الائمة على أن من
ارتد عن الاسلام وجب عليه
القتل ثم اختلفوا هل يقتل
قبله في الحال أم بوقف على
استنابته وهل استنابته واجبة
أم مستحبة واذا استتيب فلم
ينب له بمهل أم لا فقال أبو
حنيفة لا يجب استنابته ويقتل
في الحال إلا أن يطلب الامهال
فيمهل ثلاثا ومن أحسب أنه
قال بمهل وان لم يطلب الامهال
استحبنا وقال مالك نجيب
استنابته فان تاب في الحال
قبلت توبته وان لم ينب أمهل
ثلاثا له يتوب فان تاب والا
قتل والشافعي في وجوب
الاستنابة قولان أظهرهما
الوجوب وعنه في الامهال
قولان أظهرهما انه لا يمهل وان
طلب بل يقتل في الحال اذا
أصر على رده وعن أحمد روايتان
احدهما كما ذهب مالك
والثانية لا يجب الاستنابة وأما

تشديد والتسالم تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في الجديد انه لو حلف لا يكلمه فكانت له أو راسه فاشترى يده أو عينه أو رأسه لم يحنث
مع قول مالك انه يحنث بالكتابة وفي الرسالة والاشارة روايتان مع قول أحمد والشافعي في
القديم انه يحنث فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والتسالم تشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجهه الاول قول الثلاثة لا تخفى أدلتهم على القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو
قال لزوجتي ان خرجت بغيراذني فالت طالق ونوى شيئا مينا فانه على ما نواه وان لم ينو شيئا
وقال أنت طالق ان خرجت بغيراذني فلا بد من الاذن كل مرة وان قال الآن آذن لك
أو حتى آذن لك أو الى ان آذن لك كفي مرة واحدة ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله
نه الى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج الاول يحتاج للاذن فقط وقال أبو حنيفة
يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو أنه آذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن اذنا
مع قول الشافعي انه آذن صحح وقد تم حكاية اتفاق الائمة لاربعة على المسئلة الاولى أوائل
الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني منها
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف لا يأكل
الرؤس ولا يلبس له وأطلق ولم يوجد سب يستدل به على التوبة حمل ذلك على كل ما يعنى رؤسا
حقيقة في وضع اللغة وعرفه من رؤس الانعام والطيور والحياتان مع قول أبي حنيفة انه
يحمل على رؤس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والابل والغنم فالاول
مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك وأحمد انه لو حلف ليضربن زيد امانه سوط فضر به بضعت فيه مائة نحر لم يبر مع قول
أبي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول
محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة كواقع
السيد أيوب بالنظر للضروب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلا ناهية
فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه
القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقتل فلانا وكان يعلم انه ميت حنث
مع قول مالك انه لا يحنث مطلقا علم أم لم يعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له
وله دين لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود دليل
صحة الحوالة به وجوب الزكاة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فأكهة
فاكل رطباً أو عنباً أو رماناً لم يحنث مع قول الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطف يقتضي
المقابلة وقد قال تعالى فيها فأكهة ونخل ورمان فلوان النخل والرمان دخلا في معنى الفاكهة
لا كفي الحق تعالى بذكر الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يفتكه
به مما ليس هو بروت ولا آدم فقد حمل النخل والرمان فقد رجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أدمفا كل اللحم أو الجبن أو البيض
لا يحنث الا بأكل ما يطبخ منها مع قول الائمة الثلاثة انه يحنث بأكل الكل فالاول فيه تخفيف

والثاني

الامهال فانه يخفف مذهبه
في وجوه ثلاثا وحكى عن
الحسن البصري ان المرتبة
لا يستتاب ويحب قتله في الحال
وقال عطاء ان كان مولودا على
الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب
وان كان كافرا فاسلم ثم ارتد فانه
يستتاب وحكى عن الثوري
انه يستتاب أبدا وهل المرتبة
كارتد أم لا قال مالك والشافعي
وأحمد الرجل والمرأة في حكم
الردة سواء وقال أبو حنيفة
تجسس المرأة ولا تقتل وهل
تصح ردة الصبي المميز أم لا
قال أبو حنيفة نعم وذلك هو
الظاهر من مذهب مالك وهو
المشهور عن أحمد وقال الشافعي
لا تصح ردة الصبي وروى مثل
ذلك عن أحمد واتفقوا على ان
الزندق وهو الذي يسر الكفر
ويظهر الاسلام يقتل ثم
اختلفوا في قول توبته اذا تاب
قال أبو حنيفة في أظهر روايته
وهو الأصح من خمسة أوجه
لأصحاب الشافعي قبل توبته
وقال مالك وأحمد يقتل ولا
يستتاب وروى عن أبي حنيفة
مثل ذلك بلفظ لا يرد
أهل بلد وجرى فيه حكمهم
هل تصبر تلك البلدة دار حرب
أم لا قال أبو حنيفة لا تصبر دار
الاسلام دار حرب حتى يجمع
فيها ثلاث شروط ظهور أحكام
الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا
ذي بالaman الاصل وان تكون
مناخلة لدار الحرب والظاهر

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر عند القطن ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحافا كل سمك لم يحنث مع قول بعض
الائمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحافا
في القرآن ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحافا كل سمك لم يحنث مع قول
مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يخص الى العمومية بل هو محمول بالدهن
والثاني مشدد لان أصل السمك لحم وان كان لم يحصل في البهجة السمن زاد سمك فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكاً فاكل
من سمك الظهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص بأهل الدين
والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بآحاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول شمول السمك لما في الظهر ووجه الثاني عدم شموله ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لو حلف لا يشم البنفسج فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
لو حلف انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهاه عن خدمته
فان لم يسبق دمه خدمته قبل العيين فخدمه بغير أمره لم يحنث وان كان قد استخدمه قبل
العيين وبقي على الخدمة له حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث في عبيد غيره وفي عبيد نفسه
وجهان لأصحابه ومع قول مالك وأحمد انه يحنث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني
والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
لا يكلم قمر القرآن لم يحنث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحنث
أو في غيرها حنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه
الاول ان قراءة القرآن قريبة الى الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من
شقي التفصيل في الثاني لما كد الامر بالقراءة في الصلاة بخلاف قرأته في غير الصلاة
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان
بينا فادخل عليه فاستدام المقام معه لم يحنث مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الآخر
يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك انه
لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بينهما فافتمساها وحال بينهما حائط ولكل واحد منهما باب
وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حنث مع قول الشافعي وأحمد لا يحنث وعن أبي حنيفة
روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص بآحاد الناس
والثالث له وجهه الى كل من القولين فلم يجزم الامام أبو حنيفة في المسئلة بشيئ نورع فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال محاليكي أو عبيدي احرار دخل
في ذلك المدبر واملو والمكاتب في احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه
يدخل في ذلك المكاتب والمشقص ومع قول أبي حنيفة أيضا في رواية ان المكاتب لا يدخل
الابانية وأما المشقص فلا يدخل أصلا ومع قول أحمد ان الكل يدخلون وفي رواية عندان
المشقص لا يدخل الابانية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد

ميزان في

أحكام الكفر في بلدة تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد وانفقوا على أنه تقسم أموالهم فاما ذرارهم فقال أبو حنيفة ومالك الذي حدث منهم بعد الرد لا يسترقون بل يجبرون على الاسلام اذ باعوا فان لم يسلموا قال أبو حنيفة ومالك يجلسون ويتعاهدون بالضرب جديا الى الاسلام وأما ذراري ذرارهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم ومالك الشافعي في استرقاقهم قولان أحدهما لا يسترقون

باب البغي

اتفق الاثمة على أن الامامة فرض وان لا يذلل مسلمين من امام يقيم شعار الدين وينصف المظلومين من الظالمين وانه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا ايمان لا متفقان ولا مفترقان وعلى أن الاثمة من قريش وانما جازة في جميع اخذ قريش وان لا امام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر وان الامامة لا يجوز لامرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وان الامام التكامل يجب طاعته في كل ما يأمربه ما لم يكن معصية وان القتال دونه فرض وأحكام من ولا نافذة وانه لو خرج على امام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو الرابع من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبدن دادي وثي من الادم قال اقتصر على مد أجزاء مع قول أبي حنيفة انه ان أخرج راف نصف صاع أو شعيرا أو غراف صاع ومع قول أحمد انه يجب مد من خنطة أو دقيق أو مدان من شعير أو غر أو رطلان من شعير ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديدا بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد انه يجب في الكسوة أقل ما تجزئ به الصلاة في حق الرجل ثوب قميص أو زاروف في حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجزئ أقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لابي حنيفة أقله قباء أو قميص أو كساء أو رداء وله في العمامة والمنديل والسرابيل والمثززر رواية ان ومع قول الشافعي يجزئ جميع ذلك حتى القلنسوة عند جماعة من أصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير لم يأكل الطعام مع قول أحمد انه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته انه لو كرر البغين على شيء واحد أو على أشياء وحنث لزم لكل عين كفارة الا ان مالكا اعتبر ارادة التأكيذ فقال ان أراد التأكيذ كفارة واحدة وان أراد بالتكرار الاستئناف فهو مسامحان مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في أحدث شي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا أراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين والحنث لم يمنعه والا فله منه مع قول أحمد انه ليس لسيده منه على الاطلاق ومع قول أبي حنيفة ان للسيد منه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان أضربه الصوم فله منه والا فلا وله الصوم في غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان فعلت كذا فله وكافر أو بري من الاسلام أو الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي لو قال وأمانة الله انه عين مع قول غيرهما انه ليس بعين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يمس حيا حنث بليس الخاتم مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب أو فضة فالاول مشدد والثاني

مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف أو لا أشرب ماء هذا الكوز فشرب منه أو أكل كل بض الرغيف أو لا لبست من غزل فلانة فليس ثوبا فيه من غزلها أو لا دخلت هذه الدار فأدخل رجله أو يده لم يحنث مع قول مالك وأحمد انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق فسقه أو خبره أو كله حنث مع قول أبي حنيفة انه ان سقه لم يحنث وان خبره أو كله حنث ومع قول الشافعي انه ان سقه حنث وان خبره أو كله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكرة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عسده حنث مع قول الشافعي لا يحنث الا بنيه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل ففرق يده أو يائه من ماء أو شرب حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث حتى يكرع بفيه منها كراعا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب منه قليلا حنث الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجته فخنقه أو عضها أو تنف شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق وتنف الشعر بجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخبار لنفسه حنث مع قول مالك انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب أو دين ولم يجد ما يفتق به أو بطم أو يكسو لم يجزئه الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمسال مع قول أبي حنيفة انه يجزئه الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب العدد والاعتبار

اتفق الاثمة على أن عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى أن عدة من لم تحض أو يئست بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض ثلاثة اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت أمة فقرآن وقال داود ثلاثة وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى أن الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوا الى النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على أن من ملك أمة يبيع أو هب أو سبي لزمه استبراءها بحيض أو فرة ان كانت حائلا وان كانت عن لا تحيض اصغرا وكبر فبشره هذا ما وجدته في الباب من

لهم تأويل مشبه ومطاع فهم فانه يباح قتالهم حتى يقتلوا الى أمر الله تعالى فاذا قاتلوا كف عنهم واختلفوا هل يتبع مدبرهم في القتال أو يذفف على جريحهم فقال أبو حنيفة اذا كان لهم فدية يرجعون اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز واتفقوا على أن أموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحهم وكراعهم على جريحهم قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت الحرب رد اليهم وانفقوا على أن ما أخذه البغاة من خراج أرض أو خربة ذي يلزم أهل العدل ان يحبسوا به وان ما يلقه أهل العدل على أهل البغي لاضمان فيه واختلفوا فيما يلقه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجسد الرابع وأحمد في إحدى روايته لا يضمن وقال الشافعي في القديم وأحمد في روايته الاخرى يضمن

باب الزنا

اتفق الاثمة على أن الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني نارة يكون بكر أو ثاوة نيا هو والمحض وانفقوا على أن من سرائط الاحصان الحرية والبائغ والعقل وأن يكون قد تزوج

نزوحاً صريحاً ودخل بالزوجة
فهذه الشروط الخمسة مجتمعة
عليها واختلوا في الإسلام هل
هو من شرائط الاحصان أم لا
فقال أبو حنيفة ومالك نعم وقال
الشافعي وأحمد لا يحد الذي
عندهما من كسب فيه شرائط
الاحصان فزني بامرأة قد كسبت
فيها شرائط الاحصان بان
كانت حرة بالغة عاقلة مدخولاً بها
في نكاح صحيح وهي مسلمة فها
زانية محصنة بالاجماع عليها
الرجم حتى يموتوا وهل يجمع
عليها الجلد قبل الرجم أم لا قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي
لا يجمع وإنما الواجب الرجم
خاصة وعن أحمد روايتان
أظهرهما يجمع ولو كان الزاني
مألوفاً وقد تزوج ودخل في
نكاح صحيح فهل يرجم الأربعة
على أنه لا يرجم وقال أبو ثور يرجم
فوفصل في قال في الافصاح
واتفقوا على أن البكرين الحريين
إذا زنيا فاقامهما بجلد ان كل
واحد منهما مائة جلدة وهل
يضم اليهما مع الجلد التعريب
أم لا قال أبو حنيفة لا يضم بل
هو تعريب غير واجب ان رآه
الامام مصلحة غيرهما على قدر
ما يرى وقال مالك يجب تعريب
الحرة البكر الزانية دون الزانية
والتعريب ان ينفى سنة الى غير
بلده وقال الشافعي وأحمد الزانية
الحرة البكر ان يجمع
في حقها بين الجلد والتعريب
بما قال القرطبي في تفسيره

الزوج

الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحق الولد به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه ان المعتدة اذا وضعت علقاً أو مضغة لا تنقض
عدها بذلك ولا تصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي في أحد قوليه ان عدها تنقض بذلك
وتصيرها أم ولد وهو قول أحمد في الرواية الاخرى عنه فالاول مخفف بالنظر الى الزوج مشدد
بالنظر الى المرأة والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في
الجلد ومالك وأحمد في أحدي الروايتين ان المعتدة المبنونة لا احداً عليها مع قول أبي
حنيفة والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الاخرى انه يجب عليها الاحداد فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر
قوايه ان البائن لا يخرج من ينهاها الا اضرة مع قول مالك وأحمد ان لها انحر وج مطلقاً
ولا جدر رواية اخرى كذهب أبي حنيفة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الصغير والكبير سواء في الاحداد مع قول أبي حنيفة
انه لا احداد على الصغير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد
وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة لا الاحداد مع قول أبي حنيفة انه لا يجب عليها الاحداد
ولا عداً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
أما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج المسلم ويبدل للثاني حديث لا يحمل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحدد على غير زوج فخرج الذي لان الحزن لا يكون الا
على الزوج المسلم اما الذي فلا ينبغي الحزن عليه الا بقدر الوفاء بحقه ودمته واما كونه لا عده
لزوجته فينبغي على ان أنكحة الكفار باطلة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو باع أمته
من امرأه أو خصي ثم تقابل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأ مع قول أبي حنيفة انه ما اذا تقابلا
قبل القبض فلا استبراء أو بعده لم يمسها الا استبراء فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب
الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب مع قول مالك انها كانت ممن يوطأ منها لم
يجز وطؤها قبل الاستبراء وان كانت ممن لا يوطأ منها اجاز وطؤها من غير استبراء وقال داود
لا يجب استبراء البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في باب الاستبراء التمسك ولو لم يعقل معناه فقد يكون
الاستبراء لامرأة غير برائة الرحم ووجه أول الشقين من قول مالك ان الاستبراء لبرائة
الرحم والتي لا يوطأ مثلها اعادة لا تحبل وأما البكر فأمرها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
ان من ملك امرأة جاز له بيعها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والشافعي
والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ومع قول ثمان بن
عقاف رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول مخفف على البائع
والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه اذا عتق

اختلوا في نفي البكر مع الجاهل
فالذي عليه الجمهور انه ينفى مع
الجاهل قاله الخلفاء الراشدون
الأربعة وبه قال عطاء وطاوس
ومالك والشافعي وأحمد وقال
بكره أبو حنيفة فوفصل في
واتفقوا على ان العبد والامة
لا يكمل حرهما اذا زنيا وان
حد كل واحد منهما مائة مسجون
جلدة وانه لا فرق بين الذكر
والانثى منهم وانهم الا بمرحان
بل بجلدان سواء أحصنا أو لم
يحصنا هذا قول الأئمة الأربعة
وقال بعض أهل الظاهر
برحان اذا أحصنا وذهب ابن
عباس ومجاهد وسعيد بن جبير
الى أنهم ما ادا لم يحصنا ولا بمرحان
أصلاً واذا أحصنا فحد هاتين
جلدة وذهب بعض الناس كما
قال القاضي عبد الوهاب
المالك في العيون الى انها
كالاحرار سواء ان أحصنا
فحد هاتين أو لم يحصنا
فحد هاتين الجلد مسجون وذهب
داود الى ان جلد العبد مائة
والامة مسجون وذهب أبو ثور
الى ان حد الرقيق كحد الحر فجلد
مائة واختلوا في وجوب
التعريب في حقه ما قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يعربان
وهو قول للشافعي والأصح
من مذهبه انه يعرب نصف عام
فوفصل في واختلوا فيما اذا
وجدت شرائط الاحصان في
أحد الزوجين دون الآخر

وصورته أن يبط المسلم زوجته
الكثيرة أو يبط العاقل زوجته
المجنونة أو يبط البائع زوجته
الصغيرة المطيعة للوطء أو يبط
الحرامة من وجه فعند أبي حنيفة

كتاب الرضاع

اتفق الأئمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التحريم لرضاع يثبت
إذا حصل للطفل في سنتين فأقل مدة لا فالدود في قوله أن رضاع الكلب يحرم وهو مخالف
لكافة الفقهاء ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع أغلبي
إذا كان من لبن أي سواء كانت بكرة أم ثيباً موطوءة أو غير موطوءة ونافاً أجد في ذلك
فقال أغلبي يحصل التحريم بل إن امرأة نازله من الحبل وكذلك اتفقوا على أن الرجل
لو دله لبن فارضع منه طفلاً لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن الحفصة باللبن
الأي رواية عن أحمد فإنه شرط الرضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحفصة باللبن
لا تحرم الأفي قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك أنه إذا ما وجدته من مسائل الإجماع
والإتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العدد لا يشترط
في الرضاع فيكتفي فيه رضة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في أحدي روايته أنه لا يثبت إلا
بثلاث رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت بثلاث رضعات فالأول مشدد
والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء فإن كان اللبن غالب لم يحرم
كان صافوا فيه باقلاً وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالباً أو مغلوباً مع قول
أصحاب مالك أنه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من
طبخ أو دواء أو غيره لم يحرم عنده ورأى أصحابه مع قول الشافعي وأحمد أن التحريم يتعلق باللبن
المخلوط بالشراب والطعام إذا سبقه المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكاً أو غالباً
فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل التشديد
محمول على حال أهل الوريح والتخفيف محمول على أحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب النفقات

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالأب والزوج والولد الصغير وعلى أن
الناسر لا نفقة لها وعلى أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبن وعلى أن الولد إذا بلغ من رضاء
استمرت نفقته على أبيه هـ إذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المومسرة نفقة المومسين
وعلى الفقيرة للفقيرة أقل الكفايات وعلى المومسرة للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقيرة
للمومسرة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي أنها قدرة بالشرع لا اجتهدا فيها
معتبرة بحال الزوجة فإذا احتاجت إلى خادم وجب إقامته فالأول مخفف على الزوج والثاني
مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت
إلى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه أنها إذا احتاجت إلى

امرأة أجنبية فوطئها وهو

يفظن أزواجه ثم بابت الموطوءة
أجنبية قال مالك والشافعي
وأحمد لا حد على الظان
والأعمى وقال أبو حنيفة عليهما
الحد ففصل في اتفاق الأئمة
على أن البينة الذي يثبت بها
الزنا أن يشهد أربعة رجال عدول
يصفون حقيقة الزنا واختلفوا
هل يشترط العدد في الإقرار
به فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يثبت الزنا بالإقرار إلا أن يقر
العاقل البائع على نفسه بذلك
أربع مرات وقال مالك والشافعي
يثبت بإقراره مرة واحدة ولو
شهد الشهود الأربعة في مجلس
منفرقة قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد متى لم يشهدوا في مجلس
واحد فأنهم قد فسد عليهم الحد
وقال الشافعي لا بأس بنفر يقسم
وتقبل أقوالهم ففصل في
واختلفوا في حصة المجلس فقال
أبو حنيفة ومالك المجلس الواحد
شرط في حجي الشهود مجتمعين
فإن جاؤا منفردين واجتمعوا
في مجلس واحد فأنهم قد فسد
يحدون وقال الشافعي المجلس ليس
بشرط في اجتماعهم ولا مجتمعهم
بل متى شهدوا بالزنا منفردين ولو
واحد بعد واحد وجب الحد
وقال أحمد المجلس الواحد شرط
في اجتماع الشهود واداه الشهادة
فإذا جمعهم مجلس واحد شهدوا
به جمع شهادتهم وإن جاؤا
منفردين ففصل في ولو أقر بالزنا

خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين أنه
لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع منها إذا تزوجها كبير مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي
في القول الآخر أن لها النفقة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الوكاتب الزوجة كبيرة والزوجة صغيرة لا يجامع منسلة
وجب عليه النفقة وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك أنه لا نفقة عليه فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن العسار بالنفقة
والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولكن يرق يد عنها التكنسب مع قول مالك والشافعي أنه
يثبت لها الفسخ بالعسار عن النفقة والكسوة والسكنى فإذا مضى زمان ولم ينفق على
زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة ما لم يحكم بها حاكم أو ينفق على قدر ماله فيصير
ذلك ديناً باصطلاحهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أحدي روايته أن نفقة الزوجة لا تسقط
بعض الزمان بل نصير ديناً عليه لأنها في مقابلة التمكن والاستمتاع فالأول من المسئلة الأولى
مخفف على الزوج والثاني منها مشدد عليه والأول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط
النفقة إذا حكم بها حاكم والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بعض الزمان فرجع
المسئلة ثانياً في الحكم إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا فرت بأذن
زوجها سفر أغير وأوجب عليها سقطت عنه نفقة ما مع قول مالك والشافعي أنها لا تسقط
لخروجها عن النشور بأذنه لها فالأول مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن البتولة إذا طابت أجرة مثلها
في الرضاع لولدها فإن كان ثم منقطع بالرضاع أو يدون أجرة المثل كان للاب أن يرضع
غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الأم مع قول مالك في أحدي روايته أن الأم أولى ومع قول
الشافعي وأحمد أن الأم أحق بكل حال وإن وجد من غير عاقل بالرضاع أو باجرة المثل أجبر على
إعطائه الولد لأمه باجرة مثلها فالأول مفصل والثاني مخفف على الأم وكذلك ما بعده مشدد على
الزوج فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأم لا تجبر على إرضاع
ولدها بعد سقيها اللبن إذا وجد غيرهما مع قول مالك أنها تجبر مادامت في زوجية أبيه إلا أن
يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذراً ويسار أو كان بسقم يلبس الفساد اللبن ونحو ذلك فالأول
مخفف على الأم والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن الوارث يجبر على نفقة كل ذي محرم قد دخل فيه الخال عنده والعمة ويخرج ابن العم ومن
ينسب إليه بالرضاع مع قول مالك أن النفقة لا تجب على الوارث إلا لو لده الأقرب سواء كان
أباً أو أمّاً ومن ولد الصلب ومع قول الشافعي بوجوب النفقة للوالدان علا والولدوان أسفل
ولو تعدى عمودي النسب ومع قول أحمد أن تلزم كل شخصين جرى بينهما الميراث بفرض
أرقت صيب من الطرفين كالابن وأولاد الإخوة والأخوات وعمومة وبنينم رواية واحدة
وإن كان الأثر جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كابن الأخ مع عمة وابن العم
مع بنت عمه ففسأجدر وأيتان فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد

ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط
الحديث عند الثلاثة واختلاف قول
مالك في ذلك فقال قبل رجوعه
وكذا في السرة والشرب وقال
لا يقبل رجوعه الا ان رجع
بشيء بعد رجوعه في الفصل
وانفقوا على تحرير اللواط وأنه
من الفواحش العظام وهل
يوجب الحد قال مالك والشافعي
وأحمد يوجب الحد وقال أبو
حنيفة يعزري في أول مرة فان
تكرر منه قتل واختلاف
موجب الحد في صفة فقال
مالك والشافعي في أحد قوله
وأحمد في أظهر روايته حده
الرجم بكل حال فيما كان أو بكرا
وقال الشافعي في قوله الآخر
وهو المرج حده حد الزنا
فيفرق بين البكر والثيب فعلى
المحصن الرجم وعلى البكر الجلد
وعن أحمد مثله وانفقوا على ان
البيعة على اللواط لا تثبت الا
باربعة كزنا الا بأحيفة فأنتم
بالشاهدين في فصل من أتى
بهيمة قال أبو حنيفة ومالك يعزري
وعن مالك رواية أنه يحد والشافعي
ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه
الحد ويختلف بالكراهة والنيابة
والثاني أنه يقتل بكرا كان
أو ثيبا والثالث يعزري وهو المرج
المنتهى به وعن أحمد روايتان
التي اختارها جماعة من أصحابه
أنه يعزري واختلفوا في البهيمة
الموطوءة فقال مالك لا تدفع
بعمال وقال أبو حنيفة ان كانت

والرابع مشددا بالكتابة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفى على
اللفظ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقة مع قول أحمد انها
تلزمه وهو إحدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان أعقته صغيرا لا يستطيع السعي
على نفسه لم ينفقه الى ان يسعي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ولعل الاول محمول على آحاد الناس من العوام والثاني خاص بأهل
المروآت والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيا ولا تسقط
اذا بلغ مرسرا لا حرفة له ولا تسقط نفقة الحرة الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط
بالعقد وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما أى الغلام والجارية بالبلوغ
صحيا ومع قول أحمد لا تسقط نفقة الولد من أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول
مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه الاقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الثلاثة انه لو بلغ الولد مرسرا
وبرئ من مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه
تشديد على الوالد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الثلاثة
انه اذا تزوجت الجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قول مالك انها
لا تعود فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان من له حيوان لا يقوم به فليس للحاكم اجباره على القيام به بل يأمره
على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الثلاثة ان الحاكم اجباره ومنعه
من تحميلها اما لا يطبق فالاول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الحضانة

اتفق الاثمة على ان الحضانة تثبت للام مالم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانته اهذاما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلق طلاقا بائنا عادت حضانته مع قول مالك في
المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلبت رجوع حضانته الولد لها
والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى
رواياته ان الزوجين اذا افتروا بينهما ولد فالام أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه
ومشربه وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الاب أحق به والام أحق بالانثى الى أن تبلغ ولا يخير
واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق مالم تزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي أحق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق به الى سبع سنين
ثم يخيران فمن اختاراه كانا عنده ومع قول أحمد في إحدى رواياته ان الام أحق بالغلام الى
سبع سنين ثم يخير والجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تخيير والرواية الاخرى كذهب أبي
حنيفة فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف
على الاب والرابع كذلك مخفف عليهما من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك

قول

للوطئ ذبحت والا فلا ولا خباب

قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها ثم أراد الاب السقر الى بلدة اخرى بنية
الاستيطان فليس له أخذ الولد منها مع قول الاثمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي
المتقلة بولدها قال أبو حنيفة فله ان تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل الى بلد لها والثاني
أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فقد أحده الشرطين منه ان تنتقل الى
بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل اللبس فاذا كان انتقلها الى دار حرب أو من مصر الى
سواد وان قرب منه من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته ان الاب
أحق بولده سواء كان هو المتقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الام أولى به مالم
تزوج فالاول مشدد على الاب والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله
تعالى أعلم بالصواب

كتاب الجنائيات

اتفق الاثمة الاربعة على ان القاتل لا يخالف في الذر لو دخل وان توبته من القتل صحيفة خلافا
لابن عباس وزيد بن ثابت والضحاك فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالاول مخفف تبع الظواهر
الاحاديث والثاني مشدد تبع الظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم خالد فيها الاية وكذلك اتفقوا على أن من قتل نساة مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن
المقتول أبلا قاتل وكان في قتله متعمدا وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على أن السيد اذا
قتل عبده لا يقتل به وان تعمد وكذلك اتفقوا على أن العبد يقتل بالحرقان العبد يقتل بالعبد
وكذلك اتفقوا على أن الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا على أن الابن اذا قتل أحدا
أبوه قتل به وانفقوا على انه اذا جرح رجلا عمدا فصار ذافرا حتى مات انه يقتل منه وعلى
انه اذا غار رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى انه اذا رجع
الشهود به بعد استيفاء القصاص وقالوا اخطأنا لم يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء
المستحقين البالغين الغائبين اذا حضره أو طلبوا النصاص لم يؤخر الا أن يكون الجاني امرأة
حاملات فتؤخر حتى تضع وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صغارا أو غائبين كان
القصاص مؤخرا خلافا لابي حنيفة فانه قال اذا كان لك غار أب استوفى القصاص ولم يؤخر
وكذلك اتفق الاثمة على انه اذا كان المستحق صغيرا أو غائبا أو مجنونا اخر القصاص في مسألة
الغائب فقط وكذلك اتفق الاثمة على أن الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فمضى ذلك الى
النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الاثمة على انه ليس للاب أن يستوفى القصاص لولده
الكبير وكذلك اتفقوا على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالسلا ولا عين بيسار ولا بيمين وعلى
أن من قتل بالحرم جاز قتله به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المسلم اذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك انه
استثنى فقال ان قتل ذميا أو معاهدا أو مستأمنًا بجيلة قتل حذوا ولا يجوز للولي العقولانه تعاقب
بقتله الاقتيات على الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمى بالمستأمن فالاول مخفف
على المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه
الاقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي

ميزان

وانفقوا على انه اذا شهد اثنان
انه زنى بهامطوعة وآخران انه
زنى بهامكرهه فلا حسد على
واحد منهم ولو شهد اثنان على
انه زنى بها في هذه الزاوية
واثنان انه زنى بها في زاوية
أخرى فقال أبو حنيفة واحد
يقبل هذه الشهادة ويجب الحد
وقال مالك والشافعي لا يقبل
ولا يجب الحد والشهادة في
القذف والزنا وشرب الخمر تسمع
في الحال بالاتفاق فلو ضي
على الواقعة مدة زمان قال أبو
حنيفة لا يسمع ذلك بعد تطاول
المدة اذ لم يكن تأخيرهم لبعدهم
عن الامام وقال الثلاثة تسمع
ولو افرغ على نفسه بذلك بعد مدة
قال أبو حنيفة يسمع اقراره بذلك
الا في شرب الخمر خاصة وقال
الثلاثة يسمع اقراره في الكل
فصل في الحاكم اذا حكم
بشهادة ثم بان له أن الشهود
فسقة أو عبيد أو كذابر قال أبو
حنيفة لا ضمان عليه وقال
مالك ان قامت البيعة على
فسقه لم يضمن الحاكم وان
قامت البيعة على الشرب والكفر
ضمن له فربطه وقال الشافعي
عليه ضمان ما حصل من أثر
الضرب فصل في ما يستوفيه
الامام من الحدود والقصاص
ويخطئ فيه قال أبو حنيفة ارش
خطا الامام في بيت المال وعن
الشافعي وأحمد كذلك وعنه
انه على عاقلته وقال مالك هو

قول أحمد في احدى روايته يقتل القاتل ويحبس الممسك حتى يموت ومع قوله في الرواية
الأخرى انه ما يقتل على الاطلاق فالاول مشدد على النازل دون الممسك والثاني مشدد
عليه بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد أيضا فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
الأقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على النطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايتيه
والشافعي في أخرى قوله ان الواجب بالقتل العمد معين وهو القود مع قول مالك في الرواية
الأخرى والشافعي في القول الآخر وأحمد في احدى روايتيه ان الواجب التخيير بين الدية
والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عاقب طلاقا سقطت لدية فالاول مشدد بتعين
القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين الدية فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك في احدى روايتيه ان الولي اذا عاقب القصاص عاد الى الدية بغير رضا
الجاني وليس له العدول الى المال الا برضا الجاني مع قول الشافعي وأحمد ان له ذلك مطلقا
فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الثلاثة المشددة انه اذا عاقب المرافعة القود مع قول مالك في احدى روايتيه انه
لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية أخرى ان للنساء مدخل في الدم كالمالك اذا لم يكن
في درجتهن عصبة ومعنى ان لمن مدخل أي في درجتي القود والدية معا وقيل في القود دون
الدية وقيل في الدية دون القود فالاول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك ان القصاص لا يؤخر اذا كان المستحق صغيرا أو مجنونا ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه انه يؤخر لاجلها حتى يبلغ الصغير ويقيق المجنون فالاول مشدد على الجاني مخفف
على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
ان للارب أن يستوفي ولولده الصغير سواء كان شريكه أم لا وسواء كان في النفس أم في
الطرف مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه ليس له أن يستوفي له فالاول فيه تشديد
على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر معه مع قول الشافعي
انه ان قتل واحد بعد واحد قتل بالاول والباقيين الديات وان قتلهم في حالة واحدة أقرع بين
أولياء المقتولين فن خرجت فرعته قتل به والباقيين الديات ومع قول أحمد اذا قتل واحد جماعة
فخضر الاولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب بعضهم القصاص
وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووجبت الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل
واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل فقطع يده
اليمنى ثم على آخر قطع يده اليمنى وطلبامنه القصاص قطعت يده لهما وأخذ منه دية أخرى لهما
مع قول مالك انه يقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للاول ويغرم الدية
للتاني وان كان قطع يدهما دقة واحدة أقرع بينهما عند الشافعي كافي النفس وكذا اذا اشتد
الامر مع قول أبي حنيفة انه ان طلبوا القصاص قطع لهما ولا دية وان طلب أحدهما

هذه في فصل في انفق الأئمة

على انه لا يجوز للرجل أن يبطأ
جارية زوجته وان أذنت له
وهل يجب الحد بذلك مع العلم
بالتحريم قال أبو حنيفة ان قال
ظننت انه اشعلني فلا حد عليه
وان قال علمت بالتحريم حد وقال
مالك والشافعي يحد وان كان
نسيار جم وقال أحمد يحد مائة
جلدة فصل في هل للسيد
أن يقيم الحد على عبده أو أمته
أم لا قال مالك في المشهور عنه
والشافعي وأحمد له ذلك اذا
قامت البيعة عنده أو أقر بين
يديه في الزنا والقذف والخمر
وغیر ذلك وأما السرقة فقال
مالك وأحمد ليس للسيد القطع
ولا حبس الشافعي في ذلك
وجهان أحدهما في الروضة ان
له ذلك لا إطلاق الخبر ومنهم
من قطع به وقال أبو حنيفة ليس
له ذلك في الكل بل يرد الى
الامام أو نائبه فان كانت الامة
مروجة قال أبو حنيفة وأحمد
ليس للسيد حد بها بحال بل
هو الى الامام أو نائبه وقال
الشافعي ومالك للسيد ذلك
بكل حال فصل في المرأة الحرة
اذا ظهر بها جمل ولا زوج لها
وكذلك الامة التي لا يعرف لها
زوج ولا مولى وتقول أكرهت
أو وطئت بشبهة قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه لا يجب عليها حد وقال
مالك اذا كانت مقيمة ليست

بغربة فانما نعد ولا يقبل قولها
في الشبهة والغصب الآن
يظهر أثر ذلك كجبرها مستقيمة
وشبه ذلك مما يظهر معه
صدقها

باب القذف

اتفق الاثمة على ان الحر العاقل
البالغ المسلم المختار اذا قذف
حرًا عاقلًا بالغًا مسلمًا عفيفًا لم
يحسد في زنا أو حره بالغسة عاقلة
مسلمة عفيفة غير مملوكة لم تحسد
في زنا بصريح الزنا وكان في غير
دار الحرب وطلب المقتدوف
بنفسه اقامة الحد انه يلزمه
ثمانون جادة وانه لا يزيد على
ثمانين وحد العبد في القذف
نصف حد الحر عند كافة الفقهاء

وقال الاوزاعي حد العبد مثل
حد الحر ولا يحسد الحر في قذف
عبد عند كافة الفقهاء وحكى
عن داود ان قاذف الامه والعبد
يحد واتفقوا على ان القاذف
اذا أتى بيته على ما ذكر ان الحد
يسقط عنه وان القاذف اذا لم
ينب لم يقبل له شهادة في فصل
واختلفوا فيما لو قذف جماعة
فقال أبو حنيفة ومالك في المشهور
عنه يحد لجماعتهم حد واحد
سواء قذفهم بكافة واحدة
أو بكلمات والشافعي قولان
أظهرهما يجب لكل واحد حد
وعن أحمد روايتان المنصورة
عند أحسابه وهي قول قديم
للشافعي انه ان قذفهم بكافة
واحدة أقيم عليه حد واحد أو

القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طاب القصاص وأخذت الدية للآخر فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول الشافعي
وأحمد ان الدية تبقى في تركته لا وليه المقتول فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يستوفى القصاص الا بالسيوف
سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي انه يقتل بمثل ما قتل به وهو واحد من الرايتين عن
أحمد فالاول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لانه يقتل بمثل ما قتل به فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قتل خارج الحرم ثم لجأ اليه أو قتل
بغيره أو زنا أو ورده ثم لجأ اليه لم يقتل في الحرم ولكن بضيق عليه ولا يباح ولا يشارى حتى
يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف على الجاني
بما خبر القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ودليل الثاني ان الحرم لا يعمد عاصيا ولا فاراد من دليل الاول فهو تشدد حرمة الحرم الذي
هو حضرة الله الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هبة الله تعالى فانطوت
فها اقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهبة ورأى سرعة
اقامة القصاص أخذ للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

كتاب الديات

اتفق الاثمة على ان دية المسلم الحر الذي ذكر مائة من الابل في مال القاتل العام اذا عدل الى الدية
وعلى ان الجروح قصاص في كل ما أتى فيه القصاص واتفق الاثمة على انه ليس في هذه
الجروح الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والدامية والباضعة والمنالحة والسحاق وتفسير
هذه الخمسة معروف في كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة
بحد الاند مال والحكومة أن يقوم المجني عليه قبل الجناية كانه كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعدها
فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح الا في بعضها في مسائل الخلاف
كالموضحة التي توضع العظم والحاشية التي توشم العظم وتكسره الى آخرها وأجمعوا على ان
في الموضحة القصاص ان كان عمدا وعلى ان في المنالحة وهي التي توضع وتثقل العظام
خمس عشرة من الابل وعلى ان في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل الى جوف البطن والصدر ونقرة
النحر والجنب والحاصرة واتفقوا على ان العين بالعين والانب بالانف والاذن بالاذن والسن
بالسن وعلى ان في العينين الدية كاملة وفي الانف اذا جددت الدية وفي اللسان الدية وفي
الشفة الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في كل سن خمسة
أبيرة وفي اللحية الدية وفي اللحية الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولى
من الشافعية وجوب الدية في اللحية وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من
العظام الداخلة كالترقوة والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية
الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذلك الامر في

بكلمات فلكل واحد حد
والثانية ان طالبوه متفرقين
حد لكل واحد منهم حدا
في فصل في التعريض لا يوجب
الحد عند أبي حنيفة وان نوى
به القصد وحل مالك يوجب
الحد على الاطلاق وقال الشافعي
ان نوى به القصد وقصر به
وجب به الحد وعن أحمد روايتان
أظهرهما وجوب الحد على
الاطلاق والاخرى كره
الشافعي ولو قال لربي يابطي
أو ياروي أو ياربى أو ياربى
ياروي أو ياربى أو ياربى
في آياته من هذه صفته فعليه
الحد عند مالك وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا حد عليه
في فصل في وحد القذف عند
أبي حنيفة حق لله عز وجل
فليس للقذوف أن يسقطه ولان
يبرئ منه وان مات لم يورث عنه
وقال الشافعي هو حق للقذوف
فلا يسقط في الاعطالته وله
اسقاطه وان يبرئ منه ويورث
عنه وهذا قول مالك في المشهور
عنه الا انه قال متى رفع الى
السلطان لم يملك المقذوف
الاسقاط وعن أحمد روايتان
أظهرهما انه حق للآدمي
في فصل في لو قال للمقذوف أنت
عبد فقال المقذوف بل أنا حر فان
كان المقذوف ظاهرا للحرية
فلا كلام أن القاذف محتاج
الى بيته على قوله وان كان
المقذوف معروفا بالحرية ثم ذكر

الرجلين وكذلك أجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي
ذهاب السمع الدية وأجمعوا على ان دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية
الرجل الحر المسلم واتفق الاثمة على ان الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى انها يجب عليه
مؤجلة في ثلاث سنين وهذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية المسلم الحر الذي ذكر حالة مع قول أبي حنيفة انها
مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تعظيم حرمة المسلم المجني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة الجاني فان المجني عليه قد نفذت
فيه الاقدار عند انتهاء أجله والجاني ترجى توبته والعفو عنه اذا أجلت الدية ثلاث سنين ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الدية شبه العمدة مثل دية العمدة المحض في كونها مثلثة مع قول
مالك في احدي روايتيها انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتمثلث والثاني فيه تخفيف بالتضمين
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان دية الخطأ خمسة عشر
جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض
وبذلك قال مالك والشافعي الا انه اجمع الامكان ابن مخاض ابن لبون فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجوز
أخذ الدنانير والدراهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول عن
الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المجني عليه فاذا
وجدنا الابل كانت هي المقدمة والاقضية يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجني عليه
وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان
مالك يقول الابل أصل في الديات فان قتل أو شح أو لباه الجاني عدل الى ألف دينار أو اثني
عشر ألف درهم ومباغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف
درهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تغلط بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالخ
أو العورة ولا وهو في شئ حرام ولا يقتل ذى رحم محرم مع قول مالك ان الدية تغلط في قتل
الرجل ولده فقط وصفة التعليط في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي
انه تغلط في الحرم وفي المحرم وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم
عند الله من الكعبة كما ورد في الثاني معظم الولد آدم مع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا
أولادكم وبقوله ولا يقتلن أولادهن والثالث كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الاثمة الاربعة في الاذن بالدين مع قول مالك في رواية له ان فيه ما حكومة فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان في
العين القاعة التي لا يبصر بها واليد السلا والذكر الاكل وذكري الخصى والسان الاخرس
والاصبع الزائدة والسن الزائدة أو السوداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قوايمه ان
في المذكورات كلها الدية قال أحمد وفي كل ضلع بعير وفي الترقوة بعير وفي كل من الذراع
والساعد والفخذ بعيران وقال الاثمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف

عنه انه عنى فانه يحتاج الى
البينة وان كان امره مجهولا
فعلى القاذف البينة عند مالك
وللشافعي قولان أحكمهما انه
عليه البينة في فصل في وحد
القذف موروث عند مالك
والشافعي غيران مذهب
الشافعي فيمن برته ثلاثة أوجه
أحدها جميع الورثة من الرجال
والنساء والثاني ذوو الانساب
فخرج منه الزوجان والثالث
العصبات دون النساء وقال أبو
حنيفة لا يورث بل يسقط عوت
المقدوف

كتاب السرقة

اختلف الأئمة في نصاب السرقة
فقال أبو حنيفة دينار أو عشرة
دراهم أو قيمة أحدهما وقال
مالك وأحمد في أظهر الروايات
عنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم
أو قيمة ثلاثة دراهم وقال
الشافعي هو ربع دينار من
الدراهم وغيرها وأجمعوا على
ان الحر معتبر في وجوب القطع
ثم اختلفوا في صفته فقال أبو
حنيفة كل ما كان حرز الشيء
من الاموال كان حرز الجميعها
وقال مالك والشافعي وأحمد
هو مختلف باختلاف الاموال
والعرف معتبر في ذلك
واختلفوا في القطع بسرقة
ما يسرع اليه الفساد فقال مالك
والشافعي وأحمد يجب القطع
فيه اذا بلغ الحد الذي يقطع في
مثله بالقيمة وقال أبو حنيفة

والثاني مشدد كما ان الاول من المسئلة الثانية مشدد والاشي مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه انه لو ضرب به فاضربه فذهب عقله
فعليه دية للعقل ويدخل فيه ارش الموضحة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قوليه
ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش
الموضحة في الدية والثاني فيه تشديد بدم ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قطع سن من قد نزع لاجب عليه ضمان مع قول
مالك والشافعي في أصح قوليه انه يجب الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قطع لسان صبي لم يباغ حمله النطق ففسيه
حكومة مع قول الأئمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قطع عين أعور لزمه دية كاملة مع
قول أبي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ضرب رجل رجلا فاذهب شعر لحية
فلم ينفذ أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبه أو أهداب عينيه فلم يعد في ذلك الدية مع قول
مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فافضاها وليس مثله ابوطا فلا ضمان عليه مع قول
الشافعي ومالك في احدي روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايتيه ان في ذلك
حكومة فالاول مخفف لولد ذلك من مأذون فيه في الجلة والثاني مشدد والاشي تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية
المسلم سواء في العمد والخطا من غير فرق مع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد
والخطا من غير فرق ومع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق ومع
قول أحمد ان كان للنصراني أو اليهودي عهد وقته مسلم عمد فدية كدية المسلم فان قتله خطأ
فنصف دية المسلم واختارها الخريفي وفي رواية له انه انصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر
قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى
لم ينسخها بآية أخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول بجواز نسخ القرآن بالسنة والثاني
فيه تشديد والثالث فيه تخفيف على الجاني والاربع مفصل في أحسنه تشديد لظاهر
المنقذ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم الفارسان الحران
فبأنافه على عاقلة كل واحد منهما دية للآخر كاملة مع قول أحمد في احدي روايتيه ان على
عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وبه قال الشافعي ولم أجد للامام أبي حنيفة في ذلك
قولا قال الثلاثة وفي تركة كل واحد منهما نصف قيمة دية الآخر فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجاني يدخل مع
العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول
غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم
الجاني شيء وان لم تسع لزمه ومع قول أحمد انه لا يلزمه شيء سواء اتسعت العاقلة أم لم

لا قطع فيه وان بلغت قيمة ما
يسرق منه نصابا ومن سرق غرا
مه اقبالنصر ولم يكن محرزاً
بحرز قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي يجب عليه قيمته وقال
أحمد يجب قيمته دفعتين وانفقوا
على انه يسقط القطع عن سارقه
وهل يقطع سارق الخطب قال
أبو حنيفة لا يقطع وان بلغت
قيمة المدمروق نصابا وقال مالك
والشافعي وأحمد يقطع اذا
بلغت قيمته نصابا وهل يقطع
جا حد العاربة قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يقطع وقال
أحمد يقطع في فصل في سرقة
الاعنة على انه اذا اشترك جماعة
في سرقة فصل لكل واحد
منهم نصاب ان على كل واحد
منهم القطع فان اشتركوا في
سرقة نصاب فقال أبو حنيفة
والشافعي لا قطع عليهم وقال
مالك ان كان مما يحتاج الى
تعاون عليه قطعوا وان كان مما
يمكن الواحد الانفراد بحمله
فقولان لا يحاسبه وان انفرد كل
واحد بشيء أخذه لم يقطع أحد
منهم الا أن يكون قيمة ما أخرجه
نصابا ولا يضم الى ما أخرجه
غيره وقال أحمد عليهم القطع
سواء كان من الاشياء الثقيلة
التي يحتاج الى التعاون عليها
كالساجنة ونحوها أو كان من
الاشياء الخفيفة كالذهب
ونحوه وسواء اشتركوا في
اخراجها من الحرز دفعة واحدة

تسع وعلى هذا اذ لم تسع العاقلة لتحمل جميع الدية اتفق ذلك الى بيت المال فالاول فيه
تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فاحدشقي التفصيل فيه تخفيف والاربع
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجاني في الاصل أولى بالغرامة
من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجر به على الجاني لولا اعتقاده
فيهم انهم لا يسلمونه لاهل المجي عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع ذلك
الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عقوبتها وشدة قوتها احملها الدية كاملة
لتصبر تسلك على يد من تعقله عن الجناية خوفاً من أن يعرهما الامام الدية كاملة وان رأى
ضعفها عن تحمل الدية وعدم عقوبتها وتجريم الشريك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان
العاقلة هي سبب تجر به على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وايضا ذلك ان الجاني
من قسم السفهاء عادة ونعزم المال عنده لا يردعه له وانه عليه فكأن الدية كاملة على
العاقلة لتسلك على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تتعدى الجاني
فياس على بقيمة قواعد الشريعة ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان الجاني من أهل الديوان
فدينونه عاقلة وبقية تدمون على العصابة في التحمل فان عدموا فحينئذ تحمل العصابة وكذا
عاقلة السوقي أهل سوقه ثم قرأته فان عجزوا فاهل محله فان لم تسع فاهل بلدته وان كان
الجاني من أهل القرى ولم تسع فالمصر التي تلي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي
وأحمد لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا اقارب الجاني فالاول مشدد على أهل ديوانه وأهل
سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى أهل المصر التي تلي تلك القرية التي فيها سكن الجاني
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان أهل الديوان ومن عطف
عليهم يسوهم ما يسو الجاني غالباً ويسوهم ما يسوهم فكانوا كالعصابة في الجية ووجه الثاني
ضيق أهل ديوانه ومن بعدهم عن جية العصابة والعاقلة فلا يلحقون بهم وسيأتي في باب قسم
التي والغنية ان المراد بأهل الديوان هم كل من أئنت اسم في ديوان الجند من المقاتلة ومن
ذلك قول أبي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم الى أربعة وانه ليس فيما
تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو
بتقدير وانما ذلك بحسب ما يسو ولا يضرم مع قول الشافعي انه يتقدر فيوضع على الغنى
نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أحد قوليه ان الغائب والحاضر من العاقلة سواء في تحمل
الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيئاً اذا كان الغائب من العاقلة في اقليم
آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم أقرب القبائل من هو مجاور معهم فالاول
مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان الى طريق أو ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله فان كان
طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تاف بسببه والا فلا مع قول مالك وأحمد في احدي
روايتيهما ان عليه الضمان ان لم ينقضه زاد مالك بشرط أن يشهد عليه بالامتناع من النقص

أو انفرد كل واحد منهم بأخراج
شيء منه فصار مجموعهم نصيبا
ولو اشترك اثنان في نقب فدخل
أحدهما فأخذ المتاع ونأوله
الأخر وهو خارج الحرز أو روى
به اليه فأخذته قال مالك
والشافعي وأحمد القطع على
الدخول دون الخارج وقال أبو
حنيفة لا قطع على أحدهما
ولو اشترك جماعة في نقب
ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم
نصيبا ولم يخرج الباقيون شيئا
ولا عاونوا في الإخراج قال أبو
حنيفة وأحمد يجب القطع على
جماعتهم وقال مالك والشافعي
لا يقطع الا من أخرج ولو نقب
رجلان حرزا ودخل أحدهما
وقرب الدخول المتاع الى
النقب وتركه فادخل الخارج
يده فأخرجه من الحرز قال أبو
حنيفة لا قطع عليه ما قال مالك
يقطع الذي أخرجه فولا واحدا
وفي الدخول الذي فربه لأصحابه
قولان وللشافعي قولان الصحيح
يقطع المخرج خاصة وقال أحمد
عليه ما لقطع جميعا وان نقب
أحدهما الحرز ودخل الآخر
فأخرج المال فالشافعي قولان
أصحهما لا يقطع بفصل ولا ولو
سرق حرا صغيرا لا يميز له قال أبو
حنيفة والشافعي لا يقطع وقال
مالك يقطع واحدة وبعض أصحابه
انه لا يقطع وعن أحمد روايتان
أظهرهما لا يقطع ولو سرق
مختفيا قال أبو حنيفة وأحمد

باب القسامة

اتفق الأئمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة

لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع
والنباش قال مالك والشافعي
وأحمد يقطع وقال أبو حنيفة
وحده لا يقطع ومن سرق من
ستارة الكعبة ما يباع عنه نصيبا
قال الشافعي وأحمد يقطع وقال
أبو حنيفة ومالك لا يقطع
بفصل ولا ومن سرق وقطعت
يده اليمنى ثم سرق ثانية قطعت رجله
اليمنى بالانفاق ولو سرق ثانيا
قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه لا يقطع أكثر من يد
ورجل بل يحبس ومذهب مالك
والشافعي انه يقطع في الثالثة
يسرى يديه وفي الرابعة يجرى رجلاه
وهي الرواية الأخرى عن أحمد
بفصل يهل يثبت حد
السرقه باقرار السارق مرة قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي يثبت
باقراره مرة وقال أحمد لا يثبت
الا باقراره مرتين وبه قال أبو
يوسف بفصل في اتفقوا على أن
العين المسروقة اذا كانت باقية
فانه يجب ردها وهل يجتمع على
السارق وحوب الغرم والقطع
اذا اتفقت المسروق قال أبو حنيفة
لا يجتمعان فان اختار المسروق
منه الغرم لم يقطع وان اختار
القطع واستوفى لم يغرم السارق
وقال مالك ان كان السارق
موسرا وجب القطع والغرم
وان كان معسرا لم ينسحب قيمته
بل يقطع وقال الشافعي وأحمد
يجتمعان فيقطع ويغرم القيمة
بفصل يهل يقطع أحد

وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحياتهم كالحلقة والدار ومسجد الحلقة والقرية والقنيل
الذي تشرع فيه القسامة اسم لميت به أثر جراحة أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من
أنفه أو دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من أذنه أو عينيه فهو قاتل تشرع فيه القسامة
مع قول مالك ان السبب المعترف في القسامة أن يقول المقتول دعي عنه فلان عمدا أو يكون
المقتول بالغاه مسلما حرا سواء كان فاسقا أو عدلا ذكر أو أنثى ويقوم لاولياءه المقتول شاهد
واحد واختلاف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد ذكر أو أنثى ويقوم لاولياءه المقتول شاهد
أشهب بالفاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان
يوجد المقتول في مكان واحد خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع
قول الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعي بان يرى قاتل
في محلة أو قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه
عداوة وشهادة العبد عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فاقة أو كفار على الراجح من
مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عنده لطيح السنة الخاص والعام بان فلا تقاتل فلانا
ومن اللوث وجود ناطقه بالدم أو بسلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يزدحم الناس بوضع
أو في باب فيوجد بينهم قاتل وكذا لو تقاتل صبيان والتهم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل
فهو لوث في حق الصف الآخر ومع قول أحمد لا يحكم بالقسامة الا أن يكون بين المقتول وبين
المدعي عليه لوث واختلاف الرواية عنه في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصف
الآخر والعصبة خاصة كباين القبائل من المطالبة بالدماء وكباين أهل البني وأهل العدل
وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول ان فلانا قاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد
المقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الأئمة حلف المدعون على قاتله خمسة عينا
واستحقوا دمه اذا كان القاتل عند مالك وأحمد وأما عند الشافعي فالجديد من مذهبه انهم
يستحقون دية مغلظة انتهى كلام الأئمة في بيان السبب الموجب للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم
يشدد في الأخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الأخذ بدمه ويكتفي بالدية أخذها بالا احتياط
لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي مات قد انتهى أجله ونقض ما كتب عليه
والحي برحى له الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فن اشترط العداوة والكورة في الشاهد
فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة والله أعلم ومن ذلك
قول الشافعي ومالك وأحمد انه يبدأ بيمين المدعي للقسامة لا بيمين المدعي عليهم فان نكل
المدعون ولا بينة حاف المدعي عليه حسين عينا وبرئ مع قول أبي حنيفة انه لا يشرع اليمين في
القسامة الا على المدعي عليهم فاذا لم يعينوا شخص بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم
خمسون رجلا من حسين عينا ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا فان لم
يكونوا خمسين كثر اليمين فان نكلت الايمان وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويلزم
المدعي عليه اليمين بالله عز وجل انه ما قتل ولا يعلم قاتله ولا علمنا له قاتلا فان لم
القسامة بالمدعي عليهم والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة المبران ووجهه البداء بيمين
المدعين للقسامة ظاهر لانهم هم الذين يطلبون أخذ النار ووجه كون اليمين لا تشرع الا على

الزوجين بسرقة مال الآخر
قال أبو حنيفة لا يقطع أحدهما
بسرقة مال الآخر سواء سرق
من بيت خاص لأحدهما أو من
البيت الذي هما فيه وقال مالك
يقطع من سرق منهما إذا سرق
من حرز خاص للسرقة منه
فإن سرق من بيت يستكنان فيه
فلا يقطع وللشافعي أقوال أحدها
كذهب مالك والثاني لا يقطع
واحد منهما على الإطلاق
والثالث يقطع الزوج خاصة
والمرجح من مذهبه أنه يقطع أحد
الزوجين بسرقة مال الآخر
كان محرزا عنه وعن أحد
روايان أحدهما كذهب
مالك والآخر لا يقطع واحد
منهما مطلقا وتنق الأئمة على
أنه لا يقطع الوالدون وإن علوا
فيما سرقوه من مال أولادهم
واختلفوا في الولد إذا سرق من
مال أبيه أو أحدهما فقال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد لا يقطع
وقال مالك يقطع الولد بسرقة
مال أبيه لعدم الشبهة وهل
يقطع الأقارب بسرقة بعضهم
من بعض قال أبو حنيفة لا يقطع
من سرق من ذي رحم محرم
كالأخ والعلم وقال مالك والشافعي
وأحمد يقطعون يوفصل
وانتهوا على أن من كسر صفا
من ذهب أنه لا ضمان عليه
ثم اختلفوا فيما إذا سرقه فقال
أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال

مالك والشافعي يقطعوا واختلفوا

فمن سرق من الحمام ثيابا عليها
حافظ فقال أبو حنيفة إن سرق
منه أب لا يقطع أو من أرم يقطع
وقال الشافعي وأحمد في إحدى
رواياته يقطع مطلقا وقال مالك
إن سرق ما كان في الحمام مما
يحرس فعليه القطع أو مما
لا يحرس وكان في الحمام موصى
غافل فلا يقطع ومن سرق عدلا
أو جوا فاقروا حافظ قال أبو حنيفة
لا يقطع وقال مالك والشافعي
وأحمد يقطع ومن سرق العين
المسروقة من السارق أو
المغصوبة من الغاصب قال أبو
حنيفة يقطع سارق العين
المغصوبة ولا يقطع سارق العين
المسروقة إن كان السارق
الأول قد قطع فيها وإن كان لم
يقطع الأول يقطع الثاني وقال
مالك يقطع كل واحد منهما وقال
الشافعي وأحمد لا يجب القطع
على السارق من السارق ولا
السارق من الغاصب ولو ادعى
السارق أن ما أخذه من الحرز
مأذنه بعد قيام البينة على أنه
سرق نصبا من حرز مال مالك
يقطع بكل حال ولا تقبل دعواه
وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع
وماه الشافعي السارق الظريف
وعن أحمد روايات أحداها
لا يقطع والآخر يقطع والثالثة
يقبل قوله إذا لم يكن معروفا
بالسرقة وبسقط عنه القطع
وإن كان معروفا بالسرقة قطع
بفصل يهل يتوقف القطع

شدد في أمر القاتل عدا بالقتل أو الدية إذا عفا الأوليان قتله إلى الدية فلا يراد على ذلك ووجد
الثاني أن الإمام إذا غلط اسم من كان قتله خطأ فكانت الكفارة به أليق بمن كان قتله خطأ
ويكون قول من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد القتل كما قالوا في سجود
السم وأنه يستحب سجود من ترك ذلك البعض عدا وقالوا فلو لم يجرى سجود السهو أو ما هو جري
على الغالب فلا يكل مجتهد مدرك ولا يخط ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجب الكفارة على
الكافر إذا قتل مسلما خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد
على الكافر من حيث تغريمه الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول التعليل على الكافر كما أشيرنا إليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم
وجه الثاني أن الكفارة طهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب بهو الكافر ليس بأهل لذلك
لأنه لا يظهر إلا بحرقة بالنار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن تكون بسبب ذنب وقع
العبد فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زنى إن أعتابه
يرتفع فيصير على الزاني كالظلة فينج من وقوع العذاب بهو وكان هذا من جملة أخذ الإيمان بيد
صاحبه إذا وقع في محذور انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب الكفارة على الصبي
والجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف
الولي الصبي من القتل أو ضبط الجنون بالقيود والغل لما كانا قدرا على قتل أحد عادة مع كون
الجنون رعا تعاطى أسباب الجنون بكل طعم ما لا يناسب من أجهه مثلا فكان تغريمه الكفارة
من باب المؤاخاة بالسبب عندهم يقول به من الأئمة وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقوي
رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجنوب أحد لم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المجنوب لم
يتسبب في جذبته بل جذبه إلى الأقدار الإلهية إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة تعفقه عما
كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باسمه ما له طعما
لأنه يناسب من أجهه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والجنون
كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم يؤخذوا بفعلهما
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف
ولو صبي أو مجنون فان أفعالهما من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه وأحمد في إحدى روايته أنه لا يجزئ الإطعام
في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الأخريين عنهما أنه يجزئ فالأول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة
المؤمن نخس الكفارة بما هو أعلى قيمة غالبا من الإطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة
في بقية الأبواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الإطعام ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد أنه يجب الكفارة على القاتل بالسبب من تعدد يجرى بترتيب سكين ووضع حجر
في الطريق مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب مطلقا وإن كانوا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك

قال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي يقتضون وقال مالك لا يقتضون وهي رواية عن أحمد ولو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل على ليأخذ مالي ولم يندفع إلا بالقتل قال أبو حنيفة لا فدية عليه إذا كان الداخل معروفا بالفساد والا فعليه الفدية وقال مالك والشافعي وأحمد عليه القصاص إلا أن بقي بيته ولو سرق من المغنم وهو من أهله فهل يقطع قال أبو حنيفة وأحمد لا يقطع وقال مالك في المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قولان كالمذهبين والاصح أنه لا يقطع وانفقوا على أنه إذا سرق من المغنم وهو من غير أهله أنه يقطع والصيود المملوكة المسروقة من حرزها هل يجب فيها القتل قال مالك والشافعي وأحمد يقطع فيها وفي جميع ما يتول في العادة ويجوز أخذ الأعواض عنها سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والمخارة أو غير مباح وقال أبو حنيفة كل ما أصله مباح فلا يقطع فيه وهل يجب النطق بسرقة الخشب إذا بلغت قيمة نصابا قال مالك والشافعي وأحمد يجب القتل وقال أبو حنيفة لا يجب القتل في الخشب إلا في الساج والبنوس والصندل والغنا ففصل في وأجمعوا على أن السارق إذا

فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الخلق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم الحاقه بالله تعالى أعلم

كتاب حكم السحر والساحر

أجمع الأئمة على تحريم السحر وهو عزائم وورق وعقد تؤثر في الأبدان والنفوس والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المارة وزوجه قال إمام الحرمين ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كالأظهر الكرامة الأعلى يدولي وذلك مستفاد من إجماع الأئمة وقال مالك السحر زندقه وإذا قال رجل أنا أحسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال الثوري أيان الكاهن ونعم الكاهنة والنجم والضرب بالرمل والشعر ونحوها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد أن يحبس حتى يموت أو يقتل قال وأما الذي يزعم على المصروع ويزعم أنه يجمع الجن وأنهم يطعمونه فذكره أصحابنا في السحر وروى أن أحمد توقف فيه ما قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوجد عنده من يداويه فقال إن شاء الله تعالى يضرب ولم يمتعه عما يمنع أن يستطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فيمن تعلم السحر به لم يهل بكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أحسب أبي حنيفة من قال أن تعلمه ليحتمل لم يكفر وإن تعلمه معتقدا جوازه أو معتقدا أنه ينفعه كسروان اعتقد أن الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلناه صنف لنا صرك فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وأنهم يفعل ما يمتس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقد بأحد السحر رهل للسحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه قال أبو جعفر الاستراباذي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الإجماع من كلامهم في هذا السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما يقتل إذا تكرر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنسانا بعينه فالأول الذي هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد فان أدى اجتهد به إلى قتل الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله والآخر أنه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر يقتل إذا قتل الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن المغلب في السحر حق الله ووجه الثاني أن المغلب فيه حق الخلق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد في أظهر روايته لا تقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل كالزندق مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه تقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قول بعض الأئمة أن السحر لا يصح إلا من كافر لأن الأرواح التي تعينه على القتل قد أخذت كبرها عليها العهد أنها لا تعين ساحرا إلا أن خرج من دين الإسلام ويؤيد ذلك

ما قصه الله تعالى عن هاروت وماروت أنهم لا يعلمان أحد السحر حتى يقول له أغنا عن فتنة فلا تكفر ووجه القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الأثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويصح أن يكون الحكم في القولين راجعا إلى اجتهد المجتهد فان رأى بقائه أشد ضررا على المسلمين من قتله قتله ولم يقبل توبته والآخر لا يقبل توبته وتركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه ومن ذلك قول مالك والشافعي أن حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع إلى اجتهد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات

وهي الرذة والبعي والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق

باب الرذة

وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام وجب قتله وعلى أن قتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر وينظاها بالاسلام وعلى أنه إذا ارتد أهل بلد قوتوا وصارت أموالهم غنيمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن المرتد يتختم قتله في الحال ولا يتوقف على استنابته وإذا استناب فلم يقبل يهل إلا أن طاب الأمهال فيمهل ثلاثا ومن أحسب أنه يهل وان لم يطالب هو الأمهال وقال مالك يجب استنابته فان تاب في الحال قبلت توبته وإن لم يتب أمهل ثلاثا عليه يتوب فان تاب والقتل وقال الشافعي في أظهر قولييه يجب استنابته ولا يهل بل يقتل في الحال إذا أصر على رذته وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والثانية لا تجب الاستنابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الأمهال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاء أن كان على الإسلام وارتد فإنه لا يستتاب وإن كان كافرا ثم أسلم ثم ارتد فإنه يستتاب أبدا فعول أبي حنيفة والشافعي مشدد إلا في الأمهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الأمهال ووجوب الاستنابة وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستتاب أبدا ولا يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجه هذه الأقوال كلها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شاملة للذكر والأنثى ووجه الثاني

وجوب عليه القتل وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الأطراف فإنه يبدأ بده اليمنى من مفصل الكف ثم تحسم وأنه إذا عاد فسرقت ثانية فوجب عليه القتل أنه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم تحسم وأنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه قطع ما بعده وكذلك أن كان أشل لا تنفع فيه يقطع ما بعده الأبا حنيفة فإنه قال يقطع الطرف المستحق وإن كان أشل وقال الشافعي من سرق ويمينه شلاه وقال أهل الخبر أنه إذا قطعت وحيته رقادها فإنها تقطع وإن قالوا لم يرقا ويؤدى إلى التلف قطع ما بعدهما واختلفوا فيما إذا غلظ القاطع فقطع اليسرى عن اليمنى فقال أبو حنيفة ومالك يجزئ ذلك وقال الشافعي وأحمد على القاطع الذية وفي وجوب إعادة القاطع قولان عن الشافعي أحدهما القاطع ورأيتان عن أحمد فصل في واختلفوا فيما إذا سرق نصابا ثم ما ملكه بشراه أو هبة أو ارتد أو غيره هل يسقط القاطع أم لا قال أبو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي وأحمد لا يسقط سواء كان قبل الترافع أو بعده فصل في لو سرق مسلم من مسلمان نصابا من حرزه قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستامن والمعاهد إذا

مرفا وجب القطع علم ما عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا قطع عليهم ما وعن الشافعي قولان كالمذهبين أحدهما قطع وانفقوا على أن المختاس والمنتهب والغاصب على عظم جناباتهم وآثامهم لا قطع عليهم في باب فطاع الطريق في اختلاف الأئمة في حد قطع الطريق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة وقال مالك ليس هو على الترتيب بل للإمام الاجتهاد من القتل والصلب وقطع اليد والرجل من خلاف والنفى أو الحبس واختلاف القائلين بأنه على الترتيب في كيفية فقال أبو حنيفة أن أخذوا المال وقتلوا فالأمام بالخيار أن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن شاء قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم ولم يصلبهم وصنفة الصلب عنده على المشهور عنه أن يصلب حيوا ويبيع بطنه بريح إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام حنيفة ولا ينفذ الإمام إلى عفو الأولياء وإن أخذوا مالا لمسلم أودى والمأخوذ لو قسم على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة قطع الإمام أيديهم

جعل من خاصة بالرجل وأيضاً فإن المرأة لا تظهر في دين الإسلام كغير رجل برقة ولا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك أنه نصحر ردة الصبي المميز مع قول الشافعي أنه لا نصحر ردة الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن أحمد قالوا مشدد على الصبي في حمة ردة والناسي مخفف عنه بعدم صحتها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حكم الأرواح كما راعاه الحق تعالى يوم السبت برحمة وجه الناسي مراعاة حكم الأرواح مع الأجسام معالان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهم ما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الأخرى أنه يقبل ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الحاقه بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة ظاهر بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم نصردا حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وإن لا يبقى فيها مسلم ولا ذي بال إلا من الأصلي وأن تكون مناخسة لدار الحرب مع قول مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلد نصردا حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا ارتد أهل بلد لا يجوز أن تقتل ذراريهم التي حدثت منهم بعد الرد ولا يسترقون بل يجرعون على الإسلام إلى أن يلقوا فان لم يلقوا أحسوا وتهددهم الحاكم بالضرب جذبا إلى الإسلام وأما ذراري ذراريهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذراريهم وذراري ذراريهم وقال الشافعي في أصح القولين أنهم لا يسترقون فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

باب حكم البغاة

اتفق الأئمة على أن الإمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ولا متفرقان وعلى أن الأئمة من قريش وإنما جازة في جميع أحاديثهم وإن للإمام أن يستخلف وأنه لا خلاف في جواز ذلك للإمام أبي بكر الصديق وعلى أن الإمامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى أن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمر به ما لم يكن معصية وعلى أن أحكام الإمام وأحكام من ولاه نافذة وعلى أنه إذا خرج على إمام المسلمين أو عن طاعة طائفة ذات شوكة وإن كان لهم تأويل مشبهة ومطاع فيهم فإنه يباح للإمام قتلهم حتى يغيثوا إلى أمر الله تعالى فإذا قاوا كف عنهم وعلى أن ما أخذته البغاة من خراج أرض أو جزية ذي يلزم أهل العدل أن يحبسوا به وإن ما يتلقاه أهل العدل على أهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا أن يذفق على حربهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فإذا انقضت الحرب رد إليهم فالأول مشدد والثاني

مخفف

وأرجلهم من خلاف فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حبسهم الإمام حتى يحدوا توبة أو يموتوا فهذه صنفة النفي عنده وقال مالك إذا أخذ المحاربون فعل الإمام فهم ما رآه ويحكمهم فمن كان منهم ذارأي وقوة قتله ومن كان ذاقوة فقط نقاه فخاله أنه يجوز عنده للإمام

قتلهم وصلبهم وقطعهم وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما رآه أوردع لهم ولا مثالبهم وصنفة النفي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويحبسوا فيه وصنفة الصلب عنده كصفة مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد إذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا أو يأخذوا مالا نقوا واختلوا في صفة النفي فقال الشافعي نفيهم إن يطلبوا إذا هربوا بالقيام عليهم الحدان أو أحدا وعن أحمد وإتقان أحدهما كهذا والأخرى أن يحدوا فلا يتركوا بأوون في بلد أو أخذوا المال ولم يقتلوا فالأقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف في نفيهم وإن قتلوا وأخذوا المال فلا يجب قتلهم وصلبهم حنيفة وأحمد وأبو لم يأخذوا المال فلا يجب قتلهم حنيفة والصلب عندهما بعد القتل وقال بعض الشافعية بصلب حياتهم بقتل ومدة الصلب عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه

مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في الجديد الرجح واحد في إحدى روايتيه أن ما يتلقاه أهل البغي على أهل العدل في حال القتال من نفس أو مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى أنه يضمن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول طلب تأليف أهل البغي إطاعة الإمام العادل بالاحسان إليهم بعدم تضمينهم ما تلقوه ووجه الثاني طاب أهل العدل أظهرا كلهم على أهل البغي لنقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجرأ بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله أعلم

باب الزنا

اتفق الأئمة على أن الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يختلف باختلاف الزنا لأن الزاني تارة يكون بكر أو نارة يكون نيبا وهو المحصن وانفقوا أيضا على أن من شرائط الإحصان الحرية والبلوغ والعقل وأن يكون قد تزوج تزواجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجمع عليها وانفقوا على أن من كملت فيه شرائط الإحصان ثم زنى بامرأة فتكملت فيها شرائط الإحصان بأن كانت حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فلهما زنا محصنان عليهم الرجم حتى يموتا وعلى أن البكرين الحريين إذا زنى فلهما الجلاء لكل واحد منهم مائة جلدة وعلى أن العبد والامة إذا زنى بالانكاح يكمل حدهما وإن حد كل واحد منهما خمسون جلدة وأنه لا فرق بين الذكر والأنثى منهم وإنهما لا يرجحان بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا خلافا لبعض أهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الخلاف واتفق الأئمة كلهم على أن البينة التي تثبت بها الزنا أن يشهد أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا أيضا على تحريم اللواط وأنه من الفواحش العظام وأنه أخف من الزنا وعلى أن البينة على اللواط لا تكون إلا أربعة كشهود الزنا إلا بأحنية فاه أثبت بها شهادتين وانفقوا على أنه إذا عقد على محرم من الرضاع أو النسب فالعقد باطل واتفق الأئمة على أنه لو استأجر امرأة ليزني بها ففعل فعليه الحد إلا ما يحكي عن أبي حنيفة من قوله لا حد عليه وانفقوا على أن شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة فهم قدفة عليهم الحد إلا في قول للشافعي وعلى أنه لو شهد اثنتان أنه زنى بها مطاوعة وأخران أنه زنى بها مكرهة فلا حد على واحد منهما وكذلك انفقوا على أن الشهادة في القذف والزنا أو شرب الخمر تسمع في الحال واتفق الأئمة على أنه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو أدنت له في ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من شروط الإحصان الإسلام مع قول الشافعي وأحمد أنه ليس من شروط الإحصان الإسلام فيحد الذي عندهما فالأول مخفف على الذي والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الرجم تطهير والذي ليس من أهل التطهير بل لا يظهر إلا بحرقه بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخر إذا حد في دار الدنيا من حيث أنه مخاطب بفروع الشريعة لا سيما أن تحاكم الذي ينام من ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه لو زنى بكر ثم زنى محصنا لا يجب عليه الجلاء بل الرجم وإنما الواجب الرجم خاة مع قول أحمد في إحدى روايتيه أنه يجمع عليه

الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من حصل عنده مشقة ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تعذيبه ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الزاني اذا كان مملوكا وفدت زوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يرحم مع قول أبي ثورانه يرحم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر في القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاقه به فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزاني الحرين البكرين يجمع في حكمهما بين الجلد والتعزيب عاما كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضمن النفي الى الجلد وجوابا للتعزيب راجع الى رأي الامام فان رأى في التعزيب مصلحة غريمه ما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تعزيب الزاني دون الزانية وهو ان ينفي سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني مخفف وقول مالك في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقييد الزاني عين الزاني ووجهه بغيره عن المكان الذي حصل له منه الاذي بالتعزيب كما رآه أهل بلده وحاربه ووجه الرواية الثانية مالكا ان المرأة الغالب عليها اجلس في قعر بيتهم او خباياهم او قل من يعرفها حتى يهربها ما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس في الحرف والصنائع والمساكن وغير ذلك فكل من رآه نذركه واقعه وازدراه فحصل له الاذي ولم يغير الاثم وبغافر زناه يعلم نوجبه قول أبي حنيفة في قوله ان ذلك راجع الى رأي الامام فان رآه يشتمل ضم التعزيب الى الجلد وتزكته ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان العبد والامة اذا زني الا يرحم بل يجلدان سواء أحصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد ومعه عديد جبرائيل ما ان لم يحصنا فلا يحدان أصلا واذا أحصنا فخمسة وخمسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انها كالاحرار سواء فان أحصنا كان حدها الرجم وان لم يحصنا فحدها الجلد خمسون وذهب داود الى أن جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب أبو ثور الى أن حد الزاني كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي هو الخامس مشدد والابع فيه تشديد على العبد دون الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهه الاقوال ظاهرا لا قول داود فان وجهه ان الذكر أحرأ على الزنا من الامة لزيادة ما عندهما من الحياة عادة على ما عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع مع انها تريد على الذكر في الشهوة بسبعين ضعفا والله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التعزيب في زنا العبد والامة مع قول الشافعي في أصح القولين انه يقرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول دناءة نسب العبد فلا يتأثر بالعار كل ذلك التأثر كالأحرار ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك وفي كثير من الاحكام وسمعت شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناءة النسب اهـ ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه اذا وجدت شرائط الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر لا يثبت الاحصان لواحد منهما ما مع قول

مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط الاحصان فيه فان زنيا كان الجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت له قالوا وصورة وجود الاحصان في أحد الزوجين دون الآخر ان يطارز وجنه المجنونة أو يبطا البالغ زوجته الصغيرة المطيعة للوطء أو يبطا الحرامه متزوجة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان للاموي اذا زنى وهو محصن ولا يرحم لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لاشتراطهما الاسلام في الاحصان ولكن يجلد عند أبي حنيفة ويقا به الامام عند مالك بحسب اجتهاده مع قول الشافعي وأجدانه محصن يرحم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحصان كما مر فالاول فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدانه ان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنونا من نفسها فوطئها أو زنى عاقل بمجنونة وجب الحد على العاقل منها مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم دائر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يعرفه الا من أشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدانه لو رأى على فراشه امرأة فوطئها وزوجته فوطئها أو نادى أعني زوجته فاجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو يظنها زوجته ثم بان الموطوءة أجنبية فلا حد على الظان والاعمى مع قول أبي حنيفة ان علم ما الحد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن المجوز للاقدام على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الظان لا يستوعق له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه التبرص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون الظان والاعمى حاذقا فطنا لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها فاراد الامام أبو حنيفة سد الباب شفقة على دين الامة لئلا يتجرأ أحد على مثل ذلك الفعل عمدا أو بغير علم لا حد عليه لدعواه الظن بانها زوجته والحال انه كاذب بل بلغى وقوع مثل ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاهلة زائرة بانفاق يدينه ما على ذلك فتسأل الله العافية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه يشترط العددي في الاقرار بالزنا وان لا يثبت الا باقراره بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاعا فلا مع قول الشافعي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاول فيه تخفيف على الزاني بعدم اقامة الحد عليه اذا لم يقرب ذلك أربع مرات على نفسه مع كونه بالغاعا فلا والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب التثبت في اقامة الحدود فان الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه كما أشار اليه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها أي واترك القتل ووجه الثاني بهد كذب الانسان على نفسه واعتراؤه بما يوجب الجلد أو الرجم فان ذلك لا يقع الا من أهل اليقين والايان الكامل وقيل ما هم فلما رأوا انه شهد على نفسه بالزنا جازاه على كمال الايمان بالماضي يوم القيامة وانه ما طالب التطهير باقامة الحد عليه الا لثبوتة في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشهود الاربعة اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فذهبهم فذهب وعلمهم الحد اذا شهدوا في مجلس منفردة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفريقهم وقبول أقوالهم فالاول فيه تخفيف

النصاب في قول المحارب فاعتبره أبو حنيفة والشافعي وأجدانهم يعتبره مالك ولو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم عونا وردأفهـ بل يجري عليه أحكام المحاربين أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأجدانهم حكمهم في جميع الاحوال وقال الشافعي لا يجب على الرد غير التعزيب بالحبس والتعزيب ونحو ذلك مفصل في انفق الائمة على ان من برز وشهر السلاح محبة للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الموت فانه محارب قاطع للطريق جارية عليه أحكام المحاربين ثم اختلفوا فمن فعل ذلك في المصر فقال مالك والشافعي وأجدانهم سواء وقال أبو حنيفة لا يثبت حكم قطاع الطريق الا لمن يكون خارج المصر ولو كان مع القطاع امرأة فوافقتهم فيه فقتلت وأخذت المال قال مالك والشافعي وأجدانهم قتل حدوا وقال أبو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن في فصل في ائمة وعالي ان من قتل وأخذ المال وجب اقامة الحد عليه فان عفا أو المقتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وأن من مات منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق لله عز وجل وطولب بالحقوق لا بدميين من النفس والاموال والجراح

العمل والمحاب إذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالسكران والعبد والولد وعبد نفسه قال أبو حنيفة وأحمد في الظاهر من مذهبه أنه لا يقتل وقال مالك يقتل وعن الشافعي قولان كالمذهبين أحدهما أنه يقتل بباب حد شرب الخمر أجبع الأئمة على تحريم الخمر ونجاستها وإن شرب كثيرها وقليها موجب للحد وإن استعملها بحكم بكفره وانفقوا على أن عصير العنب إذا اشتد وقذف زبده فهو خمر واختلفوا فيه إذا مضى عليه ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر فقال أحمد إذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار خمرًا وحرم شربه وإن لم يشد ولم يسكر وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يصبر خمرًا حتى يشد ويسكر ويقتل زبده فصل في ما انفقوا على أن كل شراب يسكر كثيره فقليله حرام ويسمى خمرًا في شربه الحد سواء كان من عنب أو تمر أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة أو رز أو عسل أو لبن ونحو ذلك بيا كان أو مطبوخًا إلا بأحنيصة فإنه قال نقيع التمر والزبيب إذا شدد كان خمرًا قبله وكثيره ويسمى نقيعًا آخرًا فإن أسكر في شربه الحد وهو نجس فإن طبخ أذى طبخ حله منها ما يلبس على ظن الشارب منه

على الزاني بعدم ثبوت الزاني حقه إذا لم يجتمع مواعيل شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الأول طلب التثبت في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة إلى التطهير إذا كمل النصاب ولو في مجالس بحسب اجتihad الحاكم وما يراه من الخطأ لا وفروا المصلحة للمسلمين ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة المجلس الواحد هو أن يجيئ الشهود مجتمعين فإن جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قد فسدوا بشرط من يجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس الواحد بشرط في اجتماع الشهود وأداء الشهادة فإذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وإن جاؤا متفرقين فالأول مشدد في الشهادة تخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك أنه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فتشده بينة بعد زنتها في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بحديث أدركوا الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن أقر أن ثبت كونه حديثًا ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعد زنتها تورث شبهة عند الحاكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن اللواط يجب الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعز في أول مرة فإن تكرره قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرير حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لعامله ووجه الثاني أن لوط المذكور ليس فيه اختلاط أنساب ولا يفار الناس على الذكرو ويجرون على قتل اللائط به كإفكارون على الحرائر إذا زنا أحد بهن وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعز بالقاء من شافق وان أدى إلى موته ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايته أن حد اللواط الرجم بكل حال نيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد في إحدى روايته أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والثير فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرجح من أقواله أن من أتى بهيمة يعز زوجه الرواية التي اختارها الخرق من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحد أقواله أنه يحد ويختلف بالبكرة والتموية والقول الثالث للشافعي أنه يقتل بكرا كان أو نيبا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وأمل هذه الأحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كالأول ونقصا شيبا وكهولة فيخفف على الأراذل والشباب بالنعز فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد والقيل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة تؤكل ذبحت والأفلا هو الرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع

أنه لا يسكره من غير طرب فإن

اشتد حرم المسكر منه ما لم يعتبر في طبعه ما أن يذهب ثلثاه وأما نبيذ الحنطة والشعير والذرة والأرز والعسل فإنه حلال عنده نقيعًا ومطبوخًا وأما تحريم المسكر منه ويحد فيه فصل في ما انفقوا على أن المطبوخ من عصير العنب إذا ذهب أقل من ثلثيه فإنه حرام وأنه إذا ذهب ثلثاه فإنه حلال ما لم يسكر فإن أسكر حرم كثيره وقليله فصل في الفقاع حلال يجوز شربه قال ابن قدامة الحنبلي في الكافي فإن علم من شيء أنه لا يسكر كالفقاع فلا بأس به وإن غلا لأن العلة في التحريم الأسكار فلا يثبت الحكم بدونها أما إذا أتى على العصير إلا ناقضًا أجهابًا يحرم وإن لم يغل للخبر فصل في ما انفقوا في حد السكر فقال أبو حنيفة السكران من لا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة وقال مالك من استوى عنده الحسن والقبح وقال الشافعي وأحمد من يخلط في كلامه على خلاف عاده فصل في ما انفقوا في حد شرب الخمر فقال أبو حنيفة ومالك ثمانون وقال الشافعي أربعون وعن أحمد روايتان كالمذهبين ورجح الخرق الثمانين وهذا في حق الخمر فأما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق وانفقوا على أن حد الشرب بتمام السوط

قول مالك أنها لا تذبح بحال ومع قول أحمد أنها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحما أم مما لا يؤكل وعلى الواطئ قيمتها صاحبها فالأول فيه تشديد بذبحها والثاني تخفيف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تذبح خفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلهم أروها ذلك الأمر ووجه من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الأمر بذبحها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الاكل منها إن كانت مما تؤكل مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها تؤكل مطلقا فقد ما يقتضي التحريم فالأول مشدد والثاني والاربع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد على مفرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد لو عقد على محرم من نسب أو رضاع أو على معنة من غيره ثم وطئ في هذا العقد عايبا بالتحريم وجب عليه الحد مع قول أبي حنيفة أنه يعز فقط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على أهل الدين والمروءة والورع والثاني على أراذل الناس كما مر نظيره ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يحد بوطء أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف لشبهه الملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من خاف الزنا من شدة الغلظة والثاني على من لم يخف ذلك فيشد عليه لثقلته في الوطء الحرام بعد أن نقل حقه إلى الشخص الذي زوجه له من غير قوة غلظة ولا داعية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو شهد اثنان أنه زنى بها في هذه الزاوية واثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه الشهادة ووجب الحد مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله فلم يدركه الحد شبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي حملنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول ليس اللوم على من يحد المنهم وأما اللوم على المنهم الذي فرط في حفظ ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقبلون إضافتها إليه ولو أنه كان حفظ ظاهره عن ذلك لما قبل الناس إضافته من النقائص إليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويجيبون عنه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تسمع بعد مضي زمان طويل من الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كبعدهم عن الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ووجه الثاني أن الفتنة قد تكون خمدت فتتحرل الحية الجاهلية والنفس فيستولد من ذلك الفتنة الشديدة كما أن الشارب كذلك قد يكون وقع له نوبة صالحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه بعد مدة سمع أقراره ولا يسمع في أقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقراره يسمع في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

بالايدى والنعال وأطراف
التياب في فصل في ولو أقر بشرب
الخمر ولم يوجد منه ربح قال أبو
حنيفة لا يجحد وقال مالك
والشافعي وأحمد يحدون وجد
منه ربح الخمر ولم يقر قال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد لا يجحد
وقال مالك يجحد ومن غص
بلغمه ولم يجحد غير خمر جازله أن
يسبغها عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وقال مالك في المشهور
عنه لا يسبغها بالخمر على كل حال
وهل يجوز شرب الخمر للضرورة
كالعطش والتداوى قال مالك
وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة
يجوز للعطش لا للتداوى
وللشافعي أقوال أحسن أنه
لا يجوز مطلقا والثاني يجوز
القبيل للتداوى والثالث يجوز
للعطش ما يقع به الرى ونحرى
الخمر له هي الشدة وقال أبو
حنيفة هي محرمة لمينها

باب التعزير

هو مشروع لكل معصية لاحد
فيها ولا كفارة وهل هو فيما
يستحق التعزير في مثله حق
واجب لله عز وجل أم غير واجب
قال الشافعي لا يجب بل هو
مشروع وقال أبو حنيفة ومالك
إذا غلب على ظنه أنه لا يصلح
الا لضرب وجب وان غلب
على ظنه صلاحه بغيره لم يجب
وقال أحمد إذا استحق بقله
التعزير وجب في فصل في ولو

وجه القول الاول من أحدث في التفصيل انه لم يعرض لنا ما يبطله وجه الشق الثاني منه في
عدم قول اقراره بالخمر انه حق يتعاق باله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الامام أبو
حنيفة في شرب الخمر لا يجمع ومن ذلك قول أبي حنيفة انه إذا حكم الحاكم بشهادة ثم بان
فسق الشهود أو بانوا عبيدا أو كفارا فلا ضمان عليه مع قول مالك انه ان قامت البيعة على
فسقهم ضمن تغريبه ومع قول الشافعي انه ضمن ما حصل من أثر الضرب فالاول مخفف
والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجيه الاقوال الثلاثة
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما ان ما يستوفيه الامام من
الحدود والقصاص ويخطئ فيه فأرشه على بيت المال مع قول مالك انه هدر ومع قول الشافعي
وأحمد في القول الآخر له انه على عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث
مستد على العاقلة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك
قول أبي حنيفة انه لو وطئ جارية زوجته باذن زوجها له في ذلك فان ظننت انها حلت
لي بالاذن فلا حد عليه وان قال علمت التحريم حدم مع قول مالك والشافعي انه يحدون ان تبيها
رجم ومع قول أحمد يجلدها مائة جلدة فالاول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى
والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العذر
بالجهل بالتصريح في الشق الاول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لتسدره خناه تحريمه
على كل من خالط أهل الاسلام اذ الوطء لا يباح الا بملك أو عقد ووجه الثالث انه امر مشتبك
بين العلم والجهل فكان فيه الجلد ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد ان
للسيد أن يقيم الحد على عبده وأمه اذا قامت البيعة عنده أو أقرب بين يديه لا فرق في ذلك بين
الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال
أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا طلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة
ليس للسيد اقامة الحد في الكل بل يرد الى الامام فان كانت الامة من زوجته فقال أبو حنيفة
وأحمد ليس للسيد حد بها بحال بل هو للامام أو نائبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك
بكل حال فالاول فيه تخفيف على السيد في اقامة الحد على رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث
منع السيد من اقامة الحد في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث اباحة ذلك له والثالث
مشدد على السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة المزوجة مشدد على السيد والثاني منها
مخفف عليه فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول من المسئلة الاولى
كون العبد معدودا من مال السيد فله تقويت المنفعة فيه على نفسه اياها لحق الله عز وجل
ووجه الثاني كون اقامة الحدود بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان مقدما في ذلك على
السيد لكونه أتم نظرا منه غالبا وانما جعل الشارع اقامة الحدود الى الامام الاعظم دون كل
من قدر على اقامتها من المتغلبة ونحوهم دفع الفساد في الارض لغلبة عدم قدرة الرعية على رد
نفوسهم عن تنقيب غضبهم في بعضهم بمضا حامية جاهلية لانصرة الاسلام والشريعة بخلاف
الامام الاعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالبا او بقدر على أن ينفذ غضبه في
غيره ولا عكس فاذا قتل الامام شخص ولو ظاهرا لا يقدر عصيته ان يقتلوا الامام لاجله عادة وقد

رايت

رايت شخصا قتل أخوه فقتل فانه فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ وأولادهم فبلغ
القتل ثلاثين رجلا ولو أن القتل كان على يد الامام ما قتل أحد زائد على القاتل الاول فعلم ان
السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقيقه فتمت فهو كالامام لعدم قدرة العبد على قتل
سيده عادة أو قطع يده أو ضربه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه انه اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج ونقول
أكرهت أو وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد مع قول مالك انها تحسد اذا كانت مقيمة ليست
بغريبة ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب الا أن يظهر أثر ذلك كجسمها مستغينة وشبه ذلك
فما يظهر به صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول عدم تحققها من ساما يوجب الحد لا احتمال أنها وطئت وهي نائمة أو منهى علمها فحتمت
من ذلك الوطء وقد روى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت إلى عمر بن الخطاب حين
وجدوها حاملة فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ما هي من أهل التهمة ثم استنهمها
عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين اني امرأة أرى الغنى واذا دخلت في صلاتي فرعنا غلب على
الخشوع فاغيب عن احسابي فربما أتاني أحد من الغناء ففسي من غير علمي فقال لها عمر
رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها الحد انتهى وقد حكمت ذلك لزوجه في الامة الصالحة
أم عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتحقق الا من ماء الرجل والمرأة معا اذا كانت غائبة العقل
فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص
عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي أنها شمرت بوط الرجل لها فخرج ماؤها
واكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عنده عمر فدرأ الحد عنها لانه سلم لها فوطها
مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد تزوج الرجل منها فاختلفت منها بغيره
الباقى في رجها فتخاف من ذلك الولد وانها كانت من ورثة أم عيسى في هذا المقام فكما قام
نفع الملك في ذيل قيص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع ملك أو شيطان في ذيل
هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى وأما وجه قول مالك الذي هو
مقابل قول الأئمة الثلاثة انها تحسد فهو عدم ابدانها شبهة يدرأ بها الحد عنها عنده فاعلم ذلك
والحمد لله رب العالمين

باب حد القذف

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قذف حرا قالا بالعام مسلما عفيفا لم يحد
في زنا في سالف الزمان أو قذف حرة بالغلة عاقلة مسلمة عفيفة غير من لا غنة لم تحسد في زنا
بصرى الزنا وكان في غير دار الحرب وطلب المذدوف بنفسه اقامة حد القذف لزمه عثمان
جلده وانه لا يراد على ثمانين وعلى أن حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء
خلافا للوزاعي فانه قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا على أن الحر لا يحد في قذف
عبد وبه قال كافة الفقهاء خلافا لداود فيما حكى عنه أنه قال قاذف العبد والامة يحسبوا
على أن القاذف اذا أتى بيعة على ما ذكر سقط عنه بها الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف اذا
لم يتب لا تقبل له شهادة هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في

آخر ان رجى برؤه وقال أحمد لا يؤخر

ذلك قول أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه انه لو قذف جماعة حد حدا واحدا سواء قذفهم معا أو مريتا بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات مع قول الشافعي في أحد قوايه أنه يحد لكل واحد حدا ومع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي أحمد أنه ان طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حدا فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من هذه الاقوال وجه لا يخفى على النظم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التمر يض لا يوجب الحد وان نوى به القذف مع قول مالك انه يوجب الحد على الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوى به القذف وفصر به وجب الحد مع قول أحمد في احدي روايتيه انه يوجب الحد على الاطلاق والرواية الاخرى كذهب الشافعي فالاول يخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك احدي روايتي أحمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خفة أمر التعريض في الاذى وهو خاص باصحاب الرعونات النفسانية والا كابر الذين لا يراعون الخلق من الاولياء رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالاكابر من أهل الدنيا الذين يراعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم نوجيه قول الشافعي وأحمد ويصح أن يقال وجه الاول أن قائل ذلك لا يتناول قصدا أحد بذلك في نفسه فأن أخذ له حقه منه وان كانا لم يعمده تطهيرا لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض واذ قال له القاذف لم أرد أحد امة بما بذلك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني أن قذف غير المعين لا يحصل به كبر اذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قول مالك انه لو قال لعربي يابطني أو يارومي أو يابربري أو لفارس يارومي أو لرومي يافارسي ولم يكن في يده من هذه صفة كان عليه الحد مع قول الاثمة الثلاثة أنه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سبب الاذى جملة لما فيه من رائحة الطعن في نفسه وروحي والدنه بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لا حكم له غالبا ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وان مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه أنه حق للقذوف فلا يسنوف الا بطلانه وأن له اسقاطه وأن يبرئ منه وأنه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا أنه قال متى رفع الى السلطان لم يملك القذوف الاسقاط فالاول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع الى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة الحد اذا رفع اليه وتحريم قبول الشناعة في اسقاطه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسمعت شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه الى حق الله من حيث تعدى ذلك المعاصي حدود الله ووجه الى العبد فاذا أبرأ العبد من حق بري وبقى حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فعل العبد واردة الحق وليس لنا حق من معصية الله تعالى أو غير معصية الا ولله بعد مدخل فيه قال

وأحمد يحضر لها ان ثبت عليها الزنا بالبينه وان ثبت بالاقرار لم يحضر وقال أبو حنيفة الامام الخليل في ذلك وهل يتناوت الضرب في الحدود أم هو على السواء قال أبو حنيفة أشد الضرب التعزير ثم الزنا ثم الحرمة القذف وقال مالك الضرب في ذلك سواء وقال أحمد الضرب في حد الزنا أشد منه في حد القذف وفي القذف أشد منه في حد الحر

كتاب الصبيان وضمان الولاء والهائم

باب السرقة

أجمع الاثمة على أن الحر معتبر في وجوب القطع واتفقوا على انه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصاب فعلي كل واحد منهم القطع واتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى واتفقوا على ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعلى أن الوالدين وان علوا لا يقطعون بسرقة مال اولادهم وعلى ان من كسر ضمنا من ذهب لا ضمان عليه وعلى انه اذا سرق من المغنم وهو من غير أهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ يده اليمنى من مفصل الكف ثم يحسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع أنه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم أو قيمة أحد ههما مع قول مالك وأحمد في أظهر روايتيه انه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في غن المحن الذي ورد انه يقطع في غنمه فعند أبي حنيفة ان غنمه كان دينار او غنمه مالك وأحمد والشافعي انه كان ربع دينار فكل حاكم له القطع عاقله امامه ولا يخفى ان أشد أقوال الاثمة في هذه المسئلة ورعا في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام أبي حنيفة كما ان أشد هم ورعا في حرمة الاموال قول بقية الاثمة وحاصل الامر ان من الاثمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الاموال ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان صفة الحر الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرز الشيء من الاموال فكل ما كان حرز الشيء منه سا كان حرز الجميع مع قول الاثمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في

يجوز دفع كل صائل من آدمي أو يهجم على نفس أو طرف أو يضع أموالا فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة عليه الضمان ولو وجد قتيلا في داره فادى انه دخل عليه بسيف مشهور فقتله دفعا عن نفسه وأقام بينة تصدقه في دخوله وذكرت البينة انه أراد بذلك فلا قد عليه وان لم تقبل البينة ذلك فقد ذكر الشيخ أبو حامد انه يقبل منه ويسقط عنه القود والدية وقال الماوردي في الحاوي عندي انه يسقط القود دون الدية ولو عض عاض يد انسان فانتزعها من فيه فسقطت اسنانه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ضمان عليه وقال مالك في المشهور عنه بل ضمان الضمان يحصل ولو أطلع انسان في بيت انسان فراه دفعا عنه

قال أبو حنيفة يلزمه الضمان وقال الشافعي وأحمد لا ضمان وعن مالك روايتان كالمذهبين في فصل في ولو ضرب في حديد فقتل أو أفضى إلى هلاك مالك وأحمد لا ضمان على الإمام والحق قتله ومذهب الشافعي فيه تفصيل حاصله أنه إن مات في حديد الشرب وكان جلداه باطراف الثياب والجلد لم يضمن الإمام قولاً واحداً وان ضربه بالسوط فوجهاً واحداً ما أنه لا ضمان وحكي ابن المذخر عن الشافعي أنه إن ضرب بالتمال وأطراف الثياب ضرباً لا يجاوز الأربعين فقتل فالحق قتله ولا عقول فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضربه أربعين سوطاً فقتل فدينه على عاقلة الإمام دون بيت المال في فصل في مالك والشافعي وأحمد لا ضمان على أرباب الهائم فيما أتلفته نهاراً إذا لم يكن معها صاحبها وما أتلفته ليلاً فضمنه عليه وقال أبو حنيفة لا يضمن إلا أن يكون معها راكباً أو قائداً أو سائقاً أو يكون قد أرسله أسواه كان ليلاً أو نهاراً ولو أتلفت الدابة شيئاً أو صاحبها عليها قال أبو حنيفة يضمن صاحبها ما أتلفته يدها أو فمها قاماً أو أتلفته برجلها فإن كان يوطئها ضمن الراكب وإن رحت برجلها فإن كان موضع ما دون

ذلك فالأول مشدد في أمر الحرز من حيث أنه جعل حرز الذهب مثلاً لحرز غيره من الامتعة الحسيسة كما أنه أيضاً مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قابله وكثيره فما كان حرزاً لدرهم ثم نقره فهو حرزاً لدرهم من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في الحرز والافان مكان حرز الذهب والحرز من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم لم يخذل العفو وأمر بالعرف يعني إذا لم يوح اليك في معرفة مقدار شيء فردته إلى العرف وأعمل بالعرف فيه فصار العرف من نواع الشريعة على هذا والعرف هو كل ما نعرفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القنون خلافاً لبعضهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع فيما يسرع فساداً إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع فيه وإن بلغت قيمته نصيباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما يسرع فساداً استحيائه عادة بخلاف النقود والثياب ونحو ذلك مما ينفع به مع بقاء عينه فإنه أشد في الحرمة لا سيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء فإن أمره يخفف على النفوس أكثر من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فإن سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد على صاحبه من الذهب والجوهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق غراماً على الشجر ولم يكن محرزاً يجزى عليه قيمته مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فكل وجه والأمر في مثل ذلك راجع للإمام أو نائبه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحداً عارية يقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصيباً مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصيباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كجعلها في حرز جامع أنه أمانة أمينة على حفظها فكان يجدها كفتح الحرز وأخذها لا سيما ما ورد في الحديث من أنها مضمونة ووجه الثاني أن المعتبر هو المقرط في إعارته من لا يؤمن منه المجد فلما أمانة أولاً كان من المعروف عدم قطعه نائياً إذا عرض له الخيانة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحداً الوديع لا يقطع مع قول أحمد أنه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه ما يعلم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقطع على جماعة أشركوا في سرقة نصاب مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتاجون إلى تعاون عليه قطعوا وإن كانوا لا يمكن إلا نفراد بحمله فقولان لأصحابه فالأول مخفف على السارقين والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضواً لا دمي وتحقير أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترك الإنسان في ثوب فدخل أحدهما وأخذ المتاع وتناوله الآخر وهو خارج الحرز أوجب به اليه فأخذه فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع على واحد منهما فالأول مشدد على

فيه شرعاً كالنبي في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في الصلاة أو سوق الدواب لم يضمن وإن كانت موضع ليس بأذن فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار إنسان بغير إذنه ضمن وقال مالك يدها وفمها ورجلها أسواه فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهة راكبها أو قائدها أو سائقها بسبب من غمز أو ضرب وقال الشافعي يضمن ما جرت يدها وفمها ورجلها وأذنها سواء كان من راكبها أو سائقها بسبب أو لم يكن وقال أحمد ما أتلفته برجلها أو صاحبها عليه فلا ضمان فيه وما جنته بغيرها أو يدها ففيه الضمان في فصل في ومن له هرة معروفة باكل الطيور وأرسلها فاكلت طيراً ضمنه ليلاً كان أو نهاراً وإن لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان لأن العادة إرسال الهرة ومن كان معه كلب عقور فارتد له فأتلف شيئاً أوجب عليه الضمان في كتاب السير

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من المسلمين من فيسه كفاية سقط الخرج عن الباقي وعن سعيد ابن المسيب أنه فرض عين واتفقوا على أنه يجب على أهل كل نهر أن يقاتلوا من يلهم من الكفار فإن عجزوا ساعدتهم من يلهم الأقرب فالأقرب واتفقوا

الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم استقلال واحد منهما بالنقب والاخراج اللذين لا تكمل السرقة إلا بهما ما جرت عرافة ذلك كان لا يقطع على واحد منهما ما تعطيما لحرمتها واحتقار الأمر الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصيباً لم يخرج الباقيون شيئاً ولا أعانوا في الاخراج وجب القطع على الجماعة كلها مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع إلا من أخرج فالأول مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يعن والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نقب شخصان حرزاً ودخل أحدهما وقرب المتاع إلى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرج من الحرز فلا يقطع عليهما مع قول مالك أن الذي أخرج به يقطع قولاً واحداً وفي الذي قرب به لا يحاسبه قولان ومع قول الشافعي في أصح قوليه أنه يقطع المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعاً فالأول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي أخرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه ما يعلم من توجيه المسائل السابقة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع مع قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع فالأول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن اللحد أو الشق كالحرز لكفن الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النشرة من الميت ووجه الثاني أن ذلك ليس بحر زعامة ويصح حمل الأول على القسافي المحكمة في السد والثاني على ما كان بالصد من ذلك مع غفلة اللص غالباً عن مراقبته الله تعالى وعن الاعتبار بالموت ونحو ذلك ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من سيرة الكعبة ما يبلغ غنة نصيباً يقطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بن دخل الأيمان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبته إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني مخفف خاص برعاع الناس الذين غلط حجاجهم ووجهوا كونهم في حضرة الله تعالى وغابوا عن تعظيمها فلذلك خفف هذا الإمامان عليهم وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن يعصى أمر الله تعالى على الكشف والشهود له أبداً فلا بد له من حجاب أفله ظنه في الله تعالى أن يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فإنه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب وبؤيده حديث الحكيم الترمذي في نوادر الأصول من فروع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد الله تعالى أن ينادي قضاؤه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا أمضا قضاؤه وقدره فهم ردعاً هم عقولهم لمعتبروا اه ومعنى لمعتبروا أي لينتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل الذي يسلب هو عقل النكاف وقد قال في ذلك بشري عظيمة لنا إذا عصينا لكوننا ما وعنا في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب بعقله فهو غير مكاف فلا يؤاخذ الله تعالى اه وهذا فهم سقيم لأنه يؤدي إلى أن الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والذي فهمته من ذلك أن المراد بالعقل الذي

على أن من لم يتبعه بن عليه الجهاد لا يخرج الا باذن أبويه ان كانا مسلمين وأن من عايه دين لا يخرج الا باذن غير به وانه اذا التقي الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار الا ان يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين الى جهة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لاسيما مع غلبة ظنهم بالظهور وانه تجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها في فصل في اختلاف أهل من شرط الجهاد الزاد والاحلة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن مالك لا وموضع الخلاف اذا تعين الجهاد على أهل بلد وكان بينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فلا يجب عند الثلاثة الا على من ملك زادا وراحلة يبلغانه موضع الجهاد وعند مالك يجب مطلقا في فصل في اختلافوا في جواز اتلاف أموال أهل الحرب اذا أخذها المسلمون ولم يتمكنهم اخراجها الى دار الاسلام وخافوا أخذها منهم فقال أبو حنيفة ومالك بالجواز فيذبح الحيوان ويحرق المناع ويكسر السلاح وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ذلك الا بالمالكة في فصل في نساء الكفار اذا لم يقانان فلا يقتل باتفاق الا أن يكتن ذوات

بسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه فينوارى عنه هذا التهم ودحتي يقع في الخائفة رجة من الله تعالى بالعباد لوصح انه غير محبوب عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة أبدا ولوانه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه امكن في أعلى طبقات سبع الادب واستحق الخسف به والمسخ لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصاً في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاوون عثت بقعدة امامه وهو في الصلاة فسمعه الله خنزيراً وخرج هارباً الى السراي والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضراً فانظروا أخى الى عقوبة هذا الشخص في كونه ممسقة مدة امامه في حضرة الله على وجه الاتهام أو الغيبة عن التعظيم بل هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه أيضاً من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعاً لا يرى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم ان ربه يراه حال زناه أو سرقة بل يذهب ايمانه عنه وبصير عايه كالمظلمة رجة به كالجب الذي يمنع عنه نزول العذاب ووصوله اليه فظاهراً ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان نعمة على العاصي والاحمال انه رجة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن أراد ايضاح ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليتنظر في سياق كل آية جاء فيها لفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو النشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالحشر أو النشر وهكذا فصح قولنا ان معنى لا يرى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكره وكبره أو بالبعث أو الحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ اذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلاً بالصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك حجة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعاقل الكامل لا يصح ربه أبداً حال عقوله وقد أجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشمال ذنباً واحداً فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر الى قوم بلا عقول فليتنظر اليانا وسمعت سيدي علياً الخواص رجة الله يقول اغضب الله العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا يتجمل بين يديه وكما ان العبد يستضي من ربه اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يستضي من عبده ان يشهده بانه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق الحسنة الا وكان الله تعالى أولى منا بذلك الخلق اه وسمعت أبا حنيفة يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة بسطهم وأزال تجلهم وقال باعادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضائي وقد روي انفاذ مشيئة التي لا تقدر على رد هافيزول بهذا الكلام خجلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يمتدح عن عبيده المؤمنين ويقم لهم المعاذير في تلك الدار واما في الدنيا فاستر ذلك السر عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قل في دار التكليف ايش كنت انان الله تعالى هو الذي قدر على

ذلك قبل ان يخلق وأوجب على الرضا بالقضاء دون المقضي وسألك الادب معه لان حضرة التكليف وكشف القناع عن وجه نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المحاققة اذ لو قبلت المحاققة لم يحتمل الانسان على ربه ولم يشهد بحجة الله تعالى عليه في شيء فاعلم ان الحق تعالى لا يباسط عباد في الآخرة ويعتذر عنه الا ان كان متأدياً معه تعالى في حال التكليف وهذه عبرة من اسباب المعرفة فتأمل فيها تحط بها لما وارجع الى أصل المسئلة فتقول وبما يؤيد الشافعي وأحمد في قوله ما يقطع يدم من سرق من سناوة الكعبة ما يكون غنة نصابا ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على السارق في الحرم فافهم والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه اذا سرق ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لان اليد والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة يده اليمنى وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالاول فيه تحقيق على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر مما تقدم فان بعض الأئمة يراعي حرمة المال وبعضهم يراعي حرمة المؤمن وتقدم في مسائل الاتفاق ان الأئمة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالاول فيه تشديد على السارق والثاني فيه تخفيف عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استبعاد ان أحداً يقر على نفسه بما يوجب القطع كاذباً او التكرار اغنياً يكون عند خوف الرية فيحتمل الاول على أهل الدين والورع السائين في نطيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحتمل الثاني على من كان بالفضة من ذلك احتياطاً له وللإمام اذا اقدام على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالفها ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار لتجربه على هدم بنية الله تعالى بغير اذنه فافهم فن هنا كان التثبت في الاقرار بتكرره مرتين عند هذين الامامين واجبا فلكل من الأئمة وجه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق فان اختار المسروق منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفى لم يغرم السارق مع قول مالك ان كان السارق موسراً وجب عليه القطع والغرم وان كان معسراً لم ينبع بقيمة بل يقطع ومع قول الشافعي وأحمد يجتمع القطع والغرم على السارق فالاول تخفيف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التغليظ على السارق بوجوب الغرم ان كان موسراً بخلاف المعسر تخفف عنه لان له راحة عسراً ما عنده من الفاقة والحاجة ووجه الثالث التغليظ عليه بتقييد السوء فله وبيان خسة نفسه والعقوبة عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف ان أعمال الحسن أعمال من لا يؤمن بيوم الحساب لقت له صدق لا تكفر عن عيبك فقبل له في ذلك فقال لو كنا مؤمنين بيوم الحساب ايماناً كاملاً ما وقع أحدنا في مخالفة لا سرا ولا جهراً اه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر وسواء سرق من بيت خاص

رأى والاعلى والمقد والشيخ الشافعي وأهل الصوامع اذا كان لهم رأي ونفس بغير قسوة بالاتفاق وان لم يكن لهم رأي ولا تدبير قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز قتلهم وللشافعي قولان أظهرهما جواز قتلهم ومن لم يتابعه الدعوة هل على قاتله دية قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا وقال الشافعي على قاتله دية فان كان ذمياً فثلث الدية أو مجوسياً فمأثاته في فصل في اختلافوا في الدعوة فقال مالك من قربت دورهم من مال يدعوا لهم بالدعوة بل يقاتلون ولا تلتس غرتهم ومن بعدت دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعواهم الامام الى الاسلام أو اداء الجزية قبل القتل وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام أن يتدبهم وقال الشافعي لا أعلم أحد من المسلمين لم يبلغه الدعوة اليوم الا أن يكون قوم من المشركين خلف السترة والخويز لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لاشئ عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك في فصل في الامان للكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار عند الشافعي وأبي حنيفة فالصبي والمجنون

وهو خمس واحد وقد سقط
 بعون النبي صلى الله عليه وسلم
 كما سقط الصقي وسهم ذوي
 القربى كانوا يستحقونه في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيب
 وبعده فلا سهم لهم وإنما
 يستحقونه بالقرى خاصة ويستوى
 فيه ذكورهم وإناهم وقال مالك
 هذا الخس لا يستحق بالتعيب
 لشخص دون شخص ولكن
 النظر فيه إلى الإمام بصرفه
 فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين
 ويعطى الإمام القرابة من
 الخس والى من يخرج والجزية
 وقال الشافعي وأحمد يسهم على
 خمسة أسهم سهم للرسول صلى
 الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط
 حكمه بعونه وسهم لبني هاشم
 وبني المطالب دون بني عبد شمس
 وبني نوفل وإنما كان مختصا
 ببني هاشم وبني المطالب لانهم
 هم ذوو القربى وقد منعوا من
 أخذ الصدقات فجعل هذا لهم
 غنهم وفقيرهم فيه سواء الآن
 للذكر مثل حظ الأنثيين ولا
 يستحقه أولاد البنات منهم
 وسهم للبنائ وسهم للمساكين
 وسهم لبناء السبيل وهؤلاء
 الثلاثة يستحقون بالقرى والحاجة
 لا بالاسم ثم اختلفوا في سهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 من يصرف فقال الشافعي يصرف
 في المصالح من اعداد

باب قطاع الطريق

اتفق الأئمة على أن من برز وأشهر السلاح مخيف للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث
 فانه محارب قطاع الطريق جاز عليه أحكام المحاربين واتفقوا أيضا على أن كل من قتل وأخذ
 المال وجب إقامة الحد عليه فان عفا أو لم يقتل والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد
 عنه وان مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطولب
 بحق الأديمين من النفس والاموال والجراح إلا أن يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من
 مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حد قطاع الطريق على
 الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية
 الكريمة بل للإمام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي
 والحبس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تحجير الإمام في ذلك فرجع الامر
 إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة كيفية الترتيب
 المذكور في الآية الكريمة أنهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الإمام بالخيار ان شاء قطع
 أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلهم وصفة الصلب عنده
 على المشهور من رواياته أن يصلب حيا ويبيع بطنه برمح إلى أن يموت ولا يصلب أكثر من

ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام حدة ولا ينفذ الإمام إلى عفو ولا يباه
 وان أخذوا ما لا يسلم أو ذى والمأخوذ لو قسم على جعائهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما
 قيمته عشرة دراهم قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف فان أخذوا قبل أن يأخذوا ما لا
 ولا قتلوا نسأحبهم الإمام حتى يحدوا ثوبه أو عوفوا هذه صفة موجبة الصلب والنفي عند
 الإمام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الإمام فيهم ما يراه ويجهده فيه فن كان منهم ذارأي
 وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوه فقط نفاه فحاصله أنه يجوز للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده
 وان لم يقتلوا ولم يأخذوا ما لا على ما يراه أودع لهم ولا مناهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من
 البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويحبسوا فيه وصفة الصلب عنده كصفة الصلب عند أبي حنيفة
 وقال الشافعي وأحمد اذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا أو يأخذوا ما لا نفوا وصفة النفي عند
 الشافعي هو أن يطلبوا اذا ظهر بالقيام عليهم الحد اذا اتوا حدا وصفته عند أحمد في إحدى
 روايته كالشافعي وفي الرواية الأخرى أن لا يتركوا يأوون في بلد وان أخذوا المال ولم يقتلوا
 قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يحدون وان قتلوا وأخذوا المال وجب قتلهم حتما
 وصلبهم حتما وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتما ويكون الصلب عند الشافعي
 وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حيا ومدة الصلب عند الأئمة الثلاثة
 ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل إلى التشديد وكلام
 مالك يحتمل التخفيف والتشديد لكونه راجعا إلى رأى الإمام مع تخفيفه في صفة النفي
 والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تخم
 القتل وعدم تخمه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أحمد أخف فرجع الامر إلى مرتبة
 الميزان وكل شيء مما اختاره الإمام وجه ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصب في قتل
 المحارب مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه
 دون نصاب والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع
 السرقة ووجه الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لان مقام المحاربة إلى
 أخذه المال فكان التغليب عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة انه لو اجمع محاربون فباشروهم بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردا كان الرد
 حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التعزير بالحبس
 والتعزير ونحو ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الاول الاكتفاء بوجود المحاربة سواء باشر بعضهم القتل أم لم يباشرو ووجه الثاني ان
 المدار في المحاربة على المباشر لا على من كان ردا له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم من
 قطع الطريق داخل المصر كمن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه
 لا يثبت حكم قطاع الطريق إلا أن يكون خارج المصر فالاول فيه تشديد على قطاع الطريق
 والثاني فيه تخفيف عنه فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن محاربة شرع الله عز
 وجل وتعدى حدوده لا يختلف تحريمها بكونها خارج المصر أو داخله كغيرها من سائر المعاصي
 من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر إلى

أحد حكمي عنه انه قال أكره ان

السلاح والكراع وعقد
 القناطر وبناء المساجد ونحو
 ذلك فيكون حكمه حكم النفي
 وعن أحمد روايتان أحدهما
 كره هذا المذهب واختارها
 الحنفية والاشعرية يصرف في
 أهل الديوان وهم الذين نصبوا
 أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور
 لصددها بقسم فيهم على قدر
 كفايتهم ففصل بينه وبينه وأعلى
 أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية
 تقسم على من شهد الواقعة بنية
 القتال وهو من أهل القتال
 وان للراجل سهما واحدا
 واختلفوا في الفارس فقال
 مالك والشافعي وأحمد ان له
 ثلاثة أسهم سهم له وسهم من
 للفارس وقال أبو حنيفة
 للفارس سهمان سهم له وسهم
 للفارس قال القاضي عبد
 الوهاب القول بأن للفارس
 سهمين قال به عمر بن الخطاب
 وعلى بن أبي طالب ولا يخالف
 لهما في الصحابة ومن التابعين
 عمر بن عبد العزيز والحسن
 وابن سيرين ومن الفقهاء
 أهل المدينة والاوزاعي وأهل
 الشام والليث بن سعد وأهل
 مصر وسفيان الثوري
 والشافعي ومن أهل العراق
 أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو
 يوسف ومحمد بن الحسن وقيل انه
 لم يخالف في هذه المسئلة غير أبي
 حنيفة وحده ولم يقل بقوله
 أحد حكمي عنه انه قال أكره ان

الاذهان لعدم وجود من يقيمه ويخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق
في المصر فان الناس يغيثونه كثيرا فكان القصب أثمة فعليه التعزير وورد ما أخذه الى مسكنه
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقهم في القتل واخذ المال
فقاتل أحد مع قول أبي حنيفة انه ان قتل فصا صا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون
قتله احدا والثاني فيه تخفيف من جهة كون ذلها انصافا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القواين ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق
ووجب عليه القتل في المحاربة أو غيرهما قتل ولم يقطع ولم يجلد لانها من حقوق الله تعالى وهي
مبنية على المسامحة وقد أتى القتل عليها فمرها لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها
من غير تدخل على الاطلاق فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الحد ولا يختلف في مثل ذلك لكونها راجعة الى الردع والجر ووجه
الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي شرعه كالحد في السرقة فيما اذا تفرق على أشخاص متعددة
ولا يقوم حد مقام حد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في
الخمر والقذف مع قول مالك بنديا خلفه ما فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه ان توبة العصاة ما عدا
المحاربين من شربة الخمر والزنا والسارق لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته
والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية
الاخرى لا جدلا بد من مضي سنة بعد التوبة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في اسقاط الحد عن هؤلاء فكان اقامة الحد
عليهم أولى بقربنة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا
فقال يا رسول الله اني أتيت حذرا من حدود الله فأنقذت علي فقال لا وليا لها احسنوا اليها فاذا
وضعت فأقوني بها ففعلوا ذلك فأمر برجها وصلى عليها وقال لقد تابت توبة لو فقت على سبعين
من أهل المدينة لو سمعتم اني فظا هره الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد الا
بمد توبتها ولولا انها تابت ما طلبت اقامة الحد عليها فافهم وأيضا فان الحد ترتب على هؤلاء من
حيث تعديهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم التائب
من الذنب كمن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها أي تقطع حكم المؤاخذه
بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحت المشيئة وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله
يقول لم يرد لنا ان أحدا يؤخذ بذنبه في الدنيا والآخرة معا الا المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك
لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فعلم ان من تاب من ذنب سقط عنه الحد
في الدنيا على هذا التقرير ويصح جعل الاول على العتاة المارقين الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب
الخمر والسرقة فتكون اقامة الحد عليهم أقوى في الردع والجر لهم كما أن الثاني يصح جعله على
من جرى عليه المقدر مرة واحدة في عمره فندم وضاقت عليه الدنيا بارحبت وحصل له في
نفسه شدة الخجل حتى صار يستحي أن يجاس بين اثنين عكس حال الاول ومن ذلك قول
مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى يظهر

انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها
ثم اتصل بهم مدد لم يكن للدفع
ذلك حصه فان اتصل المدد بعد
انقضاء الحرب وقبل حيازة
الغنيمة في دار الاسلام أو بعد ان
أخذوها وقبل قسمها قال أبو
حنيفة يسلم لهم ما لم تعز الى دار
الاسلام أو يقسموها وقال مالك
وأحمد لا يسلم لهم على كل حال
وعن الشافعي قولان أحدهما

باب حد شرب المسكر

على ان من حضر الغنيمة من مملوك
أو امرأة أو صبي أو ذئب فله سهم
الرضخ وهو سهم يجهده الامام في
قدره ولا يكمل لهم سهم وقال
مالك ان راقق الصبي وأطاق
القتال وأجازة الامام كل له
السهم وان لم يبلغ في فصل
وفهم الغنائم في دار الحرب هل
يجوز أم لا قال مالك والشافعي
وأحمد يجوز وقال أبو حنيفة
لا يجوز وقال أصحابه ان لم يجد
الامام جولة فجمع اخوفا عليها
لكن الامام لو قسمها في دار
الحرب نفذت القسمة بالاتفاق
والطعام والعلف والحيوان
يكون في دار الحرب هل يجوز
استعماله من غير اذن الامام
قال أبو حنيفة وأحمد في احدي
رواياته لا بأس بذلك ولو يبرأ من
الامام فان فضل عنه وأخرج
منه شيئا الى دار الاسلام كان
غنيمة قل أو كثر وعن أحمد رواية
أخرى يرد ما فضل اذا كان كثيرا
فان كان يسيرا فلا وقال الشافعي

أجمع الأئمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قايلاها وكثيرها موجب للحد وان
من استحل شربها حكم بكفره ونقصه في باب النجاسة ان داود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها
واتفقوا على ان عصير العنب اذا شربته وقذف زبده فهو خمر واتفقوا ايضا على ان كل شراب
يسكر كثيره وقليله حرام وانه يسمى خمر او في شربه الحد سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة
أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نيا كان أو طموحا خلا لا في حنيفة فانه قال
نقيع التمر والزبيب اذا شربته كان حراما قليله وكثيره ويسمى نبيذا الاخر فان أسكر في شربه
الحد وهو نجس فان طبخا أو كانا في طبع حل منه ما ما يقابل على ظن الشارب منه انه لا يسكره
من غير طرب فان اشتد احرم الشرب منه ما لم يعتد في طبعه ما أن يذهب ثلثاهما وأما نبيذ
الحنطة والارز والشعير والذرة والعسل فانه حلال عندة رقيقا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه
ويحذره وكذلك اتفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فانه حرام
وانه ان ذهب ثلثه حل ما لم يسكر فان أسكر حرام قليله وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من
حد الحر وعلى ان حد الشرب يقام بالسوط الاماروى عن الشافعي انه يقام بالابدى والنعال
واطراف الثياب وعلى ان من غص بلقمة ولم يجد غير خمر يسيغها به يجوز له اساعتها به على كل
حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه اذا مضى على العصور ثلاثة أيام ولم يشرب ولم يسكر لا يصير خرا حتى يشرب ويسكر
ويقذف زبده مع قول أحمد انه اذا مضى على العصور ثلاثة أيام صار خرا وحرم شربه وان لم يشرب
ولم يسكر ولم يقذف زبده الحديث ورد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم يدور مع العلة غالبها فان فقدت علة الاسكار فهو
مباح على أصله ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالبا فاخذ أحمد
بالاحتياط ان لم يكن أحذر رأى في ذلك دليل على الاضرار بغيره وان لم يسكر فان الشارع
وضع الاحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم الوسائل خوفا أن يقع في تحريم المقاصد كما
أشرف اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وبؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم

ان كان كثر له قيمة ردوان كان
تزارفولان أحسنه ما انه يرد
وحكى عن مالك ان ما خرج الى
الاسلام فهو غنية وفصل
لوقال الامام من أخذ شيئا فهو
له قال أبو حنيفة يجوز للامام
أن يشترطه إلا أن الأولى أن
لا يفعل وقال مالك بكرة له ذلك
لأنه يشوب قصد المجاهد في
جهادهم ارادة الدنيا ويكون
من الحسن لا من أصل الغنية
وكذلك النقل كله عنده من
الحسن وقال الشافعي ليس بشرط
لازم في أظهر القولين عنده
وقال أحمد بشرط صحيح وللإمام
أن يفضل بعض الغنيين على
بعض قبل الاختيار والحيارة
بالاتفاق وفصل في ما تنفعوا على
أن الامام مخير في الاسارى بين
القتل والاسترقاق واختاروا
هل هو مخير فيهم بين المن والفداء
وعقد الذمة قال مالك والشافعي
وأحمد هو مخير بين الفداء
بالمال أو بالاسارى وبين المن
عليهم وقال أبو حنيفة لا يمن ولا
يفادى وأما عقد الذمة فقال أبو
حنيفة ومالك هو مخير في ذلك
ويكونون أحرارا وقال الشافعي
وأحمد ليس له ذلك لأنهم
قد ملكوا وفصل في لو أسير
أبى فاحله المترك أن لا
يخرج من دارهم ولا يهرب
على أن يتلوه بذهب ويجيء
قال مالك يلزمه أن يبي ولا
يهرب منه م وقال الشافعي

قليل فان تحريم القليل لم يكن دائرا مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال باباحة مالا
يسكر من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فقدت ومن
ذلك قول أبي حنيفة حد السكر أن يصير الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من
العرض ولا المرأة من الرجل مع قول مالك انه من استوى عنده الحسن والقبح ومع قول
الشافعي وأحمد هو من يخط في كلامه على خلاف عاده فالاول مشدد في صفة السكر مخفف
في وجوب الحد ان لم يصل الى تلك الصفة والثاني فوقه في التشديد في الحد والثالث فوق
ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف السماء من الارض أشد
سكران من لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبح كما ان من يخط في كلامه فقط أخف سكران
مما قبله في تورع في عدم اقامة الحد اذ لم يصل الى أعلى الحالات عنده فقد قل تورعه من
جهة الفيرة على انتهالك محارم الله ومن تورع وأقام الحد وجود أدنى الصفات دون ما فوقها
فقد قل تورعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم وايضا ذلك أن من لا يعرف
السماء من الارض زال غيبه بالكمية ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الأشخاص
وايكن جهول الاوصاف ومن اختلط كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل
والمرأة وايكن عنده لمحات غيبة قطرة فرعا كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن
يقفها فالأغنى ما بين ناصر لظاهر الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم الشارب فلا كل وجه
ومشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي وأحمد
في احدى روايته ووجه الخمر في أنه أربعون في حق الخمر وأما العبد فله النصف من ذلك
بالاتفاق كما في أول الباب فعلى الاول حده أربعون وعلى الثاني حده عشرة وقال اول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر الغالب عليه كمال
العقل عكس حال العبد فذلك كانت صغيرة الحر كبيرة دون العبد على قاعدة قولهم من
عظم من مرتبة كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويبريد ويؤذى
الناس والاربعة في حق من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الأغنى الثلاثة انه لو أقر
بشرب الخمر ولم يوجده من ربح حذمه قول الامام أبي حنيفة انه لا يحد فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مواخذته باقراره والحكم
دائر مع الشرب لامع الرجح عكس الثاني ومن ذلك قول الأغنى الثلاثة انه لو وجد منه ربح
خمر ولم يقر لم يحد مع قول مالك انه يحد فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح أقواله انه لا يجوز شرب الخمر
للضرورة كالعطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش لا للتداوى ومع قول
الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله في القول الثالث يجوز
للعطش ما يقع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها للضرورة والثاني مفصل
وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبصح جل الاول على
حال الا كبر من أهل الصبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيشرب اذ ذلك خوفا أن يموت
كما أنه يصح حمله على أوائل الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة ان شربه للعطش فيه

بقاه الروح وأما التداوى في الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاة أمي فيما حرم عليها وبقيته
الوجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

باب التعزير

اتفق الاغنى على ان التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة واختاروا هل التعزير
فيما يستحق التعزير بمثله هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
وقال أبو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
اصلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد ان استحق بغيره التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مشدد
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حصة الله تعالى أن
يعصى العبد ربه فيه وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا لثبته ليقبح
فعله في المستقبل ويصير يترك الالم الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان
الذنب الثاني معاقبا تركه على سؤال الله عز وجل فيحوله عنه بالسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح
تركه وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر
عظمة حصة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأييد فلا يصلح به كبير زجر ولا ردع عن
المعاصي المستقبلية ان كانت معاقبة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاغنى
الثلاثة ان الامام لو عزز رجلا فسات لا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان
فالاول مخفف على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
أن منصب الامام يحل عن أن يعززا أحد بغير المصلحة بخلاف غير الامام فغيره وعنده
شائبة تشف منه بعد او سابقة مثلا وما يلقن ان أحد من السلاطين قتل بقتله أحد في تعزير
أبدان ولا غرم دية ووجه الثاني ان التمرع لا محابة فيه لاحد فالامام الاعظم كآحاد الناس
في أحكام الشريعة ومن ذلك قول مالك وأحمد ان الاب اذا ضرب ولده تأديبا أو المعلم اذا
ضرب الصبي تأديبا فسات لا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان
فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من
توجيه المسئلة قبله لان الاب كالا امام الاعظم في كونه لا بضرب الا لاصلاح وكذلك المعلم
في الغالب ولذلك ضمنه أبو حنيفة والشافعي احتياطاً لا لادان الناس وليتخفظ الوالد في ضربه
ولده فانه ربما قامت نفسه من ولده فضر به للمصلحة كالا جني فافهم ومن ذلك قول الاغنى
الثلاثة انه لا يجوز أن يبلغ بالتعزير على الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى رأى الامام
فان رأى أن يزيد عليه فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الامام وتائبه انما يحكم على وفق الشريعة وليس له أن يزيد على ما قدرته
ذرة واحدة ووجه الثاني ان الشارع أمّن الامام الاعظم على أمته من بعده وأمر الامّة
بالسمع والطاعة له في كل مالا معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والنسقة الحد
المقدر ربما لا يردعه بخار للامام الزيادة بالاجتهاد لمصلحة ذلك المعز راسم مفعول ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي ان التعزير لا يختلف باختلاف أسبابه كن يراى في التعزير حتى يبلغ
أدنى الحدود ولو في الجملة وأدناها عند أبي حنيفة أربعون في الخمر وعند الشافعي وأحمد

لا يسمعه أن يبي وعليه أن يخرج
وعنه عين مكروه به قال أبو
حنيفة وفصل في الاراضى
المقنومة عنوة بالعراق ومصر
هل تقسم بين غانها أم لا قال
أبو حنيفة الامام بالخيار بين
أن يقسمها وبين أن يقر أهلها
عليها ويضرب عليهم خراجا
وبين أن يصرفهم عنها ويأتى
بقوم آخرين ويضرب عليهم
الخراج وليس للامام أن يقننها
على المسلمين أجمعين ولا على
غانها وعن مالك روايتان
أحداهما ليس للامام أن يقننها
بل يصير ينس الظهور عليها
وقفا على المسلمين والائمة ان
الامام مخير بين قسمها وقننها
لمصالح المسلمين وقال الشافعي
يجب على الامام قسمها بين جماعة
الغانين كسائر الاسوال الآن
تطيب أنفسهم بوقفها على
المسلمين ويسقطوا حقوقهم
فيها ويقفها وعن أحمد ثلاث
روايات أظهرها ان الامام يفعل
ما يراه الاصلح من قسمها او وقفها
والثانية كذهب الشافعي
والثالثة تصير وقفاً من الظهور
وفصل في اختلاف الاغنى في
الخراج المضروب على ما يقع
عنوة فقال أبو حنيفة في حريب
الخطبة قهبر ودرهمان وفي
حريب الشعير قهبر ودرهم وقال
الشافعي في حريب الخطبة
أربعة دراهم وفي الشعير
درهمان وقال أحمد في أظهر

عشرون فيكون أكثر التعزير عند أي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد تسعة عشر وقال مالك للإمام أن يضرب في التعزير برأي عدد أدى إليه اجتنبه وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فإن كان بالوطء في الفرج شبهة كوطء الشريك أو بالوطء فيمادون الفرج فإنه يزاد عنده على أدنى الحد ودون لا يبلغ فيه أعلاها فيضرب مائة الأسوطاوان كان غير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة دون نصاب فإنه لا يبلغ فيه أدنى الحد ودون لا أول فيه تخفيف من حيث أنه لا يزاد في الحد من العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد إذا أدى اجتنبه إلى زيادة على العدد المقدر وقول أحمد مفصل فيه تخفيف من وجه تشديد من وجه فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائما مع قول مالك أنه يضرب قاعدا ومع قول أحمد في إحدى روايته كذهب مالك والآخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ضربه قائما يبلغ في الزجر ووجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضربه قاعدا ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد في جماعه مع قول مالك أنه يجرد في الحد ودون كما هو مع قول أحمد لا يجرد في الحد ودون كما هو بضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالفم وبصر والقدمين فالأول فيه تخفيف من وجه دون وجه والشافعي مشدد في التجرد والثالث مخفف فرج الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج والخاصة وسائر المواضع الخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربها فالأول والثاني فيه تخفيف والثالث تشديد من حيث عدم نفرة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناه الأول والثاني فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحد ودون تفاوت فاشد الضرب ضرب التعزير برغم الحرم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود وسواها مع قول الشافعي أن ضرب حد الزنا أشد منه في حد القذف وأن ضرب القذف أشد من الضرب في شرب الخمر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث أن في التساوي الحاق الأدنى بالأعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرج الأمر إلى مرتبة الميزان

باب الصبال وضمان الولاة واليهام

لم أجد في الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو همة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أن عليه الضمان فالأول فيه تخفيف من حيث عدم ضمان والثاني فيه تشديد بدفع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عرض عاص يد انسان فانتزعها من فيه فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه أنه يلزمه الضمان فالأول تخفيف على المعروض والثاني مشدد عليه فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من

القولين وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أطلع انسان في بيت انسان فرمأ ففقد عينه لزمه الضمان مع قول الشافعي وأحمد أنه لا ضمان وقول مالك في روايته كأن ذهبن فالأول كالمشدد والثاني مخفف والثالث محتمل لكل منه ما فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على اطلاع أهل الدين والورع عن لا يتولد من اطلاعه كبرقنة لقله وقوع مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فلا ضمان في فقه عمنه زجره عن مثل ذلك ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الامام لو ضرب في حد ضامن له أنه ان مات في أو أنفى إلى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له أنه ان مات في حد الشرب وكان جليدا باطراف النعال والنياب لم يضمن الامام قولا واحدا وإن كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان أحدهما الاضمان عليه وحكم ابن المنذر عن الشافعي أن الامام أن ضرب بالنعال واطراف النياب ضرب بالاجواز الأربعين فمات فيه بلاء غل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وإن ضربه أربعين سوطا فمات فيه على عاقلة الامام دون بيت المال فالأول مخفف على الامام والثاني فصل على الخلاف النقل فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونة كبقية الحدود وقوله ياذن من الشارع ووجه الثاني من شدة التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غائبا ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وإن كان ضربه بالسوط كون ذلك مأذونا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شدة التفصيل الذي حكاه ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطا ربعا يقتل غائبا وإنما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لأن أصل الضرب مأذون فيه ولا من نصيبه يجعل عن مثل ذلك فأنشأ لو أوجبت القود على الامام لقابله الموضوع في تحجيرنا عليه مع ما في ذلك من أنها حرمة في عبود العامة فتضعف شوكته ولم يبقا فأنشأ ما يقتل في إقامته الحد على مستحقه أبدا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ضمان على أرباب اليهام فيما أتلفته نهرا إذا لم يكن معه صاحبها وأما ما أتلفته لغيره فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يضمن إلا أن يكون معها صاحبها أو كبا أو فائد أو سائقا أو يكون قد أرسلها أو كان ليلا أو نهارا فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة حريان العادة في إرسال اليهام نهرا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما أتلفه ليلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة كونه معها أو كبا أو فائد أو سائقا ووجه الثاني منه تعديه بالارسل ولذلك عمم الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل أو نهار ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أتلفت الدابة شيئا وصاحبها معها ضمن صاحبها ما أتلفته بيدها أو فائد أو سائقا أو كان بوطئها ضمن الركب وإن رحت برجلها فإن كان بوطئها في موضع مأذون فيه شرعا كالمشي في الطريق والوقوف في ذلك الركب أو في الفلاة أو في سوق الدواب لم يضمن وإن كان بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان فغير إذن ضمن مع قول مالك أن يدها أو فائد أو رجليها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهه ركبها أو فائد

صلواته على أم عترة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته عنوه وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى صلواته على لوصالح قوما من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليها شيئا وكالجزية أن أسلموا سقط عنهم وكذا إذا اشتراه منهم مسلم وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يسقط عنهم خراج أرضه بالإسلام ولا ينزله المسلم في فصل في أهل يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب أو يعاونون على عدوهم قال مالك وأحمد لا يستعان بهم ولا يعاونون على الإطلاق قال مالك إلا أن يكونوا خداما للمسلمين فيجوز وقال أبو حنيفة يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره وقال الشافعي يجوز ذلك بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة والثاني أن يعلم من المشركين حسن رأى في الإسلام وميل إليه ومتى استعان بهم رضى لهم ولم يسهم في فصل في هل تقام الحدود في دار الحرب على من نجب عليه في دار الإسلام قال مالك نعم تقام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الإسلام إذا فعله في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من

أوساقتها سبب من غمر أو ضرب ومع قول الشافعي أنه ضمن ما جنت بغيرها أو يدها أو رجلاها أو ذنبها وإن كان من قاتلها أو ساقها سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما أنقصه رجلها وصاحبها علم فلا ضمان فيه وما جنت بغيرها أو يدها فبها الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الأربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن والله أعلم

كتاب السير

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الخرج عن السابقين وعن سعيدين السبب أنه فرض عين وكذلك اتفقوا على أنه يجب على أهل كل نهران يقاتلوا من بين يديهم من الكفار وإن غزوا وساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب وانفخوا على أن من يهين عليه الجهاد لا يخرج إلا بآذن أبيه إن كانا مسلمين وعلى أن من عليه دين لا يخرج إلا بآذن غيره وأنه إذا اتفق الزحفان وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم الفرار إلا أن يكونوا مضررين لقتال أو متحيزين إلى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظهم بالظهور عليهم وأنه يجب الهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن يقانان فلا يقتل إلا أن يكن ذوات رأى وعلى أن الأعمى والشح الفاني وأهل الصوامع إذا كان لهم رأى وتدير يقتلون وعلى أن المشركين إذا انتسروا بالمسلمين لبتى المشركون بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى أنه لو قتل أحد الأسير وهو في الأمر لم يجب على القاتل شيء إلا التميز فقط خلافا للرواية في قوله نجب عليه الديانة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أي بشرط في وجوب الجهاد وجود الزاد والراحلة كالجرح مع قول مالك أنه لا يجب وموضع الخلاف إذا تميز الجهاد على أهل بلد وبينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصير فالأول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو خداج لا لتفات قلبه إلى ما يأكل ويشرب ويركب فإذا وجد الزاد والراحلة قوى عزم ولم يصبر عنده التفات لغير القتال ووجد الثاني عدم وجود نص صريح باشتراط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كتهجر وأكثر ولوانه كان شرطاً لصلب البناء ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تزل محفوظة بوجود العلماء في كل عصر ويصح جعل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذوى المراتب الذين يعلى عليهم الحياه من سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وجعل كلام الإمام مالك على حال من كان بالصد من ذلك كما قال فيمن يحج معقداً على السؤال ويظن أن الركب لا يجيبون سؤاله فإنه يجب عليه الحج عنده ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال أهل الحرب ولم يمتنعهم إخراجها أو إيصالها إلى دار الإسلام جاز لهم اتلافها فيذبحون الحيوان ويكسرون السلاح ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز إلا مال الكه وذلك بعد القسمة فالأول مخفف على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم

فرجع

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من إعاقة المصلحة العامة للمسلمين فرما تغلب عليه الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنماها منهم فتقوا بها على قتالنا وأغالم براع أهل هذا القول ما جئ إليه أهل القول الثاني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المنافين انعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف الله ذلك الأموال من أيدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع للمسلمين في هذه الحالة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أن شيوخ الكفار وعبيانهم إذا لم يكن لهم رأى ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الأظهر أنه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن مشروعية القتل بالاصالة إنما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو لا لا نكابة منهم لنا غالباً ووجه الثاني أن الإمام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا أن السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس كان كل شيء يناه يصح منه ما فسد كذا ذلك إلى ربه عز وجل فأوحى الله تعالى إليه أن يبني لا يقوم على يدي من سفل الدماء فقال داود يارب أليس ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بلى وإن كان أليسوا عبادي ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها فان في ذلك ترجيحاً للصالح على القتل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أن من قريت دارهم منافقت بلغتهم الدعوة فلا يحتاج إلى دعوتهم قبل القتال بل تقتلهم أينما شاءوا ما من بعدت دورهم فالدعوة أقطع للشك وقال أبو حنيفة إن بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعوههم الإمام إلى الإسلام أو أداه الجزية قبل القتال وإن لم تبلغهم فلا ينبغي للإمام أن يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشركين خلف السترك والجنون لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا إلى الإيمان فإن قتل أحدهم من قبل ذلك فعلى عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك أن الحكم كذلك فالأول والثاني من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشركين إلا أن بلغتهم الدعوة مخفف من حيث أنهم لا يقاتلون إلا بعد الدعوة إلى الإيمان كما أن الأول عما تفرع من المسئلة مشدد من حيث وجوب الدية على عاقلة القاتل والثالث والراجح مخفف من حيث عدم وجوبها فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن أمراء الغزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أمان الكفار لا يصح إلا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن أمان الكفار أمر خطر ينبغي عليه مصالح ومقاسد فيحتاج إلى نراة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد أشرف على البلوغ وما قارب الشيء أعطى حكمه في كثير من الأحكام وأمان الكفار منها ثم إن حصل بعد

حقوق الأديمين فإذا زنى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حد وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يقام عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب إمام فيقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يسنون في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة إن كان في دار الحرب إمام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحدود في العسكر قبل الفصول وإن كان أمير سرية لم يقم الحدود في دار الحرب وإن دخل في دار الإسلام من فعل ما وجب الحد سقطت الحدود عنه كلها إلا القتل فإنه يضمن الدية في ماله عدا كان أو خطاً في فصل في هل يسهم لتجار العسكر وأجرائهم إذا نهكوا الوتعة وإن لم يقاتلوا قال أبو حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال الشافعي وأحمد يسهم لهم وإن لم يقاتلوا وللشافعي قول آخر أنه لا يسهم لهم وإن قاتلوا في فصل في هل نصح الاستنابة في الجهاد أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا سواء كانت بجعل أو أجرة أو تبرع وسواء تعين على المستناب أم لم يتعين وقال مالك نصح إذا كانت بجعل ولم يكن الجهاد منفعاً على النائب كالعبد والامة في فصل في قال مالك ولا بأس بالجعل في النفوس والناس

على ذلك وقد أدى القاعد الى
الخارج مائة دينار في بيت أيام
عمر رضي الله عنه **فصل في**
واتفقوا على انه لا يجوز لأحد
من الغائبين أن يطأ جارية من
السبي قبل القسمة واختلوا
فيما يجب عليه إذا وطئها فقال
أبو حنيفة لا حد عليه بل عقوبة
ولا يثبت نسب الولد بل هو
مملوك يرد في الغنمية وعليه
العقوبات الاصابة ول مالك
هو زان يحد وقال الشافعي
وأجل لا حد عليه ويثبت نسب
الولد وحرية وعليه قيمته والمهر
يرد في الغنمية وهل نصير أم ولد
قال أحمد نعم وللشافعي قولان
أحدهما لا نصير **فصل في**
لو كان جماعة في سفينة فوقع
فيها نار فهل يجوز لهم القاء
انفسهم في الماء أم الثبات قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي في
أحد الروايتين إذا لم يرجوا
النجاة لافي الألفاء ولا في الأقامة
في السفينة فهم بالخيار بين
الالقاء والصبر وقال أحمد ان
رجوها في الألفاء القوا وفي
السفينة نبتوا وان استوى
الأمران فعلا ما شاؤا وان
أيقنوا بالهلاك فيها أو غلب على
ظنهم فروا بئان أظهرهما منع
الالقاء لانهم لم يرجوا النجاة وهذا
قول محمد بن الحسن الحنفى
وهي رواية عن مالك **فصل في**
لو نديع من دار الحرب الى دار
الاسلام أو دخل حربى بغير

في كتاب قسم الفى والغنمة

اتفق الاثمة على ان ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بايجاف الخبل والركاب فهو

غنية عنه وعرضه الا السلب كاسيأتى تفصيله واتفقوا على ان أربعة اجناس الغنمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا
على انهم اذا قسموا الغنمة وحازوها تم اتصالهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصه واتفقوا على
ان الامام لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الامام ان يفضل
بعض الغائبين على بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق
واتفقوا على انه لا يجوز لأحد من الغائبين أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على ان
القاتل من الغنمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل
الاتفاق وامامنا اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم
منهم سلب استحققه القاتل من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الامام أم لم بشرطه فالأول
يستحقه القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك ان
القاتل لا يستحق السلب الا ان شرط له الامام ثم بعد السلب يفردها من الغنمة فالأول
مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الأول تشجيع المسلمين على القتال لمسايقهم من الجزاء الذي يقاتل لاجل الدنيا واذ لم يعط ذلك
النصيب ضعف زعمه عن القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع أمير الجيش فان سمع له
بالسلب أخذه والتركه لان له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب او الى
بعضه وقسمه بينهم فيكون منع القاتل منه فيه عدل بين المقاتلين لاسيما ان كان ذلك القاتل ممن
لا تأنفت نفسه الى السلب لقلبة قصده بالجهاد اعلاء كلمة الله عز وجل دون الغنمة ومن ذلك
قول أبي حنيفة ان الحسن يقسم على ثلاثة أسهم سهم للبيئى وسهم للأساكين وسهم لابن السبيل
فدخل فقراء ذوى القربى فيهم دون أغنيائهم وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله
وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كاسقط الصفي واما
سهم ذوى القربى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتين وبعده فلا سهم
لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة فيستوفون فيه ذكورهم وانثىهم مع قول مالك ان هذا الحسن
لا يستحق بالاعتين لشخص دون شخص ولا يمكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى من
يرى من المسلمين ويعطى الامام القرابة من الحسن والنفى والخراج والجزية ومع قول الشافعي
واحمد ان الحسن يقسم على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط
حكمه بعونه وسهم لبنى هاشم وبني المطالب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا ببني
هاشم وبني المطالب لانهم ذوو القربى حقيقة وقد منعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا لهم
غنيهم وفقيرهم فيه سواء الا أن للذ كرم مثل حظ الانثيين فلا يستحقه أولاد البنات منهم وسهم
للبيئى وسهم للأساكين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم
فالاول فيه تشديد من حيث حرمان أولاد البنات ومن حيث ان للذ كرم مثل حظ الانثيين وفيه
تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث
فيه تشديد من وجه وتخفيف من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
ذلك قول الشافعي ان سهم النبي صلى الله عليه وسلم بصرف في الصلح من اعداد السبلح

له عليه وليس بالبلد الذي به سلطانته شكريا على احسان كان منه فأحب ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ على الخير مكافأة فان أخذها وغولها لم تحرم عليه وعن أحمد روايتان احدهما لا يختص بها من اهديت اليه بل هي غنيمة فيها الجس والآخرى يختص بها الامام في فصل في انفقوا على ان الغال من الغنيمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق انه لا يقطع واختلفوا فيمن ليس له فيها حق هل يحرق رحله ويحرم سهمه أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال أحمد يحرق رحله الذي معه الا المحصف وما فيه روح من الحيوان وما هو جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة وهل يحرم سهمه عنه روايتان في فصل في مال التي وهو مأخذ من مشرك لا جمل كفه بغير قتال كالجزية المأخوذة على الرأس وأجرة الارض المأخوذة باسم الخراج أو ما تركوه فزاعوا وهو مال المرتد اذا قتل في رده ومال كافرات بلا وارث وما يؤخذ منهن من العشر اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين أو صولحو عليه هل يخمس أم لا قال أبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا يخمس بل

والكرام وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم التي مع قول أحمد في إحدى روايتيه انه يصرف في اهل الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لسدها بقسم فهم على قدر كفايتهم والرواية الاخرى اختارها الخرفي كذهب الشافعي فالاول والثاني موبع والثاني مضيق فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان الفارس يعطى ثلاثة أسهم له وسهم للفارس مع قول أبي حنيفة ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل أحد يقول في حنيفة فيما علمت وحكي عنه انه قال اني أكره ان أؤخذ بعزيمة على مسلم قال القاضي وعن قال ان للفارس سهمين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ولا يخالف لهما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والاوزاعي وأهل الشام والليث بن سعد وأهل مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وبالجملة فلم يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فان لنا ذلك القول منه على انه قاله بدليل ظاهريه أو باجتهاد فهو مخفف على غيره من الغائبين بنو فرسهم من الثلاثة والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا لواحد مع قول أحمد يسهم للفارسين ولا يراد على ذلك ووافقه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين بأخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسهم للفرسان مع قول أحمد انه يسهم له سهم واحد فالاول مخفف على الغائبين والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فقات الفرس قبل القتال لم يسهم لفارسه بخلاف ما اذا مات في القتال أو بعده فانه يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب فارسا مات فرسه قبل القتال أسهم للفارس فالاول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول جمهور العلماء انه يسهم للفارس عرييا كان أو غيره مع قول أحمد انه يسهم للفعل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومكحول انه لا يسهم الا للفارس العربي فقط فالاول مخفف على النواوس مشدد على الغائبين بأخذ السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الفرس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفعل أقوى من البرذون غالباً ووجه الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دائراً بينهما ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين ان الكفار لا يملكون ما يصيبونه من أموال المسلمين قال (١) ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل على ذلك لان ابن عمر ذهب له فرس فاخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو له عبد فحق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالاول مخفف على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان في عدم ملكهم لاموال المسلمين اعلاء كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتعدى انفاذ ذلك من الكفار لمصلحة تعود على المسلمين أعظم

(١) اعلم ان الذي في الاصل المنقول منه التعبير بآية بن هبيرة وآية بن أبي هبيرة فانظره اهـ من

جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في غيره مقسوم يصرفه الامام في مصالح المسلمين

بعدة أخذ حاجته منه وقال الشافعي يخمس وقد كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الذي يصنع به بعده فقولان أحدهما لمصالح المسلمين والثاني للقاتلة وما الذي يخمس منه قولان الجديد انه يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد والقديم لا يخمس الا ما تركوه فزاعوا وهو روا

باب الجزية

اتفق الأئمة على ان الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من عبدة الاوثان مطلقاً واختلفوا في الجوس هل هم أهل كتاب أو لهم شبهة كتاب فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ليسوا أهل كتاب وإنما لهم شبهة كتاب وعن الشافعي قولان واختلفوا في ان كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من العرب والعجم هل تؤخذ منهم الجزية أم لا قال أبو حنيفة تؤخذ من الجوس دون العرب وقال مالك تؤخذ من كل كافر عرييا كان أو عجميا الا مشركي قريش خاصة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا تؤخذ الجزية من عبدة الاوثان مطلقاً فصل في واختلفوا في الجزية هل هي مقدرة أم لا

من انقاذها منهم فيكون ترك ذلك في أيدي الكفار أولى وان لم يملكوه شرعا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يرضخ ان حضر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذمي والرضخ شئ يختم به الامام في قدره ولا يكمل له سهم مامع قول مالك ان الصبي المراهق اذا أطلق القتال وأجازه الامام كمل له السهم ولو لم يبلغ فالاول مخفف ودليله الاتباع والثاني مشدد على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دأبل في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز فدية الغنائم في ذلك الحرب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ومع قول أصحابه ان الامام اذا لم يجد جولة قسما خذوا فاعلموا ان لو قسمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما مر أول الباب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وذلك كما راجع الى رأى الامام ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا بأس باستعمال الطعام والعلف والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير اذن الامام فان فضل عنه وأخرج منه شيئا الى دار الاسلام كان غنيمة قل أو كثر مع قول الشافعي انه ان كان كثير له قيمة ردوان كان تزرافاصح القولين انه لا رد ومع ما حكى من قوله ان ما أخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالاول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما أخرج الى دار الاسلام يكون غنيمة ولو قل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للامام ان يقول من أخذ شيئا فهو له وانه يشترط الا أن الاولى له أن لا يضعه مع قول مالك انه يكره له ذلك انما يشوب قصد المجاهدين في جهادهم ارادة الدينساو يكون من الجس لامن أصل الغنيمة وكذلك النفل كله عنه من الجس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد انه شرط صحيح فالاول مخفف على الغائبين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعد عدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغائبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول مالك لو أسر أسير فباعه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه يذهب ويحيى لزمه أن يفي بذلك ولا يهرب منه مع قول الشافعي انه لا يسعه أن يفي وعليه أن يخرج ويغيبه بين مكره فالاول مشدد خاص بالكابر الصابرين على قضاء الله وقدره أو الكابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الاسير خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار ممن لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظر له في أسرار أفعال الحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الامام مخير في الاراضى التي فتحت عنوة وغنم في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقرأ أهلها عليها يضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها أو يأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام أن يقسمها على المسلمين أجمعين ولا غنائم مع قول مالك في إحدى روايتيه انه ليس للامام ان يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغائبين كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوا حقوقهم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر روايتيه ان الامام يفعل ما يراه

فقال أبو حنيفة وأحمد في
أحدى رواياته هي مقدرة
الأقل والأكثر على الفقير
المعتدل الساعشر درهما وعلى
المتوسط أربعة وعشرون
درهما وعلى الغنى عناية
وأربعون درهما وعن أحمد
رواية أنها موكولة إلى رأى
الامام وليست مقدرة وعنه
رواية ثالثة أنه ينقدر الأقل
منها دون الأكثر وعنه رواية
رابعة أنها إلى أهل اليمن خاصة
مقدرة بيد ياردون غيرهم اتباعا
لحديث ورد فيهم وقال مالك في
المشهور عنه تنقدر على الغنى
والفقير جعلا أربعة دنائير
أو أربعون درهما لأفرق بينهم ما
وقال الشافعي الواجب دينار
يستوى فيه الغنى والفقير
والمتوسط ففصل في اختلافه
في الفقير من أهل الجزيرة إذا
لم يكن معقلا ولا شئ له فقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يؤخذ
منه شئ وعن الشافعي في عقد
الجزيرة على من لا كسب له ولا
يتمكن من الأداء قولان أحدهما
يخرج من بلاد الإسلام والثاني
يسر ولا يخرج وإذا أفرقا حكمه
فيه أقوال أحدها لا يؤخذ منه
شئ والثاني يجب الجزية ويحقن
دمه بضمائه أو يطالب بها عند
يساره والثالث إذا حال عليه
الحول ولم يذلل الحق بدار الحرب
فوفصل في اختلافه في الذي إذا
مات وعليه جزية فقال أبو حنيفة
وأحمد تسقط عنه وقال مالك

الأصلح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الامام في فسخه للصالح العامة مشدد عليه في
عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغائبين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومسيرها
وقضا على المسلمين بفراذه والثالث فيه تخفيف على الامام في تخيير بين القسم والوقف
وهي الرواية الثانية فمالك والرافع مشدد على الامام في وجوب قسمتها بين جماعة الغائبين
بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام في وجوب فعل الأصلح للمسلمين فرجع
الامر إلى مرتبتي الميزان وجوه هذه الأقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة
في الخراج المضروب على ما فتح من أراضى عدوة أن في كل حرب من الخنطة فنيروا درهمين
وفي حرب الشريعة فيروا درهم مع قول الشافعي أن في حرب الخنطة أربعة دراهم وفي
الشعر درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن لشعر والخنطة سواء في كل حرب
وأحمد في رواية المذكور عناية أطال واما جريب العنب فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد ان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في
الشافعي وأحمد ان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في
ذلك كله تقدير بل المرجع فيه إلى ما فتحه له الأرض من ذلك لاختلافها فيجوز للامام في
تقدير ذلك ما يشاء عناية به أهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة اغماها وراجع إلى
اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عولوا على ما وضعه قال روايات
المتخلفة عن عمر كلها صحيحة واغماها لاختلاف النواحي انتهى فرجع الامر في ذلك
إلى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد كما ترى ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز للامام أن
يزيد في الخراج على ما وضعه الامام عمر بن الخطاب ولا يجوز له النقصان مع قول أحمد في
أحدى رواياته أنه يجوز له الزيادة إذا احتمل والنقصان إذا لم يحمدهل ومع قوله في الرواية
الثانية أنه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثالثة أنه لا يجوز
له الزيادة ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لابي حنيفة في هذه المسئلة نص
ليكن حكمه القدرى بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه ان
ما سوى ذلك من أصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب الطاقة فان لم تنطق الأرض
ما يوضع عليها تنقصها الامام وقال أبو يوسف لا يجوز للامام الزيادة ولا النقصان مع الاحتمال
وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله فهو على أصحله في اجتهاد
الأئمة على ما فتحه له الأرض مسنة مينا باهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول لا يجوز أن يضرب
على الأرض ما يكون فيه هضم لبيت المال رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه اضرار
بارباب الأرض تحمها لاهلها من ذلك ما لا تطبق فدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك
ما تطيق وأرى أن ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنفه للرشد هو الجيد قال وأرى
أن يكون بيت المال من الحب الحسان ومن الثمار الثالث انتهى فالأول فيه تخفيف على
الامام من حيث أن له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من حيث أنه ليس
له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد هي عين قول
الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن واما قول أبي يوسف

فوجهه سيد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه أدبامه الحديث ان الله
تعالى ينطق على لسان عمر وتنقرير الصحابة له على ذلك بالانكار فهو وأنهم نظروا من جميع الأئمة
بعده ووجه الأقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه عمر أن الأئمة بعد عمر
أمناء على الأمة فربما تغيرت الاحوال التي كانت أيام عمر بزيادة انبات الارض وقوته أو بنقصه
وضعه فيه الزيادة إذا قويت الارض وأخرج كل فدان عشرة أرباب من القمح مثلا والنقص
إذا ضعف وأخرج كل فدان ثلاثة أرباب فرضى الله عن الأئمة أجمعين ومن ذلك قول الشافعي
لوصالح الامام قوم ما من الكفار على أن أراضهم لهم وجعل عليهم شيا فلهما وكالجزية أن أسلموا
سقط عنهم وهكذا ان اشتراه منهم مسلم مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط عنهم خراج أرضهم
بإسلامهم ولا بشرائه مسلم فالأول مخفف على الكفار بإسقاط الخراج عنهم إذا أسلموا والثاني
فيه تشديد عليهم فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان وبشكل من القولين وجه صحيح في فائدة قوله قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر رواياته أن مكة ففتح مكة صلحا فادورها وأرضها المحيطة ملك
لأخرى إنما ففتح صلحا وعبارة كتاب المنهاج وفتح مكة صلحا فادورها وأرضها المحيطة ملك
لأخرى انتهى فن قال عدوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم ومن
ذلك قول مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب ولا يماونون على عدوهم
على الإطلاق وقال مالك إلا أن يكونوا أحد الملة المسلمين فيجوز مع قول أبي حنيفة أنه يستعان
بهم و يماونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم
الشرك هو الغالب كرهه ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين
قله ويكون بالمشركين كثرة والثاني أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه
قال ومتى استعان الامام بهم رخص لهم ولم يسهم فالأول فيه تشديد على المسلمين لو أنهم طلبوا
الاستعانة بالمشركين ان لم يقع مباشرة مالك من الاستعانة والثاني مخفف عليهم في ذلك
بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه
الأقوال ظاهرة وكل ذلك راجع إلى رأي الامام أو نائبه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
أن الحدود تقام في دار الحرب على من نجح عليه في دار الإسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في
دار الإسلام إذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل أو من
حقوق الأدميين فإذا زنى أو شرب الخمر أو قذف حد مع قول أبي حنيفة أنه لا يقام
عليه حد من زنا أو سرق أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه
قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة
ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحدود وفي العسكر قبل الرجوع وان
كان أمير بربرية لم يقيم الحد وفي دار الحرب ثم ان دخل دار الإسلام من فعل ما يوجب الحد
سقطت الحدود عنه كلها إلا ان قتل فانه يضمن بالدية في ماله عدا كان أو خطا فالأول مشدد
على المسلمين نصرة للشريعة المطهرة وتقديما للنصرته على الخوف المتوقع من تغيير قلوب
العسكر الموجب لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الإسلام بعدم إقامة
الحدود في دار الحرب إلا أن يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف العسكر منه تمنع من

والشافعي لا يسقط وهل يجب
بالأحوال أو بأوله قال أبو
حنيفة يجب بأوله ولنا المطالبة
بها بعد عقد الذمة وقال مالك في
المشهور عنه والشافعي وأحمد
يجب بأخيه ولا يملك المطالبة
بها بعد عقد الذمة حتى غضي
السنة فان مات في أثناء الحول
قال أبو حنيفة وأحمد تسقط
وقال مالك والشافعي يؤخذ
من ماله جزية ما مضى من السنة
فوفصل في ولو وجب عليه الجزية
فلم يؤدها حتى أسلم فقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد تسقط
عنه الجزية بإسلامه وكذلك لو
كان عليه جزية سنين لم يؤدها
ثم أسلم قبل أدام أقالها تسقط
وقال الشافعي الإسلام بعد
الحول لا يسقط الجزية لأنها
أجرة الدار وقد وجبت ولو دخلت
سنة في سنة ولم يؤد الأول هل
تسقط جزية السنة الماضية
بالتداخل أم تجب جزية السنتين
قال أبو حنيفة تسقط بالتداخل
وقال الشافعي وأحمد لا تسقط
بل تجب جزية السنتين فوفصل في
وافاقوا على أن الجزية لا تضرب
على نساء أهل الكتاب ولا على
صبيانهم حتى يبلغوا ولا على
عبيدهم ولا على مجنون وضرب
وشح فان ولا على أهل الصوامع
هكذا قال ابن هبيرة ولكنه قال
الرافعي في عقد الجزية عليهم
طريقان أحدهما وهو الذي
أورده جماعة أنه ينبغي على

الخلاف في جواز قتلهم ان قلنا
بالجواز ضربت الجزية عليهم
والافلا الحيا قالهم بالنساء
والصبهان والثاني القطع
بالضرب لانها بمثابة كرى الدار
فيستوى فيه ارباب العذر
وغيرهم والظاهر كيفما قدر
الضرب وهو المنصوص قال
الزوي والمذهب وجوبه على
زمن وشيخ وهرم وأعي ورهاب
وأجير وظاهر كلامه في الروضة
ترجع طريقة القطع وتضعيف
طريقة البناء واختلاف في نساء
بني تغلب وصبيانهم خاصة هل
يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم
فقال أبو حنيفة يؤخذ من
نساءهم دون صبيانهم وقال
مالك والشافعي لا يؤخذ من
نساءهم ولا من صبيانهم جميعا بل
بنو تغلب كغيرهم في ذلك وقال
أحمد يؤخذ من نساءهم وصبيانهم
جميعا كما يؤخذ من رجالهم
فوفصل في وانفقوا على انه اذا
عهد المشركون عهدا وفي
لهم به الا بأحنية فانه شرط
في ذلك بقاء المصلحة حتى اقتضت
المصلحة القسح بذا لهم عهدهم
وانفقوا على ان المرأة من
المشركين اذا هاجرت الى بلاد
المسلمين وقد كان الامام شرط
ان من جاء منهم مسلما ردناه
انها لا ترد تم اختلاف في مهرها
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يرد مهرها أيضا والشافعي
قولان أحدهما انه يرد وفصل في

انكسار قلوبهم وضعوه عن القتال بأفاعة الحدود وعلى بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان
المسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيحمل كلام مالك والشافعي في قولهما انه يجب الحد وعلى
من وقع فيمياو جهال كمن لا تقام الا اذ رجعو الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب
المسكر وضعتهم عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون من سطوته
فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود وكلها
الاقتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم أن أمير العسكر مترك إقامة الحدود عليهم
الاحية فيهم فلا يؤن بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا أقام
الحدود عليهم فانهم ربما غفرت نفوسهم منه وقالوا انه بكرهنا فلا نسا فرمعه ونالهم لا يتعمل
أن إقامة الحدود عليه مصلحة له أيد الجاهلهم عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع على حظوظ
نفوسهم وأيضا فان حقوق الله في الحدود السابقة مبنية على المسامحة الا القتل فان المذاب
فيه حق الا دميين فلذلك لم يسقط خوفهم وقوع فساد أعظم من فساد وجود الدية على
ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الأئمة في هذا الوقت والله أعلم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان بجعل أو بإجرة أو تبرع وسواء تعين على
المستناب أو لم يتعين مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجعل اذا لم يكن الجهاد ممتنعنا على
النائب كالعبد والامة قال ولا بأس بالجعل في الغرور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد على
المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم بهضا فلا يخرج أحدهم الى
الجهاد فتضاعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها المكسل والجهن عن القتال لمسا فيه من
توقع الموت أو الجراحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرته دين
الاسلام فكما ان النائب يقوم مقام المستناب وجعل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين
كما أثرنا اليه في التوجيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وطئ أحد الغائبين جارية من السبي
قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد
الى الغنمة مع قول مالك انه زان يحد ومع قول الشافعي وأحمد انه لا حد عليه ويثبت نسب
الولد وحرية وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنمة وهل تصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في
أصح قوليه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في
عدم ثبوت نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه
تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان
عليه قيمتها والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن
ووجه كونها صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده
ووجه مخالفة الشافعي له في عدم صيرورتها أم ولد وان كان قائلا بثبوت النسب وانه لا حد
عليه في وطئها الاحتياط ليكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جراضة معينة بالنسبة لجميع
الغانين هذا ما ظهر لي من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي

في إحدى الروايتين انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يرجوا النجاة لا في
الاقاء في الماء ولا في الإقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القسام أنفسهم في الماء
مع قول أحمد انهم ان رجوا النجاة في الاقاء القوا وفي الثبات ثبتوا وان استوى الامر ان
فعلوا ما شاؤوا وان ابقوا بالهلكة فيها أو غاب على ظنهم فروا بان أطلقوا رهائهم الا انشاء لانهم لم
يرجوا النجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني وأحدثني
التفصيل مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فتأمل ومن ذلك قول مالك
ان هدايا أمراء الجيوش تكون غنمة ففيها الخس ولا يتخصرون بها قال وهكذا ان اهدى الى
أمير من أمراء المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان اهدى العدو الى أحد من المسلمين ليس
بأمير فلا بأس بأخذهما وتكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ما أهدي ملك الروم الى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى
لرسول ولم يذكر عن أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا أهدي الى الوالي هدية فان كانت لشي
ناله منه حقا كان أم باطلا فخرام على الوالي أخذهما لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق
جما لا وقد ألزمه الله تعالى ذلك وأما أخذ الجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان أهدي
اليه من غير هذين المعنيين أحد في ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في
الصدقات لا يسعه عندي غيره الا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل
لساطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطان شكر اعلى احسان كان منه فأحب أن يقبلها
ويجعلها لأهل الولاية أو يبيعها ولا يأخذ على الخير مكافأة فان أخذهما وتوهموا لم تحرم عليه
وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يتخص بها من أهديت اليه بل هي غنمة فيها الخس وفي
الأخرى يتخص بها الامام فقوله مالك مشدد على الامراء على ما فيه من التفصيل مع ما وافق
فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف مخفف على الامير وقول الشافعي فيه
تشديد في أحد شقي التفصيل وتخفيف في الشق الآخر والرواية الاولى عن أحمد موافقة
لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تتخص بالامير ان ذلك هو الغالب
على من أهدي شيئا لامراة في وقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة ان الغال من الغنمة قبل حيازتها اذا كان له فيها حق لا يحرق رحله ولا يحرم
سهمه مع قول أحمد انه يحرق رحله الذي معه الا المصنف وما فيه روح من الحيوانات وما هو
جنة للقتال كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان فالاول فيه تخفيف
على الغال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل
الاول على ما اذا لم يحصل بما غل تجرؤ على الغلول من غالب العسكر فيكون في التعريق زجر
وتنفير عن الغلول ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المنصوص عنه ان مال التي وهو
ما أخذ من مشرك لا جعل كقوله بغير مال كالجزية المأخوذة على الرأس وأجر الأرض
المأخوذة برسم الخراج أو ما تركه فرعا وهو باو مال المرتدة اذا قتل في رده ومال كافرات
بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين أو صولوا عليه يكون
للمسلمين كافة فلا يبخس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في منخير

اذا امر الحربي ببال التجارة
على بلاد المسلمين هل يؤخذ
منه شيء قال أبو حنيفة لا يؤخذ
الا أن يكونوا يأخذون منا وقال
مالك وأحمد يؤخذ العشر وقال
مالك هذا اذا كان دخوله
بأمان ولم بشرط عليه أكثر من
العشر فان شرط عليه أكثر من
العشر عند دخوله أخذ منه
وقال الشافعي ان شرط عليه
العشر جاز أخذه والا فلا ومن
أصحابه من قال يؤخذ منه العشر
وان لم بشرط يؤخذ من ولو
اتجر الذي من بلد الى بلد قال
مالك يؤخذ منه العشر كلما
اتجر وان اتجر في السنة مرارا
وقال الشافعي لا يؤخذ منه الا
ان بشرط وقال أبو حنيفة
وأحمد يؤخذ من الذي نصف
العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد
النصاب في ذلك فقال أبو حنيفة
نصابه في ذلك كنصاب مال
المسلم وقال أحمد النصاب في
ذلك للحربي خمسة دنانير والذي
عشره يؤخذ من الذي فقال
فيما ينقض به عهد الذي فقال
مالك والشافعي وأحمد ينقض
عهد الذي منع الجزية وبامتناعه
من اجراء أحكام الاسلام عليه
اذا حكم حاكما عليه بها وقال
أبو حنيفة لا ينقض عهدهم
الا ان يكون لهم منعة بتجاريتهم
بها ويلحقوا بدار الحرب فوفصل في
اذا قتل أحد من أهل الذمة
ما يجب عليه تركه والكف عنه

مما فيه ضرر على المسلمين
أو أحادهم في نفس أو مال وذلك
تسمية الأشياء الاجتماع على
قنات المسلمين أو أن يرضى بسملة
أو يصيبها باسم زكاح أو يفتن
مسلم عن دينه أو يقطع عليه
الطريق أو يورى للمشركين
جاسوسا أو يبين على المسلمين بدلالة
في كتاب المشركين بالخيار
المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة
عند أهله بقتل عهده الذي
بهذه الأشياء الثانية أم لا
قال أبو حنيفة لا ينتقض بهذه
الثانية وبالأمرين المذكورين
قبل إلا أن يكون لهم منه
فيغلبون على موضع ويجارون
أو يلحقوا بدار الحرب وقال
الشافعي متى قاتل الذي المسلمين
انتقض عهده سواء شرط عليه
تركه في عقد الذمة أو لم يشرط
فإن فعل ما سوى ذلك من
السبعة الباقية فإن لم يشرط
عليه الكف عن ذلك في العقد
لم ينتقض وإن شرط في ذلك
لا يحل وجهان أحدهما ينتقض
وهو الراجح والثاني لا ينتقض
وقال مالك لا ينتقض عهده
بالزنا بالمسلمة ولا بالإصابة
بالزكاح وينتقض بما سوى
ذلك لا قطع الطريق وقال ابن
القاسم من أحكامه ينتقض
عهده به وعن أحمد روايتان
أطهرهما أن عهده ينتقض
بالأشياء المذكورة الثانية
سواء شرط عليهم أم لم يشرط

مقصود بصرفه الإمام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي أن ذلك يخمس
وقد كان ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان أحدهما لم يصالح
المسلمين والثاني لا قتاله وأما الذي يخمس منه ففيه قولان الجديد أنه يخمس جميعه وهي رواية
عن أحمد والقديم لا يخمس إلا ما تركوه فزاعوه ورواها الأول فيه تشديد على الإمام بعدم أخذ
شي من الأموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذه
لنفسه شيئا وقول الشافعي بما بعده واضح فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا
تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولا
على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل
الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافعي والنووي في ذلك خلافا عن الشافعي وعسارة
النووي في المنهاج والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعي وراهب وأجير وقال الرافعي
المنصوص أن الجزية عثمانية كراه الدار فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم واتفقوا على أن
المرأة من المشركين إذا هاجرت إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جاء منهم مسلما
رددناه أن لا ترد وعلى أنه لا يجوز أحداث كنيسة ولا بيع في المدن والأصهار بدار الإسلام
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة
الثلاثة والشافعي في أحد قوليه أن المجوس ليسوا بأهل كتاب مع القول الثاني للشافعي أنهم
أهل كتاب فالأول مشدد على المجوس بعدم احترامهم وتخريم مناعتهم والثاني مخفف
عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا
يما تكونهم ولا يبا تكون ذبيحتهم حتى يثبت أرلهم كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني أنه
ليس معناديل صحيح ينفى كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع
بشي من أحوالهم وأحكامهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب
كعبدة الأوثان من العجم تؤخذ منهم الجزية دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها
تؤخذ من كل كافر عربيا كان أو عجميا لا مشركي فريش خاصة ومع قول الشافعي وأحمد في
أظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني
مشدد فيه تخفيف على مشركي فريش والثالث مخفف على جميع عبدة الأوثان فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى
روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فعلى الفقير المعسر اثنا عشر درهما وعلى المتوسط
أربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية وأربعون درهما وفي رواية الأخرى لا حد لها
موكولة إلى رأي الإمام وليست مقدرة وفي رواية أخرى له ثلاثة أن الأقل منها مائة تدرسون
الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدرة في حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباع الحديث
ورد فيه وقال مالك في المشهور عنه أنها مقدرة على الغني والفقير جميعا أربعة دنانير وأربعون
درهما لافرق بينهما وقال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه

الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهد الأئمة بالنظر لاهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتمدا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي
في أحد أقواله في عقد الجزية على من لا كسب له ولا يمكن من الأداء أنه يخرج من بلاد
الإسلام وفي القول الآخر لا يخرج وإذا أفرق في قول لا يؤخذ منه شئ وفي القول
الأخرى تجب الجزية ويحقق دمه بصمانها ويطلب عند يساره وفي قول إذا حال عليه الحول
ولم يملكها الحق بدار الحرب فالأول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك
ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أن الذي إذا مات وعليه جزية سقطت عنه مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها انما وجبت
على الذي اضعافا له لثلاثة تقوى بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الأمر عنه ووجه الثاني
أن وراثته فاعون مقامه في التقوى بذلك المال المخاف عنه فكان له يمت ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن الجزية تجب على الذي يؤول الحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك
في المشهور عنه والشافعي وأحمد أنها تجب بأخر الحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى
تغضى سنة فإن مات في أثناء الحول فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ
من ماله جزية ما مضى من السنة فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول
من مسئلة الموت مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه
الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى
أسلم سقطت عنه بالإسلام وكذلك القول فيما لو كان عليه ستمين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل
أدائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لأنها الجزاء الدار ولو دخلت
سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالتدخل مع قول
الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من مسئلة الأولى مخفف والقول
الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدخل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ونوجه
ذلك ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشركين إذا عاهدوا عهدا وفي لهم مع قول
أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة في اقتضت المصلحة الفسخ بئذ لهم عهدهم فالأول
فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على بقاء
المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحرب إذا أمر بها
التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون مناهم قول مالك وأحمد أنه
يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر فإن
شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر حال
أخذه أخذوا الألفا ومن أحكامه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول والثالث
مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا اتجر من بلد إلى بلد أنه
يؤخذ منه العشر كلما اتجر وإن اتجر في السنة مرارا وقال الشافعي إلا أن يشترط وقال

والثانية لا ينتقض إلا بامتناع
من يذل الجزية وأجره أحكاما
عليه أو بأحد هما فصل
وإن فعل أحدهم ما فيه غشاضة
ونقصه على الإسلام وذلك
أربعة أشياء ذكر الله عز وجل
بمسألة يلق بجلاله سبحانه وتعالى
أو ذكر كتابه المجيد أو ذكر
دينه القويم أو ذكر رسوله
الكرم صلى الله عليه وسلم
بما لا ينبغي فهل ينتقض العهد
بذلك أم لا قال أحمد ينتقض
سواء شرط ترك ذلك أو لم يشرط
وقال مالك إذا سب الله أو رسوله
أو دينه أو كتابه بغير ما كفر
به فإنه ينتقض سواء شرط تركه
أو لم يشرط وقال أكثر أصحاب
الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر
على المسلمين وهي الأشياء
السبعة وذلك أنه إن لم يشرط في
العقد الكف عنه لم ينتقض به
العهد وإن شرط فعلى الوجهين
وقال أبو إسحق المروزي حكمه
حكم الثلاثة الأولى وهي
الامتناع من التزام الجزية
والتزام أحكام المسلمين والاجتماع
على قتالهم وقال أبو حنيفة
لا ينتقض بشئ من ذلك وإنما
ينتقض بالأمرين السابقين
أن يكون لهم منعة بقدر
معه على المحاربة أو يلحقوا
الحرب فصل في ما
ففي انتقض عهده من أهل
الذمة ماذا يصنع به فقال أبو
حنيفة متى انتقض عهده أبيع

قتله متى قدر عليه وقال مالك في
 المشهور عنه يقتل ويسبي كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يفتي أبي الحقيق وقال
 الشافعي في أظهر قوله وأجد
 لا بد من انقضاء عهده منهم
 إلى ما منه بل الإمام فيه بالخيار
 بين الاسترقاق والقتل
 فصل في هل يمنع الكافر من
 دخول الحرم أم لا قال أبو
 حنيفة يجوز له دخوله والأقامة
 فيه مقام المسافر لكن
 لا يستوطنه وقال مالك والشافعي
 وأحمد يمنع ويجوز عند أبي
 حنيفة دخول الواحد من
 الكفار إلى الكعبة وهل يمنع
 الكافر الحربي والذي من
 استيطان الحجاز وهو مكة
 والمدينة والجماعة ومخالفها
 قال أبو حنيفة لا يمنع وقال مالك
 والشافعي وأحمد يمنع الآن
 يكون الداخل منهم تاجرا
 ويأذن له الإمام ولا يقيم أكثر
 من ثلاثة أيام ثم ينتقل وما سوى
 المسجد الحرام من المساجد
 قال أبو حنيفة يجوز دخولها
 للمشركين عن غير إذن وقال
 الشافعي لا يجوز لهم دخولها
 إلا بإذن المسلمين وقال مالك
 وأحمد لا يجوز لهم دخولها حال
 الفصل في ما انفقوا على أنه
 لا يجوز أحداث كنيسة ولا بيعة
 في المدن والأصبار دار الإسلام
 واختلفوا هل يجوز أحداث
 ذلك فيما قارب قال مالك

الامتناع

الامتناع من التزام الجزية والالتزام أحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول أبي
 حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من ذلك وانما ينتقض بما إذا كان لهم منعة بقدرتهم على
 الحاربة ويلحقون بدار الحرب فالأول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى على من له
 فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة إن من انتقض عهده من أهل الذمة أبيع قتله متى قدر عليه مع
 قول مالك في المشهور عنه أنه يقتل ويسبي حرمة كافر رسول الله صلى الله عليه وسلم يابن أبي
 الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قوله وأجد أن الإمام مخير فيه بين الاسترقاق والقتل ولا
 يرد إلى ما منه فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز لأحد كافر دخول الحرم
 والأقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة الثلاثة أنه يمنع من دخول الحرم
 ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار إلى الكعبة فالأول مخفف بالشرط الذي
 ذكره والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن الكافر
 الحربي والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولهما مع قول الأئمة الثلاثة
 أنه يمنع إلا أن يكون الداخل منهم تاجرا أو يأذن له الإمام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل
 وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للمشركين بغير إذن وقال
 الشافعي لا يجوز لهم دخولها إلا بإذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم دخولها بحال
 فالأول من المسئلة الأولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي ذكره
 والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان في المسئلةين فالأئمة ما بين مشدد ومخفف وبصح حل المخفف على ما ذكره
 منه الإسلام بالدخول وحل المشدد على ما إذا لم يرج منه ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 لا يجوز أحداث كنيسة فيما قارب المدن والأصبار دار الإسلام مع قول أبي حنيفة إن الموضع
 إذا كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وإن كان أبعد من ذلك جاز فالأول
 مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو أخذهم من كنانة أو بغيرهم شئ في دار الإسلام جاز لهم ترميمه وتجديده
 مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أو البيعة في أرض فتمت صلتها فانفتحت عنوة لم
 يجوز ومع قول أحمد في أظهر رواياته واختارها بعض أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كابي
 سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز لهم ترميم ما تشبهت ولا تجديد بنيانه على
 الإطلاق ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يجوز لهم ترميم ما تشبهت ولا تجديد بنيانه على
 الخراب وفي الرواية الثالثة له جواز ذلك على الإطلاق فالأول فيه تخفيف على أهل الذمة
 بالشرط عند أبي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف
 والرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الاقضية

اتفق الأئمة على أنه لا يجوز أن يكون القاضي عبدا وعلى أن القاضي إذا أخذ القضاء بالرشوة

والشافعي وأحمد لا يجوز وقال
 أبو حنيفة إن كان الموضع قريبا
 من المدينة وهو قدر ميل أو أقل
 لم يجوز فيه أحداث ذلك وإن كان
 أبعد من ذلك جاز ولو تشعبت من
 كنانة أو بغيرهم شئ في دار الإسلام
 شئ أو أخذهم فهل يجوز تجديد بنيانه
 أو يرمم قال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي يجوز ذلك بشرط أبو
 حنيفة في جواز ذلك أن تكون
 الكنيسة في أرض فتمت صلتها
 فانفتحت عنوة لم يجوز وقال
 أحمد في أظهر رواياته وهي
 التي اختارها بعض أصحابه
 وجماعة من أعلام الشافعية
 كابي سعيد الاصطخري وأبي علي
 ابن أبي هريرة لا يجوز لهم ترميم
 ما تشبهت ولا تجديد بنيانه على
 الإطلاق والثانية عن أحمد
 جواز ترميم ما تشعبت دون بنيانه
 ما استولى عليه الخراب والثالثة
 جواز ذلك على الإطلاق
 في كتاب الاقضية
 لا يجوز أن يلقى القضاء من ليس
 من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق
 الاحكام عند مالك والشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز
 ولاية من ليس بمجتهد واختلف
 أصحابهم من شرط الاجتهاد
 ومنهم من أجاز ولاية العاقل وقالوا
 يقلدو بحكم وقال ابن هبيرة في
 الافصاح والصح في هذه المسئلة
 أن من شرط الاجتهاد انما عني
 به ما كان الحال عليه قبل استقران
 هذه المذاهب الأربعة التي

اجتمعت الامة على ان كل واحد
منها يجوز العمل به لانه مستند
الى سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال القاضي الا ان وان
لم يكن من اهل الاجتهاد ولا
سعى في طلب الاحاديث وانقاد
طريقها لكن عرف من ائمة
الناطقين بالربعة صلى الله عليه
وسلم ما لا يعوزه معه معرفة
ما يحتاج اليه فيه وغير ذلك من
شروط الاجتهاد فان ذلك مما
قد فرغ له منه ودأب له فيه سواء
وانتهى الامر من هؤلاء الائمة
المجتهدين الى ما ارا حوايه من
بعدهم وانحصر الحق في اقوالهم
وتدونت العلوم وانتهى الى ما
انضج فيه الحق وانما على القاضي
في افضيته ان يقضى بما يأخذه
عنهم او عن الواحد منهم فانه في
معنى من كان آذاه اجتهاده الى
قول قائله وعلى ذلك فانه اذا خرج
من خلافهم متوخيا مواطن
الاتفاق ما أمكنه كان آخذا
بالحزم عاملا بالاولى وكذلك اذا
قصد في مواطن الخلاف توخي
ماعليه الاكثر منهم والعمل بما
قاله الجمهور وردون الواحد فانه
آخذ بالحزم مع جواز عمله بقول
الواحد الا انني أكره له ان يكون
من حيث انه قد قرأ مذهب
واحد منهم أو نشأ في بلد لم
يعرف فيها الا مذهب امام
واحد منهم أو كان أبوه أو شقيقه
على مذهب واحد منهم فقصرت
نفسه على اتباع ذلك المذهب

لم يصرف قاضيا وأجمعوا على انه لا يجوز للقاضي أن يقضى بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يعرف
لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي
الى القاضي في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والنصاص
والنكاح والطلاق والجمع فانه غير مقبول خلافا لما لا فان عنده يقبل كتاب القاضي
في ذلك كله كسبائقي نوجبه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم
بان له اجتهاده بغيره فانه لا ينقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه
لا ينقضه وأجمعوا على انه لا يجوز تخكيم أحد في اقامة حد من حد ود الله عز وجل كسبائقي
في الباب وانما يكون التخكيم في غير الحدود وانفقوا على انه اذا أوصى اليه ولم يعلم بالوصية
فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وأما
ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز أن يولي القضاء من ليس من اهل
الاجتهاد كالجاهل بطرق الاحكام مع قول أبي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد
واختلف أصحابه فيهم من شرط الاجتهاد ومنهم من أجاز ولاية العاقل وقالوا بقلده ويحكم قال
ابن هبيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما اعني به ما كان عليه
الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة الاربعة التي أجمعت الامة على ان كل
واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاضي الا ان
وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاديث وانقاد طريقها لكن عرف من ائمة
الناطقين بالربعة عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج منه الى شروط الاجتهاد فان ذلك
مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الائمة على جميع
ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في اقوالهم وتدونت العلوم وانتهى الامر من هؤلاء
المجتهدين الى ما انضج فيه الحق وانما على القاضي الا ان أن يقضى بما يأخذه عنهم أو عن
واحد منهم فانه في معنى من كان آذاه اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه اذا خرج
من خلافهم متوخيا مواطن الاتفاق ما أمكنه كان آخذا بالاولى وكذلك اذا قصد
في مواطن الخلاف ترجى ماعليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور وردون الواحد فانه يأخذ
بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد الا انني أكره له أن يكون مقتصر في حكمه على اتباع
مذهب أسسه أو شقيقه من الا فاذ حضر عنده خصمان وكان ما تشا جرافيه مما بقي به الائمة
الثلاثة بتحكيمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفيًا وعلم أن مالكا والشافعي
وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان أبا حنيفة عنه فعدل عما اجمع عليه هؤلاء الائمة
الثلاثة الى مذهب اليه أبو حنيفة بغيره من غير أن يشهد به بالدليل ما قاله ولا آذاه اليه
اجتهاده فاني أخاف عليه من الله عز وجل أن يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وكذلك ان كان القاضي مالكا واختصم اليه انسان في
شئ من الكلب فقضى بطهارته مع علمه بأن الفقهاء كلهم قد قضاوا بنجاسته وكذلك ان كان
القاضي شافعيًا واختصم اليه انسان في متروك التسمية عمدًا فقال أحدهما هذا منفي من
بيع شاة مذكاة وقال آخر انما سمعته من بيع الميتة فقضى عليه بذهب وهو يعلم ان الائمة

حتى انه احضر عنده خصمان
وكان ما تشا جرافيه مما بقي
الفقهاء الثلاثة بتحكيمه نحو
التوكيل بغير رضا الخصم وكان
الحاكم حنفيًا وعلم أن مالكا
والشافعي وأحمد اتفقوا على
جواز هذا التوكيل وان أبا
حنيفة عنه فعدل عما اجمع
عليه هؤلاء الائمة الثلاثة الى
ما ذهب اليه أبو حنيفة بغيره
من غير أن يشهد به بالدليل
ما قاله ولا آذاه اليه الاجتهاد
فاني أخاف على هذا من الله عز
وجل أن يكون اتبع في ذلك
هواه وان لم يكن من الذين
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وكذلك
ان كان القاضي مالكا
فاختصم اليه انسان في شئ من
الكلب فقضى بطهارته مع
علمه بأن الفقهاء كلهم قد قضاوا
بنجاسته وكذلك ان كان القاضي
شافعيًا واختصم اليه انسان في
متروك التسمية عمدًا فقال
أحدهما هذا منفي من بيع شاة
مذكاة فقال الآخر انما سمعته
من بيع الميتة فقضى عليه
بذهب وهو يعلم ان الائمة
الثلاثة على خلافه وكذلك ان
كان القاضي حنفيًا واختصم
اليه انسان فقال أحدهما عليه
مال فقال الآخر كان له على مال
فقضيه فقضى عليه بالبراءة
وقد علم ان الائمة الثلاثة على
خلافه فهذا ومثاله مما سألني
اتباع الاكثرين فيه عندي أقرب

الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفيًا واختصم اليه انسان فقال أحدهما عليه
مال فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيه فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الائمة الثلاثة
على خلافه فهذا ومثاله مما سألني أقرب الى الخلاف وأرجح في العمل ومقتضى
هذا ان ولايات الاحكام في عصرنا هذا صحيحة وأنهم قد سدوا ثغران ثغور الاسلام بمأسدة
فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول ولم أذكره مشيت على ما عليه الفقهاء من
انه لا يصلح أن يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد لحصل بذلك ضيق وجرح على الناس
فان غالب شروط الاجتهاد الا ان قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقص لما
فيه من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية
الحكام جائزة وان حكوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن
هبيرة وهو كلام محترم ولترجع الى أصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد
في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الجري على
قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجري على
قواعد الخلف فكان المقلد اذهب من مذاهب الائمة المجتهدين الا ان قائم مقام صاحب ذلك
المذهب من الائمة الاربعة وكانه واحد من الائمة لقوله بقوله وتقيده به وبقواعده لا يخرج
عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة
القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء
وعنده أن شهادة النساء تقبل في كل شئ الا الحدود والجراح فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد
ابن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شئ الا الاول مشدد وعليه جرى السلف والخلف
والثاني فيه تخفيف والناسات مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن
القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث أن
فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في ذلك الذكورة
فان المأقول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لا على الحاكم بما أوقفه قال صلى الله عليه وسلم
ان يفلح قوم ولو أمرهم امرأة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى ابنته من بعده الملك
وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا أن أحدا من
نساء السلف الصالح تصدرت لربية المريدين أبد النقص النساء في الدرجة وان ورد الكمال
في بعضهن كمرم ابنة عمران وأسبى امرأة فرعون فذلك كمال بالنسبة للنقوى والدين
لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة
زاهدة كرامة العدو وبالجلة فلا يعلم بعد عائشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع أمهات
المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
القضاء فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تعين عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره
مع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم
يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره والثاني مخفف في عدم
وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامارة

وقد نهى الشارع عن طلبها ما فيها من عدم الاخلاص والمشي في اعلى الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لديه وقد ضرب الساف الصالح وجسوا اليها القضاء فاولوا رضي الله عنهم اجمعين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد ولكن لا يكره لمن يتبع عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها فلا كراهة فالقول فيه تشديدي في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حبوا ما سجدكم صبيانكم وبعكم وشراكم وخصوصا انكم انتهى واذا كان عندى لا ينبغي التنازع ولو تغير رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد لو اتى شخص يتحرى رفع الصوت لم تنعه لميله الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فقهه كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخص المظالم من الظالم ثم اذ ارفع أحد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهيه عن ذلك لا غير فكل امام مشهد ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه فيما اهدى من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده مع قول مالك وأحمد انه لا يقضي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في أظهر القولين انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشديدي على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه أن يوكل فالاول مخفف خاص بالا كابر الذين لا يبيعون عن طريق الحق بالمحابة ولا يقبلونها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحد منهم يسوي قلبه بين الخصمين اذا كان أحدهما محسنا بالمحبة والمحاباة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيد في البيع والشراء لهذا أولى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجعة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأديته رسالته وفي الجرح والتعديل بل جوز أبو حنيفة أن يكون امرأة فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في اقراره بما قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدالة بالاول لم يجعل ايمان مع الشاهد كالشاهد ومن ذلك قول المحققين من أصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم يتبعين عليه وان تعين عليه لم ينزل في أصح الوجهين مع قول الماوردي انه ان عزل نفسه بعذر جاز أو بعذر لم يجز لكن لا يجوز أن

يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستعفائه لانه موكول بعمل يحرم عليه اضااعته وعلى الامام أن يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه واعفائه لا باجدها ولا يكون قوله عزله نفسه عزلا لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلهما فالاول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديدا على القاضي في أصح الوجهين دون الوجه الاخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص أيضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضيا من غير تجديد ولا يخلو بالجنون والاعفاء اذا أصبح فيها العود ومع قول المهروري في كتاب الاشراف ان القاضي لو فسق وانزل ثم تاب صار واليانص عليه الشافعي لان عدم صيرورته واليانص باب الاحكام اذا الانسان لا ينفك غالبا من فعل أمور بعضيها فيه تنقري الى مدالة الامام فجوز للحاجة ومع قول القاضي حسين ان حدث النسق للقاضي وأخر التوبة انزل وان عجل الاقلاع عن ذنبه وندم لم ينزل لا تنقاه العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بهدسؤه عن العدالة الباطنة قول واحد او اماما عد ذلك فلا يسأل الا بعد أن يطعن الخصم في الشاهد في طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر أحوالهم مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء أطمع الخصم أم لم يطمع وسواء أكانت الشهادة في حد أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ان لا تقبل حتى يعين سبب الجرح ومع قول مالك ان كان الجرح عالما بما وجب الجرح مبرزا في عدلته قبل جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا تبين السبب فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على ردتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترتبه الشهادة والثاني وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدمها مثل هذا لا بد من تبين سبب الجرح لينظر فيه الحاكم فريد أو يقبل ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعديلهن للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على شهادتهم في صورة التجريح والثاني مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عالمة بأحكام الجرح والتعديل بل ربما تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى محاطة شديدة لا جانب من الرجال وهذا أقل أن يتفق لامرأة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يكتفي في العدالة بقول المزمك فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكتفي حتى يقول

من تعين عليه الدخول فيه اذا لم يوجد غيره وقال أحمد في أظهر روايتيه ليس هو من فروض الكفايات ولا ينعين الدخول فيه وان لم وجد غيره ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا بالاتفاق ففصل في وهل يكره القضاء في المسجد أم لا قال أبو حنيفة لا يكره وقال مالك بل هو السنة وقال الشافعي يكره الا أن يدخل المسجد للصلاة فحدث حكومة فحكم فيه ففصل في لا يقضي القاضي بغير علمه بالاجماع وهل يجوز له أن يقضي بعلمه أم لا قال أبو حنيفة ما شاهده الحاكم من الافعال الموجبة للحدود قبل القضاء وبعده لا يحكم فيه بعلمه وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعده وقال مالك وأحمد لا يقضي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله عز وجل وحقوق الا دمييين والصحيح من مذهب الشافعي انه يقضي بعلمه الا في حدود الله عز وجل ففصل في وهل يكره للقاضي أن يتولى الشراء والبيع بنفسه أم لا قال أبو حنيفة لا يكره ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد يكره وطريقه أن يوكل ففصل اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم لاختلاف لغته ما لا بد للقاضي من ترجم عن الخصم واختلافه في عدد من يقبل في ذلك وكذلك في التعريف

من لا يعرف وتأدية رسالة والجرح والتعديل فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته تقبل شهادة الرجل الواحد في ذلك كله بل قال أبو حنيفة ويجوز أن يكون امرأه وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يقبل أقل من رجلين وقال مالك لا بد من اثنين فإن كان الخصم في أقراره قال قبل فيه عنده رجل وامرأتان وإن كان يتعلق بالحكم الأبدان لم يقبل إلا رجلان في فصل إذا عزل القاضي نفسه فهل ينزل أم لا تقبل المحققون من أصحاب الشافعي أن القاضي كيف عزل نفسه انزل أن لم يثبت عليه وإن ثبت عليه لم ينزل في أظهر الوجهين وقال الماوردي إن عزل نفسه لعذر جاز وألغى لم يجوز لكن لا يجوز أن يعزل نفسه إلا بعد إعلام الإمام واستعفائه لأنه موكول بعمل يحرم عليه إضاعته وعلى الإمام أن يعفيه إذا وجد غيره فتم عزله باستعفائه وإعفائه ولا يتم بإحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا لأن العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزله في فصل قال الأصحاب لو فسق القاضي ثم تاب وحسن حاله فهل يعود قاضيا من غير تجديد ولاية وجهان أحدهما لا يعود بخلاف الجنون والأعماه إذا أصبح هو عدل رضي لي وعلى ومع قول مالك أن كان المترك عالم بالسبب الباطل قبل قوله في تركه فلان عدل رضي ولم يفتقر إلى قوله على ولا في الأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبصح حمل الأول على العالم العظيم بالسبب الباطل والجرح الذي يحيط بالموال الناس وأبضاعهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فإن مثل هذا قد تساهل في وصف الشاهد فإذا قال على ولا ارتفعت الرتبة وبذلك علم توجيه قول مالك ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقضي على الغائب مطلقا وإذا قضى لغيره من وكيل أو وصي أو يجنون فعند أحمد لا يحتاج إلى إحلافه وقال أصحاب الشافعي يحتاج إلى تحلفه في أصح الوجهين فالأول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين تخفف عن المدين بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والأول من مسألة التخفيف وتخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن صاحب الحق قد يكون ألحن بحجته من الوكيل أو الوصي ووجه الثاني أنه قد يكون مثله ووجه الأول في مسألة التخفيف الاكتفاء بالقضاء وحمل المدعي على الصدق ووجه الثاني الاحتياط بالموال الناس وبصح حمل الأول على أهل الخوف من الله والثاني على من كان بالضد من ذلك قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي أن من قال يجوز القضاء على الغائب بجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات الباري جل وعلا يقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه قياسا على الإنسان فإنه قد يسلب العلم أو البصيرة أو جسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى غيره لا غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله الإمام أبا حنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ اه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن كتاب القاضي إلى القاضي غير مقبول في الحدود والنكاح والطلاق والجمع مع قول مالك أنه يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في ذلك كله فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط في إقامة الحدود والحقوق المتعلقة بالدميين فلا يقدم على إقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا إلا بعد تثبيت وقد يكون الكتاب زور على القاضي ووجه الثاني أن منصب القاضي يندفع به التزوير عليه ولولا أنه غلب على ظنه أنه خط ذلك القاضي ما حكم بقتضاه وبصح حمل الثاني على ما إذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والأول على ما إذا كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لو تكتب قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الظاهر عندي وما حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة من أنه يقبل إغما هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج إلى إعادة البينة عند الآخر بالحق لأن ذلك لا يقبل إلا في البلدان النائية فالأول مشدد ولا يستغناء القاضي عن المكتوبة بمشافهته بالحادثة أو سماع البينة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف مخفف إذا لفرق في أخبار القاضي بذلك القضية بين أن يكون في بلد واحد أو بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ومالك في إحدى روايته أن صفة

تأدية الرسول كتاب القاضي إلى القاضي أن يقول الشاهدان لا يكتب اليه ثم يدان هذا كتاب القاضي فلان قرأه عينا أو قرأه علينا بحضرة مع قول مالك في الرواية الأخرى أنه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف رحمه الله فالأول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الأحكام والثاني مخفف وهو محمول على العالم بالأحكام التي يفقر إليها الحكم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أنه لو حكم رجلان رجلا من أهل الاجتهاد في شئ وقال له رضيما بحكمك فأحكم عليه الزهراء العمل بحكمه زاد مالك وأحمدان وافق حكمه رأى قاضي البلد فيه فذم وعصيه قاضي البلد إذا رفع اليه فإن لم يوافق رأى حاكم البلد فله أن يبطله وإن كان فيه اختلاف بين الأئمة مع قول الشافعي في القول الآخر أنه لا يلزمه العمل بحكمه إلا بتراضيه ما بل ذلك منه كالفتوى ثم إن هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود إلى الحكم في الأموال وأما النكاح والاعان والقذف والنكاح والحدود فلا يجوز ذلك في الجماع فالأول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم إجماع أصحاب الحكم الأبرضاها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنه شاهدان أنه حكم به فبطلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا تقبل شهادتهما ما ولا يرجع إلى قولهما حتى يذكر أنه حكم به فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمدان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت على فلان بحق أو بغيره قبل منه ويستوفى الحق والحد مع قول مالك أنه لا يقبل قوله حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر كذهب مالك فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبصح حمل الأول على القاضي العدل الضابط والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال بعد عزله قضيت كذا في حال ولايته لم يقبل منه مع قول أحمد أنه يقبل منه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبصح حمل الأول على القاضي المعروف بركة الدين في غالب أحواله والثاني على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في ضبط ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه في الباطن وإغما به حكمه في الظاهر فقط فإذا ادعى شخص على شخص حقا أو أقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فإن كانا شهدا حقا وصدا فقد حل ذلك الشئ للشهود له ظاهر أو باطنا وإن كانا شهدا بغير ذلك الشئ للشهود له في الظاهر بالحكم وأما في الباطن أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في القروج أم في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم الحاكم إذا كان عقدا أو محتاجا إلى الأمر عما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهر أو باطنا فالأول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني مخفف وهو خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط بالأموال والأبضاع ووجه الحكم الحاكم بينة وظهور زور أو فذلك نفذت ظاهر فقط وإيضاح ذلك أن الشارع أمرنا بأجراء أحكام

فهم ما العود وقال المروى في الأشراف لو فسق القاضي وانزل ثم تاب صار واليبائن عليه يعني الشافعي لأن ذلك بسبب الأحكام فإن الإنسان لا ينفك غالباً من أمور يصح بها فيفتقر إلى مطالعة الإمام فجوز الحاجة وقال القاضي أن حدث الفسوق في القاضي وأصر انزل وإن عمل الأفعال بتوبة وتندم لم ينزل لا تنفاه العصاة عنه ولأن هفوات ذوى الهيات مقالة قبل من يسلم الأمن عصم بفصل في اختلاف الأئمة في سماع شهادة من لا تعرف عدالته الباطنة فقال أبو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن العدالة في الحدود والقصاص قولاً واحداً وفيما عد ذلك لا يسأل إلا أن يطعن الخصم في الشاهد دفن طعن سأل وصلى لم يطعن لم يسأل ويسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر أحوالهم وقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته لا يكتفي الحاكم بظاهر العدالة حتى يعرف العدالة الباطنة سواء طعن الخصم أو لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد أو غيره وعن أحمد رواية أخرى اختارها بعض أصحابه أن الحاكم يكتفي بظاهر الإسلام ولا يسأل على الإطلاق وهل تقبل الدعوى بالجرح المطلق في العدالة أم لا

قال أبو حنيفة نقبل وقال الشافعي
وأحمد في أشهر روايته لا نقبل
حتى يبين سببه وقال مالك أن
كان الجرح عالمًا بوجوب
الجرح مبرزًا في عدلته قبل
جرحه مطلقًا وإن كان غير
متصف بهذه الصفة لم يقبل
الابن يبين السبب وهل يقبل
جرح النساء وتعدلهن قال
أبو حنيفة يقبل وقال مالك
والشافعي وأحمد في أشهر
روايتهم لا مدخل لهن في ذلك
وأما قول المزكي فلان عدل رضا
قال أبو حنيفة وأحمد يكفي ذلك
وقال الشافعي لا يكفي حتى
يقول هو عدل رضا وعلى وقال
مالك إذا كان المزكي عالمًا بأسباب
العدالة قبل قوله في تركيته عدل
رضاه لم يقبل قوله في تركيته
فصل في ولا يقضي على غائب
الأن يحضر من يقوم مقامه
كوكيل أو وصي عند أبي حنيفة
وعند الثلاثة يقضي عليه مطلقًا
وإذا قضى لانسان بحق على
غائب أو وصي أو مجنون فهو مل
يحتاج إلى تخفيفه للشافعي
وجهان أحدهما نعم وقال أحمد
لا يحتاج إلى اختلاف فصل في
وأنفقوا على أن كتاب القاضي
إلى القاضي من مصر في الحدود
والقصاص والنكاح والطلاق
والخلع غير مقبول إلا ما كان قاضي
يقبل عنده ككتاب القاضي في
ذلك كله وأنفقوا على أن كتاب
القاضي إلى القاضي في الحقوق

الناس على الظاهر في هذه الدوا كما أشار إلى ذلك في حديث أمرت أن أقابل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله فاذا قالوا هاهنا دعوا مني دعاهم وأموأهم لا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى
فانظر كيف رد أمرهم في الباطن إلى الله العالم بسرهم لان أحدهم قد يقول لها بلسانه ولا
يعتد بذلك بقلبه ووجه الثاني أن من نصب الحاكم الشرعي بجل أن ينتقض حكمه في الآخرة
لاذن الشارع له في الدنيا أن يحكم باجتهاده فكان شرعاً من الله تعالى ومعلوم أن لا ناسخ لا لاذن
باجراء أحكام الناس على الظاهر كما كان من المعلوم أيضاً أن الحق تعالى لا يؤاخذ من حكم بما
شرع ومن هنا يعرف قول من قال إن الحقيقة لا تتخالف الشرعية ومن قال أنها قد تتخالفها
كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المرفوعة عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله
الامام أباحنيفة ما كان أدق نظره ومداركه ورضي الله عن بقية المجتهدين ومن ذلك قول أبي
حنيفة أن الوكالة تثبت بتخير الواحد ولا يثبت عزل الوكيل إلا بعدل أو مسطورين مع قول
الأئمة الثلاثة أنه يشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالأول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد ويصح حمل الأول على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد
من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته وحده والله أعلم

باب القسمة

اتفق الأئمة على جواز القسمة إذا شارك في دين ضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك أن القسمة أفران تساوت الأعيان
والصفات فيمير بحق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين أن
يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالتباين
والعقار أما فيما لا يتفاوت فهي أفران كالمكيلات والموزونات والمعدودات من الجوز والبعض
وبه قال أحمد ويبنى على القولين أن من قال أنها أفران يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا
بالحرص ومن قال أنها بيع يمنع جواز ذلك فالأول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه
إلى التخفيف ووجهه إلى التشديد يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
لو طالب أحد الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر إلى الآخر فإن كان الطالب للقسمة منهما
المتضرر بالقسمة لم يقسم وإن كان الطالب لها هو المنتفع بها أجبر المنتفع منها على ما علم مع قول
مالك أنه يجبر المنتفع على القسمة بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي أنه إن كان الطالب هو
المتضرر أجبر على أصح الوجوه ومع قول أحمد أنه لا يقسم بل يباع ويقتسم عنه فالأول مفصل
والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجوه هذه الأقوال الأربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
في إحدى روايتيه أن أجرة القاسم على قدر الرأس المقسمين لا على قدر الأنصبة باع مع قول
مالك في الرواية الأخرى والشافعي وأحمد أنها على قدر الأنصبة ثم هل هي على الطالب خاصة
أو عليه وعلى المطالب منه قال أبو حنيفة بالأول وقال مالك والشافعي وأحمد أنها على
الجميع فالأول ما بين مشدد من وجهه ومخفف من وجهه وعكسه كما نرى فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة إذا طلبها

أحمد

أحدهم مع قول بقية الأئمة أنها تصح القسمة فيه كما قسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة أن
تساوت الأعيان والصفات فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
والله أعلم

كتاب الدعاوى والميزان

اتفق الأئمة على أنه إذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره إلى البلد الذي
فيه المدعى لا يحاسب سؤاله وعلى أن الحاكم يسمع دعوى الحاضر وينتدع على الغائب وعلى أنه لو
تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما غير متصل بينهما أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما ماوان
كان لأحدهما عليه جذوع قد تم على الآخر وعلى أنه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى
أنه عبده فكذبه فالقول قول المكذب بيمينه أنه حر وإن كان الغلام طفلاً صغيراً لا يمين له
فالقول قول صاحب البدان ادعى رجل نسبه لم يقبل إلا بيمينه وأنفقوا على أنه إذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يحلف المدعى مع شاهديه وأنفقوا على أن البيعة على المدعى
واليمين على من أنكركه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي
حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور إلا
أن يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه إلى بلده مع قول الشافعي وأحمد أنه يحضره الحاكم
سواء قربت المسافة أم بعدت فالأول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعي بالشرط الذي
ذكره والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على كابر الناس
الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياساً على المرضى وغيرهم من أصحاب الأعذار كما يحتمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم باليمين على غائب
ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البيعة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة إلى بابه
يدعونه إلى الحكم فإن جاءوا لا فسخ عليه بابه وحكم عن أبي يوسف أنه يحكم عليه وقال أبو حنيفة
لا يحكم على غائب بحال إلا أن يعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكيلاً أو يكون
جماعة شركة في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على
الغائب للحاضر إذا أقام الحاضر المينة وسأل الحاكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب إذا قامت
المينة للذم على الإطلاق وبه قال أحمد في إحدى روايتيه فالأول مخفف على الغائب مشدد
على المدعى بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد
عليه على الإطلاق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه من قال أنه لا يقضي على الغائب
العمل بالاحتياط فقد بطلت بحجته ويتبين للحاكم أنه مظلوم لو كان حاضر ووجهه من قال يحكم
عليه أن البيعة كافية للحاكم فاعاد مقام حضوره فإن الذي تشهد به البيعة في غيبته هو الذي
تشهد به عليه في حضوره ومن ذلك قول مالك والشافعي في الأصح من مذهبه أن البيعة إذا
قامت على غائب أو وصي أو مجنون فلا بد من تخليف المدعى مع البيعة وعن أحمد روايتان
أحدهما يحلف والثانية لا يحلف فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي والمجنون
والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لا أحمد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح
حمل من قال يحلف المدعى مع البيعة على ما إذا كان في البيعة مقال ولم يثبت والثاني على البيعة

المالسة جائز مقبول واختلفوا
في حصة نأذنه التي يقبل معها
قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
لا يقبل حتى يشهد اثنتان أن
كتاب القاضي فلان قرأه عليهما
أو قرأ عليه بحضورنا وعن مالك
في ذلك روايتان أحدهما كقول
الجماعة والأخرى يكفي قولهما
هذا كتاب القاضي فلان المشهود
عنده وهو قول أبي يوسف ولو
تكتاب القاضي في بلد واحد
فقد اختلف أصحاب أبي حنيفة
فقال الطحاوي يقبل ذلك وقال
المهريق ما حكاه الطحاوي مذهب
أبي يوسف ومذهب أبي حنيفة
أنه لا يقبل وهو الاظهر عندي
وقال الشافعي وأحمد لا يقبل
ويحتاج إلى إعادة البيعة عند
الآخر بالحق وانما يقبل ذلك
في البلدان النائية بفصل
إذا حكم رجلان رجلاً من أهل
الاجتهاد وقالوا أرضنا بحكمك
فاحكم بينهما فهل يلزمهما حكمه
قال مالك وأحمد يلزمهما حكمه
ولا يعتبر برضاها بذلك ولا
يجوز لهما أن يبلد نقضه وإن
خالف رأيه رأى غيره وقال أبو
حنيفة يلزمهما حكمه إن وافق
حكمه رأى قاضي البلد وينفذه
ويعضيه قاضي البلد إذا رفع
اليه وإن لم يوافق رأى حاكم
البلد دله أن يبطله وإن كان
فيه خلاف بين الأئمة والشافعي
قولان أحمد هما يلزمه حكمه
والثاني لا يلزم إلا بتراضيهما

يكون ذلك كالفقوى منه هذا
الخلاف في مسئلة الحكم اذا
يعود الى الحكم في الاموال
فاما الله ان والنكاح والقذف
والقصاص والحدود فلا يجوز
ذلك فيه اجماعا فصل في
نفي الحاكم ما حكم به فشهد
عنده شاهدان انه حكم بذلك
وقام شاهدان واحدا يقبل شهادتهما
وبحكم بهما وقال ابو حنيفة
والشافعي لا يقبل شهادتهما
ولا يرجع الى قولهما حتى يذكر
انه حكم به ففصل في لو قال
القاضي في حال ولايته قضيت
على هذا الرجل بحق او بجهت
قال ابو حنيفة واحدا يقبل منه
ويستوفي الحق والحد وقال
مالك لا يقبل قوله حتى يشهد
معه عدلان او عدل وعن
الشافعي قولان احدهما كذهب
ابي حنيفة وهو الاصح والثاني
كذهب مالك ولو قال بعد عزله
كنت قضيت بكذا في حال ولايتي
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا يقبل منه وقال احدا يقبل منه
فصل في حكم الحاكم لا يخرج
الامر عما هو عليه في الباطن
واغما ينفذ حكمه في الظاهر
فاذا ادعى مدعى على رجل حقا
واقام شاهدين بذلك حكم
الحاكم بشهادتهما ما كانا
قد شهدا بحق وصدق فقد حل
ذلك الشيء للشهود له ظاهرا
وباطنا وان كانا شهدا بغيره فقد
ثبت ذلك الشيء للشهود له في

العدالة كالعلماء والصلحاء ومن ذلك قول ابي حنيفة لومات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا
نصرانيا فادعى كل واحد منهما ماله مات على دينه وانه برئه او مات من عرف انه كان نصرانيا
وشهدت بيته انه اسلم قبل موته وشهدت أخرى انه مات على الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع
قول الشافعي في أحد قوايمه ان البيتين يعارضان فيسقطان ويصير كأن لا بيته فحلف
النصراني ويقضى له ومع قوله الاخرانهم يستعملان فيقرع بينهما ويصل على علمه
ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال احدا يرجح ثبوت الاسلام والثاني يرجح ثبوت الكفر
وبقيمة الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو
قال لا بيته لي او كل بيته لي زورتم اقام بيته قبل مع قول احدا انه لا يقبل فالاول فيه تخفيف
على المدعى لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والناس في تشديد عليه ولا عذر لمن
أقر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحدا في إحدى روايته ان
بيته الخارج مقدم على بيته صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف الى سبب لا يكره
كالمسح من الثياب التي لا تنزع الامرة واحدة والنساج الذي لا يترك رفاق بيته صاحب
اليده تقدم حينئذ واذا أرخا فان كان صاحب اليد أسبق نأري تخاقم أيضا مع قول مالك
والشافعي ان بيته صاحب اليد مقدم على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البيته من
الخارج قد تكون أقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يده على شيء يكون بحق ووجه الثاني
عكسه وما كل بيته تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال أهل الدين والورع والثاني على
من كان بالضد من ذلك ويصح الحمل بالعكس أيضا اذا كان صاحب اليد من أهل الدين والورع
دون الخارج فالحاكم يحرج الامر في ذلك ويحكم بما يراه أبرأ لزمته أو لزمه الخصمين أو أحدهما
وهو مع ذلك على شفير النار نسأل الله اللطف ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا عارضت بينتان
واحداهما أشهر عدله لم ترجح بذلك مع قول مالك انه ترجح به فالاول فيه تشديد على أشهر
البيتين والثاني مخفف عليه ما فرجع الامر الى مرتبة الميزان والمدار على ما يقوم عنده
الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يد انسان ونهضت البيتان لم
يسقط بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انه ما ينحالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف
أحدهما ونكل الاخر قضى للمعالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد قوايمه انه ما
يسقطان معا كالمولم يكن بيته فالاول فيه تشديد على صاحب اليد بالخارج نصف ما يسهل
للخارج وكذا القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به الحكم فان شاء الحاكم قسم
وان شاء أقرع وان شاء توقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
ومالك انه لو ادعى شخص انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه عن غير ذكر شروط الصحة
مع قول الشافعي واحدا انه ليس للحاكم سماع دعواه الا بعد ذكر شروط الصحة التي تفقرح
النكاح الها وهو ان يقول تزوجت ابنتي مرشدة وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط
فالاول مخفف على المدعى والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح
حمل الاول على من عرف بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك

قول ابي حنيفة انه لو نكل المدعى عليه عن البيتين لا ترد بل يقضى بالنكاح مع قول احدا انه ترد
ويقضى بالنكاح ومع قول مالك انه ترد ويقضى على المدعى عليه بنكاحه فيما ثبت بشاهد
وعين أو شاهد واحد أو اثنين ومع قول الشافعي انه ترد البيتين على المدعى ويقضى على المدعى عليه
بنكاحه في جميع الاشياء فالائمة ما بين مشدد في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لا تغاظ البيتين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك
والشافعي واحدا في إحدى روايته انه ان غاظهما فالاول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل من
قال بان غاظ على أهل الرية ومن قال بالتخفيف على أهل الدين والصدق ومن ذلك قول ابي
حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه أعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الائمة
الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعى ووجه الثاني مراعاة حق الله وهنأ سترار
لان سطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي
يسكنانه ويدهما عليه ثابتة ولا بيته فما كان في يدهما مشاهدا فلهما وما كان في يدهما من
طريق الحكم فما صلح للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول
قوله لهما فيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت فهو للباقى منهما مع قول مالك
ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما ابعده التحالف ومع قول
احدا ان كان المتنازع فيه مما يصلح للرجال كالطبايسة والعمائم فالقول قول الرجل فيه وان
كان مما يصلح للنساء كالقناعات والوفيات فالقول قول المرأة فيه وان كان مما يصلح لهما ما كان
بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من طريق الحكم
وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما ومع قول ابي يوسف ان القول قول
المرأة فيما جرت العادة انه قد رجحها من مثلهما فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث
ظاهر لعدم وجود مرجح والاربع مفصل في غايه التحقيق والوضوح والخامس مشدد على
الزوج فقد يكون مادعا من جهازها هو له وكان عنده كالعارية ان وجدها موافقة سألها
به والا أخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يحججه اياه وقدر له على مال فله ان
يأخذ منه مقدار دينه بغير اذنه لكن من جنس ماله مع قول مالك في إحدى روايته انه ان لم
يكن على غيره غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غيره دينه استوفى بقدر حقه
بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب احمد انه لا يأخذ الا
بأذنه وان كان عليه غيره دينه استوفى سواء كان بأذنه أم عليه أم مانعا سواء كان له على حقه بيته
أم لم يكن وسواء كان من جنس حقه أم لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير
اذه وكذا لو كان له عليه بيته وأمكنه الاخذ بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو
كان مقررا به ولا كنه ينع الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين في استيفاء
حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه بشرط الاذن له في الاخذ
مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحد دين آخر والاربع مخفف مطلقا

الظاهر بالحكم وأما في الباطن
بينه وبين الله عز وجل فهو على
ملك المشهود عليه كما كان سواء
كان ذلك في القرب أو في
الاموال وهذا قول مالك
والشافعي واحدا وقال ابو حنيفة
حكم الحاكم اذا كان عدلا أو
فصحا يجبل الامر عما هو عليه
وينفذ الحكم به ظاهرا وباطنا
فصل في ما وافقوا على أن
الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم
بان له اجتهاده بطلانه فانه لا ينقض
الاول وكذا اذا رفع اليه حكم
غيره فلم يرده فانه لا ينقضه ففرع
أوصى اليه ولم يعلم بالصوابية
فهو وصى بخلاف الوكيل
بالاتفاق وثبت الوكالة بخبر
واحد عنده أي حنيفة ولا يثبت
عزل الوكيل الا بعدل أو
مستورين وعند الثلاثة يشترط
فيه ما العدلان قال ولو قال قاض
عزل لرجل حكمت عليك فلان
بألف ثم أحدها ظاهرا فالقول
قول القاضي بالاتفاق وكذا وقال
قطعت يدك بحق فقال بل ظلم
بباب القسمة
وهي جائزة بالاتفاق فيما قبل
القسمة اذا التزكا قد تضررون
بالمشاركة واختلف الائمة هل
هي بيع أم اقرار قال أصحاب
أبي حنيفة القسمة تكون بمعنى
البيع فيما يتفاوت كالثياب
والعقار ولا يجوز بيعه من اجمعة
والذي هي فيه بمعنى الاقرار
وهو فيما لا يتفاوت كالمكيات

ولوزونات والمعدونات التي
لا تتفاوت كالجزر والبيض
فهى في هذه افراز ويرحق
حتى يجوز لكل واحد ان يبيع
نصيبه من ايجرة وقال مالك ان
تساوت الايمان والصفات
كانت اقرازا وان اختلفت
كانت بيعا وللشافعي قولان
أحدهما هي بيع والثاني افراز
والذي تقرر من مذهبه آخر ان
القسم ثلاثة أنواع الاول بالاجزاء
كثلى ودار متفقة الابنية وأرض
مشبهة الاجزاء فتعادل السهام
ثم يفرع الثاني بالتعديل
كأرض تختلف قيمة اجزائها
بحسب قوة انبساط وقرب ماء
الثالث بالربا يكون في أحد
الجانبيين ثرا وتخير لا يمكن
قسمته فيرد من بأخذة قسط
قيمة قسمته الرد والتعديل بيع
وقسمه الاجزاء افراز وقال أحمد
هى افراز فعلى قول من يراها
افراز يجوز عنده قسمه الثمار
التي يجري فيها الربا بالحرص
ومن يقول انها بيع يمنع ذلك
فوفصل في لو طلب أحد
الشريكين القسمة وكان فيها
ضرر على الآخر قال أبو حنيفة
ان كان الطالب للقسمة منهما
هو المنضرر بالقسمة لا يقسم
وان كان الطالب لها ينتفع أجبر
الممنوع منهما على ما علم وقال مالك
يجب للممنوع على القسمة بكل
حال ولا يحجب الشافعي اذا كان
الطالب هو المنضرر وجهان

فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعى
وتسمى مسئلة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ بانه أولى لاحتمال أن يكون ذلك المال ليس
هو ملكه بقرينة وقوعه في حقه الحق المذكور فان من حقه الحق الذى عليه مع العلم فلا
يمعده منه أن يضع يده على مال الغير بطريق شرعى والله أعلم

في كتاب الشهادات

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا يشترط الشهادة فيها
وانفقوا على ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى أن النساء لا يقبلن في
الحمد ودوا القصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطاع عليه الرجال غالباً وعلى ان اللعب
بالشطرنج مكروه وانفقوا على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها
وعلى ان شهود الفرع اذ اذكيا شهود الاصل أو عداها وانفقوا عليه ما لم يذكر اسمها
وونسبها للقاضي لا يقبل شهادتهم ما على شهادتهم ما اخلا فالابن جبر الطبرى فانه أجاز ذلك مثل
أن يقولوا نشهد أن رجلاً عدلاً لا شهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم
وانفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا أن يكون هناك عذر يمنع شهادة
شهود الاصل وكذلك انفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بأمر ثم رجعا بعد الحكم به لم ينتقض
الحكم الذى حكم به شهادتهما فيه وعلى أنهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما اهذهما وجدته
من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة
رجل وامرأتين عند التداعى مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال أحمد في أظهر
روايته فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الشافعي وغيره ان النكاح لا ينفقه بيمين مع قول أحمد وغيره انه ينفقه بشهادة عيدين
فالاول مشدد والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان النكاح أخطر من المال لما فيه من الاحباط للابضاع واثبات الانساب والخروج
عن نكاح السفاح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في
بعض الروايات فشمع العبيد اذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون العبد أدنى من كثير من
الاحرار كما هو مشاهد في الناس ومن ذلك قول الاثمة باستحباب الاشهاد في البيع مع قول
داود انه واجب فالاول مخفف محمول على حال أهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد
محمول على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه تقبل شهادة النساء فيما الغالب في مثله أن يطاع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق
ونحو ذلك سواء انفردن في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما
يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تخص بالنساء في المواضع التي لا يطاع
عليها غيرهن وبه قال الشافعي وأحمد فالاول فيه تخفيف على المدعى وتشديد على المدعى عليه
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة
واحدة مع قول مالك وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي

أصح ما يجبر وقال أحمد لا يقسم
ذلك بل يساع ويقسم نفسه
فوفصل في وهل أجرة القاسم على
قدر الرؤس المنتسبين أو على قدر
الانصباة قال أبو حنيفة ومالك
في أحسدى روايته هى على
قدر الرؤس وقال مالك في
الرواية الاخرى والشافعي
وأحمد على قدر الانصباة وهل
هى على الطالب خاصة أم عليه
وعلى المطلوب منه قال أبو حنيفة
هى على الطالب خاصة وقال
مالك والشافعي وأحمد
هى على الجميع فوفصل في
وانفقوا في قسمة الرقيق بين
جماعة اذا طلب أحدهم هل نصح
أم لا قال أبو حنيفة لا نصح وقال
الشافعي نصح القسمة كما يقسم
سائر الحيوان بالتعديل والفرقة
ان تساوت الايمان والصفات
فباب دعاوى والبيانات
اتفق الاثمة على انه اذا حضر
رجل وادعى على رجل آخر وطالب
احضاره من بلد آخر فيه حاكم
الى البلد الذى فيه المدعى فانه
لا يجاب سؤاله واختلفوا فيما
اذا كان في بلد لا حاكم فيه فقال
أبو حنيفة لا يلزمه الحضور
الا أن يكون بينهما مسافة فرجع
منها في يومه الى بلده وقال الشافعي
وأحمد يحضره الحاكم وسواء
قربت المسافة أو بعدت فوفصل في
وانفقوا على ان الحاكم يسمع
دعوى الحاضر وينتبه على
الغائب ثم اختلفوا هل يحكم

انه لا يقبل الاشهادة أربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان استئلال
الطفل يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لان فيه ثبوت امرأتين زاماني حق الفصل
والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول
الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات الا أنه على أصله في اشتراط الأربع ومع قول
أحمد يقبل في الاستئلال شهادة امرأة واحدة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
والثالث كذلك والاربع مخفف من حيث ثبوت الاستئلال بامرأة واحدة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول أبي
حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالزنا رجلان أو رجل وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة
النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا أن مالكا يشترط
في المشهور عنه أن يشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة أربع ومع قول مالك في
الرواية الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا فساد ذلك في الخبران ومع قول أحمد يقبل فيه
منفردات وتجزئ منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه وقول أحمد مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا والامر مباح
قبل ان يتفرقوا وهى رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة انها تقبل في كل شئ أى بشرط النصاب
المعتبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على المدعى والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذى
ذكره والثالث مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان فن الاثمة من غلب حكم الارواح
وجعل الحكم لها فان ادركها لا يختلف بكبر صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير
وقد أجمع أهل الكشف على ان الروح خافت بالغة داركة عارفة بما يحب لله وبما يستحيل
عليه لا تقبل الزيادة في جوهرها كالملائكة ولا مرقى لها في المقامات عكس من غلب جانب
الاجسام على حكم الارواح فان الجسم يقبل الزيادة والنقص في جوهراته كما هو مشاهد كما
أشار اليه حديث رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه وعن الصبي حتى يباع بخلاف الارواح فانها
خلقت بالغة كما مر ولولا ذلك ما شهدت لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم ألسنت بربكم وهما
اسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تقبل شهادة
المحدود في القذف وان تاب اذا كانت نوبته بعد الحد مع قول الاثمة الثلاثة انه تقبل شهادته اذا
تاب سواء كانت نوبته بعد الحد أو قبله الا ان مالكا يشترط مع التوبة ان لا تقبل شهادته في
مثل الحد الذى أقبح عليه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول العمل بظواهر الآيات
والاخبار كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من
بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال مالك يشترط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف عن
المعصية وفعل الخيرات والتقرب بالطاعات ولا يتقيد ذلك بسنة ولا غيرها وقال أحمد ان مجرد
التوبة كاف أى ولو لم يعمل صالحاً بعد ما قاله لما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها

لا يحكم عليه ولا على من هرب قبل الحكم وبعد إقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي ثلاثة نفر إلى بابه يدعوهم إلى الحكم فإن جاءوا لا يخرج عليهم وحكم عن أبي يوسف أنه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال أنه أن يتعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكيلًا أو وصيًا أو يكون جماعة شركاء في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر إذا أقام الحاضر البينة وسأله الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب إذا قامت البينة للدعي على الإطلاق وعن أحمد روايتان أحدهما جواز ذلك على الإطلاق كذهب الشافعي وكذلك اختلافهم فيما إذا كان الذي قامت عليه البينة حاضرا وامتنع من أن يحضر محاسن الحكم واختلف القائلون بالحكم على الغائب فيما إذا قامت البينة على الغائب أو على صبي أو مجنون فهل يستخلف المدعي مع يمينه أو يحكم بالبينة من غير استخلافه قال مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي يستخلف وعن أحمد روايتان أحدهما يستخلف والثانية لا يستخلف وانفقوا على أنه إذا ثبت الحق على حاضر به دليلين حكم به ولا يستخلف المدعي مع

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح جعل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يغلب على الظن أنه لا يعود إلى ذلك الذنب على من ظهر تائبه راحة قبل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال بمجرد التوبة كاف على من لا ميسر له إلى تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي أن صفة توبة القاذف أن يقول قدني بطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى ما قلت مع قول مالك وأحمد أن صفتها أن يكذب نفسه قالوا وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن التصل من الغذف والثاني تخفيف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن لعب الشطرنج حرام وإن أكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه لا يحرم إلا أن كان يعرض أو يشترط به عن فرض الصلاة ولم ينكح عليه بسنة فالأول مشدد قياسا على ما ورد من النهي عن التردد في التوبة والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن لعبه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكان اللائق به التحريم ووجه الثاني أن فيه تعلم المكابدة في حرب العدو من الكفار والبغاة فكان اللائق به عدم التحريم لأنه لم يعمض للهو واللعب المنهي عنه في الشريعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يحرم ويفسق بشره وزد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أحمد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الاندماص على تفسيق أحد أغايب يكون بأمر مجمع عليه ووجه الثاني أن منصب الشاهد مبعد عن الذنب والاضيع أموال الناس وحقه وقهرهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن شهادة الأعمى لا تقبل أصلًا مع قول الشافعي وأحمد أنها تقبل فيما طرأ به السماع كالنسيب والموت والمالك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والأجارة والأفرا ونحو ذلك سواء تحملها أعمى أو بصير ثم عفى ومع قول الشافعي أنها تقبل في ثلاثة أشياء بما طرأ به الاستفاضة وفيما إذا ضبط على إنسان صيغة أقراره لم يتركه من يده حتى أدى الشهادة عليه فالأول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا تقبل شهادة الأحرس وإن فهمت إشارته مع قول مالك أنها تقبل إذا كانت إشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع فلا ينبغي الإقدام على العمل بقبول شهادته ووجه الثاني أن الإشارة المفهومة فائقة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين إن أنصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلاة خلف زيد فبان عمر المصحح إلا أن أشار إليه مع التوبة كقوله هذا أو بقرينة أن الإشارة لا تختمل التأويل بخلاف العبارة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شهادة العبد غير مقبولة على الإطلاق مع قول أحمد في المشهور عنه أنها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع والحقوق

فقد يقع العبد في الزور أو عدم الضبط لنقص عقله فكان أشبهه بشي بالمقلد ووجه الثاني أنه قد يكون العبد ضابطا إذا كالحرو وقد قال تعالى إن أكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم ألا أفضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحر على أسود إلا بالتقوى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن العبد لو تحمل شهادة حال رقه وأذاها بعد عتقه قبلت مع قول مالك أنه أن شهد بها في حال رقه وردت لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تجمله الكافر قبل أسلامه والصبي قبل بلوغه فإن الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد فالأول من المسائلين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسائلين أن العبرة بحال الاداء ووجه الثاني فيهما أن العبرة بحال التحمل ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تجوز الشهادة بالأسنة متناهية في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسيب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي في الأصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسيب والموت وولاية القضاء والمالك والعق والوقف والولاية ومع قول أحمد أنها تجوز في تسعة أشياء الثمانية المذكورة عند الشافعية والتاسعة الدخول فالأئمة مابين مشدد وتخفيف في الأمور التي تجوز فيها الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه أقوالهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة البدان يرى ذلك الشيء في يده ينصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز أن يشهد له بالمال وجهان أحدهما أنه تجوز الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال أبو يوسف وعبد الصطخرى وأحمد في إحدى روايته والوجه الثاني أنه لا يجوز به قال أبو إسحق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في المالك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت البينة وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه تجوز الشهادة باليد خاصة في المدة البسيطة دون المالك فإن كانت المدة طويلة كعشرين سنة فساووها فقطع له بالمالك إذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزه لها إلا أن يكون المدعي قاربه أو يخاف من سلطان أن عارضه فالأول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الصطخرى ومن قول أحمد تخفيف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة تخفيف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالمالك على ما ذكره من الشروط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال واضحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدول ووجه الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها تقبل ويخلفان بالله مع شهادتهم ما إنهم ما ما خاتوا ولا كتموا ولا بدلا ولا غيرا وإنها الوصية الرجل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدق الكافرين فيمنبغي عدم القبول جريا على قراءات الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه

وان كان الغلام طفلا صغيرا لا تميزه فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الا بينة هذا كله متفق عليه بين الاثمة ولو كان الغلام مراهقا بلا حساب الشافعي وجهان أحدهما كالبالغ والثاني كالصغير **فصل في** اتفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من أنكر ولو قال لا بينة لي أو كل بينة لي زور ثم أقام بينة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي يقبل وقال أحمد لا يقبل واختلفوا في بينة الخارج هل هي أولى من بينة صاحب اليد أم لا قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه الخارج أولى وقال أحمد في الرواية الأخرى بينة صاحب اليد أولى وهل بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد على الإطلاق أم في أمر مخصوص قال أبو حنيفة بينة الخارج مقدمة على بينة صاحب اليد في الملك المطلق وأما إذا كان مضافا إلى سبب لا يتكرر كالنسخ في الثياب التي لا تنسخ إلا مرة واحدة والنتاج الذي لا يتكرر فيبينة صاحب اليد تقدم حينئذ وإذا أرخا وكان صاحب اليد أسبق تاريخا فإنه مقدم وقال مالك والشافعي بينة صاحب اليد مقدمة على الإطلاق وعن أحمد روايتان أحدهما أن بينة الخارج مقدمة مطلقا والأخرى

يجوز الحكم بالشاهد واليمين في الأموال والحقوق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يخالف المعتق مع شاهد ويجزم له بذلك فالأول مشدد وله إذا أنكر المعتق العتق دون ما إذا مكث والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من حيث الخلف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يصح في الأموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح معهما مع قول الشافعي وإذا حكم بالشاهد واليمين بغير الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه بغير الشاهد المال كله فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان مع ما أتت على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه تقبل شهادة العدو على عدوه إذا لم تكن العداوة بينهما يخرج إلى الفسق مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل على الإطلاق فالأول فيه تخفيف على المدعي والثاني بالعكس وقد أتت بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني حرام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليأتمل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الوالدين من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والإناث سواء بعدوا أم قربوا ومع قول أحمد في إحدى روايتيه تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه ما لم تجز إليه نفع في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة وأما شهادة كل منهما على صاحبه فتقبله عند الجميع إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لأنهما في الميراث فالعلماء ما بين مشدد وتخفيف كما ترى فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لآخيه والصديق لصديقه مع قول مالك أنه لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تخلف تلك المحبة والشفقة الضعيفة على أن يشهد لآخيه أو صديقه بأطلاخ خلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس إذا لا يخلو أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر لذلك العهد فقد لا ذلك الأخ أو الصديق فاذا لم يقبله ماضع حقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر مع قول الشافعي أنه لا تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأهواء والبعد إذا كانوا متجنبين للكذب الانطباية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة البدوي

على القروي إذا كان عدوا للبدوي في كل شيء مع قول أحمد أنه لا تقبل مطلقا ومع قول مالك أنها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن إظهار الحاضر فيها إلا أن يكون تحملها في البادية فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعين عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عليه ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الأعلى ووجه الشافعي ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنه لا تقبل في حقوق الأدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوله أنه لا تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على اليهود وتشديد على اليهود الفرع نساء مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشهد اثنان كل واحد منهما على شاهد من شهد شاهد على كل شاهد من شهد الأصل وبه قال الشافعي في أظهر قوله والقول الثاني يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهد الأصل شاهدان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان بمثل ثم عاهد الحكم به فعلم ما ألزم مع قول الشافعي في الجديد أنه لا شيء عليه فالأول فيه تشديد على اليهود والثاني مخفف عليهم فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تأديب اليهود لما أخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون إلا عن يقين ووجه الثاني أن المدار على الحكم لا علم ما ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوله أنه ينقض حكمه فالأول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به أحوط للدين فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تعزير على شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم أنه شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعزير ويوقف في قومه فيعرفون أنه شاهد زور وزاد مالك فقال ويشتر في المساجد والأوقاف وجماع الناس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجهه ويصح حمل الأول على من لم يعتمد الزور والثاني على من تكرر منه والله أعلم

كتاب العتق

اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب إليها ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أعتق شخصه في مملوك مشترك وكان موسرا عتق عليه جميعه ويضمن حصته شريكه وإن كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة أنه يعنى حصته فقط ولشريكه الخيار بين أن يعنى نصيبه أو يستعس العبد أو يضمن شريكه المعتق إن كان موسرا وإن كان معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالأول فيه تشديد على السيد ورجة بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف

كذهب أبي حنيفة **فصل في** إذا تمارضت بينتان إلا أن أحدهما أشهر عدله فهل ترجح أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا ترجح وقال مالك ترجح بذلك ولو ادعى رجل دارا في يد إنسان وتمارضت البينتان قال أبو حنيفة لا يسقطان وتقسم بينهما وقال مالك يتعاضدان ويقتسمانها فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف دون الناكل وإن نكلت جميعا فعه رويان أحدهما اتقسم بينهما والأخرى توقف حتى ينضح الحال وللشافعي قولان أحدهما يسقطان معا كما لو لم تكن بينة والثاني يسقطان ثم ما يقبل ثلاثة أقوال أحدها القصة والثاني القرعة والثالث الوقف وعن أحمد روايتان أحدهما يسقطان معا والثانية لا يسقطان وتقسم بينهما **فصل في** ادعى إنسان شيئا في يد ثالث ولا بينة لواحد منهما فافقر به لواحد منهما لا يعينه قال أبو حنيفة إن اصطفا على أحده فهو لهما وإن لم يصطفا ولم يعين أحدهما يخلف لكل واحد منهما على اليقين أنه ليس له إذا خاف له ما فلا شيء لهما وإن نكل لهما أخذ ذلك أو قيمته منه وقال مالك والشافعي يوقف الأمر حتى ينكشف المستحق أو يصطفا وقال أحمد يقرع بينهما

ولو ادعى رجل انه تزوج امرأة
تزوجا صحيحا قال أبو حنيفة
ومالك نعم دعواه من غير ذكر
شروط الصحة وقال الشافعي
وأحمد لا يسمع الحاكم دعواه
حتى يذكر الشرائط التي تفتقر
صحة النكاح الباهو وان يقول
تزوجت ابوي مرشدو شاهدي
عبدل ورضاها ان كانت بكرا
فصل في اذ انكل المدعى عليه
عن اليمين فهل ترد اليمين على
المدعى أم لا قال أبو حنيفة لا ترد
ويقضى بالنكاح كقول مالك
ترد ويقضى على المدعى عليه
بنيكوله فيما ثبت بشاهدتين
وشاهد وامرأتين وقال الشافعي
ترد اليمين على المدعى ويقضى
على المدعى عليه بنيكوله في جميع
الاشياء فصل في اليمين هل
تغلظ بالزمان والمكان أم لا قال
أبو حنيفة لا تغلظ وقال مالك
والشافعي تغلظ وعن أحمد
روايتان كالمذهبين فصل في
لو ادعى انسان عبدا كبيرا فآفرانه
لا حدهما قال أبو حنيفة لا يقبل
آفراره اذا كان مدعيه اثنتين
فان كان مدعيه واحدا قبل
آفراره وقال الشافعي يقبل
آفراره في الحالين ومذهب
مالك وأحمد انه لا يقبل آفراره
لو ادعى ما اذا كانا اثنتين فان
كان المدعى واحدا فآفران
ولو شهد عدلان على رجل انه
أعتق عبده فأنكر العبد قال أبو

مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق فالاول مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه لو قال عبده
الذي هو أصغر منه سنابا ولدي لم يعتق الا في قول للشافعي وصححه بعض أصحابه والمختار انه ان
فصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه
سنا السابقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من ملك أبوه أو أولاده
أو أحد أبويه أو أجداده أو جداته فهو أم بعدوا عنه وأغلبه بنفس المالك وكذلك القول عنده
فيما اذا ملك اخوته أو اخوانه من قبل الأم أو الأب مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يعتقون عليه
وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول
الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعاه وان سفل ذكرا كان أو أنثى عتق
عليه سواء اتفق الولد والوالد أو اختلفا وسواء ملكه فهرانا كالاختار كالمشراه والهة
ومع قول داود انه لا يعتق في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالاول فيه تشديد والثاني
مشدد ليدان به عتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجه الاقوال
كلها ظاهرة لما فيها من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الائمة متفقة على اكرام
من ذكر ولكنهم بين مؤكدا كثيرا ومؤكدا قليلا في سعة الاكرام ووضيعة فرجع الامر الى
مرتبة الميزان واما وجه قول داود فلا يذكر الا مشافهة لمن يفهم الاسرار والله أعلم

كتاب التدبير

اتفق الائمة على ان السيد اذا قال لعبده أنت حر بعد موتي صار العبد مديرا يعتق بموت سيده
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع
المدير في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيدين وان لم يكن عليه دين وكان
يخرج من الثالث عتق جميعه وان لم يحمليه الثالث عتق ما يحمليه ولا فرق عنده بين المطلق
والمقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول أحمد في احدي روايته انه يجوز
بيعه بشرط ان يكون على السيدين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول مفصل وقول الشافعي
مخفف على السيد وقول أحمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العتق
من جملة الصدقات وهي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابد نفسك ثم تعول وفي
كلام عمر رضي الله عنه الاقربون أولى بالمعروف وقيل انه حديث ولا أقرب الى الانسان من
نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدير حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والمقيد أي فان كان
التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان مقيدا بشرط كرجوعه عن سفر وشفاة من مرض فيبيعه جاز
وبذلك قال مالك وأحمد الا انه ما قال لا فرق بين مطلق التدبير ومقيد مع قول الشافعي في
أحد قوليه انه لا يتبع أمه ولا يكون مديرا فالاول مخفف على ولد المدير في تبعه لأمه في
التدبير على حكم التفصيل الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الشارع مشتوف الى حصول العتق لكل من مسه اسم ارق سواء كان بشرط أم بغير
شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد له عز وجل بتعيين الولد في

أما قال أبو حنيفة انه ان يأخذ

التدبير فلا يكتفي عنده تدبيره بحكم التعمية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقع الا على ما كان عنده بعض بخل ونسج نفس ولولا ذلك لكان نجاسة وفار بالتجمل بعنق أعضائه من النار في الآخرة ويعتق جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يحلوه من بني آدم والله أعلم

كتاب الكتابة

اتفق الأئمة على ان كتابة العبد الذي له كسب مستقيمة ومندوب بها خلافا لاجد في قوله في رواية له انها واجبة اذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته أو أكثر وصفها أن يكتب السيد عبده على مال معين يسعي فيه العبد ويؤديه اليه واتفقوا على كراهة كتابة الامة التي لا كسب لها كما اتفقوا على ان السيد اذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجد في إحدى روايته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول أجد في الرواية الأخرى انها تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قد يستره من عبادته من يعطيه ما يؤديه لسيد فيه صبر كما يكتب ووجه الثاني ان من لا كسب له اذا كتب طلبت نفسه الخروج من الرق وتحررت لذلك بعد أن كانت ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كأنه سنة فربما دعا ذلك الى السرقة والاختلاس من مال سيده أو غيره فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الكتابة تصح حالة ومؤجلة ولو كان أصلها التأجيل مع قول الشافعي وأجد ان التصح حالة ولا يجوز الامتعة وأقله نجمان فالاول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للسكان بتعداد النجوم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المكتاتب لو امتنع من الاداء وببده مال يفي بعباده جبر على الاداء فان لم يكن بيده مال لم يجبر على الاكتساب مع قول مالك ليس له تجبر بنفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأجد انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكتاتب والثالث مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكل من الاقوال وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان آتاه السيد المكتاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأجد ان ذلك واجب للالة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من باب البر والاکرام واللاتي بذلك الا استحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطى المكتاتب شيئا واللاتي بذلك الوجوب على قاعدة أهل الله عز وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه السيد المكتاتب مع قول أجد انه مقدرو وهو أن يحيط السيد عن المكتاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه بما قبضه منه ربعه ومع قول بعضهم ان الحاكم بقدر ذلك باجتهاده كالمتمتع ومع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما يطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رقبة المكتاتب الا ان مال الكا أجاز بيع مال المكتاتب وهو الذي المؤجل يثنى حال ان كان غنيا وهو الحادي من مذهب الشافعي مع قول أجد يجوز بيع رقبة المكتاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة فيقوم المشتري مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبصح حل الاول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل العدم والمحتاجين الى غنائه في دين أو غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لرقبة كاتبك على ألف درهم فأذها عتق ولم ينفق الى ان يقول فاذا أدتها الى فانت حر وينوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالا كابر الذين اذا عروا الاحد باحسان لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن كان بالضد من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجز مع قول أجد ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم

كتاب أمهات الاولاد

اتفق الأئمة الاربعة على ان أمهات الاولاد لا يبين ولا يوهن وهو مذهب السلف والخلف من فقهاء الامصار وقال داود يجوز بيع أمهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في تلك الامة وقضاء وطرسيدها بجماعها مع اتيانها منه بما يتبين فيه خاق الا دمين يصير لها فاضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم الاخلاق أن تكون معتقة من عبده ووجه الثاني ان السيد له أن يترك الاحسان المذكور اليها حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهاء عن بيعها فيجوز الاول على حال الا كابر من أهل الورع والتهو والدين ويجوز الثاني على من كان دون ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو تزوج أمة غيره فأولدها ثم ملكها لم تصير أم ولد ويجوز بيعها ولا تعنق بعونه مع قول أبي حنيفة انها تصير أم ولد فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته انه لو ابتاع أمة وهي حامل منه صارت أم ولد مع قول الشافعي وأجد ومالك في الرواية الأخرى انها لا تصير أم ولد فيجوز بيعها ولا تعنق بعونه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولد مع قول الشافعي في أصح قوليه انها لا تصير أم ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنه بلمزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي في أحد قوليه انه بلمزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا بلمزمه قيمة الولد ومع قول أجد انه لا بلمزمه قيمتها وقيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للسيد اجارة أم ولده مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر والحمد لله

وليس واجب وحكي عن داود ان الشهادة تعتبر في البيع ففصل بين النساء لا يقبلان في الحدود والفصا صوب يقبلان مفردات فيما لا يطاع عليه الرجال كالكاح والولادة والرضاع وما يخفى على الرجال غالبا واختلفوا هل تقبل شهادتهم فيما الغالب في مثله ان يطاع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعتق ويحوز ذلك فقال أبو حنيفة تقبل شهادتهم في ذلك سواء اقرروا في ذلك أو كن مع الرجال وقال مالك لا يقبل في ذلك بل يقبل عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي بالنساء والمواضع التي لا يطاع عليها غيرهن هذا مذهب الشافعي وأجد واختلفوا في العدد المعتبر منهم فقال أبو حنيفة وأجد في أشهر روايته تقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك وأجد في رواية أخرى لا يقبل أقل من امرأتين وقال الشافعي لا تقبل الا شهادة أربع نسوة ففصل بين واختلفوا بم ثبت استئصال الطفل فقال أبو حنيفة بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه ثبت ارض فامان في حق الصلاة عليه والغسل فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة فقال مالك يقبل فيه امرأتان وقال الشافعي يقبل فيه شهادة النساء مفردات الا انه على أصله في اشتراط الاربع وقال أجد يقبل في

روايتان احدهما انه ان لم يكن على غريمه غير دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى بقدر حصته من المقاصصة ورد ما فضل والثانية وهي مذهب أجد انه لا يأخذ بغير اذنه سواء كان باذلا لماله عليه أو ماله أو سواء كان له على حقه بينة أو لم يكن وسواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه وقال الشافعي له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان له عليه بينة وأمكنه أخذ الحق بالحكم فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكنه يمنع الحق لسلطانه فله الاخذ

باب الشهادات

اتفق الأئمة على ان الشهادة شرط في النكاح وامساك العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له ان ياقن الشهود بل يسمع ما يقولون واختلفوا هل يثبت النكاح بشهادة رجل وامرأتين قال أبو حنيفة يثبت عند التداعي وقال مالك والشافعي لا يثبت وعن أجد روايتان أظهرهما انه لا يثبت واختلفوا هل يثبت بشهادة عيدين فعند أجد يثبت ويعقد النكاح بشهادة عيدين عند أبي حنيفة وأجد واختلف أصحاب الشافعي في ذلك واختلف ان الاشهاد في البيع مستحب

رب العالمين وليكن ذلك آخر ما فتح الله به من ابصار كتاب الميزان الشريعة المدخلة في
أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه أقوالهم وفدحوا لجمع بين أقوال
الائمة ومقلديهم وتوجيه كل منها جهة ليجتمع الاخوان من مقلدي الائمة الاربعه بين
اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم ايماناً وانما
لم يصلوا الى ذلك نظراً واستدلالاً كما مر بيانه في الخطبة وبغور وابطأخذ الائمة المجتهدين بيدهم
في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رأى هناك يتبسم في وجهه ويأخذ بيده بخلاف من كان
بالضد من ذلك فانه يرى انظر الائمة اليه بنظر القصب لسوء ادبه معهم ونقصه عليهم بغير حق
واذا كان الائمة كاهن متأدبين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم في العلم فكيف عين هو عاين بالنظر
اليهم وقد أرسل الامام الثالث بن سعدة رضي الله عنه سؤالاً لامام مالك بالمدينة يسأله عن
مسئلة فإرسلا يقول له أما بعد فانك يا أخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام
عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الاخوان والسامع عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب
العالمين ولنشرع في ذكر الخاتمة الموعود بذكرها في الخطبة فنقول وبالله التوفيق

في خاتمة في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة تناسب الميزان في النفاسة من
كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه بطلع الناظر فيها على سبب
مشروعية جميع التكاليف في سائر الاعصار وانها كلها كالكفارة للآلة التي أكلها أبونا
آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة فكاردت الميزان جميع مذهب المجتهدين ومقلديهم
الى مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع أبواب النعمة وما فيها من الاحكام
الى الآلة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من
بقيته بعده بحكم القصدتين لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المعصومين من الذنوب فادهم وقد
سألت شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع أن الله تعالى غنى عن
العالمين وعن عباداتهم فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبي آدم اذا وقعوا فيها
نهي الله تعالى عنه فكانت جميع التكاليف والآداب التي كلف الله تعالى بها أولاده
كالكفارة لهم فقلت له ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك
مخالفة فهي كفارة والا فهي رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقلت له
فاذا كان رفع درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فقال اعلم
يا ولدي أن ما قصه الله تعالى عن الانبياء من معصية المعصية والغواية على سبيل المجاز
لان أحدهم لم يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة
للحق جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصياناً وانما يقع العصيان ممن يحجب عن شهوده تعالى
فسمى معاصي الانبياء وخطيتاتهم كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المأم بأقامة المعاذير
لقومهم باطناً اذا رجعوا في مخالفة وبصير أحدهم يعرف كيفية تعلم قومه التنصل من الله
بالتوبة والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات وبصير أحدهم يعرف مقدار الهجر كما يعرف مقدار
الوصل وعكسه اذا لشيء لا يعرف الا بضده قال وأوضح لك يا ولدي ذلك فأقول مثال واقعة
السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال مطاع قال يوماً لاهل حضرته الخاصة اني أريد

والتقرب بالطاعات من غير حد
بسنة ولا غيره اوقال أحمد مجروح
التوبة كاف واختلاف في صفة
توبته فقال الشافعي هي أن
يقول الله ذنب بطل محرم ولا
أعـود الى ما قبل وقال مالك
وأحمد هي أن يكذب نفسه
وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
وغيره عند الثلاثة وقال مالك
لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
في فصل في الالهاب بالشرط
مكره بالاتفاق وهل يحرم
أم لا قال أبو حنيفة هو محرم
فان أكثر منه ردت شهادته وقال
الشافعي لا يحرم اذا لم يكن على
عوض ولم يتلف به عن فرض
الصلاة ولم يشكك عليه بخلف
والنبيذ المختلف فيه فشره لا ترد به
الشهادة مالم يسكر عند الشافعي
وان كان يسكر يحد وقال أبو
حنيفة النبيذ مباح ولا ترد به
الشهادة مالم يسكر وقال مالك هو
محرم بنفسه بشره وترد به
الشهادة وعن أحمد روايتان
بأنه ذهب إلى حنيفة ومالك
في فصل في شهادة الاعمي
هل تقبل أم لا قال أبو حنيفة
لا تقبل شهادته أصلاً وقال مالك
واجده تقبل فيما طريقه السماع
كالنفس والموت والمالك المطلق
والوقف والعنف وسائر العقود
كالكاح والبيع والصلح
والاجارة والاقرار ونحو ذلك
سواء عملها أعمى أو بصيرا
ثم عني وقال الشافعي تقبل في
ثلاثة أشياء ما طريقه الاستفاضة

والفرجة والموت ولا تقبل
شهادته في الضبط حتى يتعلق
بانسان سمع اقراره ثم لا يتركه
من يده حتى يؤدي الشهادة
عليه ولا يقبل فيما عد ذلك
في فصل في شهادة الاخرس
لا تقبل عند أبي حنيفة وأحمد
وان فهمت اشارته وقال مالك
تقبل اذا كانت له اشارة تفهم
واختلف أصحاب الشافعي فيهم
من قال لا تقبل وهو الصحيح
وممن من قال تقبل اذا كانت له
اشارة تفهم في فصل في شهادة
العبد غير مقبولة على الاطلاق
عند أبي حنيفة ومالك والشافعي
والمتشهور من مذهب أحمد انها
تقبل فيما عد الحدود والقصاص
ولو تحمل العبد شهادة حال رقه
واداها بعد عتقه فهل تقبل أم لا
قال أبو حنيفة والشافعي تقبل
وقال مالك ان شهد في حال رقه
فردت شهادته لم تقبل شهادته
بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما
تعمله الكافر قبل اسلامه
والصبي قبل بلوغه فان الحكم
فيه عند كل منهم على ما ذكرناه
في مسألة العبد في فصل في تجوز
الشهادة بالاستفاضة عند أبي
حنيفة في خمسة أشياء في النكاح
والدخول والنسب والموت
وولاية القضاء والصحيح من
مذهب الشافعي جواز ذلك في
ثمانية في النكاح والنسب
والموت وولاية القضاء والمالك
والعنف والوقف والولاية وقال

لا سيما وقد حذف له ابله من الناصحين وقد بلغنا ان بعض السافيين اجتمع بابن
فقال له كيف حلفت لا دم انك له من الناصحين وانت تكذب فقال فماذا اصنع اسألت
قضاء الله لا مرد له ورأيت ذلوع الانبياء ساجدة سالمة من خطور الفواحش معظمة لله تعالى
كل التعظيم حلفت له بعبوده الذي يعرفه هو بشيئته وتخييله في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته
وجلاله من كل ما يحظر بالبال من صفات التعظيم له فاحلفت له الا بالمعبود الذي يتخيله لا بالله
الذي ليس كمثل شيء اه ثم اعلم يا أخي ان الجنة التي كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة
في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الالذهان وانما هي جنة البرزخ التي فوق جبل المياقوت كما قاله
أهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى اغايد خلها الناس بعد الموت والحساب ومحجوزة
الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يقع من قبر المؤمن له طاقة منها ينظر بها ويتنعم بما فيها في
قبره وكذلك القول في النار التي تزي في دار الدنيا في المنام أو من طريق الكشف هي نار البرزخ
قالوا وهي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن لحي الذي سبب السوائب ورأى
فيها المرأة التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لا دم فيها الاكل من الشجرة
وأهبط منها الى الارض لقربها منها في الحكم وكل من مات من أولاده المطيعين يعود روحه
الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو آدم في هذين
المكانين حتى تنقضي الدنيا وبقي العدد وتنكامل المسدد فيخرج الناس بنفقة البعث الى
الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى ولو ان الجنة التي يقع المؤمن منها طاقة أو
النار التي يقع الكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى لغات الحشر والنشر
وما بعدهما ما ورد اه قال سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة البرزخ
مشابهة للجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محلا لخراج القدر فيها من بول وغائط
ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد بصورة من تلك الاكالة الصورية فلذلك أنزل آدم وحواء الى هذه
الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر الصوري في حقهما
الحقيقي في حق العصاة من أولادها اه وسعت أخي أفضل الدين رحمه الله يقول لما أكل
آدم وحواء من شجرة النهي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللبس من الرجال للنساء وعكسه
ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريته ما يسبب ذلك اذا أكلوا من شجرة النهي الخاصة بهم من وقوع
في حرام أو مكروه أو نحو ذلك الاولي زيادة على ما تولد بصورة في أبويهم الجنون والاعماه بغير
مرض والمخاط والصنان والتكبر والتخبر والقهة واسبال الازار والسرراويل والقميص
والمامة والقبعة والنعمة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار
والا تاربا به ينقض الطهارة في تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل
وليس لنا ناقض للطهارة من غير الاكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه
شيء ينقض طهارته أبدا ما ذكرناه وما لم يذكره فان الملائكة لا تبول ولا تنقو ولا يجري لها دم
ولا تشتهي الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجنس بشيء من جسدها ولا بالجماع ولا تنجب ولا ينجى
عليها ولا تعصى ربه بالكفر ولا غيره اذ العبد لا يعصى ربه الا ان حجب عن شهوده تعالى ولا يحجب
عن شهوده تعالى الا ان أكل فلا يحاسبه الاكل ما وقع في معصية أبدا فذلك أمرنا الشارع

صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع مناقض بالماء المطلق أو بدله وأمرنا
الشارع وكذلك المجتهدون بالنظر من نجاسة الماء كذلك أو الحجر أو التراب في الاستنجاء
وازالة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وأمرنا بالتمتره عن كل نجاسة خرجت من القبل
أو الدبر وغيرها حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر وأمرنا الشارع
وكذلك العلماء برش السراويل بالماء الملامس للذكر المجاور للخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم
يضع سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني جبريل وسأني في توجيه الاحكام ان
النقض بمس الفرج خاص باكبر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وانما أمرنا
الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقض من بول الغلام اذا لم يأكل غير الدين دون الغسل تخفيفا
عليه من غسل منه فله ذلك وان كان الرش أفضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى
حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل
من شجرة النهي فالجواب قد قال بعض أهل الكشف ان الاطفال معاصي من حيث
أرواحها كالمطامعات كذلك من حيث أرواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول
الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والدته تأكل في هذه الزمان الحرام والشبهات فكان
بوله أقدر من بول من يأكل الحلال اه وقد جاءت أقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على
قسمين مشدد ومخفف بحسب الأدلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من
توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب القول المفصل كما أن من النواقض ما اتفق عليه الاثمة
كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كلبس المحارم ومس الفرج والمخوض
بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والقهقهة والغيبة
ومس الصنان في الابط والمشرط والاجذم والابرص والصلب والوشن ونحو ذلك وقد ذكرنا في
توجيه الاحكام من باب الاحداث ان النقض بمس الفرج ليس هو لذات الفرج وانما النقض
به لكونه محللا لخروج الخارج المتولد من الاكل اذ لو كان النقض به لذاته من حيث كونه متولدا
من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد غي وتولد من الاكل فان قلت
قد قال العلماء بالنقض بخروج الحصاة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل ييقن
فالجواب ليس النقض عندهم بالذات وانما هو لما علمنا من القدر المتولد من الاكل فلو لا
ما علمنا من القدر لم ينقض الطهارة بها لفرض ذلك اذ الناقض حقيقة انما هو خروج الفضلة
التي تولدت من الاكل والشرب واثارة الشهوة والغفلة عنه عن الله عز وجل أو المعاصي وليس
الحصاة أو العود بذاتها يثيران شيئا من ذلك فافهم فلهذا كان سبب الامر بالطهارة عن
الحدث الاكبر والا صغر فان قلت فلم وجب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع انه دون
البول والغائط في القدر ييقن فالجواب ان تعميم البدن بخروجه أو بالجماع من غير خروجه
ليس هو القدر وانما هو لما علمنا من اللذة التي تسرى في جميع البدن حتى تمته وتنسبه ذكر
ربه والنظر اليه فلهذا أمرنا الشارع باجراء الماء على سطح البدن كله بحسب سريان اللذة
فهو وان كان فرعا من البول والغائط فهو أقوى لذته من أصله فلهذا أمرنا باجراء الماء المنعش
للبدن من ضعفه أو قوته أو موته النسبي فيقوم أحدنا بعد الغسل بما جازى ربه بدن حتى فكل

أحمد بالجواز في تسعة وهي
الثمانية المذكورة عند الشافعي
والناتعة الدخول وهل تجوز
الشهادة بالاملاك من جهة
اليد بان يراه في يده بنصف
فيه مدة طويلة فذهب الشافعي
انه يجوز ان يشهد به باليد وهل
يجوز ان يشهد به بالمالك وجهان
أحمد هما عن أبي سعيد الاصطخري
انه يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة
ويروى ذلك عن أحمد والثاني
عن أبي اسحق المروزي انه
لا تجوز وقال أبو حنيفة تجوز
الشهادة في المالك بالاستفاضة
وتجوز من جهة نبوت اليد
ويروى ذلك عن أحمد وقال
مالك تجوز الشهادة باليد خاصة
في المدة البسيطة دون المالك فان
كانت المسدة طويلة كعشر
سنتين فافوقها قطع له بالمالك
اذا كان المدعي حاضرا حال
تصرفه فيها وحوزة الا أن
يكون المدعي قرايبه أو يخاف
من سلطان ان عارضه في فصل في
هل تقبل شهادة أهل الذمة
بعضهم على بعض أم لا قال أبو
حنيفة تقبل وقال مالك
والشافعي لا تقبل وعن أحمد
رواية ان كالمذميين وهل تقبل
شهادتهم على المسلمين في الوصية
وفي السفر خاصة اذا لم يوجد
غيرهم أم لا قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا تقبل وقال
أحمد تقبل ويخلفان بالله مع

تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها الا ان يكون تحملها في البادية **فصل** ومن تعينت عليه شهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له اخذ الاجرة الاعلى وجه من مذهب الشافعي **فصل** في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور عنه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الادميين سواء كانت في مال أو حد أو قصاص وقال أبو حنيفة تقبل في حقوق الادميين سوى القصاص ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحدود وقال الشافعي تقبل في حقوق الادميين قولاً واحداً وهل تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فيه قولان أظهرهما القبول وانتفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شاهد الاصل الا ان تكون مع عذر عنعنه شهادة شهود الاصل من مرض أو غيبة تقصر في مثل مسافتها الصلاة الا ما يحكي في رواية عن أحمد انه لا تقبل شهادة شهود الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز ان يكون في شهود الفرع نساء أم لا قال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزواختلفوا في عدد شهود الفرع فقال أبو حنيفة

كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لما عساه يقع من الذنوب المستقبلة أو هي جبر الخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا تفل الا عن كمال فرض وذلك بأن لا يخطر به شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى أن يسلم منها فالجواب انها جوارب للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كملت فرائضه من كمال الاولياء وذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتعجب به أي بالقرآن نافلة لك فقال تعالى لك الا لنبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ويحق به كمال الاولياء من ورثته في المقام ويبقى امثالنا على الاصل في الجبر ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تسكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنن فافهم فان قلت فلم اكده الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكدها كلها لكانت كالشديد الذي لا يطيقه غالب الامم وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على امتته ما أمكن لعلمه بأن الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت أن يتخذهما الناس سنة أي يواطبوا عليها ما كالتوافل المؤكدة فان قلت فلم شرعت النوافل ذوات الاسباب كالكسوف والاستسقاء والعبدن وصلاة الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الآيات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباده لاسيما مع أكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلولاً بحاجتنا بالاكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب الساردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم مشروعية الخطبة في صلاة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بشارعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها الخطبة وأما حكمة التكبير في العبدن فانما شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحده الرب وأما صلاة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالجوار لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو بحاجتنا بالاكل والشرب ويزيد العبدان على ما ذكر التمسك بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانهم ما شرعوا ثياباً للقلوب المتنافرة من كثرة المزاج في الدنيا والاغراض النفسانية حين يحجبنا بالاكل والشرب عن شهود الآخرة وأحوالها وذلك لان بائسلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة في الجمعة بالتكبير لله تعالى أي عن أن يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لانهم ما يوافقون سرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرناهم بما يظاهر الفرح والسرور وشكر النعمة الله علينا بما بال فعل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السن ان يوافق

الاطفال والخدم والعمان في اظهار السرور وليس أحسن ما عندهم من الثياب تعظيماً لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبيل الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضاً فان لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب الدنسة وسعت سبيلها على الخواص رجه الله يقول لا ينبغي لمسلم أن يأتي الجمعة والعبدن وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غل أو حقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين فان أتى الى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة وسمعته يقول لا يحاسبه امرأت ابائكم ان تغار فيكم الجمعة والعبدان وفي قلب أحدكم غل أو مكر أو خديعة لا أحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدن أكد لاسيما من كان حاجاً فان الحرم حضرة الله الخاصة في الارض وفي الحديث لا يصعد للتشاحنين عمل حتى يصطلحا اشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشحناء تمنع نزول الرحمة على الخلق ومن هذا استحب العلماء مصالحة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المطالم لئلا يرد دعاء القوم فاعلم ذلك وأما وجه تعاق الزكاة بجميع أنواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا شرعاً حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كالهة لله تعالى وأدعينا الملك في ذلك لتسمع الغفلة عن المالك الحقيقي فحجبناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء والمساكين شحاً من نفوسنا وشربها وضيعنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم وقوله وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وان الله تعالى ليضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفًا ونسبنا أيضاً معنى الزكاة فان الله تعالى ما سماها زكاة أي غنى الالبائل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وان شراح صدر وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رجه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة نفوسنا على عباد الله وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيه أي لا مال كين له ملكاً حقيقياً فلهذا أمرنا الشارع باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل الفرض علينا تطهير الاموالنا وأرواحنا من الرجز الحاصل لها بالخل والشح ومخالفتنا لما أمرنا الله تعالى ورسوله باخراجه وانزاله الى البركة في رزقنا والتموقية فانه ما كل مؤمن يشهد زيادة التوفيق ماله اذا أخرج زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربه بان الله تعالى يعطى كل منفق خلفاً وكل محسب تلفاً ودعاه الملائكة لا يرد فلو تأمل غالب الناس في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بخلاف الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل أن يكون الغائب الذي وعد الله به أو توعد عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فأن ايمان الجنين بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع أنه لو رأى يهوديا جالس بيدرة من ذهب يقول كل من أعطاني نصفاً أعطيتهم دينار الصار غالب الناس يزجون عليه باعطاء الدراهم لياخذوا الدنانير ولو ان انساناً قال لا أحد هم لا تعطه دراهمك لم يعطيك بها

اثني كل واحد منهما على شاهد من شاهدي الاصل والشافعي قولان أحدهما كقول الجماعة وهو الاصح والثاني يحتاج ان يكون أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان وشهود الفرع اذان كباشهود الاصل أو عدلها أو اثني عليها ولم يذكر اسمهم ما ونسبهم للقاضي لا تقبل شهادتهم على شهادتهم ما وبه قال الاثني الأربعة وكافة الفقهاء وحكي عن ابن جرير الطبري انه أجاز ذلك مثل ان يقولوا نشهد أن رجلاً عدلاً أشهدنا على شهادته أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان ألف درهم **فصل** في اذ الشاهد شاهدان يقال ثم رجعا بعد الحكم به قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم وأحمد عليهما الغرم وقال الشافعي في الجديد لا شيء عليهما وانتفقوا على انه لا ينقض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وأنهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما واذا حكم حاكم بشهادة فاسقين ثم علم بعد الحكم حالهما قال أبو حنيفة لا ينقض حكمه وقال مالك وأحمد ينقض حكمه والشافعي قولان أحدهما ينقض والثاني لا ينقض **فصل** واختلفوا في عقوبة شاهد الزور فقال أبو حنيفة لا تغزير عليه بل يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور وقال مالك والشافعي وأحمد يغزروا ويوقف

وزاد مالك فقال ويشهر في
الجوامع والاسواق والمجامع
(كتاب العتق)
اتفق الاثمة على أن العتق من
أعظم القربات المندوب اليها
فلو اعتق شقصه في عماله
مشتريه وكان موسرا قال مالك
والشافعي وأحمد يفتق عليه
جميعه ويضمن حصه شريكه
وان كان معسرا عتق نصيبه
فقط وقال أبو حنيفة يفتق حصته
فقط ولشريكه الخيار بين أن
يعتق نصيبه أو يستسعى العبد
أو يضمن شريكه المعتق ان كان
موسرا فان كان معسرا فله
الخيار بين العتق والسعاية
وليس له التضمن ولو كان عبد
بين ثلاثة لواحد نصفه وللآخر
ثلثه وللآخر سدسه فاعتق
صاحب النصف والسدس
ملكهم ما عا في زمان واحد أو
وكلا ولا فاعتق ملكهم ما قال
مالك في المشهور عنه يفتق كله
وعليه ما قيمه الشقص الباقي
بينهم ما على قدر حصصهم ما من
العبد ويكون لكل واحد
منهم ما من ولا ينفك ذلك وقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
عليهم ما قيمة حصه شريكهما
بينهما بالسوية على كل واحد
نصف قيمة حصه شريكه وعن
مالك رواية مثل ذلك في فصل
لو اعتق عبيده في مرضه ولا
مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع
العتق قال أبو حنيفة يفتق من

في أيينا آدم أشد ففهم الطعام وأثره في شهر فنقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره
انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الاضعا فالله شدة المتولدة من الاكل
فن بالغ في أكل الشهوات والدم في رمضان فقد أبطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يستد
مجارى الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بخيله ورجله فالتف عليه دونه فاولا الاكل
لم يخرج الى صوم ولكن كالملائكة لا يقطع مناهم عصبية أبدا طول عمرنا فان قبل فلم يشرعت
الكفارة في الجماع في شهر رمضان فالجواب انما شرعت لكون الجماع خالف أمره
وقدم شهوته على رضاه به عليه وتعرض بذلك لنزول البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة
من وصول العقوبة اليه وكذلك القول في سائر الكفارات من ظهار وقتل ونحوهما من
الجنائيات على الدين وأيضا فان الصائم قد خلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل
والشرب فلا يبق به التكاح الذي تنزه الباري جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا الاكل ما احتجنا
الى صيام نضف به شهواتنا ونكف به جوارحنا وأما وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من
الشجرة فهو لانه انما شرع جملة الشجرات قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في أودية الغدلات
بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا على صحة الحضور لا سيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا
مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر فافهم والحمد لله رب العالمين وأما وجه تعلق
الحج والعمره بالاكل من شجرة النخيل فهو لان الحج والعمره مكرمان للذنوب العظام التي
نشأت من حجاب الاكل فاولا الاكل ما وقعنا في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم
ان لكل ما مور شرعي ذنبا في مقابله يكفر به من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك
انما لما كلفنا لا ينبغي لنا كلة شرعا بل بطرا وشرة نفس حجبنا فعضينا ولوانا كلفنا
ما ينبغي لنا كلة شرعا من غير زيادة لما وقع مناهم عصبية هذا في حقنا وأما في حق أيينا آدم
عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والبكاه صورا لا حقيقيا كما تقدم
أول المبحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات وأيضا فان آدم عليه الصلاة والسلام
تلقى الحكامات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو شأن
الانبياء من ذريته فان قلت فلما شئ لم يجب الحج والعمره الامرة واحدة في العمر ولم
يشكر كالمصلات والصوم والزكاة والطهارة فالجواب انما فعل الحق ذلك رجة بخلقه من
حيث ان رجة سدس بقت غضبه خفف فيه العظم المشقة في فعلها ما بالاسيما من أفي من
مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الاثمة باستحباب العمرة
لا وجوبها لانها ادخلت في أفعال الحج فكانت كالتوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارة
عظيمة لنا بمغفرة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العمر ولولا هذه المغفرة
لكرر الحق علينا الحج كل سنة مثلا يغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم فان قلت فلم كان
الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد الاحرام لاني من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا
فالجواب انما كان أول الأركان الوقوف اقتداء بابينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء
من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة التي على رأس جبل الساقوت الى مكة كان أول ما لاقاه
من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانه كالاباب الاول للملك ولله المثل الأعلى ويليه من دلفة وهي

كل واحد ثلثه ويستسعى في
الباقى وقال مالك والشافعي
وأحمد يفتق الثلث بالقرعة ولو
اعتق عبدا من عبيده لا بعينه
قال أبو حنيفة والشافعي يخرج
أيهما شيئا وقال مالك وأحمد يخرج
أحدهم بالقرعة ولو اعتق عبد في
مرض مونه ولا مال له غيره
وعليه دين يستغفره قال أبو حنيفة
يستسعى العبد في قيمته فاذا أداها
صار حرا وقال مالك والشافعي
وأحمد لا ينفذ العتق في فصل
ولو قال لعبده الذي هو أكبر
منه سن هذا البني قال أبو حنيفة
يعتق ولا يثبت نسبه وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يعتق بذلك
ولو قال ذلك لمن هو أصغر سنه
لا يعتق أيضا الا في قول للشافعي
صححه بعض أصحابه والمختار انه
ان قصدا كرامه لم يعتق ولو قال
انه لله ونوى به العتق قال أبو
حنيفة لا يعتق وقال مالك
والشافعي وأحمد يفتق في فصل
ومن ملك أوبه أو أولاده أو
اجداده أو جداته قروا وبعدوا
فنفس المالك يعتقون عليه عند
مالك وكذلك عنده اذا ملك
اخوته أو اخواته من قبل الام
أو الاب وقال أبو حنيفة يفتق
هو لا عليه وكل ذي رحم محرم
من جهة النسب لو كان امرأة لم
يجزله تزويجها من نفسه وقال
الشافعي من ملك أصله من جهة
الاب أو الام أو فرعها وان سفل
ذكر كان أو أنى عتق عليه

أو اختلافا وسواء كان ملكه
قهر بالارث أو اختيارا كالشراء
والهبة وقال داود لا عنق بقرابة
ولا يلزمه اعتناق من ذكر
(باب التدبير)
اتفقوا على أن السيد إذا قال
لعبد أنت حر بعد موتى صار
العبد مديرا يعق بموت سيده
واختلفوا هل يجوز بيع المدير
أم لا قال أبو حنيفة لا يجوز بيعه
إذا كان التدبير مطلقا وإن كان
مقيدا بشرط كرجوع من سفر
بعينه أو شفاؤه من مرض بعينه
فبيعه جائز وقال مالك لا يجوز
بيعه في حال الحياة ويجوز بيعه
بعد الموت إن كان على السيد
دين وإن لم يكن عليه دين وكان
يخرج من الثلث عنق جميعه وإن
لم يحنه الثلث عنق ما يحنه ولا
فرق عنده بين المطلق والمقيد
وقال الشافعي يجوز بيعه على
الاطلاق وعن أحمد وإبنيان
أحدهما كذهب الشافعي
والآخرى يجوز بيعه بشرط أن
يكون على السيد دين وولد المدبرة
عند أبي حنيفة حكمه حكم أمه
إلا أنه يفرق بين المقيد والمطلق
كما تقدم وقال مالك وأحمد كذلك
إلا أنهم لا يفرق عندهما بين
مطلق التدبير ومقيد وللشافعي
قولان أحدهما كذهب مالك
وأحمد والثاني لا يتبع أمه ولا
يكون مديرا
(باب الكتابة)
اتفقوا على أن كتابة العبد الذي

كالأب الثاني لازدلافها وقربها من مكة
مكة قبل الوقوف فالجواب أغناهم الحق تعالى بالدخول رجعة بالخلق لما عندهم من شدة
الشوق إلى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار سيده فكذلك بين
يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الأعمال فلما قال له اذهب إلى عرفت التي دخل منها صفي
آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعه الامتنال أمر به في ذلك فان قلت فلا شيء أمر المحرم
بالتجرد من لبس المحيط مع أن من الأدب عند ملاقة الأكاريس أخرا الثياب عادة فالجواب
أغنا أمر العبد بثل ذلك إشارة إلى أن من الأدب من كل مذنب أن يأتي ربه خاشعا ذليلا
مفلسا متجردا من جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلعة الرضا قال تعالى
أغنا الصدقات للفقراء والمساكين الآية إذ الغنى اللابس لثياب الزينة لا يستحق صدقة
من الحق تعالى في العادة وقد يتفضل الله تعالى على الأغنياء بالصدقة عليهم زيادة على
ما عندهم كالفقر بحسب ما سبق في علمه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من
علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلعة الرضا عنه أن يرجع من الحج وهو متخلق
بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يراحم على
شي من أمور الدنيا حتى يموت وعلافة عدم قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج
كما إن من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن مثل حجه أولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه
من الكمال في تأدية المناسك وخروجه فيها من خلاف العلماء لكن هذا المقت لا يشعر به
كل أحد وإنما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع بسبب مشروعية الحج إلى
الأكل من شجرة النهي والحمد لله رب العالمين وأما وجهه تعلق البيع والشراء وسائر
المعاملات بالأكل من شجرة النهي فهو ظاهر لا تنالها كلنا وشربنا حينا بذلك عن كمال محبة
إخواننا وعن أكرامهم واعطائهم ما يحتاجون إليه مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيد
سيدنا ونعتنا بنا حدودا ونينا بالخل والشح وعدم الأيثار وطبنا أن يكون كل مافي أيدي
الخلق لنا ولو بغير طريق شرعي فأمرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرمنا ما باعنا بالشرع لنا
الخيار في البيع والشراء دفعا للندم منا إذا كان الحظ الأوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من
ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصح فيه السلم
والرهن وأحكام الفلاس والحجر والصنع والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض
والأقارب والمساقاة والأجارات وأحياء الموات وأغار غنمنا في الوقف والهبة والهدية شكرنا
عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقيط والجمالة والفرائض وقسم الصدقات
والوصايا والوديعة وقسم التي والغنمة وكل ذلك أصله حجابنا بالأكل الذي لم يأذن لنا الشارع
في أكله من حيث عين الأكل أو من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة
الأنوار القدسية فراجعها والحمد لله رب العالمين وأما وجهه تعلق النكاح ونواجه بالأكل من
شجرة النهي فهو أن العبد إذا أكل تحركت شهوته إلى الجماع أو مقدماته فلو لا مشروعية
النكاح لم يكن يقع في الزنا فقتل شرعا أو غيره على تلك المرأة المرفي بها فكان الفساد يعظم
فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصدائق ليدخل إليه من الباب وأما مشروعية

القسم للزوجات فاصلها الأكل فإنه لما أكل شرها وبطرا حجب عن حقوق زوجته عليه
فضا حرها وزوج عليها وأذاها حتى سألته أن يطلقها أعمالا تعطيه له وتقدي نفسه هانئة وربما
بطرف فطقتها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما آلى من
زوجته ووطأها من أولها ولا عزم وزوج من أرضه ووطئ الجارية من غير استبراء ونكح في
العدة مع اشتغال رحم المرأة بولدها أو غيره أو ما نذر به من غير نفقة الزوجة والوالدين والذرية
والخدم واليهائم التي يركبها وينفع بها لحسابه بالأكل عن حقوق جميع المذكورات فأمر
بإعطائهم حقوقهم بحسب الأمر الشرعي دفعا للفتنات في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين
وأما وجهه تعلق ربع الجنائيات وما يذكر فيه من النذر والإيمان والقضاء والعنق والكتابة
وحكم أمهات الأولاد من الأمه فوجهه ظاهر وذلك أن العبد إذا أكل وشرب وعصى بطر ووطئ
جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى أو قطع شيئا من جوارحها أو جرحه عمدا
أو خطأ أو قطع الطريق أو سرق أو زنى أو صال على الناس أو شرب المسكر أو قذف أعراض
الناس أو حلف بالله صادقا أو كاذبا أو شح بالمال فلم يكذب بنفقه على المحتاجين إليه إلا بنذر أو عهد
مع الله على ذلك فأمره الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالأكرام ورد المحبة له من حيث
ما هو عليه من الشح ومن حيث مناجته للشارع في التبرع بإحباب ما جعله مباحا أو مندوبا
توسعة على الأمة فالولا مشروعية الحد ولقد سدت نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في
بعض الحدود كفارة بعنق أو إطعام أو صوم أو كسوة لما في ذلك الأمر من شدة القبح
ولتكون الكفارة حجابا مانعا من وقوع العقوبة بإذن الله تعالى للعبد رجعة به وكل ذلك نشأ من
حجاب الأكل الذي لم يأذن فيه الشارع فأفهم وأما وجهه تعلق العنق وما بعده بالأكل من
الشجرة فهو أن السيد لما أكل وشرب حجب نفسه خدمة الرقيق له واحسانه إليه بها وكذلك
العبد لما أكل وشرب بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من تحجيره عليه وأن
يكون له مال كسيده وجهل كون الرق أحسن له فإنه مادام في كفالة سيده فهو مستغن عما
سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج إليه فكل شيء احتجاجة أخذه من بيت سيده فلما
طلب العبد ذلك نفس عنه الشارع بتبرع سيده في عتقه وأمره بكتابه أن علم أنه يقدر على
مال يقدر به وكذلك أمره بتدبيره رجعة به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة
له فلم تسمح نفسه بعنق ذلك الرقيق إلا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عين طلوع
الروح فالولم يكن عند السيد بقية حرص على الدنيا لكان أمره بالعنق فوراً من غير كتابة ولا تدبير
وأما أم الولد فأما لم يؤمر السيد بعتقها رجعة به أو لجهله بحقوقها عليه حيث كانت محلا
لاستمتاعه وقضاء شهوته فرغبه الشارع في أن تكون عتيقة بعد موته فقرأ عليه وفاء بحقوقها
وكفارة عنه لأنها ما كفي الاستمتاع بها بحكم المالك وأصل إخلاصه بحقوقها هو الأكل فإنه لما
أكل حجب فلم يوف بحق من خدمه واستغنى به بل طلب منه مالا إذا طلب عتقه ولو لا الحجاب
لكان تزده نفسه عن أخذ مال من المكاتب وأعنت عبده من غير تدبير وأعنت أم الولد قبل موته
فاعلم ذلك وأما وجهه تعلق وجوب نصب الإمام الأعظم وتوابعه بالأكل من شجرة النهي فهو
ظاهر لأنه لو لا الإمام الأعظم وتوابعه في سائر أقطار الأرض من وزير وأمير وقاض وغيرهم

له كسب مستحبة مندوب إليها
بل قال أحمد في رواية عنه يوجبها
إذا دعا العبد سيده إليها على قدر
قيمتها أو أكثر وصفها أن يكتب
السيد عبده على مال معين يسجي
فيه العبد ويؤديه إلى سيده وأما
العبد الذي لا كسبه فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي لا تتركه
كتابته وعن أحمد وإبنيان
أحدهما تتركه والثانية لا تتركه
وكتابة الأمة التي هي غير
مكتسبة مكروهة اجاعا في فصل
وأصل الكتابة أن تكون
موجلة ولو كانت حاله فهل تصح
أم لا قال أبو حنيفة ومالك تصح
حالة وموجلة وقال الشافعي
وأحمد لا تصح حاله ولا تجوز
الامتنعة وأقله نجان فلما منع
المكاتب من الوفاء وبه مال
بني عليه قال أبو حنيفة إن
كان له مال جبر على الأداء وإن لم
يكن له مال لم يجبر على الاكتساب
وقال مالك ليس له تغيير نفسه مع
القدرة على الاكتساب فيجبر
على الاكتساب حينئذ وقال
الشافعي وأحمد لا يجبر بل يكون
للسيد الفسخ في فصل وإذا
كتب السيد عبده على مال آتاه
منه شيئا قال الله تعالى وآتوهم
من مال الله الذي آتاكم وهل
ذلك مستحب أم واجب قال أبو
حنيفة ومالك هو مستحب
وقال الشافعي وأحمد هو
واجب للآية واختلف من
أوجب له قدر معين أم لا

قال الشافعي لا تقدر فيه وقال

بعض أصحابه ما اختاره السيد وقال بعضهم بقدره الحاكم باجتهاده كالمثمة وقال أحمد هو مقدر وهو ان يحيط السيد عن الكتاب ربع الكتابة أو يعطيه مما قبضه به فصل ولا يجوز بيع رتبة الكتاب عند أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا أجاز بيع مال الكتاب وهو الدين الموقل بمن حال أن كان عينا فبعض أو عرضا فبعض وعن الشافعي قولان الجديد منه ماله لا يجوز وقال أحمد يجوز بيع رتبة الكتاب ولا يكون البيع في حال كتابته فيقوم المشتري فيه مقام السيد الأول وإذا قال كاتبك على ألف درهم فإنه متى أداها عتق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ولم يفتقر إلى أن يقول فإذا أدبت إلى فانت حر أو ينوي العتق وقال الشافعي لا بد من ذلك ولو كاتب أمته بشرط وطأها في عقد الكتابة قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز ذلك وقال أحمد يجوز

(باب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا تباع وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الأمصار إلا ما حكى عن بعض الصحابة وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد فزوج أمه غيره وأولدها ثم ملكها

لما قدر أحد على تنفيذ الأحكام وكان يفسد نظام العالم كله إذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضا بلا شوكة تخمهم ورعا كان يقتل خلقا كثيرا حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يليق أن يقيم الحدود إلا من يقتص ولا يقتص منه كالوإلى بخلاف من تضربه فيضربك فافهم ثم أن أصل ذلك كله إلا كل فإنه لولا الكل لما حجب أحد ولا ترك ما أوجب الله تعالى عليه من الحقوق كما أنه لولا الكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدي الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غريم كما عليه طائفة الأولياء والعلماء العالمين فكان من رجة الله تعالى بعباده أن ألهم الرعية أن يجتمعوا على نصب امام يحمي أموالهم وأنفسهم وحرهم بوجوده حين علموا أنه لا يقوم للدين شعار إلا بذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وانما يريد لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم وتوابعه ما في ذلك من الرئاسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فلو أمرنا الشارع بطلب الامامة صريحا لكان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يأمر بما فيه فتنة بل نهى عن الامارة الا أن يكون العبد مسؤولا فيها فاعلم انه لولا الولاة الذين لهم شوكة ما أمن أحد في داره فضلا عن البراري ولا يصح لاحد أخذ الخراج من الفلاح ولا صرح جهاد ولا وجد مال ينفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق أجمعين فالجهد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشريفة المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الأربعة رضي الله تعالى عنهم أن يصلح ما يراه في هذا الكتاب من الخطا والتعريف ولو كان بعد امتعان النظر في الأدلة والتعاليل والتوجيهات والسلامة من التعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بصحة دليله وضعف دليل المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان وبعد مشهود عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد مشهوده ان عين الشريعة كالسيف ومذاهب الأئمة كالاصابع المتفرعة من الكف فكما انه ما تم اصبع أولى بالسيف من اصبع فكذلك ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبل توجيه كلام الأئمة المجتهدين وإذا كان المؤلف أول من تكلم في فن احتاج ضرورة إلى من يتعقب كلامه ويستدرك عليه ليعر استحضار المؤلف كل ما يرد على منطق ذلك الكلام ومفهومه حال التأليف ولوانه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس إلى شرح لأمهاتون ولا احتاجت الشروح إلى الحواشي ولا الحواشي إلى الحواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفناه من الكتب انما هو بحسب ما يفتح الله به على قلمي حال التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من عذرتني في وقوعي في خطأ أو تعريف في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيه الشيء عن أقوال الأئمة أو وضع مما وجهته به فألحقه بموضعه من هذا الكتاب ثم عذرتني في التزامي لتوجيه كلام جميع المذاهب المستعملة والمندرسه فإنه أمر لا أعلم أحدا سبقني إلى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه صار يقرر مذاهب

جميع

جميع المجتهدين حتى كان صاحبها واستحق أن يلقب بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ومن لم يلقه بذلك فقد ظلمه فاسمع يا أخي نصحي وأمعن النظر فيه والزم الأدب مع سائر الأئمة المجتهدين ليأخذوا بيدك في أهوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يقول المرتضى شفاعته النبي العربي العفيف اليه تعالى أحمد المكنى

حمدا لك اللهم على تمام الآيات وشكرالك على ما صفتنا من سائر الكرامات وصلاة وسلاما على من أرسلته بشريعة سمعنا رافع النعمه وعلى آله وأصحابه وجميع الأئمة الذين اختلفوا فيهم رجة للإمام في أمابعدهم فقد تم طبع كتاب الميزان الكبير للعارف الصمداني والقطب الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني وبها مشه كتاب رجة الأمة في اختلاف الأئمة للعالم العلامة الخبير الفهامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي أنزل الله عليهما صحائب الرضوان وأسكنهما أعلى فرديس الجنان وذلك بالمطبعة البهية بجوار القطب الدردير بمصر المحمية

ادارة حضرة محمد افندي مصطفى وشريكه حضرة

الشيخ أحمد الحلبي الباني ذي الوفا في شهر

جمادى الأولى سنة ١٣٠٢ هجرية

على صاحبها أفضل

صلاة وأزكى

تحية

قال أبو حنيفة نصير أم ولد وقال مالك والشافعي وأحمد لا نصير أم ولد ويجوز له بيعها ولا تعق بموته ولو ابتاع أمته وهي حامل منه قال أبو حنيفة نصير أم ولد وقال الشافعي وأحمد لا نصير أم ولد وقال مالك في إحدى الروايتين نصير أم ولد وقال في الأخرى لا نصير أم ولد ولو استولد جارية أمته قال أبو حنيفة ومالك وأحمد نصير أم ولد والشافعي قولان أحدهما لا نصير والثاني نصير ما الذي يلزم الوالد من ذلك لا يثبت قال أبو حنيفة ومالك يضمن قيمتها خاصة وقال الشافعي يضمن قيمتها ومهرها وفي ضمان قيمة الولد قولان أحدهما لا يضمن وقال أحمد لا يلزم قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد اجارة أم ولده أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك والله أعلم والحمد لله على أن يسرن التأليف اختلاف الأئمة والهمنا الطفا واحسانا بتسميته رجة الأئمة وله الشكر على انعامه بالاعانة على اتمامه ونسأله كما مضى ووفق وبلغ المني وحقق أن ينفعني به والمسلمين وأن يجعلنا من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا